

مجدى خليل

أقباط المهجر

دراسة ميدانية
حول هموم
الوطن والمواطنة

مداخلة

سعدالدين ابراهيم

أسامة الغزالى حرب

نبيل عبدالفتاح

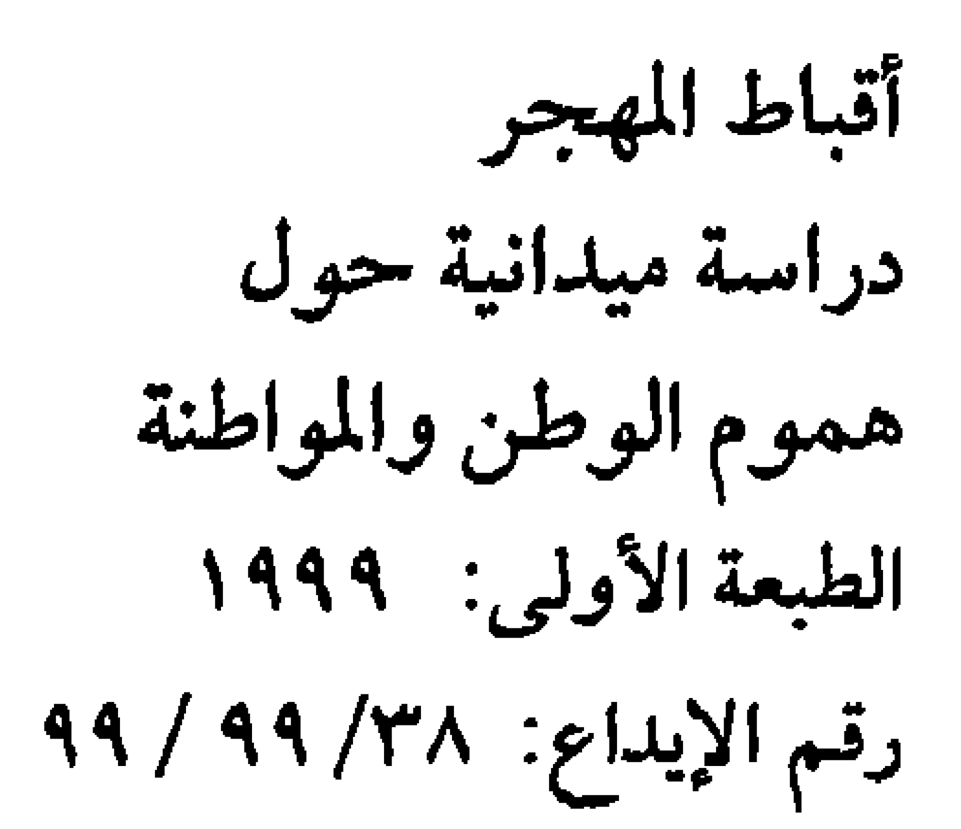
يوسف سيدهم



أقباط المهجر
الناشر: دار الخيّال
الغلاف: محمد الصباغ
الطبعة الأولى

أقباط المهجر

دراسة ميدانية حول هموم الوطن والمواطنة



أقباط المهجر

دراسة ميدانية حول

هموم الوطن والمواطنة

الطبعة الأولى: ١٩٩٩

رقم الإيداع: ٣٨/ ٩٩ / ٩٩

تصميم الغلاف: محمد الصباغ

جرافيك: محمد كامل مطاوع

خطوط الغلاف: لمعى فهيم

كمبيوتر: دار جهاد

٣٥٦٤٧٨٣



7 & 10 شارع السلام أرض اللواء المهندسين

تليفون : 3256098 - 3251043

أقباط المهجر

دراسة ميدانية حول هموم الوطن والمواطنة

مطبوعات دار الخيّال

إهداء إلى رموز مصر عبر الزمن

مينا ورمسيس وأوزوريس وإخناتـون واكليمندس وأوريجانيوس وإثناسيوس وأنطونيوس وديسقورس.

محمـد على وسعـد زغلول وطه حـسين وسلامـة موسى وتوفـيق الحكيم ونجيب محفوظ وبطرس غالى وفرج فودة.

مجدى خليل

إن قاع جهنم محجوز لأولئك الذين يقفون
على الحياد عندما تتعرض القيم للخطــر

دانتى

الذيـن يحرمـون الحريـة على الآخـرين لايسـتحقـونهـا لأنفسـهم
وتحت حكم الـله العادل، سوف لا يمـكنهم الاحتفـاظ بها
لوقت طويل

إبراهام لينكولن

لا يوجد شئ ينبغى أن نخاف منه غير الخوف

فرانكلين روزفلت

أقباط مصر
مسلمون ومسيحيون

هذا كتاب هام وقيم، وهو أيضا.. كتاب شائك يتناول قضية شائكة.. وهو دراسة ميدانية استغرق العمل بها أكثر من خمس سنوات قام بها باحث شاب بجهد مشكور.. رغم بعض التحفظات التى نراها ضرورية.. وسوف يوافقنا على ذلك البعض ويعارض البعض الآخر.

إلا أن هذا لم يمنعنا من النشر.. فإذا كانت، فى هذه الدراسة جوانب إيجابية فنحن أحوج ما نكون إليها.. وهى كفيلة بالتغطية على جوانب النقص فى هذه الدراسة.. وكذلك الاختلاف عن الاتفاق العام.. فى حدة التعبير عن قضية وطنية أساسا.. وليست قضية طائفية ونحن نأمل أن يكون هدفنا من وراء النشر واضحا ومنذ البداية للجميع.. فنحن نعمل من أجل مواطنة كاملة آمنة لكل المواطنين على الأرض المصرية.. مواطنة تتعانق فيها الآراء المختلفة والعقائد المختلفة ـ ويكون هذا الاختلاف دعما لقوة الدولة المصرية ـ مواطنة تتقارب فيها الطبقات الاجتماعية ـ دون تفاوت غير عادل.

وليكن معروفا مقدمًا أنه لولا إلغاء الرقابة على النشر والتمتع بهذا القدر من الحرية للجميع فى عهد الرئيس مبارك ما كانت فكرة هذا الكتاب تجد صدى مقبولا من

المجتمع ولربما اتهم معدها وناشرها باتهامات جرت العادة أن تطلق على المختلفين. وربما صودر الكتاب قبل أن يصدر.

وليكن معروفا أن انفراجه نحو المواطنة الكاملة يمكن قياس مؤشرها من الزيارة التى قام بها الرئيس مبارك إلى الولايات المتحدة فى شهر يونيو ٩٩ .. وهى الزيارة التى أظهرت حفاوة أقباط المهجر به.. وكانت مؤشراً أن الأوضاع فى مصر تسير إلى تحسن ملحوظ بمباركة السلطة الدينية فى الكنيسة الأرثوذكسية وقداسة البابا شنودة.

وليكن هذا مدخلا للكلام عن الكاتب والكتاب وأيضا دار النشر ـ دار الخيَّال ـ فمؤلف الكتاب اقتصادى شاب وكاتب متميز وأحد المهتمين بقضايا حقوق الإنسان وهو باحث فى الشئون القبطية ومقيم فى الولايات المتحدة منذ عام٩٥ . وساهم مع المرحوم سيف العشماوى ـ شقيق المستشار سعيد العشماوى ـ فى الإشراف على تحرير جريدة صوت السلام التى تصدر فى أمريكا حتى وفاة سيف العشماوى ولقد كتب العديد من المقالات الصحفية وقدم العديد من الأبحاث والدراسات كلها تدور حول هموم المواطنة ونشرت بعض كتاباته فى روزاليوسف والأهرام ويكلى والأهالى ووطنى وعدد آخر من الدوريات المصرية..!

أما «دار الخيَّال» فمشروع ليبرالى تنويرى مصرى.. شغلت بالهم المصرى وخاضت العديد من المعارك الفكرية والسياسية من خلال إصداراتها.. والتى وقف القضاء المصرى.. موقفا مشرفا فيها.. محافظاً على استمرار هذه الدار المصرية.

أما الكتاب فهو ثلاث حقب متتالية من التاريخ المصرى وهموم المواطنة.. ويقدم له أربعة من أبرز المثقفين المصريين ويكمل العمل الآخر والذى سبق وقدمته دار الخيال والخاص «بمصير الأقباط فى مصر» والذى أعده الصحفى البارز أسامة سلامة.

ولامجال هنا ـ والكتاب يطبع ويوزع فى مصر ـ لحديث عن الخيانة أو العمالة.. وإذا كان هذا الكتاب فى الجزء الحوارى منه.. يستوضح إجابة عن سؤال خاص بمحاولة البعض طرح فكرة محاكمة نشطاء أقباط المهجر بتهمة الخيانة.. فهذا أمر مرفوض من الجميع لفرط حماقته وعدم عقلانيته.. فالاختلاف ليس مبرراً لمحاكمة شخص بتهمة خطيرة كالخيانة.. إن أقباط المهجر هم شريحة مصرية تعيش وتشكل عمقا بشريا واستراتيجياً لمصر فى بلدان سبقتنا فى مجالات الريادة الإنسانية والتكنولوجية والحضارة الحديثة.. وعلى هذا فنحن فى الداخل فى أمَسّ الحاجة إلى دور إيجابى وفاعل وداعم

لنا، بما ينقلـونه إلينا وعبرهم وبما يفعلـونه لنا فى مهجرهم.. ويقع علـينا عبء صحة ما يصلهـم من معلومات تبـنى عليها مواقف وتـصرفات، بعضها قـد يكون مسيئا لـنا هنا ويكون إضافة بالسلب والخصم من رصيد وحدتنـا الوطنية ومضيعا لجهود رسمية وغير رسميـة.. مسيحية وإسـلامية تبذل فـى سبيل التنـوير، وحلا لمشكـلات متراكمة نتـيجة أزمات اقتصادية واجتماعية تنسحب عموما على مواطنة المصريين على أرضهم.

فقد كان من الخطر اللعب السياسى بورقة أقباط المهجر فى بداية التعبير عن الانفجار السياسى بـين الرئيس السادات والبابا شـنودة.. بطريرك الكرازة المرقـسية.. وإن ما كان يمكن السيطرة عليه فى السبعينيات يـصبح الآن من العسير احتواؤه.. خصوصاً مع تباين واختلاف الأهواء والاتجاهات بين أقباط المهجر.

إن من الخطر أيـضاً محاولة حل أزمات الـداخل من خلال الضغوط الخـارجية أو ما يسميه البعض استـدعاء التأثيرات الأجنبية.. أو الوساطات الصديقـة. وهنا يبرز تناقض يطرح نفسـه من خلال تصورين، الأول: يرى أن التأثـير الأجنبى حمل معـه قيم المساواة بين الأفراد بصـرف النظر عن الديـن.. وأن بونابرت برغم أنـه حاول أن يظهر ميـله إلى الإسلام أمام المـسلمين إلا أنه لـم يتقاعس عـن حماية العـقائد الأخرى المختـلفة.. وأن التأثيـر الأجنبى يعنـى ببساطة استـخدام القانون الدولـى والمواثيق الدوليـة والوساطات التأثيرية للضغط على السلطة من أجل انتزاع حقوق الأفراد وخلق رأى عام عالمى يدعم حقوق الشعوب فى مواجهة تعسف السلطات.

أما التصـور الآخر المناهض للـتصور السابق فـيرى أن الانفلات الموجود بـين أقباط المهجر لايـعبر عن وجود أزمة قـبطية فى الداخـل.. وأن هناك قوى خارجيـة تذكى هذا الشعور بالأزمة..

وهو كلام مردود عـليه بأن نظرية المؤامـرة يصبح لاوجود لها إذا ما اخـتفت حوادث الداخل.. والتى يمكن فهـمها هنا على أنها تعبير عن «إرهـاب اجتماعى» لا دينى.. وإن كان جزء من ضحاياه من بين المسيحيين.

والأيدى الخـارجية مـوجودة أيضـا ولكن بـقدر.. ومـا الإلحاح فى فـتح مصـر أمام الحركات الـتبشيرية إلا عـبث فى هذا السيـاق.. إن من الخطر محـاولة اللعب بالخـريطة الديـنية تحت دواعـى الليـبرالية، فـمحاولات الـتبشير بين المسـلمين يـرفضها بـلاشك المسلمون وكذلك محاول ت التبشير بالمـذاهب الأخرى غير الأرثوذكسية.. بين الأغلبية

الأرثوذكسية. إن هذا ولاشك زج بالدين والمذاهب الدينية فى صراعات سياسية. وهنا يثور سؤال.. هل نشطاء الحديث عن اضطهاد دينى فى مصر من بين أقباط المهجر أغلبية؟

إن هذا الكتاب يقول إنهم قلة عددية بين المسيحيين المصريين فى الخارج، إذن لماذا صوتهم عال؟!.. هل يرجع ذلك ببساطة إلى الرغبة السياسية لدى البعض الخارجى فى استغلال قضايا الأقليات للتأثير على الحكومات من أجل مواقف معينة؟.. وإلا لماذا تراجع الكونجرس وأطلق يد الرئيس الأمريكى فى تطبيق العقوبات على الدول التى يثبت فى حقها الاضطهاد الدينى؟!

وإذا كان من بين مسلمى الداخل غير متسامحين فأيضاً ليس كل أقباط المهجر خالصى النية فى حل ما يثار من توتر أحيانا بين المسلمين والمسيحيين فى الداخل.. أليس غريبا أن يكون الرئيس الشرفى لإحدى الهيئات القبطية ليس مصريا، وهو عضو مجلس اللوردات البريطانى «ديفيد التون». أيضا إن الكلام عن تمويل الهيئات القبطية فى الخارج يدعو للحيرة ويردد البعض أن خبرة أقباط المهجر فى الحصول على تمويل لأنشطتهم محدودة!!.

كذلك فى هذا الكتاب كان لابد أن نتحفظ وبشدة على بعض التصورات كأن يرد أن «المصرى الذى يحمل الجنسية الأمريكية ويذهب إلى رجال الكونجرس الأمريكى ليضغطوا على حكومته المصرية من أجل حل مشكلات الأقباط هو رجل لم يذهب إلى حكومة أجنبية وإنما ذهب إلى حكومته فهو أمريكى وهذه الظاهرة واضحة ومعترف بها فى المجتمع الأمريكى ويكفى أن نقول إن الأمريكيين من أصل أيرلندى كان لهم الدور الرئيسى فى الضغط على حكومة الرئيس كلينتون لحل مشكلة أيرلندا».

إن التسليم بمثل هذا الكلام يحول الكونجرس ورجاله إلى سلطة تشريع لكل الحكومات فى كل الدول وينطوى على انصياع هذه الحكومات لرغبات أعضاء الكونجرس وإلا تعرضت لعقوبات تصل إلى حد العدوان العسكرى.

ولعله من المبالغة فى التصورات ومحاولة تطبيق مفاهيم سائدة فى المجتمع الأمريكى على المجتمع المصرى.. القول بأن «هناك لوبى سعوديا وآخر صداميا ولوبى ليبيا وكذا لوبى رجال الأعمال»..

أيضا: ما يوجه إلى نظام «٢٣ يوليو» خلال هذا الكتاب انتقائى ومبالغ فيه.. فلم يُعاد النظام الأقباط.. وإن كانت قراراته الاقتصادية قد أضرّت كبار رأسماليهم.. ولكنها كذلك أفادت جموع الأقباط.

وليكن تحفظا أخيراً.. على تعبيرات.. مثل «القضية القبطية»، «الاضطهاد الدينى فى مصر».. فحتى وفد مجلس كنائس نيويورك فى زيارته للقاهرة والتى تمت عام ٩٨ وعند عودة الوفد.. فى مؤتمر صحفى عقدوه.. أعلنوا: أنه لايوجد اضطهاد دينى فى مصر وإن كان هناك بعض التمييز ضدهم مثل القيود على بناء الكنائس وذكر الديانة فى البطاقة الشخصية وانخفاض عدد تمثيلهم فى البرلمان ولكن الحكومة تعمل جاهدة لإزالة هذه التفرقة».

إن ما قد يراه بعض القراء من تحفظات على نص هذا الكتاب لايحجب الجهد الواضح فى إعداده، فهو أول بحث ميدانى عن «أقباط المهجر» وفيه توضيح لعدد وأساليب الجمعيات القبطية فى الخارج وفيه أيضاً حوارات مع كافة اتجاهات أقباط المهجر.

ونأمل أن يكون استقرار هذا الوطن وأمنه ورخاؤه من ورا ء القصد.

دار الخيّال

قضية الأقباط و "قميص عثمان"

د. سعد الدين إبراهيم
رئيس مجلس أمناء مركز ابن خلدون

أصبحت قضية المصريين من أقباط المهجر، بمثابة «قميص عثمان»، يتذرع بها المختلفون حول هموم أقباط الوطن المصرى.

إن هؤلاء المواطنين الأمريكيين أو الكنديين أو الأوروبيين من أصل مصرى، رحلوا عن الوطن المصرى فى سنوات وعقود سابقة. ولكن ككل المصريين فإن الوطن لم يرحل من وجدانهم أوعقولهم. إنهم خارج مصر، ولكن مصر فى داخلهم. وككل محب بعيد، تشتد به الأشواق، وتحتد فى داخله المشاعر، فإن أى هم وطنى مصرى قد يأخذ بالنسبة لهم أبعاداً وأحجامًا وأعماقًا أكبر من واقعه الموضوعى.

وقد تعددت هموم مصر الداخلية فى تسعينيات هذا القرن. ومنها التشدد، والتطرف، والتعصب، والعنف والإرهاب باسم الدين. وطال هذا كله رموز الدولة والمواطنين العاديين مسلمين وأقباطًا على حد سواء. بل وكان ضحايا التطرف والإرهاب من المدنيين المسالمين أكثر منه بين رجال الأمن والشرطة. واستهدف المتطرفون فى عديد من المناسبات مواطنين مصريين أقباطًا، ومواطنين أجانب من السياح، ولغرض محدد وهو إحراج الدولة المصرية من جانب، واستنزاف الاقتصاد المصرى من جانب ثان، والحصول على أكبر قدر من الإعلام الخارجى من جانب ثالث. وإذا كان ذلك مفهوما بالنسبة للسياح الأجانب، حيث تنفعل وسائل إعلامهم الدولية،

الأعلى صوتا والأكثر صخبا، وتنقل أخبار الحدث آنيا، ولكن غير المفهوم لأول وهلة بالنسبة للمصرى العادى فى الوطن، هو وماذا يستهدف المتطرفون من العدوان على الأخوة الأقباط؟ والإجابة هى أنه إلى جانب ترويع الأقباط أو ابتزاز الأغنياء منهم، وخاصة فى قرى ومدن الصعيد، فإن المتطرفين يدركون أن أقباط المهجر سيقيمون الدنيا ولن يقعدوها فى الإعلام الخارجى؛ وأنهم سيهاجمون الدولة المصرية ويعتبرونها مسئولة عما يقع للأقباط فى مصر من أذى. أليست الدولة مسئولة عن حمايتهم وسلامتهم؟

وواقع الأمر أن المتطرفين كانوا دائمًا الأكثر ذكاء، والأكثر دهاء من الدولة المصرية ومن أقباط المهجر على السواء. فالطرفان الأخيران تصرفا دائما كما توقع، وكما رغب المتطرفون. وأصبح كل حادث اعتداء آثم يقع بواسطة المتطرفين على الأقباط محل توتر فعلى أو متوقع بين أقباط المهجر والدولة المصرية. بحيث كان الأمر يبدو أحيانا كما لو كنا بصدد صراع مثلث بين المتطرفين من ناحية والدولة المصرية من ناحية ثانية، وأقباط المهجر من ناحية ثالثة. أما الضحايا من أقباط الداخل المصرى فهم فقط ضحايا صامتين لهذا الصراع المثلث.

هذا لا يعنى انعدام هموم قبطية بعضها سابق لظاهرة أقباط المهجر، وبعضها لاحق. وهذه هموم بعضها لهم كل الحق فى إثارتها حيال الدولة المصرية، وحيال الأحزاب والقوى السياسية والاجتماعية المصرية، وفى مقدمتها المثقفون المصريون. ولأقباط المهجر، كما لأقباط ومسلمى الداخل المصرى أن يثيروا هذه الهموم وأن يتحاوروا حولها بشكل عقلانى متحضر، وأن يجدوا لها الصيغ المناسبة التى تحتويها، وتحاصرها، وتحفظ للوطن وحدته واستقلاله.

من هنا فإننا نرحب بكتاب الزميل الصديق مجدى خليل عن أقباط المهجر. فهناك الكثير من الجهل، أو الغموض، أو سوء الفهم، أو سوء القصد، بين العديد من القوى المصرية المحلية حيالهم. والكتاب، الذى اطلعنا على مسوداته، هو دراسة موضوعية تعكس بالأمانة هموم شاب مصرى قبطى مجتهد ومستنير، ويعيش بين عالمى الداخل والخارج، ويعرف عنهما الكثير. وقد حاول بأمانة أن يفسر هموم أقباط المهجر لإخوانهم فى الداخل المصرى، مسلمين وأقباطًا، وأعتقد أن من كان يجهل أو يسىء الفهم، سيستنير ويستفيد كثيرا من قراءة هذا الكتاب. أما المغرضون وسيئو القصد فلا هذا الكتاب الجيد، ولا مائة كتاب سيغير من سلوكياتهم وممارساتهم. فالبنسبة لهؤلاء،

يعتبر «أقباط المهجر» كبش فداء، أو ملطشة يعلقون عليها تعصبهم وإحباطهم، وعدوانيتهم الدفينة. وأقباط المهجر فى هذا الصدد، شأنهم شأن كل من يدافع عن حقوق الأقباط ، لابدأن يصيبهم بعض الأذى المعنوى من سيىء القصد والمغرضين. ولابد أن يقبلوا هذه التضحية المؤقتة، وفى نفس الوقت لا يعطون بحماسهم الزائد، أو بمبالغاتهم الإعلامية، زاداً سهلا لأعداء الاستنارة والتنوير فى الداخل، أو المتربصين بالوطن والأمة فى الخارج.

إن معاركنا متعددة الجبهات، ومتعددة الأطراف، ومتعددة الأسلحة. ويقينى أن كتاب الصديق مجدى خليل هو أحد الأسلحة الذكية الفعالة فى أهم هذه المعارك، وفى أكثر هذه الجبهات حساسية. وحين تعود الوحدة الوطنية إلى سابق صحتها وعافيتها، فى ظل ديموقراطية حقيقية، فلابد أن نتذكر وقتها أن هذا الكتاب كان أحد العوامل فى استعادة هذه الوحدة. فله منا جميعا عميق الشكر، ودعواتنا له باستمرار التوفيق والعطاء.

نحن وأقباط المهجر

د. أسامة الغزالى حرب

رئيس تحرير مجلة السياسة الدولية - الأهرام

وعضو مجلس الشورى

لا أستريح كثيرا لتعبير أقباط المهجر، بالرغم من أنه للأسف أصبح تعبيرا شائعا! فهناك "مصريون فى المهجر"، وهؤلاء المصريون الذين خرجوا من مصر، خاصة فى الستينيات، كانوا من المسلمين ومن الأقباط. والظروف التى دفعتهم للهجرة (سواء كانت ظروفاً سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية) ظروف واحدة. غير أن من الصحيح أن قطاعا من الأقباط دفعته للهجرة (بالإضافة لتلك الظروف المشتركة) مشاعر بأنهم - لأنهم أقباط - حرموا من حقوق يفترض أنها للمواطنين المصريين جميعا، بصرف النظر عن دينهم. ولا يمكن القول إن تلك المشاعر كانت على غير أساس، ولكن من المؤكد أن تأثيراتها اختلفت لدى بعضهم البعض. ففى حين تفاقمت تلك المشاعر لدى قطاعات معينة إلى حد الشعور بالمرارة والحساسية الشديدة من الأوضاع التى أدت

إلى خروجهم من مصر، واعتبارها نوعا من "الاضطهاد الديني"، فإنها ظلت لدى آخرين محصورة فى حجمها الطبيعى حيث ظلوا على اعتقادهم بأن أى متاعب للأقباط فى مصر، ليست إلا ظواهر سطحية، فضلا عن أنها ـ فى التحليل النهائى ـ جزء من متاعب المصريين جميعا، بصرف النظر عن ديانتهم.

وليس غريبا على الإطلاق أن توجد مشاعر من التعاطف والترابط بين الأقباط فى المهجر، وبين أهلهم وأقاربهم، وأبناء ملتهم فى مصر، وأن تتأثر تلك المشاعر بذكرياتهم الخاصة، عن الظروف التى دفعتهم للهجرة من مصر. وليس غريبا أيضا ـ وقد انتقلوا إلى مجتمعات تسود فيها إلى أقصى درجة حريات التعبير والتنظيم ـ أن يتمثلوا أساليب الحوار، والتعبير عن الرأى، والاحتجاج السائد فى تلك المجتمعات، والتى تمثل جزءا لا يتجزأ من حقوق المواطنة هناك، بدون أن يروا فيها تزيدا أوخروجا عن القانون. وليس غريبا أيضا بالتالى أن يستعملوا تلك الأساليب للتعبير عن مشاعرهم تجاه ما يتصورون فى أى لحظة أنه متاعب أو مشاكل يعانى منها ذووهم فى مصر.

فى هذا السياق، وفى إطار التسليم بحقهم الكامل فى التعبير عن مشاعرهم ومخاوفهم بكافة الأساليب المتعارف عليها فى المجتمعات الديمقراطية، يرد تحفظان مهمان:

أولهما: أنه كثيرا ما يقع هؤلاء أسرى مبالغات شديدة تضخم بشدة المتاعب التى يفترض أن تحدث للأقباط فى مصر، على نحو يصل إلى الحديث عن "اضطهاد منظم" للأقباط فى مصر. وهو أمر غير صحيح.

ثانيهما: أنه ليس من المستبعد أن تستغل قوى أجنبية معينة، لها رؤاها السياسية أو العقائدية الخاصة، المعادية لمصر، أو للعرب أو لها نظراتها المتعصبة إزاء الاسلام والمسلمين، أو مصالحها المرتبطة بدوائر يهودية أو صهيونية متعصبة..إلخ ليس من المستبعد أن تستغل تلك القوى مشاعر أقباط المهجر وتغذيها، على نحو يتماشى مع أهدافها هى، حتى لو توافرت النية الحسنة لدى الأقباط القلقين على الأوضاع فى بلدهم الأم.

وذلك يعنى ـ من وجهة نظرى ـ أنه فى حين لا يمكن الجدال فى شأن حق الأقباط فى المهجر أن يطمئنوا على أحوال ذويهم فى مصر، وأن يقلقوا إزاء أى مكروه يصيبهم، فإن من المهم ألا يقعوا فريسة المبالغات الشديدة من ناحية، أو فريسة التوظيف لقوى لها أهداف أخرى، ضد بلادهم ـ مصر ـ من ناحية أخرى.

غير أن ذلك كله، لا يسوغ بأى حال، اللهجة الحادة التى توجد فى بعض الجهات الإعلامية والصحفية فى مصر، والتى أصبحت شديدة الحساسية تجاه أى نقد من أقباط المهجر، والتى ينزلق بعضها إلى حد إطلاق أوصاف بالعمالة أو الخيانة أو ما يشابهها! فالتطرف أو التزيد من هذه الجهة أو تلك من أشخاص أو دوائر محدودة من الأقباط فى المهجر، لا يمكن تعميمه عليهم جميعهم. فضلا عن أنه يظل من واجبنا أن نتفهم ما يسود لدى قطاعات واسعة منهم من مشاعر للقلق أو التساؤل عن أوضاع ذويهم فى مصر، وتعبيرهم بشكل ديمقراطى وحر عن مشاعرهم تلك.

ورأيى أنه من الواجب دوما توفير قنوات شرعية ومفتوحة ومستمرة للحوار بين أقباط المهجر وبين كافة المؤسسات فى وطنهم مصر، سواء كان مع الدولة نفسها، أو مع مؤسسات المجتمع المدنى المصرى جميعها. وأعتقد أن المفهوم الذى يجب أن يقف وراء ذلك هو حقيقة أن أقباط مصر فى الخارج، هم جزء أساسى وفاعل من المصريين فى الخارج، والذين يجب أن ينظر إليهم باعتبارهم يشكلون امتداداً طبيعيا لوطنهم مصر، وخاصة فى البلاد الكبرى التى تربطها بمصر مصالح حيوية وعلى رأسها الولايات المتحدة . وبعبارة أخرى، فإن هؤلاء يجب أن يشكلوا جماعة ضغط مصرية فى تلك البلاد تعمل لصالح بلادهم مصر وتجابه القوى الأخرى النشيطة فى المجتمع الأمريكى، والتى قد تكون توجهاتها مضادة للمصالح المصرية.

أقباط المهجر
مصريون.. مصريون.. حتى النخاع

م. يوسف سيدهم

المشرف العام على جريدة وطنى

لسنوات طوال كانت رؤيتى لأقباط المهجر المنتشرين فى شتى قارات العالم مركزة فى دائرة الأهل والأصدقاء الذين هاجروا من أرض الوطن ليستقروا فى مجتمعات أخرى، سعيا وراء الرزق والفرصة الأفضل... وداخل تلك الدائرة سادت مشاعر عاطفية ظلت تربطنى بهم وتأخذ مداها بين الحين والآخر عندما نلتقى إذا جاءوا إلى مصر أو إذا ذهبت إلى الخارج فنترك العنان لمشاعر الحب واللهفة والشوق لتعبر عن

نفسها مع تبادلنا لأخبارنا هنا فى مصر، وأخبارهم هناك فى الخارج... وكم مضت الساعات والأمسيات التى أنفقناها فى المقارنة بين الحياة فى بلادنا والحياة التى يحيونها فى بلاد المهجر وفى حصر المزايا والعيوب على كل جانب حتى يخرج كل منا فى النهاية قانعًا وسعيداً بوضعه وواقعه، فالذى يحيا فى مصر قانعًا وراضيًا إذا كان نصيبه من التقدم وانضباط المجتمع أقل مما يتمنى فإن ما يعوضه عن ذلك هو دفء العلاقات بين الناس وحسن معشرهم، وعلى الجانب الأخر يرى المهاجر أنه بالرغم من نصيبه الضخم من الرفاهية والحياة المادية الرحبة إلا أن ساعات العمل الشاق وتحديات الحياة والبرودة التى تغلف العلاقات الإنسانية تقلل من المميزات التى ينعم بها فى الحياة.

هكذا ظلت رؤيتى لأقباط المهجر- ولعلى أستدرك وأقول المصريين فى الخارج - حتى ساقتنى أقدارى للانغماس فى العمل الوطنى والاحتكاك بآلام وآمال المصريين على وجه العموم وبمتاعب وهموم الأقباط على وجه الخصوص... وإذ بى أخرج من دائرة الأهل والأصدقاء فى الخارج لأنفتح على دائرة أكبر وأعمق تضم نماذج عظيمة من المصريين الذين يعيشون بعيدا عن مصر، ولكن مصر أبدا باقية فى قلوبهم ووجدانهم وأفئدتهم.. مصريون تفصلهم آلاف الأميال عن أرض مصر ولكن تلك المسافات الشاسعة فشلت فى أن تقطع شريان الدم الذى يربط كل واحد منهم بمصر وأهلها.. هؤلاء هم المصريون فى الخارج، وأولئك هم أقباط المهجر.

لست أدرى إذا كانت توجد دولة أخرى فى العالم مثل مصر يهاجر أهلها إلى شتى بقاع الأرض ولا تنسيهم الأيام والحياة مسقط رأسهم بل يعيشون بشخصية مزدوجة - إذا صح ذلك التعبير- تجمع بين موطنهم الأصلى وموطنهم الجديد.. وتظل عيونهم وقلوبهم على بلادهم يراقبونها عن بعد كما تراقب الأم وليدها.. يفرحون لفرحها وإنجازاتها ويقلقون لعثراتها وينزعجون لكبواتها ويغتمون لما قد يصيب نفر من أهلها على يد نفر آخر أو على يد حكامها.. ذلك النموذج هو نموذج مصرى صميم يستطيع البعض أن يحصره داخل نفسه وينجح البعض الآخر فى أن يحياه فى نطاق أسرته ومغارفه فى المهجر، ولكن يوجد بعض ثالث لا يملك إلا أن يطلق صوته جليا فى العالم كله سواء كان مزهوا فخورا بما تحققه مصر، أو كان حزينا ثائرا إزاء ما تتردى فيه مصر... وذلك البعض الثالث هو الأقرب إلى ما يقول عنه الكتاب: «لأن غيرة بيتك أكلتنى » مزمور ٦٩:٩ فأصحاب تلك المجموعة من المصريين المهاجرين يدفعون ضريبة باهظة بنفس راضية، ثمنا لحبهم لمصر ولهفتهم عليها، إذ يتابعون كل ما

يجرى على أرضها عن كثب ويعبرون عن رأيهم فيه سواء كان ذلك الرأى استحسانا أو استنكارا، مديحا أو هجاء، تقريظ أو نقدا... وفى جميع الأحوال يجلسون يتأملون ويحللون ويكتبون رؤيتهم الوطنية وتصورهم لتطوير أو إصلاح الأمور...ويبعثون بصوتهم إلى كافة الجهات المعنية فى مصر أملا فى أن تساهم رؤيتهم فى خدمة بلادهم وإنارة بصيرة القائمين عليها فتلك الرؤية نابعة من مصريين مخلصين ينظرون إلى بلادهم من منظار بعيد يتيح لهم رؤية أشمل بالإضافة إلى أنهم على البعد ليسوا واقعين تحت أى تأثير مضلل لتيارات مغرضة أو سلطة باطشة، لا يبتغون إلا الخير كل الخير لجميع أبناء مصر...

وأنا بذلك أرى أنهم أبرياء من تهمة رخيصة ألصقت بهم لتشويه صورتهم، وأقول عن اتهامهم بالخيانة والعمالة والتآمر لتشويه سمعة مصر وتصفية حسابات قديمة معها.. بأنهم مصريون حتى النخاع ، وسوف يأتى اليوم الذى تعرف فيه مصر أن أبناءها البررة هم من صرخوا لتقويمها وليسوا من زمروا لتملقها.

إذن لا يمكن لعاقل عادل محب لمصر أن يغفل الدور الوطنى الذى يؤديه أقباط المهجر خاصة خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين حين أصيبت مصر فى وطنيتها وهويتها وحين زحفت تيارات التطرف تذبح المواطنة وتزرع الفرقة بين أبناء مصر وتفرزهم على أساس عقيدتهم الدينية... حينئذ لجأ أقباط المهجر إلى جميع الوسائل الممكنة لفتح قنوات حوار مع الدولة فى مصر إيمانا بأنها المسئولة عن التصدى لتلك التيارات... ولكن دون جدوى للأسف الشديد، فالدولة سلكت مسلكا غريبا جدا، إذ بدلا من النظر بجدية وحكمة إلى الصوت المصرى القادم من الخارج اعتبرت الدولة أنه تدخل فى شئون مصر واعتداء على سيادتها وكأنه صادر عن دولة غريبة أو أناس لا ينتمون إلى البلاد. وهكذا فقدت الدولة فى مصر صوتًا عاقلاً أمينًا كان من شأنه أن يفعل الكثير.. ولكن هل أدى ذلك إلى إسكات ذلك الصوت؟.. لا لم يؤدى الأمر إلى ذلك ، بل تصاعد الصوت القبطى فى المهجر ليصل إلى جميع المحافل الدولية محتجا ومحذراً إزاء التجاوزات التى يتعرض لها الإنسان المصرى والحقوق المهدرة له ـ وهنا تحول أقباط المهجر فى نظر الدولة وإعلامها إلى خصم وعدو يلزم الدخول معه فى حرب وتشويه صورته.

وأصل إلى منطقة رمادية فى دائرة علاقتى بأقباط المهجر فأنا إذ أعتبر تلك الدائرة ناصعة البياض أجد فيها منطقة ظلال رمادية يتوجب علىّ تناولها بشجاعة ومكاشفة

لأن دافعي إلى ذلك هوالرغبة فى إعلاء الدور القبطى فى المهجر وسد الشغرات التى دائما ما تنفذ منها الدولة والإعلام فى مصر لتشويه هذا الدور... وفى هذا الصدد أتناول ثلاث نقاط أساسية :

(١) لغة الحوار : الملاحظ فى أحيان كثيرة ومن بعض الأقباط فى المهجر ـ أفرادا كانوا أو منظمات ـ أن لغة الحوار أو الخطاب الذى يعبرون بها عن آرائهم تسودها نبرة عالية وحرارة مرتفعة.. وهم يدافعون عن ذلك بقولهم أن تلك اللغة ليست سوى انعكاس للديمقراطية المطلقة التى تسود المجتمعات التى يعيشون فيها و التى لا نتمتع نحن هنا فى مصر بمثلها.. ولكنى أقول إن الحوارمن أجل أن يتحقق الهدف منه يجب أن تناسب لغة طرفى الحوار حتى يتوفر مناخ هادئ يسوده القبول والموضوعية والاحترام، كما أقول أن السمة التى طالما أعجبتنا فى عقلانية الحوار فى المجتمعات الغربية الديمقراطية هى الهدوء والفكر المرتب وتفادى الانفعال، ولم تكن أبدا الإعجاب بالحق المكفول هناك لاستخدام أى وسيلة أخرى للتعبير.

(٢) المبالغة فى تناول الأمور: تعودنا نحن هنا فى مصر وفى منطقتنا من العالم أن نلجأ إلى الاجتهاد والمبالغة عند عرض الحقائق أوالأرقام، وكنت دائما أرى أن ذلك المسلك يفقدنا المصداقية ويعود بالضرر علينا...ولذلك أعجب من لجوء بعض أقباط المهجر ومنظماته إلى ذات الأسلوب عند تناولها للقضايا التى تثيرها لأن ذلك يلحق بموقفهم أبلغ الضرر فى جانبين: الأول عندما تكتشف ذلك الأجهزة التى يخاطبونها فى الغرب فتتحفظ فى أخذ القضايا بالجدية الواجبة، والثانى ـ وهو ما أثار غيظى مرات عديدة ـ عندما تتلقف الدولة فى مصرأية مبالغة لتستثمرها سياسيا وإعلاميا ببراعة شديدة فى تكذيب الوقائع برمتها، وبذلك تهرب الدولة من مواجهة القضية وتنجح فى تحويل الأنظار عنها بل تحول أصابع الاتهام الموجهة لها نحو أقباط المهجر وتنشط فى التعريض بهم.

(٣) التمثيل القبطى فى الخارج: يتلاحظ لى أن الصوت الوطنى القبطى فى الخارج يقدم نفسه تحت مسميات مثل : الاتحاد القبطى العالمى، المنظمات القبطية بأمريكا وكندا وبريطانيا وفرنسا وأستراليا وغيرها من المنظمات الخاصة بالأقباط وحقوق الإنسان... وما لا شك فيه أنها جميعا تضطلع بدور عظيم ـ كما أسلفت فى صدر هذه المقدمة ـ ولكن يبقى معيار خفى علينا له أهمية قصوى وهو من يمثل هذه المنظمات ، وما هو حجم العضوية فيها؟! أقول ذلك لأنى أعلم ما لحجم العضوية والتمثيل من تأثير

خطير فى تعامل أى اتحاد أو منظمة مع مؤسسات المجتمع فى الخارج وهم دائما يسألون: من الذين تمثلونهم؟ وكم عدد العضوية لديكم؟... والرد على هذه الأسئلة تتوقف عليه النظرة ورد الفعل التى تلقاها تلك المنظمات... كما أن غياب أو عدم وضوح حجم العضوية كان له تأثيره السلبى هنا فى مصر أيضا، فقد لجأت الدولة ووسائل الإعلام فى معرض هجومها على المنظمات القبطية إلى سياسة تجريدها من الشرعية والادعاء أنها لا تمثل سوى بعض الأسماء القليلة التى تعمل فى ظلها، وأن السواد الأعظم من المصريين والأقباط فى الخارج لا يعلم عنها شيئا وادعت أنهم لا يشاركون تلك المنظمات آراءها ولا توجهاتها وأنها لا تمثلهم.. ولا يخفى على أحد أن تلك الاتهامات و جدت قبولا هنا فى مصر لأن المنظمات القبطية لم تقدم ما ينفيها أو ما يثبت عكسها من أرقام... وأرى أنه أمر حتمى أن تخطط المنظمات القبطية فى الخارج لما يكفل لها تمثيلاً حقيقياً ملموساً للأقباط، ولعلى أستدرك وأقول للمصريين جميعا فى الخارج، بعد أن تنبه معظم المعنيين بقضايا الأقباط هنا فى مصر إلى أن هموم الأقباط يجب أن يتبناها المصريون جميعا ويجب أن توضع على مائدة الهموم المصرية.

فى ختام كلمتى أرجو أن أكون قد أوفيت النضال القبطى فى الخارج حقه، كما أرجو أن تكون النقاط التى أثرتها ذات فائدة فى إعلاء هذا النضال، فهى نابعة من ضميرى الوطنى الذى سيظل دوما ينظر إلى أقباط المهجر على أنهم مصريون ... مصريون .. حتى النخاع.

أقباط المهجر: نقد خطاب الأشباح والأساطير

ا. نبيل عبد الفتاح

رئيس تحرير تقرير الحالة الدينية - الأهرام

أحد أخطر معالجاتنا لما بات يسمى بملف أقباط المهجر، يتمثل فى اللغة العنيفة، والفظة التى تستخدم فى الخطاب الرسمى، أو غالب الكتابات التى تدور حول الظاهرة، كثرة كاثرة من الكتاب توظف المفردات، وكأنها طلقات رصاص، بما يؤدى إلى المزيد من إشعال الحرائق وشيوع سحب دخانية حول ما يتحدث عنه الجميع، وعلى الطرف الآخر هناك من يستخدم هذه النصوص دعما لخطابه السياسى المتشدد. إن خطورة العنف اللغوى أنه يعيد إنتاج الشقاق القومى المصرى فى الداخل على الرغم من أن

الكتابات العنيفة تبدو وكأنها موجهة لأقباط المهجر، أو لبعض وسائل الإعلام الغربية. الحقيقة أن معانى وانعكاسات ما يمكن أن نطلق عليه الخطاب السياسى حول أقباط المهجر، والتوترات الطائفية، يتم توزيعه واستهلاكه على شبكات اجتماعية واسعة النطاق داخل المجتمع المصرى، هنا يتحول العنف اللغوى إلى محرك للوعى الطائفى، ويصطنع حالات جديدة لالتهاب الأعصاب الحساسة فى الكيان الجماعى للأمة المصرية، ثمة قدر مطلوب من المسئولية فى علاقة الكاتب باللغة بل قدر من الرهافة والحساسية السياسية فى التعامل مع مفرداتها، حتى لا تغدو وكأنها نيران تبث فى جسد ملتهب بتحولاته، وجمود بعض مفاصله.. إلخ..

إن اللغة فى الخطاب السائد ـ تذكرنا ـ بمقولة برتراند راسل ـ تشبه متفجرات بحكم أن إضافة أدنى عنصر، يمكنه أن يتسبب فى آثار خطيرة ، بل إن الألفاظ الطائفية الفظة تترجم وجها من وجوه الملفوظ كما يذهب بيير جيرو.. ولا شك أن اللغة العنيفة التى يستخدمها الخطاب السياسى لبعض جمعيات أقباط المهجر تشكل جزءا من المشهد العنيف فى تبادل واستهلاك الصور والرسائل والوقائع، وتنتج أشكالا من اللبس الشديد وسوء الفهم المتبادل،الذى يتطلب فى واقع الأمر نظرة أخرى أكثر عقلانية وحكمة تنطلق من واقع انتمائنا جميعا إلى الثقافة القومية المصرية.

إن نظرة على الخطاب الرسمى والسائد تكشف عن إنتاجها لعدة أشباح وأوهام وتنطوى على عدة فجوات يمكن لنا رصدها ، وبإيجاز فيما يلى :

١ – تحويل أقباط المهجر إلى أسطورة شريرة من خلال تقديمهم ككتلة متجانسة اجتماعيا وسياسيا وثقافيا ومن زاوية جنسياتهم الجديدة، وبين أجيالهم المختلفة وانتماءاتهم المذهبية.. إلخ، وثمة خلط بين الجمعيات النشيطة وحجم عضوياتها وبين مجموع أقباط المهجر عموما (..٤٠ ألف أمريكى قبطى فى ظل تقدير عام يدور حول ٢ مليون مهاجر مصرى قبطى). وهؤلاء خرجوا من الوطن بحثا عن الرزق، والفرص، أو ابتعادا عن واقع ملبد بالتوتر فى موجات الهجرة المتتالية، ويتحول الحنين إلى الوطن إلى شعور دائم بالفقد والغياب عنها لأسباب ليس لهم دخل بها، والجيل الثانى لا يعرف سوى بنية سياسية وقانونية فى المهجر الشمالى تعترف بالفرص المتساوية، وحقوق الإنسان، ويتعاملون معها فى ظل إطار ثقافى يكرس استخدام جماعات الضغط الدينية أو المذهبية أو السياسية أو العرقية أو القومية بلا أدنى حرج، هذا ما عاشوه ودرسوه ويشكل نمط حياة فى الولايات المتحدة وكندا وأستراليا وأوروبا الغربية

عموما. إن السياق الذى يتحرك على أرضيته نشطاء الجمعيات القبطية يعكس الثقافة السياسية السائدة هناك والخطاب السائد لدينا عنهم يعاملهم وكأنهم يعيشون فى ظل إطار ثقافى مصرى أو شرق أوسطى وهذا ما يؤدى إلى أخطاء فى الفهم والتحليل وطرق التعامل.. إلخ.

٢ - النظر إلى حركة نشطاء أقباط المهجر - فى أمريكا، وكندا، وأستراليا - وكأنها جزء من مؤامرة دولية، وهنا ينتج الفكر التآمرى مجموعة أوهامه وأساطيره لتبرير العجز عن التعامل مع مصريين وأخوة لنا على الرغم من حدة اللغة التى تستخدم فى خطابهم، ومحاولة صرف الأنظار عن تجاهل بعض المشكلات التى يجب أن تحل فى إطار الدولة الحديثة والمواطنة والمساواة وفى إطار سياسة مرنة، وعقلانية تتلاءم مع حساسيات عديدة تراكمت عبرعقود عدة. صحيح أن توقيت ظهور بعض المقالات يبدو مريبا، ولكن الجوهرى هو التركيز على عمليات تجديد حياة الاندماج القومى المصرى لمواجهة أمور وقرارات صعبة فى المقبل من السنوات.

٣ - الإحالة فى مجال نفى بعض مصادر التوتر إلى التاريخ ووقائعه لإثبات وحدة المصريين وهى نزعة لا تاريخية، فثورة ١٩١٩ حدثت بعدها تغيرات وشقاقات وتحولات، ومن ثم الحديث عن نسيج واحد لم يعد سوى محاولة لصرف الأنظار عن الغنى فى التعدد، وما يمكن أن يضفيه على حياتنا من حيوية سياسية وثقافية واجتماعية على الرغم من القاعدة الثقافية القومية الواحدة، إن العلاقة بين أبناء الأمة والشعب الواحد تحتاج إلى تجديد أطرها وعقدها الاجتماعى فى إطار المواطنة والمساواة والدولة الديمقراطية التعددية الحديثة.. إلخ.

٤ - التنصل من مسئولية التجاوزات البيروقراطية والأمنية فى واقعة قرية الكشح، وكان يفترض أن تكون إجراءات المساءلة الإدارية للمسئولين عن استخدام العنف الفظ مع الأهالى مبكرة وضعا للأمور فى نصابها الصحيح.

٥ - تصوير احتجاجات بعض نشطاء أقباط المهجر - فى كندا - وكأنهم قلة لا تتجاوز الـ ٢٥٠ شخصا، وكأن الاهتمام الكونى بقضية من قضايا حقوق الإنسان فردا كان أم جماعة، أم قومية هى مسألة أعداد، وهو أمر يكشف عن عقل محلى لايزال يتقيأ قيم التسلطية والشمولية، فانتهاك أى حق من حقوق الإنسان يمكن أن يحرك هذه الحركة بطول الكوكب وعرضه عبر شبكة الإنترنت.

هذه الملاحظات الوجيزة - وغيرها كثير- تتطلب منا إعادة النظر فى مناهج كتاباتنا، وطرائق تفكيرنا وسياسات معالجتنا لمثل هذه الأمور الحساسة، وهذا يقتضى منا شجاعة

مواجهة أنفسنا أولا، وتبنى سياسة لإعادة التكيف فى أجهزتنا تتناسب مع السياقات المتحولة التى نحن جزء منها شئنا أم أبينا. ومن ثم ضرورة تشكيل فكر جديد كفء وقادر على العمل على الصعيد الإعلامى من خلال عدم المبالغة، أو التصعيد فى وتائر العنف الرمزى أو اللغوى - بإيحاءاته الدينية أو الطائفية - لأننا نحن أبناء ثقافة وأمة واحدة على الرغم من تنوعنا، المطلوب إعداد الإعلامى القادر على التعامل مع العقلية التى تتعامل مع الإنترنت والبريد الإلكترونى، حيث يمكن أن يتحاور، ويرد ويهجو، ويطرح المعلومات والحقائق. لأن سوق المعلومات الإلكترونية والإنترنت مفتوحة للجميع، وحيث الجماعات الكونية تتشكل بعيدا عن الدول القومية، ومن ثم يبدو الإعلام ذو العقل التسلطى وخطابه ظاهرة مثيرة للشفقة الآن! وكل ردوده وهجاءاته موجهة لمركز واحد فى الداخل ولا تأثير لها خارج هذا الإطار.

ثانيا: إن إعادة تأهيل وتحديث المؤسسة الأمنية والبيروقراطية، مسألة من الأهمية بمكان، إن القيادات الأمنية المصرية عليها أن تضع فى حسبانها أن إدارة الأمن لم تعد مسألة فنية محضة، تقتصر على الأداء التقنى فحسب، بل هى فى واقع الأمر إدارة سياسية- اجتماعية فى ظل تفاقم مشاكل البطالة، والعنف الجنائى والتوترات الطائفية التى يمكن أن تثور لأسباب عادية أو جنائية محضة، كل ذلك يتطلب تكوينا وتأهيلا جديدا لرجل الأمن الجنائى والاقتصادى والاجتماعى كى يستطيع إدارة الأزمة الأمنية فى أية منطقة حتى ولو لم تكن دينية أو سياسية خالصة، وأنها يمكن أن تنتقل من الدائرة الجنائية لتشتعل فى الدائرة الدينية أو الطائفية ...الخ. إن التعامل الفظ والمعاملة الخشنة فى المجال الجنائى تمثل مساسا بحقوق الإنسان وهى أمور لم تعد شأنا محليا فى قرية أو محافظة أو فى دولة وإنما أصبحت هما كونيا يتكاثر المدافعون عنه الآن ويؤثرون فى القرارات الدولية، علينا إعلاء شأن قواعد حقوق الإنسان فى المعاملة الأمنية وقواعد الحد الأدنى فى المعاملة العقابية فى السجون. وفى إطار تحديث الأداء الأمنى ضرورة الاهتمام بتحديث أساليب وأدوات استخلاص الأدلة الجنائية بعيدا عن المعاملة الفظة والخشنة.

أخيرا ثمة إمكانات واسعة لحل مشكلاتنا، وهى ليست كثيرة وبلا مبالغة لإعلاء شأن المواطنة والمساواة فى بلد تفرض الظروف عليه مهاما وقرارات صعبة فى عالم متغير على نحو غير مألوف.

(*) ملحوظة: هذه المداخلة سبق نشرها فى جريدة الأهرام فى عددها الصادر فى ١٦/ ١١/ ١٩٩٨، وقد فضل الأستاذ نبيل عبد الفتاح أن تكون هى بعينها رؤيته لقضية أقباط المهجر.

أقباط المهجر

قبل أكثر من عشرين عاماً أعطى الرئيس الراحل أنور السادات إشارة البدء فى الهجوم على أقباط المهجر، بادعاءات الإعلام أنهم هاجموه وقذفوه بالبيض والطماطم أمام البيت الأبيض، وهو زعم عار تماما من الحقيقة، ومنذ ذلك التاريخ وحتى الآن لا أستطيع أن أحصى عدد المقالات التى كتبت ضدهم، بل إن قائمة الاتهامات أخذت تتسع وتتمدد بدءًا من التخوين حتى العمالة، ورغم رحيل الرئيس السادات ومجىء الرئيس مبارك الذى استهل عهده بإرسال برقيات تهنئة إلى أقباط المهجر فى مناسبات الأعياد الدينية، إلا أن ذلك لم يغير صورة أقباط المهجر فى الإعلام المصرى إما عن عمد أو جهلاً بحقيقة هؤلاء، بل يمكن القول إن الهجوم عليهم ازداد شراسة.

ولهذا أستطيع القول أن الذى دفعنى للبحث فى مسألة أقباط المهجر والخوض فى حقل أدرك جيدا أنه ملىء بالألغام هو عاملان مهمان:

العامل الأول: ندرة المعلومات الصحيحة عن ظاهرة أقباط المهجر، رغم تزايد التناول الإعلامى ذى الطابع الهجومى فى التعامل مع دورهم، بحيث بات أقباط المهجر محاطين بأساطير سياسية وآراء نمطية تفتقر إلى الصرامة العلمية، بل والأمانة البحثية.

العامل الثانى: إن أقباط المهجر هم شريحة مصرية تعيش فى الخارج وتشكل عمقا بشريا واستراتيجيا لمصر فى بلدان المهجر، وهو ما يفرض على النظام عبء إدارة العلاقة معهم بحيث تكون صحيحة، وصحية وذلك، حتى يكونوا عامل إضافة لمصر وليس خصما من مصالحها وهيبتها العالمية.

ويواجه الباحث فى ظاهرة أقباط المهجر توجهات مختلفة تثبت خطأ الاعتقاد بأنهم كتلة سياسية متجانسة، إذ سيكتشف الباحث المتعمق فى هذه الظاهرة أنهم على عكس الاعتقاد السائد تماما خليط من اتجاهات سياسية تحوى فى بعض جوانبها خطابا معتدلاً وفى جوانب أخرى خطابا أكثر تشددا، ولما كانت الأمانة العلمية تستوجب طرح كافة جوانب هذه الظاهرة بدون انتقاء أو تحيز حتى لو كانت بعض الآراء تتسم بالحدة أو التشدد، فقد التزمت فى هذا الكتاب بأمانة تامة تسجيل نصوص شهادات عشرين شخصية قبطية فى المهجر تمثل كافة الاتجاهات والآراء دون حذف أو إضافة، ولكنى قمت من جهتى بتحليل مضمون هذه الآراء ملتزما المنهج العلمى السليم والدقيق، وصولاً إلى نتائج واضحة ومحددة تلقى ضوءاً ساطعا على أقباط المهجر وتزيل الكثير من الأوهام والأفكار غير الحقيقية عن هؤلاء الأقباط وعلاقتهم بالوطن الأم أو مواقفهم من هموم ومشكلات أقباط الداخل، أو علاقتهم بالنظام الحاكم ورؤيتهم لإيجاد حلول قاطعة وجذرية لكل مشاكل الوطن والمواطن المصرى.

ورغم إدراكى أن هذه المحاولة المتواضعة من جانبى تمثل خطوة على طريق طويل وشاق، إلا أننى أعلق عليها آمالاً كبيرة فى أن تكون بداية لفتح حوار

حقيقى وجاد مع أقباط المهجر على مائدة الوطن وعلى أرضيـة المواطنة المصرية بعيداً عن أية مؤثرات خارجية حتى نصل بهذا الوطن إلى بر السلام.

وبقـدر يقينـى بأن ما جـاء فى هذا الكـتاب لن يـرضى الجميع وسيغـضب الكثيرين مسلـمين وأقباطا فإن ذلك هو منطق الأمور ورد الفعـل الطبيعى على الخوض فى طـريق لم يسر فـيه أحد من قبل، وعـزائى ما قاله د. إدوارد سـعيد «بأن المثقف فى النهاية موقف شريـف ونبيل يشيع الحرج والاعتراض، بل حتى الامتعـاض، حتى يحدث الـتغيير المـنشود».. وكما يـقول الشاعر الـراحل نزار قبانى «إن الكـتابة الحقيقية ليـست فعل امتثال ولا فعل رضـوخ ولا فعل تنازل، بل هـى اشتبـاك يومـى مع القـبح والتـخلـف.. هى فعـل انقضـاض علـى كل بشاعات العالم».

ويغفر لى أننى لم أبتغ سوى وجه الحقيقة ومصلحة هذا الوطن.

والله والوطن والحقيقة من وراء القصد.

مجدى خليل

القاهرة - يونيو ٩٩

1

طبيعة أقباط المهجر

دار الخيّال

١-١- خلفية عامة

يمثل البحث عن معلومات تتصف بالدقة عن أقباط المهجر مسألة غاية فى الصعوبة، على الأقل فى الوقت الحالى، وأعتقد أنه فى السنوات القادمة ستكون هناك أرقام تتسم بقدر من الدقة، فهناك عدد من المحاولات الجادة لعمل بنية معلوماتية دقيقة وميدانية عن هذه التجمعات المهاجرة سوف تغطى الأعداد الحقيقية، والهياكل العمرية، والتوزيع الوظيفى والجغرافى، والتخصصات العلمية والأنشطة السياسية لهذه التجمعات، وعلى هذا فإن الباحث حاليا يعتمد على متوسطات تقريبية وأرقام مأخوذة من هنا وهناك، بالإضافة إلى التخمين المنطقى، فعلى سبيل المثال بالنسبة لأعداد الأقباط فى المهجر اعتمدنا على عدد كبير من المصادر بعضها مبالغ فيه، وبعضها صغير، وكذلك اعتمدنا على عدد الكنائس ومتوسط عدد الأسر فى كل كنيسة، وعلى الأرقام التى صدرت فى كتابات الكثير من أقباط المهجر. والحقيقة أن هناك عدداً من التحفظات على كل مصدر من هذه المصادر، فبالنسبة للكنيسة فهى لم تقم حتى الآن بعمل إحصائية دقيقة عن أعداد أعضائها، وكل كاهن فى المهجر يقدر عدد أعضاء كنيسته بصورة تقريبية، كما أن هناك الكثيرين من الأقباط فى الخارج، لا يترددون على الكنائس، هذا بالإضافة إلى أن هناك أقباطاً يعيشون فى أماكن لا توجد بها كنائس، ومنهم من اندمج فى المجتمع الأمريكى بشكل كامل. وبالنسبة للهيئات القبطية فهم لا يملكون حتى الآن بنية معلوماتية سليمة عن أقباط المهجر، وكل أرقامهم تخمينية، وإن كانوا يملكون بعض الأرقام التقريبية عن عدد المهنيين وأساتذة الجامعات بحكم محاولة استقطابهم للكوادر

المثقفة من الأقباط فى المهجر، وحتى بالنسبة للأرقام الصادرة عن وزارات الهجرة فى دول المهجر فهى أرقام غير دقيقة، فهناك أعدادكبيرة لم تحصل على الجنسية بعد، وهناك أعداد أخرى مقيمة بشكل غير قانونى، كما أن طريقة استيفاء استمارة الجنسية نفسها تجعل عدد الأقباط الحاصلين على الجنسية يتوزعون على أكثر من اتجاه حسب إجابته على كلمة العرق Ethnic وهل هو قبطى عرقى أم عربى، ونرجع إلى بعض الكتابات فهناك من يقدر أقباط أمريكا وكندا بأكثر من مليون فرد، نصف مليون بالساحل الغربى للولايات الأمريكية، وثلث مليون بالساحل الشرقى الأمريكى، وثلث مليون فى كندا[١] وهناك رقم آخر لأقباط كندا يقدر بحوالى سبعين ألف نسمة، حيث قدر مصطفى سامى مدير مكتب الأهرام فى كندا عدد المصريين بمائة ألف منهم سبعون ألفاً من الأقباط[٢].

وهناك من يقول إن أقباط استراليا حوالى سبعمائة وخمسين ألف نسمة.

كل هذه تقديرات تخمينية لا تتصف بالدقة، وقد قمت منذ عامين فى ورقة قدمتها إلى مركز ابن خلدون بتقدير مجموع أقباط المهجر بحوالى ٢ مليون نسمة، بناء على أخذ متوسطات لكل الأرقام والتقديرات المتاحة، ويبدو أن كثيرين استراحوا لهذا التقدير واعتبروه الأقرب إلى الواقع ومن ثم أخذوا ينقلونه عنا.

ويتوزع أقباط المهجر حسب تقديرنا كالآتى:

* ٥٠٠,٠٠٠ - ٦٠٠,٠٠٠ ألف نسمة فى الولايات المتحدة الأمريكية

* ١٠٠,٠٠٠ - ١٥٠,٠٠٠ ألف نسمة فى كندا.

* ٣٠٠,٠٠٠ - ٤٠٠,٠٠٠ ألف نسمة فى أستراليا.

* حوالى مليون نسمة موزعين بين أوروبا ونيوزلندا وأمريكا الجنوبية.

* وبالنسبة للتوزيع المهنى فحسب المعلومات المتوفرة عن أمريكا فهناك ١٠,٠٠٠ - ١٥,٠٠٠ ألف طبيب قبطى فى أمريكا.

* ٦٥٠ - ٧٥٠ أستاذاً جامعيًا قبطيًا فى أمريكا بالإضافة إلى عشرات الآلاف من المهندسين ورجال الأعمال والموظفين، وفى انجلترا أيضا هناك نسبة كبيرة من الأطباء الأقباط، وبالنسبة للتركيز الجغرافى يتواجد الأقباط فى كافة المدن فى بلاد المهجر، وإن كان تركيزهم فى المدن الكبرى هناك، ففى أمريكا يتوزع الأقباط على كافة الولايات

الأمريكية، على أن هناك بعض التركيز على منطقة لوس أنجلوس على الساحل الغربى ونيويورك الكبرى (نيويورك ونيوجرسى) على الساحل الشرقى، وفى كندا هناك تركيز للأقباط فى مونتريال وإتاوا، وفى أستراليا هناك بعض التركيز فى سيدنى وملبورون. والسواد الأعظم من أقباط المهجر غير مُسَيَّس والقلة القليلة فقط هى التى تتعاطى السياسة، وككل المصريين فى كل مكان فإن تجمعات الأقباط فى الخارج لا تخلو من الخلافات وافتقاد روح التعاون، وبالنسبة للقلة القليلة المُسَيَّسَة، فإن اهتمامها بقضايا الأقباط فى مصر جعلهم أعضاء غير فاعلين بالنسبة لممارسة السياسة فى بلاد المهجر، فالجانب الأعظم من عملهم السياسى يتركز على محاولة حل مشكلات الأقباط فى مصر، وبالنسبة للقلة المسيسة أيضا فإنها تشكل تنوعاً كبيراً فى الاتجاهات على أن أهمها على الإطلاق هو نشاط الهيئات القبطية، أما الاتجاهات الأخرى، فقد تكون معدومة التأثير.

نخلص من ذلك أن السواد الأعظم من أقباط المهجر لا يختلفون كثيراً عن أقباط الداخل، فهم مجرد أفراد يبحثون عن النجاح المهنى والمادى، وأهم نشاط جماعى يمارسونه هو عضويتهم فى الكنائس، وقد يرجع عدم اهتمامهم بالسياسة إلى عدد من العوامل، منها أولا: عدم التنشئة السياسية السليمة وعدم ممارسة العمل السياسى فى مصر، وقد أدى ذلك إلى الخوف والكفر بالعمل السياسى، ثانيا: الانشغال بالعمل والتركيز على النجاح المادى والمهنى فى مجتمع يحتاج النجاح فيه إلى مجهود كبير، وثالثا: ارتباطهم عائليا بمصر والخوف من أن يؤدى دفاعهم عن مشكلات الأقباط إلى ملاحقة الحكومة لعائلاتهم فى مصر أو احتجازهم فى المطارات والضغط عليهم عند زياراتهم المتكررة لمصر، رابعا: لا تشجع الكنائس هناك الأقباط على الانخراط فى العمل السياسى.

ومن هنا فإن الحديث عن نشطاء حقوق الإنسان فى المهجر يعنى بالضرورة الحديث عن أعضاء الهيئات القبطية فى تلك البلاد، وبالنسبة لظروف الهجرة، فقد بدأت بعد عدة سنوات من قيام الثورة، تيقن الأقباط خلالها بأن عصر الديمقراطية والليبرالية والحريات الاقتصادية والانفتاح على العالم والمجتمع المدنى - وهى الأجواء التى ينتعش فيها الأقباط - قد انتهت، أضف إلى ذلك خلو مجلس قيادة الثورة من أى أعضاء أقباط، وكذا الشعارات التى رفعتها الثورة مثل القومية العربية واستخدام الدين

الإسلامى من قبل رجال الثورة للتعبئة والتبرير والشرعية، ومن ثم لم يعد الدين محايداً على نحو ما كان قبل ١٩٥٢.

ثم ظهور الإخوان المسلمين فى الصورة بوضوح واعتبار أنفسهم آباء النظام الشرعيين*، وظل الدين محوريا فى أداء الثورة حتى بعد اصطدامهم بالإخوان المسلمين، أضف إلى ذلك قوانين التأميمات والتى طالت كبار الأقباط، ثم كانت الموجة الثانية من الهجرة فى السبعينيات بعد قوانين الانفتاح الاقتصادى على الغرب، وكذلك نتيجة للتعبئة الدينية والتوتر الطائفى الذى حدث فى عهد السادات، أما الموجة الثالثة منذ منتصف الثمانينيات، وحتى الآن فتعود إلى التشابك العائلى بين أقباط المهجر وأقباط الداخل والتآلف مع المهجر، وكذلك نتيجة لحق المهاجرين الأوائل فى استدعاء ذويهم من مصر.

وقد أدت هذه الموجات المختلفة من الهجرة القبطية إلى الخارج إلى التفاوت فى وضعية المهاجرين الأقباط هناك، فبالنسبة للموجات الأولى من الهجرة، كانت من كبار الرأسماليين والمهنيين المتميزين، كما أن ظروف دول المهجر كانت ترحب بأمثال هؤلاء، ومن ثم كوّن هؤلاء ثروات كبيرة وحصلوا على مناصب متميزة، أما الموجة الثانية من الهجرة فى السبعينيات فتتميز بأن أغلبها كان من الطبقة الوسطى المتعلمة والمهنية، وهذه الموجة من الهجرة أيضا حصلت على نصيب متميز من النجاح المهنى والأكاديمى هناك، أما الموجة الثالثة من الهجرة فإنها لم تكن مؤهلة تأهيلاً كافيا للنجاح فى المهجر لأسباب كثيرة أهمها أن الفجوة بين التعليم المصرى والتعليم فى هذه الدول المتقدمة أصبحت واسعة، ومن ثم لم تعد هذه القدرات المصرية تصلح لبلاد المهجر وأيضا لأن بلاد المهجر، اقتربت من حالة التشبع السكانى، بل ظهرت معدلات بطالة عالية فيها، يضاف إلى ذلك أن كثيراً من المهاجرين الجدد لم تكن الهجرة اختياراً حقيقيا لهم ـ ومن ثم كان صعب عليهم تَحَمُّل سنوات الكفاح الأولى ـ وإنما كثير منها تمت لاعتبارات الاستفادة من حق أقربائهم هناك فى منحهم حق الهجرة، أو نتيجة للهجرات الناتجة عن الاختيار العشوائى. لكل هذه الأسباب أو لبعضها عانى كثير من المهاجرين فى المرحلة الثالثة من الأقباط من إحباطات وفشل وتدن فى الوظائف وتحقيق نجاحات محدودة. وإن كانت قلة حققت نجاحات متميزة أغلبها ينتمى إلى مدرسة الطب المصرية، وهى مدرسة عريقة استطاعت أن تثبت وجودها عالميا بقليل من الجهد والصقل المعرفى.

---

* نبيل عبدالفتاح النص والرصاص، الإسلام السياسى والأقباط دار النهار ـ بيروت ص٢٥ .

نخلص من ذلك أنه من الخطأ الحديث عن أقباط المهجر على أنهم كتلة واحدة تتحرك ضد النظام، فهذا تبسيط مخل لهذه التركيبة المعقدة ولهذه التنويعات المتفاوتة فى أشياء كثيرة.

١-٢ - عوامل ساعدت على بروز دور أقباط المهجر

١ - عالمية حقوق الإنسان: تمتلك البشرية حاليا تراثا ضخما لحقوق الإنسان تراكم عبر العصور المختلفة، يرجعها البعض إلى العصر الإغريقى حيث اعتبرت حقوق الإنسان تندرج تحت ما يعرف «بالقانون الطبيعى»، وجاءت الأديان لتمثل رافدا جديدا من روافد حقوق الإنسان.

ولكن فكرة حقوق الإنسان تسارعت، واحتلت مكانا مهما منذ ما يعرف بالعهد الأعظم أو الماجناكارتا **Magnacarta** ١٢١٥م، ثم جاءت وثيقة قانون الحقوق فى إنجلترا ١٦٨٩ م **Billof Rights** ثم وثيقة الاستقلال الأمريكى ١٧٧٦م، والإعلان الفرنسى لحقوق الإنسان فى أعقاب الثورة الفرنسية ١٧٨٩م، تلى ذلك الجهود الدولية لحقوق الإنسان، وكانت البداية صدور ميثاق الأمم المتحدة متضمنا فى مادته الأولى «تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين، ولا تفريق بين الرجال والنساء».

وأعقب ذلك إجراء آخر حين أقرت دول العالم فى شبه إجماع «الإعلان العالمى لحقوق الإنسان» الصادر فى.١ ديسمبر ١٩٤٨م، كما أقرت أيضا العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية اللذين دخلا حيز التنفيذ سنة ١٩٧٦م، هذا فضلا عن الملاحق والبروتوكول الاختيارى الخاص بالعهدين الدوليين، وتضمنت هذه المواثيق بعض النصوص التى تكفل التزام الدول الأطراف فى العهدين باحترام حقوق الإنسان المقررة بها.

وفى تطور مهم قررت الأمم المتحدة أحقية الفرد العادى فى أن يتقدم بشكواه ضد حكومته بعد أن كانت تتلقى شكاوى الجماعات والهيئات، ويستطيع الفرد العادى أن يتقدم بشكواه وفقا لثلاث اتفاقيات أساسية صادرة عن الأمم المتحدة، وهى: (٣)

أولا: البروتوكول الاختيارى الملحق بالعهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية.

والثانى: المعاهدة المدنية لاستبعاد كافة أشكال التمييز العنصرى.

والثالثة: معاهدة حظر التعذيب وحظر كافة العقوبات والمعاملات الوحشية وغير الإنسانية أو الحاطة بالكرامة.

وفى تطور مهم آخر لفكرة حقوق الإنسان صدر إعلان الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية أو لغوية أو دينية فى ديسمبر ١٩٩٢م، وينص هذا الإعلان على توفير الحماية الدولية للأقليات، ناهيك عن التوصيات التى تمخضت عنها القمم الدولية التى عقدتها الأمم المتحدة، وكذا المنظمات غير الحكومية (N.G.O.S).

على أن أهم ما جاء فى هذه المواثيق الدولية أنها تعلو على كل قانون محلى، بل إنها تعلو على الدساتير ذاتها.

وفى هذا تنص المادة الخامسة من الاتفاقية الدولية المدنية والسياسية على أنه «لا يجوز تقييد أى من حقوق الإنسان الحقيقية المقررة فى أية دولة طرف فى الاتفاقية استنادا إلى القانون المحلى أو الاتفاقيات أو اللوائح أو التحلل منها بحجة عدم إقرار الاتفاق أو إقرارها بدرجة أقل».

وقد أقرت المحكمة الدستورية العليا بالولايات المتحدة بأنها لا تكتفى بالرقابة على مطابقة القوانين للدستور، ولكن أيضا تحقق فوق ذلك من عدم مخالفة التشريعات لإعلانات الحقوق. ويتفق أغلب فقهاء القانون المصرى على أن التنظيم الدستورى للحقوق لم يعد من المسائل التى تدخل بصورة مطلقة فى الاختصاص الداخلى للدول، بل أصبحت هناك الآن قيود دولية يلزم احترامها من جانب المشرع الدستورى، وهى القيود الخاصة بضرورة احترام المستويات الدولية للحقوق والحريات العامة. وحتى لو لم توقع الدول على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان أو سجلت بعض التحفظات عليها، فذلك لا يعطيها الحق فى تقييد حقوق الإنسان أو الانتقاص منها استنادا إلى أى قانون، ولو كان القانون الدستورى ذاته. وللقضاء المصرى موقف واضح حينما برأ عمال السكك الحديدية من تهمة الإضراب عام ١٩٨٧م، حين أقر حق الإضراب باعتباره أحد الحقوق الواردة فى العهد الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حتى ولو جرمته القوانين المصرية. إن عالمية حقوق الإنسان تعطى

الفرد الحق أن يشتكى دولته إذا أخلت بحقوقه ولا يكون ملاما إذا اشتكاها فى المحافل الدولية.

وفى إضافة مهمة أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع بمناسبة مرور خمسين عاما على صدور الإعلان العالمى لحقوق الإنسان قراراً يقضى بالاهتمام والدفاع عن نشطاء حقوق الإنسان والاهتمام بأسرهم.

٢ - تداعيات قضية **Globalisation**: حدثت فى السنوات الأخيرة تغيرات ضخمة اجتاحت البشرية ممهدة لظهور ما يسمى بالكونية أو العولمة، والتى كانت أبرز ملامحها باختصار:

على المستوى الاقتصادى:

اكتمال هياكل المؤسسات الاقتصادية الدولية (البنك الدولى- صندوق النقد الدولى- منظمة التجارة العالمية) - التكتلات الاقتصادية - النمو المذهل للشركات المتعددة الجنسيات- هوس الاندماج الذى أصاب الشركات الضخمة، والذى يهدد بظهور الاحتكار الكونى - القمم الاقتصادية والنوادى الاقتصادية الدولية- توحيد المواصفات القياسية العالمية- تقارب أذواق المستهلكين- الاعتماد على قواعد التحكيم الدولى- عالمية التبادل التجارى وسهولة إجراء الصفقات - وحدة الأسواق المالية عن طريق الربط الإلكترونى بين البورصات العالمية- استخدام النقود الإلكترونية **Credit Cards** على نطاق عالمى واسع.

على المستوى التكنولوجى:

تراجع الفلسفة أمام التكنولوجيا - تعاظم فلسفة الاستهلاك الفردى- التقدم فى الإلكترونيات الدقيقة Micro -Electronic، ثورة الاتصالات Comunications التى تمثلت فى المحطات الفضائية العملاقة والأقمار الصناعية، وكذلك التوسع الهائل فى استخدام شبكة الإنترنت الدولية Enternet - التقدم المذهل فى صناعة واستخدام الحاسبات Computers- وكذا انتشار وسهولة الحصول على التليفونات المحمولة.

بل إن عدداً من الشركات الأمريكية سوف تطرح قريبا تليفوناً محمولاً عالمياً يحمل أرقاماً عالمية موحدة.. كل هذا أدى إلى ثورة هائلة فى نظام المعلومات وسهولة صناعة رأى عام دولى لقضية من القضايا، ولهذا يقول البعض إنه إذا كان القرن العشرون قرن تدفق المعلومات فإن القرن الحادى والعشرين هو قرن سيطرة المعلومات.

على المستوى السياسى:

عالمية حقوق الإنسان- انتشار ثقافة الديمقراطية - الشفافية الدولية - الهجرة الدولية والإقامة- ازدياد سطوة الرأى العام فى الدول المتقدمة- ظهور الاتجاهات الإثنية والعرقية - التعاطف الدولى مع حقوق الأقليات والمرأة والطفل - بروز دورالمنظمات غير الحكومية (N.G.O.S)- ثورة التطلعات لدى الأفراد- تهميش دور الأمم المتحدة وانفراد حلف شمال الأطلنطى بقيادة أمريكا بدور مجلس الأمن الدولى. لقد أوجدت ظاهرة الكونية واقعاً عالمياً جديداً يتميز بالانكشاف الكامل، وجعل حقوق الأفراد شأناً دولياً وبروز دور نشطاء حقوق الإنسان، ومن ثم لا يمكن إخفاء معاناة فئة من البشر فى أية بقعة من الكون أو إنكار حقوقهم.

٣ - طبيعة المجتمعات الغربية: تتمتع المجتمعات الغربية بدرجة كبيرة جداً من حرية الرأى والتعبير، وفى أمريكا مثلا ومنذ التعديل الأول للدستور الأمريكى والذى أقر حرية الرأى والتعبير بلا حدود وكل فرد حر فى أن يكتب ويقول ما يشاء، وهناك فى أمريكا وحدها أكثر من ستة آلاف صحيفة ومجلة منها..١٥ صحيفة يومية وذلك بخلاف مئات الدوريات والصحف المحلية Community News، وهناك..٦٧ محطة إذاعة تجارية وما يزيد على..٧ محطة تليفزيون، وصناعة هائلة لنشر الكتب (٤).. هذا بالإضافة إلى مئات الصحف بلغات مختلفة لسان حال الجاليات المتنوعة هناك، ولا توجد أية قيود على هذه الصحف.. خذ مثلا هناك صحف إسلامية شديدة التطرف ويكتب فيها مجموعة من المتهمين بالإرهاب الدولى هى «السياسة والعالم» وهناك صحف قبطية متطرفة «صوت مصر الحر»، يضاف إلى ذلك أن كل من يذهب إلى أمريكا يحدوه الأمل فى أن يحاول حل مشكلاته التى تركها فى بلاده، من خلال هذه المنابر الحرة، ولهذا تعتبر الدول الغربية مسرحاً أساسيا لنشطاء حقوق الإنسان فى العالم.

٤ - وضع قضية الأقباط على الأجندة الدولية: منذ عام ١٩٩٢ وبعد صدور إعلان الأمم المتحدة لحماية الأقليات برزت قضية الملل والنحل والأقليات، وقد ساعد ذلك، بالإضافة إلى رغبة بعض الدول الكبرى، فى وضع قضية الأقباط على الأجندة الدولية إلى ظهور أكثر لدور أقباط المهجر، فمن ناحية هم مصدر المعلومات الرئيسى عن قضية الأقباط لكافة الهيئات الدولية، ومن ناحية أخرى هم متواجدون بالفعل فى الغرب،

وعلى اتصال دائم بنشطاء حقوق الإنسان الدوليين. وقد ظهر دور نشطاء أقباط المهجر بوضوح بعد تبنى الكونجرس الأمريكى أطروحاتهم عن قضية الأقباط أثناء مناقشاته لقانون التحرر من الاضطهاد الدينى، وقد قال د. شوقى كراس «إن كل المناقشات التى تمت فى الكونجرس الأمريكى عن حقوق الأقباط هى بلورة لكل كتاباتنا عن القضية القبطية خلال ربع قرن».

ولكن هناك سؤالاً يمكن طرحه: هل جهود نشطاء أقباط المهجر هى التى ساهمت فى وضع قضية الأقباط على الأجندة الدولية؟ فى اعتقادى الإجابة بالنفى إذ إن حسابات بعض الدول المرتبطة بالوضع الدولى الراهن، وأيضا وجود ضغوط من بعض الهيئات التى تحارب الاضطهاد الدينى وتنادى بالحرية الدينية هى التى ساهمت فى إبراز قضية الأقباط على هذا النحو ولا يتعدى دور أقباط المهجر الدور الإعلامى، أى محاولة خلق رأى عام حول قضيتهم، وبشكل محدود تعاونهم مع بعض الهيئات، وبعض أعضاء الكونجرس المهتمين بمحاربة الاضطهاد الدينى. وفى هذا الإطار يقول د. شوقى كراس «تكون التضامن للدفاع عن الحقوق ضد الأسلمة عام ١٩٩٣، فقد عقد اجتماع مع رئيس لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة شارك فيه ممثلو الهيئات القبطية ومسيحيو باكستان والسودان وبعض المهتمين بحقوق الإنسان، والسيد جان هارفورد مساعد السيناتور ريتشارد لوجر رئيس لجنة الشئون الخارجية بمجلس الشيوخ ابن اخت السيدة إليزابيث دول، وذلك برئاسة القس الأسقفى ستيفى كيث رودروك، وتم شرح قضايا المسيحيين فى العالم الإسلامى»(٥).

٥ - التوتر الطائفى فى عهد السادات: تعتبر طائفية نظام الرئيس الراحل أنور السادات هى السبب الرئيسى وراء ظهور دور لنشطاء أقباط المهجر.. وحول هذا يقول د. شوقى كراس «إن السبب الرئيسى لإنشاء الهيئة القبطية الأمريكية أننى قمت برحلة إلى مصر عام ١٩٧٢ وشهدت أحداث الخانكة الشهيرة، وكانت سياسة السادات تبدو واضحة باللعب على وتر الدين لصالح تثبيت دعائم حكمه»(٦).

ثم تصاعدت بعد ذلك الأحداث المعروفة فى عهد السادات من إطلاق الجماعات الإسلامية واعتداءاتهم المتكررة على الأقباط ثم محاولة تطبيق الشريعة الإسلامية، وانتهاء بحجز البابا فى الدير.. وكلها أحداث ملتهبة، أشعلت دور أقباط المهجر.

وامتد الدور فى عهد الرئيس مبارك نتيجة لظهور الإرهاب الدينى، والذى كان الأقباط جزءاً من ضحاياه حيث تعرضوا لعدد من المذابح المروعة.

١-٣- التدخل الأجنبى والتأثير الأجنبى(٧)

يرفض الأقباط سواء فى الداخل أو الخارج التدخل الأجنبى بالمعنى التقليدى رفضاً قاطعاً تحت أى ادعاء أو أى مسمى، وهذا موقف قبطى قديم لا يحتاج إلى مزايدة من أحد ولكن استدعاء التأثير الأجنبى أمر مشروع تماما داخليا ودوليا أو ما يسميه د. سليم نجيب الوساطات التأثيرية على الحكومة المصرية، وفى رأى حلمى جرجس وشوقى كراس ممارسة كافة أنواع الضغوط على الحكومة المصرية من أصدقائها فى الخارج.

لقد رفض الأقباط قديما الحماية الروسية وبعدها الحماية البريطانية، ويعلم الأقباط أن جزءاً من الفتنة الطائفية يرجع بشكل أو بآخر إلى القوى الأجنبية، وكما يقول جمال حمدان «لا يمكن فصل الطائفية فى أية مرحلة من مراحلها عن الاستعمار، فهو الذى غذاها إن لم يكن خلقها، وهو الذى اتخذ منها أداة سياسية يدعم بها وجوده».. على أن الجزء الأعظم من التمييز ضد الأقباط يرجع إلى بعض الاتجاهات المتعصبة فى الأغلبية المسلمة، والتى اعتمدت على أكثر النصوص الدينية تشدداً والآراء الفقهية السلفية النافية للآخر الدينى، بل تكفيره، كما أن ظهور البترول فى الدول العربية السلفية وخاصة السعودية أعطى للاتجاهات السلفية بعداً إقليميا ومصدراً ميسرا للتمويل، وأدى ذلك إلى فرض رأيها ونفوذها على سياق الأحداث، ونتج عن ذلك مزيد من الاحتقان الطائفى.

ومن ناحية أخرى فإن استجابة الأغلبية لدواعى الطائفية سواء القادمة من الخارج الأجنبى أو المحيط الإقليمى، أو من استدعاء للخط المتطرف يحملها العبء الأكبر فى مسألة التوتر الطائفى، فالمفروض أن الأغلبية هى مصدر للاستقرار ولكن استقراء الأحداث يبين أن الأغلبية كانت فى أغلب الأوقات مصدراً للتوتر، فى حين كانت الأقلية القبطية دائما مصدراً لامتصاص هذا التوتر.

أساليب التدخل الأجنبى فى المسألة الطائفية فى مصر:

١ - صراع المذاهب: ونعنى محاولة تغيير المذهب الرئيسى لأقباط مصر، وهو الأرثوذكسية، وخلق مناخ من الصراع العقائدى بين الأقباط أنفسهم بما يؤدى إلى تفكيك الكنيسة القبطية الوطنية.

٢ - حماية الأقليات: وهو كما ذكرنا اتخذ ذريعة للتدخل فى شئون مصر بحجة حماية المسيحيين أو حماية المذاهب المختلفة كالأرثوذكسية والكاثوليكية والبروتستانت.

٣ - الفتنة الطائفية: استخدمت الدول الاستعمارية كافة الطرق لتغذية عوامل الفتنة الطائفية لتفتيت وحدة مصر.

ونعود إلى العلاقة بين الأقباط والأجانب فنقول إن أبرز الأمثلة على كراهية الأقباط للأجانب هى الحروب الصليبية، فرغم أن هذه الحملات كانت تتخفى وراء شعارات دينية جذابة إلا أن انحياز الأقباط كان واضحا تجاه مصريتهم، وفى هذا الصدد يقول دينودو فى تاريخ البطاركة: «إن مسيحيى الشرق سهلوا مهمة صلاح الدين فى الاستيلاء على بيت المقدس، وذلك بإلحاحهم على الصليبيين بأن يسلموا المدينة، ولما كان عددهم يفوق الصليبيين فقد تمكنوا من تحقيق رغبتهم».. ويقول جاك تاجر فى دراسته القيمة «أقباط ومسلمون»: «لا يوجد مستند عربى واحد يتكلم عن مساعدة أقباط مصر للصليبيين بل إن أقباط مصر، أى اليعاقبة، قد رأوا فى هزيمة الفرنج عقابا جديدا أنزل على أنصار كنيسة روما».. ويقول منسى يوحنا فى «تاريخ الكنيسة القبطية»: «حاول الصليبيون أخذ مصر ولكنهم فشلوا، ولشدة غيظهم من عدم مساعدة الأقباط لهم أصدروا قانوناً بمنع أقباط مصر والسودان من زيارة القبر المقدس».. ويقول نيبوهز: «يكره الأقباط كنيسة روما كرها لا يمكن القضاء عليه».. ويقول دى مايبه: «إن كراهية الشعب القبطى لنا شديدة إلى درجة أنه عندما يريد أحدهم أن يقسو على أى إنسان فى السب ينعته بكلمة إفرنجى، تلك هى طريقتهم فى التعبير عن شدة احتقارهم لشخص ما».

ويقول ريفو «يحمل الأقباط كراهية شديدة لسائر المسيحيين، ويجب على الأجانب أن يبتعدوا عنهم، وإن كان لابد من التعامل معهم فبكل تحفظ».

ويقول جون دوربين «إن تأثير الإرساليات على النصارى من سكان البلاد الأصليين كان غير ذى شأن».. ويقوله شارل ديديبه «لا يفضل الأقباط أبناء دينهم الأوروبيين على المسلمين أنفسهم، ويقال إنه إذا قامت حرب صليبية أخرى بين المسلمين والمسيحيين فإن الأقباط سينضمون إلى صفوف الأولين».. ويقول ايزمبرت فى مرشد الرحلات «إن كراهية الأقباط للأجانب تزيد بمراحل عن الكراهية التى قد يشعر بها المسلمون نحو الكفار».

وفى رأيى فإن الأقباط لا يكرهون الأجانب بهذه الدرجة التى ذكرها هؤلاء الكتاب، ولكنهم لا يثقون فى هؤلاء الأجانب ويعلمون أنهم يسعون لتحقيق مصالحهم وليس للدفاع عن الأقباط.

ورغم شكوك الأقباط العميقة فى الأجانب إلا أن تمتع الأقباط بحقوق المواطنة ارتبط بثلاثة عوامل، أولها: تماسك الجماعة الوطنية، وثانيها: ظهور الحاكم العادل ذى الرؤية المصرية العميقة، وثالها: الانفتاح على العالم الغربى وظهور التأثير الأجنبى الذى ساعد على ظهور الدولة المدنية.

إن التأثير الأجنبى حمل معه قيم المساواة بين الأفراد بصرف النظر عن الدين، وفى هذا يقول تيبودو «على الرغم من أن بونابارت أراد أن يظهر ميله إلى الإسلام أمام المسلمين فإنه لم يتقاعس عن حماية العقائد الأخرى المختلفة».

ويقول جاك تاجر «رغم أن نابليون أراد أن يضحى بالأقباط ليناصر الإسلام إلا أنه كان مشبعا بروح المساواة والإخاء، ومن ثم فقد أبى أن يقع فريق من الشعب تحت نير الاضطهاد». كما أننى أعتقد أن الخيال الشعبى عند الأقباط يشعر بتعاطف العالم الغربى المسيحى معهم بقدر أو بآخر.

ونعود مرة أخرى ونتساءل عن التأثير الأجنبى المشروع.. وهو ببساطة استخدام القانون الدولى والمواثيق الدولية والوساطات التأثيرية للضغط على السلطة من أجل انتزاع حقوق الأفراد وخلق رأى عام عالمى يدعم حقوق الشعوب فى مواجهة تعسف السلطات، ونذكر على سبيل المثال عملية ختان الإناث التى نقلتها شبكة CNN من مصر، فرغم تشنج البعض واعتبارها إساءة لسمعة مصر إلا أنها فى الحقيقة أجبرت السلطات المصرية على الاستجابة لهذا الضغط الإعلامى العالمى، وصدر قرار وزير الصحة بمنع ختان الإناث فى المستشفيات الحكومية، وأيضا ما فعله الصحفيون إزاء القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥، من مناشدة الهيئات الدولية ومنظمات حقوق الإنسان ومخاطبة الرأى العام العالمى للضغط على الحكومة المصرية، ونجحت جهود الصحفيين فى إدانة موقف الحكومة على المستوى العالمى وأدى ذلك إلى إلغاء القانون. كل هذه ضغوط مشروعة، قس على ذلك عمل كافة جمعيات حقوق الإنسان، وكثير من المنظمات غير الحكومية الأخرى، كل هذا أمر مشروع تماما داخليا ودوليا.

يضاف إلى ذلك إشكالية جديدة ظهرت مع تعاظم دور الهجرة الدولية فى العصر

الحديث، وهذه الإشكالية تتعلق بالجنسيات المزدوجة، فمع ظهور الهجرة أصبح كثير من المصريين يحملون جنسيات أجنبية بالإضافة إلى جنسيتهم المصرية، وبالتالى فإن المصرى الذى يحمل الجنسية الأمريكية ويذهب إلى رجال الكونجرس الأمريكى ليضغطوا على حكومته المصرية من أجل حل مشكلات الأقباط هو رجل لم يذهب إلى حكومة أجنبية، وإنما ذهب إلى حكومته فهو أمريكى، وهذه الظاهرة واضحة ومعترف بها فى المجتمع الأمريكى، ويكفى أن نقول إن الأمريكيين من أصل أيرلندى كان لهم الدور الرئيسى فى الضغط على حكومة الرئيس كلينتون لحل مشكلة أيرلندا، ونحن نعرف تماما دور اليهود الأمريكيين فى مساندة إسرائيل، فجماعات الضغط أمور عادية ومشروعة فى أمريكا، وهذا ما يراود أحلام أقباط المهجر، أن يكون لهم يوما جماعة ضغط قوية تساهم فى حل مشكلات الأقباط فى مصر.

ومن ناحية أخرى يعكس هذا عمق مصريتهم ووطنيتهم، إذ إن مصر مازالت تعيش فيهم وهمومها تشغلهم وآمالهم فى أن تتحول إلى دولة حديثة لامكان فيها للتفرقة بسبب الدين أو العرق أو الجنس أو اللون، وهذا فى حد ذاته هدف نبيل ومشروع.

وهذا يعكس تغيير مفهوم التدخل الأجنبى فى ظل هذا الترابط والتداخل الكونى، ويكفى أن نقول إن مصر بها عدد كبير من جماعات الضغط، على سبيل المثال هناك لوبى سعودى ولوبى صدامى ولوبى ليبى، وكذا لوبى رجال الأعمال، وهذا بالإضافة إلى ما يسمى بوكلاء الغرب. فالضغوط المتبادلة بين الحكومات وبعضها وبين الحكومات وجماعات الضغط أصبحت أمراً مألوفا فى هذا العصر.

والحقيقة أن الجدل الدائر حول الحل المصرى أو الأجنبى لقضية الأقباط فى جوهره ما هو إلا نقاش بيزنطى للهروب من الحل، وفى هذا يقول د. سعد الدين إبراهيم «الحل المصرى لا يختلف عن الحل الدولى إذا كانت له قوة فاعلة، فأى طرح لابد أن تكون هناك وراءه قوى ضاغطة من أجل تنفيذه، ولكن البعض يطرح كلمة حل مصرى لخلق معارك وهمية للهروب من الحل الحقيقى للمشكلة، فيجب استخدام كل الأسلحة المتاحة بدون الافتئات على حق الآخرين»(٨).

وقبل أن نترك التأثير الأجنبى لابد من وقفة للتعليق على حدثين مرتبطين بالدور الأجنبى، أولهما استدعاء للدور الأجنبى بواسطة الدولة تمثل فى الترتيب لزيارة وفد أمريكى إلى مصر من مجلس كنائس نيويورك، وثانيهما الهجوم على الدور الأجنبى

وتمثل فى الهجوم على قانون التحرر من الاضطهاد الدينى لمخاوف مصرية أن يستغل هذا القانون ضد مصر.

أولا: زيارة وفد كنائس نيويورك:

رغم الخطاب الحكومي المتكرر الرافض للتدخل الأجنبى، إلا أن الحكومة فى محاولة منها لنفى أن هناك اضطهاداً فى مصر رتبت لزيارة مجلس كنائس مدينة نيويورك إلى مصر، وترجع القصة إلى أن المرحوم سيف العشماوى، شقيق المستشار سعيد العشماوى كان يريد أن يقوم بجولة من الوساطة بين أقباط المهجر والحكومة لتهدئة الأمور، وقد حاول الاتصال بنشطاء أقباط المهجر، إلا أن شروطهم كانت أن يكون هناك تعهد مكتوب من الحكومة بخطة زمنية لحل مشكلات الأقباط، ولكن يبدو أن المسئولين فى السفارة المصرية أقنعوه بأن يسلك طريقا آخر وهو أن يدعو بعض أصدقائه من رجال الكنيسة الأمريكان لزيارة مصر والتأكد من أنه لا يوجد هناك اضطهاد، وكان المرحوم سيف العشماوى شخصية محترمة ويريد أن يخدم بلاده، كما أنه كان على علاقات جيدة ببعض رجال الدين فى نيويورك، لأنه كان يقدم برنامجاً إذاعياً باللغة الإنجليزية اسمه «الدين على الخط» بالاشتراك مع قس مسيحى وحاخام يهودي، وكان هو ممثلا للجانب المسلم، وقام المرحوم سيف العشماوى بترتيب الزيارة، ولكن القدر لم يمهله ومات فى حادث مؤلم قبل أن يستكمل مهمته. ووفاء لزوجها قامت زوجته ماريا العشماوى، وهى أمريكية من أصل إيطالى وتعمل صيدلانية باستكمال المهمة، وجاءت لجنة مجلس كنائس نيويورك واحتفى بها المسئولون فى مصر، وقابل أعضاء اللجنة الرئيس مبارك وقداسة البابا شنودة وفضيلة الإمام سيد طنطاوى ورئيس الوزراء وعدداً من الوزراء والشخصيات العامة قبطية ومسلمة، وعند رجوعهم إلى أمريكا عقدوا مؤتمراً صحفيا يوم ٢٥ مارس ١٩٩٨ أعلنوا فيه أنه لا يوجد اضطهاد دينى للأقباط فى مصر Persecution وإنه هناك بعض مظاهر التمييز ضدهم Discrimination مثل القيود على بناء الكنائس وذكر الديانة فى البطاقة الشخصية وانخفاض عدد تمثيل الأقباط فى البرلمان، ولكن الحكومة تعمل جاهدة لإزالة هذه التفرقة، وقد أحيطت زيارة الوفد الأمريكى بهالة إعلامية فى مصر، وكتبت العديد من المقالات تهلل وترحب بها، وهى نفس الأقلام التى تستنكر دائما التدخل الأجنبى، كما كان الاحتفاء الحكومى بها ملفتًا للنظر. وقد أشاد وزير الخارجية عمرو موسى بزيارة الوفد الأمريكى مؤكدا أن أعضاء المجلس أثبتوا بما شاهدوه

بأنفسهم فى مصر بوصفهم شهود عيان أنه يجب على الرأى العام الأمريكى ألا ينساق وراء دعاوى المتطرفين وذوى النيات السيئة[٩]. وقامت الحكومة بمصادرة عدد جريدة «الحياة اللندنية» المؤرخ بتاريخ ١١ أبريل ٩٨، لأن الجريدة كان بها مقال يفند تقرير هذا الوفد ويوضح لهم ما خفى عليهم، ورغم أن الصحف القومية والحزبية على السواء احتفت بالبيان الذى صدر عن الوفد الأمريكى وأفسحت صفحاتها لتعليقاته التى نفت وجود اضطهاد فى مصر، إلا أن نفرا من المثقفين المصريين استنكروا التصرف الحكومى واعتبروا أن الحكم بهذا المسلك يكرس التدخل الأجنبى فى شئون مصر ويستدعى بعثات التحقيق لأنه لا يوجد فى التحليل الأخير فرق بين تدخل أجنبى «محمود» وتدخل أجنبى مرفوض[١٠].

وأما أقباط المهجر فكان لهم رأى آخر، أوضح ذلك سمير عوض الله بقوله «لقد اجتمعنا فى جلسة خاصة مع د. جون هلمسترا رئيس اللجنة بعد حوالى شهر من زيارته لمصر، وقال لنا إن الصحافة والإعلام المصرى استخدموهم لأغراضهم، وقال إنه قابل الرئيس مبارك، ووعده الرئيس بتنفيذ أى طلب لهم، فقلنا له هذه هى طلباتنا.

أولها: إلغاء الخط الهمايونى، وإلغاء بند الدين من البطاقات، فقال الرجل هذا مطلب عادل. وأخبرناه أن نقل سلطات إصلاح الكنائس للمحافظين هو خطوة إلى الوراء.[١١]

الغريب كذلك أن عدداً من أعضاء الكونجرس مثل وولف وسبكتر زاروا مصر أثناء مناقشة قانون التحرر من الاضطهاد الدينى، ولم يحتف بهم أحد لأنهم ـ كما علمنا ـ انتقدوا الموقف الرسمى من الحريات الدينية فى مصر، بل إنه عقب زيارة فرانك وولف قامت قوات الأمن بإغلاق إحدى كنائس المعادى فى يوليو ٩٨، وقد أمر الرئيس مبارك بإعادة فتحها بعد عدة أسابيع.

ثانيا: قانون التحرر من الاضطهاد الديني:

وافق الكونجرس الأمريكى (مجلس النواب ومجلس الشيوخ) فى عام ٩٨ على قانون التحرر من الاضطهاد الدينى رقم HR 2431 والذى يسمى Freedom From Religious Persecution Act، وقد تم إجراء تعديلات طفيفة على الوثيقة رقم S.772 نتيجة المفاوضات بين البيت الأبيض والكونجرس، كان أهمها حق الرئيس الأمريكى فى وقف فرض عقوبات على دولة أقر الكونجرس أنها تمارس الاضطهاد

الديني، إذا كانت مصلحة الولايات المتحدة تقتضى ذلك، ومن التعديلات أيضا إلغاء التسهيلات المتعلقة باللجوء السياسى والتى كانت مقرر منحها للأفراد الذين ينتمون إلى دول ثبت أنها تمارس اضطهادا دينيا ضدهم، وأيضا من التعديلات توسيع نطاق العقوبات على الدول التى يثبت أنها تمارس اضطهادا دينيا أكثر مما كان مقرراً فى الوثيقة الأولى. نعود إلى أهم الخطوط التى جاء بها القانون[١٢]، فقد قسم القانون الدول التى تمارس اضطهادا دينيا إلى فئتين:

الفئة (أ): وهى البلاد التى تقوم حكوماتها بممارسة الاضطهاد الدينى كجزء من سياسة هذه الحكومة سواء كان ذلك مباشراً أو بتأييد منها أو بواسطة عملاء الحكومة.

الفئة (ب): البلاد التى تفشل حكوماتها فى بذل محاولات جادة للقضاء على الاضهطاد الدينى بها.

وجاء القانون بعدد كبير من العقوبات التى تفرض على الدول التى تمارس الاضطهاد الدينى سواء من الفئة (أ) أو (ب).

ويقضى القانون بإنشاء مكتب «لرصد الاضطهاد الديني»، وأن يقدم تقريرا سنويا عن الحريات الدينية فى العالم على أن يحتوى هذا التقرير على رؤية الهيئات المستقلة وغير الحكومية حول الاضطهادات الدينية.

وقد ذكرت صحيفة النيويورك تايمز أن المداولات التى تمت فى مجلس النواب حول القانون كانت حول أربع دول ذكر الأعضاء أنها تمارس اضطهاداً دينيا وهي: الصين، باكستان، أندونيسيا، والسودان [١٣].

هذا وقد أثار هذا القانون جدلا واسعا فى مصر، حيث رصد د. سعد الدين إبراهيم أكثر من ١٢٠ كاتباً ومقالا فى عام ٩٧ كلها تلعن أمريكا، وتصور أن القانون وضع لمعاقبة مصر.

ربما يرجع ذلك إلى أن المسودات الأولى للقانون كانت تتكلم عن الاضطهاد الدينى الذى يتعرض له المسيحيون خاصة فى الدول الشيوعية والإسلامية، وربما ـ وكما سمعنا ـ أن اسم مصر تردد فى البداية، ولكن المسودات الأخيرة والصيغ النهائية للقانون تكلمت عن الاضطهاد الدينى بشكل عام ولم يذكر اسم مصر حتى فى مداولات مجلس النواب ومجلس الشيوخ.. فلماذا الصراخ إذن؟!

وحول هذا القانون، وما أثير حوله فى مصر هناك عدد من الملاحظات:

١ - إن الدفاع عن الحريات الدينية هو شئ عظيم ومن حق أية دولة أن تتبنى الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات الدينية.

٢ - إن القانون بعد إقراره ليست به أسماء دول، ومن ثم فهو ليس موجهًا ضد دول بعينها أو دولة معينة.

٣ - إن القانون لم يذكر الاضطهاد الدينى الذى يتعرض له المسيحيون فقط، ولكن ذكر الاضطهاد الدينى بوجه عام، مما يعنى أنه بطبيعته هذه يمكن أن ينطبق على الدول التى تضطهد المسلمين بها.

٤ - إن القانون أعطى للرئيس الأمريكى حق الفيتو لمنع تطبيق العقوبات على دول أدانها الكونجرس، ومن ثم فإن القانون فى النهاية سيراعى المصالح الأمريكية عند تطبيقه، وهذا يقودنا إلى نقطة مهمة.

٥ - إن العلاقات بين مصر وأمريكا علاقات استراتيجية والمصالح المتبادلة قوية، وليس من مصلحتنا خلق معارك وهمية مع أمريكا فمساحة الاتفاق بين مصر وأمريكا أكبر من مساحة الاختلاف.

٦ - يخطئ أيضا من يظن أن هناك خلافًا كبيرًا بين أمريكا ومصر كما يتصور الكثيرون، حتى على مشكلة الشرق الأوسط فمساحة الاتفاق كبيرة، والخلاف الظاهر عكس ما يدور وراء الكواليس، فمصر تسعى لاستقرار منطقة الشرق الأوسط، وكذلك أمريكا، وربما يرجع الخلاف الظاهرى أن قدر مصر أن تكون قريبة من الفلسطينيين، وقدر أمريكا أن تساعد إسرائيل.

٧ - هناك ملاحظة يمكن تسجيلها فى هذا الصدد مفادها: لماذا هذا الهجوم المكثف على القانون والتشنج إذا كان - كما يقال - لا توجد مشكلات للأقباط.

من الواقعية والأفضل أن نبدأ فى مصر فى حل مشكلات الأقباط بأنفسنا حتى لا ندان من أية جهة سواء أمريكية أو غيرها.

٨ - وهذه نقطة مهمة جدا وهى أن الأقباط سواء فى الداخل أو المهجر، وهم أصحاب القضية الأصليون يرفضون تماما فرض عقوبات على مصر، أو قطع المعونات عنها وضغوطهم لا تتعدى الوساطات التأثيرية على الحكومة من أصدقائها.

١-٤ - نشطاء أقباط المهجر
آليات الاحتجاج وطرق التمويل

لم تتغير أساليب وأدوات أقباط المهجر فى الدفاع عن حقوق الأقباط منذ أن شرعوا فى بداية السبعينيات، والإضافة الوحيدة هى استخدامهم للشبكة الدولية للاتصالات (الإنترنت).

والأمر الجديد الآخر هو أنه لأول مرة يكون الرئيس الشرفى لإحدى الهيئات القبطية ليس مصريا، فالرئيس الشرفى للهيئة القبطية البريطانية هو عضو مجلس اللوردات البريطانى ديفيد التون.

وربما يرجع هذا إلى أن القيادات المؤسسة للهيئات القبطية هى التى مازالت ترأس هذه الهيئات، ومن ثم تعتمد على نفس الأساليب القديمة، وهناك سبب مهم آخر هو عدم توفر التمويل اللازم لتحديث هذه الآليات، وأيضا لعدم وجود كوادر متفرغة لإدارة هذه الهيئات.. يضاف إلى ذلك عدم تشجيع الكنيسة لهم أدى إلى محدودية أعضائهم النشطين، ويمكن الاطلاع على هذه الآليات فى الجزء الخاص بجهود أقباط المهجر فى تحليل الشهادات.

أما بالنسبة لطرق التمويل فكل الهيئات القبطية تعتمد كلية على التمويل من أقباط المهجر، ولا يوجد دولار واحد من أى هيئة أجنبية أو حكومة أجنبية، وأهم مصادر التمويل هى اشتراكات الأعضاء وتبرعات بعض أغنياء الأقباط فى المهجر، وكذا نتيجة تأجير بعض حجرات مبنى الهيئة القبطية الأمريكية للمهاجرين الجدد.

وهناك سبب مهم هو أن الدول الأجنبية نادراً ما تمول نشطاء حقوق الإنسان الذين يعيشون على أراضيها، إلا لأغراض سياسية كالمعارضة فى المنفى من أجل تغيير أنظمة الحكم فى بلادهم وبما أن نشاط الهيئات القبطية نشاط سلمى، فإنها من الصعب عمليا أن تجد مؤسسة أجنبية تقبل تمويل أنشطتهم، يضاف إلى ذلك خبرتهم المحدودة فى طرق الحصول على الدعم المالى من جهات أجنبية.

وهذا الارتباك المالى يجعلهم يعجزون فى كثير من الأحيان عن تمويل بعض الأنشطة البسيطة كطباعة مجلة أو دعوة شخصية عامة لإلقاء محاضرة أو تحديث أدواتهم بما يتناسب والتطور المذهل فى دور الجمعيات غير الحكومية.

١ -٥- تأثير أقباط المهجر
على صناع السياسة فى الغرب

عملية صناعة السياسة فى الغرب وأمريكا كنموذج عملية معقدة جداً، وأغلب الظن أن القطاع الأكثر من الشعوب العربية بل وأغلب الساسة غير مدركين مثلا لعملية صنع القرار فى أمريكا، ومأخوذين دائما بنظرية المؤامرة فى تحليل السياسة الأمريكية، وفى هذا يقول إدوارد سعيد فى كتابه «الثقافة والإمبريالية»:

«تكاد الكتابة العربية التى تصور الأمريكيين أن تكون معدومة، ولعل أبرز الاستثناءات من حيث الأهمية هو ما كتبه عبد الرحمن منيف فى - «مدن الملح» - لكن كتبه منعت من دخول عدد من البلدان العربية، كما أن السعودية موطنه الأصلى جردته من مواطنته، إننى لا أعرف إلى الآن معهدا واحدا أو قسما أكاديميا مهما فى العالم العربى مختصا بدراسة أمريكا، علما بأن الولايات المتحدة أكبر القوى الخارجية المؤثرة فى العالم العربى المعاصر».

وفى مسألة أقباط المهجر تكاد الخيالات والأساطير أن تسيطر على عقول الكثيرين فيما يتعلق بتأثير أقباط المهجر على السياسة الأمريكية، والحقيقة أن تأثير أقباط المهجر على السياسة الأمريكية محدود، إن نشطاء أقباط المهجر يكتبون ويشتكون علانية إلى الصحف الأمريكية ومنظمات حقوق الإنسان الأمريكية منذ أكثر من خمسة وعشرين عاما.. وإذا كان لأقباط المهجر تأثير على السياسة الأمريكية فلماذا كان هذا التأثير غائبا طوال السنين الماضية.

إن كل الأقباط وعلى رأسهم نشطاء حقوق الإنسان يعلمون جيدا أن تأثيرهم محدود على صانع السياسة الأمريكية، وأن السياسة الأمريكية تتحرك وفقا لمصالحها.

إن أمريكا بها مئات من الجاليات المختلفة، كل منها تحمل مشكلة تريد حلها، وتتوقف قدرة هذه الجاليات على حل مشكلات بلادها على عدد من العوامل منها:

١ - اتفاقها مع المصالح الأمريكية، بمعنى ألا يخل هذا الحل باستراتيجية أمريكا الرئيسية (حلفاءها - أصدقاءها- استثماراتها فى الخارج)، أو بالأمن القومى الأمريكى، أو أن يضعف من الاقتصاد الأمريكى.

٢ - القوة النسبية للجاليات، ويعكس ذلك عدد أفراد هذه الجالية وتماسكها وتنظيمها ونفوذها المالى والوظيفى، ينعكس هذا التنظيم فى حجم المسيرات وتنظيمها، وفى التحرك السريع إزاء أى حدث يحدث لأبنائها أو لقضيتها التى تدافع عنها.

٣ - تأثير هذه الجالية على الرأى العام الأمريكى، ومن ثم الناخب الأمريكى، وبالتالى أعضاء الكونجرس، ويتوقف ذلك على نشاط هذه الجاليات وقدرتهم على الوصول إلى وسائل صناعة الرأى العام، ولإجادتهم فن صناعة الرأى العام نفسها التى أصبحت الآن فى الغرب صناعة شديدة التعقيد.

٤ - حجم الفائض المالى الذى تخصصه هذه الجالية من أجل قضيتها، وهذا لا يعكس فقط غنى هذه الجالية، ولكن إيمانها بقضيتها وتخصيص جزء مهم من دخلها بشكل منظم لتمويل هذه القضية، وكما قال تشرشل يوما ما «إن كل الذمم تشترى بالمال».

إن الوفرة المالية لأية كتلة بشرية فى أمريكا يمكن أن يصنع لها جماعة ضغط تؤيد مصالحها، وما يحدث فى الانتخابات الأمريكية والكندية لهو مثال واضح على تأثير المال على صناعة جماعات الضغط.

٥ - هل تتعارض مصالح هذه الجالية مع مصالح جالية أخرى أقوى منها.

٦ - وتأتى فى ذيل القائمة عدالة القضية التى تدافع عنها هذه الجالية، ولنا فى قضية الفلسطينيين مثال، فالحق فى كثير من الأحيان هو القوة، والحقيقة هى تلك الصورة التى تستطيع أن تقنع بها الرأى العام.

فهل يملك الأقباط هذه الآليات لكى يستطيعوا التأثير على صانع القرار الأمريكى كمثال، الإجابة بالطبع بالنفى.. إن مظاهرة من مائة قبطى أو حتى ألف قبطى لن يلتفت إليها أحد، يمكن أن تجد مجموعة تتعاطف معهم، ولكن التعاطف شىء والتأثير شىء آخر.

لا أقصد أن أنتقص من قدر مظاهرة،حتى ولو كانت من فرد واحد، فحق الاعتراض على امتهان حقوق الإنسان فخر لأى شخص يقوم به، ولكن آليات التأثير تحتاج ـ كما ذكرنا ـ إلى حزمة متكاملة من أدوات العمل السياسى الفعال.

نخلص من هذا أن تأثير نشطاء الأقباط على صانع السياسة فى الغرب ضعيف

جدا، فهم لا يملكـون آلـيات القوة المعترف بها فى مجتمعات لا تـؤمن بالنيات ولكن بالنتائج Result not intentions

١-٦- لمن يدين أقباط المهجر بالولاء؟

هذه الإشكالية تـطرح نفسها بالنسبة للـمصريين الذين يحصلون علـى جنسية دولة أخرى بالإضافة إلى الجنسية المصرية، وهى تطرح فى جوهرها العلاقة التى تربط المهاجر بكـل من الوطـن الأم والوطن الجـديد من نـاحية المـشاعر والمـسئولـيات والواجـبات، والحقيقة أن هذه الإشكالية تفرعت منها عدة إشكاليات فرعية:

أولا: التغيـرات الكبيرة التى حدثـت فى المفاهيم القـديمة فى ظل مناخ العـولمة التى نعيش فيـها، ومن ثم أصبحت الأسئـلة القديمة التقـليدية لا تفى بالغـرض، وأصبحت هناك مفاهيم جديدة لمصطلحات مثل الولاء ـ الخيانة.

ثانيـا: إن كلمة الولاء كلـمة متعددة المعـانى فلمن يكـون الولاء بالتحديـد، هل هو للسلطة؟ هل هو للـمؤسسة الدينية؟ هل هو للأسرة ؟ هل هو للشـر أم للخير؟ فكلمة الولاء بهذا المعنى كلمة مبهمة.

ثالثا: إن مفهـوم الولاء نفسه يتغير وفقـا لقناعات الإنسان الفكريـة والأيديولوجية، وسُنة الـتطور الكـونى، ولا يعتـبر تغييـر الولاء فى كثـير من الأحيـان خيانة، خـذ مثلا الرئيس جمال عبد الـناصر الذى قسم الولاء لجلالة الملك فاروق ثم انقـلب عليه، فهل يعتبر جمال عبد الناصر خائنا؟!

رابعا: إن أمريـكا نفسها ـ كـما يقول د. سعد مـيخائيل سعـد ـ لا تطالب مواطنـيها بالولاء الأعـمى خذ مثلا الرئيـس الأمريكى كليـنتون الذى رفض الذهـاب إلى حرب فيتنام وتـظاهر ضدها معرضا نفـسه للمساءلة، ولم يعـتبر خائنا، بل بعد عـشرين عاما انتخب رئـيسا للجمهوريـة، ولـم تفلح محاولات منـافسه جورج بوش فى التأثـير على الناخب الأمريكى لكونه تهرب من حرب فيتنام.

خامسـاً: حول هذه الإشكالـية يقول منير بشاى «أقـباط المهجر لـيسوا أبناء عـاقين لمصر، لأن الأقباط يمثـلون الشعب المصرى الأصيل الذى يرتبط بمصـر فى كل تاريخها القديم العريق، بل ولـن يصبح الأقباط يوما خونة لبلد ارتوى بـدماء أجدادهم، ويكفى

مثالا ما حدث فى حرب أكتوبر عندما هب أقباط المهجر لمساندة مصر معنويا بالدفاع عن قضيتها أمام الرأى العام العالمى، وماديا بتقديم المال والدواء والغذاء والكساء لضحايا الحرب، عندما هاجرنا إلى هذه البلاد وعندما حصلنا على جنسيتها، فإننا أقسمنا على أن نطيع قوانينها ونقدس دستورها، ونعمل لخيرها. هذه الأوطان قد فتحت أحضانها لنا، فيها نعمل، ومن خيرها نأكل وهوائها نستنشقه، وفيها اختبرنا أول مبادئ الحرية والديمقراطية والمساواة.

إن أقباط المهجر ليسوا طابوراً خامسا يعيشون فى وطن ويدينون بالولاء لوطن آخر.

فكيف يوازى أقباط المهجر فى مشاعرهم بين الوطن الأم وأوطانهم الجديدة، للوطن الأم منا كل الحب والوفاء وللوطن الجديد منا الولاء كل الولاء»(١٤).

فى رأيى أن الولاء لمصر لا يعنى قبول الظلم وانتهاك حقوق الإنسان، وإن دفاع أقباط المهجر عن حق كل المصريين فى حياة تتصف بالكرامة والمساواة هو يعكس عمق الولاء الحقيقى لمصر، فإصلاح شئون العائلة لا يعنى عدم الولاء لها، والولاء الأعمى يضر كثيرا. أما من ناحية المشاعر والوجدان والأحاسيس فمن يولد فى مصر ويعيش فيها طفولته وشبابه ثم يهاجر وجدانيا سيكون مشدودا لمصر، أما الجيل الجديد فى المهجر ـ مسلمين وأقباطا ـ فمشاعرهم تتجه ناحية أوطانهم الجديدة. وسواء عاش القبطى فى مصر أو المهجر فهناك عدد من الأشياء تحكمه مثل:

١ – الولاء للضمير الإنسانى.

٢ – الولاء للمبادئ الأخلاقية.

٣ – الولاء للحق الذى هو اسم الله.

٤ – احترام القانون.

١-٧-الحوار بين أقباط المهجر والحكومة

سؤال يطرحه كثيرون: لماذا لا يكون هناك حوار هادئ بين نشطاء أقباط المهجر والحكومة، بدلاً من أساليب الاحتجاج العلنى التى يمارسها أقباط المهجر فى انتقاد الحكومة والتى تسبب لها الإحراج، لكن الحقيقة تقول إن الحوار لم ينقطع يوما بين الحكومة ونشطاء أقباط المهجر، ولكنه حوار من طرف واحد هو من جانب أقباط

المهجر، الحكومة المصرية لا تفضل الحوار وإنما تطلب منهم كل أشكال الإذعان والخضوع، لأن الحوار سيترتب عليه حقوق وهى غير مستعدة لإعطاء هذه الحقوق وهى تنظر لمفهوم حقوق الإنسان على أنه ضرب من الترف الباهظ يؤدى إلى تقويض سلطان الحكم. يخطئ من يظن أن الحكومة ترفض الحوار مع نشطاء أقباط المهجر حتى لا تعطيهم الشرعية فى مقابل النظام، ولكن الحقيقة غير ذلك، فالحكومة أرسلت لهم وسطاء كثيرين سواء وزراء أو شخصيات عامة، فلو كانت الحكومة خائفة من إعطائهم شرعية لما كانت أرسلت لهم هؤلاء الوسطاء، وثانيا هذه التجمعات فى المهجر اكتسبت بالفعل شرعية دولية ومسجلة رسميا فى بلاد المهجر ومعترف بها فى الأمم المتحدة.

ومما هو جدير بالذكر أن أقباط المهجر ليسوا فى عداوة أو خصومة مع النظام، إطلاقا، بل مناشدتهم للمسئولين المصريين لم تنقطع يوما، بل إن بعضهم أصدقاء حميمون لأعضاء البعثات الدبلوماسية فى بلاد المهجر، والدليل على عدم عداوتهم للنظام أنهم رحبوا جدا عندما تولى الرئيس مبارك السلطة وكتبوا العديد من المقالات ترحب بقدومه وتتمنى أن يبدأ عهداً جديداً وامتدحوا فى الرئيس مبارك أنه لم يكن له ماض سياسى معين، ونظيف اليد ومستقيم الطبع، وعف اللسان، ويختار مستشاريه بحكمة وترو، وبدأ عهده بغير ضغائن ولا أحقاد قديمة أو حديثة(١٥)، بل إن نشطاء أقباط المهجر أرسلوا برقيات تهنئة للرئيس مبارك بمناسبة نجاته من محاولة اغتياله فى أديس أبابا.

ولكن تجربتهم مع الحكومة أضعفت ثقتهم فى مرونة النظام، فعلى مدى ثلاثين عاما أرسلوا خلالها عشرات الخطابات والمناشدات لكل المسئولين فى مصر وتقابلوا مع السفراء وطلبوا منهم تسليم مذكرات بطلباتهم، وتكرر ذلك عشرات المرات ولم يستجب أحد ولم يتلقوا ردا (١٦)، وإنما تلقوا العشرات من الوعود الشفهية عبر الدبلوماسيين أو الوسطاء من الوزراء والشخصيات العامة، ولم يتحقق شىء من هذه الوعود. كتبت مجلة الأقباط تقول «يجب علينا ألا نثق فى الوعود ولا نهدأ إلا بعد التنفيذ المباشر ولا نسمع لما يقال أن الوقت غير مناسب، فتصحيح الأخطاء والظلم لا يجب أن يؤجل تحت أى ظرف، ولا نسمع بأن مطالب الأقباط عادلة، ولكن تنفيذها يأخذ وقتاً، فالشعب القبطى هو جزء من الشعب المصرى ومطالبهم بالمساواة بالأغلبية لا يتوقف على رضاء مجموعة تنادى بتعاليم لا تتفق مع مبادئ حقوق الإنسان(١٧).

بل وصل يأسهم إلى القول «أعتقد أننا نخطئ فى حق أقباط مصر إذا تقدمنا بالشكوى عن هموم الأقباط إلى أى مسئول حكومى»(١٨).

لقد كانت طلبات الحكومة عبر الوزراء بدءاً من د. بطرس غالى فى نهاية السبعينيات ومروراً بكل وزراء الهجرة الأقباط، بل وأعتقد أن فكرة تعيين وزير هجرة قبطى كانت ترمى إلى أن مهمته الأساسية تهدئة أقباط المهجر، كل ما حمله هؤلاء ومعهم كثير من الشخصيات القبطية العامة هو وقف الحملات ضد النظام، وفى المقابل وعود بحل مشكلات الأقباط، كان آخر هذه الوساطات أثناء مناقشة قانون التحرر من الاضطهاد الدينى فى يونيو ٩٨، حيث سافر ثلاثة من الشخصيات القبطية العامة هم يوسف سيدهم، ومنير فخرى عبد النور، ومراد محب استينو إلى أمريكا لعقد عدة لقاءات مع أعضاء الكونجرس لإعلان رفضهم أى تدخل أجنبى فى شئون مصر، وقد قاموا بالاتصال برؤساء الهيئات القبطية وطلبوا منهم وقف الحملات على النظام بضعة شهور فى مقابل عدد من الوعود أيضا، وقد استجابت الهيئات القبطية لهذه الوساطة، وأوقفت كل حملاتها عدة شهور، ليس ثقة منهم فى هذه الوعود ولكن رغبة منهم فى إثبات أنهم ليسوا فى عداوة مع الحكومة وإنما طلباتهم لا تتعدى الحقوق العادلة، وليؤكدوا مرة أخرى أنهم يرغبون فى الحلول المصرية لمشكلات الأقباط.

وكان من المفترض أن يسافر د. ميلاد حنا، ولكنه رفض أن يسافر ويده خاوية، لأنه يعلم عندما تنتهى المهمة أنه لن يحصل على شىء من الحكومة، وفى هذه الحالة سيكون موقفه محرجًا أمام أصدقائه فى المهجر، فطلب أن يحمل معه قرار إلغاء الخط الهمايونى أو بضمان ترشيح ٢٠ أو ٣٠ شخصية قبطية على قوائم الحزب الوطنى للبرلمان. ويقول: «ولكننى حتى اللحظة لم أتلق ردًا، ويبدو أن الوزير يوسف بطرس غالى كان ينتظر ردًا من النوع «المزمارى» الذى تخصص فيه بعض أقباط مصر». وأضاف د. ميلاد حنا: بذكاء أسامة الباز وفطنته اختارت الدولة ثلاثة من الشبان الأقباط الناجحين اقتصاديا».(١٩)

وفى تصورى أن الحكومة أيضا ليست فى خصومة مع نشطاء أقباط المهجر، فالرئيس مبارك استن حكمه بإرسال برقية تهنئة إلى أقباط المهجر فى الأعياد القبطية، كما أنه لا يريد ولا يرغب أن تدخل الحكومة فى مواجهة حادة معهم، وأعتقد أنه يرغب أن تكون هناك خطوط مفتوحة دائماً معهم، ولكن بدون أى التزامات رسمية محددة، ولهذا يقال أنه لم يجدد تعيين اللواء نبيل لوقا بباوى فى مجلس الشورى لأنه

خرج عن الخط الذى تريده الدولة وتطاول بشكل عنيف على أقباط المهجر ووصفهم بأوصاف قاسية وطالب بمحاكمتهم، بل وزعم أنه سيقدمهم إلى المحاكم المصرية بتهم مختلفة وفقًا للقانون المصرى.

٨-١- أقباط المهجر والكنيسة

ويعنينا هنا علاقة الهيئات القبطية بالكنيسة، حيث إن الأفراد العاديين لا تختلف علاقاتهم بالكنيسة عن ما هو موجود فى مصر. يتضح موقف الهيئات القبطية من الكنيسة من خلال كتاباتهم، تحت عنوان موقف الهيئات القبطية جاء هذا البيان «لقد أعلنا مرارًا وتكراراً أن الهيئات القبطية تقوم بنشاطها مستقلة استقلالا تاما عن رجال الدين وعن سلطة الكنيسة.إنها هيئات علمانية سياسية ثقافية قبطية تخضع لقوانين البلاد المؤسسة بها. ولا تتلقى أية تعليمات من أية قيادة دينية فى مصر أو فى المهجر. أما العاملون بهذه الهيئات فهم أقباط أعضاء فى كنائس المهجر اشتركوا فى تأسيسها وإنشائها، ولهم كل الحق فى إدارة شئونها بالرأى الصريح الحر والعمل، وليس لأى إنسان أو مسئول فى أى من هذه الكنائس السلطة أو الحق فى عرقلة نشاط هذه الهيئات طبقا للقانون الكنسى أو القوانين المعمول بها فى بلاد المهجر، التى أنشئت فى ظلها هذه الكنائس وهذه الهيئات». (٢٠)

وفى تعليق الهيئات القبطية على تقرير الحالة الدينية للأهرام على أن العلاقة بينها وبين الكنيسة تتسم بالتوتر الشديد جاء هذا التعليق «أما بخصوص العلاقة بين الهيئات القبطية والكنيسة الأم، فإن الهيئات القبطية تؤكد من خلال كافة أنشطتها على التكوين الفكرى والقومى للشخصية القبطية واضعة فى الاعتبار عقيدة الكنيسة وتاريخها وأمجادها ركنًا أساسيًا.

هذا بالإضافة إلى أن الهيئات القبطية كانت ومازالت وستظل تدين لقداسة البابا المعظم الأنبا شنودة بكل الولاء والإجلال، وكذلك كافة رجال الكنيسة المناضلين المحافظين على الإيمان، أما وسائل الدفاع والمطالبة برفع الظلم الواقع على أقباط مصر فللهيئات القبطية الحق المطلق بل الواجب المقدس وبدون وصاية من أحد أن تنقل صور الظلم إلى المجتمع الدولى من كافة أركانه حتى يأتى اليوم الذى يعيش القبطى فى وطن أجداده متمتعا كأخيه المسلم بكافة حقوقه ووفق الإعلان العالمى لحقوق الإنسان». (٢١)

وعن علاقاتهم بقداسة البابا شنودة جاء البيان الآتى:

«باسم الحب النابع من الأعماق.

باسم الوفاء والولاء الصادقين.

باسم البنوة التى تجل الأبوة وتكرمها.

باسم الكرازة المباركة المنتشرة فى أرجاء المسكونة.

باسم الرعاية الباذلة الساهرة المضحية.

باسم أمجاد الماضى وعظمة الحاضر وإشراق المستقبل.

نعلن علنا وصراحة وعلى الملأ حبنا ووفاءنا وتأييدنا وولاءنا التام، وطاعتنا الكاملة لقداسة البابا المعظم الأنبا شنودة الثالث خليفة مار مرقس والجالس على الكرسى المرقسى». (٢٢)

هل يعنى هذا أن الهيئات لاتقوم بانتقادات بعض الأوضاع داخل الكنيسة.

بالتأكيد يحدث هذا فى بعض كتاباتهم كانتقاد للديمقراطية المحدودة داخل كنائس المهجر أو لبعض الكهنة هناك أو لاختفاء دور العلمانيين فى الكنائس.

يقول د. شوقى كراس «الشعب القبطى فى المهجر يساهم سخيا فى شراء أو بناء الكنائس ويعملون على حضور كاهن للخدمة الدينية وتعميق العلاقات بين أفراد الشعب، وبعد حضور الكاهن يتصرف خادم الله كأنه الحاكم بأمر الله، فيعين من يشاء من أعضاء لجنة الكنيسة ويطرد من يشاء، وينقسم الشعب القبطى الذى كان وحدة واحدة قبل وصول «الأب الكاهن» إلى فريقين». (٢٣)

ويقول أيضا «لقد أدخلت بدعة الحفلات الرمضانية فى الكنائس لتدعيم الوحدة الوطنية منذ عام ١٩٨٦، كل ما يحدث هو تقبيل الذقون وأخذ الصور وتضليل العالم بأن مصر بلد يحترم حقوق الإنسان، والخطوة القادمة هى احتفال القيادات الدينية فى مصر بالمولد النبوى وتعليق الفوانيس على المطرانيات والكنائس باسم الوحدة الوطنية». (٢٤)

ويواصل أيضًا «فى السنوات العشرين الأخيرة اختفى دور العلمانيين فى النشاط القبطى، لقد آن الأوان أن يستأنف العلمانيون دورهم الفعال فى الكنائس والجمعيات فدور العلمانيين فى الأربعينيات والخمسينيات هو الذى وضع أسس النهضة الحالية فى الكنيسة ». (٢٥)

الهوامش

(١) نادر جرجس، أقباط المهجر ما لهم وما عليهم، جريدة الحرية، يناير، ١٩٩٨.

(٢) مصطفى سامى، مظاهرة النصف فى المائة، قرن، أقباط كندا، جريدة الأهرام ,٢٩/ ١٠/ ١٩٩٨

(٣) د. وجدى ثابت غبريال، دستورية حقوق الإنسان، مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان، ص , ١٠٢

(٤) هربرت شيللر، المتلاعبون بالعقول، عالم المعرفة، ص ٣٢.

(٥) د. شوقى كراس، فى الصميم، مجلة الأقباط.

(٦) د. شوقى كراس، مجلة روزاليوسف ٢/ ٩/ ١٩٩٦.

(٧) انظر: مجدى خليل، أقباط المهجر والسياسة الأمريكية، ورقة مقدمة إلى مركز ابن خلدون، وجمعية التنوير المصرية، نوفمبر ٩٧.

(٨) د. سعد الدين إبراهيم،حوار خاص مع المؤلف نشر فى جريدة الحرية بأمريكا.

(٩) الأهرام ٢٩/ ٣/ ١٩٩٨.

(١٠) تقرير الملل والنحل لعام ٩٩، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ص ٢٧.

(١١) سمير عوض الله، مجلة الأقباط، سبتمبر- ديسمبر ١٩٩٨.

(١٢) لمعرفة تفاصيل أكثر عن قانون التحرر من الاضطهاد الدينى يمكن الرّجوع إلى نص القانون فى الملاحق الموجودة بنهاية الكتاب.

(١٣) House Votes to punish Religious persecution Newyork times May 14 98.I

(١٤) منير بشاى بين الوطن الأم والوطن الجديد، مجلة الأقباط، يناير، ١٩٩٩.

(١٥) د. سليم نجيب، عهد جديد وصفحة جديدة، مجلة الأقباط، فبراير ٨٢.

(١٦) يمكن الاطلاع على عدد من هذه الرسائل فى قسم الملاحق.

(١٧) رأى الهيئة، مجلة الأقباط، أكتوبر ١٩٧٨.

(١٨) د. رائف مرقس، مجلة الرسالة القبطية، فبراير ٩٨.

(١٩) الملل والنحل، التقرير السنوى السادس، ٩٩، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ص٣٠.

(٢٠) موقف الهيئات القبطية، مجلة الأقباط، يولية ١٩٨٢، ص١٤.

(٢١) مجلة الأقباط، يناير ١٩٩٧، ص ١٧.

(٢٢) بيان وتوضيح من الهيئات القبطية، د. شوقى كراس ود.سليم نجيب، مجلة الأقباط، يناير ١٩٨٧.

(٢٣) د. شوقى كراس، فى الصميم، مجلة الأقباط، يونية ١٩٨٥.

(٢٤) د. شوقى كراس، فى الصميم، مجلة الأقباط، سبتمبر - ديسمبر ١٩٩٨.

(٢٥) مجلة الأقباط، عدد فبراير ١٩٩٤.

أقـــبـــاط المـــهـــجـــر

دراسة ميدانية حول هموم الوطن والمواطنة

2

التنظيمات القبطية في المهجر

دار الخيّـال

١-١- خلفية عامة

حمل المهاجرون الأقباط مصر بداخلهم فى كل مكان ذهبوا إليه، حملوا تراثهم وحضارتهم وثقافتهم وهمومهم، ولهذا تكونت العشرات من الجمعيات الثقافية والدينية والسياسية فى بلاد المهجر فى أوروبا وأمريكا وأستراليا لربط هؤلاء المهاجرين بوطنهم وثقافتهم من ناحية، ولتكون جسراً لنقل هذه الثقافة والحضارة إلى العالم من ناحية أخرى.. ومن الصعب حصر كل هذه الجمعيات ولكن سوف نشير إلى نماذج لأهم هذه الجمعيات، سواء جمعيات حقوق الإنسان أو جمعيات الدراسات القبطية أو جمعيات الخدمات الاجتماعية.

١-٢- أولا : جمعيات حقوق الإنسان

١ - الاتحاد القبطى الدولى International Coptic Federation

اتخذ قرار إنشاء الاتحاد القبطى الدولى فى المؤتمر العالمى للهيئات القبطية فى يوم السبت الموافق ١١ أكتوبر ١٩٩٧، حيث اجتمع مندوبون من جميع الهيئات القبطية فى العالم فى ولاية نيوجرسى الأمريكية، فحضر المؤتمر مندوبون عن ألمانيا وفرنسا وانجلترا وأستراليا وأقاليم كندا، وجميع الهيئات القبطية فى كافة الولايات المتحدة الأمريكية. ويهدف الاتحاد إلى أن يكون المظلة التى تستظل بها الهيئات القبطية فى العالم من أجل

وحدة العمل السياسى والتنسيق فى الأنشطة السياسية المتعددة، لتوجيه رسالة الهيئات توجيهًا دوليًا لخدمة قضية الأقباط، وتحقيق المساواة لكل أبناء مصر بغض النظر عن هويتهم الدينية. وقد تم تسجيل الاتحاد فى العاصمة الأمريكية واشنطن واتخذها مقرًا رئيسيا له، ويقف وراء الاتحاد د. سليم نجيب من كندا، ود. شوقى كراس من أمريكا، ويضم ـ كما ذكرنا ـ جميع الهيئات القبطية على مستوى العالم وفروعها، وهى: الهيئة القبطية الكندية ويرأسها د. سليم نجيب ، والهيئة القبطية الأمريكية ويرأسها د. شوقى كراس، والهيئة القبطية بجنوب أمريكا ويرأسها الكيميائى الفونس قلادة، والهيئة القبطية بكاليفورنيا ويرأسها أ. منير بشاى، والهيئة القبطية البريطانية ويرأسها د. حلمى جرجس، والهيئة القبطية الألمانية ويرأسها د. يوسف فرج، والهيئة القبطية الفرنسية ويشرف عليها عادل جورجى وناجى عوض، والهيئة القبطية الأسترالية ويشرف عليها صموئيل فهد وسمير حبشى.

أما أهداف الاتحاد ـ بالإضافة إلى التنسيق بين الهيئات القبطية على مستوى العالم، فإن أهداف الاتحاد ـ فهى نفس أهداف الهيئات القبطية وهى:(١)

١ - خلق مجتمع قبطى دولى متحد.

٢ - المساهمة فى دعم كيان الأقباط بمصر والمطالبة برفع الظلم الواقع عليهم.

٣ - إشعار المجتمع الدولى بقوة الفكر القبطى والتراث القبطى.

٤ - تأسيس معهد الدراسات القبطية وإنشاء مراكز ثقافية قبطية فى الخارج.

٥ - عرض قضايا الأقباط على المجتمع الدولى.

٦ - مساعدة المهاجرين الجدد من الأقباط.

٧ - الدفاع عن حقوق الإنسان القبطى فى مصر أمام كافة المحافل الدولية وفقا للدستور المصرى والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان الصادرة عن الأمم المتحدة.

٨ - التعاون مع كافة منظمات حقوق الإنسان المصرية والدولية من أجل حل قضايا الأقباط فى مصر، وأيضا التعاون مع كافة الهيئات والمنظمات غير الحكومية فى مصر والخارج والمعتدلين من المسلمين الذين يتفهمون حقوق الأقباط المسلوبة والمهدرة .

وفيما يلى نبذة سريعة عن أهم الهيئات القبطية فى الاتحاد الدولى:

أ – الهيئة القبطية الكندية:

تأسست الهيـئة القبطية الـكندية فى ٢ فبراير ١٩٦٩ وتم تسـجيلها قانونيـا، والهيئة القبطية الكندية هيئة مستقلة عن الكنيسة تعمل بالتعاون والتنسيق التام مع باقى الهيئات القبطية الأمريكية والأوروبية والأسترالية.

أما مؤسسو الهيئة الكندية آنذاك فهم :

- د. سليم نجيب -قاضٍ ومحامٍ دولى .. رئيسا.
- الفونس قلادة – كيميائى ورجل أعمال.
- صالح توفيق صالح – محامٍ.
- برتى فرج – مدرس.
- السيدة إيزيس سعد الله – مدرسة.
- كمال عطا – مهندس.
- المرحوم نجيب شحاته – رجل أعمال.
- جورج حبشى – رجل أعمال وهو شقيق المرحوم د. لبيب حبشى عالم الآثار.
- زكى واصف – مهندس.

وتعتبر الهيئة القبطية الكندية أول هـيئة قبطية تؤسس فى بلاد المهجر، وكانت تصدر مجلة قبطية كل ثلاثة شهور تحت اسم «الرسـالة القبطية»، وظلت هذه المجلة تصدر عدة سنوات حتى عدد يناير ١٩٧٤ حيث توقف إصدارها لأسباب مالية.

وبعد ازدياد عدد المهاجرين فى كندا أعيد تنظيـم الهيئة الكندية سياسيًا وإداريًا وماليًا على نطاق كـل مقاطعات كندا، وأعيـد إصدار مجلة الرسالة مـرة أخرى وصدر العدد الأول منها فى فبراير ١٩٩٨.

ب – الهيئة القبطية الأمريكية:

الهيئة القبطية الأمريـكية، هى أيضا هيئة مستقلة تعمل بالتنسيـق مع الهيئات القبطية الأخرى فى إطار الاتحاد القـبطى الدولى، وتأسست الهيئة عـام ١٩٧٢ ومؤسسوها هم أربعة أشخـاص رفض د.شوقى كراس أن يعـلن أسماءهم خوفـا من تعرضهم لـبطش السلطات المـصرية، لأن البعض منهم يـعيش فى مصر حاليا.. ويـقول د. شوقى كراس

«إن السبب الرئيسى فى إنشائنا ـ للهيئة القبطية الأمريكية ـ أننى قمت برحلة إلى مصر فى تلك السنة وشهدت أحداث الخانكة الشهيرة، وكانت سياسة السادات تبدو واضحة للإضرار بالعلاقات التاريخية بين المسلمين والأقباط، والذى زاد من مخاوفنا تجاه عصر السادات أنه كان عضوا فى جماعة الإخوان المسلمين، وقد صرح عام ١٩٥٦ بالسعودية أثناء توليه مسئولية السكرتير العام للمجلس الإسلامى بأنه خلال عشر سنوات سوف يحول أقباط مصر إلى الإسلام أو تحويلهم إلى ماسحى أحذية وشحاذين. وتحققت مخاوفنا بتعيين محمد عثمان إسماعيل محافظا لأسيوط وهو عضو نشط من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين، وقد صرح محمد عثمان إسماعيل وقتئذ بأن أعداء الإسلام ثلاثة هم الصهيونية والشيوعية والمسيحية»(٢).

ج - الهيئة القبطية البريطانية:

بدأت الهيئة القبطية البريطانية كعضو فى الاتحاد القبطى الأوروبى، ولكن تمهيدا لإنشاء الاتحاد القبطى الدولى كمظلة لكل الهيئات القبطية أعيد تأسيس الهيئة القبطية البريطانية قانونيا فى بداية عام ١٩٩٦، وتبنى ذلك مجموعة من الأقباط المقيمين بالمملكة المتحدة والغيورين على خدمة الأقباط داخل مصر وبعض أقباط السودان.. ولأول مرة يكون الرئيس الشرفى لإحدى الهيئات القبطية ليس مصريا وهو عضو مجلس اللوردات البريطانى ديفيد التون، وهو المعروف بدفاعه عن حقوق الإنسان بوجه عام وحقوق الأقباط بوجه خاص، وقد زار مصر منذ عدة سنوات وكتب تقريرا مهما عن انتهاك حقوق الأقباط فى مصر. والرئيس الفعلى للهيئة القبطية البريطانية هو د. حلمى جرجس.. وتعمل جميع الهيئات القبطية بشكل مستقل عن الكنيسة لأنها هيئات علمانية وتتبنى الوسائل السلمية فى الدفاع عن حقوق الأقباط، وتعتمد فى تمويلها على تبرعات الأقباط فى الخارج.

ورغم أن الاتحاد القبطى الدولى والهيئات التابعة له يعتبر المنظمة الأكثر فاعلية فيما يتعلق بحقوق الأقباط على المستوى الدولى، إلا أن التقييم النهائى يبين أن هذه الهيئات وإن كانت أكثر فاعلية من غيرها إلا أنها محدودة التأثير، وربما يرجع ذلك إلى عدد من العوامل:

١ - أن هذه الهيئات لم تغير أساليبها منذ أن بدأت فى السبعينيات، وهى تعتمد على المسيرات السلمية محدودة العدد والإعلانات المدفوعة الأجر فى عدد من الصحف الدولية والاتصال المحدود جدا بعدد من صانعى السياسة فى أوروبا وأمريكا.

٢ - لا توجد مصادر ثابتة لتمويل نشاط هذه الهيئات، ولا يمتلكون أدوات حديثة ومؤثرة لما يعرف فى الغرب Fund Raising ومصدرهم الوحيد هو تبرعات الأقباط، وهذا المصدر علاوة على أن الكنيسة تحصل على الجانب الأعظم من تبرعات الأقباط فهى أيضا لا تشجع الأفراد على التبرع لهذه الهيئات، أضف إلى ذلك أن الاضطهاد الذى عانى منه الأقباط خلال قرون طويلة خلق منهم أقلية متشككة فى كل شىء ولا تثق إلا فى المؤسسة الكنسية.. ولهذا تعتمد أغلب التبرعات التى تأتى للهيئات القبطية من أعضاء الهيئات أنفسهم ومن أصدقائهم المحدودين، وهذا الحماس للتبرع لا يتم إلا عندما تحدث كارثة للأقباط، وهذا يبين لماذا يرتبط نشاط هذه الهيئات المكثف بالحوادث التى تحدث للأقباط فى مصر.

٣ - كل نشاط الهيئات القبطية يعتمد على أفراد متطوعين ، وهذا يجعلها أقرب إلى الهياكل التنظيمية الخاوية التى تعمل بشكل موسمى، إن هذه الهيئات محتاجة إلى إعادة تنظيم جذرى يجعل منها مؤسسات فاعلة على المستوى الدولى.

٤ - الاحتكاك المحدود بوسائل الإعلام الدولية نتيجة لعدم توافر الكوادر التى تستطيع أن تتعامل مع هذه الميديا، وكذلك عدم توفر الاعتمادات المالية الكافية.

٥ - يلاحظ أيضا فى هذه الهيئات أن طموحاتهم السياسية أكبر بكثير من حجم إمكانياتهم على أرض الواقع.

٦ - لا توجد كوادر شابة، والنشاط الحالى يعتمد على مجموعة محدودة من القيادات المؤسسة لهذه الهيئات، فى حين عجزت عن خلق أجيال مختلفة، من نشطاء حقوق الإنسان فى الخارج. وهذا يطرح تساؤلاً: ماذا سيحدث لهذه الهيئات عند اختفاء هذه القيادات النشطة والواعية والمؤمنة بالقضية والمستعدة للتضحية من أجلها.

٧ - لا يوجد لدى هذه الهيئات سجل واضح لأعضائها يبين حجم هذه الأعضاء.

٨- محدودية العلاقات مع صانعى السياسة، بل إن صانعى السياسة فى الدول الكبرى لم يعرفوا ويستعينوا بالهيئات القبطية إلا عند إدراج موضوع الأقباط على الأجندة الدولية، وهو ما يوضح أن تصعيد قضية الأقباط يرتبط بالأوضاع الدولية الراهنة أكثر من ارتباطه بنشاط هذه الهيئات.

٢ - المنظمة المصرية الكندية لحقوق الإنسان:

تأسست المنظمة عام ١٩٩٦ طبقا للقانون الكندى الفيدرالى كمنظمة لا تهدف

للربح، ومؤسسوها هم: أ. نبيل عبد الملك، أ. عونى مرقس، د. مجدى شكرى. وللمنظمة مجلس إدارة من خمسة أشخاص كلهم متطوعون: رئيس، نائب رئيس، أمين سر وعضوان. ويرأس المنظمة أ. نبيل عبد الملك. والمنظمة تعنى بحقوق الإنسان المصرى فى مصر وكندا بوجه عام، وهى ليست منظمة دينية أو سياسية، بمعنى أنها مستقلة تماما عن أى نشاط دينى أو حزبى، وهذا طبقا للقانون المسجلة على أساسه وتلتزم به، والمنظمة تتبنى مشكلات الأقباط باعتبارهم مواطنين مصريين وليست بصفتهم الدينية. وقد تبنت المنظمة قضايا أخرى لمصريين وعرب مسلمين من طالبى اللجوء إلى كندا.

ولكن لاشك أن موضوع الأقباط يأخذ اهتماما خاصا من المنظمة بسبب حجم مشكلات الأقباط وأهميتها لاستقرار مصر وتطورها، وتعمل المنظمة وفقا لمبادئ حقوق الإنسان والآليات الدولية المشروعة، كما أن المنظمة تنسق فى هذا الشأن مع المنظمات المصرية داخل الوطن مصر.

وتصدر المنظمة مجلة باللغتين العربية والإنجليزية تسمى «المساواة»، صدر العدد الأول منها فى يونية١٩٩٦ .

وتمول أنشطة المنظمة من تبرعات الأعضاء وليس لها تمويل من أية جهة أخرى.. ومثل كل المنظمات الموجودة فى الدول النامية فإن المنظمة قائمة بشكل أساسى على جهود رئيسها نبيل عبد الملك وكتاباته وتمثيله للمنظمة فى الندوات المتعلقة بحقوق الإنسان، وقد قامت المنظمة بتقديم تقرير عن الأقباط عام ٩٦ إلى عدة جهات تابعة للأمم المتحدة.. ويقول نبيل عبد الملك إن الخطوط العامة للمنظمة محددة، وهى بالتحديد استخدام منظمات حقوق الإنسان داخل مصر وهيئة الأمم المتحدة، تلك هى الوسائل والآليات المشروعة، هذا بالإضافة إلى التعاون مع الأحزاب المصرية والاتصال بالسلطات المصرية سواء تنفيذية أو قانونية .. ويواصل: أما ما تهدف إليه المنظمة فهو:

- زيادة التوعية بالقضية فى إطارها السليم أى منظومة حقوق الإنسان.
- زيادة التعاون مع منظمات حقوق الإنسان فى مصر .
- تدعيم عمل المنظمات المصرية ماديا فيما يتعلق بالمشكلات التى تواجه الأقباط.
- مواصلة الاتصال بالملحق الثقافى المصرى لتقديم التوصيات والاقتراحات الخاصة بتطوير التعليم والإعلام لخدمة السلام الاجتماعى والتعايش السلمى. (٣)

وفى افتتاحية العدد الأول من مجلة «المساواة» كتب نبيل عبد الملك «إن الدفاع الشرعى عن حقوق الإنسان هو سلاح السلام من أجل التعايش البناء غير المفروض من القوى على الضعيف بعد التنكيل به، إن الدفاع عن حقوق الإنسان يرد للضعيف كرامته كما أنه يؤدب المعتدى ويهذبه ويؤكد له أن هناك قاسماً إنسانياً مشتركاً ينبغى احترامه وتنميته معا.. خليقة الله».(٤)

والمنظمة المصرية الكندية لحقوق الإنسان باعتبارها منظمة حديثة وصغيرة تأثيرها ضعيف فيما يتعلق بحقوق الأقباط، خاصة أنها تتبنى نفس آليات المنظمات العاملة فى مصر، وهى بهذا لا تقدم إضافة جديدة بسبب كونها فى بلاد أكثر ليبرالية، كما أن المنظمة من الصغر بحيث لا توجد بها تيارات مختلفة مثل الهيئات القبطية التى بها تيارات معتدلة وأخرى متشددة، أما المنظمة الكندية فأعضاؤها معتدلون جدا.

كما تختلف عن الهيئات القبطية فى أنها تتبنى الدفاع عن مسلمين، فى حين أن الهيئات القبطية قضيتها الأساسية هى هموم الأقباط.

ويمكن القول أن أعضاء المنظمة المصرية الكندية لحقوق الإنسان يعملون بأسلوب لايجعل العلاقات بينهم وبين النظام السياسى فى مصر متوترة، فى حين أن أعضاء الهيئات القبطية لا يعنيهم النظام السياسى فى مصر بقدر ما تعنيهم حقوق الأقباط المهدرة.

٣ - منظمات قبطية راديكالية فى المهجر:

أ- الاتحاد القبطى الأمريكى American Copticunion:

مؤسس هذا الاتحاد مهندس مصرى شاب فى بداية العقد الرابع من العمر هو رفيق إسكندر، وهو حاصل على بكالوريوس هندسة مدنى من جامعة أسيوط، وكذلك بكالوريوس فى الهندسة من كلية NJIT بنيوجرسى، وحسب ما ذكره رفيق إسكندر أنه تعرض لاضطهاد مرير فى مصر ولذلك يتعامل مع قضية الأقباط وكأنها ثأر شخصى وليست قضية عامة يجب معالجتها بالأساليب القانونية والسلمية، ولهذا يطرح أفكاراً غريبة عن فكر الأقباط، مثل حتمية إقامة الدولة القبطية وأن تكوين هذه الدولة لا يأتى إلا بالسلاح والدم.

ويطالب بتشكيل شرطة قبطية لحماية أرواح وممتلكات المسيحيين فى مصر(٥)، وينادى بحق التعامل مع اليهود(٦)، وهو يتكلم عن المسلمين باعتبارهم استعماراً عربياً

إسلامياً وليسوا شركاء فى الوطن، وفوق هذا يرفض كلمة متطرف ويقول إنه يمثل اليمين القبطى.

ويصدر الاتحاد القبطى الأمريكى جريدة غير منتظمة تسمى «صوت مصر الحر»، وله صفحة على الإنترنت يعرض فيها مشكلات الأقباط من وجهة نظر الاتحاد، كما أن الاتحاد يستأجر قناة تليفزيونية عدة ساعات شهريا ليعرض بها مشكلات الأقباط.

إن فكرة الاتحاد قائمة على أن شخصاً تعرض للاضطهاد ويريد أن يثأر لنفسه. ولأن المجتمع الأمريكى مجتمع مفتوح فمن حق أى فرد أن يقول أى شئ وأن يكتب ما يريد وأن ينشئ ما يحلو له من منظمات تحمل أسماء رنانة ولكنها خاوية، والاتحاد القبطى الأمريكى محل نفور من كافة تيارات أقباط المهجر. وأعضاؤه لا يزيدون على عدد أصابع اليد وكلهم تعرضوا لاضطهاد عنيف فى مصر، ويطرح وجود مثل هذا الاتحاد.. عدة ملاحظات :

١ - إن تجاهل التعامل مع التيارات المعتدلة من الأقباط قد يخلق مثل هذه المنظمات المتطرفة.

٢ - إن الظلم والاضطهاد فى النهاية لا ينتج عنه إلا الكراهية، وأن التعايش السلمى والمساواة بين الأقباط والمسلمين ضرورة حياتية.

٣ - إنه من المؤسف أن تتناول الصحافة المصرية أخبار وكتابات أعضاء الاتحاد وكأنه معبر عن تيار كبير فى المهجر فى حين أن تحرى الدقة والأمانة الصحفية أنهم عدد محدود جداً من الأفراد وهذا يعكس سوء نية لدى كثير من الكتاب.

٤ - إن مؤسس الاتحاد رفيق إسكندر لا يعدو أن يكون سوى شخص مجنى عليه، وأن ما تعرض له أربك تفكيره.

ب - الائتلاف القبطى المسيحى The Coptic Christian Coalition

مؤسس هذا الائتلاف هو د. عصمت زقلمة، وهو طبيب بشرى ينتمى إلى عائلة مصرية معروفة، وكان فى البداية شريكاً مع رفيق إسكندر وانفصلا وكون كل واحد منهما منظمة خاصة به، ومثل منظمة إسكندر لا يوجد أيضا شعبية لهذا الائتلاف، اللهم إلا عدد محدود جدا من البشر وينطلق من نفس رؤية رفيق إسكندر فى السعى للحصول على أرض قبطية فى مصر، ولكن بدون دم ولا حرب ولا سلاح، وفى كل كتابات عصمت زقلمة أو أحاديثه لا تستطيع أن تحصل على جملة مفيدة واحدة، ولا

يمكـن أن يفصح لك كيـف يمكن تحقيـق هذا الحلم الوهمـى، ويصدر جريدة متـطرفة أخرى صـدرت فى عام ١٩٩٦ اسمـها «صوت الأقبـاط». ويدعى عـصمت زقلـمة أن منظمته عبارة عن مؤسسة قبطية عالميـة لها عدد كبير من الفروع، ولكن عندما ننزل إلى أرض الواقع نجـد أنها منظمـة متواضعة جدا ولا أحـد يسمع عنـها، هى ومنظمـة رفيق إسكندر إلا المصريون المقيمون، فى مدينة جيـرسى ستى الأمريكية، وهى مدينة بها عدد كبير من المصريين والمهاجرين الجدد الذين ينـبهرون بمثل هذه الجرأة التى لم يتعودها فى مصر وسرعان ما يدركون أنهم أمام منظمات وهمية.

ج - حكومة قبطية فى المنفى:

فى عام ١٩٩٢ نـقلت وكالات الأنـباء العالمـية أن شخصاً مـصرياً مقـيماً فى ألمـانيا يسمى فايز نجيب أعلن عن قيام حكومة قبطـية فى المنفى من أجل إقامة الدولـة القبطية المستقلـة، وقد استنكر كل الأقبـاط مثل هذه التصرفات مـن شخصية غير معـروفة تريد الـشهـرة. وأدان قداسـة البـابا شـنودة هـذا التـصرف، وكـتبـت صحـيفـة ألمانـية هـى «الفرانكفورنية اللجمنية» فى عددها الصادر بتاريخ ٢٩ أغسطس ٩٢، ما نصه «الأقباط فى مصر يريدون تأسيس دولة خاصة لهم على النيل»، هذا هو ما أدلى به رئيس حكومة المنفى القبـطية فايز نجيب لهذه الجريدة حسب قوله يطالب الأقباط بثلـث مساحة مصر لتأثـيث الجمهـورية القبـطية الفـرعونية وحسب قول نجيـب يوجد حالـيا بين الأقـباط والحكومة المصرية «محادثات سرية»، نجيب يأمل تعـضيد البطريرك لتأسيس دولة قبطية مستقلة ويرفض العـنف لتحقيق أغراضه، وأن هذه الدولة ستمنع قـيام حرب أهلية بين المسلمين والمسيحيين.

يتضـح من استعـراض المنظمـات المتطرفـة أنها منـظمات وهـمـية، ومؤسسـوها إما شخـص ترك به الاضـطهاد آثـاراً نفسـية عميـقة أو أفراد يسعون إلـى الشهـرة، وهذه المنظمات ليست لها فاعلية أو قيمة على الإطلاق وليس لها جمهور.

٢-٢- ثانيا: جمعيات الدراسات القبطية

هناك العـديد من الجمعيـات التى تهتم بـالدراسات اللاهوتيـة والقبطية فـى المهجر، أغلبـها يتبع الكـنائس القبـطية فى المهجـر والقليل مـنها جمعـيات مستقلـة، وكل هذه

الجمعيات تصدر نشـرات دورية وغير دورية، والجمعيات التى تتبع الـكنائس تماثل تماما مثيلاتهـا فى مصر، أما الجمعيات المستقلة مثل جمعيـة الدراسات القبطية بنـيوجيرسى ومؤسسها د. رودلف ينى، مؤسسة القديس مرقص لدراسات التاريخ الـقبطى ومقرها أمريكا أيضا، وكذلك جمعية القديس شنودة رئيس المتوحدين بلوس أنجلوس ورئيسها هانى تكـلا. وكل هذه الجمعيـات تهتم بالدراسـات القبطية والأبـحاث القبطيـة بشكل أكاديمى متميز ولهم دراسات متميزة باللغتين العربية والإنجليزية، ولهم حضور واضح فى المؤتمرات المسيـحية العالمية، وكذلك النـدوات التى تتعلق بالدراسات الـلاهوتية فى الجامعات الأمريكية والأوروبية.

٢-٣-ثالثا : جمعيات الخدمات الاجتماعية

هناك العديد من الجمعيات التى تهتم بالخـدمات الاجتماعية مثل مساعدة المهاجرين الجدد أو مساعـدة فقراء الأقباط فى مـصر، وهذه الجمعيات مـنتشرة فى أمريـكا وكندا وأوروبا وأستراليـا، وعلى سبيل المثال الجـمعية المسيـحيـة للخدمات الاجتماعـية بلوس أنجلوس ويرأسهـا بانوب شحاتة، وهى تقوم بخـدمة الأسر الفقيرة فى السـاحل الغربى فى أمريكا، وكذلك تـقوم بإرسال المعونات للمؤسسات والمشروعـات الخاصة بالفقراء فى مصر، ومن أعمالها:

١ - توزيع المواد الغذائية على أكثر من مائة أسرة فقيرة كل شهر.

٢ - دراسة المشكلات الخاصة لبـعض الأسر وسد احتياجاتها بالنسبـة للحالات الطارئة مثل المرض أو التعطل.

ولكن هذه الجمعيات رغم خدماتها الجليـلة إلا أن تأثيرها محدود جداً، لأن الكنيسة تريد أن تنفـرد وحدها بجمع تبرعات الأقـباط، وهى ترى أنها الأصلح والأكـثر معرفة بفقراء الأقـباط، لذلك لا يشجع الكـهنة الأقباط للتبرع لمثل هذه الجمعيـات، وثانيا أن الحكـومة المصريـة تستولـى على أغلـب الأشياء الـتى ترسلـها هذه الجمـعيات لفـقراء الأقباط، كما أن المصالح الحكومية تضع العراقـيل للإفراج عن مثل هذه الأشياء البسيطة القادمة لفقراء الأقباط فى مصر.

٢-٤- رابعا: الكنيسة فى المهجر (٧)

أدرك قداسة البابا شنودة مبكراً أهمية الاهتمام بالمهجر، فبعد استقباله لوفد من المهجر فى ديسمبر ١٩٧١ لتهنئته بالسيامة عرف منهم احتياجات المهجر ومخاطر ترك الجيل الثانى والثالث بدون رعاية روحية مكثفة من قبل الكنيسة الأم، كما أنه بفطنته أدرك أيضا أهمية المهجر كامتداد حيوى للكنيسة القبطية العريقة فى ظل القيود المفروضة على بناء الكنائس وكثير من أنشطة الكنيسة فى مصر.

ولهذا يمكن القول أن البابا شنودة أعطى للمهجر اهتماما يفوق التصور، وقد أثمرت جهوده فى المهجر امتدادا واسعا للكنيسة القبطية ونشاطا مكثفا فى كافة المجالات الروحية.. فعند بدء بطريركية البابا شنودة كان للكنيسة القبطية فى المهجر ٧ كنائس منها كنيستان فى أستراليا (سيدنى وملبورن)، كنيستان فى أمريكا (جيرسى سيتى ولوس أنجلوس)، وكنيسة واحدة فى كل أوروبا.

أما الآن فالكنيسة لها ١٨١ كنيسة فى المهجر، منها ٧٩ كنيسة فى أمريكا، ١٨ كنيسة فى كندا، ٣٣ كنيسة فى أستراليا، و٥١ كنيسة فى أوروبا. هذا بخلاف ٥ كنائس فى أفريقيا، وكنيسة فى إسرائيل، و٤١ كنيسة فى الدول العربية. ومن ثم يكون المجموع الكلى للكنائس فى الخارج ٢٢٨ كنيسة قبطية، وإذا علمنا أنه خلال ربع قرن من تولى البابا شنودة حصل فقط على ١٢٠ (مائة وعشرين) تصريح بناء كنيسة فى مصر، فى حين أنه شيد أكثر من مائتى كنيسة فى الخارج لأدركنا على الفور حدة العراقيل التى توضع أمام بناء الكنائس فى مصر، ليس هذا فقط، بل إن الكنيسة حاليا لها ١٠ أبروشيات فى الخارج منهم ٣ فى أفريقيا، و٧ فى أوروبا وأمريكا وأستراليا يخدمهم ١٨ أسقفاً، كما أن هناك فرعين لأسقفية الخدمات فى أمريكا، وبالنسبة للمعاهد الدينية هناك كليتان أكليريكيتان فى أمريكا (نيوجيرسى، لوس أنجلوس)، وكلية أخرى فى ملبورن أستراليا، ومدرستان قبطيتان فى استراليا تقومان بتدريس اللغة القبطية واللغة العربية والدين وتاريخ الكنيسة، هذا بالإضافة إلى المواد المقررة فى تلك البلاد. وهناك أيضا قرية قبطية فى أستراليا بها بيت للمسنين، وجمعية لإحياء الفنون والتراث القبطى بملبورن أستراليا، وبالإضافة إلى ذلك هناك عدد كبير من الأديرة القبطية فى المهجر، فهناك دير فى كاليفورنيا، واثنان بأستراليا (سيدنى، ملبورن) ودير فى برمنجهام، دير فى ألمانيا (كريفيلباخ) ودير فى ميلانو بإيطاليا، ودير آخر فى سويسرا.

هذا بالإضافة إلى مقر فخم لقداسة البابا في نيوجيرسي بأمريكا، كما أن اهتمام قداسة البابا بالمهجر لم يقتصر على تأسيس الكنائس والأديرة والكليات الدينية فقط، ولكن قامت حركة ترجمة واسعة للكتب الطقسية واللاهوتية والروحية إلى عدد كبير من اللغات، وكذلك القداس الإلهي ومجلة الكرازة، أضف إلى ذلك قام البابا بوضع قانون موحد للخدمة في الخارج روعي عند وضعه اتفاقه مع القوانين والدساتير في بلاد المهجر، وكذلك وضعت مناهج خاصة بخدمة الأطفال والشباب لحمايتهم من أي انحراف، وقامت الكنيسة تحت رعاية نيافة الأنبا موسى بعقد عدد كبير من المؤتمرات للشباب في بلاد المهجر المختلفة.

وبالنسبة للرحلات الرعوية قام البابا شنودة منذ بدء رئاسته للكنيسة بحوالي ٣٢ رحلة رعوية خارج مصر، اختص دول المهجر ٢٤ رحلة زار فيها كل كنائسنا في المهجر، وكان بمثابة سفير فوق العادة لمصر وللكنيسة في تلك الرحلات، ولم يكتف بالوعظ فقط، ولكنه ألقى العديد من المحاضرات في الجامعات الأجنبية مثل جامعة سيدني بأستراليا وجامعة بون بألمانيا وكلية كليرمونت بسان فرانسيسكو.

وقد قام قداسة البابا خلال زياراته الرعوية بزيارة المراكز الإسلامية والسفارات والقنصليات المصرية في الخارج، وتقديرا لهذه الجهود الجبارة التي قدمها قداسة البابا لأبنائه في المهجر، فقد احتفى به في بلاد المهجر بشكل واضح، ويكفي خروج خمسة عشر ألف فرد لاستقباله في المطار في أول زيارة له إلى أستراليا مع المسئولين الحكوميين بها، وقد قامت دول المهجر بتكريم الأقباط في شخص قداسة البابا في أكثر من مكان ومناسبة، ففي عام ١٩٧٧ حصل على اثنتين دكتوراه فخرية في العلوم الإنسانية. من جامعتي بلومفيل، سان بيتر بأمريكا، وفي عام ١٩٨٩ حصل البابا على الدكتوراه الفخرية الثالثة في العلوم اللاهوتية من جامعة سان فإنسان، وفي عام ١٩٩٠ حصل على الدكتوراه الفخرية الرابعة في العلوم اللاهوتية من جامعة بون بألمانيا، كما كرم في عدد كبير جدا من المدن الأوروبية والأمريكية، ومن الشهادات والميداليات التي حصل عليها اختيار مؤسسة برونتج بأمريكا لقداسة البابا عام ١٩٧٨ كأفضل واعظ ومعلم للدين المسيحي، ومن إيطاليا حصل على ميدالية هيئة السلام والسياحة لعام ١٩٧٩.

ولأول مرة يدعو الكونجرس الأمريكي في ٩/ ١٩٨٩ قداسة البابا شنودة لافتتاح دورته بالصلاة، والتقى مع رئيس المجلس في حضور السفير المصري بواشنطن وتسلم

شهادة تقدير من رئيس المجلس، كما أصدر عمدة سان فرانسيسكو قرارا بأن يطلق على الفترة من ٢٤ : ٢٨ أكتوبر من كل عام اسم «أيام البابا شنودة الثالث»، وذلك تخليدا لزيارته للمدينة عام ٨٩، هذا خلاف عدد كبير من المدن اعتبرت يوم زيارة قداسته «يوم البابا شنودة» منها جيرسى سيتى وكليفلاند، سانت لويس، دالاس و٦ مدن أخرى، ومما يذكر أنه فى سنة ١٩٧٧ أثناء الزيارة الرعوية الأولى لقداسة البابا استقبله الرئيس الأسبق كارتر فى البيت الأبيض فى حضور سفير مصر فى واشنطن، وفى نفس الزيارة استقبله الحاكم العام لكندا ورئيس وزرائها والسكرتير العام للأمم المتحدة، وحصل على جائزة السلام من كورت فالدهايم السكرتير العام للأمم المتحدة، وفى عام ١٩٨٩ قابل الرئيس الأمريكى السابق جورج بوش، وقال قداسة البابا مازحا مع الرئيس الأمريكى «إن السلام فى الشرق الأوسط يحتاج إلى Push من الرئيس Bush»، وفى عام ٩٢ أقام الأمين العام للأمم المتحدة حفل استقبال لقداسة البابا.

أما عن حفاوة الشعب فى المهجر بالبابا فيكفى أن نقول إن عام ٩٦ تحول إلى احتفالات فى كل بلاد المهجر بمناسبة اليوبيل الفضى لقداسة البابا، فقد أقيمت احتفالات لقداسته فى لندن ونيو جيرسى، كندا، كليفلاند، لوس أنجلوس، سيدنى، ودالاس.

إن من الصعب حصر نشاط الكنيسة فى المهجر فى هذه المساحة الضيقة، ولكن يمكن القول أن الكنيسة فى المهجر امتداد حقيقى للكنيسة فى الداخل فى كافة الأنشطة مع اهتمام أكثر من القيادة الدينية بالمهجر نظراً لإدراكها لطبيعة المهجر واحتياجه الدائم للخدمة الروحية.

٢-٥- خامسا : شخصيات من المهجر

(١) د. سليم نجيب:

من مواليد القاهرة ١٣ نوفمبر ١٩٣٣، أنهى دراسته الابتدائية والثانوية بمدارس الفرير، تخرج عام ١٩٥٦ من كلية حقوق جامعة عين شمس بتقدير جيد جدا، ثم حصل عام ١٩٥٨ على دبلوم الدراسات العليا فى القانون العام، وفى عام ١٩٥٩ حصل على دبلوم فى القانون الخاص.

مارس المحاماة فى مكتب المرحوم الأستاذ محمود سليمان غانم ثم تنقل فى الأعمال القانونية حتى شغل منصب مدير الإدارة القانونية بشركة مصر للفنادق. فى عام ١٩٦٣ حصل على الدكتوراه فى القانون بمرتبة الشرف من جامعة ليون بفرنسا، ثم هاجر إلى كندا عام ١٩٦٥، ثم حصل على ليسانس الحقوق مرة أخرى من جامعة مونتريال بكندا ليصبح عضوا فى نقابة المحامين الكندية، وقد سهلت له إجادته للغتين الإنجليزية والفرنسية الالتحاق بأحد مكاتب المحاماة الكندية، وفى عام ١٩٦٩ التحق بوظيفة قانونية بوزارة العدل الكندية، بعد أن حصل على ترتيب الأول فى مسابقة أقيمت من أجل الوظيفة، ويقول إن ذلك أعطاه درسا بليغا فى معيار النجاح حيث الكفاءة هى المعيار الأول وليس الجنسية أو الدين أو العرق إنه الاحترام لسيادة القانون بلا تفرقة أو تمييز أو محسوبية.

وتدرج فى وظيفته حتى أصبح عام ١٩٧٩ قاضيا فى المحاكم للفصل فى القضايا المدنية والتجارية وقضايا الأحوال الشخصية، وهو المصرى الوحيد الذى شغل هذا المنصب حتى الآن.

فى عام ١٩٩٢ حصل دكتور سليم نجيب على دكتوراه العلوم السياسية من جامعة باريس عن موضوع «حقوق الإنسان فى مصر - حالة الأقباط». وللدكتور سليم نجيب أربعة مؤلفات فى القانون باللغتين الإنجليزية والفرنسية تدرس فى المعاهد العليا ويستعان بها فى كليات الحقوق بكندا. ويقول د. سليم نجيب على الرغم من أن رسالته للدكتوراه عن حالة الأقباط فى مصر هى دراسة أكاديمية بحتة مستندة على مراجع وأسانيد قانونية وتاريخية بعيدة كل البعد عن أحاسيس شخصية أو عامة، ورغم ذلك فهو يجد صعوبة فى نشرها فى بلده مصر، وكأن الموضوع يتعلق بالممنوعات المحظورات وليس بدراسة أكاديمية دولية.

ود. سليم نجيب سليل أسرة مصرية لها عراقتها فى العمل الوطنى، فجده هو مقار باشا عبد الشهيد كان عضوا فى مجلس شورى القوانين ، ومن الأعضاء العاملين فى الحقل الكنسى مع بطرس باشا غالى فى القرن التاسع عشر، ووالده سامى نجيب بك المحامى الشهير والمناضل الذى اشترك فى ثورة ١٩١٩ وحارب الاستعمار البريطانى، وعمه كان نقيب المحامين بسوهاج فى عام ١٩٦٩ . اشترك مع مجموعة من الشخصيات القبطية فى تأسيس الهيئة القبطية الكندية وهو رئيسها منذ تأسيسها وحتى الآن بهدف الدفاع عن حقوق الإنسان عامة والأقباط خاصة.

ويمثل الدكتور سليم التيار المعتدل فى الهيئات القبطية، وهو شخصية نشيطة جدا، وتتسم كتاباته بالطابع القانونى الدبلوماسى ولهذا فهو شخصية لها حضورها وقبولها فى الأوساط المصرية فى مصر والخارج.

وهو مثل غيره من أبناء جيله متأثر بفترة ازدهار الليبرالية المصرية قبل ثورة يوليو، وفى هذا يقول «إن كنت أنادى بحقوق الأقباط الإنسانية فمن منطلق حبى العميق لمصر وخوفى عليها كمصرى وطنى غيور، إن كتاباتنا ودفاعنا عن حقوق الإنسان هى دعوة لتأصيل الديمقراطية والوحدة الوطنية على أسس دستورية وإنسانية من أجل رفعة شأن وطننا الحبيب مصر». وهو يرى أن الدفاع عن حقوق الأقباط بكافة الوسائل السلمية والقانونية عمل دولى مشروع ،بل هو واجب وطنى فى المقام الأول.

ويتندر د. سليم نجيب على الهلوسة الدينية التى أصابت المجتمع المصرى قائلا «درج بعض ساستنا الأفاضل منذ بضع سنوات على إضافة (محمد) على اسمهم فلأول مرة سمعنا أن سفاح الزاوية الحمراء والمعروف اسمه طوال حياته السياسية (أنور السادات) يصبح بعد اعتلاء العرش محمد أنور السادات، كذلك رأينا رئيس حزب الوفد الجديد فؤاد سراج الدين يسمى نفسه بين عشية وضحاها (محمد فؤاد سراج الدين)، مع أن اسمه طوال حياته السياسية مع الوفد والنحاس باشا كان بدون محمد، وكذلك فعل نائب رئيس حزب العمل الدكتور حلمى مراد فأصبح اسمه محمد حلمى مراد مع أن اسمه كان مدونا على كتبه القانونية فى الخمسينيات بلا محمد وأخيرا وليس آخر رأينا وزير الإعلام المصرى يسمى نفسه «محمد صفوت الشريف»، بدلا من صفوت الشريف.

لم نسمع طوال حياتنا أن زعيم ثورة ١٩ سعد زغلول أسمى نفسه (محمد سعد زغلول) أو الزعيم مصطفى النحاس سبق اسمه «بمحمد» ولا جمال عبد الناصر لم يسبق اسمه (محمد)، ما هى هذه التقليعة الجديدة ؟ ولماذا؟؟ هل هى لإضفاء على صاحبها «الوقار الإسلامى والتدين الإسلامى» ومجاراة تيار الهلوسة الدينية والظهور بمظهر أنه «محمدى» وليس «بطرسى» أو «جرجسى»؟؟!! قد لا تستغرب إذا ما أطلعنا فى يوم من الأيام لنقرأ فى الصحف المصرية إن موسى صبرى أصبح اسمه (محمد موسى صبرى) أو شاعر الغبراء أصبح اسمه (محمد وليم نجيب سيفين) عملا بالوحدة الوطنية وتعانق الصليب مع الهلال وسبحان مغير الأحوال والألوان والأسماء»(٨).

(٢) د. شوقى فلتاؤس كراس:

ولد فى أخميم فى ٦ أكتوبر ١٩٢٨، تخرج من كلية العلوم قسم رياضة بحتة جامعة فؤاد عام ١٩٤٩.

حصل على الماجستير فى الرياضيات من جامعة كولومبيا بنيويورك عام ١٩٥٩، والدكتوراه من نفس الجامعة عام ١٩٦٤ فى البحوث فى علم النفس والتربية والقياس، ثم حصل على ماجستير عام ١٩٦٦ فى الإحصاء الرياضى من جامعة ريتجرز.

عمل أستاذا فى عدد من الجامعات الأمريكية، حتى استقر فى جامعة جنوب كونيتكت والتى يعمل بها أستاذ ورئيس قسم إعداد البحوث فى التربية وعلم النفس حتى الآن.

والدكتور شوقى كراس مؤسس ورئيس الهيئة القبطية الأمريكية؛ إحدى الهيئات فى الاتحاد القبطى الدولى.

ويمثل د. شوقى التيار المتشدد فى الهيئات القبطية، كما أن أحاديثه وتصريحاته تتسم فى كثير من الأحيان بالصراحة الموجعة التى تبعد عن الدبلوماسية، ويرجع ذلك إلى طبيعته الصعيدية والتى يتكلم لهجتها حتى الآن وأيضاً إلى كونه عالم رياضيات لا يؤمن بالكلام المنمق، ولكن بالحقائق الجافة وذلك يبعد أسلوبه عن عمل السياسيين إلى أسلوب الزعماء الثوريين.

يقول «إن المستعمر العربى الإسلامى يريد القضاء على الشخصية القبطية أو تحويلها للإسلام يريد تهميش الأمة القبطية سلالة الفراعنة وأصحاب البلاد الأصليين».(٩)

ويقول «عندما يكون المسلمون أقلية فى دولة فإنهم يطالبون بالاستقلال عنها، ولكن عندما يكونون أكثرية يضطهدون الأقليات الدينية التى يعيشون معهم، وصدق المرحوم سابا باشا حبشى عندما ذكر بأن المسلمين لا يعيشون فى سلام مع أى شعوب أخرى».(١٠)

ورغم الانتقادات الشديدة لبعض الأوضاع الكنسية الخاطئة فى كتابات د. شوقى كراس إلا أنه يقول: «إن الهيئات القبطية، كانت ومازالت تدين لقداسة البابا المعظم الأنبا شنودة بكل الولاء والإجلال، وكذلك كافة رجال الكنيسة المناضلين المحافظين على الإيمان، أما وسائل الدفاع والمطالبة برفع الظلم عن الأقباط فللهيئات القبطية الحق

المطلق، بل الواجب المقدس وبدون وصاية من أحد حتى يأتى اليوم الذى يعيش القبطى فى وطن أجداده متمتعا كأخيه المسلم بكافة حقوقه».(١١)

وينتقد د. شوقى الحفلات الرمضانية ويسميها بدعة لم تنجح فى تدعيم الوحدة الزائفة، وكل ما يحدث هو تقبيل الذقون وأخذ الصور وتضليل العالم بأن مصر بلد يحترم حقوق الإنسان.(١٢)، وهو ينتقد انتقال هذه الحفلات الرمضانية إلى المهجر، ويقول نحن نحذر من هذا الاتجاه لأنه قطعا سيسبب حدوث انقسام بين الأقباط فى الخارج، وقد صدق وزير الداخلية الأسبق حسن أبو باشا عندما ذكر لأحد أقباط انجلترا بأن الحكومة المصرية لن تجد أفضل من القيادات القبطية فى تفتيت وحدة الشعب القبطى.(١٣)

وينتقد د. شوقى سفر الأساقفة لاستقبال الرئيس فى أمريكا قائلا «لقد بحثت فى الدسقولية فلم أجد ما يدل على أن هذه التصرفات من وظيفة الأسقف؟ ونحن نتساءل: لماذا يحضر الأساقفة عند حضور الرئيس مبارك إلى أمريكا فقط؟ فهل حضورهم للتغطية على المشكلة القبطية وإظهار تأييد رجال الدين لحكومة مصر العنصرية؟ فهم بهذا لا يشهدون للحق، لذلك أقترح شراء منزل بجوار مطار واشنطن يقطن فيه أسقف قبطى يسمى «أسقف المطار» لاستقبال الرئيس مبارك بدلا من سفر الأساقفة مسافة ٧٠٠٠ ميل». (١٤)

ويمتد انتقاده أيضا للأقباط المتعاونين مع الحكومة قائلا: أما هؤلاء الأقباط فتستخدمهم حكومة مصر العنصرية للتغطية على المشكلة القبطية، إن المشكلة القبطية سببها ليس المسلمون، بل الركب المخلعة بين الأقباط الذين ينطبق عليهم قول السيد المسيح «لا يدخلون ولا يجعلون الداخلين يدخلون».(١٥)

(٣) د. سعد ميخائيل سعد:

يمثل د. سعد ميخائيل سعد التيار الدينى المستنير فى أقباط المهجر، فرغم أنه ابن كاهن كنيسة إلا أن آراءه غير منحازة للمؤسسة الكنسية وإنما تتسم بالموضوعية والانفتاح على كافة المدارس اللاهوتية فى مصر والخارج مع إيمانه بخصوصية الكنيسة القبطية والثقافة القبطية، ولهذا فهو ينتمى إلى تيار التجديد فى الكنيسة الأرثوذكسية مع المحافظة على جوهرها وإيمانها وعقيدتها. ود. سعد أحد العلماء المتميزين فى الخارج النادرين فى مجال الهندسة الإلكترونية، يشهد له أنه صاحب أكثر من أربعين براءة

اختراع فى أمريكا ودول أخرى، وقدم أكثر من مائة ورقة بحثية فى فروع الهندسة المتعلقة بتخصصه، وهو فوق ذلك قلب ملتهب بحب الوطن والكنيسة.

ولد د. سعد بالإسكندرية عام ١٩٤٥، وحصل على بكالوريوس هندسة من جامعة إسكندرية عام ١٩٦٥، ثم ماجستير الهندسة من نفس الجامعة عام ١٩٦٩، ثم الدكتوراه فى الهندسة من جامعة لندن عام ١٩٧٤، ومن الأشياء الطريفة المتعلقة بهذه الرسالة الأخيرة أن مناقشتها كانت أثناء معارك أكتوبر عام ١٩٧٣ وبشعور وطنى جارف كتب فى مقدمة الرسالة إهداء: إلى مصر فى هذه الظروف الصعبة To my country Egypt in these diffcult time حصل د. سعد أيضا على ماجستير فى اللاهوت من جامعة شيكاغو عام ١٩٨٧، وهو عضو فى المجلس الاستشارى لكلية اللاهوت جامعة شيكاغو منذ عام ١٩٩٢ وحتى الآن وكذلك فى معهد دراسة الآثار المسيحية بجامعة كلير مونت منذ عام ١٩٩٦ وحتى الآن، وللدكتور سعد دور وطنى مشرف فعندما كان طالبا للدكتوراه فى جامعة لندن ٧٠ -٧٤ كرس جزءاً كبيراً من وقته للمجهود الوطنى، حتى أنه انتخب فى قيادة اتحاد الطلاب المصريين ببريطانيا وأيرلندا فألقى المحاضرات العامة عن الاحتلال الاسرائيلى للأراضى العربية، وأثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣ اشترك فى تنظيم وقيادة مظاهرة عامة فى شوارع لندن تأييدا للمجهود الحربى، انضم للمظاهرة آلاف العرب وانتهت فى حديقة هايدبارك الشهيرة حيث خطب أحد أعضاء مجلس العموم البريطانى المتعاطف مع العرب واشترك فى المظاهرة شعب كنيسة لندن وفى مقدمتهم القمص ويصا السريانى راعى الكنيسة وقتذاك.

يقول د. سعد أنه تأثر بالكتابات الوطنية لقادة الفكر القبطى وعلى الأخص قداسة البابا شنودة والمتنيح الأنبا صموئيل والأنبا أغريغوريوس، والأب متى المسكين والأساتذة الدكاترة وليم سليمان قلادة وسليمان نسيم، ولكن النموذج القريب إلى قلبه وعقله كان والده المتنيح الأب الموقر القمص ميخائيل سعد، وخطبه الوطنية سواء فى جامع المرسى أبو العباس أو جمعية الشبان المسلمين أو الدار البطريركية بالإسكندرية على مدى ٤٩ عاما هى خدمته فى الكهنوت (١٩٤٧-١٩٩٦).

ينطلق د. سعد فى تحليله للمواقف السياسية للأقباط من منظور أنها ليست فقط مبنية على التعايش السلمى والمواطنة مع إخوانهم المسلمين، بل أيضا على أسس الفكر

اللاهوتى والأخلاقى الذى قاد الكنيسة القبطية منذ نشأتها، مبينا فى ذلك قداسة البابا شنودة كنموذج، فرغم حوادث العنف والتطرف ضد الأقباط والكنائس وممتلكات الشعب القبطى لم يعطله ذلك عن حمل صليب المصالحة والسعى لتحقيق الأهداف الوطنية.

ود. سعد ميخائيل سعد كاتب نشط ومتميز، كتب العديد من المقالات فى الأهرام ووطنى ومجلة مدارس الأحد ومجلة الرسالة بنيوجيرسى وبعض الجرائد الأمريكية عن وطنية الكنيسة القبطية عبر التاريخ.

وعودة إلى السيرة المهنية فنظراً لمساهماته العلمية اختارته إحدى كبرى الشركات الأمريكية ليعمل مستشاراً بها، ورأس أيضا العديد من المؤتمرات العلمية عن الميكروويف فضلا عن كونه أستاذاً مشاركا فى جامعة إلينوى شيكاغو منذ عام ١٩٨٥ حتى ترقيته أستاذاً غير متفرغ منذ عام ١٩٩٥، وقام بالتدريس فى جامعة عين شمس ٧٥ ـ ٧٦ والكلية الفنية العسكرية ٧٤-٧٦ وقدم خدماته للمركز القومى للبحوث ٧٤-٧٧ وهو ممثل مصر فى الجمعية الدولية لمهندسى الكهرباء عن منطقة لوس أنجلوس، وعندما أسست الإدارة الأمريكية القومية للعلوم «هيئة تطبيقات الحاسب الآلى» اختارته عام ١٩٩٢ عضوا بمجلس إدارتها وفوق هذا يعمل مراجعا فى ثلاث مجلات علمية دولية شهيرة هى علوم الراديو وتكنولوجيا الموجات الضوئية ونظريات وتكنولوجيا الميكروويف.

(٤) الكيميائى ألفونس قلادة:

يمثل ألفونس قلادة نشطاء حقوق الإنسان من رجال الأعمال الأقباط، فهو رجل أعمال مصرى بارز فى جنوب الولايات المتحدة، وهو كذلك رئيس الهيئة القبطية بجنوب أمريكا، وقبل ذلك اشترك مع د. سليم نجيب فى تأسيس الهيئة القبطية الكندية وكان سكرتيرا لها.

ولد ألفونس قلادة بالإسكندرية عام ١٩٣٣ وبعد دراسته الابتدائية والثانوية بكلية سان مارك التحق بكلية العلوم جامعة إسكندرية وتخرج من قسم الكيمياء عام ١٩٥٧ . بعد التأميمات والتضييق على المسيحيين ـ كما يقول ـ لم يكن أمامه سوى الهجرة فهاجر إلى كندا عام ١٩٦٤ حيث التحق نتيجة خبراته العالية وإجادته للغات بأكبر شركة نسيج فى مدينة مونتريال بكندا، وظل يعمل بهذا المصنع حتى أصبح مديرا

له، ثم افتتحت الشركة مصنعا آخر فى ١٩٨٠ فى أمريكا وأوفدته مديرا للمصنع الجديد.

فى عام ١٩٨٤ بدأ فى تأسيس مصنع يمتلكه بالكامل لصباغة النسيج، وفى عام ١٩٨٧ بدأ فى توسعات جديدة حتى أصبح هذا المصنع الآن واحداً من أكبر مصانع خيوط النسيج فى أمريكا، تتميز آراء ألفونس قلادة بالاعتدال وهو متأثر بفترة ازدهار الليبرالية والوطنية المصرية فى عهد الزعيم سعد زغلول حينما كان شعار المصريين الدين لله والوطن للجميع.

ويرى ألفونس أن متاعب الأقباط بدأت مع مجىء ثورة يوليو وتفاقمت فى عهد السادات، وهو يحمل ثورة يوليو المسئولية فى أنها أنهت عصر الوحدة الوطنية الحقيقية وأنها خططت عن عمد لانتهاك حقوق الأقباط وجاء السادات ليكمل ما بدأه عبد الناصر.

(٥) د. مجدى سامى زكى:

يعتبر د. مجدى سامى زكى أحد أبرز نشطاء حقوق الإنسان من الأقباط فى أوروبا وهو يمثل الجناح العلمانى المتشدد من أقباط المهجر، تخرج من كلية حقوق القاهرة عام ٦٥، حاصل على دبلومتين فى القانون من جامعة القاهرة، وحاصل على دبلوم فى العلوم الجنائية من جامعة باريس عام ١٩٦٨، ثم دكتوراه الدولة فى القانون جامعة باريس عام ١٩٧٥، ثم دبلوم القانون الخاص عام ١٩٧٦ من جامعة باريس أيضا، ويعمل حاليا أستاذ فلسفة القانون والقانون المدنى بجامعة باريس.. ساهم فى إنشاء الهيئة القبطية بفرنسا، وكان رئيسا لها وكذلك الاتحاد القبطى الأوروبى، وكان سكرتيرا له، كتب العديد من المقالات فى الصحافة العربية والفرنسية مدافعا عن حقوق الأقباط وعن المجتمع المدنى فى مصر.

يقول د. مجدى سامى زكى: لم أزر مصر طيلة ثلاثين عاما قضيتها فى فرنسا، وزرت مصر عام ١٩٩٦ ووجدت بها مقومات طبيعية وبشرية لدولة كبرى كفرنسا، ولولا التفكير الدينى المتخلف لأصبحت مصر دولة كبرى بالفعل. وهو يقول: إن التفكير الدينى المتخلف لا يقتصر على المسلمين فقط، ولكن أيضا يمتد إلى المسيحيين. وهو يقول: لا يمكن اقتلاع الأقباط من مصر لأنهم مثل أهرامات الجيزة، وهم يملكون

أقوى الأسلحة، وهو سلاح المسالمة. وعن الإسلام يقول: أنا لست ضد الإسلام فأنا رجل علمانى مع الحرية الدينية ولكن ضد فرض الإسلام بالقوة.

ويواصل: المشكلة فى مصر ليست مشكلة دينية، ولكنها حضارية وثقافية، فلابد من إحياء الانتماء المصرى الفرعونى ويكون الولاء لمصر وليس للجزيرة العربية... للأهرامات وليس للسعودية. ويواصل قائلا: أيهما أشرف للمسلم أن يزوج ابنته لكهل عربى يذلها ويستعبدها أم يزوجها لقبطى يحبها ويحترمها، إن العرب دخلوا حفاة عراة إلى مصر، لكى يذلوا المصريين ويفرضوا الجزية عليهم، فالجزية معناها أن غير المصرى يعيش من عرق المصريين. وعن الخط الهمايونى يقول: «إنه مثل حائط برلين أو الأبارتيد فى جنوب أفريقيا ولكن الحرية ستأتى عاجلا أم آجلا لأنها أقوى من أى تأثير دينى أو غيبى أو خرافى. وعن دور الكنيسة يقول: الكنيسة تقوم بدور سلبى فيما يتعلق بقضايا الأقباط

وعن المثقفين المصريين يقول: لا يوجد فى مصر مثقف لا يمجد ذاته، وكل من يدافع عن الأقباط سيتخلون عنهم فى وقت الجد. ويقول: أعتز بالأستاذ خليل عبد الكريم وأعتبره فولتير مصر، وهو يمثل واحداً من ثلاثة مثقفين جادت بهم الحضارة الإسلامية وهم أبو ذر الغفارى وأبو العلاء المعرى وخليل عبد الكريم. وعن العلاقة بين المسلمين والأقباط لا توجد خصومة بيننا وبين المسلمين فكل منا يعرف عشرات القصص عن التعاطف والتكاتف بين أبناء الشعب، ولكن الخصومة بيننا وبين التأسلم والدولة التى تشجع على هذا التأسلم الإرهابى فالدولة ليست رخوة كما قيل عنها فهى ليست كذلك إلا فى حالات الاعتداء على الضعفاء (الأطفال- النساء ـ والأقليات) وهى أقوى دولة بوليسية فى العالم عند أدنى مساس برموز السلطة، ولذلك فهى مسئولة تماما عن كل امتهان لحقوق الإنسان.

وعن الأقباط الذين يقولون إن كل شىء تمام ولا توجد مشكلات للأقباط يقول: هؤلاء يكذبون على أنفسهم وعلينا، وهم يعلمون ذلك جيدا، فللمقهور أساليبه وحيله وأسلحته الخاصة للبقاء عندما يعجز عن مواجهة من هو أقوى منه، مثلا المقهور يحمى نفسه بالمذلة وإلغاء الذات، ولا يفوتنا التنويه بسندروم استوكهلم الذى اكتشفه علماء النفس، ومعناه أن الضحية تنبهر من الجلاد وتحس نحوه بإعجاب وافتتان غريب وتسبح بحمده وسماحته ولعل أقصى ما يحلم به البغاة والطغاة والغزاة هو أن يتحول المواطنون

تحت تأثير الاضطهادات اليومية إلى عبيد، وعبيد العبيد والأدهى من ذلك سعداء بالعبودية يبررون كل محنة وكارثة تحل عليهم بأنها نعمة وبركة من العناية الإلهية.[١٦]

وعن مؤتمر الأقليات الذى عقد فى مركز ابن خلدون يقول بعيدا عن كلمة أقلية أوأغلبية فإن الأقباط من الشعوب التى تحتاج إلى رعاية وحماية من الأمم المتحدة، فالأقباط هم أتعس أقلية فى العالم، والأمم المتحدة ترعى كل أقلية فى العالم ما عدا الأقباط، بل أستطيع الجزم بأن وضع الفلسطينى تحت الاحتلال الإسرائيلى، أفضل من وضع القبطى، فالفلسطينى فى غزة كان فى إمكانه رمى الحجارة على الجيش الإسرائيلى، ولم نر قبطياً يرمى الحجارة على متأسلم، وإذا جرح الفلسطينى إسرائيلياً دفاعا عن النفس قد يحرق الجيش الإسرائيلى بيت هذا الفلسطينى فقط، أما إذا دافع قبطى عن نفسه أمام اعتداءات المتأسلمين فإنه تحرق متاجر ومنازل الأقباط الذين لم يشتركوا فى هذا الدفاع الشرعى عن النفس، والأقباط لم يتحالفوا مع أحد مثل باقى الأقليات ولذلك أطلق عليهم إدوار واكين «أقلية وحيدة»[١٧]، وهو يدعو الأقباط إلى إنشاء مراكز علمانية. ويقول: لست أظن أن الأقباط فى حاجة إلى المزيد من النشاط الدينى وإنما إلى المزيد من النشاط الثقافى والاجتماعى لا مقاومة بلا وعى ولا وعى بلا معرفة.[١٨]

(٦) د. رودلف مرقص ينى:

يمثل د. رودلف ينى التيار الدينى المستقل عن الاتجاه الكنسى الرسمى، فهو لا يحتفظ بمسافة كافية فقط بعيدا عن القيادات الكنسية، ولكنه أيضا ينطلق من رؤية مستقلة فى تقييمه لما يحدث فى الكنيسة ملتزما فقط بالتقليد الكنسى الأرثوذكسى، ولهذا فهو يدافع عن الأكليروس أحيانا وينتقدهم أحيانا أخرى وفقا لما يراه متوافقا مع تراث وتقاليد الكنيسة.

ود. رودلف ينى طبيب بشرى مقيم فى ولاية بنسلفانيا فى أمريكا، وهو مهاجر منذ ما يزيد على ربع قرن، ونظراً للخلفية الدينية الأسرية فإنه لم يكتف فقط بالعمل كطبيب فى أحد مستشفيات بنسلفانيا ولكنه أيضا أسس جمعية للدراسات القبطية، وهى الجمعية التى تصدر مجلتين إحداهما باللغة الإنجليزية Coptic Church Reveiw، وهى تصدر منذ عام ٧٩ وحتى الآن والأخرى باللغة العربية وهى مجلة «الرسالة» وصدر العدد الأول منها يناير ١٩٨٢، والمجلتان تهتمان بالدراسات القبطية

الرصينة المتفقة مع التقليد الكنسى، ولهذا اكتسبتا سمعة محترمة من حيث عمق الكتابات بهما واكتسب د. رودلف رئيس تحرير المجلتين اسما كأحد أبرز الباحثين فى مجال الأبائيات، شارك بأبحاث قيمة فى كثير من المؤتمرات العالمية.

ولا يصنف د. رودلف ضمن فئة المعارضة فى الكنيسة «مع تحفظى على هذا التعبير الخاطئ» ولكنه ينتقد أوضاعًا خاطئة قد يتفق فيها مع قداسة البابا، ولكن لأن البابا يتحمل مسئولية كنيسة وشعب.. ود. رودلف يقف فى صف المستقلين، ولهذا يقرأ الناس كتابات د. رودلف النقدية فى حين تأتى انتقادات قداسة البابا لبعض الأوضاع الخاطئة داخل الأبواب المغلقة فى الكنيسة.

وقد دافعت مجلة «الرسالة» التى يرأس تحريرها د. رودلف ينى عن قداسة البابا شنودة حينما كان محتجزا فى الدير، بل إن العدد الأول من المجلة، افتتح بخطاب موجه إلى الرئيس مبارك للإفراج عن البابا شنودة، وفى عدد آخر يقول د. ينى «كانت المؤامرة كما تصورها السادات تتلخص فى عزل البطريرك وإحلال لجنة أساقفة حكومية فى مكانه واستخدام هؤلاء فى سيطرتهم على المجمع المقدس بعد إبعاد كل من يجرؤ على الوقوف أمام الظلم بواسطة الاعتقال لإخضاع الجميع للإرهاب الجديد».(١٩)

وتظهر عناوين المقالات التى كتبت فى أعداد مختلفة من الرسالة حجم تأييد د. ينى لقداسة البابا شنودة إزاء محنة الكنيسة منها «لجنة الأساقفة الحكومية تخلع ثياب الحملان»(٢٠)، «اجتماع المجمع المقدس بالأنبا رويس هل كان أكذوبة تاريخية»(٢١). كما انتقد بشدة الكهنة الذين انحازوا للجنة الخماسية واتهمهم بخيانة تقليد الكنيسة، ومع هذا نجد انتقادات لما يحدث من أوضاع داخل الكنيسة مثل انتقاد إهمال فقراء الأقباط فى حين تشيد الكنائس فى الخارج بأموال طائلة وانتقادات أخرى للانقسامات التى تحدث داخل الكنيسة وانتقادات للحرمانات الكنسية التى تمت لمن زار القدس وإن كان أيد قداسة البابا فى موقفه من عدم زيارة الأقباط للقدس «قداسة البابا شنودة يقف على صخرة الإيمان الثابتة وهو يتحدث بكل فهم وكل وضوح وشجاعة عن الوضع الكنسى لزيارة القدس عندما قال لا توجد فى المسيحية فريضة تسمى فريضة الحج كما فى الإسلام، وإنما الموضوع لا يعدو أن البعض يريد التبرك بزيارة الأراضى المقدسة».(٢٢)

كذلك ينتقد د. رودلف اضمحلال دور العلمانيين فى الكنيسة مشبها ذلك بما حدث

فى الغرب فى فترة العصور الوسطى حيث تحولت الكنيسة إلى الأكليروس أو ما يسمى ناقلا عن أحد اللاهوتيين الغربيين قوله إن الخدمة الوحيدة التى تبقت للعلمانيين هى تقديم تبرعاتهم(٢٣) ، أما عن الخلافات فى الكنيسة فقد كتب منتقدا المجمع المقدسى والمجلس الملى «لقد تألمنا من الدور السلبى للمجمع المقدس والمجلس الملى فى هذه الأزمة التى لها الآن أكثر من ثلاث سنوات مما أعاد إلى الأذهان موقف المجمع المقدس المؤلم عام ١٩٨١ حين أصدر قراراً بتأييد اللجنة الخماسية. لقد دعونا مرارا وتكرارا على صفحات الرسالة إلى الحوار الهادئ داخل المحيط الكنسى وفى الجرائد والمجلات الكنسية فالجرائد العالمية لاهم لها سوى أن تزيد النار اشتعالا حتى يزداد توزيعها وربحها، الموقف الكنسى يهدد بكارثة وسوف يسجل التاريخ صمت أعضاء المجمع المقدس والمجلس الملى وغيرهم من قادة الكنيسة إزاءها، كما يسجل أيضا الموقف السلبى المزرى للصحافة القبطية التى لا تحس بآلام الكنيسة ولا تؤدى دورها فى تنوير الشعب».(٢٤)

(٧) د. وليم الميرى:

يمثل د. وليم الميرى الشخصيات الإعلامية المستقلة فى المهجر، فهو يحتفظ بمسافة كافية بعيدا عن المؤسسة الكنسية والجمعيات القبطية، وكذلك الحكومة المصرية، مما يتيح له إبراز رؤى نقدية لكل هذه المؤسسات.. ود.الميرى من مواليد أسيوط وحصل على ليسانس الفلسفة من كلية الآداب جامعة القاهرة عام ١٩٤٩، وماجستير الصحافة من نفس الكلية عام ١٩٥٣، ودكتوراه الصحافة من نفس الكلية أيضا ١٩٦١.

كان د. وليم الميرى أحد رواد صالون العقاد حيث انضم إلى الصالون عام ١٩٤٥، وهو لايزال طالبا وظل مواظبا عليه حتى وفاة صاحبه عام ١٩٦٣، وفى عام ١٩٦٤ حصل على منحة تفرغ لإعداد دراسة عن المقال السياسى عند العقاد، وقد تأثر بافكار العقاد فى الحرية الفردية وأنه لا بديل عن الديمقراطية، وانعكس ذلك على رسالته للدكتوراه التى تقدم بها عن «الأخبار الخارجية فى الصحافة المصرية»، وقد تعرضت الرسالة وصاحبها لأزمة عندما أمر عميد كلية الآداب بإلغاء المناقشة بعد ظهر اليوم المحدد لها وهو ١٣ مايو ١٩٦١ لأن الرسالة تناولت أوضاع الصحافة المصرية فى عهد الثورة بشىء من النقد واضطر د. الميرى إلى حذف ما اعترض عليه د.رشاد رشدى حتى تسمح الكلية بمناقشتها، وقد تمت مناقشتها، فى سبتمبر عام ١٩٦١، ثم تعرض

لأزمة لاحقة عندما رشح للتعيين مدرسا فى قسم الصحافة واعترضت د. سهير القلماوى على ترشيح اللجنة المتخصصة له والتى أوصت بترشيحه من بين أربعة تقدموا لنفس الوظيفة، وكانت هذه الأزمة سببا رئيسيا لهجرته من مصر إلى أمريكا عام ١٩٦٩.

عمل د. الميرى فى الصحافة المصرية من ١٩٥٠:١٩٦٩ فى جرائد الزمان والأهرام ثم مجلات دارالهلال، كما ساهم فى الكتابة فى جريدة وطنى منذ تأسيسها، وبسبب موقفه من الديمقراطية أستبعد من الكتابة السياسية، وعمل فى الكتابة فى قسم الأطفال كاتبا ومترجما، كما ترجم العديد من الكتب الأدبية والسياسية إلى العربية.

اشترك فى أوائل الخمسينيات مع المرحوم صلاح عبد الصبور وفاروق خورشيد ود. عز الدين إسماعيل وآخرين فى تأسيس الجمعية المصرية الأدبية.

بعد هجرته أسس د. الميرى عام ١٩٧٢ أول صحيفة مصرية عربية على النمط الصحفى الحديث «جريدة مصر» التى تبنت الدعوة إلى تأسيس كيان مهجرى سليم للمصريين فى أمريكا، ومساعدة المهاجرين على التكيف مع المجتمع الأمريكى والمشاركة الفعالة فيه، كما كانت الصحيفة منبرا لكل الآراء مستفيدة من مناخ الحريات فى بلاد المهجر، وتوقفت الجريدة عام ٨٠ لأسباب مالية.

ومنذ عام ١٩٧٩ حتى ١٩٩٧ عمل د. الميرى مستشاراً فى بعثة قطر لدى الأمم المتحدة.

اشترك فى تأسيس أول اتحاد للمصريين فى أمريكا عام ١٩٧٤ دعت إليه جريدة مصر، وفى عام ٨٩ انتخب نائبا لرئيس الاتحاد العام للمصريين فى أمريكا. وهو يقول إن هذا الاتحاد كان أنجح اتحاد للمصريين ولم نر مثله حتى الآن.

(٨) د. أميرة فلتاؤس جوهرة:

تعتبر د. أميرة مثالا مشرفا للمرأة المصرية فى أمريكا، فهى لم تنجح فقط كأستاذة جامعية مرموقة لها العشرات من الأبحاث الرصينة التى تشير بوضوح إلى المكانة العلمية التى وصلت إليها، ولكنها تنفرد بأنها المرأة المصرية الوحيدة التى وصلت إلى عمادة كلية فى أمريكا، فهى عميدة كلية طب توليدو بولاية أوهايو، كما أنها نائب رئيس الأكاديمية للشئون العلمية. وليس هذا فقط، ولكنها أيضا تعتبر أول امرأة أجنبية

تصل إلى هذا المنصب فى أمريكا ففى أمريكا ١٢٦ كلية طب يتم اختيار عمدائها بالانتخاب، فى كل هذا العدد هناك خمس عميدات فقط أربع منهن أمريكيات، ود. أميرة هى المرأة الأجنبية الوحيدة التى تبوأت هذا المنصب، ود. أميرة تمثل التيار الأغلب من المهاجرين الأقباط من حيث الاهتمام بالارتقاء بالمستوى العلمى والاجتماعى بعيدا عن الدخول فى مجال السياسة أو الاشتغال بها.

وهى تنحدر من أسرة قبطية عريقة فهى حفيدة القمص فلتاؤس عوض العالم اللاهوتى، وابنة جرجس فلتاؤس عوض العالم والكاتب وصاحب المؤلفات العديدة والمؤرخ الشهير، وابنة شقيق د. رمسيس جرجس الطبيب النابغ وعضو المجمع اللغوى.

تخرجت د.أميرة من مدارس سان جوزيف والقلب المقدس بالقاهرة، وكان ترتيبها الثانية على دفعتها فى مدرسة القلب المقدس، ثم تخرجت من طب قصر العينى بتفوق عام ١٩٦٤، هاجرت إلى أمريكا عام ٦٩ بعد قضائها سنة فى إنجلترا اتجهت خلالها إلى التخصص فى علم الأمراض (الباثولوجيا»، فى الولايات المتحدة استكملت دراستها فى هذا العلم وحصلت على البورد الأمريكى ثم شهادات التخصص فى الباثولوجيا الأكلينيكية والتشريحية ثم اختارت التخصص فى باثولوجيا المناعة، وحصلت على ثلاثة دبلومات عليا فى هذا الفرع الجديد من العلم، ثم اتجهت إلى تخصص باثولوجيا الكلى والمناعة وزرع الأعضاء وحصلت على العديد من الشهادات العلمية المتعلقة بتخصصها.

تدرجت د. أميرة فى الوظائف العلمية والإدارية بكلية طب توليدو كمديرة للمعامل الأكلينيكة وأستاذة للباثولوجيا، ثم مساعدة لعميد الكلية، فمساعد رئيس الأكاديمية، ومنذ عام ١٩٩٦ اختيرت لعمادة الكلية ونائب رئيس الأكاديمية ومازالت تشغل هذه الوظيفة بكل جدارة حتى الآن، حائزة على إعجاب رؤسائها ومرؤسيها على السواء، قدمت د.أميرة فى مسيرتها العلمية أكثر من ٧٥ ورقة بحثية ورأست وشاركت فى العديد من المؤتمرات العلمية لعلم الباثولوجيا، كما أنها شاركت فى تأليف العديد من المراجع العلمية، وهى عضوة فى معظم الجمعيات العلمية المتخصصة فى علم الباثولوجيا فى أمريكا.

وقد حصلت د. أميرة على جائزة أحسن أستاذة لأعوام ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٥، ٩٣، ٩٦ وهى جائزة يقدمها الطلاب لأستاذهم المفضل كل عام، كما أنها حصلت على جائزة العميد لأحسن أستاذ عام ٨٧ وجائزة روبرت تادرك للعلوم الأكلينيكية.

الهوامش

(١) مجلة الأقباط، يناير ٩٢.

(٢) د. شوقى كراس، مجلة روزاليوسف، ٢/٩/٩٦.

(٣) نبيل عبد الملك، وضع الأقباط فى مصر والمشاركة الإيجابية الشعبية فى الإصلاح، مجلة المساواة، مايو ٩٧.

(٤) نبيل عبد الملك، لماذا منظمة مصرية كندية لحقوق الإنسان، المساواة، يونية ٩٦.

(٥) صوت مصر الحر، العدد الثامن، سبتمبر ٩٧.

(٦) صوت مصر الحر، العدد الثامن، سبتمبر ٩٧.

(٧) مصادر هذا القسم من Coptic Diary 98'، البابا شنودة ٢٥ عاما، مهندس عزت زكى ص ١٥٨ – ١٦٩، تقارير الحالة الدينية، الصادر عن مؤسسة الأهرام. نبيل عبد الفتاح (رئيس تحرير) وآخرون.

(٨) د. سليم نجيب، مجلة الأقباط، يولية ٨٩.

(٩) د. شوقى كراس فى الصميم، مجلة الأقباط ، سبتمبر– ديسمبر ٩٨.

(١٠) د. شوقى كراس فى الصميم، مجلة الأقباط، مارس ٩٨.

(١١) مجلة الأقباط يناير ٩٧.

(١٢) د. شوقى كراس فى الصميم، مجلة الأقباط، مارس ٩٨.

(١٣) د. شوقى كراس فى الصميم، مجلة الأقباط، يوليو ٩٨.

(١٤) د. شوقى كراس فى الصميم، مجلة الأقباط، يوليو ٨٩.

(١٥) د. شوقى كراس فى الصميم، مجلة الأقباط، ديسمبر ٩٥.

(١٦) حديث عن السعداء بالعبودية مجدى سامى، مجلة الأقباط، سبتمبر، ديسمبر ١٩٩٨.

(١٧) مجدى سامى زكى، حول مؤتمر الأقليات، مجلة الأقباط، يناير - يونيه ١٩٩٥.

(١٨) مجدى سامى زكى، أهمية المراكز الثقافية العلمانية فى المهجر، مجلة الأقباط، يونيو ١٩٨٧.

(١٩) د. رودلف ينى انكشفت المؤامرة، مجلة الرسالة، فبراير ٨٢.

(٢٠) د. رودلف ينى، مجلة الرسالة، يونيه ٨٢.

(٢١) د. رودلف ينى، مجلة الرسالة، يوليه ٨٢.

(٢٢) د. رودلف ينى، مجلة الرسالة، يونيه ٨٥.

(٢٣) د. رودلف ينى، الأكليروس والعلمانيون فى الكنيسة الواحدة، مجلة الرسالة، فبراير ٩٦.

(٢٤) د. رودلف ينى، حول الخلافات الكنسية، مجلة الرسالة، ديسمبر ٩٦.

أقباط المهجر
دراسة ميدانية حول هموم الوطن والمواطنة

3

الأقباط والمواطنة المنقوصة فى ظل الدولة الحديثة

دار الخيال

المواطنة المنقوصة

يمكن تقسيم المراحل التى مرت بها قضية الأقباط إلى أربع مراحل:

- **المرحلة الأولى:** منذ دخول المسيحية مصر وحتى دخول العرب. يمكن أن نسمى هذه المرحلة «مرحلة الاضطهاد».

- **المرحلة الثانية:** منذ دخول العرب مصر وحتى مجىء محمد على باشا. ويمكن أن نسمى هذه المرحلة «مرحلة الذمية».

- **المرحلة الثالثة:** وتبدأ منذ مجىء محمد على باشا حتى قيام ثورة يوليو. ويمكن أن نسمى هذه المرحلة «الاتجاه نحو بناء المواطنة الكاملة للأقباط».

- **المرحلة الرابعة:** منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو وحتى الآن. ويمكن أن نسميها «مرحلة التهميش أو المواطنة المنقوصة».

ما يهمنا فى هذه الدراسة هى المرحلة الرابعة، ولكننا سنمر بعجالة على المراحل الثلاث الأولى:

بالنسبة للمرحلة الأولى أو مرحلة الاضطهاد، تميزت هذه المرحلة بكثرة الاضطهادات ضد الأقباط بعضها كان وثنياً بهدف إزالة المسيحية من مصر، وقد بلغت ذروته فى عهد دقلديانوس وهو الإمبراطور الدموى الذى أريقت فى عهده دماء عشرات الآلاف من الأقباط، ولهذا اتخذ بداية حكمه كبداية التقويم القبطى أو تقويم الشهداء، وكان الاضطهاد الآخر فى عهد الدولة البيزنطية، وكان يهدف إلى تغيير المذهب الأرثوذكسى لأقباط مصر.

المرحلة الثانية، وبدأت مع دخول العرب مصر وحتى بداية الدولة الحديثة فى عهد

محمد على، وكانت المرجعية فى هذه الفترة ما يسمى بنظام «أهل الذمة، والعهد»، وهو نظام يقترب من نظام الاستعباد، وهناك أكثر من صيغة لهذه العهد يقال إن البلاد التى غزاها المسلمون أرسلت هذه الصيغ إلى الخليفة عمر بن الخطاب يفروضون على أنفسهم هذه القيود طمعا منهم أن يتمتعوا بالحماية فهناك ما أرسله أهل سورية، وكذلك ما أرسله الأقباط من مصر، ولكن هناك مصادر تقول إن هذه العهود أرسلها الخليفة عمر بن الخطاب نفسه بهذه الصورة، بدليل صيغة الأمر التى وردت فى بعضها مثل «وعلى أى أحد فيكم إن ذكر محمداً (ﷺ) أو كتاب الله عز وجل أو دينه بما لا ينبغى أن يذكره به، فلقد برئت منه ذمة الله وذمة أمير المؤمنين وذمة جميع المسلمين ونقض ما أعطى من أمان. وحل لأمير المؤمنين ماله ودمه»[١]، وهذا الرأى هو الأقرب إلى المنطق والصواب لأنه من الصعب أن يفرض الإنسان على نفسه هذه القيود إلا إذا كان أجبر بالفعل على ذلك.

وقد تعددت صيغ «العهود العمرية» وتوسعت دائرتها وامتدت إلى نواحى لا حصر لها.. وكلها تتنافس لهدف فرض الإسلام بالإكراه على المسيحيين المشرقيين أو فرض تقوقعهم بصفتهم أهل ذمة للمسلمين .[٢]

ويهمنا هنا ما ذكره ابن عساكر عن صيغة العهدة العمرية التى بعث بها أقباط مصر إلى الخليفة عمر بن الخطاب، وقالوا فيها :[٣]

١ - إنكم لما قدمتم علينا سألناكم الأمان لأنفسنا وأهالينا وأموالنا وأهل ملتنا. على أن نؤدى الجزية عن يد ونحن صاغرين.

٢ - وعلى ألا نمنع أحداً من المسلمين أن ينزل كنائسنا فى الليل أو النهار.

٣ - وأن نستضيف المسلمين فى الكنائس والأديرة ثلاثة أيام نطعمهم الطعام ونوسع لهم أبوابها.

٤ - ولا نضرب النواقيس إلا ضربا خفيفا.

٥ - ولا نرفع فيها أصواتنا بالقراءة

٦ - ولا نأوى فيها ولا فى شىء من منازلنا جاسوسا لعدوكم.

٧ - ولا نحدث كنيسة جديدة ولا ديرا ولا صومعة ولا قلاية لراهب ولا نجدد ما خرب منها.

٨ – ولا نقصد الاجتماع فيما كان منها فى خطط المسلمين وبين ظهرانيهم.

٩ – ولا نظهر صليبا على كنائسنا ولا فى طرق المسلمين وأسواقهم.

١٠ – ولا نتعلم القرآن ولا نعلمه لأولادنا.

١١ – ولا نمنع أحداً من ذوى قربانا عن الدخول فى الإسلام.

١٢ – ولا نجز مقادم رؤوسنا ونشد الزنانير على أوساطنا.

١٣ – ولا نركب السروج ولا نتقلد السيوف ولا نحتفظ بالسلاح فى بيوتنا.

١٤ – وأن نوقر المسلمين ونرشدهم الطريق، ونقوم لهم من المجالس إذا أرادوها.

١٥ – ولا نطلع عليهم فى منازلهم.

١٦ – ولا نشارك أحداً من المسلمين إلا أن يكون للمسلم أمر التجارة.

١٧ – وعلينا ألا نشتم مسلما، ومن ضرب مسلما فقد خلع عهده.

١٨ – ولا نتشبه فى شىء من ملابس المسلمين حتى العمامة والنعلين وفرق الشعر.

١٩ – ولا نتكلم بكلامهم ولا نكتنى بكناهم.

٢٠ – ولا ننقش على خواتمنا بالعربية.

٢١ – ولا نظهر بيع الخمور.

٢٢ – ولا نخرج فى الشعانين والأعياد جميعا.

٢٣ – ولا نرفع أصواتنا مع موتانا ولا نظهر النيران معهم فى طرق المسلمين ولا أسواقهم ولا نجاورهم بموتانا.

٢٤ – ولا نتخذ من الرقيق ما جرت عليه سهام المسلمين.

٢٥ – ولا نشترى شيئا من سبايا المسلمين.

٢٦ – وأن نلزم أحكام حكام المسلمين فيما يجب علينا فى الشريعة الإسلامية.

٢٧ – ولا نحارب المسلمين ولا نعين عليهم بوجه من الوجوه.

وقام القلقشندى بتلخيص الشروط المفروضة على أهل الذمة وهى كالآتى:

الجزية، والضيافة، والانقياد لأحكامنا، وألا يركبوا الحمير بأن يجعل الراكب رجليه من جانب واحد، وأن ينزلوا من المسلمين صدر المجلس وصدر الطريق، والتميز عن

المسلـمين فى اللبـاس، وأنهم لا يرفعـون ما يبنونـه على جيرانهـم المسلميـن، وأنهم لا يحدثون كنيسة ولا بيعة فيما أحدثه المسلمون من البلاد.(٤)

ويرى البعـض أن الصيغ المختلفـة للعهد صيغت بـشكل نهائى فى كـتاب الأحكام السلطانية للمـاوردى، ويتضمن عقد الذمة شروطا مستحقة وأخـرى مستحبة على أهل الذمة(٥) والشروط المستحقة هى:

١ - ألا يذكروا كتاب الله بطعن فيه ولا تحريف.

٢ - ألا يذكروا رسول الله صلى الله عليه وسلم بتكذيب له ولا ازدراء.

٣ - ألا يذكروا دين الإسلام بذم ولا قدح فيه.

٤ - ألا يصيبوا مسلمة بزنا ولا باسم نكاح.

٥ - ألا يعينوا أهل الحرب ولا يودوا أغنياءهم.

٦ - ألا يفتنوا مسلما عن دينه أو يتعرضوا لماله أو دمه. وأما المستحبة فهى:

١ - لبس الغيار وشد الزنار.

٢ - ألا تعلو أصوات نواقيسهم وتلاوة كتبهم.

٣ - ألا تعلو أبنيتهم فوق أبنية المسلمين ويكونوا إن لم ينقصوا مساوين لهم.

٤ - ألا يجاهروهم بشرب خمورهم ولا بإظهار صلبانهم وخنازيرهم.

٥ - أن يمنعوا من ركوب الخيل عتاقا وهجانا ولا يمنعوا من ركوب البغال والحمير.

ويذهب الـدارسون إلى أن هذه الـشروط لم تطبـق بصرامة طـوال الفترة أو طـبقت بعضها وتغاضى عن الـبعض الآخر وفقا لرغبة الحكام، ولكنها ظلت سـيفا مسلطا على رقاب الأقباط والمـرجعية التى يرجـع إليها الحكام عنـد الرغبة فى الانتقـام من الأقباط، وفى هـذا يقول جـاك تاجر «لم يـتذكر الحـكام الشـريعة والفـقه إلا إذا أرادوا البـطش بالأقباط سـواء كان الدافع ماليـا أو سياسيا، بمحض إرادتـهم أو بتأثير مـن الرأى العام» وهذا يبين أن الفقهاء لم يستطيعـوا دائما فرض وجهة نظرهم على الحكام إلا إذا كانت مصالح الحاكم تستلزم فرض هذه القيود على أهل الذمة.

وكان المصريون يعلمون أن عقود الذمة هذه تـعنى العبودية. ويؤيد ذلك ما ذكره ابن عبد الحكم من أن المقوقـس قال للمصريين «أطيعونى وأجيبـوا القوم إلى خصلة واحدة

من الثلاثة» فقالوا: و«أى خصلة نجيبهم عليها» فقال «تدفعون الجزية» فقالوا «فنكون عبيداً لهم أبدا» فقال «خير من أن تموتوا عن آخركم وتكونوا عبيداً تباعوا وتمزقوا فى البلاد مستعبدين أنتم وذريتكم».(٦)

ننوه هنا إلى أن الحكام كانوا يتجاهلون أوامر الخلفاء وفتاوى الفقهاء عندما تتعارض مع مصالحهم وأطماعهم، خذ مثلا على ذلك أوامر الخليفة عمر بن الخطاب عن توظيف أهل الذمة كتب عمر بن الخطاب إلى أحد قواده يقول «إن الذى يستخدم كاتبا نصرانيا يجب ألا يشاطره فى حياته أو يكن له عطفه أو يجلسه بجانبه أو يستشيره، لأن النبى والخليفة أمرا بألا يستخدم الذميون فى الوظائف».(٧)

ومرة أخرى عندما ترك عمرو بن العاص للمصريين جباية الضرائب كما كان أيام الرومان، كتب له عمر بن الخطاب يقول «كيف تعزهم وقد أذلهم الله» ثم كتب إليه أن تختم رقاب المصريين بالرصاص ويظهروا مناطقهم ويجزوا نواصيهم ويركبوا على الأكف عرضا.(٨)

وأيضا عندما قرر إعادة حفر قناة سيزوستريس لنقل القمح عن طريق النهر وليس عن طريق القوافل وسخروا آلاف المصريين لحفرها خشى عمرو بن العاص أن يؤثر ذلك على خراج مصر فكتب له ابن الخطاب قائلا «اعمل فيه وعجل أخرب الله مصر فى عمران المدنية وصلاحها».(٩)

ويشكك البعض فى أسطورة ضرب ابن الأكرمين، الذى هزم ابن عمرو بن العاص، فهذا، المدعو مصرى هو عربى وافد مع الغزو، حيث دأب جميع المؤرخين العرب الأوائل «مثال ابن عبد الحكم وابن تغرى بردى، والمقريزى إطلاق اسم المصريين على العرب المستوطنين، أما أهالى البلاد الأصلية سموهم قبط. (١٠)

فهل التزم عمرو بن العاص بهذه التعليمات المشددة للخليفة؟ الكتابات التى وصلت إلينا تقول إن ابن العاص لم يلتزم بهذه التعليمات لأنه كان يريد أن يكسب صداقة الشعب، ومن الواضح أن عمرو كان يتحين الفرصة ليعلن استقلاله وينأى بنفسه كأول خليفة على مصر بعد أن يفصلها تماما عن بقية الإمبراطورية العربية.(١١)

على أن التعليمات التى كانت تأتى من الخليفة سواء كان فى المدينة أو بغداد أو دمشق لم تخرج كثيرا عن تعليمات الخليفة عمر بن الخطاب، ونعود إلى ما ذكره ابن النقاش عن تعليمات الخليفة عمر بن عبد العزيز «لا أود أن يخبرنى أحد بأن واليا ترك

فى ولايته عاملا يدين بعقيدة غير العقيدة الإسلامية، وإنى سأقيل هذا الوالى فى الحال، وأنه من الواجب علينا أن نبعد الذميين من الوظائف كما أنه من الواجب علينا أن نقضى على دينهم، فليخبرنى كل وال عما فعله فى ولايته».(١٢)

ذكرنا سابقا أن الولاة لم يلتزموا كثيرا بهذه التعليمات، لأنهم كانوا يبحثون عن منافع خاصة، ولكن السؤال الأكثر وجاهة: هل التزم الخلفاء أنفسهم بهذه العُهد التى عقدوها مع الأقباط؟ وهل فعلا احترموا تعهداتهم بعدم زيادة الجزية وضمان سلامة الأقباط؟

الإجابة قطعا بالنفى، فعندما كان الخلفاء يحتاجون إلى الأموال كانوا يكسرون هذه العُهد، وهذا يبين أنها لم تكن إلا عقود إذعان وإذلال واستغلال.

فقبل أن يجف مداد معاهدة الاستسلام بين العرب والمصريين كسرها عمرو بن العاص بقوله «من كتمنى كنزا عنده فقدرت عليه قتلته».

وقيل إن صاحب إخنا قدم على عمرو بن العاص فقال «أخبرنا ما على أحدنا من الجزية فيصير لها»، فقال عمرو وهو يشير إلى ركن كنيسة «لو أعطيتنى من الركن إلى السقف ما أخبرتك إنما أنتم خزانة لنا، إن كثر علينا كثرنا عليكم، وإن خفف عنا خففنا عنكم».(١٣)

وهناك عشرات بل ومئات الوقائع التاريخية التى تقول إن العرب لم يحترموا العهد الذى كتبوه مع الأقباط.. فعلى سبيل المثال وليس الحصر.

١ - بعد ٤٠ سنة من معاهدة الاستسلام فى ولاية سعيد بن يزيد وخلافه أبو اليزيد بن معاوية طلب من البطريرك المصرى «البابا أغاثون» مبلغ ١٠٠ ألف قطعة من الذهب لأنه لم يذهب لمقابلة الوالى الجديد فأخبره أنه لا يملك شيئا فعذبه عذابا شديدا وأوقعه فى إناء من النحاس موضوع على نار حتى ساح الشحم من رجليه ولكنه لم يتحرك ولم يتزعزع.(١٤)

٢ - بعد ٤٢ سنة من معاهدة الاستسلام فى ولاية عبد العزيز بن مروان عام ٦٨٤م فرض لأول مرة جزية على الرهبان قدرها دينار وأمرهم ألا يرهبنوا أحدا إلا بإذنه.. ولهذا أسلم كثيرون من الأقباط.(١٥)

٣ - فى سنة ٧٢٠ ميلادية فى خلافة يزيد بن عبد الملك وولاية حنظلة بن صفوان أمر

يزيد بأن يجثم على كل من يقيم بمصر أن يكون على دين محمد، ومن لا يريد فليخرج منها تاركا كل ما يملك «نفس هذا الأمر تكرر فيما بعد فى عهد الحاكم بأمر الله عام ٩٩٧، وطالب بطرد الأقباط إلى اليونان، وكذلك فى عهد الخديوى عباس عام ١٨٤٩ وطالب بطردهم إلى السودان»[١٦]. ووضع على المصريين الذين لم يسلموا جزية باهظة فاعتنق كثيرون الدين الإسلامى.

٤ - وفى سنة ٧٣٨ ميلادية فى خلافة هشام بن عبد الملك وولاية حنظلة بن صفوان الثانية فرضت الضرائب على المصريين من سن ١٠ سنوات حتى مائة سنة، كما فرضت على الحيوانات كما أمر بقطع يد كل مصرى لا يكون معه وصل بالبراءة أو على يده صورة الأسد، وقد ثار عليه المصريون ثورة عظيمة فى مدن بتلوهنا وسمنود وبلاد الصعيد وطردوا عمال الخراج وأخرجوهم خارج البلاد.[١٧]

٥ - ويقول المقريزى «كتب معاوية بن أبى سفيان إلى وردان، وكان قد تولى خراج مصر. أن زد على كل رجل من القبط قيراطا. فكتب إليه وردان كيف نزيد عليهم وفى عهدهم ألا يزيد عليهم شىء فعزله معاوية ».[١٨]

٦ - والغريب لجوء بعض الحكام إلى التماس الأعذار لأنفسهم عند نقضهم للعهد، مبررين ذلك أن مصر فتحت عنوة ومن ثم لا يوجد عهد بينهم وبين سكانها فهم عبيد لهم، مثل ما ذكره جاك تاجر من أن السلطات فكرت أن تحمل الأحياء على دفع الجزية عن الأموات. ويقص ابن الحكم علينا: كتب حيان إلى عمر بن عبد العزيز يسأله أن يجعل جزية موتى القبط على أحيائهم. فسأل عمر عراك بن مالك فقال عراك «ما سمعت لهم بعهد ولا عقد وإنما أخذوا عنوة بمنزلة العبيد».[١٩]

مما سبق نخلص إلى أن غزو العرب لمصر كان لونًا من ألوان الاستعمار، وأنه اتخذ الدين تكئة لإذلال الأقباط، وفرض عهود ذمة عليهم لتغيير دينهم وحتى عهود الإذعان والإذلال هذه لم يحترمها العرب أنفسهم عند الحاجة إلى مزيد من ابتزاز الأقباط، ويمكن القول إن الفترة منذ دخول العرب مصر وحتى مجىء محمد على باشا كانت فترة إذلال للأقباط وتخللتها فترات قاسية من الاضطهاد بلغت ذروتها فى عهد الحاكم بأمر الله، وكان الحكام طوال هذه الفترات منفصلين عن جموع الشعب.

المرحلة الثالثة: وبدأت مع قيام الدولة الحديثة فى عهد محمد على وحتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢.

وتعتبر هذه المرحلة بداية بناء الدولة الحديثة بما فى ذلك تأصيل مفهوم المواطنة لكافة المصريين بما تعنيه من المساواة أمام القانون لكافة المصريين، وكذا مشاركة كافة المصريين فى إدارة شئون بلادهم والحق فى اقتسام الموارد العامة للوطن وكذا اكتمال مؤسسات الدولة الأساسية التشريعية والتنفيذية والقضائية وإصدار الدستور، والأهم من ذلك أن تكون المواطنة وفقا للتعريف السابق هى فقط مناط الحقوق والواجبات.

وقد اتخذ محمد على وخلفاؤه من أفراد أسرته خطوات تدريجية نحو تحقيق المواطنة الكاملة للأقباط، والذى ساعد محمد على وأسرته فى اتخاذ هذه الخطوات غير المسبوقة فى تاريخ الأقباط، هو الانفتاح على العالم الخارجى المتقدم وظهور التأثير الأجنبى.

إن التأثير الأجنبى حمل معه قيم المساواة بين أفراد الشعب بصرف النظر عن الدين، وفى هذا يقول تيبودو «على الرغم من أن بونابرت أراد أن يظهر ميله إلى الإسلام أمام المسلمين فإنه لم يتقاعس عن حماية العقائد الأخرى المختلفة».(٢٠)

ويقول جاك تاجر.. رغم أن نابليون أراد أن يضحى بالأقباط ليناصر الإسلام إلا أنه كان مشبعا بروح المساواة والإخاء، ومن ثم فقد أبى أن يقع فريق من الشعب تحت نير الاضطهاد.(٢١)

على أنه يجب التنويه إلى أ ن محمد على لم يتخذ خطوات إنصاف الأقباط تحت ضغط الأجانب، ولكن تم ذلك فى إطار تكوين الدولة الحديثة والتى أدرك محمد على أن من أهم مقوماتها الاستفادة من كافة المصريين والمساواة بينهم.

لم يحل محمد على بين النصارى وبين ممارسة طقوسهم الدينية، ولم يرفض للأقباط أى طلب تقدموا به لبناء أو إصلاح الكنائس، وتحوى مخطوطات عابدين عدداً كبيراً من الأوامر الخاصة لطائفة الأقباط بتعمير الكنائس ومساعدتهم فى ذلك، وعدم ممانعتهم(٢٢)، وسهل سفر الأقباط إلى القدس، ومنع أى أحد من التدخل فى شئونهم، ويعتبر أول حاكم مسلم قام بمنح الموظفين الأقباط رتبة البكوية، واتخذ له مستشارين من النصارى، وكان أول قبطى ينعم بهذه الرتبة هو باسليوس ابن المعلم غالى أبو طاقية، وكان محمد على قد عين غالى أبو طاقية وزيراً ومساعداً له.(٢٣)

وأمر بسجن حاكم دمياط ـ كما ذكر الجبرتى ـ خمس سنوات فى سجن القلعة لأنه أمر بضرب قبطى خمسمائة جلدة وأهانه، وقام محمد على بتعيين بطرس أغا

أرمانيوس حاكما على برديس، وفرج أغا ميخائيل حاكما على دير مواس، وميخائيل أغا عبده حاكما على الفشن، ومكرم أغا حاكما لشرق أطفيح، وتكلا سيد لبهجورة، وأنطون أبو طاقية حاكما للشرقية.

وبسبب معرفة محمد على بالحكم على القديس سيدهم بشاى فى دمياط نتيجة شهادة زور بأنه سب الإسلام فعذبوه حتى مات، ولما علم محمد على ببراءة سيدهم بشاى حكم بعزل القاضى والمحافظ ونفاهما عقابا لهما، واحتفل الأقباط بجنازة الشهيد احتفالا مهيبا، وأمر محمد على برفع الصليب على الكنائس وفى الجنازات.(٢٤)

كما كان محمد على يحترم البطريرك ويوقره جدا ولا يرفض له طلبا خاصا، وكان البابا فى ذلك الوقت هو بطرس السابع، وكان له موقفا وطنيا رائعا أشاد به محمد على عندما رفض حماية قيصر روسيا قائلا للمندوب الروسى: وهل مليككم يحيا إلى الأبد. «فأجاب بالنفى» أنتم تعيشون تحت حماية ملك يموت، أما نحن فنعيش تحت رعاية مليك لا يموت، هذا الإله العظيم الذى لا نريد أن نتخذ غيره بديلا».

على أن ما يلفت الانتباه هو موقف محمد على، فعندما علم بذلك قام لوقته وتوجه إلى المقر البابوى بالأزبكية وشكر البابا على ما أبداه من الشهامة والوطنية والإخلاص، فقال البابا: «لا تشكر من قام بواجب عليه نحو بلاد تظله وتظل إخوته فى الجنسية والوطنية». فقال محمد على متأثرا بهذا الموقف ودموعه فى عينيه «لقد رفعت بعملك شأنى وشأن أمتك».(٢٥)

ومن الواضح أن موقف باباوات الإسكندرية الرافض للتدخل الأجنبى كان يلقى حفاوة الحكام وتقديرهم، وإن كان ذلك لم يحدث فى حالة رفض البابا شنودة التدخل الأجنبى وزيارة الأقباط للقدس.

ويعود الفضل إلى سعيد وإسماعيل فى الدخول فى شوط كبير من أجل المساواة بين الأقباط والمسلمين، فكان سعيد أول من دعا الأقباط إلى حمل السلاح وبمحض إرادته، ومنع إقامة الأفراح فى حالة اعتناق قبطى للديانة الإسلامية، وأمر بإلغاء الجزية المفروضة على الذميين فى ديسمبر ١٨٥٥، وسمح للجنود الأقباط أن يمارسوا ديانتهم المسيحية علانية، وعين حاكمًا مسيحيًا للسودان.(٢٦)

وجاء إسماعيل باشا الذين تلقى تعليمه فى فيينا ثم باريس وأعطى مساحة أوسع من المساواة، فقد اشترط حضور قسيس عند اعتناق مسيحى للديانة الإسلامية، ودعم

المدارس القبطية ماليا، وقرر علانية المساواة بين الأقباط والمسلمين، وذلك بترشيح الأقباط لانتخابات أعضاء مجلس الشورى ثم بتعيين قضاة من الأقباط فى المحاكم، وكذلك كان أول حاكم طلب رتبة الباشوية لرجل مسيحى، وعند رفض البطريرك هدم الكنيسة المرقسية الكبرى نتيجة لمرور شارع بها لم يعترض الخديوى إسماعيل وحسم الموضوع بقوله: ولتكن إرادة البطريرك وليبق المعبد (الكنيسة) قائما كما هو.[٢٧]

إن ما يهمنا أن نقوله إن الفترة ما بين ظهور محمد على وحتى قيام ثورة يوليو كانت بداية نحو بناء المواطنة الكاملة للأقباط، وانعقاد المؤتمر القبطى (١٩١١) بأسيوط الذى حدث فى تلك الفترة إنما كان يبحث فى القضاء على الثغرات التى تنتقص من هذه المساواة، وجاءت ثورة ١٩ لتتوج هذه الفترة ولتوضح أن الوطنية ليست حكرا على أحد، وأن مكافأة الفرد وتميزه فى المجتمع هى نتيجة مجهوداته وأمانته فى خدمة بلده وليست لأى اعتبارات أخرى.

وهناك عدد من العوامل ساعدت على هذا التقدم فى حقوق الإنسان خلال تلك الفترة منها:

١ - الديمقراطية الليبرالية.

٢ - الانفتاح على العالم الخارجى وخاصة الغربى.

٣ - ظهور الجماعة الوطنية وعظيم تأثيرها.

٤ - وجود قيادات قبطية علمانية قوية.

٥ - تحجيم دور الدين فى الحياة العامة.

٦ - وجود هدف مشترك لدى المصريين وهو طرد الاستعمار الإنجليزى.

المرحلة الرابعة : منذ قيام ثورة يولية وحتى الآن وهى مرحلة التهميش أو المواطنة المنقوصة.

٣-٢- عبدالناصر والأقباط

إن أخطر ما تم فى هذه المرحلة هو محاولة عودة الدولة الدينية الإسلامية مرة أخرى

بعد حوالى مائة وخمسين عامًا على ظهور المجتمع المدنى، ولهذا يرى غالى شكرى أن بذور الفتنة وضعت فى عهد عبد الناصر*، فالمعروف أن عدداً كبيراً من الضباط الأحرار كان ينتمى إلى جماعة الإخوان المسلمين، كما أنه لم يوجد قبطى واحد ضمن الضباط الأحرار.. أضف إلى ذلك أن عبد الناصر وافق على وجود وظيفة سياسية للفكر الدينى يقوم هو بتوجيهها دعما لسياسته العامة وبما يساعد على تحقيق التعبئة السياسية، صحيح أن رؤيته للدين كانت مختلفة عن رؤية حركة الإخوان المسلمين ورؤية زملائه المرتبطين بها، فلقد كان متدينا معتقدا فى أهمية الدين الإسلامى ودوره فى الحياة الاجتماعية والسياسية، متعاطفا مع الأفكار الدينية بوجه عام، إلا أنه ظل محتفظا بموقف عقلانى متميز أقرب إلى رؤية الفريق الذى انتمى إلى مدرسة الإمام محمد عبده.(٢٨)

إن استدعاء الدين ليلعب وظيفة كما فعل عبد الناصر كان أمراً فى منتهى الخطورة، لأن إرجاع الدين إلى مكانه الصحيح بعد أن يلعب وظيفته أمر صعب، وهذا ما حدث بعد انكسار مشروع عبد الناصر، فقد كان الدين حاضراً وجاهزاً وعندما انكسر مشروعه لم يكن من السهل رجوع الدين إلى مكانه الصحيح.. أضف إلى ذلك - كما قلنا - أن عدداً لا بأس به من أعضاء مجلس قيادة الثورة كانوا من الإخوان المسلمين ومن ثم كان لهم تأثير واضح فى إرساء أركان الدولة الدينية الإسلامية، والتى أعطاها بالفعل بعد ذلك الرئيس السادات دفعة قوية.

ولأن الدين كان حاضرا لأداء وظيفته فى عهد عبد الناصر، ففى أثناء صراعه مع الإخوان المسلمين راح يزايد عليهم تكتيكيا بإصدار قرارين هما:

جعل الدين مادة أساسية فى مختلف مراحل التعليم تؤدى إلى النجاح والرسوب، وافتتاح جامعة الأزهر على غرار الجامعات العصرية مقصورة على الطلبة المسلمين لدراسة جميع فروع العلم .(٢٩)

ثم جاءت إجراءات التأميم وأثرت بشكل كبير على وضع الأقباط. ففى قطاع النقل كانت خسارة الأقباط بنسبة ٧٥٪، وكذلك البنوك التى كان يساهم الأقباط فيها بنسبة كبيرة، وكذا عدد كبير من الصناعات المهمة فى الاقتصاد، وكذلك أصابت قرارات

* أسامة سلامة، مصير الأقباط فى مصر ، دار الخيَّال ص١٢٣ .

الإصلاح الزراعى عدداً كبيراً من عائلات الأقباط فى الصعيد، وكانت نسبة كبار الملاك من الأقباط أكبر بكثير من نسبتهم العامة.

على أن أخطر ما حدث فى عهد عبد الناصر هو ما قام به زملاؤه من أعضاء مجلس قيادة الثورة مثال ما قام به كمال الدين حسين من أسلمة مناهج التعليم، وكذلك جمعية الهداية الإسلامية التى أسسها حسين الشافعى لاحقا والتى تردد فى أوساط عديدة أنها لعبت دوراً فى التغرير بالفتيات القبطيات لكى يتحولن إلى الإسلام، وإعلان حسين الشافعى رسميا عن هوية الدولة الإسلامية وتنكره للانتماء الفرعونى قائلا إن الفرعونية ما هى إلا لفظ علمى للتاريخ ينبغى ألا يكون له موضوع فى التطبيق السياسى ولا داعى للدعوة إليه.(٣٠)

وكذلك ما صرح به أنور السادات فى جدة عندما كان السكرتير العام للمجلس الإسلامى عام ١٩٥٦ بأنه خلال عشر سنوات سوف يحول أقباط مصر إلى الإسلام أو تحويلهم إلى ماسحى أحذية وشحاذين .(٣١)

أضف إلى ذلك أن الموجة الأولى لتديين الإعلام المصرى نشأت فى عهد عبدالناصر، مثل إنشاء إذاعة القرآن الكريم، إذاعة الآذان والإكثار من البرامج الدينية، كما أن القيادات المتأسلمة فى عهد عبد الناصر عمدت على إبعاد الأقباط عن تولى مناصب قيادية، ناهيك عن أن غياب المشروع الليبرالى أدى إلى تقوقع الأقباط وغياب القيادات القبطية العلمانية، ومن ثم اعتمد عبد الناصر لملء هذا الفراغ على عدد من الشخصيات التكنوقراطية القبطية.

على أن الأقباط يذكرون لعبد الناصر المساواة فى دخول الجامعات عن طريق مكتب التنسيق، وكذلك نظام التعيين عن طريق القوى العاملة، وكذا الترقيات عن طريق الأقدمية، أضف إلى ذلك محدودية العنف ضد الأقباط فى عهد عبد الناصر وعلاقاته المتميزة مع البابا كيرلس السادس.

ويمكن القول أنه رغم الأضرار الواضحة التى لحقت بالأقباط فى عهد عبدالناصر والتى اعتقد أنها تمت نتيجة تعصب عدد من أعضاء مجلس قيادة الثورة وليس عبد الناصر نفسه، ومع هذا كان وضع الأقباط أفضل كثيراً من عصر السادات لعدة أسباب:

١ - اصطدام عبد الناصر بالإخوان والذى قابله الأقباط بارتياح شديد.

٢ – وجود عدو خارجى وحالة من الحرب مع إسرائيل استلزمت تعبئة الجهود كلها لصالح الحرب.

٣ – أحلام عبد الناصر فى التنمية المستقلة والتصنيع، مما جعله يعطى أهمية كبرى لتماسك الداخل فى مواجهة أعدائه الخارجين.

٤ – كما أن شخصية عبد الناصر نفسه لا تستقيم ومفهوم «الافترى» إذا صح التعبير، فهو يكره ظلم الضعيف وخاصة إذا كان هذا الطرف لم يقترف ذنبا.

٥ – وجود علاقة صداقة قوية بين جمال عبد الناصر وقداسة البابا كيرلس السادس.

٣-٣- السادات والأقباط

يمكن القول أن عصر الرئيس السادات هو عصر الإعلام الرسمى لتحويل مصر إلى دولة دينية إسلامية، فقد عمل السادات فى بداية حكمه سنه ١٩٧١، على تغيير الدستور وإعلان المادة الثانية من الدستور« إن مصر دولة إسلامية والشريعة الإسلامية مصدر أساسى للتشريع»، وكان هذا بداية إعلان الدولة الإسلامية، وقد قام السادات بتغيير هذه المادة مرة أخرى عام ١٩٨١ كالآتى «مصر دولة إسلامية والشريعة الاسلامية المصدر الرئيسى للتشريع».

كان أنور السادات رجلا طائفيا تستمد شخصيته من تاريخه قبل الوصول للحكم من علاقاته المباشرة بجماعة الإخوان المسلمين ذات الاتجاهات الدينية المتشددة، وارتباطه بعزيز المصرى وأحمد حسين ذوى العلاقات المباشرة بالنازية الألمانية والفاشية الإيطالية[٣٢].

يقول د. ميلاد حنا «مع بداية عهد الرئيس السادات أطلق على نفسه لقب «الرئيس المؤمن»، وكأن عبد الناصر لم يكن «مؤمنا» ثم اهتم أن يلقى خطابه السياسى الرئيسى يوم «المولد النبوى» بدلا من ٢٣ يوليو، فجاء ذلك كتحريض للجماهير العريضة غير الواعية يستثير فيها «الانتماء الدينى» بديلا عن الانتماء الوطنى، وأطلق على عهده شعار «العلم والإيمان»، ولذا كان عهده هو فترة نمو «النفور والاستنفار الدينى» إسلاميا وقبطيا وربما كانت البداية لكل هذه التداعيات هي إعادته لنشاط الجماعات الإسلامية

عـــام ١٩٧٢ [٣٣] إثر اقتـراح عثمان أحمـد عثمان ويوسف مـكاوى ومحمد عـثمان إسماعيل بإنشاء تنظيم للجماعات الإسـلامية فى الجامعات كرد على التيارات اليسارية وأعلنوا تبرعهم المالى لهذا التنظيم.[٣٤]

وقد قامت هذه الجماعات بفصل الطلبـة عن الطالبات فى الكليات وفرض الحجاب بالقـوة على الطالبـات ولبس الطلاب الجلباب الباكستانى، ومارست هذه الجـماعات اضطهادا ضد الأقباط وضـربهم بالجنازير وطردهم من المدن الجامعـية، وذكر دبلوماسى أمريكى «إن الـسادات يخطط لإبادة الأقباط مـستخدما الإخوان والجماعـات الإسلامية وأن خطابـه الشهيـر عام ١٩٨٠ بمثابـة الضوء الأخضر لـهذه الجماعـات للقضـاء على الأقباط.. وواصل : إن الحل الوحيد هو كشف مخطـطه أمام الرأى العام العالمى بجميع الطرق»[٣٥]. وذكرت مجلة النيوزويك أن محافظ اسيوط محمد عثمان إسماعيل كان يوزع الأسلحة على جماعة الإخوان المسلمين.[٣٦]

واختتـم السادات أعماله الـعدوانية تجاه الأقبـاط بخطابه الذى ألـقاه فى ٥/ ٩/ ٨١ وأعلـن أنه «رئيس مـسلم لدولـة مسلمـة»، وأعلن إلـغاء قرار رئيـس الجمهوريـة رقم ٢٧٨٢ لسـنة ٧١ بتـعييـن الأنبا شـنودة بابـا الإسكنـدرية وبطـريرك الكـرازة المرقسـية وتشكيل لجنة للقيام بالمهام البابوية من خمسة أساقفة.

وقد أدى الاستنفار الطائفى فى تلك الفتـرة إلى انعقاد المؤتمرين القبطى والإسلامى، ولكن تحت مظلة المؤسسة الدينية وليس تحت مـظلة علمانية كما كان الحال فى المؤتمرين القبطى والإسلامى عام ١٩١١.

فقد ترتب على تقدم الأزهر بمشروع قـانون لإعدام المرتد وإقامة الحدود إلى مجلس الشعب لإقراره حدوث صدى شـديداً فى المجتمع القبطى، حيث شعر المـسيحيون أنهم مستهدفون من هذه الـتوجهات الجديدة. وعلى أثر ذلك عقدت الكنيسـة القبطية مؤتمرا بالإسكندرية فى ١٧/ ١/ ١٩٧٧ بدعوة من مجلس كنائس الإسكندرية حضرته قيادات دينيـة وعلمانية مـسيحية وتمـخضت عن إصدار بيـان تضمن الإشارة لـلهموم القبـطية وهى:[٣٧]

١ – ضمان حرية العقيدة.

٢ – إلغاء القيود العشرة المفروضة على بناء الكنائس.

٣ - عدم قبول تطبيق الشريعة الإسلامية على المسيحيين.

٤ - تحقيق تكافؤ الفرص فى الوظائف العامة.

٥ - تحقيق تمثيل نيابى حقيقى للمسيحيين فى الهيئات النيابية.

٦ - حرية نشر المؤلفات المسيحية ووضع حد للكتابات الإلحادية والكتب التى تتعرض للدين المسيحى وعقائده.

٧ - تضمين مناهج الدراسات بالجامعات والمدارس ما يتعلق بالحقبة القبطية.

٨ - حماية الأسرة المسيحية.

وقد عقد شيخ الأزهر الأسبق الإمام عبد الحليم محمود مؤتمراً إسلاميا فى يوليو ١٩٧٧ للرد على المؤتمر المسيحى، أكد فيه على ضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية، وأنه من غير المقبول التريث فى قضية تطبيق الشريعة مراعاة لمشاعر المصريين الأقباط.

والخلاصة أن نوايا السادات كانت سيئة تجاه المسيحيين، وربما كان يظن فى نفسه أنه قادر على تقليص دور الأقباط إلى أقصى مدى، ولهذا يمكن القول فعلا أنه أعاد الأقباط إلى عصر المماليك، ورغم هذه العدوانية الشديدة لنظام السادات تجاه الأقباط، فكان يرغب ألا يعترض أحد من الأقباط على هذه الإجراءات القاسية، لكى يحتفظ بصورته أمام الرأى العام العالمى كصانع للسلام، وفى سبيل دفاعه عن اسمه وفى خلافه مع البابا شنودة أدار المعركة بصورة غير شريفة، فادعى أن البابا يريد دولة للأقباط فى أسيوط، وأنه أرسل الأقباط للحرب ضد الفلسطينيين فى لبنان وكذا ادعى أنه أعطى للبابا تصاريح بخمسين كنيسة سنويا فى حين أنه خلال أكثر من أربع سنوات ـ كما ذكر البابا شنودة ـ أعطاه أقل من نصف الرقم لسنة واحدة، وادعى فى خطابه عام ٨١ أن عدد القتلى من الأقباط فى الزاوية الحمراء بلغ ٩ أفراد فى حين ذكرت الصحافة العالمية أنهم من ١٠٠-٢٠٠ قتيل قبطى، وذكر اللواء حسن أبو باشا أن عدد القتلى من الأقباط فى حديثه مع الأهرام الدولى بلغ أكثر من ٨١ قتيلاً.[٣٨] وقدرت الهيئات القبطية فى الخارج عدد قتلى الأقباط فى أحداث الزاوية الحمراء بمائتى قتيل، ولهذا أطلقوا على السادات «سفاح الزاوية الحمراء». وعلى هذه المذبحة دير ياسين الأقباط.[٣٩]

٣-٤ - الأقباط والعهد الحالى

استقبل الأقباط فى مصر والمهجر مجىء الرئيس حسنى مبارك إلى الحكم بترحيب كبير، وخاصة أنه قد جاء بعد فترة من التوتر الشديد بين الأقباط والحكم، ولهذا رحبت الأوساط القبطية كنسية وعلمانية وكذلك أقباط المهجر بالرئيس فى شكل مقالات وخطابات تدعو له بالتوفيق فى مهامه الجديدة الجسام، فقد كتب قداسة البابا شنودة خطابا لأقباط المهجر للترحيب بالرئيس الجديد، كما أن الجمعيات القبطية رحبت به ترحيبا شديدا وأشادت بنزاهته الشخصية، وأن تاريخه غير ملوث، كما أنه ليست له شلل خاصة أو حسابات تجعله ينحاز ضد الأقباط.

ولكن ثمار تديين المجتمع والسياسة التى حدثت فى عهد الرئيس السادات أتت بثمارها فى عهد الرئيس مبارك مما صبغ هذا العهد بعدد كبير من المذابح التى تعرض لها الأقباط، ورغم أن موجة الإرهاب هذه تعرض لها المجتمع ككل، فإن العبء الأكبر وقع على الأقباط وبالذات، لأن السبب الرئيسى وراء قتل الأقباط هو لكونهم مسيحيين، فالشرطة المصرية تحملت أعباء كثيرة وفقدت الكثير من خيرة رجالها، ولكن فى إطار الصراع على السلطة بين جماعات الإرهاب الدينى والنظام السياسى، بينما كانت حوادث العنف الموجه ضد الأقباط لأسباب دينية بحتة.

على أنه يلاحظ أن النظام الحالى لم يبذل مجهوداً ملموسا لإزالة آثار الدولة الدينية، كما أنه لم يبذل الجهود الكافية لحماية الأقباط وأيضا لإزالة آثار الاعتداء على حقوقهم سواء حقوق الملكية، أو حقوق المشاركة فى إدارة شئون بلدهم، ولهذا زاد تهميش الأقباط أكثر فى ظل النظام السياسى الحالى، وحول هذا يقول د. ميلاد حنا «الوزراء الأقباط المهمون حاليا لا وجود لهم، حيث يختارون دائما التكنوقراط وغالبا ما لا يكون لهم وزن سياسى، والذين يوجدون فى مجلس الشعب لا يوفون النسبة العددية ولا النسبة السياسية وليس لهم حضور ولا يجيدون حتى التصفيق.. لذلك فإن وجود الأقباط فى مجلس الشعب صفر، وفى مجلس الشورى اختاروا شخصيات معادية للأقباط ومن هنا أعتقد أن نظام الحكم قد أخطأ فى حق نفسه وليس فى حق الأقباط، ومن أجل أن يصلح هذا الأمر فإن عليه أن يغير الكثير من المفاهيم. وبخلاف الأجهزة الرسمية فإن مجلس الوزراء يخلو من قبطى واحد، والقبطى الوحيد ـ حاليا ـ فى

مجلس الـوزراء هو يوسف بطرس غالى، وهـو ابن أخ بطرس غالى، وهو مـنتدب من البنك الدولى وهو وزير إرضاء للبنك الدولى وليس إرضاء للأقباط.

ووجود الأقباط فى المخابرات العامة صفـر، وفى مباحث أمن الدولة صفر، وفى ١٤ جامعة سواء من حيث وظيفة المدير أو الوكـلاء الثلاثة صفر وصفر فى الست وعشرين محافظة ولا سكرتير عام محافظـة، ولا مدير أمن والحكم المحلى صفر، وداخل الحزب الوطنى صفر، فالأقباط مبعدون تماما من مراكز اتخاذ القرار.

فرغم أن الأقباط كانوا فى البنوك والمصالح الحكومـية وفى الجهات الثقافية والعلمية والصحافة هم القيادات سواء هم أو الشوام إلا أنهم استبعدوا تماما من كافة ألوان الحياة فى مصر، ولـهذا السبب فإن من يـقولون إن مصر ستـحكم إسلاميا هم مـخطئون، لأن مصر محكـومة الآن إسلاميا والأقباط مسـتبعدون وهذا لا يؤثر ولا يهـم الأقباط لأنهم سيعيشون فقد عاشوا فى ظروف أسوأ مئات المرات». (٤٠)

ورغم ترحيب الأقباط بالنظام الحالى ترحيـبًا شديدا إلا أنهم أحسوا بفتور شديد من النظام تجاه قضاياهم، فرغم أن الرئيس مبارك أعلن عند توليه الحكم قائلا إننى لست فى خصومة مـع أحد، متعصب للـديمقراطية متـجها لبناء مـصر معلناً «أنا رئـيس مصرى لدولة مـصرية الديـن فيها لـله والوطن لـلجميـع وأن المصريين جميعـا من المسلـمين والأقباط كـانوا على مـداد التاريخ نبـضا وطنيـا واحدا وكتيبـة شجاعة واحـدة فى كل معارك مصر معارك التحرير والبناء على حد سواء». (٤١)

وقام بالإفراج عن كافة المعتقلين السياسيين الذين اعتقلهم السادات فى سبتمبر ٨١، واستقبلهـم فى القصر الجمهـورى إلا أنه ترك البابا شنودة فى حجزه حتى ١٣/ ١/ ٨٥، وهو ما أعطى انطباعا بأن قضية الوحدة الوطـنية والمساواة بين كافة المصريين ليست لها الأولوية فى النظام الحالى.

وزاد من هذه المخاوف أن قرار رجوع قداسة البابا إلى كـرسيه لم يأت بالصيغة التى طلبهـا الأقباط، وهى إلغاء قرار الـرئيس السادات وإنما جـاء القرار: «يعاد تعيـين الأنبا شنودة الثالث بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية».. كما أن القرار جاء بناء على اقتراح وزير الداخـلية، وهو ما أعطاه طابعًـا أمنيًا، وبدا الأمر كما لو أن مـسألة الوحدة الوطنية والأقباط شأن أمنى وليس سياسيًا.

وهذه المسألة ذات حساسية خاصة عند الأقباط، إذ كافحت الكنيسة طوال تاريخها لكى تكون بمنأى عن تدخل السلطة فى شئونها.

ويمكن القول أن الرئيس مبارك بذل جهودا مكثفة من أجل دفع عجلة التنمية الاقتصادية فى البلاد وتحسين أحوال الاقتصاد، ولكن حكومته لم تبذل مجهودا يذكر لتدعيم الوحدة الوطنية وإزالة آثار مرحلة السادات الطائفية، مما كان له تأثير واضح على تدهور أحوال الأقباط، ورغم أنه مع بداية عام ٩٩ بدأت آثار الإصلاح الاقتصادى تجنى ثمارها لكافة المصريين وبدأت مستويات المعيشة تتحسن ومعدلات البطالة والتضخم تنخفض مما أدى إلى نوع من السلام الاجتماعى، وكذا استطاعت الحكومة تقليص العمليات الإرهابية إلا أن مظاهر التمييز ضد الأقباط مازالت مستمرة، ومن مظاهر هذا التمييز :

١ - الخط الهمايونى

يمثل الخط الهمايونى أحد أهم أوجه التمايز بين المسلمين والمسيحيين، ليس فقط لأنه يعبر عن التمييز السافر غير المستتر، ولكن أيضا لأنه يمثل اعتداء صارخًا على الدستور المصرى، وعلى الإعلانات العالمية لحقوق الإنسان.. وقد أجمع المحللون سواء مصريين أو أجانب على أن الخط الهمايونى يعتبر أكبر مشكلة تواجه الأقباط لأنه لا يضع قيوداً صارخة فقط على العبادة بالنسبة للمسيحيين، بل أيضا ربط عمليا حق التعبد للمواطنين الأقباط بالعلاقة بين الحاكم والبطريرك.

وقد صدر الفرمان العالى «الموشح» بالخط الهمايونى رقم ١٢٧٢ فى ١٨ فبراير ١٨٥٦ فى إطار الصراع بين الأجانب والدولة العثمانية، وكان فى ذلك الوقت يهدف إلى إعطاء مزيد من الحقوق لغير المسلمين.

وأهم ما جاء فى هذا الخط:(٤٢)

أ - اعتماد كافة الحقوق التى نصت عليها قوانين سابقة خاصة بالمسيحيين وأهمها حكم أنفسهم فى سائر الأحوال الشخصية لارتباطها بالعقيدة الدينية.

ب - المساواة فى الوظائف بين المسلمين والمسيحيين.

ج - لا توضع أية عراقيل أمام أى إنسان يود القيام بفرائض ديانته ولا يلقى من جراء ذلك جوراً أو أذية، ولا يجبر أحد على ترك دينه.

د – يقوم الأب البطريرك بتقديم طلبات بناء الكنائس للباب العالى وتصدر التراخيص اللازمة لبنائها.

هـ – وجوب الخدمة العسكرية على المسيحى مثلما هى واجبة على المسلم.

و – تشكل مجالس ملية للطوائف المختلفة مكونة من رجال دين وعلمانيين لإدارة المصالح الملية الخاصة بشئونهم الداخلية والفصل فى أحكامهم الشخصية.

ز – تزال كلية من المحررات الديوانية جميع التعبيرات والألفاظ والتمييزات التى تتضمن الإساءة إلى فئة من الناس بسبب المذهب أو اللسان أو الجنسية، ويمنع قانونًا استعمال كل نوع تعريف وتوصيف يهين أو يمس العقائد الدينية للطوائف المختلفة ـ سواء كان ذلك بين أفراد الناس أو من طرف رجال الدولة الإداريين.

ويرى بعض الدارسين على أن هذا القانون حتى من الناحية التشريعة غير ملزم لمصر لكون مصر وقت صدوره كانت مستقرة من الناحية التشريعية.

ويرى فريق آخر أن الخط الهمايونى لم يتم تطبيقه فى الحالة المصرية، بل كان موجها للكتل المسيحية التى ارتبطت بالطائفية مذهبا، وكانت لها جسور من الخارج وقبلت ما يسمى بالرعاية المذهبية لها من قبل دول خارجية .(٤٣)

ويعتبر الحكم الذى أصدره السنهورى باشا بمثابة إعلان القضاء المصرى لوفاة ما يسمى بالخط الهمايونى عمليا وعدم الاعتراف به كقيد يحد من بناء الكنائس، فقد صدر الحكم فى القضية ٦١٥ لسنة٥ القضائية بتاريخ ١٦ ديسمبر سنه ١٩٥٢، والذى أصدره الأستاذ الدكتور عبد الرازق السنهورى رئيس مجلس الدولة وعميد الفقه القانونى، «إن اشتراط ترخيص فى إنشاء دور العبادة على نحو ما جاء فى الخط الهمايونى لا يجوز أن يتخذ ذريعة لإقامة عقبات لا مبرر لها دون إنشاء هذه الدور مما لا يتفق مع حرية إقامة الشعائر الدينية».(٤٤)

ورغم أن ما جاء بالخط الهمايونى بنود كلها تصب فى إطار المساواة بين المسلمين وغيرهم، ورغم أنه خط لاغٍ تشريعيا وعمليا، إلا أن حكامنا لم يتمسحوا منه إلا بموافقة رئيس الدولة على بناء الكنائس، وحتى وقت قريب كان إصلاح دورة مياه أو ترميم كنيسة يتم بقرار جمهورى، وهو ما كان محل نقد شديد من الأجانب، أن يصدر رئيس الجمهورية قراراً بترميم دورة مياه، ولهذا صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣ لسنة

١٩٩٨ بتفويض المحافظين كل فى نطاق محافظته فى مباشرة اختصاصات رئيس الجمهورية الخاصة بالترخيص للطوائف الدينية بتدعيم الكنائس أو ترميمها، وذلك مع عدم الإخلال بأحكام القوانين واللوائح المنظمة لهذه الأعمال.

على أن أهم القيود المكبلة لبناء الكنائس هو ما أصدره وكيل وزارة الداخلية العزبى باشا فيما يعرف بالشروط العشرة لبناء الكنائس وهى:(٤٥)

١ - هل الأرض الواقع عليها الكنيسة ملك للقائمين على أمرها؟

٢ - يمنع بناء الكنائس على مقربة من المساجد ولا يمنع بناء المساجد على مقربة من الكنائس أو حتى ملاصقة لها.

٣ - ما هى نسبة تعداد النصارى إلى المسلمين فى هذا الحى أو القرية؟

٤ - لو كانت هذه الأرض مجاورة لمساكن مسلمين فهل هناك أى اعتراض لديهم على إقامة الكنيسة؟

٥ - يجب الحصول على موافقة بناء الكنيسة من جميع أصحاب المرافق العامة والحوانيت والمتاجر المجاورة.

٦ - هل توجد للمسيحيين كنيسة بهذه البلدة خلاف المطلوب بناؤها؟

٧ - إن لم يكن بالبلدة كنائس، فما مقدار المسافة بين البلدة وبين أقرب كنيسة بالبلدة المجاورة؟

٨ - ما هو عدد المسيحيين الموجودين بهذه البلدة؟

٩ - إذا تبين أن المكان المراد بناء كنيسة عليه قريب من نهر النيل أو الترع أو المنافع العامة بمصلحة الرى فيؤخذ رأى تفتيش الرى، وإذا كان قريباً من خطوط السكك الحديدية ومبانيها فيؤخذ رأى المصلحة المختصة بذلك.

١٠ - على مجموع النصارى فى الحى أو القرية أن يقوموا بتجهيز مشروع البناء وتفاصيله وارتفاعه من الأرض ويوقع من الرئيس الدينى وتقدم هذه الأوراق إلى وزير الداخلية لاعتمادها وبعد موافقة وزير الداخلية وتأكده من استيفاء الشروط يعرض المشروع على رئيس الوزراء وبعد ذلك يصدر قرار ملكى (جمهورى بعد ذلك) من جلالة الملك (رئيس الجمهورية بعد ذلك) بالبناء.

هذه هى الشروط العشرة المجحفة التى تطبق حاليا للحصول على ترخيص بناء

كنيسة، وهى فى مجموعها تعنى معنى واحداً ألا وهو أن بناء كنيسة فى مصر أقرب إلى المستحيل لأن استصدار القرار يحتاج إلى وقت كبير، وغالبا ما تتغير معالم ذلك المكان مثل أن يقام مسجد قريب منه مما يخل بالشروط العشرة.

وغالبا عندما يعرف المسلمون عن النية فى بناء كنيسة يسارعون ببناء مسجد بالقرب منها كما حدث فى العياط فى كنيسة تسمى كنيسة الثمانية عشر مسجدا، وهو كلما شرع الأقباط فى بنائها يقوم المسلمون ببناء مسجد قريب، وهكذا انتقلت هذه الكنيسة إلى ثمانية عشر موقعا حتى تم بناؤها.(٤٦)

وإذا حاول الأقباط بناء كنيسة بدون تصريح سارعت الشرطة بالقبض على المسئول والتحقيق معه وإرهابه، وفوق ذلك غلق وإيقاف العمل فى هذه الكنيسة.

الشيء المثير للدهشة أن هذه الشروط العشرة ليست قانونية فهى صادرة عن موظف عام لا يملك سلطة التشريع، كما أنها تتنافى مع المادة ٤٦ من الدستور التى تقول «تكفل الدولة حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر القانونية»، ورغم كل ذلك تتمسك الدولة بها عند بناء الكنائس، وفوق كل ذلك فإن جماعة الإخوان المسلمين ـ وحلفاءهم من الجماعات الإسلامية فيما بعد ـ بدؤا منذ عام ١٩٤٠ خطة تهدف إلى حرق وهدم الكنائس الموجودة فعلا، وتصاعد تنفيذ هذه الخطة بعد موت جمال عبد الناصر.(٤٧)

ولكن السؤال المطروح: هل هذه القيود المكبلة بالفعل لبناء الكنائس أثرت فى الواقع على عدد الكنائس فى مصر بالنسبة للمساجد، وهل هذه القيود أدت إلى تكبيل حرية العبادة للمسيحيين؟.

الرد قطعا بالإيجاب، فنتيجة لهذه القيود هناك عدد كبير جداً من الأماكن تحتاج إلى كنائس ولا تستطيع الحصول على تصريح بذلك، وهو ما يجعل هؤلاء المسيحيين إما أن يسافروا إلى أماكن بعيدة للصلاة أو يبتعدوا عن الكنيسة، وهو ما يجعلهم عرضة للتحول إلى الإسلام تحت الضغوط والإغراءات المعروفة، كما أن هناك عدداً لا بأس به من الكنائس أغلقت بواسطة الأمن نتيجة لأنها أقيمت بغير تصريح.

وبتحليل عدد الكنائس والمساجد فى مصر يتضح أثر هذه القوانين على حرية العبادة لغير المسلمين.. ووفقا للبيانات المتاحة عن أعداد الكنائس وأعداد المساجد من المصادر الأكثر دقة المتاحة لنا فبالنسبة لعدد الكنائس وفقا لتقرير د. جمال العطيفى الذى قدمه

عقب أحداث الخانكة، فإن عدد الكنائس فى ٢٨ نوفمبر ١٩٧٢ وفقا لبيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء كان ١٤٤٢ كنيسة. وقد تبين للجنة أن مجموع الكنائس التى صدر بشأنها تراخيص فى العشر سنوات الأخيرة أى من (١٩٦٢-١٩٧٢) يبلغ مائة وسبع وعشرين كنيسة منها ثمان وستون كنيسة للأقباط الأرثوذكس، ومن هذا العدد رخص بإقامة اثنتين وعشرين كنيسة جديدة فقط، وصدرت أربعة تراخيص بإعادة ترميم لكنائس قديمة، واعتبرت اثنتان وأربعون كنيسة قديمة مرخصا بها.(٤٨)

وهذا العدد يبين أمورا غريبة هى أن الأقباط الأرثوذكس حصلوا فى العشر سنوات من ٦٢-٧٢ على ما نسبته ٥٣٪ فقط من عدد الكنائس المصرح بها رسميا، وأن الكنائس البروتستانتية والكاثوليك بما لها من ضغوط أجنبية حصلت على ٤٧٪ من تعداد الكنائس، رغم أنهم يمثلون أقل من ١٠٪ من تعداد المسيحيين فى مصر، أضف إلى ذلك أن من مجموع ٦٨ كنيسة التى حصل عليها الأقباط الأرثوذكس منها فقط ٢٢ كنيسة جديدة بمعدل كنيستين سنويا، وهو رقم هزيل بالطبع، ولا يعبر عن الاحتياجات الحقيقية، وإذا أضفنا إلى ذلك وفقا للتقرير ٤٢ كنيسة كانت قائمة أضيفت إلى العدد فإن النصيب الكلى للأقباط الأرثوذكس يكون ٦٤ كنيسة خلال عشر سنوات بمعدل ٦ كنائس سنويا، ويدور الرقم حول عشر كنائس سنويا لكافة المسيحيين فى مصر. وقد بلغ عدد الكنائس فى أغسطس ١٩٩٧ وفقًا لإحصائيات مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء فى كتاب «وصف مصر بالمعلومات» أن عدد الكنائس ١٦٨٣ كنيسة، فمعنى ذلك أنه خلال خمسة وعشرين عاما تم بناء ٢٤١ كنيسة، وهذا يعنى أنه تم بناء ما بين ٩و١٠ كنائس كل عام(٤٩)، رغم الزيادة الكبيرة فى عدد السكان ورغم التوسع العمرانى الكبير وكذا إنشاء عدد من المدن الجديدة، ورغم تحذيرات لجنة العطيفى من أزمة بناء الكنائس فى الفترة من ٦٤-٧٢ وما ترتب على ذلك من أحداث مثيرة فى الخانكة، رغم كل ذلك ظل الرقم يدور حول تسع إلى عشر كنائس سنويا، ويكفى أن نقول إن أكبر دليل على القيود على بناء الكنائس أنه طوال ٢٥ عاما من عام (١٩٧١ -١٩٩٦) لم تحصل الكنيسة القبطية الأرثوذكسية إلا على ١٢٠ "مائة وعشرين" تصريحا فقط لبناء كنائس بمعدل أقل من خمس كنائس سنويا(٥٠)، وخلال تلك الفترة قامت الكنيسة القبطية ببناء أكثر من مائتى كنيسة خارج مصر، منها ١٧٤ كنيسة فى بلاد المهجر، وذلك بخلاف إقامة عشر أبروشيات و٩ أديرة،

٤ كلية أكليـرليكية، أى يقترب ما بنى فـى المهجر من ضعف كل ما بنى فـى مصر كلها من كنائس خلال نفس الفترة.

وإذا عدنا إلـى عدد المساجد، يـذكر العدد الثـانى من تقـرير الحالة الديـنية أن وزارة الأوقاف تشرف وحدها على ٥٤٠٠٠ (أربعة وخمسين ألف مسجد).(٥١)

وفى العدد الأول مـن تقرير الحالة الدينـية الصادر عام ٩٥ ذكر أن عدد المساجد فى مصر ١٢٠ «مائة وعشرون» ألف مسجد تـشرف وزارة الأوقاف على حوالى٧٠٪ منها، أى معنى ذلـك أنها تشرف علـى حوالى ٨٤٠٠٠ مسجد، وربمـا يعنى هذا أنهـا تشرف على عدد من المساجد الأهلية.(٥٢)

وإذا عدنا إلى الرقـم الأكثر دقة وهو ما ذكرته الأهرام عن وزارة الأوقاف أن المساجد التى كانـت تتبع وزارة الأوقاف عند تولـى الرئيس مبارك الحكم، سـنة ٨١/ ٨٢ كانت ٥٦٠٠ «خمسة آلاف وستمائة مسجـد»، وأنه منذ عام ١٩٩٦ تم ضم ٢١٠٥٦ مسجدا بخلاف ما ضم فى الأعوام ١٩٨١ - ١٩٩٦. وبذلك يبلـغ عدد المساجد التى تتبع وزارة الأوقاف حاليا ٤٤٤٠٠ (أربعة وأربعين ألفا وأربعمائة مسجد).(٥٣)

وإذا قدرنا أن ما لا يتبـع وزارة الأوقاف من مساجد وزوايا يقدر بضـعف هذا العدد حوالى ٩٠٠٠٠ «تـسعين ألـف مسجد»، وكذا هـناك ما يقرب مـن مائة ألف مـصلًّى ومسجد موجود فى كافة أماكن العمل على مستوى الجمهورية.

لو وصـلنا إلـى عدد تقـريبى لـلمسـاجد والـزوايا فى مـصر سوف يـتراوح ما بـين (٢٠٠٠٠٠ -٢٥٠٠٠٠) (من مائتى ألف مسجد إلى ربع مليون مسجد).

وهذا الرقم التقريـبى أقرب إلى الواقع وينسجم مع ما ذكرتـه د. نعمات أحمد فؤاد من أن القاهرة وحدها بها أربعون ألف مئذنة وليست ألف مئذنة كما يقولون.(٥٤)

وإذا اعتمدنا تصريحـات المسئولين المصريين عن تعداد الأقبـاط باعتبارهم ١٠٪ من تعداد السكان، وليسوا ١٥٪ كما يقول الأقباط فإن معنى هـذا الوضع أنه من المفروض أن يكون عدد الكـنائس على أقل التقـديرات ١٠٪ من تعداد المساجد، وإذا نـسبنا عدد الكنائس فى أغسطس ٩٧ كما ذكر كتاب "وصف مصر بالمعلومات" ١٦٨٣ كنيسة إلى عدد المساجـد كما قدره تقرير الحالـة الدينية للأهرام ١٢٠٠٠٠ (مائـة وعشرون ألف) مسجد وإلى تـقديرنا نحن لعدد المـساجد ٢٥٠٠٠٠ «ربع مليون مسـجد» لاتضح أن نسبة عدد الكنائس إلى عدد المساجد تتراوح ما بين (٤ ,١٪-٧ ,٪).

وهذه الأرقام والنسب توضح بجلاء تأثير القيود المفروضة على بناء الكنائس على حرية العبادة فى مصر.

٢ - تعداد الأقباط:

يمثل الإعلان عن تعداد الأقباط بوضوح عدم نية الحكومة فى التعامل مع مشكلات الأقباط، ففى الخمسينيات عندما أعلنت الوحدة بين مصر وسوريا، أعلنت حكومة مصر أن عدد سكانها هو خمسة وعشرون مليونا، وأن مليونين ونصف المليون منهم مسيحيون أى نسبة ١٠٪ من السكان، وأعلنت حكومة سوريا أن عدد سكانها هو خمسة ملايين بينهم مليون ونصف المليون مسيحى .(٥٥)

وبعد مضى أكثر من عشرين عاما وبالتحديد فى عام ١٩٧٦ أعلن عن إحصاء سكانى جديد فى مصر يقول بأن عدد المسيحيين المصريين يبلغ ٢,٣ مليون نسمة بنسبة ٣ر٦٪ من السكان، وهو ما يعنى أن عدد سكان المسيحيين بعد أكثر من عشرين سنة انخفض من ١٠٪ من تعداد السكان إلى ٣ر٦٪ من تعداد السكان، وعلق المجلس الملى وقتها أن هذا غير صحيح ويدعو للسخرية ولا يطابق الواقع. إذ إن تعداد الأقباط أضعاف هذا العدد وهو أمر ثابت من العضوية الكنسية.(٥٦)

وقيل إن الرئيس الأمريكى الأسبق جيمى كارتر عندما قابل قداسة البابا شنودة فى أبريل ٧٧ ذكر له أنه يعرف أن تعداد الأقباط يتعدى سبعة ملايين نسمة، وكان ذلك فى حضور السفير المصرى ،فاعتذر السفير لأنه لابد أن يكون قد وقع فيما نشرته جريدة الأهرام عن تعداد الأقباط غلطة مطبعية.

فى نفس هذا العام زار استراليا المهندس سيد مرعى (مستشار الرئيس السادات آنذاك) وقال إنه من المعروف أن تعداد أقباط مصر لا يقل عن ٦ ملايين نسمة.(٥٧)

وذكرت مجلة النيويورك تايمز فى عددها الصادر فى ٨/ ٩/ ١٩٩٨ أن تعداد الأقباط يتراوح ما بين ٦و١٠ ملايين نسمة(٥٨)، ورغم كل ذلك فقد أعلن عن تعداد سنوى جديد ١٩٨٦ وذكر تعداد الأقباط ٢,٧ مليون نسمة وهو ما يوحى بأن الحكومة تتجاهل حتى تصريحات مسئوليها.

والمعروف أن الحكومة تمنع أى فرد أو هيئة سواء مدنية أو دينية بالقيام بأى تعداد، وتعتبر ذلك جناية مخلة بأمن الدولة، وأن الجهة الوحيدة التى لها هذا الحق هى الجهاز

المركزى للتعبئة والإحصاء.. وقد ذكرت منظمة Human Rights Watch فى عدد خاص لها عن مصر أن الأقباط يقولون إن تعدادهم ١٢ مليون نسمة فى حين أن الصحفيين الغربيين يقدرونهم من ٦:٨ ملايين نسمة، بينما يقول آخرون أنهم يقتربون من العشرة ملايين، فى حين جاء تقدير المنظمة نفسها للأقباط من ٨ : ١٠ ملايين نسمة.(٥٩)

وخلاصة القول أن تعداد الأقباط وفقا لتصريحات كنسية وقبطية غير رسمية من ١٠:١٥ مليون نسمة، أما المسئولون المصريون بمن فيهم الرئيس مبارك فى حديثه لصحيفة الواشنطن بوست عام ٩٣ فيقولون أنهم حوالى ١٠٪ من تعداد السكان أى ٦ر٣ مليون نسمة، الصحافة الغربية تقول إن تعداد الأقباط يتراوح ما بين ٨ :١٠ ملايين نسمة، فى حين يدور رقم تقدير السفارة الأمريكية للأقباط حول ٦ ملايين نسمة، أما منظمات حقوق الإنسان فتقول إنهم حوالى ٦:٨ ملايين نسمة.

وأنا أميل إلى أن تعداد الأقباط يتراوح ما بين ٦و٨ ملايين نسمة، وإذا أضفنا إلى هؤلاء حوالى ٢ مليون قبطى مهاجر فى الخارج فيكون تعداد الأقباط بما فى ذلك المهاجرون من ٨ :١٠ ملايين نسمة أي يتراوح ما بين ٧ر١٢٪ و ٩ر١٥٪ من تعداد سكان مصر.

أما الشيء المثير للتعجب فهو أن الحكومة بعد أن انتقدت كثيرا نتيجة لتقديراتها الوهمية للأقباط فى عامى ٧٦، ٨٦ فإنه فى التعداد الأخير ١٩٩٦ تجاهلت تماما تعداد الأقباط، بل إن رئيس الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء يفتخر بأنه فى التعداد الأخير قد أحصى كل شيء فى مصر من عدد أجهزة الراديو والدشات إلى كل ما تمتلكه الأسر المصرية من أجهزة كهربية ورفض الجهاز الإعلان عن التعداد الحقيقى للأقباط.

ولكن السؤال المطروح : لماذا تصر الحكومة على إنكار التعداد الحقيقى للأقباط؟

والإجابة تقول إن الحكومة تتعامل مع مشكلات الأقباط بدرجة كبيرة من التجاهل، وترى أن إظهار العدد الحقيقى للأقباط هو المفتاح الحقيقى لمطالبة الأقباط بكوتة فى كل شيء من عدد الكنائس إلى عدد المناصب الكبرى بما يتناسب مع عددهم، وفى نفس الوقت ترفض الحكومة الانطلاق من الأرضية المصرية، بمعنى أن تتعامل مع القضية بمنطق وطنى كما فعل سعد زغلول وقال لمن سألوه من المسلمين عن زيادة عدد الوزراء

الأقباط بأن الاستعمار عندما كان يصوب رصاصة لم يكن يفرق بين قبطى ومسلم والمسألة أن الأكفأ لمصر هو الذى يجب تعيينه.

وكذلك تخشى الحكومة من احتمال أن يمثل إعلان الرقم إحدى أدوات الضغط الخارجى عليها نتيجة لأنها تتجاهل حقوق ١٥٪ من شعبها ولا تعطيهم بما يناسب عددهم.

٣ - الإعلام والتعليم:

أحد أخطر مظاهر التمييز ضد الأقباط هو غيابهم عن الإعلام والتعليم، وهذا الغياب يجعل المواطن المسلم لا يحس بأن هناك شخصًا آخر مسيحيًا يقاسمه هذا الوطن، ومن ثم يبدأ الاستعلاء الدينى، تبدأ الحكاية بغياب الآخر الدينى ثم الاستعلاء على الآخر الدينى ثم تكفير الآخر الدينى، ثم الاستئساد عليه وإرهابه وقتله وإجباره على التقوقع والخوف أو هجرة البلد، إن كل مظاهر التمييز ضد الأقباط أو الاضطهاد الذى يقع على بعضهم يبدأ فكرا، وكما يقول د. رفعت السعيد إن الذى حاول اغتيال نجيب محفوظ ليس هو الشخص الجاهل الذى لم يقرأ له وإنما الشيخ الذى أفتى بتكفير روايته، أين ومتى يبدأ الإرهاب فكرا، يبدأ ذلك فى التعليم والإعلام والنشر الذى يهاجم عقائد المسيحيين، ويؤدى ذلك إلى انحسار مساحة التسامح الدينى فى المجتمع وكذلك التعصب، وهو علامة على التردى الفكرى، والتعصب والحقد والكراهية تحرق المجتمعات وتقضى على كل الأطراف يفتح الطفل عينيه على المجتمع ليقول أنا مسلم بدلاً من أنا مصرى ويذهب إلى الحضانة الإسلامية، فيجد المعلمات منقبات والمعلمين، وقد أطلقوا لحاهم، وتدور الأنشطة التعليمية حول قيم وتوجهات الخطاب الدينى. ففى كتاب المسلم الصغير المقرر على إحدى الحضانات الإسلامية نجد مثل هذه العبارات «المسلم يمشى فى هدوء ووقار»، «التثاؤب من الشيطان»، و«العطس من الملائكة»، وماذا ينبغى أن يقول عند العطس والتثاؤب ودخول دورة المياه، وأيضا «الضالين هم النصارى» ولتوضيح تعليم الحروف لم يجد الكاتب كلمة لتوضيح حرف الحاء سوى كلمة «حجاب» ولحرف اللام كلمة «لحية»، ويستمر الكتاب فى نفى الآخر وتكفيره والحديث عن المسلم وعن حياته، وكأنه ليس فى هذا الوطن أطفال آخرون ليسوا مسلمين.(٦٠)

ونتيجة لهذا التردى فى التعليم أصبحت المدارس والجامعات مكانا لتفريخ

الإرهابيين واختفى الإرهابى الأمى تمامًا، بل إن ١٦ من قادة ما عرفوا بالجماعات الإسلامية فى الصعيد كانوا مدرسين فى المرحلة الابتدائية[٦١]، ووصل الأمر إلى حد سيطرة الإرهابيين على إحدى المدارس بأكملها وهى مدرسة ملوى الزراعية المتوسطة، وأصبحت هذه المدرسة تدار بواسطة الإرهابيين لدرجة أنهم قاموا بقتل ناظر المدرسة عندما اعترض عليهم، وبعد أن كنا نشتكى من التفرقة فى الكليات المدنية بجامعة الأزهر أصبحت الآن مئات المدارس الإسلامية المصرح لها من وزارة التعليم، والتى لا تقبل غير المسلمين فى حين أن المدارس المسيحية والراهبات تقبل الطرفين، بل إن مدارس الراهبات يتصارع عليها المسلمون والأقباط للأمانة فى التدريس ومناخ التسامح والحب والرقى والوطنية فى هذه المدارس، ولم تكتف المدارس الإسلامية بعدم قبول المسيحى فقط، ولكنها تصيب مبدأ الوطنية نفسه فى مقتل، فقد رفضت بعضها تحية العلم بدعاوى أنه صنم، ووصل الأمر إلى تمزيق العلم ورفعه ممزقا شاهدا حيا أمام الطلاب على رفضهم ما يرمز إليه والبعض الآخر وافق على رفع العلم وتحيته، ولكن بعد أن يسبق تحية العلم هتاف الإخوان المسلمين «الله أكبر ولله الحمد» وتحيط هذه المدارس نفسها بمناخ دينى متزمت فالمدرسات محجبات والتلميذات كذلك وينظم اليوم الدراسى وفقا لمواقيت الصلاة، والأنشطة الرياضية والموسيقية ممنوعة، هذا بالإضافة إلى كثير من الأفكار المغلوطة عن الأقباط؟!!.[٦٢]

ولهذا ليس بمستغرب أن تقول جودى ميللر فى كتابها «الله له تسعة وتسعون اسما» إن مصر تحولت بالفعل من دولة علمانية إلى دولة دينية.

إن الأمر لم يقتصر على هذه المدارس التى تعد بالمئات والتى تشرف عليها وزارة التربية والتعليم اسما ولكنها عمليا تبث ما يحلو لها من سموم فى شرايين الوطن، ولكن الأدهى من ذلك تسلل الطائفية وتكفير الآخر إلى مناهج التعليم التى تدرس فى المدارس الحكومية نفسها، وكما رصد د. كمال مغيث أن كتب القراءة والنصوص التى يفرض تدريسها على كل التلاميذ ثلثها مستمد من التراث الدينى والتاريخى الإسلامى والمفروض أن يحفظها المسيحى ويمتحن فيها، والأدهى من ذلك ان هذه النصوص بها ما يكفر المسيحيين مثل هذا النص من كتاب القراءة للصف الأول الإعدادى «القرآن الكريم هو منهج الله فى الأرض ومن اتبعه اهتدى ونجا ومن خالفه ضل وهلك»، وفى نص آخر «إن الدين المقبول عند الله الإسلام ولا دين يرضاه الله سوى الإسلام»، كما

تتبنى هذه المناهج موقفا عدائيا من الدستور والتشريع المدنى.. والخلاصة فرغم أهمية التعليم فى إعداد الفرد للمواطنة وللحياة فى المستقبل، فإن الخطاب التعليمى يتراوح حول التعصب والعنصرية والعدوانية واختلاط المفاهيم العلمية بالميتافيزيقا والعداء للعقل والطائفية ورفض التغيير والتطور والإيمان بالأحكام المطلقة الفقهية والتاريخية وعدم الإيمان بحقوق الإنسان.(٦٣)

وإذا عدنا إلى الإذاعة والتليفزيون نجد أن ٢٠٪ من البرامج إما إسلامية أو دراما متعلقة بالتراث الإسلامى هذا بخلاف إذاعة خاصة للقرآن الكريم، أما نسبة تواجد المسيحيين فتقترب من الصفر، بل إن الهجوم على المسيحيين ومعتقداتهم وتكفيرهم يحدث فى أحيان كثيرة من هذه المنابر الحكومية، ولهذا أصبحت مصر تفكر كما تفكر الدول البترولية أحادية الديانة، وربما يرجع هذا كما يقول د. ميلاد حنا إلى رائحة النفط(٦٤) سواء من ناحية اختراقه للإعلام المصرى بمختلف مستوياته أو من خلال نقل الأفكار المتعصبة ضد المسيحيين عبر الملايين الذين سافروا إلى هذه الدول للعمل بها، ولاحظ الجميع تأثير البترول عليهم وصبغهم بالأفكار الجاهلية بما فيها موقفهم من الأقباط.

إنه من المؤسف غياب التاريخ والثقافة والتراث القبطى فى كافة مراحل التعليم المصرى من الحضانة إلى الجامعة، ووصل الأمر إلى تبنى الجامعات الأجنبية لعشرات من الأبحاث القيمة عن القبطيات فى حين غياب هذا الأمر تماما عن جامعاتنا، بل إن هناك أقسامًا خاصة بالقبطيات فى جامعات أمريكية وأوروبية، ولا ننسى تبنى جامعة يوتا الامريكية لمشروع د. عزيز سوريال عن الموسوعة القبطية، وهناك المئات من الكتب التى صدرت عن الأقباط باللغات الأجنبية وسوف يدهش الكثيرون من الأقباط عند معرفة حجم الدراسات التى كتبت عنهم «فون كامرر» وضع فى عام ١٩٥٠ كتابا عن المراجع الخاصة بالأقباط فأحصى ما يزيد على ٢٠٠٠ (ألفى)، مرجع واستأنف الأستاذ سيمون سنويا فى مجلة orientalia الصادرة فى روما إحصاء مئات المراجع التى تؤلف عن الأقباط، وانظر مراجع تبلغ ١٥٧ مرجعًا عن «النحو القبطى» باللغة الفرنسية فى كتاب الكسيس مالون، وانظر كذلك قائمة المراجع فى كتاب شهداء الكنيسة الصادر بالإنجليزية من جمعية القديس شنودة بلوس أنجلوس، كذلك موجز لمراجع قدمها الكسندر بدوى فى مجلةLe Monde Copte التى تصدر فى فرنسا .(٦٥)

أما الكـتابات المصرية عـن الأقباط فهى مـن نوعية الرد عـلى النصارى، المسـيح فى مصـادر العقائـد المسيحـية، مناظـرة بين شيـخ مسلـم وقس، محمـد الخليفـة الطبيـعى للمـسيح، خمسـون ألف خطأ فى الـكتاب المقدسى، مـا قتلوه وما صـلبوه، النصـرانية تاريخا وعقيدة ، المسيح بين الحقائق والأوهام، مشكلات العقيدة النصرانية.

٤ - الذمية الحديثة

كان مـن الممكن أن يـكون مفهـوم أهل الذمة أو عـقود وعهود الـذمة مجرد تـاريخ وذكريات لولا إعادة إنـتاج هذه المفاهيم بأشكال لا تـختلف كثيرا عن عقـود الذمة التى ذكرناهـا فى بداية هذا الـفصل، ووضحنا أن الـعرب نقضوا هـذه العهود التـى أجبروا الأقباط على قبولها، فلم تكن عـقود الذمة سوى مجرد عقود إذعان وإذلال وفوق ذلك قام العرب بنقضها عندما شعروا بتفوقهم وعندما اقتضت مصالحهم ذلك.

فى الثـلاثين سنة الأخيـرة أعيد طرح مفهـوم أهل الذمة مرة أخرى وتـراوح موقف التيارات الإسـلامية من الأقباط مـا بين اعتبارهم أهـل ذمة، كما فى خطـاب أهل الذمة التقـليدى، وتبـنى هذا الرأى الإخوان المـسلمون بـأجنحتـهم المختلفـة، وما بين اعـتبار الأقبـاط كفارا، ومن ثـم استحلال أرواحـهم ودمائهـم وأعراضهم وأمـوالهم، وتبـنت الجماعات الإسلامـية المتطرفة هذا المفهوم، بـل وتبنت هذه التيارات فكرة أنـها فى حالة حرب دينيـة مقدسة مع غيـر المسلمين، ولـكن الأمر الأكثر خطـورة على مستقـبل هذا الوطن أن هذه الأطـروحات ليست نبتا شـيطانيا وموقفـها من الأقليات الدينـية إنما هو تطبيق أمـين للتراث الإسلامى، ومعنى هـذا أن هذا الملف لن يغلق أبدا وسيـعاد إنتاجه مرات ومرات ما لم يكن هناك فصل تام بيـن الدين والدولة، وحول هذا يقول المستشار شريف كامل «وعلى ذلك يتأكد بيقين أن الحـركات الإسلامية المعاصرة فى مصر ليست مجرد حركات متطرفـة انحرفت بالتراث الفكرى الإسلامى الصحيـح، كما أنها ليست حركات متطرفة خالفت بشدة التراث الفكرى الإسلامى، بل إن الثابت على نحو يتعين الانتباه إلـيه بكل الوعى واليـقظة والشجاعـة أن هذه الحركات الإسلامية المـعاصرة فى مصر قد جاءت تعبيـرا مخلصا وتجسيدا صادقا وإفراز أمينًا لـلتراث الفكرى الإسلامى السائد، ومنذ البداية، وهو الأمر الذى يطرح بشدة فى الحياة الفكرية والثقافية والسياسية ـ إشكالية تبلغ أقصى درجات الخطورة يتعين تكـثيف كل الضوء عليها لفهمها والوعى بها، وذلك حـتى يمكن إيداع الآليـات الملائمة القادرة عـلى خلق مناخ فكـرى وثقافى

جديد يسمح بإعادة قراءة التراث الفكرى الإسلامى، «ومنذ نشأته» قراءة أخرى جديدة ومستنيرة». (٦٦)

يضاف إلى ذلك أن كافة التيارات الإسلامية تؤمن بالتقية ، بمعنى أن تبطن بغير ما تظهر، ومن ثم يمكن أن تبدو ظاهريا أنها توافق على الديمقراطية وتستغل الديمقراطية للقفز على الحكم، ثم بعد ذلك تتنكر لما وافقت عليه، ولهذا يرى تيار كبير من الليبراليين فى مصر، أنه من الخطأ إعطاء الفرصة الشرعية لهؤلاء للوصول إلى الحكم لأنه ليس من المنطقى أن تستخدم المنطق لفهم قضايا غير منطقية، ولا من الديمقراطية أن تستخدم الديمقراطية لقهر الديمقراطية، ولم يعترض أحد فى ألمانيا على حل الحزب النيونازى، ولا يمكن السماح للثعابين النازية أن تصل إلى الحكم لأن هناك خطأ فكريًا يرى أن هناك معتدلين ومتطرفين فى الجماعات المتأسلمة، كل من قال بالدولة الدينية بالضرورة متطرف ففى اعتقادهم أن من يخالف الدولة الدينية يخالف صحيح الدين وهنا يختلط الفكر الدينى بالدين، وأنت إذا سألت من يحكم إيران الآن لن يقول لك خامنئى بل الإسلام، وبالتالى كل من يعارض الحكم فى إيران أو السودان يعارض الإسلام ومن يعارض الإسلام فى نظرهم كافر». (٦٧)

ومما زاد من مخاوف الأقباط أن كثيراً من الفتاوى والاجتهادات والتى خرجت من قيادات دينية كبيرة خلال أكثر من ربع قرن كانت كلها تقف ضد مفهوم المواطنة المتعارف عليه فى المجتمعات الحديثة، بل وهدم قرن ونصف القرن من تراكمات المجتمع المدنى.

ومن هذه الفتاوى المقلقة: **حكم بناء الكنائس،** ما جاء فى مجلة الدعوة لسان حال الإخوان المسلمين:

- البلاد التى فتحت عنوة لا تبنى بها كنائس (معنى هذا الإسكندرية وغيرها من المدن التى فتحت عنوة لا تبنى بها كنائس).

- البلاد التى استحدثها المسلمون لا تبنى بها كنائس، خذ عندك من ميدان رمسيس حتى المطار علاوة على المدن الجديدة.

- البلاد التى فتحت صلحا تبقى كنائسها كما هى، ولكن لا يبنى غيرها ولا يتم ترميمها (يعنى بالعربى تنهد على دماغ أصحابها). (٦٨)

حكـم دخول الأقـباط الجيش: وهو الرأى الـذى أدلى به السيـد مصطفى مـشهور مرشد عام جماعة الإخوان المسلمين لجريدة الأهرام ويكلى وذكر فيه أن مرجعية الحكم هو الشريعة الإسلاميـة، وأن على الأقباط أن يدفعوا الجزية بديلا عن التـحاقهم بالجيش حتـى لا ينحـاز المسيحيـون الذين فـى صفوفـه إلى صف الأعـداء عنـد محاربـة دولة مسيحية.(٦٩)

حكـم معامـلة الأقـباط: ما جاء فى كتـاب الإيمان بالله لشيخ الأزهـر الأسبق عبد الحليم محمود قوله «إن المسيحيين أشبه بمرض خبيث معد ، وأنه يجـب على المسلمين أن يظلـموهم، وأن يسيئـوا معاملتـهم ويحتقـروهم ويقاطعوهـم حتى يضطـروهم إلى اعتناق الإسلام».(٧٠)

وخذ مثلا ما جاء فى فتاوى الشيخ عمر عبـد الكافى عن معاملة الأقباط عندما سأل هل أبدأ المسيحى بـالسلام.. والإجابة.. لا قـوله صباح الخيـر.. مساء الخيـر.. ازيك يا خواجة.. شوف الجو برد ازاى- مال وشك أصفر يا عكر .(٧١)

مفـهوم المواطـنة: خذ مثلا عنـدك رأى عبد الجواد يس «فى حكـم الوطنـية .. المسلم والنصـرانى واليهودى والملـحد سواء.. وفى حكم الإسـلام ليسوا كذلك عـلى إطلاق التسوية.. وإنما لهم أحكام فى شريعة الإسلام مخالفة لشريعة المسلمين، وإن كانت لهم فى ظل الإسلام حقوق العهد والذمة والبر والإحسان طالما أنهم لا يقاتلون المسلمين فى الدين ولا يخرجونهم من ديارهم.. لذلك يحلو لـلأقلية النصرانية فى مصر أن تتحدث كثيرا عن الوحدة الوطنية فهم فى ظلها والمسلمون سواء فلا جزية يعطونها عن يد وهم صاغـرون ولا إحساس بالـدينونة لحـكم المؤمـنين، وأما فـى ظل دولة الإسلام أيـا كان اسمها فلا مفر من الجزية ولا مشاركة فى الحـكم ولا اعتماد عليهـم فى دفع ولا جهاد وإنما هم دوما فى حـالة ينبغى أن تشعرهـم بقوة الإسلام وعظمته وبره وخـيره وكرامته وسماحته، أى فى حالة تدفعهم على الجملة للدخول فيه اختياراً.(٧٢)

وكذلك اجتهاد راشد الغنوشى فى تعريـف المواطنة بأن المواطنة فى الدولة الإسلامية تكتسب بتوفر شرطين هما الانتماء لـلإسلام والسكن فى قُطر الدولة الإسلامية، ومعنى ذلك إمكان تصور مواطنة خاصة لمن توفر فيه شرط واحد. وخلاصة رأيه أن المواطنة فى الدولة الإسلامية بالنسبة لغير المسلم مواطنة مكتسبة ولابد أن يترتب على ذلك انتقاص فى حقوقه.(٧٣)

إعلاء قيم الدين عـن قيم المواطنة: المواطنة هى أساس بنـاء الدولة الحديثة وأساس

الانتماء الوطنى، وهى مناط الحقوق والواجبات، ولكن أصحاب مشروع الدولة الدينية لهم رأى آخر، فالشيخ صلاح أبو إسماعيل يعتبر أن المسلم الهندى أقرب للمسلم المصرى من القبطى. وسيد قطب يعلنها صراحة «لا جنسية للمسلم غير عقيدته فالمسلم لا يعتز بجنس ولا بقوم ولا بوطن ولا بأرض» .(٧٤)

الشيخ الراحل محمد الغزالى يقول «لقد صارت الاستجابة لدعاة النعرة الوطنية ارتداداً عن الإسلام محذور العاقبة ... نريد أن نستخلص من هذا أن تقسيم المسلمين على أساس الوطن .. ضرب من الكفر لا صلة له بالإسلام قط... إن وطن المسلم هو عقيدته وأن حكومة المسلم هى شريعته وأن ديار المسلم ومن عليها فدى الإسلام »(*)

وفهمى هويدى يؤيد نفس النتيجة ولكن بطريقة غير مباشرة إذ يرى أن الأغلبية لن تتنازل عن الشريعة من أجل المواطنة، وبعد أن يصل إلى نتيجة أن الأغلبية لن تضحى بالشريعة من أجل المواطنة يعود ويقول وحسب تحليله فى هذه الحالة لابد أن ترضخ الأقلية لمشروع الأغلبية وهو يقول وفى هذا التزمنا بالقاعدة المستقرة فى الديمقراطية التى تقوم على فكرة حكم الأغلبية وحقوق الأقليات(٧٥) .. مع ملاحظة أن الأستاذ فهمى هويدى كان من أكثر المعارضين لاعتبار الأقباط أقلية وأكثر من هاجموا مركز ابن خلدون الذى يتبنى هذه الأطروحة، ومع ملاحظة أخرى أيضا أن أحداً لم يضعه فى الاختيار بين الشريعة والمواطنة، ولكن تعريف العلمانية كما يعرفها سعيد النجار «هى جعل الدين سيدا على ضمير الإنسان وجعل العقل سيدا على شئون الدولة». وهذا هو أساس قيام الدولة الحديثة فصل الدين عن الدولة، فالمسلم الذى يعيش فى أوروبا يمارس فرائض دينه كما يحلو له بدون تدخل من أحد فى إطار المواطنة ولم يضغط عليه أحد للتخلى عن شريعته.

فتاوى الزواج والأحوال الشخصية: ومن ذلك الفتوى التى صدرت من لجنة الفتاوى بالأزهر عام ٩٦ عن حكم زواج المسلمة من النصرانى، وجاء الرد : لا يجوز، لأن الإسلام يعلى ولا يعلى عليه، وتنسب الأطفال إلى الطرف المسلم لأن الولد يتبع خير الوالدين دينا كما تقول القاعدة الفقهية.(٧٦)

– وفى أحد الأحكام جاء أيضا أن المسلم هو الشخص الشريف وأن من ليس مسلما فهو يفتقر إلى الشرف (القضية رقم ٢٤٧٣ سنة ١٩٥٣ السيدة زينب).

– حكم بإنهاء حضانة أم قبطية لابنها المسلم عندما أسلم زوجها، وقالت المحكمة

(*) سليمان شفيق، الأقباط بين الحرمان الكنسى والوطنى، الطبعة الأولى، دار الأمين ١٩٩٦، ص ٦٣ .

تبريرا لحكمها أنه يخشى أن يتأثر الطفل بعادات الكفر إن بقى مع الأم (القضية رقم ١٧ لسنة ١٩٦١ حكمة استئناف إسكندرية).

– ألغيت وصاية أب قبطى على ولديه عندما أسلمت الأم لأنه حسب قول المحكمة يتعين أن يتبع الأولاد الدين الأصلح والإسلام هو أصلح الأديان (القضية رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٨ محكمة الإسكندرية الابتدائية).(٧٧)

تكفير المسيحيين: خذ مثلا الفتوى التى أصدرها شيخ الأزهر الراحل جاد الحق على جاد الحق فى سياق إجابته على سؤال موجه إليه عن زواج المسلمة من المسيحى، وردا على هذا السؤال فقد أصدر شيخ الأزهر السابق فتوى بنيت على بحث فقهى مستفيض انتهى فيها إلى أن أهل الكتاب اليهود والنصارى من الكفار ، وأنه لا تحل المسلمة زوجا لغير المسلم سواء كان يهوديا أو نصرانيا، أو من غيرهما وأن أهل الدينين يصدق عليهم وصف الكفار ووصف المشركين.(٧٨)

– وأيضا ما ذكره هشام خليفة المحامى فى باب «مع القانون» فى الأهرام (أما الفعل الذى يتضمن الكفر مثل التردد على الكنائس».(٧٩)

هذه عينات من تلال من الفتاوى والاجتهادات الحديثة التى ترى المسيحيين كفاراً وعلى أحسن الفروض أهل ذمة ومواطنين من الدرجة الثانية.. ولهذا ليس بمستغرب أن يقوم مرشح مجلس الشعب عن دائرة الوايلى باستخدام دعاية طائفية فى منافسته مع مرشح مسيحى مثل «لا ولاية لغير المسلم على المسلم»، «من أعطى صوته لكافر فقد كفر»، «لا للمجوس.. لا للقبطى..لا للكافر».

والأخطر من هذا أن هذه الفتاوى تستخدم فى الصعيد لابتزاز الأقباط وتهجيرهم أوالتخلص منهم، وقد ذكرت جريدة الأهالى أسماء ٤٠ شخصًا فى محافظة المنيا رفضوا دفع الجزية فقتلوا.(٨٠)

وفى مجلة روزاليوسف ذكرت ما نصه «تحت تهديد السلاح فى الصعيد الأقباط يدفعون الجزية، الصاغة والصيادلة والتجار هم الهدف الثابت ومن لايدفع مصيره القتل أو الهجرة للقاهرة. وتواصل روزاليوسف حديثها عن الحالات العديدة التى تم فيها قتل الأقباط لعدم دفع الجزية أو التى هاجروا فيها إلى القاهرة والإسكندرية تاركين ممتلكاتهم فى الصعيد عرضة للنهب والسلب، وعندما تقدموا بشكوى للشرطة نصحتهم بمغادرة البلد لمدة شهر، والملاحظ أن معظم تجار الذهب ومحال الصاغة والصيادلة فى محافظتى المنيا وأسيوط مفروض عليهم الجزية.(٨١)

والغريب أن خطابات التهديد بدفع الجزية أو القتل مازالت تصل للأقباط فى الصعيد، والجديد فى الموضوع دخول البلطجية والأشقياء طرفا وإرسالهم خطابات التهديد إلى الأقباط وابتزازهم، ومازالت نفس إجابات رجال الشرطة "لا تدفعوا" بدون أية محاولة حقيقية لحماية الأقباط، وتحت يدى خطاب وصل إلى أحد الأطباء فى مدينة المنيا هذا نصه:

بسم الله الرحمن الرحيم

لا إله إلا الله محمد رسول الله

الجماعات الإسلامية الإرهابية تخبركم.. لقد تم التوفيق فى اختياركم لدفع فدية لجنود الله وقدرها ١٠ آلاف جنيه وأى محاولة لإبلاغ جنود الشيطان سوف تكون العواقب وخيمة عليكم، ويكون دمكم محلل لدينا وأولكم زوجتك ثم أنت بعدها ثم والديك الفاسقين، ولم نترككم مثل المرة الماضية، ولقد تم تهديد السيدة (س.ر) ولقد تعاونت معنا ودفعت.. موعد الاستلام الفدية يوم الأحد وسوف يتم إبلاغكم مكان الاستلام والميعاد بواسطة التليفون.

لا إله إلا الله محمد رسول الله

الجماعات الإسلامية الإرهابية

يبدو من اللغة الركيكة، وكذلك الوصف بأنها الجماعات الإسلامية الإرهابية أن الذى أرسل هذا الخطاب مجرد شخص بلطجى يريد ابتزاز هذا الطبيب بعد أن ابتز قريبته (س.ر) .وما أقصده من هذا الخطاب أن الذى يبتز القبطى أو يقتله ليس هذا الجاهل أو الإرهابى، ولكن القاتل الحقيقى هو صاحب فتاوى التكفير، الفكر هو المتهم الحقيقى، وهذا يوضح أننا بالفعل نعيش عصر الدولة الدينية الإسلامية بكل ما فى ذلك من انتقاص من مواطنة الأقباط وتهميشهم، بل واستحلال البعض لأموالهم وأرواحهم.

٣-٥ مسائل متنوعة

١ – حادث الكشح .. وعلاقة الشرطة بالأقباط:

لم يكن حادث الكشح حادثا عاديا رغم أنه جريمة جنائية عادية ليست طائفية،

ولكنه بمثابة رفع الحجاب عن علاقة الشرطة بالأقباط، وشكوك الأقباط فى حياد رجل الشرطة طوال ربع قرن، وعند أقباط المهجر كان بمثابة إثبات لاتهاماتهم الموجهة إلى جهاز الشرطة التى طالما رددوها فى كتاباتهم وشكواهم، ولهذا كان احتجاجهم عاليا وصاخبا حول هذا الحادث، وبداية أحب أن أوضح أن جهاز الشرطة جهاز وطنى تحمل تضحية جسيمة من أجل الوطن، ولكن السادات حاول تسييس هذا الجهاز الأمنى وفقا لرؤيته فى توظيف الدين، وقد أثر هذا بشكل أو بآخر على علاقة هذا الجهاز الحساس بالأقباط فقد كانت شكوك أقباط المهجر أن السادات ينفذ مخططا نازيا لإبادة الأقباط. وكتب سليم نجيب «النظام يتواطأ مع الجناة لتنفيذ مخطط إجرامى ضد الأقباط، أن من يرجع إلى كتب التاريخ يجد أن خطة هتلر مع اليهود كانت تعتمد على حرمان اليهود من كافة السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وكان هتلر يشجع الشباب النازى على الاعتداء على اليهود وممتلكاتهم، ومعابدهم، بينما يخطب مستنكرا هذه الاعتداءات على اليهود وممتلكاتهم مما جعل زعماء اليهود يخدعون من خطب هتلر الاستنكارية، فكانوا ينصحون مواطنيهم اليهود بتدعيم وتأييد هتلر.(٨٢)

ومما دعم شكوكهم فى الدولة والنظام تدخل البوليس بعد إتمام الجرائم ضد الأقباط، وعدم القبض على كل الجناة أو عدم تقديمهم للعدالة أو على الأقل عدم بذل مجهود واضح للقبض على الجناة، وأحيانا يقف البوليس متفرجا حتى تتم الجرائم، لقد أدى ذلك إلى أعتقاد بعض المحللين السياسيين أن هناك تفاهما بين جهات الآمن وما يطلق عليهم «الجماعات المتطرفة» فيما يتعلق بالتخطيط والتنفيذ.(٨٣)

وقد تبنى هذه الرؤية عدد من الكتاب والمثقفين فى مصر من المسلمين، وخاصة العاملين فى حقل حقوق الإنسان، فقد كتب عصام الدين حسن أحد قيادات المنظمة المصرية لحقوق الإنسان «أن الدولة مسئولة عن حماية مواطنيها إزاء انتهاك حقوقهم من قبل مواطنين آخرين، ومع ذلك فإن المنظمة تلاحظ أن الدولة بصفة عامة لا تتحرك إلا لمواجهة ما تعتقد أنه يشكل تهديدا لها ولهيبتها كسلطة، ونظام حكم، بينما بدت فى عديد من الحالات فى موقف المتفرج أمام استخدام القسر والعنف من قبل جماعات الإسلام السياسى الذى وصل فى بعض القرى لحد اغتصاب سلطة القضاء وعقد المحاكمات وتنفيذ العقوبات».(٨٤)

ومما يؤيد تسييس جهاز الأمن فى عصر السادات، أن السادات أنشأ ولأول مرة فى

تاريخ مصر الحديث قسم الشئون القبطية التابع لأمن الدولة بوزارة الداخلية، ومما يؤسف له حقا أن عهد الرئيس مبارك أبقى على هذه الإدارة.(٨٥) بل إن وزير الداخلية في عهد السادات اعترف بالدور السياسى الذى يقوم به جهاز الأمن، ففى حادث الزاوية الحمراء استمرت المذبحة ضد المسيحيين ثلاثة أيام على مسمع ومرأى من البوليس قبل أن يتدخل فى النهاية، وأعلن وزير الداخلية النبوى إسماعيل - الأسبق - أن البوليس لم يتدخل فى بداية الأمر لأسباب سياسية، وفهم الأقباط أن هذه الأسباب السياسية تعنى إعطاء الفرصة للمتطرفين للانتقام حتى يشفوا غليلهم ويشعروا بنشوة الانتصار.(٨٦)

وبعد خروجه برر النبوى إسماعيل أسباب عدم التدخل بأسباب غير منطقية فقال فى حواره مع محمود فوزى عندما سأله لماذا رفضت إطلاق الرصاص على القائمين بالفتنة فى الزاوية الحمراء؟ فرد قائلا: كان قراراً فى منتهى الحكمة لأن الأطفال الصغيرة فى الزاوية الحمراء كانت تشعل كور النار وترميها على بيوت ودكاكين الأقباط، فلو كنا ضربنا بالنار كنا سنضرب بعض الأطفال!!(٨٧)

هذا وقد انتقد اللواء حسن أبو باشا مؤخرا عدم تدخل الأمن فى الزاوية الحمراء، وكذلك كذب الرقم الذى أعلنه النبوى إسماعيل عن موت ٩ أقباط، وقال اللواء أبو باشا إن عدد قتلى الأقباط كان ٨١ قتيلاً.(٨٨)

وما هو جدير بالذكر أن المصادر العالمية قدرت القتلى من الأقباط فى حوادث الزاوية الحمراء من ١٠٠ - ٢٠٠ قتيل ومثلهم من المصابين هذا بخلاف الخسارة المادية.

وكانت شكوى الأقباط مريرة من عدم تدخل الشرطة لحمايتهم، بل وصل الأمر إلى شكهم فى جهاز الشرطة نفسه، فقد كتب أحد شباب أبو قرقاص تعليقا على أحداث العنف التى اجتاحت المدينة فى عام ١٩٨٩ «فى هذا اليوم الجمعة المشئوم قام الشيخ عمر خطيب المسجد المجاور للكنيسة بهجوم بشع على المسيحيين ملهبا حماس المصلين محرضا بألفاظ وأقوال يعاقب عليها القانون وبعد الصلاة هجم المصلون على ممتلكات الأقباط ونهبوا منازلهم ومحالهم وخصوصا محال الذهب، واعتدوا على الكنائس، ووقف رجال الشرطة يتفرجون مكتوفى الأيدى، وسمعت بنفسى مأمور المركز يقول لأحد جنوده سيبوهم لغاية ما يحرقوها عليهم وبعدين احنا نخش. وأُطلق على هذا اليوم يوم الجمعة الحزين».(٨٩)

ويؤيد هذا الكلام عن تخاذل الدولة عصام الدين حسن «أنه على الرغم من الحساسية الفائقة لمسألة الحرية الدينية فى المجتمع المصرى فقد لاحظت المنظمة أن أجهزة الدولة تكيل بمكيالين فى هذا المجال، فبينما كانت بعض الجماعات الإسلامية تمارس ضغوطا مادية وإرهابية لدفع المسيحيين فى بعض القرى إلى التحول عن دينهم واعتناق الإسلام، فإن موقف أجهزة الدولة من هذه الوقائع لم يتجاوز دور المراوحة بين الصمت أو تقديم التسهيلات لهذه الضغوط وإحاطتها بإجراءات إدارية تضفى عليها الشرعية، أما فى بعض الحالات التى اشتبه فى تحويلها فى الاتجاه المعاكس من الإسلام إلى المسيحية فقد كان مصيرها الاعتقال بموجب قانون الطوارئ والتعذيب بجرعات مكثفة».(٩٠)

ومما سبق يمكن تلخيص شكوك أقباط المهجر فى حياد جهاز الشرطة فى عدد من الأسباب:

١ – تدخل الشرطة بعد إتمام الجرائم ضد الأقباط وتكرر ذلك فى كافة حوادث الاعتداء على الأقباط.

٢ – عدم القبض على كل الجناة أو القبض العشوائى على أشخاص يفرج عنهم فيما بعد لعدم كفاية الأدلة.

٣ – أحيانا تقف الشرطة موقف المتفرج حتى تتم الجرائم.

٤ – بعد الحوادث الطائفية يقوم البوليس بالقبض على مسلمين وأقباط حتى يحدث توازن.

٥ – البوليس يقوم بدور غير محايد فى حالات تغيير العقيدة.

٦ – يتساءل الأقباط بدهشة عن الدور الذى تقوم به إدارة شئون الأقباط فى مباحث أمن الدولة.. وهل الأقباط المسالمين يستحقون أن تنشئ إدارة لمراقبتهم.

٧ –إن جهاز الشرطة لا يدخله إلا ١٪ من الأقباط، وتخلو مباحث أمن الدولة تماما من أى عنصر قبطى، وهذا ينفى الحياد فى هذا الجهاز الحساس. لهذه الأسباب التى ذكرناها لم يكن حادث الكشح حادثا عاديًا.

ونعود إلى حادث قرية الكشح لنقول إن أجهزة الأمن فى يوم الجمعة ١٤ أغسطس ٩٨ عثرت على جثة شابين هما سمير عويضة (٢٥ سنة) وكرم تامر (٢٧ سنة)،

وحسب تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان انطلق ضباط وجنود شرطة مركز «دار السلام» من فكرة أن الجانى لابد أن يكون مسيحيا حتى لا تحدث اضطرابات وقلاقل بين سكان القرية المسلمين والأقباط. ويذكر تقرير المنظمة عن «العقاب الجماعى» فى قرية الكشح أن ممارسات الشرطة شملت الاحتجاز العشوائى لعدة مئات من المواطنين وترويع السكان واحتجاز الرهائن وممارسة التعذيب ضد المحتجزين والرهائن لإجبارهم على الإدلاء باعترافات ومعلومات حول مرتكبى الحادث، كما شملت قوائم المحتجزين أسرا بأكملها وضمت أمهات وعجائز وفتيات وأطفالا، كما كانت قوات الشرطة التى تذهب تقوم بإهانة وترويع جميع أفراد الأسرة.(٩١)

وذكرت جريدة الأهالى أن حفنة من ضباط الشرطة حولت مركز شرطة بسوهاج إلى سلخانة وإنه حدث تعليق للضحايا كالذبائح وصعقهم بالكهرباء وإهدار الآدمية. وتقول عناوين الأهالى أن التعذيب شمل السيدات والفتيات والأطفال، وكان الإذلال والإهانة والقهر من أجل انتزاع اعترافات باطلة من الأهالى.(٩٢)

الغريب فى الموضوع أن الموقف الرسمى والإعلام الرسمى ظل فى حالة تعتيم على الحادث منذ وقوعه فى ١٤ أغسطس ٩٨ حتى صدور تحقيق عن الحادث فى جريدة الصنداى تليجراف البريطانية بتاريخ ٢٥/ ١٠/ ٩٨، أى لمدة تزيد على الشهرين لم يكن هناك أى رد فعل رسمى، وذلك بالرغم من أن جريدة وطنى ظلت طوال الشهرين تذكر وقائع التعذيب وكذلك جريدة الأهالى فى تحقيقها المتميز فى ٢٣ سبتمبر ٩٨ هذا بالإضافة إلى تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان الذى صدر فى ٢٩ سبتمبر ٩٨.

وقيل فى تبرير هذا التجاهل الإعلامى الرسمى أن هناك تعليمات رسمية على أعلى مستوى عام ٩٨ بتجاهل الكلام عن مشكلات الأقباط نظرا لأن هذا العام كان الكونجرس الأمريكى يناقش قانون التحرر من الاضطهاد الدينى، وحول موضوعات الكشح هناك عدد من الملاحظات:

١ - لأول مرة منذ عام ٨١ يخرج رجل دين قبطى عن صمته ليتحدث عن مشكلات الأقباط بشكل واضح مع المسئولين، وهذا لا يمثل إطلاقا تدخلاً فى السياسة، بقدر ما هو تعبير عن حقه كمواطن مصرى، وكونه أبا روحيا يحس بمعاناة أبنائه ورغم أن الأنبا ويصا سلك الطريق الطبيعى بأن ذهب إلى مفتش أمن الدولة بسوهاج الذى وعده بإخلاء سبيل المئات من المقبوض عليهم، ولم يحدث شىء، وبعد ذلك أرسل

الأنبـا ويصا مذكـرتين حول الأحـداث إلى وزير الداخـلية ومحـافظ سوهاج، وأيـضا ونتيجـة مرض الأنبا ويصا فيمـا بعد أرسل الأنبا باخـوم، ومعه بعض الكهنـة إلى مدير الأمن الذى أسـاء عاملة الـكهنة، واعـتبر أن مقابـلة الأنبا ويـصا لمفتـش المباحث بمـثابة شكوى ضده.

وبعد هذا التـجاهل أرسل الأنبا ويصا مذكـرة إلى المنظمة المصريـة لحقوق الإنسان، ومنها تـصعد الموضوع عالـميا لأنها أصدرت تقـريرين أحدهما بـاللغة العربـية والآخر باللغـة الإنجليزية، وعلى الجـانب الآخر فى أمريكـا صدر بيان عن الأنبا سـرابيون تحت عنوان «فلنصلى مـن أجل إخواننا فى الكشح»، وحدث نفس الشئ مـن كهنة استراليا، لقد أعطى تدخل رجال الدين الموضوع مصداقيـة عالمية والسبب فى ذلك عدم استجابة الدولة لصوت الأقباط داخليا.

٢ -إن رجال الأمن عـلاوة على ما مارسـوه من تعذيب علـى الأهالى اقترفـوا خطأ آخر، ففى البداية وجهوا تهمة القتل إلى المـواطن «بقطر أبو اليمين ميخائيل» وادعوا أن ابنته هنية (١٥ سنة) كانت على علاقة بأحد القتيلين، وبعد تشويه سمعة الفتاة وتعذيبها هى وأسرتها.. وجهت تـهمة القتل إلى شخص آخر يدعى موريس شـكرالله حيث قام رجال الأمن باحتجاز زوجته وطفلة (عام ونصـف) لإجباره على الاعتراف بقتل سمير عويضة وكرم تامر.[٩٣]

ثم أخيـرا وجهت تهمة الـقتل إلى شخص آخـر يدعى شيبـوب وليم، ويفيد تـقرير المنظمة المصرية أن الشهود تعرضوا لتعـذيب بشع من جانب الشرطة لنزع اعترافات بأن القاتل شيبوب.

٣ - الغريب فى الأمر أن الإعلام الرسمى لـم ينتظر حتى يعلن القضاء كلمته ووجه التهمـة إلى شيبوب، وهذا مخالـف للعرف بعدم تنـاول مشكلة معروضة أمـام القضاء طالما لم يقل القضاء كلمته فيها.

٤ - مازال نشطاء حقوق الإنسان فى المهجر ينفون تهمة القتل عن شيبوب ويأملون من القضـاء المصرى العادل أن يحسم الـقضية بإظهار الحـقيقة بدون أن يتأثر بـاتهامات الشرطة والصحافة له، وخاصة أن محامىّ المتهم يقولون أنه ليس هناك أى دليل ضده.

٥ - فى محاولة لإرهـاب الأنبا ويصا قامت نيابة سـوهاج بالتحقيق معـه واثنين من القساوسة بعـدة تهم هى إثارة الفتنة الطائـفية والتجاوز فى الخطب الكنـائسية وتحريض

شهود حادث مقتل الشابين المسيحيين لتغيير شهادتهما أمام القضاء، وكذلك هاجم سفير مصر فى واشنطن الأنبا ويصا فى حوار له مع جريدة الواشنطن تايمز متهما إياه بأنه خريج سجون وله سوابق لأنه اشتكى إلى المنظمة المصرية لحقوق الإنسان من سوء معاملة الأبرياء. والمعروف أن الأنبا ويصا اعتقل مع مجموعة سبتمبر مع عدد كبير من المفكرين ورجال الدين وأفرج عنه من غير تهمة.

٦ - أثبت الحادث أن التأثير على الحكومة يأتى من الخارج دائما فلم تتحرك الحكومة إلا بعد التحقيق الذى نشر فى الجريدة البريطانية، وكذلك فى عدد من صحف كندا وأمريكا.

٧ - جاء تحرك الحكومة الأساسى للبحث عن كبش فداء وليس للاعتراف بأخطاء رجال الشرطة، رغم ما يشبه الإجماع على تجاوزات رجال الشرطة، وهذا الكبش إما إسرائيل أو نتيجة لمؤامرة عالمية أو لمشاركة مصريين فى الإساءة لبلدهم، المهم فى نظرهم أن الجهاز التنفيذى لم يخطئ فى شىء وأنهم مستهدفون من العالم كله.

٨ - نشر إبراهيم نافع مقالة بعنوان «الرد عليهم وحده لا يكفى» زاعما أن أحد أقباط كندا أرسلها إليه هدد فيها أقباط المهجر بمحاكمتهم قانونيا ومهددا عائلاتهم فى مصر، ذاكرا أن ما يحدث فى الخارج يتم بالترتيب مع أقباط داخل مصر، ومع رجال داخل كنيستها الوطنية، وهذا أمر يمس صورة الأقباط ويمس صورة الكنيسة الوطنية المصرية.(٩٤)

٩ - انهالت المقالات الصحفية التى تهاجم الأنبا ويصا وطالب فهمى هويدى بتحريك الأنبا ويصا والأنبا سرابيون مثلما فعلت وزارة الداخلية بتحريك بعض الضباط.(٩٥)

١٠ - تصاعدت احتجاجات أقباط المهجر على حادث الكشح وأرسلت عدداً كبيراً من الرسائل إلى كافة المسئولين فى مصر، ونتيجة لعدم الاستجابة، قام عدد من المسيرات تندد بما فعلته الشرطة المصرية فى كل من أمريكا وكندا وأستراليا، كما قامت الهيئات القبطية بتلخيص ما جاء بجريدة الأهالى ونشرته فى إعلان مدفوع الأجر فى صحيفة الواشنطن تايمز، وأجرت الصحافة العالمية عدداً من الحوارات الصحفية مع المتظاهرين، كما نشر عدد من الصحف فى كندا وأمريكا بعض الأخبار والتعليقات عن موضوع الكشح.

١١ – قام أكثر من ٢٠٠٠ شخصية قبطية بإيحاء من الحكومة بنشر إعلان مدفوع الأجر للرد على صحيفة الصنداى تليجراف فى عدد من الصحف العالمية الكبرى، قاموا خلالها بتفنيد ما جاء فى التحقيق المشار إليه، مؤكدين على عمق الروابط التى تربط المسلمين والأقباط فى مصر.

١٢ – من تداعيات الكشح أيضا قيام جريدة الأهرام بنسب أقوال إلى الأنبا باخوم أسقف سوهاج اتهم فيها الأنبا ويصا بأنه كثير السفر إلى الخارج وحاد الطبع وله أصدقاء فى الخارج[٩٦] ونفى الأنبا باخوم فيما بعد هذا الحديث المزعوم، كما نشرت الأهرام حديثا مزعوما آخر بتاريخ ٣١/ ١٠/ ٩٨ ـ كما ذكرنا ـ لإبراهيم نافع ناسبا إياه إلى أحد أقباط كندا.

١٣ – أسفرت أحداث الكشح على عدد من الإيجابيات:

أ -أصبحت هناك مطالبة عامة من قطاعات كبيرة فى المجتمع بإعادة تقييم علاقة رجل الشرطة بالمجتمع، وبضرورة محاسبتهم إذا أخطأ وتثقيفهم فيما يتعلق بحقوق الإنسان، وفى نفس الوقت أنهم ليسوا فوق مستوى النقد. وقد تفهم السيد وزير الداخلية هذه المطالبات بروح المصلحة العامة.

ب – تعاطف الرأى العام العالمى مع قضية الأقباط.

ج – قام عدد من المحافظين بإصدار تصريحات بترميم عدد من الكنائس التى احتفت بها الصحافة القومية، وذلك فى محاولة لإثبات بطلان ادعاءات الصحافة الغربية.

١٤ – عقب نشر تحقيق جريدة الصنداى تلجراف نشرت الأهرام أن البابا سيصدر بياناً بدون أخذ رأى البابا فى ذلك، وقد استفز ذلك القيادة الدينية وخاصة وهو يعلم ما تعرض له الأقباط بالفعل من تعذيب ومن ثم رفض أن ينشر أى بيان إلا بعد اتخاذ إجراء نحو هؤلاء الضباط الذين قاموا بتعذيب الأقباط. وبعد مفاوضات عسيرة تدخل خلالها د. أسامة الباز استجابت الداخلية وقامت بنقل بعض الضباط وتحويل بعضهم للتحقيق.

وبعد ذلك أصدر البابا شنودة بيانا قال فيه إن جريمة القتل جريمة عادية، ولكن كل ما فى الأمر أن بعض رجال الشرطة حدثت منهم تجاوزات واعتداءات أثناء التحقيق فى

الجريمة وأن ما نشر فى الصحافة الأجنبية كان مبالغا فيه ونحن لا نقبل التدخل الأجنبى فى شئوننا.[٩٧]

والجدير بالذكر أن النيابة قد حفظت التحقيق مع كل الضباط الذين اتهموا بتعذيب الأهالى فى قرية الكشح[٩٨]، وتردد أن وزير الداخلية قد صرف مكافأة خاصة لهم.

٢ - الأقباط والمفهوم الخاطئ عن التسامح:

شكل مفهوم الأقباط عن التسامح تاريخيا وحاضرا أحد الأسباب الرئيسية، فى وضعهم المهمش وضياع حقوقهم، فهم لهم مفهوم خاص عن التسامح يتجاوز فى بعض الأحيان ما يبتغيه المسيح نفسه فى تعاليم العهد الجديد، يتميز سلوكهم تجاه ما يلقونه من سوء معاملة بالخضوع والقبول وكأنهم يحبون المرارة التى تعطيها المذلة، والألم الذى ينتج عن الخنوع، وهم فى تصويرهم للمسيحية وكأنها الدين الوحيد الذى يحض على المذلة والذى يحث على الخنوع، وكأن المسيحى شخص لا كرامة له وكأنه متاع متاح لكل من يلقى فى وجهه ببصاق الإهانة والعار.[٩٩]

فهل كان السيد المسيح يريد أن يعيش أولاده فى مذلة مواطنين من الدرجة الثانية. السيد المسيح له المجد يقول «أتيت لتكون لهم حياة وليكون لهم أفضل»، وقال «تركت لكم مثالا لكى تتبعوا خطواته». فهل كان المسيح ذليلا خانعا؟! إطلاقا رغم أن المسيح كان «وديعا ومتواضع القلب» وقيل عنه «فتيلة مدخنة لا يطفئ»، وأيضا «كان يجول يضع خيرا»،«وليس له أين يسند رأسه» إلا أنه كان ضد الظلم والرياء كان حادا وقويا مع الظالمين، وكان شاهداً أمينا على عصره أدان الظالمين إدانة واضحة.

حتى وهو ذاهب إلى الصليب كان قويا قال لبيلاطس (لقد أتيت إلى العالم كى أشهد للحق وكل ما هو من الحق يسمع صوتى».

وفى كثير من الترجمات «الأجنبية» جئت لأشهد للحقيقة»، كان المسيح يعنى بالتسامح إمكانية التساهل فى الحقوق الفردية Singly Rights من أجل خير المجتمع، ولكنه لا يعنى عدم مقاومة من يفسدون المجتمع وأن نحتمل الآلام ونسمو فوقها شىء، وأن نضفى المشروعية عليها شئ آخر، لم يكن السيد المسيح وديعا مع الظالمين قال عن هيرودس «أمضوا وقولوا لهذا الثعلب»، ووصف الكتبة والفرنسيس بأنهم حيات أولاد أفاعى وأنهم كالقبور المبيضة من الخارج وفى داخلها عظام منتنة وأنهم مراؤون، وأنهم قتلة الأنبياء.

التسامح الذى علمه المسيح قصد به الأفراد لسلامة المجتمع وتقدمه ولم يقصد به أن يتنازل المجتمع أى مجتمع عن حقوقه السياسية والاقتصادية والروحية لأن هذا التنازل معناه سقوط المجتمع ونهايته والمسيح أراد قيام المجتمع لا سقوطه.(١٠٠)

ووصية المسيح أن نشهد للحق هى وصية لكل المسيحيين وعلى رأسهم رجال الدين لهذا يقول قداسة البابا شنودة «أن كان رجال الدين،لا يتداخلون فى ما لقيصر من أمور فمن واجبهم أن يدينوا الظلم إن وجد، فالمسيحية تقول إن الله ينبغى أن يطاع أكثر من الناس ورجل الدين إذا وجد ظلما فلابد أن ينبه إليه وإلا فمن ينبه إليه إذن؟ إنه إنسان يشهد للحق كما قال الرب فى الكتاب «وتكونوا لى شهودا».(١٠١)

إن أقباط مصر فى معاناتهم يتألمون كسيدهم حقا، ولكن الفارق الوحيد هو أنهم لا يشهدون للحق فى هذا الألم، وفى تلك المعاناة، لأن المسيح ليس شخصا معتاد الخضوع للألم، لقد مر بالتجربة مرة واحدة لخلاصنا وانتهى الأمر على هذا الحد ليعلمنا دروسا كثيرة.(١٠٢)

لقد احتج المسيح بشدة عندما لطمه عبد رئيس الكهنة، قال له بقوة «إذا كنت أقول رديا فاشهد على الردى وإن كنت أقول حقا فلماذا تلطمنى»، ويواصل المسيح له المجد «لهذا أتيت إلى العالم ولهذا ولدت، لكى أشهد للحق وكل من هو من الحق يسمع صوتى».

ونعود إلى القديس بولس عندما ضرب ظلما وجهاراً لم يقبل أن يطلق سراحه سراً، بل طالب بحقوقه قائلا «ضربونا جهرا غير مقضى علينا ونحن رجلان رومانيان وألقونا فى السجن، أفلأن يطرودننا سراً، كلا بل ليأتوا هم أنفسهم ويخرجونا».

ونعود إلى أحد المفاهيم الخاطئة التى تروج عند الأقباط تحت قناع التقوى وتقول لا يجب أن نتدخل فى السياسة، ولكن علينا أن نصوم ونصلى إلى الله لكى يخلصنا من الآلام(١٠٣)، ولكن الكتاب المقدس فى هذه الحالة يعلمنا ألا نصوم ونصلى فقط، ولكن نبذل كل الجهود السياسية والدبلوماسية لكى نحل مشكلاتنا ففى قصة استير عندما تعرض اليهود للإبادة قالت استير يجمع اليهود ويصومون ولكنها أضافت قائلة «أدخل إلى الملك خلاف السنة فإذا هلكت هلكت». وهذا يعنى أنها لم تكتف بالصلاة والصوم فقط، ولكنها سلكت طريق العمل السياسى واشتكت إلى الملك.

والسؤال المطروح ماذا يجب على الأقباط أن يفعلوا، وهذا السؤال يجيب عنه

القديس بولس الرسول عندما تعرض للظلم قال «إلى قيصر أنا رافع دعواى ومن ثم يجب على الأقباط الاحتجاج بكل الطرق والوسائل السلمية والقانونية التى يكفلها لهم الدستور المصرى والقوانين المصرية والمعاهدات والمواثيق الدولية.

٣ - الصحوة القبطية:

هل هناك صحوة قبطية؟ هذا السؤال بدأ يطرح نفسه فى السنوات الأخيرة نتيجة لعدد من المظاهر مثل ذيوع الكتابة عن حقوق الأقباط فى مصر، وازدياد عدد المراكز البحثية المهتمة بالشأن القبطى، وتضخم عدد الذين يرتادون الكنائس فى مصر، تعيين د. يوسف بطرس غالى وزيرا للاقتصاد لأول مرة منذ عام ٥٢، وأخيرا تأثر السياسة الأمريكية بمطالب أقباط المهجر(١٠٤).. أضف إلى ذلك أيضا هناك بعض المؤشرات الإيجابية تمثلت فى عودة بعض الأوقاف القبطية وتفويض المحافظين بقرارات ترميم الكنائس ونقل التليفزيون على الهواء مباشرة لقداس عيد الميلاد والقيامة وانحسار العنف ضد الأقباط.. فهل فعلا هناك صحوة قبطية تنبئ بقرب انحسار مشكلة الأقباط.

فى رأيى أن الإجابة بالنفى فبالنسبة لتعدد الكتابات والدراسات عن حقوق الأقباط فهذا يرتبط بعدد من العوامل منها رغبة البعض فى البحث عن دور أو ارتباط ذلك بمصالح شخصية عند بعض الكتاب وأيضا لشعور كثير من الليبراليين واليساريين أنهم والأقباط فى خندق واحد فى مواجهة العنف الإسلامى، كما أن الدولة نفسها أعطت الضوء الأخضر للبعض للكتابة عن مشكلات الأقباط كنوع من التنفيس وإظهارها بمظهر الدولة الديمقراطية، وبالنسبة للمراكز البحثية فاهتمامها بمشكلات الأقباط ارتبط بالتمويل الأجنبى وأولويات المانحين، فهذه المراكز لم تدافع فقط عن حقوق الأقباط، ولكن عن ختان الإناث، وحقوق المرأة والطفل، وتعذيب الإسلاميين فى السجون، وعن حقوق سكان المناطق العشوائية،أو حتى عن ختان الذكور،فهو دفاع ليس من أجل الأقباط، وإنما مدفوع الأجر. والأهم من ذلك أنه ارتبط بالتأثير الأجنبى سواء من حيث التمويل أو الأولويات المثارة، ولكن إحقاقا للحق فإن البعض دافع عن الأقباط لوجه الله والوطن، وربما أتى ذلك فى سياق الدفاع عن المجتمع المدنى والديمقراطية، وبالنسبة لتعيين د. يوسف بطرس غالى وزيراً للاقتصاد فهذا ارتبط أيضا بعدد من العوامل منها وضعه العائلى وخاصة ما أثير عن حرمان عمه من تولى وزارة الخارجية رغم كفاءته المتميزة، وكذلك ارتبط ذلك بما يقال عن رغبة المؤسسات الاقتصادية الدولية فى هذا،

ورغم كل ذلك فإن الأمر يحتاج إلى تدبر لمن يتولى وزارة الاقتصاد بعد يوسف بطرس غالى فهو بالفعل وزير بلا حقيبة وزارية، فقد اقتطع منه التعاون الدولى، وأصبح وزارة خاصة، وكذلك اقتطعت التجارة الخارجية، وانضمت إلى وزارة التموين، والبنك المركزى مؤسسة مستقلة، وهيئة الاستثمار مؤسسة مستقلة، وأصبح دور يوسف غالى فى النهاية مستشاراً اقتصادياً لشئون البورصة والخصخصة ليس أكثر، أما بالنسبة لتضخم عدد المصلين فى الكنائس فهو ليس معيار صحوة بقدر ما هو معيار انكفاء على الذات وتقوقع وانعزالية واحتماء بالكنيسة فى مواجهة الطرد المجتمعى والتهميش السياسى والتمييز الوظيفى، وهو عادة مسيحية ترتبط بفترات الاضطهاد الدينى، ومما يؤسف له أن هذا التردد الكثير على الكنائس لم يرتبط بتدين حقيقى وإنما أصبح نوعاً من العادة، والتدين الشكلى ويظهر هذا التدين الشكلى من الاهتمام بالمبانى عن الإنسان نفسه، وإهمال الفقير والمريض والمحتاج، والإغراق فى الغيبيات مثل التعلق المريض بالقديسين والجرى وراء الظهورات، وفوق ذلك ذهاب الكثيرين إلى الكنيسة لممارسة أنشطة اجتماعية، وليس أدل على ذلك من أن الذين اعتنقوا الدين الإسلامى قفز عددهم من حوالى أقل من ألف سنويا فى الستينيات إلى ثلاثة آلاف تقريبا فى السبعينيات ثم إلى ما يقارب الخمسة آلاف فى الثمانينيات ثم إلى أكثر من سبعة آلاف فى التسعينيات وفق معلومات مصادر غربية.(١٠٥)

أما بالنسبة لتأثير أقباط المهجر فقد كررنا مراراً فى هذا الكتاب أن تبنى الغرب لأطروحاتهم جاء نتيجة رغبة أمريكا فى ذلك، والدليل على هذا أين كانت أمريكا عندما كان صوتهم أعلى أيام حكم السادات، وبالنسبة لتفويض المحافظين بقرارات ترميم الكنائس فإن كان لهذا القرار فائدة، فهو اعتراف الدولة بأن هناك مشكلات تواجه الأقباط، وهى التى دأبت على نفى هذه المشكلات باستمرار، لقد ارتبطت المظاهر الإيجابية بوجود شيخ أزهر مستنير ووزير تربية وتعليم مستنير ووجود وزير أوقاف مستنير، وعلى هذا يمكن القول أن كل ما حدث جاء كنوع من:

- التنفيس وليس التغيير.
- المسكنات وليست الحلول الجذرية.
- ارتبطت بالوضع الدولى أكثر من ارتباطها بالمتغيرات المحلية.
- رغبة بعض الشخصيات فى الحكومة أكثر من ارتباطها برؤية النظام ككل.

٤ - الأقباط والعولمة: -

فى أكثر من مناقشة لى مع عدد من الأصدقاء المهتمين بالعمل العام، أثاروا مخاوفهم من أن العولمة، قد تؤدى إلى تعاطف دولى وتبنى أكثر من طرف خارجى لمشكلات الأقباط، ومن ثم سيجعل ذلك المواطن المصرى المسلم يحس بأن القبطى مواطن مميز وربما يؤدى ذلك إلى حساسية فى شكل العلاقة بين المسلمين والأقباط. وفوق ذلك سينسحب أغلبية المدافعين عن حقوق الأقباط من المستنيرين المسلمين والليبراليين.

والسؤال المطروح: هل ستؤدى العولمة إلى تطورات إيجابية فيما يتعلق بحقوق الأقباط؟ وأعتقد أن العولمة ستؤدى إلى مجموعة من الإيجابيات فيما يتعلق بالمجتمع المصرى مسلميه وأقباطه فاندماج الاقتصاد المصرى فى الاقتصاد العالمى سيفضى إلى عدة نتائج إيجابية، منها تقليص دور الدولة فى السيطرة الاقتصادية والإدارية ويتحمل القطاع الخاص عبء التنمية، وهو قطاع يبحث عن الكفاءة بصرف النظر عن الدين، وثانيا الانفتاح على العالم والتفاعل الإنسانى وتلاحم البشر سيحمل معه قيم المساواة والديمقراطية وحقوق الإنسان، وثالثا ستؤدى عولمة الاقتصاد إلى تحسن مستوى المعيشة مما يخفف من حدة التعصب الذى يرجع فى جزء كبير منه إلى الوضع الاقتصادى المتردى، وأخيرا ستؤدى العولمة إلى حالة من انكشاف وتعرية المجتمعات ومن ثم سيصعب إخفاء معاناة فئة من البشر، وفوق ذلك ربما تفضى العولمة إلى نوع من الحماية الدولية لحقوق الإنسان، وهذا بالفعل سيؤدى إلى تعاطف دولى بالنسبة لمشاكل الأقباط.

أما بالنسبة للجزئية المتعلقة بأن ذلك سيؤدى حتما إلى حساسية فى العلاقة بين المسلمين والأقباط، وكذلك إلى انسحاب المدافعين عن حقوق الأقباط، فالحقيقة أن هذا المنطق أثار اندهاشى وذكرنى بطرح آخر يقول إن دفاع أقباط المهجر عن أقباط الداخل يضر بقضية الأقباط فى مصر، وهذا يطرح عدداً من الملاحظات:

١ - إن هذه الأطروحات الغرض منها خلق حالة مستمرة عند الأقباط من الدفاع عن النفس ضد التدخل الأجنبى والإغراق فى الجدل حول هذه النقطة، وفى الوقت نفسه تظل مشكلات الأقباط كما هى، وقد حدث شىء مماثل أثناء مؤتمر ابن خلدون

لحماية الأقليات، فقد دخل الجميع فى نقاش جدلى حول هل الأقباط أقلية أم لا، وفى الوقت نفسه لم يناقش أحد مشكلات الأقباط الحقيقية.

٢ - إن هذا يعنى أيضا أن دفاع الكثيرين من المفكرين عن الأقباط لم يكن وليد قناعات فكرية بقدر ما هو مرتبط بحالة من العطف أو التوازنات السياسية أو وليداً لمصالح متشابكة.

٣ - إن المدافع الحقيقى عن حقوق الأقباط، لا يجب ألا يؤثر أى دور خارجى على قناعاته بل بالعكس المفروض أن يزيده إصراراً على سرعة إيجاد حل حقيقى لمشاكل الأقباط حتى لا يزايد أى طرف أجنبى على قضيتنا.

٤ -إن هذه الأطروحات تحاول خلق تناقض وهمى بين أقباط الداخل وأقباط المهجر، ولكن الحقيقية غير ذلك فالخلاف الوحيد بين الأثنين أن أقباط المهجر يملكون إمكانية الدفاع وآلياته فى دول تعطيهم الحق فى ذلك..

٥ - وهناك نقطة أخرى أكثر حساسية ومعناها أن المتطرفين الإسلاميين من حقهم القتل والحرق والنهب لأرواح وممتلكات الأقباط، ولا يحق للأقباط فى الداخل أو الخارج حتى الاعتراض على ذلك ولو بالطرق السلمية حتى لا نضايق الأخوة المتعصبين فتزداد متاعبنا ويضطهدوننا أكثر. أليس هذا منطقاً عجيباً!!

٦ - ثم ماذا كانت نتيجة كتابات مثقفينا، الحقيقة أن مشكلات الأقباط برمتها فى يد الحكومة، وهى التى تحركها شمالا ويمينا وفقا لحساباتها الداخلية والخارجية.

٧ - وأخيراً ـ وكما يقول د. جلال أمين ـ المسئولية تقع على عاتق الأغلبية، والمفروض أن تكون الأغلبية أقدر على ضبط النفس من الأقلية لأن لديها الشعور بالثقة بالنفس المتولد عن كونها أغلبية، والمفروض أن لديها من القوة ما يسمح لها بدرجة أكبر من الصبر والتسامح، وأن من لديه القدرة هو أقدر على العفو من الضعيف، والمفروض ألا تخشى الأغلبية الاعتراف بالخطأ والعودة إلى الحق لأنها لا تصدر فى ذلك عن ضعف أو خوف[١٠٦]، ولكن الواقع يقول غير ذلك.

٥ - الثوابت القبطية:ـ

هناك عدد من الثوابت التى يؤمن بها الأقباط سواء فى الداخل أو الخارج، وهى:

١ - **وحدة التراب المصرى:** لذلك كانت دهشة الأقباط من أن تصل الجرأة بالرئيس

السادات أن يختلق اتهاما لقداسة البابا شنودة بأنه يسعى لتكوين دولة للأقباط فى أسيوط.

يقول البابا شنودة «إلا مصر فلا خوف عليها أبدا، إنها «المحروسة» حقا توحد شمالها وجنوبها منذ آلاف السنين، وتناوب عليها الغزاة ولم تتعرض وحدتها العريقة للخطر.. أى خطر. وحدة مصر والمصريين من أسرار هذا البلد الخالد هل هى الجغرافيا؟ هل هو الإنسان؟ كم من البلايا أصبنا بها على مدى التاريخ، ولكن وحدتنا بقيت تقاوم الزمن، فلا خوف على مصر ولا تشابه بينها وبين غيرها، فمصر تحمى وحدتها لأنها وحدة حصينة مهما كانت مصائب الجهل والفقر والتخلف، وأيا كانت مخططات القوى الأجنبية»(١٠٧).

٢ - **المحبة والسلام:** و هما أساس العلاقة بين الأخوة فى الوطن، إذ يرفض الأقباط رفضا قاطعا استعمال أساليب العنف ضد الأخوة فى الوطن، ويؤمنون بأن أية خلافات تحل بالطرق السلمية.

٣ - **عدم تدخل الدولة فى شئون الكنيسة:** يرفض الأقباط رفضا قاطعا تدخل الدولة فى شئون كنيستهم وعقائدهم وطقوسهم، ولهذا رفضوا بالإجماع قرار الرئيس السادات بعزل قداسة البابا شنودة لأن هذا شأن قبطى بحت لا يحق ولا يجوز للدولة أن تتدخل فيه.

٦ - أقلية أم جزء من السبيكة ؟ خلافات المثقفين:

فى ١٨ ديسمبر ١٩٩٢ صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة «إعلان بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو اثنية إلى أقليات دينية ولغوية»، وقد تم عقد مؤتمر فى قبرص فى ١٢ -١٤ مايو ١٩٩٤ لمناقشة هذا الإعلان العالمى لحقوق الأقليات وذلك لشعوب الوطن العربى والشرق الأوسط بعد رفض السلطات المصرية عقده فى القاهرة لإدراج الأقباط فى مصر ضمن الأقليات فى الوطن العربى، والحقيقة أن هذا المؤتمر فتح النقاش حول توصيف وضعية الأقباط فى المجتمع المصرى، وهى إشكالية صعبة ومحل جدل وخلافات كثيرة، وقد حاولت أن أجمع ما كتب فى هذا الخصوص فوجدت إدوارد واكين عام ٦٣ يوصفهم بأنهم «أقلية وحيدة»(١٠٨) Alonely Minority فى حين وصفهم د. ميلاد حنا بأنهم «أقلية من نوع خاص»(١٠٩)، والأستاذ محمد حسنين هيكل يقول: «إنهم ليسوا أقلية وإنما جزء من

الكتلة الإنسانية الحضارية للشعب المصرى»[١١٠]، ويصفهم د. لويس عوض بوصف قريب من هذا المعنى بأنهم والمسلمين «سبيكة واحدة» أما د. مجدى سامى ذكى من جامعة باريس فيقول إنهم «أتعس أقلية»،[١١١]، فى حين يقول أ. فريد حليم تادرس موجه الفلسفة بأنهم «أسعد أقلية»[١١٢]، أما مدام بوتشر الألمانية التى ألفت كتاباً عن تاريخ الكنيسة القبطية فتصفهم بأنهم «أقلية صامدة بمعجزة»، فى حين يصفهم البعض بأنهم «أقلية مضطهدة»، ويرى الكثيرون من اللاهوتيين المصريين بأنهم «أقلية محمية حماية إلهية» فى حين يرى آخرون بأنهم «أقلية تحتاج إلى رعاية خاصة من الأمم المتحدة»، وفى رأى آخرين «أقلية مهمشة» ويرى آخرون أنهم «أقلية مكبوتة»، ويبدو ذلك من شكواهم المريرة فى مجالسهم الخاصة، فى حين يرى آخر أنهم «أقلية متميزة» ورأى أخير يقول أنهم «أقلية متحضرة»، وفى مناقشة عامة بين أقباط فرنسا اتفقوا على أنهم «أقلية دينية» وذلك بحكم الدستور المصرى الذى يقرر أن دين الدولة هو الإسلام وهو يميز بذلك بين أغلبية مسلمة وأقلية غير مسلمة، ولكنهم عرقيا وثقافيا ليسو أقلية، فالقبطى يشمئز كثيرا من اعتباره أقلية أو معاملته كأقلية، فهو ليس بغريب عن مصر، وإنما أصل مصر وروحها وقلبها النابض، والقلب فى الجسد على صغر حجمه لا يمكن أن يوصف بأنه أقلية، بل إنهم والمسلمين طينة واحدة، عجينة واحدة، وجدانهم واحد ومزاجهم واحد وفصل القبطى عن المسلم يشبه فصل القلب عن الرئتين. كما أنهم لا يسلكون سلوك الأقليات المختلفة فى العالم، فليست لهم مطالب انفصالية، ولم يتحالفوا مع قوى عالمية سواء تاريخيا أو حاضراً.

وفى رأيى أن الأقباط **«أقلية دينية تحت الحصار»** وأنه ـ وإن كانت هناك حالات اضطهاد فردية ـ لا يصح تعميمها على أنها اضطهاد للأقباط.. ولكن المقلق أن عوامل الحصار إن لم تعالج يمكن أن تتحول إلى حالة من الاضطهاد فى أى وقت "Potential Persecution".

ولكن السؤال المطروح ما المقصود بهذا الحصار؟

هناك عدد كبير من أنواع الحصار المفروض على الأقباط منها:

- هناك حصار دستورى، وهو المتمثل فى المادة ٢ من الدستور، والتى تنص على أن «الإسلام دين الدولة والشريعة الإسلامية هى المصدر الأساسى للتشريع»، ويمكن

استدعاء هذه المادة فى أى وقت لتطبيقها بشكل حاد مما يؤدى إلى توتر العلاقة بين المسلمين والأقباط، وقد حاول البعض بالفعل تفجير هذا الوضع عام ٧٧.

- هناك حصار يتمثل فى تيار من الكراهية خلقتها التصرفات غير المسئولة فى فترة السبعينيات وما تلاها، مما أدى إلى وجود تيار من الكراهية للأقباط، وخاصة فى المناطق البعيدة عن المدنية وبعض التجمعات العشوائية.

- هناك حصار يتعلق بحرية العقيدة، وذلك بكونها تسير فى اتجاه واحد فقط، ويستخدم فى ذلك عدد من أنواع الضغوط والإغراءات، أما الاتجاه العكسى فيقابل بردع شديد.

- هناك حصار وظيفى يتعلق بوجود سقف على المناصب، وكذلك منعهم من دخول عدد من الهيئات والمؤسسات الحساسة.

- هناك حصار يتعلق بتجريد الأقباط من مصادر القوة السياسية.

- هناك حصار إعلامى يشعرهم دائما أنهم غرباء فى وسط هذا الكم من الإعلام الأحادى التوجه، وكأنه لا وجود لهم فى المجتمع.

- هناك حصار يتعلق بعدم تمتع القبطى بكونه مواطنا كاملاً يتفاعل مع أقرانه تفاعلاً سلمياً أو تنافسيًا، فإذا اختلف قبطى مع مسلم فقد يتحول الاختلاف إلى خلاف دينى يدفع القبطى ثمنه، وفى بعض الحالات يدفع الأقباط الآخرون ثمنه، كما فى حالات العنف الجماعى ضد الأقباط التى دفع الأقباط ثمنها دون ذنب أو جريرة، ولكن ماذا فعلت الدولة لفك هذا الحصار عن الأقباط؟

المؤسف أن الواقع يقول إن الحكومة كانت ولاتزال جزءاً من هذا الحصار، ولم يخرج سلوك الحكومة خلال الثلاثين عاماً الماضية عن اتجاهات ثلاثة كلها إبراء للذمة وبعيدة عن تحمل المسئولية بأمانة وشجاعة.

الاتجاه الأول: صمت الحكومة عن العمليات الإرهابية ضد الأقباط بادعاء أنها حالات فردية أو حالات ثأر أو جرائم قتل عادية أو إرهاب موجه ضد الجميع نتيجة تردى الأوضاع الاقتصادية. فى حين أنها لم تبذل مجهوداً أميناً ومخلصاً لوقف الاعتداءات ضد الأقباط، ولم تحاول بالقدر الكافى حمايتهم أو تعويضهم أو حتى القبض على مرتكبى الجرائم ضدهم وإحالتهم إلى محاكمات عادلة، فى حين ظهرت

الدولة كالصقر، عندما هاجم هؤلاء الإرهابيون رموز النظام والسياحة مما يضع علامات استفهام كثيرة؟

الاتجاه الثانى: الهروب من المسئولية، وذلك بخلق حالة من الجدل البيزنطى، عندما تجد الدولة نفسها فى وضع يترتب عليه التزامات تجاه الأقباط، ومن ذلك الجدل حول: هل الأقباط أقلية أم لا؟.

وقد رصد البعض أكثر من مائتى مقالة خلال شهرى أبريل ومايو عام ٩٤ كلها تدور حول هل الأقباط أقلية أم ليسوا أقلية ؟

وكذلك الجدل الدائر حاليا حول هل يتم حل مشكلاتهم على المائدة المصرية، أم الحل الدولى، وهنا تتم حالة من الإغراق فى الجدل، ويتم وضع الأقباط دائماً فى حالة دفاع عن النفس ضد طلب التدخل الأجنبى أو إنكار أنهم أقلية، ويضيع الحل الحقيقى فى زحام الصخب والسفسطة.

الاتجاه الثالث: البحث عن كبش فداء وإمعانا فى الهروب من المسئولية لابد أن يتحمل طرف آخر هذه المسئولية، وفى حالتنا تحملها البابا شنودة فى عهد السادات بادعاءات النظام وكتابة أن البابا هو المسئول عن أحداث الفتنة، ثم جاء بعد ذلك دور المؤامرات الدولية، وإسرائيل وأمريكا والتدخل الأجنبى وأقباط المهجر، وبالغ مثقفو الحكومة وكتبة السلطان فى الهجوم على كبش الفداء.

وعلى سبيل المثال رصد د. سعد الدين إبراهيم أكثر من مائة وعشرين كاتبا ومقالاً فى النصف الأول من عام ٩٨، كلها تلعن أمريكا لإصدارها قانوناً يدافع عن الحريات الدينية فى العالم، أما الذين كتبوا للبحث عن حل حقيقى فهم أقل من أصابع اليد الواحدة.

وقد نتج عن هذا الحصار والإهمال الحكومى عدد من السمات السلبية التى اتصف بها الأقباط بأن أصبحوا أقلية خائفة ومتشككة فى محيطها ومحبِّطة ومحبَطة وتتسم بقدر من الأنانية والعزلة والانكفاء على الذات وزيادة تعلقهم بالنشاط الكنسى.

وفى مقابل السلفية الدينية عند المسلمين ظهرت عند بعض الأقباط نزعات تغريبية تمثلت فى الرغبة فى الهجرة إلى الغرب أو التعلق بالنمط الغربى وظهرت عند البعض الآخر نزعات انغلاقية تميل إلى إنتاج رؤى ومشاعر وخيالات تتعلق بعالم الميتافيزيقا،

وفى مقابل الاستعلاء الدينى عند المسلمين ظهر الاستعلاء الحضارى أو الوطنى عند الأقباط بالحديث عن كونهم القطاع الأرقى أو الجنس الفرعونى النقى. وفى مقابل محاولة استئصالهم تاريخيا أو تهميشهم حاليا اتسمت بعض كتاباتهم بنزعة نحو تمجيد الذات، ولهذا فإن من المهم حاليًا وجود كتابات قبطية تتسم بالنقد الذاتى.

ما هو الحل إذن؟

الحل يكمن فى عودة الجميع إلى الأرضية المصرية، وإعلاء قيمة المواطنة عن أية قيمة أخرى، وأن تكون أساسا للحقوق والواجبات وتوسيع نطاق الحريات والديمقراطية وسيادة ثقافة حقوق الإنسان واحترام وسيادة القانون، واضطلاع الحكومة بمسئوليتها فى العمل على المساواة الحقيقية بين كافة المواطنين وتجريم وتأثيم التفرقة على أساس الدين.

إن إنهاء هذا الحصار المفروض على الأقباط وتذويبهم هو مسئولية الأغلبية المسلمة والمثقفين وقطاعات المجتمع المدنى.

الهوامش

(١) الإمام الشافعى، الأم، ص ١١٨.

(٢) العهدة العمرية، مجلة الأقباط، يونيه ١٩٨٦.

(٣) العهدة العمرية، مجلة الأقباط، يونيه ٨٦ نقلا عن تاريخ ابن عساكر، ط١، ص١٤٧.

(٤) جاك تاجر، أقباط ومسلمون منذ الفتح العربى لمصر حتى عام ١٩٢٢، ص ٥٥.

(٥) د. ناريمان عبد الكريم معاملة غير المسلمين فى الدولة الإسلامية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧، ص ٦٣-٦٥.

(٦) ابن عبد الحكم، ص١٠٠.

(٧) جاك تاجر، مرجع سابق، ص ٥٦.

(٨) المقريزى، الجزء الأول ص ٧٦.

(٩) الطبرى، الجزء الرابع، ص ١٠٠.

(١٠) د. خيرى كامل، العرب وتغيير هوية مصر، بحث غير منشور، ص ٥.

(١١) جاك تاجر، مرجع سابق، ص ٧٨.

(١٢) جاك تاجر، نقلا عن ابن النقاش، مرجع سابق، ص ١٠٦.

(١٣) ابن عبد الحكم، ص ١٧٦-١٧٧.

(١٤) Miss Burche P161

(١٥) منسى يوحنا، تاريخ الكنيسة القبطية ص ٣٣.

(١٦) د..خيرى كامل، مرجع سابق، ص ٨.

(١٧) النجوم الزاهرة، ج١، ص ٢٨٠.

(١٨) المقريزى، الخطط، الجزء الأول، ص٧٩.

(١٩) لمزيد من التفاصيل حول نقص العرب لـلعهد انظر جاك تاجر، مرجع سابق، ص٧٨-٩٠، ود. خيرى كامل، مرجع سابق، ص ٦-١٠.

(٢٠) مجدى خليل، أقباط المهجر والسياسة الأمريكية، دراسة مقدمة إلى مركز ابن خلدون ص ٩.

(٢١) جاك تاجر، مرجع سابق، ص ٢١١.

(٢٢) جاك تاجر، مرجع سابق، ص ٢٣٢.

(٢٣) موريس صادق، أقباط وحكام، ص ٥٨.

(٢٤) موريس صادق، مرجع سابق، ص ٥٩-٦٠.

(٢٥) أمير نصـر، المشاركة الوطنـية للأقباط فى العـصر الحديث، القاهـرة، المركز القبطى للدراسات الاجتماعية ص١٩.

(٢٦) جاك تاجر، مرجع سابق، ص ٢٣٨.

(٢٧) أمير نصر، مرجع سابق، ص ٣٦.

(٢٨) نبيل عبد الفتاح، المصحف والسيف، صراع الدين والدولة فى مصر، مكتبة مدبولى، ص ٣١.

(٢٩) سميرة بحر، الأقباط فى الحياة السياسية المصرية، مكتبة الأنجلو، ص ٢، ص١٤٩.

(٣٠) سميرة بحر، مرجع سابق، ص ١٤٥.

(٣١) أسامة سلامة، مصير الأقباط فى مصر، دار الخيَّال، ص ٢١٧.

(٣٢) موريس صادق، أقباط وحكام، مرجع سابق، ص ٣٨.

(٣٣) ميلاد حنا، مصر لكل المصريين، مركز ابن خلدون، ص ٥٤.

(٣٤) موريس صادق، مرجع سابق، ص ١٣٩.

(٣٥) سمير عوض الله، أسرار الصدام بين النظام والكنيسة،مجلة الأقباط يوليو ٩٠ ص ٥١.

(٣٦) Newsweek Oct, 26, 1981

(٣٧) سامح فوزى، هموم الأقباط، القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ص ٨٦.

(٣٨) حسن أبو باشا، حوار فتح ملفات الكبار، الأهرام الدولى.

(٣٩) مجلة الأقباط، يونيه ١٩٨٥.

(٤٠) د٠ ميلاد حنا، المسألة القبطية، دعوة للتفكير، سلسلة كتب التنوير، ص٤٥.

(٤١) موريس صادق، مرجع سابق، ص١٧٣.

(٤٢) تقرير الحالة الدينية فى مصر ١٩٩٥، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ص٨٨٠ نبيل عبد الفتاح (رئيس تحرير) وآخرون.

(٤٣) سامح فوزى، هموم الأقباط، مر جع سابق، ص١٠٢.

(٤٤) تقرير الحالة الدينية للأهرام ٩٥ مرجع، سابق ص ٨٨.

(٤٥) رودلف ينى، حرية العبادة فى مصر، مجلة الأقباط، العدد الأول، يناير ١٩٧٧، ص١٧.

(٤٦) د. فرج فودة، حوار مع أقباط المهجر، مذكرات غير منشورة، ص١٤.

(٤٧) سعد بطرس، الخط الهمايونى المفترى عليه،مجلة الأقباط، يونيو ص ٣٥.

(٤٨) تقرير لجنة تقصى الحقائق، مجلس الشعب، ١٩٧٢، ملاحق د. غالى شكرى، الأقباط فى وطن متغير، دار الشروق ص ٢٣٠.

(٤٩) أسامة سلامة، مصير الأقباط فى مصر، مرجع سابق، ص٢٨.

(٥٠) قداسة البابا شنودة، ٢٥ عاما ولايزال العطاء مستمراً، عزت ذكى، ص١٣٠.

(٥١) الحالة الدينية فى مصر، مرجع سابق، ص ٥٠.

(٥٢) الحالة الدينية فى مصر ١٩٩٥، مرجع سابق، ص٦٤.

(٥٣) جريدة الأهرام، ١٥/ ٤/ ١٩٩٩.

(٥٤) د. نعمات أحمد فؤاد، دور الإسلام فى الحضارة، جريدة الأهرام، ٧/ ٤/ ١٩٩.

(٥٥) رمسيس جبراوى، مجلة الأقباط، سبتمبر ٧٧، ص ٢١.

(٥٦) سليمان شفيق، الأقباط بين الحرمان الكنسى والوطنى، ص ١٠١.

(٥٧) مجلة الأقباط، فبراير ١٩٨٢، ص٢١٠.

Newyork Times, 8 Sep, 81 (٥٨)

Human Rights Watch Middle East November 1994, Volume 6, (٥٩)
Novmber 2;

(٦٠) د. كمال مغيث، الخطاب الدينى فى التعليم، رسائل النداء الجديد، ٤١، ص١٦.

(٦١) إبراهيم عيسى، مجلة روزاليوسف ٢٤/ ١/ ١٩٩٤.

(٦٢) د. كمال مغيث، مرجع سابق، ص٢١.

(٦٣) د. كمال مغيث، مرجع سابق، ص٤١.

(٦٤) د. ميلاد حنا، مصر للمصريين، مركزا بن خلدون، ص٦١

(٦٥) د. مجدى سامى زكى، مجلة الأقباط، يونيه ٨٧، ص٣١.

(٦٦) المستشار شريف كامل، فكرة الحاكمية الإلهية والمصريين المسيحيين وقائع ندوة الأقباط، مركز ابن خلدون، التقرير السنوى الرابع ٩٧، ص ٢٢٣.

(٦٧) د. رفعت السعيد، فى حوار مع المؤلف، نشر فى أمريكا فى جريدة الحرية، يونيو ٩٨.

(٦٨) د. رفعت السعيد، مصدر سابق.

Al-Ahram Weekly 3-9 April 1997.'(٦٩)

(٧٠) مجلة الأقباط، عدد يونيه ٨٦، ص ٤١.

(٧١) لمزيد من التفاصيل حول هذه الفتاوى السامة يمكن الرجوع إلى محمود فوزى، عمر عبد الكافى وفتاوى ساخنة فى الدين والسياسة والفن.

(٧٢) عبد الجواد يس، مقدمة فى فقه الجاهلية المعاصر، القاهرة: الزهراء للإعلام العربى، ١٩٨٦، ص ٥٨ -٥٩.

(٧٣) سامح فوزى، مرجع سابق، ص ١٤٦-١٤٧.

(٧٤) سيد قطب، معالم على الطريق، دار الشروق ١٩٨٠، ص٧٩.

(٧٥) فهمى هويدى، الاهرام ١١/ ١٢/ ٩٨.

(٧٦) تقرير الحالة الدينية فى مصر، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، الجزء الثانى، ص ٣٩.

(٧٧) انظر سليمان شفيق، تقرير الملل والنحل والأعراق، مركز ابن خلدون ص٢٠٥.

(٧٨) المستشار سعيد العشماوى، فتوى ومقال، جريدة الأهالى ١٠/ ٤/ ٩٦.

(٧٩) جريدة الأهرام ١٦/ ٨/ ٩٦.

(٨٠) جريدة الأهالى ٩/ ٤/ ٩٧.

(٨١) مجلة روزاليوسف ٢٤/ ٢/ ٩٧.

(٨٢) د. سليم نجيب، مجلة الأقباط، عدد يوليو ٩٠، ص٦٢.

(٨٣) نبيل عبد الملك، مجلة الأقباط، يناير ٩٢، ص٤٥.

(٨٤) عصام الـدين حسن،هـموم الأقباط فـى مجتمع تـتصاعد فـيه الأصوليـة الإسلامية، مـركز ابن خلدون، الملل والنحل والأعراق، تقرير ١٩٩٥، وقائع ندوة الأقليات ص٢١٦.

(٨٥) الفونس قلادة، مجلة الأقباط، يوليه ٩٠ ص٤٨.

(٨٦) منير بشاى، مجلة الأقباط عدد يناير ٩٢، ص٤١.

(٨٧) محمود فوزى، النبوى إسماعيل وجذور المنصة.

(٨٨) الكبار وفتح الملفات، حوار مع أبو باشا، الأهرام الدولى.

(٨٩) مايكل مانييه، رسالة ابن أبو قرقاص، مجلة الأقباط، يوليو، ٩٧، ص٣٣.

(٩٠) عصام الدين حسين، مركز ابن خلدون وقائع ندوة الأقباط، تقرير الملل والنحل ٩٥.

(٩١) الملل والنحل والأعراق، تقرير ١٩٩٩، ص ٣٥.

(٩٢) جريدة الأهالى، ٢٣ سبتمبر ٩٨.

(٩٣) تقرير الملل والنحل، مرجع سابق، ص٣٦.

(٩٤) إبراهيم نافع، الرد عليهم وحده لا يكفى، الأهرام ٣١/ ١٠/ ٩٨.

(٩٥) الأهرام ١٠/ ١١/ ٩٨.

(٩٦) تقرير الملل والنحل، مرجع سابق، ص ٣٩.

(٩٧) جريدة وطنى، ٨/ ١١/ ٩٨.

(٩٨) الأهرام ١٠/ ٥/ ٩٩.

(٩٩) د. وجدى ثابت غبريال، مجلة الأقباط، يوليو - ديسمبر ٩٥، ص ٤٢.

(١٠٠) القس البرت جبران، مجلة الأقباط، يناير ٨٧، ص٢٤.

(١٠١) البابا شنودة الثالث، العدالة الاجتماعية رؤية مسيحية، المركز القبطى للدراسات الاجتماعية، ص٨.

(١٠٢) د. وجدى ثابت غبريال (مجلة الأقباط، يناير ٩٧، ص٢٣.

(١٠٣) منير بشاى، مجلة الأقباط، يوليو ٩٠ ص ٤١.

(١٠٤) سليمان شفيق، جريدة الأهالى، ٢/ ١١/ ١٩٩٧.

(١٠٥) سليمان شفيق، جريدة الأهالى، مصدر سابق.

(١٠٦) د. جلال أمين، الفتنة الطائفية والهروب من المسئولية دعوة للتفكير، ص٢٩.

(١٠٧) د. غالى شكرى، الأقباط فى وطن متغير، دار الشروق، ص ١٥٤.

(١٠٨) EdwardWakin: Alonely Minority, The Modern history of Egypt's Copts. Newyork, William Morrow, 1963;

(١٠٩) د. ميلاد حنا، مصر لكل المصريين مرجع سابق، ص ٣٣.

(١١٠) جريدة الأهرام ٢٢/ ٤/ ١٩٩٤.

(١١١) د. مجدى سامى ذكى: حول مؤتمر الأقليات.. وهموم الأقـباط، مجلة الأقباط يناير - يونيو ٩٥ ص ٥٠.

(١١٢) مجلة أكتوبر ١٣/ ١٢/ ١٩٩٨.

4

تحليل أولى
لمضمون الشهادات

دار الخيّال

٤ -١ مقدمة

تتناول هذه الدراسة عرضًا وتحليلاً لآراء عينة معبرة من عشرين شخصية من أقباط المهجر حول مشاكل الأقباط في مصر، ولأن أقباط المهجر يتوزعون ما بين أغلبية لا تعمل في السياسة وأقلية ضئيلة تنخرط في العمل السياسي، فلذلك ركزت الدراسة على موقف هذه الأقلية من قضية الأقباط ودورهم في محاولة حلها وإن كنا لم نهمل آراء التيارات المتنوعة الأخرى.

الاستبيان

١ - هل تعتقد أن الغربة تجعل إحساسك بمشاكل الأقباط مبالغًا فيه؟ أم أنك تعتقد أن هناك مشاكل حقيقية تواجه الأقباط؟ إذا كانت الإجابة بنعم فما هي هذه المشاكل؟

٢ - ما هي رؤيتكم الشخصية لحل هذه المشاكل؟ وما هي جهودكم لحلها؟

٣- من أي مصادر تحصل على أخبارك بالنسبة لمشاكل الأقباط؟

٤ - من وجهة نظركم، ما هو مستقبل قضية الأقباط في مصر؟

٥ - هل ترى أن الحكومة الحالية هي سبب مشاكل الأقباط؟ أم أن المشاكل متراكمة عبر قرون طويلة؟ ببساطة ما هي مسئولية النظام الحالي عن مشاكل الأقباط؟

٦ - هل تعتقد أن للكنيسة المصرية دوراً سلبيا تجاه مشاكل وقضايا الأقباط؟

٧ - هل تعتقد أن الإعلام المصرى يتناول قضايا الأقباط بشكل منصف؟

٨ - هل تعتقد أن الحكومة المصرية تقوم بالتعتيم على مشاكل الأقباط؟

٩ - كيف ترى العلاقة بين المسلمين والمسيحيين فى مصر والمهجر؟

١٠ - هل هناك جهود تبذلونها مع الحكومة المصرية أو منظمات حقوق إنسان دولية من أجل حل مشاكل الأقباط؟

١١ - هل تعتقد أن هناك مؤامرة عالمية وراءها أصابع يهودية لعمل فتنة طائفية فى مصر؟

١٢ - هناك اتهام دائم ـ للمدافعين عن حقوق الأقباط من أقباط المهجر ـ بتشويه سمعة مصر وخيانتها.. ما تحليلك لهذه الظاهرة وكيف ترد عليها؟

١٣ - هناك اتجاه فى مصر حاليا يدعو إلى محاكمة بعض أقباط المهجر بتهم مختلفة وفقا للقانون المصرى.. ما رأيك فى هذا الاتجاه؟ وكيف ترد عليه؟

كانت هذه هى استمارة الأسئلة التى وجهتها إلى أكثر من خمسين شخصية قبطية من الشخصيات المعروفة فى المهجر فى أمريكا وأوروبا وأستراليا وكندا ونيوزلندا، وقد استجاب لى عشرون شخصا فقط، وذلك بعد محاورات طويلة استغرقت عدة شهور، على الرغم من اننى ذكرت أن للمشترك حق الاختيار فى الامتناع عن إجابة أى سؤال يرى أنه لا يرغب فى الإجابة عليه، وهذا يعكس حجم الشكوك وقلة الثقة والانهماك فى العمل، والشك فى أن الحكومة تحاول اختراقهم، وأيضا لأن كثيراً من الأقباط فى المهجر يميل إلى السلبية والبحث فقط على النجاح المادى، ولا يتذكرون مشكلة الأقباط سوى فى جلساتهم الخاصة المغلقة كما يحدث فى مصر.

وقد حاولت قدر استطاعتى أن تشمل العينة كافة التيارات والأعمار، وكذلك مراعاة التوزيع الجغرافى، فمن ناحية تيارات المهجر يأتى فى المقدمة الهيئات القبطية، وهم أول من استجاب لطلبى لأنهم يريدون توضيح وجهة نظرهم فى المسائل القبطية لذلك استجاب عشرة أفراد من بين العشرين شخصاً المشتركين فى الدراسة ممثلين لكافة الهيئات القبطية فى كل المهجر، هناك أيضا عدد من الشخصيات المستقلة هم د. وليم الميرى، ود. سعد الفيشاوى، وا. سليمان يوسف، وم. أميل يس، ود. بهمان، وم. نادر جرجس.

هناك أيضا تمثيل للتيار المسيحى المستنير ويمثله د. سعد ميخائيل سعد، وهو ابن القمص الراحل ميخائيل سعد، وهناك أيضا تيار يمثل جمعيات حقوق الإنسان وهو: ا. نبيل عبد الملك رئيس المنظمة المصرية الكندية لحقوق الإنسان، وهناك د. رودلف ينى ممثلا لجمعيات الدراسات اللاهوتية، وهناك أيضا التيار المصرى العربى القومى ويمثله م. فرانسوا باسيلى ابن القمص بولس باسيلى.

ومن ناحية العمر فالعينة تشمل مراحل عمرية مختلفة، ومن ناحية التوزيع الجغرافى شملت العينة أمريكا وكندا وانجلترا وفرنسا، وإن كان العدد الأكبر من أمريكا وكندا لأن نشاط أقباط المهجر أكثر وضوحا فى كندا وأمريكا، لوجود مركز التأثير فى الرأى العام العالمى وصناعة القرار العالمى هناك.

وقد امتنع كل من صموئيل فهد، وسمير حبشى المسئولين عن الهيئة القبطية الأسترالية عن الاشتراك رغم كثرة الإلحاح عليهما، وهو أمر غير مستغرب، فبعد رحيل ا. رمسيس جبراوى المحامى الكبير مؤسس الهيئة القبطية الأسترالية والشهيد د. مرقص مكين تراجع دورالهيئة القبطية الأسترالية رغم وجود جالية قبطية كبيرة فى أستراليا.

البعض أجاب عن كل الأسئلة، والبعض امتنع عن الإجابة عن بعضها، والبعض أرسل الإجابة فى صورة مقالة أو تعليق يوضح مجمل رأيه فى المسألة القبطية.

وشملت عينة الهيئات القبطية كافة الاتجاهات داخل الهيئات نفسها سواء التيارات المعتدلة أو التيارات المتشددة، وقد امتنع أيضا كل من رفيق إسكندر، وعصمت زقلمة عن الاشتراك معى بدعوى أننى انتقدت أسلوبهما من قبل فى عدد من المقالات والندوات.

٤-٢ - تأثير الغربة على رؤية مشاكل الأقباط

هل الغربة تجعل رؤية أقباط المهجر لمشكلات الأقباط مختلفة؟ الواضح من الإجابات أن هناك من يتأثر بالغربة إيجابا أو سلبا، ولكن هذا التأثير السلبى يتلاشى مع طول مدة الغربة، ويبقى التأثير الإيجابى، ولكن الاتجاه العام أجمع أن رؤيته لمشاكل الأقباط مبنية على وقائع حقيقية وليست أحاسيس شخصية، ولكن ما هو التأثير الإيجابى للغربة.

أولا: إنها تتيح رؤية عن بُعد مع توافر معلومات تساعد على التأكد من الحقائق.

ثانيا: الغربة فى بلاد ديمقراطية أعطت المهاجر الحق فى التعبير عن الرأى وحرية طباعته ونشره، ولهذا يبدو هذا غريبا على من هم مازالوا يعيشون فى مجتمعات مقيدة الحرية.

ثالثا: الغربة أيضا أتاحت مصادر متعددة للحقيقة، وكذا آراء متعددة تساعد على معرفة كافة جوانب الحقيقة.

رابعا: الغربة مع الديمقراطية تجعل إحساس أقباط المهجر بمشكلات مصر يأخذ اتجاهًا عمليًا، فينفسون عن مشاعرهم وآرائهم، وإذا كان الانفراج بعد الانحباس يصاحبه شىء من الحدة فى التعبير، إلا أن واقع الأمر يدعو إلى الشكوى والتظلم من ظلم ملموس.

يضاف إلى ذلك أن وسائل الاتصالات والأقمار الصناعية ووصول الصحافة المصرية والكتب المصرية إلى بلاد المهجر جعلهم يتعايشون مع مشاكل الوطن لحظة بلحظة بدون مبالغة أو تهويل، كما أن قطاعًا كبيراً من المهاجرين الأقباط عانى من هذه المشاكل قبل هجرته ويعرفها بالضبط فهى ليست غريبة عليه، بل هى الدافع وراء القرار الصعب للكثيرين بالهجرة وترك البلد، كما أن تأثير الغربة ـ كما قلنا ـ يتوقف على مدة البقاء فى المهجر، وشخصية الفرد نفسه، وبما أن أغلب نشطاء حقوق الإنسان فى المهجر مهاجرون منذ مدة طويلة فإن الغربة أضفت عليهم مميزات إيجابية وليست سلبية، والخلاصة أن الغربة تجعل أقباط المهجر ينظرون لمشاكل الأقباط بشكل بانورامى أدق وأعمق، ولكن الأهم أنها أتاحت لهم أدوات جديدة للتعبير عن رأيهم فى هذه المشكلات.

٤-٣ -هل هناك مشاكل للأقباط

جاءت الإجابة على هذا السؤال بإجماع كل الإجابات على أن هناك مشاكل حقيقية يعانى منها الأقباط، وهى إجابة متوقعة من مثقفين أقباط يعيشون فى المهجر حيث مناخ الحريات هناك، وتتفق هذه الإجابات مع إجابات المثقفين المصريين على اختلاف

مشاربهم الذين أجابوا عليها للأستاذ سامح فوزى *ويقف فى المقابل من هذه الإجابة النظام المصرى الذى ينكر وجود مشاكل يعانى منها الأقباط، وكذلك المثقفون والكتاب الحكوميون وشرذمة من الأقباط المتحالفين مع النظام لأسباب اقتصادية نفعية بحتة، وهم يتحركون بإيحاء من الحكومة ويزايدون عليها أحيانا.

٤-٤- مشاكل الأقباط وفقا للشهادات

بتحليل مشاكل الأقباط وفقًا لما جاء فى الإجابات يتضح أن هناك أكثر من تقسيم لهذه المشاكل:

أولا: مشاكل عامة ومشاكل خاصة

أى مشاكل يعانى منها المجتمع كله بمسلميه وأقباطه بنفس القدر مثل البطالة، الفساد، البيروقراطية، انخفاض مستوى الدخل، انحسار القيم، التردى العام للمرافق، اختفاء المبادئ، غياب الرؤية الواضحة فى المجتمع، غياب الحلم الجماهيرى، انحسار الديموقراطية، تردى المناخ العام. وهناك مشاكل خاصة بالأقباط وحدهم، لا يقاسمهم فيها مواطنوهم المسلمون.

ثانيا: مشاكل قديمة ومشاكل طارئة

والمشاكل القديمة والأساسية هى مشاكل متوارثة وسببها التمييز لأسباب دينية مثل التحيز فى المعاملة والتعيينات والترقيات وفرض قيود على حرية العبادة،أما المشاكل الطارئة فهى تتعلق بالإرهاب وكان الأقباط بعض ضحاياه المتعمدين، ويرجع سبب المشاكل الطارئة إلى إهمال الحكومة حل المشاكل الأساسية، كما يأخذ الأقباط على الحكومة أنها لم تكن حازمة فى البداية بكف شر الإرهابيين الإسلاميين عن الأقباط وتركهم لبعض الوقت بدون مطاردة أو عقاب.

ثالثا: هناك أيضا اتجاه آخر يركز على الأسباب:

ويعتبر مشاكل الأقباط هى نتائج يمكن التغلب عليها إذا رجعنا إلى أسبابها، مثل ما ذكره المهندس فرانسوا باسيلى من أن مشاكل الأقباط ترجع إلى غياب الحلم الجماهيرى وتغيير هذا الحلم فى عهد الرئيس السادات من حلم جماهيرى وطنى إلى حلم جماهيرى ذات أبعاد دينية، أى أصبح الحلم هو إقامة الدولة الدينية الإسلامية، ورغم

اتجاه الدولة فى عهد الرئيس مبارك إلى الحلم الاقتصادى، وهو حلم إنسانى مشروع لرفع المعاناة، ولكنه حلم هادئ عقلانى بطبعه لا يثير فى النفس المشاعر الحارة التى تثيرها الاحلام الإنسانية أو الدينية الأكثر بريقا ... كالعدالة «الحكم الشيوعى اليسارى» أو الحرية «الحلم الوطنى الليبرالى» أو الجهاد «الحلم الإسلامى» أو الخلاص «الحلم المسيحى».

أيضا ممن ركزوا على الأسباب واعتبروها اهم من النتائج ما ذكره المهندس أميل يسى من أن مشاكل الأقباط أو بمعنى أدق أسباب مشاكل الأقباط ترجع إلى:

أ - دحض الانتماء الوطنى المصرى الأصيل (التاريخ والحضارة). واستبدالها بالانتماء الدينى العقائدى (إسلام ومسيحية).

ب - انتعاش صناعة الأديان وانتشار المروجين لها والمتفعين بها.

ج - الأطماع السياسية ومحاولة الوصول إلى الحكم عن طريق التأثير على العامة (الغالبية أمية) بواعز دينى خارج نطاق تحليلهم وفهمهم.

د - غياب الفكر الليبرالى الواعى سواء هنا بقصد أم بدون قصد قد شجع على انتعاش عشوائية الفكر والإخلال بالحقوق والنظام.

و - ترويج فكرة دولة العلم والإيمان «والعلم لنا منه القليل، أما الإيمان فهو فى جعبة المؤسسة الدينية» بدلا من دولة احترام القانون وحقوق الإنسان.

رابعا: المشاكل الأساسية التى يعانى منها الأقباط وفقا للإجابات: -

١ - الخط الهمايونى وما يفرضه من عقبات على عملية بناء وإصلاح الكنائس.

٢ - استبعاد إسهام الأقباط تاريخيا وحضاريا من برامج الإعلام والتعليم.

٣ - الإصرار على ذكر بند «الديانة» في بطاقة الهوية وسائر الأوراق الرسمية مما يعطى فرصة للتمييز بين المسلم وغير المسلم، خاصة من المتعصبين من المسئولين بالحكومة والمدارس والجامعات ومختلف المصالح.

٤ - ضمان سلامة وأمن المواطنين الأقباط.

٥- الكراهية التى يحملها جزء كبير من المسلمين لإخوانهم الأقباط نتيجة للتعليم الخاطئ والوعظ فى المساجد وبعض الكتابات التى تسئ إلى الدين المسيحى

والمسيحيين وتتهمهم بالشرك والكفر، وهو ما فرض على الأقباط إما التقوقع أو الهجرة وترك البلاد للمسلمين.

٦ - حرمان الأقباط من دخول الكليات المدنية بجامعة الأزهر، وفى نفس الوقت حاربت الحكومة قيام الجامعات القبطية الممولة من أموال المسيحيين والمفتوحة لكل المصريين مسلمين وأقباطا.

٧ - تجريد الأقباط من حقهم المشروع فى المشاركة العملية فى إدارة شئون وطنهم عن طريق البرلمان، فبدون تمثيل برلمانى لأية فئة من فئات الشعب تصبح هذه الفئة خارج إطار حركة الوطن وخارج حلقة اتخاذ القرار من خلال المجلس التشريعى عقل الامة وموجهها.

٨ - تجاهل الأقباط على أرض الوطن، ثقافاتهم وكفاءاتهم.

٩ - عدم تمثيل الأقباط بنسب توازى كفاءاتهم فى المناصب القيادية العليا فى الدولة والجيش والشرطة والجامعات.

١٠ - المحاولة (بقصد أو بدون قصد) إبعاد الأقباط عن الحياة السياسية العامة أو على الأقل عدم بذل مجهود حقيقى ومخلص لجذبهم إلى هذه الحياة (إذا سلمنا أن هناك سلبية من جانب أنفسهم).

١١ - محاربة الحكومة لترشيح الأقباط، وفى نفس الوقت تقوم بتعيين مجموعة من الأشخاص تكن الولاء للحكومة.

١٢ - استشراء التعصب الدينى داخل معظم أجهزة الدولة.

١٣ - لا يوجد للأقباط برامج إذاعة وتليفزيون أو صفحات فى الصحف القومية، بينما نجد مثلا الزنوج فى أمريكا الذين يختلفون فى الشكل والمضمون عن الجنس الأمريكى الأبيض لهم نصف برامج التليفزيون والإذاعة ولهم الكثير من الصفحات فى الصحف الأمريكية، بل أصبح لهم تاريخ يدرس ويذاع ويحتفل به Black Histary.

١٤ - دخول الدولة طرف غير محايد فى حالات تغيير العقيدة.

١٥ - التعتيم على الأرقام الفعلية لتعداد الأقباط.

١٦ - عدم قيام الأجهزة الأمنية بواجبها على أكمل وجه لحماية الأقباط من الجماعات المتطرفة.

١٧ - النص فى الدستور على مرجعية دينية للدولة المصرية (دولة إسلامية).

١٨ - تديين الحياة السياسية والاجتماعية.

١٩ -أعضاء مجلس الشعب والشورى «المعينون» من الأقباط يتملقون الحكومة بادعاء عدم وجود مشاكل للأقباط بينما هم فى الحقيقة معينون للحديث عن هذه المشاكل.

٢٠ - عدم المساواة فى الوظائف القيادية.

٢١ - تحديد نسبة معينة للأقباط فى بعض الكليات وحرمانهم من أقسام معينة فى كليات الطب، وتخطيهم فى اختيار وظائف المعيدين والأساتذة والإعارات.

٢٢ - تخطى الأقباط فى الترقية فى كافة المصالح الحكومية والمؤسسات العامة والجهات الخدمية ليس لشىء إلا لكونهم مسيحيين.

٢٣ - تزييف التاريخ بحذف فترات منه، وكذا بتغيير حقائق أساسية فيه.

٢٤ - مازال الكثير من أوقاف الأقباط لم تُرد لهم من وزارة الأوقاف، فقد رُد البعض ونأمل أن يُرد الباقى لأنها المصدر الرئيسى للصرف على دور العبادة والمشتغلين بها.

٢٥ - السماحة المصرية فقدت معناها وأصبحت كلمة تتردد عندما يتعرض المسيحيون للاضطهاد.

٢٦ - تستر المسئولين على عمليات خطف البنات وإجبارهن على اعتناق الإسلام.

٢٧ - المعاملة السيئة من رجال الشرطة للأقباط (قرية الكشح وفى حادثة غلق كنيسة المعادى).

٢٨ - عدم وجود حرية دينية لمن يعتنق المسيحية من المسلمين.

٢٩ - العزل والتهميش بسبب اختلاف العقيدة.

٣٠- تهميش الأقباط عموما فى الحياة العامة.

٣١ - الإعلام والتعليم تسيطر عليهما اتجاهات متعصبة تطرح أفكارا دينية ضد المسيحيين.

٣٢ - إن من أهم مشاكل الأقباط هو عدم اعتراف الحكومة بأن لهم مشاكل.

٤-٥- رؤية أقباط المهجر للحل

وفقا لما جاء فى الإجابات. هناك أكثر من مدخل ومستوى وتقسيم للحلول المقترحة:

أولا: حلول عامة وحلول خاصة: والحلول العامة نتيجة لأن هناك مشاكل عامة يعانى منها المواطنون ككل وفى إصلاحها إصلاح لأحوال الأقباط بالتبعية، وهذه الحلول تتعلق بإصلاح أحوال الوطن ككل مثل الالتزام بنظام ديمقراطى حقيقى، وسيادة القانون واحترامه.وهناك الحلول التى تخص مشاكل الأقباط وحدهم مثل إلغاء الخط الهمايونى وتنقية الإعلام والتعليم من كل مظاهر التفرقة وغيرها من الحلول المترتبة على وجود مشاكل خاصة بالأقباط لا يشاركهم فيها أحد.

ثانيا: هناك حلول عاجلة (قصيرة الأجل) وحلول طويلة الأجل: الحلول العاجلة هى الحلول التى تحقق نتائج سريعة وملموسة وتتعلق بسن قوانين تؤثم التفرقة أو التمييز بسبب الدين فى مختلف مناحى الحياة سواء فى أجهزة الدولة أو القطاع العام أو القطاع الخاص.. أما الحلول طويلة الأجل فتتعلق بإعادة بناء المجتمع لإنتاج مواطن يؤمن بالتسامح والمساواة وقبول الآخر، وهذا المستوى أعمق لأنه يعالج المشكلة بشكل جذرى ويكون ذلك فى مجال التنشئة والريادة والقيادة والتوعية والتربية والتعليم بنشر مبادئ التسامح والتآخى بين البشر بغض النظر عن اختلاف الدين والملة أو المذهب أو العقيدة، وهذا المستوى بالطبع يأخذ وقتا زمنيا أطول، ولكنه فى النهاية علاج هيكلى لأمراض التعصب والتفرقة.

ثالثا: حلول تخاطب الضمير الإسلامى وأخرى تخاطب الروح المسيحية: والحلول التى تخاطب الضمير الإسلامى وذلك باللجوء إلى التعاليم الإسلامية السامية للقرآن الكريم والأحاديث النبوية والتراث الإسلامى، واقتباس منها ما يحض على العدالة والمساواة وحقوق الأفراد والجماعات والتعاطف والتراحم بين الأديان، ومثال ذلك ما يفعله قداسة البابا شنودة الثالث بغزارة علمه ومواهبه وبلاغته وعاطفته النبيلة ومبادراته مثل موائد الوحدة الوطنية، وما يقوم به نيافة الأنبا موسى (من خلال المجموعات المتخصصة بأسقفية الشباب مثل المشاركة الوطنية والتنمية الثقافية) ونيافة الأنبا سرابيون فى أسقفية الخدمات سابقا.

هناك أيضا الحلول التى تخاطب الروح المسيحية مثل مواجهة الاضطهاد بالمغفرة مثل ما فعله الزعيم الزنجى الشهير مارتن لوثر كنج فحذر الجماهير السوداء فى أمريكا أنها لن تحقق الحرية السياسية وتنال الحقوق المدنية الكاملة إلا إذا غفرت من قلبها جرائم الرجل الأبيض، فلنؤمن - كما ذكر د. سعيد ميخائيل سعد - بأنه يوما ما ستوقظ ضمائر مضطهدى الأقباط إذا لمسوا أن المظلومين لا ينظرون إلى الاضطهادات من زاوية الحقد الأرضى، بل من مستوى الغفران السمائى. ومن الحلول أيضا التى تخاطب الروح المسيحية ما ذكره د.رودلف ينى من أن الاضطهاد الذى يتعرض له الأقباط فى مصر هو عصا الله لتأديب الكنيسة نتيجة وجود خطايا عامة فى الكنيسة هى الأساس لكل بلايا الأقباط مثل العبادة الشكلية- الانقسام وعبادة الدولار وإهمال الفقير والضعيف والمحتاج.

رابعا: حلول تسترشد بالماضى وحلول تقتدى بتجارب خارجية: والحلول التى تسترشد بالماضى هى التى تضع فترة الليبرالية المصرية قبل الثورة نصب أعينها وتتغنى بها وتريد الاقتداء بها فى رفع شعار «الدين لله والوطن للجميع»، وهذه الحلول هى نوع من اجترار الذكريات، وهى أدوات تلطيف وتهدئة أكثر من كونها خطوات فعالة للحل فى زمن مختلف تماما، وهناك حلول تسترشد بتجارب خارجية مثل حل مشكلة الزنوج والنساء والهنود الحمر فى أمريكا بإصدار قوانين Affirmative Acition التى تعطى الأفضلية فى القبول فى الجامعات وفى التعيين والترقية فى الوظائف لمن ينتمى إلى هذه الفئات.

خامسا: حلول تخاطب النظام وحلول تخاطب الجماعة الوطنية: اتفقت كل الإجابات بأن الحل الرئيسى لقضية الأقباط فى يد الدولة، بداية من أهمية اعتراف الدولة بوجود مشاكل للأقباط، وهو ما لم يصدر منها بشكل صريح حتى الآن وانتهاء باتخاذ الدولة خطوات إيجابية واضحة وسريعة وعملية لحل مشاكل الأقباط باعتبار الدولة فى مصر تملك كل الوسائل الممكنة لحل هذه المشاكل، فهى عمليا تسيطر على الإعلام والجيش والبوليس وحق التعيين فى الوظائف الكبرى، كما تسيطر الحكومة على التشريع من خلال احتكارها للأغلبية فى المجالس النيابية، ويرى أقباط المهجر أن أى وسائل للحل لا تكون الدولة طرفا فيها ستكون محدودة التأثير وأن الحلول الأخرى التى تخاطب الجماعات المختلفة فى المجتمع هى فقط لمساعدة الدولة فى حل هذه المشاكل، ولكن المشكلة الرئيسية تكمن فى عدم مبادرة الدولة لحل هذه المشاكل، وهناك

حلول أخرى تخاطب الجماعة الوطنية بما لها من أمجاد فى العمل الوطنى المشترك بين الأقباط والمسلمين. وترى أن حل مشكلة الأقباط يكمن فى تعاون المستنيرين من الطرفين وإصرارهم على حل هذه المشاكل.

سادسا: الحل المصرى والحل الأجنبى: جاءت الإجابات لتؤيد حل مشكلات الأقباط على المائدة المصرية، وترفض التدخل الأجنبى بمعناه القديم، وترى أن أى حل يفرض بواسطة قوى أجنبية صغرت أم كبرت سيكتب عليه الفشل، لأن التعايش يكون بالتفاهم وليس بالإكراه، والمساواة تكون نابعة من قناعات أفراد المجتمع وليس من خارجه ولكن الخلاف بين رؤية أقباط الداخل والمهجر فيما يتعلق بالتدخل الأجنبى أن أقباط المهجر يرون أن ممارسة ضغوط أجنبية على الحكومة المصرية حق مشروع تماما، فهم يرون أن استخدام كافة الوسائل والآليات المشروعة قانونية وسياسية للعمل على تحقيق المساواة بين كافة المصريين وكفالة حقوق الإنسان، وهذه الضغوط تتمثل فى التعاون مع كافة منظمات حقوق الإنسان المصرية والدولية، وكذا التعاون مع كافة المنظمات غيرالحكومية فى العالم، الشكوى للأمم المتحدة وكافة منظماتها عن انتهاكات حقوق الأقباط، وكذا التوسط لدى الحكومات الصديقة لمصر للضغط عليها من أجل تحسين أوضاع الأقباط واستخدام ساحات القضاء سواء المصرية أو الدولية من أجل انتزاع حقوق الأقباط من براثن الحكومة، وهم يرون أن الحكومة المصرية نفسها تقوم باستخدام هذه الوسائل، وتعترف بها حيث إنها وقعت على كافة مواثيق حقوق الإنسان الدولية، وكذا تقوم كافة المنظمات غير الحكومية فى مصر باستخدام هذه الآليات.

سابعا: حلول تخاطب المجتمع القبطى وحلول تخاطب المجتمع المدنى: اشتملت الإجابات أيضا على حلول تخاطب المجتمع القبطى مثل الدعوة للاندماج فى المجتمع من أجل خلق قيادات سياسية عَلمانية قبطية وكذا المثابرة والمطالبة بالحقوق بشجاعة وغير ذلك من الحلول التى تدفع الأقباط للمطالبة بحقوقهم. هناك أيضا حلول تخاطب مؤسسات المجتمع المدنى باعتبارها مؤسسات وسيطة وباعتبار أن المستقبل لمؤسسات المجتمع المدنى فى ظل التطورات الحديثة فى العالم.

وهذا: حصر بأهم الحلول كما جاءت فى الشهادات

١ - إلغاء القيود القانونية المفروضة على بناء وترميم الكنائس وذلك عن طريق:

أ - الإلغاء الفورى لكل القيود المفروضة على ترميم وإصلاح الكنائس فى مصر.

ب - إلغاء مجمل الخط الهمايونى والقرار الوزارى اللذين يقيدان حرية بناء وترميم الكنائس فى مصر ونأمل أن يتم ذلك قبل حلول الألفية الثالثة للميلاد.

ج - تعيين لجنة ذات تمثيل قبطى كاف، للنظر فى الموضوع وصياغة تشريع جديد خاص ببناء وترميم دور العبادة فى مصر دون تمييز قائم على الدين.

د - تعيين لجنة تحقيق دائمة ذات تمثيل قبطى كاف للنظر فى المنازعات التى تنشأ بصدد بناء وترميم دور العبادة فى مصر دون تمييز قائم على الدين.

هـ - تنفيذ الدولة لهذا التشريع الجديد والبنود المختصة به دون تفرقة بسبب الدين.

٢ - وضع الهموم القبطية على مائدة للحوار الوطنى مثل «لقاء الحكماء» حيث تطرح المطالب والتطلعات المشروعة للأقباط بموضوعية وأمانة وشجاعة على مائدة يسودها الحب بين أبناء الوطن الواحد.

٣ - تدريس التاريخ الحقيقى لمصر فى كل عصورها شاملا الحقبة القبطية.

٤ - تخصيص مساحة كافية فى الإعلام للدين المسيحى وتجنب كل مايسئ للمعتقدات الدينية.

٥ - إصدار قوانين لمنع التمييز الدينى فى المجتمع المصرى أسوة بالقوانين التى صدرت فى الولايات المتحدة لحقوق النساء والملونين.

٦ - التصدى بشدة للتطرف ومعاقبة كل معتدٍ بحزم.

٧ - إعادة صياغة بعض الأبواب بكتب التعليم فى المدارس وحذف أى شىء يمس الآخر الدينى.

٨ - التطبيق الأمين لنصوص الدستور التى تؤكد المواطنة الكاملة للأقباط، وبناء جيل يؤمن بالمواطنة لكل المصريين كأساس للحقوق والواجبات.

٩ - تربية الصغار على روح المحبة من خلال الإعلام والتعليم.

١٠ - الإسراع بتسليم الأوقاف القبطية خصوصا أن القضاء حكم فى صفها.

١١ - تدعيم الالتقاء الإسلامى المسيحى من خلال الأنشطة الاجتماعية.

١٢ - إقامة مشروعات ريفية يشارك فيها الشباب المسلم والقبطى معا.

١٣ - عدم النص فى الدستور على دين للدولة (دولة مدنية علمانية).

١٤ - إلغاء بند الديانة من بطاقة الهوية وسائر الأوراق الرسمية.

١٥ - معاقبة أى أستاذ جامعى إذا ثبت أنه اتخذ موقفا فى الامتحانات من طالب بسبب ديانته.

١٦ - علاج هموم الأقباط فى إطار مشكلات باقى مكونات المجتمع المصرى.

١٧ - إيقاف الحملات العشوائية المسممة ضد أقباط المهجر، وبدء حوار هادئ موضوعى معهم.

١٨ - مزيدا من الديمقراطية ثم الديمقراطية ثم الديمقراطية.

١٩ - نبذ السياسة العنصرية التى بدأت رياحها تهب على مصر منذ أوائل الثورة.

٢٠ - إشراك الأقباط فى الحياة السياسية.

٢١ - إعطاء الأقباط نصيب عادل يتناسب وكفاءاتهم فى كل المناصب القيادية فى الدولة.

٢٢ - اعتماد معيار الكفاءة فقط للتعيين والترقى فى كافة الوظائف.

٢٣ - المثابرة فى المشروع الصالح بإيمان وشجاعة.

٢٤ - وضع المشكلة على رأس الأولويات فى الدولة لأن البيت الذى ينقسم على ذاته يخرب والعدل أساس الحكم.

٢٥ - الحل لا يحتاج إلى بحث وتفكير ولكن رغبة صادقة وعزيمة قوية.

٢٦ - الحل يحتاج إلى رؤية جماعية شاملة وفكرة إصدار هذا الكتاب تمثل إحدى الخطوات الصحيحة على طريقة الحل.

٢٧ - التعليم ومحو الأمية.

٢٨ - احياء الفكر الليبرالى وتنقية الدستور والقوانين من الشوائب.

٢٩ - تهميش الدفعة الدينية وحتمية إبعادها عن الالتحام بشئون الدولة العامة (سياسية واجتماعية).

٣٠ - إنعاش دولة احترام القانون.

٣١ -إحياء التراث المصرى الأصيل ونقله إلى الأجيال الصغيرة فى المدارس وعن طريق وسائل الإعلام.

٣٢ - تكوين مشروع قومى جماهيرى عريض ذى أبعاد حضارية تنويرية نهضوية مع ترك الدين لله.

٣٣ - إعادة رفع الشعارات المتقدمة حضاريا والتى لم نعد نسمع عنها كثيرا.

٣٤- الاستمتاع بالفروق بيننا بدلا من اتخاذها ذرائع للتفرقة مما يؤدى إلى التقهقر للخلف، فالتنوع لا يعطى الحياة رونقها فقط بل هو أساس لاستمرار الوجود، وتقبل الآخر ليس فضلاً منه أو منة نعطيها أو نحجمها بل هو ضرورة محتمة للبقاء.

٣٥ - الاهتمام بالمدرس المصرى.

٣٦ - مخاطبة الضمير الإسلامى، وذلك باللجوء إلى تعاليم الإسلام السامية.

٣٧ - قبول بعض الحقائق الأساسية التى لا يريد الطرفان مواجهتها مثل:

أ - إن تاريخ العالم المسيحى والإسلامى فى الاضطهاد متكافئ تقريبا وليس هناك سبب يعطى لطرف فخرا على الطرف الاخر.

ب - إن الدين عملية وراثية وليس لأحد فضل فى كونه مسلماً أو مسيحياً.

٣٨ - وجود رؤية وخطة لدى القيادات السياسية والدينية والشعبية لتحقيق الوحدة والعدالة الاجتماعية.

٣٩ - قيام التجمعات والأفراد فى كل ديانة بصنع الخير بانتظام وسخاء لأصحاب الديانة الأخرى بدون انتظار المقابل.

٤٠ - الحل يكون بدون تدخل قوى أجنبية، أما أى حل يجئ من قوى عظمى فسيكتب عليه الموت سريعا.

٤١ - المحافظة على الوحدة الوطنية عملا لا قولا بتحالف قوى الشعب وتكافؤ الفرص والمساواة بين المواطنين وحرية العقيدة والرأى وسيادة الدستور والقانون.

٤٢ - الردع العادل لكل من يعتدى على حقوق الأقباط وأرواحهم.

٤٣ - الاضطهاد عصا الله لتأديب الكنيسة، والحل هو الرجوع إلى الحياة الروحية السليمة.

٤٤ - أقباط مصر يحتاجون إلى نجدة عالمية اقتصاديا تقوم بها الهيئات الكنسية فى مصر والجمعيات الخيرية فى المهجر.

٤٥ - استخدام الأقباط لحقهم فى استخدام كافة الوسائل والآليات المشروعة من قانونية وسياسية للعمل على تحقيق المساواة بين كل المصريين وكفالة حقوق الإنسان.

٤٦ - مراعاة الوجود المسيحى فى المجالس النيابية والشعبية.

٤٧ - إن أهم خطوة نحو الحل الصحيح هى اعتراف الحكومة بأنه توجد مشاكل للأقباط.

٤-٦- جهود أقباط المهجر

تعكس جهود أقباط المهجر لحل قضية الأقباط طبيعة التنوعات المختلفة لأقباط المهجر، فهناك الأغلبية الساحقة التى لا تبذل أى مجهودات لحل هذه المشاكل، وهناك أقلية تحاول أن تبذل جهوداً وفقا لحسابات لا تجعلها تصطدم بالنظام فى مصر أو تخسر الرأى العام المصرى، مما يجعل هذه الجهود تكاد تكون معدومة الفاعلية، وهناك قلة أخرى من نشطاء حقوق الإنسان، وأغلبهم أعضاء الهيئات القبطية فى الخارج هى التى تبذل جهوداً فاعلة، ولا يهمها إرضاء النظام أو الاصطدام به، ولكن يهمها فاعلية الأدوات وقانونية الأداء وبناء على ذلك ووفقا لما جاء فى الشهادات هناك أربعة مداخل لحل هذه المشكلات:

١ - مخاطبة الرأى العام المصرى: ويشمل هذا المدخل كل الأساليب لتدعيم العلاقة بين المسلمين والأقباط مثل الحوار القبطى- الإسلامى، ومحاولة خلق رأى عام داخل مصر يساند حقوق الأقباط، والكتابة فى جانبها المقبول والمسموح بنشره فى مصر، وتقترب أدوات هذه الفئة فى العمل مع ما يفعله أقباط الداخل.

٢ - مخاطبة الجانب الروحى للأقباط: مثل دفعهم لتحمل الاضطهاد وتبرير وجود مشكلات بتدهور المستوى الروحى لهم، ومحاولة تذكيرهم بأن الأقباط عانوا فى

عصور الاضطهـاد أكثر من ذلك بكثيـر، ودفعهم للاحتماء بـالكنيسة وشكرًا لـله على نعـمة الاضطهـاد، وغالبا مـا تتبـنى الكنـائس فى المـهجر هذا المـدخل، وكذلك بـعض العاملين فى مجال الدراسات اللاهوتية والقبطية.

٣- جمعـيات حقوق الإنـسان: وهذا المدخـل يتشابـه وعمل مع نـشاط جمعـيات حقوق الإنسان فى مصر، وكما يقول نبيل عبـد الملك أن المنظمة المصرية الكندية لحقوق الإنسان تـعمل مع منـظمات حقـوق الإنسان المصريـة من أجل تأصيـل الديمقـراطية، وكفالة حقوق الإنسان بصفة عامة وللأقباط بصفـة خاصة باعتبارهم الحلقة الضعيفة فى المجتمع المصرى.

٤- مخاطبة الرأى العام الـدولى والقوى الفاعـلة الدولية: ويـتبنى هذه الأسـاليب الاتحاد القبطى الـدولى والهيئات القبطية التـابعة له على مستوى العالـم، وهدفهم خلق رأى عام دولى يسـاند حقوق الأقباط ومحـاولة التأثير علـى القوى الفاعلة الـدولية من أجل دفعها لتبنى حقوق الأقباط، والقيد الوحيد الذى يهتم به نشطاء حقوق الإنسان فى الهـيئات الدولـية هو أن تكـون الآليات سلـمية وقانـونية وعلـنية، ومن الأدوات الـتى تستخدمها الهيئات القبطية لتوصيل قـضيتهم إلى الرأى العام العالمى التعاون الوثيق مع معظم مـنظمات حقوق الإنسـان فى مصر والخارج، والكتـابة إلى المسئوليـن فى مصر- الالتـقاء مع ممثـلى الحكـومة فى الخارج عـن طريق السـفارات لتـوصيل مذكـرات إلى الحكومة المصرية - عرض قضايا الأقباط علـى المجتمع الدولى - إصدار المجلات بالعربية والإنجليـزية التى تحتـوى على تفاصيـل عن مشاكل الأقـباط وإرسالها إلـى كل رؤساء الدول ومنـظمات حقوق الإنـسان والسفراء المـعتمديـن فى الأمم المتحدة - والمسيرات السلمـية والإعلانات مدفوعـة الأجر، كذلك حضور الندوات الدولية لعرض الـقضية القبـطية - عقـد مؤتمرات قبطـية دولية لمنـاقشة مشـاكل الأقباط وجمـع التوقيـعات من المسلمين والأقباط فـى المهجر - وإرسالها إلى المسئولين فى مـصر من أجل الضغط لحل مشاكل الأقباط - مخاطبة أعضاء البرلمانات الدولـية من أجل دفع حكوماتها لتبنى قضية الأقباط أو كما يـسميها سليم نجـيب طلب وساطات تأثيـرية على المسئوليـن فى مصر، فطلب التوسط هو مطلب شرعى دولى قانونى لا تثريب عليه، ويقول منير بشاى: نحن نتصل بالحـكومة الأمريكية والكونجرس الأمـريكى للتدخل لحل مشـاكل الأقباط، وهو ليس الاتصال بالأجانب، ولكن الحكومة الأمريكية هى حكومتنا.

ويقول حلمى جرجس «نحن نثير مشاكل الأقباط مع أعضاء البرلمان البريطانى كجماعة ضغط»، بل إن اللورد ديفيد التون هو الرئيس الشرفى للهيئة القبطية البريطانية، ويرى أعضاء الهيئات القبطية، كما يقول الفونس قلادة «إن احتكاكنا بالدبلوماسيين من الحكومة المصرية كان يأتى دائما بنتائج سلبية وعكسية لأنهم فى النهاية يطلبون مذكرة لرفعها للمسئولين فى مصر، ولا نسمع عن الرد عنها مطلقا»، ويقول رائف مرقص «أعتقد أننا نخطئ فى حق أقباط مصر إذا تقدمنا بالشكوى عن هموم الأقباط إلى أى مسئول حكومى»، ولهذا يرى هذا الفريق أن ممارسة الضغوط التأثيرية على الحكومة المصرية هو الأكثر فاعلية لحل مشكلة الأقباط.

٤-٧- التآمر والخيانة وتشويه سمعة مصر

أحد الاتهامات الجاهزة التى تطلقها الحكومة وكتابها على أقباط المهجر هو الاتهام بالتآمر والخيانة وتشويه سمعة مصر والتعامل مع اليهود وتمويل أنشطتهم من أموال مشبوهة، وغير ذلك من الاتهامات الخطيرة المرسلة بدون أى إثبات أو حتى منطق مقبول. والحكومة وأتباعها وهى توجه هذه الاتهامات تعلم جيدا أنها ليس لها أى مردود عالمى، ولكنها تخاطب بها الداخل، وتأتى هذه الاتهامات ـ كما قلنا ـ من مسئولين حكوميين وكتاب وصحفيين حكوميين، وكذلك من كتاب إسلاميين نظرا للعداوة التقليدية بين أصحاب المشروع الإسلامى وحقوق الأقباط.

فكتب فهمى هويدى فى الأهرام ١٥/ ٧/ ١٩٩٧ مقالا مطولا يتهم فيه أقباط المهجر بتشويه سمعة مصر، بل واتهمهم بالعمالة قائلا: «لحساب من يعمل هؤلاء».. وكتب رجب البنا فى أكتوبر ٧/ ٨/ ٩٧ «أقباط أمريكا موتورين وساخطين ومستعدين لبيع أى شئ وكل شئ بما فى ذلك الوطن والكرامة مقابل بضعة دولارات أو الكارت الأخضر للإقامة فى أمريكا»، وذكر آخر «إنهم خونة ومرتزقة وعملاء للمخابرات الأمريكية».. وسمعنا تصريحات من بعض المسئولين بأن ملف القضية القبطية كان على مكتب نيتانياهو.

والحقيقة أن نظرية المؤامرة توظف بشكل متعمد من قبل الحكومات في دول الشرق الأوسط ليس فقط لأنها أداة العاجز ولكنها سيف مسلط على المعارضين في النظم الديكتاتورية، وحول هذا يقول محرر وول ستريت جورنال في عرضه لكتاب «اليد الخفية مخاوف الشرق الأوسط من المؤامرات»:

«في عالم اليوم فإن العرب والإيرانيين أكثر شعوب العالم إيمانا بنظريات التآمر وأشدهم حماسا في نشرها، وإلى حد ما يرجع هذا إلى ثقافة هذه الشعوب، فكلا الشعبين لهما تراث أولى غنى بالخرافات ذات المعانى العميقة ونظرياتهم التآمرية مليئة بالخيال، وهناك سبب وجيه أيضا يساعد على خلق هذه النظريات التآمرية فإيران وكل الدول العربية في قبضة حاكم مطلق سواء كان علمانيا أو رجل دين، وهؤلاء الحكام يخضعون كل شئ لتحقيق أغراضهم وأهدافهم، التعليم ووسائل الإعلام، القانون، الجيش وغيرها من المؤسسات، وتتجسد الدولة في رجل واحد مسئول عن كل شئ يتحدث باسم هذه الدولة، وفي الحقيقة يكون الصراع من أجل السيطرة بلا رحمة ويتصف بطابع التآمر، وفي هذه المجتمعات لا يعلم بالحقائق الصحيحة إلا قلة صاحبة الامتيازات ويجعل الخوف والجهل الجماهير الغفيرة تحت رحمة الشائعات والخيالات، ولهذا يتخلى الناس عن مبادئ البحث العلمي المألوفة للتحقق من الأحداث، ويلجأون إلى فكرة أن هناك قوى تعمل في الخفاء مما يفتح المجال للأساطير والخرافات التي تنبع من خيال الإنسان الواسع».

ولكن ماذا قالت إجابات أقباط المهجر حول هذه الاتهامات.. جاءت الإجابات في مجملها لا تنكر فقط هذه الاتهامات جملة وتفصيلا، ولكنها تستهزئ بالمنطق نفسه الذي يقول ذلك من قبيل: هل الدفاع عن حقوق الإنسان يشوه سمعة مصر؟ أو في عصر المعلومات لا يمكن لفرد أو جمعية صغيرة تشويه سمعة دولة إلا إذا كانت هناك حقائق واضحة ووجودها هو الذي يشوه سمعة مصر، فلم نسمع عن موضوع المؤامرة إلا من المصادر المصرية، المعتدى على الأقباط هم الجماعات الإسلامية والبوليس المصري.. فهل هناك اتصال بين اليهود والبوليس المصري؟! هل من يقتل الأقباط وطني مخلص ومن يقوم بنشر الحقائق من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان خائن؟! هل الخط الهمايوني قانون يهودي أم مصري؟!

وكذلك نفس هذا الطرح الذي تروجه السلطات المصرية عندما تحاصر أو تنكشف

أمام الرأى العام العالمى، وهى لعبة تجلب الاستهزاء وعدم المصداقية، وأيضا هل حرق كفر دميان تم بأيد مسلمة أم يهودية، وهل قتل الشباب القبطى فى كنيسة أبو قرقاص بيد يهود أم مسلمين؟! وأيضا الحكومة تريد أقباطاً من نوعية لا أرى، لا أسمع، لا أتكلم، ونحن لا نؤمن بهذا، ولكن نؤمن بأن الحقوق لا تمنح ولكن تنتزع وسنظل نناضل بكل الطرق السلمية حتى تعود حقوق مواطنينا. وحتى الذين سلموا بأنه ربما تكون هناك مخططات يهودية لزعزعة استقرار مصر، أنكروا بشدة أن يكون هناك أحد من أقباط المهجر متورط فى مثل هذه الأعمال، أما بالنسبة لمسألة التمويل فقد جاءت الإجابات بأنهم لا يقبلون أية تبرعات من أية جهة أجنبية وأنشطتهم كلها يتم تمويلها من اشتراكات وتبرعات أقباط المهجر.

والخلاصة أن هناك أسباباً حكومية وراء اتهام أقباط المهجر بالخيانة والتآمر لتشويه سمعة مصر، وهى:

١ - تضليل الرأى العام داخل مصر لمحاولة الهروب من حل المشكلات.

٢ - إرهاب أقباط المهجر من أجل إسكاتهم.

٣ - عدم فهم وإدراك طبيعة الحياة والحريات فى المهجر.

٤ - محاولة البحث عن كبش فداء.

وهناك أسباب قاطعة تنفى هذه الاتهامات عن أقباط المهجر، وهى:

١ - العلنية: كل أنشطة أقباط المهجر علنية وواضحة للجميع وليست لهم أية أنشطة سرية.

٢ - إن أقباط المهجر لا يتكلمون الا الحقائق الواضحة المستقاة من مصادر مصرية بحتة مثل الصحافة المصرية ومراكز الدراسات وجمعيات حقوق الإنسان وكتب مصرية.

٣ - البينة على من ادعى والحكومة لا تملك دليلاً واحدا حول اتهاماتها وإلا لكانت كشفت عنه.

٤ - لم تثبت فى التحقيقات التى حدثت فى مصر لقتل السياح أو العمليات الإرهابية الأخرى أى أصابع يهودية أو تورط أقباط المهجر فى أى شئ.

٥ - إن الذى يشوه سمعة مصر هو الجانى وليس المجنى عليه والأقباط فى كل الأحوال مجنى عليهم.

٦ - إن ما يذكره أقباط المهجر لا يختلف كثيراً عن ما يذكره كثير من المسلمين المستنيرين، فهل التيار الليبرالى فى مصر يشوه سمعتها أيضا.

٧ - إن مطالب أقباط المهجر كلها مطالب عادلة ومحل تأييد من القوى المعتدلة فى مصر.

٨ - إن دفاع أقباط المهجر عن أقباط الداخل حق أصيل لهم وليس تشويهًا لسمعة أحد.

٩ - أقباط المهجر قدموا خدمات جليلة لمصر، وهم تكريم لمصر فى المجتمع الدولى.

١٠ - هل حق الشكوى خيانة والدفاع عن حقوق الإنسان جريمة، فهذا عمل تقوم به جمعيات حقوق الإنسان فى العالم كله.

١١ - إن هناك كثيراً من الكتاب فى مصر دافعوا ونفوا هذه التهم عن أقباط المهجر مثل لطفى الخولى، صلاح الدين حافظ، نبيل عبد الفتاح، وسعد الدين إبراهيم، ويوسف سيدهم، وغيرهم الكثير، فهل هؤلاء أيضا متورطون فى الخيانة مع أقباط المهجر.

١٢ - إن السمعة الطيبة لا يستطيع أحد تشويهها، كما أنه لا يوجد قبطى واحد سواء فى الداخل أو الخارج يبغى ضرراً لمصر.

١٣ - إن أقباط المهجر قدموا نفس الشكاوى إلى المسئولين فى مصر قبل أن يتقدموا بها إلى الجهات الدولية المعنية بحقوق الإنسان.

٤-٨- مسئولية الحكومة

هل الحكومة الحالية مسئولة عن مشاكل الأقباط أم أنها مشاكل متوارثة من قرون طويلة؟ بالنسبة للجزء الأول من السؤال أجمعت الإجابات بأن هناك مشاكل موروثة من قرون ماضية وعقود قريبة ورثها النظام الحالى وليس له أى يد فى ذلك، أما بالنسبة لمسئولية النظام الحالى فهناك اتجاهات أربعة هى:

١ - الحكومة ليست مسئولة: يرى هذا الفريق أن النظام الحالى يقف فى صف الاعتدال والاتزان، وأنه تصرف بحكمة لكى يحمى البلاد من انفلات أمنى كما حدث فى الجزائر، وأنه ليس من الحكمة افتعال خلاف سياسى معه بل يجب التعاون معه ومساندته.

٢ - كفاءة النظام محدودة: يرى هذا الفريق أن الحكومة مسئولة عن مشاكل الأقباط ليس لأنها متعصبة، ولكن لمحدودية كفاءتها فى إدارة وظائفها، وأن مسئولية النظام الحالى عن مشاكل الأقباط هى نفس مسئوليته عن أية مخالفات أخرى بالمجتمع، فمن حق الشعب على حكومته العدالة واحترام حقوقه وحمايته والدفاع عنه، وهذا هو جوهر العقد الاجتماعى بين الشعوب وحكامها، وأن تقاعس الحكومة عن إنهاء التفرقة يعكس فشلا وعدم كفاءة وانشغالها بالدفاع عن الذات.

٣ - النظام تجاهل حقوق الأقباط: يرى هذا الفريق أن النظام الحالى غير مسئول عن مشاكل الأقباط، ولكنه جزء من المشكلة لأنه لم يبذل جهوداً صادقة وجادة ومخلصة لحل هذه المشاكل، بل والأدهى من ذلك لم يعترف بوجود مشاكل أصلا فكيف يكون هناك حل، ولهذا وصلت المشاكل إلى ذروتها فى عهد النظام الحالى، ويرى هذا الفريق أنه كان يجب على النظام الحالى وضع هذه المشكلة على قائمة أولوياته لأن الموضوع ليس مشكلة الأقباط، ولكن يتعلق بوحدة الأمة.

٤ - النظام شريك متعمد فى تفاقم مشاكل الأقباط: يرى الفريق الأكبر أن الحكومة مسئولة مسئولية كاملة عن تفاقم مشاكل الأقباط لأسباب كثيرة منها:

١ - سياسات الحكومة عنصرية تفرق بين القبطى والمسلم.

٢ -فى العهد الحالى القبطى لا يأمن على أولاده وماله أو بيته خاصة فى الصعيد، لأن الحكومة لا تقوم بالحماية الكافية لأرواح وأموال هؤلاء.

٣ - الحكومة أضافت أبعادا جديدة للمشكلة بدلا من حلها.

٤ - توجد مسئولية واضحة فالبوليس يغمض عينيه حتى تتم الجريمة، ثم يتم القبض على أفراد يفرج عنهم بعد ذلك بدون محاكمات لعدم كفاية الأدلة.

٥ - زيادة الجرعة الدينية والمزايدة على الإسلاميين.

٦ - لا توجد مساواة فى الوقت الحالى فى كافة مناحى الحياة بين المسلم والقبطى وهذه مسئولية الحكومة.

٧ - إن ما يحدث للأقباط فى العهد الحالى لم يتكرر منذ عصر المماليك.

٨ - إن الحكومة مسئولة عن الأحداث التى وقعت فى عهدها وهى كثيرة.

٩ - مسئولية الحكومة إلغاء القوانين المجحفة ولم تفعلها.

١٠ - أى حكومة جادة تعمل على الإصلاح وليس توريث المشاكل لمن يأتى بعدها.

١١ - هى مسئولة دستوريا عن حقوق الأقباط.

٤-٩- مسئولية الكنيسة

هل للكنيسة دور سلبى أم إيجابى فيما يتعلق بمشاكل الأقباط.. هناك من يرى أن للكنيسة دوراً إيجابياً، وتعمل بمنتهى الحكمة فى مواجهة الأوضاع الحالية، وهناك تيار آخر يرى أن طرح السؤال ليس ذا معنى، لأن مشكلة الأقباط مشكلة مدنية، ونحن ننادى بالدولة المدنية العلمانية الليبرالية، فكيف نلجأ إلى المؤسسة الكنسية لأخذ رأيها، وهناك تيار ثالث يقول إن للكنيسة دوراً معوقًا بالفعل فى حل مشاكل الأقباط، وأنها تاريخيا أضرت بالقضية كثيرا، وأنها حاليا تحاول إعاقة دور أقباط المهجر لحل هموم الأقباط، وأنها أقرب إلى مسايرة الموقف الرسمى للحكومة، بل يذهب البعض إلى أن موقف كثير من كهنة المهجر ليس سلبيا فقط، ولكنه يتخذ موقفًا عدائيًا للحركة القبطية، وهذا يعوق حل القضية.. ولكن الإجابة ليست بهذه البساطة، فمن خلال الشهادات نستطيع أن نستخلص عدداً من الآراء المختلفة حول دور الكنيسة وهى:

١ - الكنيسة فى موقف صعب جدا، والسلطة تفرض عليها ما تقول.

٢ - منذ دخول العرب مصر انتهجوا سياسة الوقيعة بين رجال الكنيسة والعلمانيين ونجحوا فى ذلك فى العصور السابقة.

٣ - الأقباط فى الخارج من القوة الآن بما يجعلهم قادرين على دفع قضيتهم إلى الأمام بدون معاونة الكنيسة.

٤ - إن أقباط المهجر لا يريدون أن تمارس الكنيسة دوراً سياسيًا، فالكنيسة فوق السياسة ولا يريدون لها هذا التردى.

٥ - إذا كان هناك دور معوق للكنيسة إلا أن أقباط المهجر يتفهمون الموقف، فليس للقبطى أن يتفضل على كنيسة، وإلا فقد الذات (الهوية) التى يحاول بإصرار وشجاعة أن يؤكدها، ولهذا يتفهم أقباط المهجر وضع الكنيسة مقدرين ما يقع عليها من ضغوط داخل مصر.

٦ - تأكد للجميع أن الكنيسة تتعرض لبطش شديد كلما شعرت السلطات بأن للكنيسة دوراً سياسيًا يسير جنبا إلى جنب مع دورها الدينى.

٧ - تردد الأقباط على الكنيسة لحل مشكلاتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وكأنها حكومة تملك وسائل القوة أخرجها عن نطاقها الروحى المفروض أن تقوم به.

٨ - الكنيسة تجامل السلطة من أجل إحلال السلام والهدوء وهى تتصور أن هذا فى صالح الأقباط، والدولة تعلم تأثير الكنيسة، ولهذا تستعين بها لتأييدها فى المحافل الدولية.

٩ - هناك تيار قوى داخل الكنيسة يعتبر أن أى مجهود سياسى هو ضد الروحانية، وضد الاتكال على الله ويصف العاملين فى المجال السياسى بشتى الصفات السلبية، والنتيجة أن فريقًا كبيراً من المواظبين على العبادة فى الكنائس يعزفون عن أى عمل سياسى.

١٠ - إن كل أقباط المهجر يذكرون للكنيسة دورها فى الحفاظ على الإيمان السليم والهوية القبطية ويؤمنون بقدسيتها ويقدمون لها كل فروض الاحترام وللقيادة الكنيسة كل الإجلال.

١١ - الحديث عن هموم الأقباط من خلال الكنيسة لم يأت إلا بنتائج عكسية.

١٢ - إن الكنيسة لم تنكر وجود مشكلات للأقباط فى أى وقت، ولكن لها طريقتها الخاصة فى معالجة الأمور على قدر ما تسمح به ظروفها.

١٣ - إن هناك فرقًا بين الدور الوطنى والدور السياسى للكنيسة والجميع يرحب بدور الكنيسة الوطنى تاريخيًا وحاضراً، ولكن لا يرغب أحد فى ممارسة الكنيسة لدور سياسى، فهى ليست حزبا سياسيا، كما أن القيادات الكنسية لا ترغب فى ممارسة هذا الدور السياسى.

١٤ - يبدو أن الكنيسة فى الفترة الأخيرة لا تميل إلى الاستعانة بقيادات علمانية قبطية،كما كان إبان العصر الليبرالى، والذى يساعد على ذلك أن الدولة نفسها حاليا لاترغب فى ظهور هذه الشخصيات القبطية القوية، وهى حريصة على أن تقوم الكنيسة بدور سياسى مرسوم لها من قبل الدولة لا تخرج عنه لمعرفتها قدرة

الكنيسة على ضبط توجهات المجموع الشعبى القبطى من ناحية، وكذا سهولة محاصرتها إذا أخلت بهذا الدور من ناحية أخرى.

٤-١٠ - مسئولية الإعلام

جاءت آراء أقباط المهجر فى الإعلام المصرى فى مجملها سلبية، فهم يرون أن هناك أقلامًا منصفة وبناءة ومشجعة أحيانا، ولكن مجمل الصحافة المصرية لا تهتم بقضايا الأقباط، بل وأحيانا تعمل على إثارة الرأى العام ضدهم، ولا يكون الإعلام المصرى نسقًا متجانسًا، فالصحافة القومية تؤيد موقف الحكومة وتدافع عنه وتكيل الاتهامات لأقباط المهجر، الصحافة الإسلامية موقفها معاد لقضايا الأقباط ولدور أقباط المهجر، أما الصحافة المعارضة مثل التجمع فموقفها طيب.

وهناك أسباب وراء هذا الموقف غير الإيجابى فى الصحافة المصرية من قضايا الأقباط وهي:

١ - الإعلام المصرى متأثر بمدرسة عربية عامة تفضل التعتيم على المصارحة.

٢ - الإعلام مقيد برؤية النظام السياسى وأحيانا كثيرة يزايد على النظام فيضيف قيوداً أكثر على نفسه.

٣ - الإعلام المصرى متأثر برؤية النظام فى نفوره من قضايا حقوق الإنسان بما فى ذلك حقوق الأقباط.

٤ - إن التعتيم على قضايا الأقباط هو الاتجاه الرئيسى فى الإعلام الرسمى وحادث الكشح خير دليل على ذلك، حيث أدى حادث قتل عادى إلى ضجة عالمية كشفت عن عيوب المجتمع وتخلف الصحافة وتحيزها وعورات النظام القائم للعالم بأسره.

٥ - إن بعضًا من العاملين فى حقل الإعلام موظفون لدى الدولة، والصحافة لسان الحكومة والصحفى الملتزم مضطهد ومهمش.

٦ - الإعلام المصرى فى مجمله متخلف ومازال فى عالم آخر ليس هو العالم الذى نعيش فيه.

٧ - لن تتحرر الصحافة وهى مملوكة لدولة لم تمارس الديمقراطية بعد وتخلط بين الدين والسياسة.

٤-١١- مصادر الأخبار

هناك طرح فى الإعلام المصرى وفى بعض أوساط المثقفين بأن أقباط المهجر، يحصلون على أخبارهم فيما يتعلق بالأقباط فى مصر من مصادر أجنبية بعضها ليس بعيدا عن مصادر الشبهات.. فهل هذا صحيح؟

جاءت الإجابات لتنفى ذلك تماما وتوضح أن المصدر الرئيسى لمعلومات أقباط المهجر عن مشكلات الأقباط مصرى بحت، مثل الصحافة المصرية وتقارير منظمات حقوق الإنسان المصرية مثل المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، مركز حقوق الإنسان لتدعيم الوحدة الوطنية، وتقارير مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، وتقارير الحالة الدينية فى مصر، الصادر عن مؤسسة الأهرام، والكتب المصرية مثل هموم الأقباط لسامح فوزى، مصير الأقباط فى مصر لأسامة سلامة، والأقباط بين الحرمان الكنسى والوطنى لسليمان شفيق، النص والرصاص لنبيل عبد الفتاح وغيرها من الكتب المصرية.

ومن المصادر الأخرى الزيارات المتكررة لمصر، مقابلة الأهل والأصدقاء، والاتصال التليفونى، وكذلك بالاتصال بالقيادات القبطية داخل مصر، وكذا الاتصال بالمتضررين من الأقباط، وكل ما سبق عبارة عن مصادر مصرية بحتة، هذا بالإضافة إلى الصحافة العالمية ووكالات الأنباء وشبكة الإنترنت الدولية، وعموما الحصول على المعلومات لم يعد مشكلة فى الوقت الحالى.

٤-١٢ -العلاقة بين المسلمين والأقباط

هل هناك توتر فى العلاقة بين المسلمين والأقباط فى رأى أقباط المهجر، جاءت الإجابات فى مجملها توضح أنه على المستوى الفردى فإن العلاقات لا غبار عليها،

وهى ككل العلاقات الإنسانية تعتمد على خلفيات الفرد التربوية والتعليمية وعلى المصالح المشتركة بين الأفراد، ولكن هذه العلاقات رغم أنها طبيعية وطيبة إلا أنه قبل عصر السادات كانت العلاقات أفضل، ومع مجئ السادات بمشروعه الدينى برزت النعرات الطائفية والاتجاهات المتعصبة التى لم يسلم منها المجتمع حتى الآن، فهناك انعزال للأقباط عن المسلمين فى بعض المجتمعات المحلية وبعض المدن الكبرى التى يتغلب عليها التيار الأصولى، وهناك قطاع لا بأس به فى الأرياف والصعيد مازال يحمل فى نفسه كثيراً من آثار الاستعلاء الدينى الذى غرس فى عصر السادات، وهذا يؤدى إلى توتر العلاقات فى بعض الأطراف البعيدة عن المدنية، أما فى المهجر فالعلاقات أفضل بكثير حيث المجتمع مفتوح يعطى الفرصة الكاملة لكل من يشاء أن يتفوق فى بناء كيانه طالما لا يضر بالآخرين، أضف إلى ذلك أن الرابط المصرى فى الخارج أقوى من تأثير العامل الدينى، مما يجعل العلاقات أفضل.

٤-١٣- مستقبل قضية الأقباط

فى ٦ مارس عام ١٩١١ عقد مؤتمر أسيوط فى جو يخيم عليه الضباب فى العلاقة بين المسلمين والأقباط، وطالب الأقباط المجتمعون بعدد من المطالب لإزالة التفرقة بينهم وبين إخوانهم المسلمين، وكان أحد أسباب التوتر بالإضافة إلى اغتيال بطرس باشا غالى وجود شيخ أزهرى تونسى متعصب يدعى عبد العزيز جاويش كتب مقالة بعنوان «الإسلام غريب فى أرضه» ذكر فيها ما يمس الأقباط، قائلا «سنجعل من شعورهم حبالا ومن جلودهم نعالاً». وفى ٢٩ أبريل من نفس العام عقد مؤتمر إسلامى فى مصر الجديدة للرد على مطالب الأقباط.

وبعد أقل من ثمانى سنوات من هذا التوتر قاد رجل مصرى وطنى جموع المصريين فى ثورة ستظل خالدة فى التاريخ بأنها «ثورة الشعب» وميلاد «الجماعة الوطنية» ووحدة الهلال مع الصليب هى ثورة ١٩١٩ الخالدة التى وحدت الأمة فى مواجهة خطر حقيقى، وتعتبر تأريخاً للعصر الذهبى للوفاق الوطنى.

هل كان أحد من المجتمعين فى أسيوط يتصور ما سوف يحدث بعد ذلك، بالطبع لا، لأنه فى أجواء التوتر يخيم التشاؤم، جاءت إجابات أقباط المهجر عن مستقبل قضية الأقباط لتعلن التفاؤل المشوب بالحذر، وباستثناء إجابة د. رودلف التى اتسمت بالتشاؤم

الشديد لأنه ربط بين حل القضية والمستوى الروحى للأقباط، وهو يرى تدهور المستوى الروحى للأقباط واهتمامهم بالماديات عن الروحيات.

إلا أن بقية الإجابات ربطت التفاؤل بعدد من المحددات منها.

١ - مستقبل قضية الأقباط مرتبط بالتقدم فى الديمقراطية واحترام دولة القانون.

٢ - وأيضا مرتبط بمدى جدية الحكومة فى اتخاذ إجراءات الحل.

٣ - وجود رؤية واضحة وصادقة من كل جانب.

٤ - مستقبل القضية مرتبط أيضا باعتراف الجانب المصرى الرسمى بوجود القضية أصلا.

٥ - مستقبل القضية مرتبط كذلك بعدم مسايرة الأقباط داخل مصر وخارجها للموقف الرسمى للحكومة.

٦ - مستقبل القضية فى أيدى المستنيرين من المسلمين والأقباط.

٧ - مستقبل القضية مرتبط بصمود الشباب القبطى وتمسكه وإصراره على التصدى لقضاياه.

٨ - مستقبل القضية مرتبط بأن يفهم الجميع أنه لا بديل عن فكرة المعايشة، فالمسيحية فى مصر عمرها ٢٠٠٠ سنة والإسلام عمره ١٤٠٠ سنة ولا يستطيع طرف أن يمحو الطرف الآخر.

٩ - مستقبل قضية الأقباط مرتبط بانفتاح مصر على العالم الخارجى، ومع تلاحم البشرية ستزداد أواصر التراحم بين بنى الإنسان.

كل هذه المحددات والمحاذير مرتبطة بفكرة التغيير فبدون هذا التغيير الواضح، كما حدث فى ١٩١٩ ستظل الحلول كلها بطيئة وغير مقنعة، فهل سننتظر كثيراً حتى يحدث هذا التغيير؟ من يستطيع التنبؤ.. فالمستقبل فى يد الله وعلمه. ولكن لا نملك إلا التفاؤل والأمل فى مستقبل أفضل لنا وللأجيال القادمة ولمصرنا الحبيبة.

ملاحظات عامة ختامية

١ - خلصت الدراسة إلى أن هناك عدداً من السمات يتصف بها نشطاء حقوق الإنسان من أقباط المهجر هى:

- كل أنشطتهم تتميز بأنها سلمية، قانونية، علنية وبها قدر كبير من الشفافية.

- لا توجد بينهم وبين الحكومة المصرية أية عداوة أو خصومة، بل إن الاتصالات لم تنقطع يوما بينهم وبين الحكومة خلال ثلاثين عامًا سواء كان ذلك بطريق مباشر من جهتهم بالرسائل والخطابات والاتصالات بالمسئولين بالحكومة، أو بطريق غير مباشر من جانب الحكومة عن طريق وسطاء.

- إنهم لا يتكلمون سوى الحقائق المجردة والمعلومات الصحيحة وأغلبها مستقاه من مصادر مصرية موثوق بها.

- إنهم مواطنون مصريون تؤرقهم مشكلات الوطن.

- مطالبهم لا تتعدى ما ينادي به المسلمون المستنيرون وما ينص عليه الدستور المصرى.

- كل أنشطتهم تمول من تبرعات الأقباط فى الخارج ولا يتلقون أى تمويل أجنبى.

- يرفضون التدخل الأجنبى فى شئون مصر رفضا تاما وقاطعا بالمعنى التقليدى لمفهوم التدخل الأجنبى.

- كل أدواتهم للاحتجاج السلمى أدوات مشروعة فى المجتمعات الغربية، كما أنهم يمارسون نشاطهم فى هيئات شرعية مسجلة ومعترف بها فى المجتمعات الغربية ومن قبل منظمة الأمم المتحدة.

- يؤمنون بحل مشكلات الأقباط على المائدة المصرية، كما أنهم مستعدون أن يتفاوضوا على حل هذه المشكلات داخل البيت المصرى، ولهذا أيضا يتوجهون بشكاواهم فى البداية إلى المسئولين فى مصر.

- هم تكريم لمصر فى المجتمع الدولى وليس تشويها لسمعتها.

- أجمعت الآراء على أن دفاعهم عن حقوق أقباط الداخل حق أصيل لهم، بل وواجب عليهم.

- تأثيرهم ضعيف على صانعى السياسة فى مجتمعات المهجر.

- يديرون خلافاتهم مع الحكومة بشكل شريف ولا يتكلمون سوى الحقائق ولا ينتقدون الحكومة إلا فى إطار مشكلة الأقباط ويبتعدون عن توسيع الفجوة بينهم وبين النظام.

- علاقاتهم طبيعية بالكنيسة وهم أعضاء فى كنائس المهجر ويحكمهم مبدأ الفصل التام بين الكنسية والعمل السياسى.

- يرفضون بشكل قاطع فرض عقوبات على مصر، أو قطع المعونة عنها.

٢ - إن أقوى آليات التأثير على الحكومات فى الدول المتقدمة، قوة الرأى العام المحلى والصوت الانتخابى ولما كانت فاعلية هذه الآليات فى مصر ضعيفة فلم يعد أمام المصريين سوى الرأى العام الدولى والتأثير الأجنبى، أى استخدام القانون الدولى والمواثيق الدولية.

٣ - فى ظل ثقافة حقوق الإنسان من حق أية دولة أن تدافع عن حقوق الإنسان فى دولة أخرى دون أن يشكل هذا انتقاصا من سيادة الدول، فمفهوم السيادة تغير كثيرا فى ظل العولمة ومن ثم فمن حق أمريكا أو فرنسا أو الصين أن تدافع عن حقوق المرأة المصرية أو الأقباط، كل هذه أمور عادية على أن تتم فى سياقها الطبيعى وهو حقوق الإنسان.

٤ - إنه إذا كانت هناك أشياء تعد فى الغرب لتصفية حسابات قديمة أو جديدة بين الإسلام والغرب، فأقباط مصر خارج هذه اللعبة تماما.

٥ - إن وضع قضية الأقباط على الأجندة الدولية ارتباطه ضعيف بجهود نشطاء حقوق الإنسان من أقباط المهجر، بمعنى أنه إذا كان هناك أقباط فى المهجر أو لم يكن كانت ستستدعى قضايا الأقباط فى هذا الوقت.

٦ - الحديث عن صنع السياسات الأمريكية فى مصر لا تحكمه فقط نظرية المؤامرة، ولكن أيضا التسطيح المتعمد والجهل الشديد.

٧ - لا يوجد قبطى واحد سواء فى الداخل أو الخارج يبغى ضرراً لهذا البلد، فأقباط المهجر مهمومون بقضايا وطنهم مثل سائر المصريين.

٨ - نطالب بالحرية الدينية ونكافح صور التمييز العنصرى والاضطهاد الدينى سواء كان موجها ضد المسيحيين أو ضد غيرهم، وقد سعدنا بالدفاع عن حقوق المسلمين فى البوسنة وكوسوفا.

٩ - ثبت أن الكلام عن سلبية الأقباط غير دقيق، فالحكومة هى التى تتعمد تهميش الأقباط وما فعله الحزب الوطنى خير دليل على ذلك، فلم يكتف بعدم ترشيح قبطى

واحد على قوائمه وإنما تعمد محاربة الأقباط المرشحين مستقلين وتزوير الانتخابات حتى لا ينجح أى قبطى.

١٠- إن الحكومة هى المسئول الأول عن تصعيد قضية الأقباط إلى المحافل الدولية، فقد عملت على إضعاف دور الجماعة الوطنية ولم تسمع إلى نصائح المخلصين من أبناء هذا الوطن.. فماذا فعلت بعد مرور ٢٧ عاما على أحداث العنف الطائفى فى الخانكة.. ماذا فعلت الحكومة لحل مشكلات الأقباط؟ ولماذا لم تنفذ الحكومة ما جاء فى تقرير د. جمال العطيفى حتى هذه اللحظة، وهو تقرير وضعه رجل وطنى واعٍ، كان كفيلاً لو طبق بوأد الفتنة فى مهدها.

ثم ماذا يفعل الأقباط سواء فى الداخل أو الخارج أمام هذا التعنت الحكومى؟ ألا تعطى سياسة التجاهل هذه المبرر الحقيقى للأجانب للتدخل فى شئوننا.

١١- إن القول بأن هناك رجال أعمال أقباطًا أغنياء دليل على أنه لا توجد مشكلات للأقباط حديث غير موضوعى، فنحن لا نقول إن هناك إبادة وسحقًا للأقباط ولكن هناك تمييزاً ضدهم بسبب دينهم.

١٢ - إننا أيضا لا نقول إن مشكلة الأقباط هى المشكلة الوحيدة فى مصر، فهناك أيضا مشكلات المرأة والطفل ومشكلات التفاوت الطبقى وزيادة عدد الفقراء وتفشى الفساد... ولكن هذا لا يمنع أن مشكلة الأقباط إحدى المشاكل الحادة المزمنة.

١٣ - أنه بات راسخاً لدى الأوساط القبطية بوجود هموم قبطية، ولم يعد مقبولاً أو مؤثراً تجاهل هذه الهموم، ولاسيما إذا كان هذا التجاهل صادراً عن شخصية قبطية.

١٤ - لا يوجد شخص بعينه له الحق فى التحدث باسم الأقباط سواء فى الداخل أو الخارج، أما مجال العمل الوطنى فيتسع للكثيرين.

١٥ - إن ثورة المعلومات والاتصالات وعالمية حقوق الإنسان جعلت إخفاء معاناة فئة من البشر شيئًا مستحيلاً.

١٦ - إن عدداً كبيراً من مثقفى السلطان وكتاب الحكومة يزايدون عليها فى الهجوم على أقباط المهجر، وبشكل يخرج عن حدود الأخلاق والأعراف الصحفية والكتابة المحترمة، وهم بهذا يجرون الحكومة فى مواجهة لا تريدها مع أقباط المهجر، كما أنهم

يتصورون أنهم بهذا يعملون على سد الرئة الوحيدة التى يتنفس بها الأقباط، ولكن الواقع يقول إنه ليس لهجومهم أية قيمة سوى للاستهلاك المحلى.

١٧ - فى المجتمعات المتعددة دينيا أو عرقيا يلعب الإعلام دوراً أساسيا إما باتجاه تحويل التنوع إلى تشرذم وانقسام أو باتجاه مد جسور تقرب بين الجماعات وتكون ثقافة واحدة تظللها، ولهذا تحتاج الدولة فى مصر إلى إعادة النظر فى فلسفة الإعلام.

١٨ - يرى البعض أن الأقباط يمثلون القطاع الأرقى فى المجتمع المصرى، وعليهم عبء الارتقاء بمستوى المجتمع، ولكن المشكلة أن لا أحد يعطيهم الفرصة للقيام بهذا الدور الحضارى.

١٩- التعصب فى جانب كبير منه هو محاولة الاستفادة من ميزة بسبب الدين، ولهذا يظهر التعصب بوضوح عندما تتعارض المصالح، ولا يتخلى المتعصب عن ميزة اكتسبها بشكل طوعى وإنما لابد أن يتم ذلك بقوة القانون، وفى هذه الحالة لا يجد ميزة واحدة فى الاحتفاظ بتعصبه فيتخلى عنه.

٢٠ - إن أى كيان لا يوجد به تمثيل كاف للأقباط وفقا لكفاءتهم وعددهم هو بناء غير محايد وفقاً لما يعرف بالبيروقراطية التمثيلية، ووفقا لهذا التعريف فإن الأجهزة والمؤسسات التى تخلو من الأقباط هى أجهزة غير محايدة ومنحازة ضد الأقباط.

٢١ - رغم تشدق الحكومة بوطنية الكنيسة الأرثوذكسية إلا أن الأرقام والحقائق تقول ذلك.. ففى الفترة ما بين سنتى (٦٢-٧٢) حصل المسيحيون فى مصر على تراخيص ١٢٧ كنيسة،كان نصيب الكنيسة القبطية الأرثوذكسية منها ٥٣٪ وخلال الفترة ما بين سنتى (٧٢-٩٧) حصل المسيحيون فى مصر على تراخيص ٢٤١ كنيسة كان نصيب الكنيسة القبطية الأرثوذكسية منها.٥٪، هذا رغم أن الأقباط الأرثوذكس يمثلون حوالى.٩٪ من عدد المسيحيين المصريين، وهذا يضع علامات استفهام كثيرة أمام موقف الدولة الحقيقى من الكنيسة الأرثوذكسية، كما أنه فى الوقت نفسه يوضح بجلاء فاعلية الضغوط الأجنبية فى التأثير على الحكومة.

٢٢ - اتسم سلوك الحكومة خلال الثلاثين سنة الماضية فيما يتعلق بمشكلات الأقباط بسمتين أساسيتين هما الهروب من المسئولية بخلق معارك وهمية حول الأقباط أقلية أم لا، وكذلك تحل مشكلاتهم على المائدة المصرية أم لا، وهذا كله للهروب من المسئولية

الحقيقية. أما السمة الأخرى فهى البحث عن كبش فداء (البابا شنودة فى عهد السادات - المؤامرات الخارجية - إسرائيل - التدخل الأجنبى - أقباط المهجر).

٢٣ - إن قدر المسلمين والمسيحيين أن يعيشوا معا، ولهذا - كما يقول د. يوسف إدريس - يجب على الأغلبية المسلمة أن تعرف جيدا أنها لا يمكن أن تستأصل أو تستأسد على الأقلية المسيحية لأنها ستكون عملية انتحار بالنسبة لها، ويجب على الأقلية المسيحية أن تفهم أيضا أنها لا يمكن أن تعيش فى حالة عزلة أو خصام مع الأكثرية المسلمة، لقد خلقنا الله سبحانه وتعالى لنعيش ونتعايش ونتعاون.

٢٤ - إنه بدلا من الاتهام المتبادل بين الحكومة ونشطاء أقباط المهجر يجب أن تبدأ الدولة حوارًا جادًا مع نشطاء أقباط المهجر فى الخارج من أجل حل مشكلات الأقباط فى إطار البيت المصرى، وفى هذه الحالة تستفيد الحكومة من ٢ مليون قبطى يعيشون فى الخارج كجماعة ضغط تؤيد المصالح المصرية.

٢٥ - وعلى الدولة أيضا أن تساعد عمل الجماعة الوطنية وتتجاوب مع مقترحاتهم، فتقوية دور الجماعة الوطنية يقطع الطريق على أية محاولات أجنبية للتدخل فى شئوننا.

٢٦ - لا أجد ما أختتم به سوى ما قاله د. جلال أمين «لقد أصبح واضحا كالشمس أن قضية المسلمين والأقباط ليست قضية دينية فقط، وإنما هى قضية تثير كل قضايانا فى نفس الوقت: التعليم والحرية والعقلانية والعدالة والأخلاق والتنمية والتبعية، فإذا كان هذا صحيحا فإنه يصبح أيضا واضحا كالشمس أن تحرير الأقباط هو شرط ضرورى لتحرير المسلمين.

رغم كل شئ فإننى متفائل بالنسبة لوضع الأقباط، فالحرية قادمة لا محالة حاملة معها قيم المساواة ولن يستطيع أحد أن يقف فى طريقها أويعترضها.

أقباط المهجر
دراسة ميدانية حول هموم الوطن والمواطنة

5

شهادات أقباط المهجر

دار الخيّال

(١) الكيميائى الفونس قلادة

رجل أعمال مصرى بارز

يمتلك ويدير واحداً من أكبر مصانع خيوط النسيج بجنوب الولايات المتحدة.

من مواليد ١٩٣٣ بالإسكندرية.

أحد أبرز نشطاء حقوق الإنسان فى أمريكا، سكرتير الهيئة القبطية الكندية سابقا، ورئيس الهيئة القبطية بجنوب أمريكا حاليا ـ إحدى هيئات الاتحاد القبطى الدولى.

■ **هل تعتقد أن الغربة تجعل إحساسك بالأقباط مبالغًا فيه؟ أم أنك تعتقد أن هناك مشكلات حقيقية تواجه الأقباط؟ وإذا كانت الإجابة بنعم فما هى هذه المشكلات؟**

قطعا لا.. إن المشكلات التى تواجه الأقباط فى مصر ليست غريبة على أقباط المهجر.. فقد عشناها وعانينا منها كثيرا، وكانت السبب والدافع فى اتخاذنا القرار الصعب بالهجرة من مصر.. بعد أن سدت جميع سبل الرزق فى وجوهنا بطريقة غاية فى الخبث وعلى درجة من التنسيق الدقيق.. فليس مجرد صدفة منذ أوائل الستينيات وبالتحديد بعد التأميمات.. فقد تعرض الأقباط الذين كانوا فى مراكز عالية فى البنوك والمؤسسات الصناعية إلى مضايقات تهدف لإشعارهم أن وجودهم غير مرغوب فيه.

والمدهش أن ما يتعرض له القبطى فى مؤسسة بالإسكندرية هو نفسه الذى يتعرض له القبطى فى مدن أخرى من القطر.. دليل على أن العقل المدبر هو واحد والخطط المرسومة مستمدة من مستويات عليا وما على الإدارة المحلية إلا التنفيذ.

(*) تم ترتيب الاسماء هجائياً.

الهدف الواضح سد سبل الرزق فى وجه الأقباط حتى يضطروا لمغادرة البلاد.

■ **ما هى رؤيتكم الشخصية لحل هذه المشاكل، وما هى الجهود التى تبذلونها لحل هذه المشاكل؟**

مرة أخرى من الواضح.. أن ثورة يولية ١٩٥٢.. كانت لها أهداف علنية وأهداف أخرى سرية.. الكل يعلم أن غالبية الضباط الأحرار كانت ميولهم إخوانية.. فمن الأهداف السرية القضاء على الوجود والكيان القبطى تماما فى مصر.. وكانت هناك لجنة داخل مجلس الثورة تقوم بالتخطيط والمتابعة مكونة من أنور السادات، حسين الشافعى وحسن إبراهيم.. السادات انكب على دراسة تاريخ الكنيسة القبطية حتى يعرف كيف ينقض عليها فى الوقت المناسب.. وقد كان يعرف فى أوائل الثورة أنه المسئول عن القطاع القبطى.. حسين الشافعى تستر خلف جمعية الهداية التى أسسها لجذب الشباب والشابات الأقباط بكل وسائل الإغراء المادية للدخول فى الإسلام- أما حسن إبراهيم فقد كلف بالمؤسسة الاقتصادية التى كان من أول أهدافها دراسة وضع الأقباط فى الشركات والمصالح الحكومية وكيفية محاربتهم فى أرزاقهم بالتخلص منهم وسد أبواب الرزق حتى يضطروا للبحث عن الرزق خارج البلاد.

زد على هذا التشدد فى منع تراخيص بناء كنائس جديدة خصوصا فى الأحياء الجديدة.. حتى تصبح الأجيال القادمة سطحية فى إيمانها. فلا تجد ضرورة للتمسك بعقيدتها تحت الضغط الاقتصادى مما يسهل دخولها فى الإسلام.

هذا طبعا بالإضافة إلى العزل السياسى التام الذى يوحى للأقباط أن لا وجود لهم داخل هذا الوطن.. بل هم غرباء فيه.. ألم يعلنها السادات صراحة.. أنه رئيس مسلم لدولة إسلامية.. ألا يفسر هذا التصريح النوايا العنصرية.

ولكن كيفية حل هذه المشاكل؟

إن حل هذه المشاكل يتطلب نبذ هذه السياسة العنصرية التى بدأت رياحها تهب على مصر منذ أوائل الثورة.. الأمل أن يقود مصر جيل جديد من المؤمنين بحق المواطنة الكامل لكل المصريين.. بالتطبيق العملى والفعلى بأن أبناء الوطن الواحد لهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات بغض النظر عن معتقداتهم الدينية.

هذا هو مطلبنا وهذا هو هدفنا.

■ **من وجهة نظركم ما هو مستقبل قضية الأقباط فى مصر؟**

إننـا نؤمن تمامًا أنه لا خلاف بيـن المسلم والـقبطى فـلنا منـهم أصدقاء نـعتز بهـم كل الاعتـزاز.. ولكن الخلاف هـو مع الحكومـة بسياسـتها العـنصرية الـتى تفرق بـين القبـطى والمسلم.

الأمل أن يقود مصر قـادة مستنيرون يؤمنون بالوطنـية وليس بالعنصرية.. حيـنئذ يشعر القبطى أنه يتمتع بحق المواطنة كاملاً.

■ من أية مصادر تحصل على أخبارك بالنسبة لمشاكل الأقباط؟

من الصحـف المصرية.. من وكالات الأنـباء السياسيـة.. من الصحف الأجنـبية.. ومن الإنترنت.

■ هل ترى أن الحكـومة الحالية هى سـبب مشكلات كل الأقـباط؟ أم أن المشاكل متـراكمة عبر قرون طويلة؟ ببساطة ما هى مسئولية النظام الحالى عن مشكلات كل الأقباط؟

فى الحقيقة مشكلات الأقباط منذ أوائل القرن كانت منحصره فى حيز ضيق جداً.. مثل الترقى فى الـوظائف.. السماح بالإجازة فى الأعيـاد الدينية.. والتصريح بالحـضور متأخراً فى يوم الأحد من كل أسـبوع لحضور القداس الإلهى.. مؤتمر أسـيوط عام ١٩١١ عبر عن هذه المشاكل.. وفى ثورة ١٩١٩ كـان سعد زغلول بوطنيته وحكمتـه قادرا على امتصاص هذا الـغضب واستـجاب لهذه المـطالب وكـسب حب الأقبـاط والمسلـمين فتـضامنوا مـعا وحققـوا إنجازات وطنية هـائلة.. لذا لا يمـكننا أن نقـول إن ثورة ١٩٥٢ كانت مؤمـنة بأن الدين للـه والوطن للجميـع.. فقد تفاقمت مشـاكل الأقباط منذ هذا الـتاريخ، وزادت فى عصـر الســادات ووصلـت إلى ذروتـها فى عـصر مـبارك، فـإن كان الـسادات قـد أسس الجماعات الإسلامية لضرب الناصريين والأقباط وأطلقهم كالكلاب المتوحشة على شباب الجامـعة الأقبـاط فى حمـاية البـوليس، وأحداث الـزاوية الحمـراء.. كلهـا سمات عـصره العنصرى الذى تجـلى فيه الاعتداء على الأقباط دستوريا بإدخاله المادة الثانيـة من الدستور بأن الشريـعة الإسلامية المصدر الرئـيسى للتشريع.. فـاستباح حقوق الأقباط شـرعيا.. من الدولة والغوغاء.

أما عهد مبارك فهو ليس امتدادا لهذا العصـر العنصرى فقط، بل هو تصاعد إلى أقصى درجة.. حتى أصبح القبطى لا يأمن علـى أولاده أو ماله أو أملاكه ولا سيما فى الصعيد.. والسياسة الـعنصرية لـم تصبـح ضد أفراد فحسب، بل هى ضـد أقاليم بالكامل.. فـسياسة التطهير العـرقى فى الصعيد.. وفرض الإتاوات ثم حرق كفر دميـان.. وقتل رجال الصاغة

لنهب أموالهم كلها دليل على أن هذا العهد تصاعدت فيه السياسة العنصرية والهدف إرهاب الأقباط.. حتى ينزح أهل الصعيد إلى المدن الكبرى فيذوبوا فيها.. وينزح أهل المدن إلى بلاد الغربة والهجرة.

■ هل تعتقد أن للكنيسة المصرية دوراً سلبيًا ومعوقًا تجاه قضايا ومشاكل الأقباط؟

الكنيسة القبطية فى موقف من أصعب ما يمكن يجب أن نتفهمه جيدا. فهى دائمة التعامل مع السلطة.. ومنذ دخول العرب مصر انتهجوا سياسة ضرب رجال الكنيسة بالعلمانيين الذين يطالبون بحقوقهم.. ونجحت هذه السياسة فى العصور الماضية.. أما فى عصر الهجرة فنحن نؤمن تماما بأننا لا يجب أن نزج بالكنيسة فى هذه القضايا، فمبدأ فصل الدين عن الدولة.. يجب أن نحققه عمليا.. ونحن أقباط المهجر لنا المقدرة فى أن نرفع صوت القضية القبطية فى جميع أنحاء العالم.. بدون معاونة الكنيسة.

فالتاريخ يقول إن حاخامات اليهود فى ألمانيا النازية كانوا ينادون بهتلر حاميا لليهود.. بينما هو يزج بهم فى غرف الغاز.. وبالمثل فإن الكنيسة القبطية يفرض عليها من السلطة ما يجب أن تقول.

■ هل ترى أن تناول الإعلام المصرى لقضايا الأقباط يتم بشكل منصف؟

بالقطع لا.. بكل أسف ليست هناك صحافة حرة فى مصر.. فالصحفى يعمل موظفًا فى صحف الحكومة.. لذا يمكننا أن نؤكد أن الصحافة لسان حال الحكومة.. الصحفى الملتزم لامكان له.. والمؤلم حقا أن صحيفة الأهرام أصبحت منبرا للعنصريين أمثال فهمى هويدى.. رجب البنا.. أحمد بهجت.. مصطفى محمود إلخ، لذا تناول الإعلام المصرى لقضايا الأقباط غير منصف.. فهو ترديد لأقوال مبارك لا أكثر ولا أقل.

ولكن الملفت للنظر المستوى الخلقى الذى انحدر لأسوأ المستويات فى كتابات الصحفيين.. فقد فقدوا دورهم الطليعى فى حل مشاكل الوطن بطريقة بناءة صريحة.. فقد تعلموا حفاظا على لقمة العيش ألا يتجرأوا بالإفصاح عن رأيهم إذا كان مخالفا للحكام.

■ هل تعتقد أن الحكومة تقوم بالتعتيم على قضايا الأقباط؟

بالطبع.. فالحكومة وعلى رأسها مبارك عندما يصرح بأنه ليست هناك مشاكل للأقباط.. فلسان حاله يقصد أنه ليست هناك حقوق للأقباط.. فهذا متوقع ونحن نعلم تماما أن سياسة التعتيم تعمل دائما لغير صالح الحكومة.. ففضحها أمام الرأى العام العالمى دليل تلبسها وسوء نيتها.

■ **كيف ترى العلاقة بين المسلمين والأقباط فى مصر والمهجر؟**

نكرر.. إن لنا علاقات وثيقة بأخوة مسلمين نعتز بها كل الاعتزاز سواء فى مصر أو المهجر.. ولكن الخلاف هو مع الحكومة وسياستها العنصرية التى احترقنا بها ظلما.

■ **هل هناك جهود تبذلونها مع الحكومة المصرية أو منظمات حقوق الإنسان الدولية من أجل حل مشاكل الأقباط؟**

منذ أواخر الستينيات واحتكاكنا بالدبلوماسيين من الحكومة المصرية. كانت له دائما نتائج سلبية وعكسية..فهم دائمى الإنكار وفى النهاية يطلبون مذكرة لرفعها للمسئولين لا نسمع عن الرد عنها إطلاقاً.. فنحن ننظر لهم أنهم موظفون لا حول لهم ولا قوة.

اتصالنا الدائم بمنظمات حقوق الإنسان الدولية هو ركن أساسى من مجهوداتنا.. فتحركاتنا سلمية متحضرة كسبت تعاطف وثقة الكثير من المنظمات الدولية.

■ **هل تعتقد أن هناك مؤامرة عالية ضد مصر ووراءها أصابع يهودية لعمل فتنة طائفية فى مصر؟**

لا أعتقد ذلك.. هل عدم التصريح ببناء كنائس للأقباط فى مصر حقيقة أم مؤامرة إسرائيلية؟ هل حرق قرية كفر دميان تم بأيد مسلمة أم يهودية؟ هل قتلة الشباب الأعزل فى كنيسة أبو قرقاص يهود أم مسلمون؟ هل الضباط الذين نكلوا بالأقباط العزل فى قرية الكشح يهود أم مسلمون؟

إن الجرائم فى حق أقباط مصر كلها بأيد مصرية مسلمة.. سواء كانت جرائم جسمانية عدوانية أو جرائم سلب حقوق المواطنة.. إنها الشماعة التى يرددونها دائماً.. بالأمس فى أوائل القرن كانوا يتهمون الإنجليز بسياسة فرق تسد، أما اليوم فهم يرتكبون جرائم فى حق إخوة لهم فى الوطن وإذا رفع الصوت القبطى الحر.. اتهم بأنه متعاون مع العدو الإسرائيلى.

إنه الدليل على أنه ليست هناك نية من الحكومة للاستجابة لهذه المطالب التى يشكو منها الأقباط.. بل هو الدليل على سوء النية.

■ **هناك اتهام دائم للمدافعين عن حقوق الأقباط من أقباط المهجر بتشويه سمعة مصر وخيانتها؟ ما تحليلك لهذه الظاهرة وكيف ترد عليها؟**

إن المسئول عن تشويه سمعة مصر هو المعتدى وليس المجنى عليه.. إن الحكومة فى

نظرنا المسئولة عن هذه السياسة العنصرية التى رسمتها وتقوم بتنفيذها.. وفضحها أمام الرأى العام العالمى حق تمنحه لنا كافة المواثيق الدولية.

وهذه الاتهامات الباطلة الغرض منها إسكات صوت أقباط المهجر حتى يستمروا فى تنفيذ مخططاتهم داخل مصر فى هدوء وبدون شوشرة. فى غفلة من الرأى العام العالمى.

إن الذين رسموا السياسة العنصرية للتخلص من الوجود القبطى داخل مصر.. نتيجة لفطنتهم المحدودة.. لم يضعوا فى الاعتبار الدور المهم الذى يمكن أن يقوم به أقباط المهجر والعالم الحر فى فضح مخططاتهم لدى الرأى العام السياسى.

■ **هناك اتجاه فى مصر حاليا يدعو إلى محاكمة بعض أقباط المهجر بتهم مختلفة وفقا للقانون المصرى.. فما رأيك فى هذا الاتجاه؟ كيف ترد عليه؟**

إن أقباط المهجر ذاقوا مرارة الاضطهاد من أيد ظالمة فى وطنهم.. إن المحاكمة إذا تمت فهى نيشان على صدورنا ستزيد تعاطف المنظمات الدولية مع قضيتنا العادلة.. فى نفس الوقت إدانة لحكومة مصر العنصرية.. وفرصة لن تعوض لجعل المحكمة منبراً لتعريف رأينا بالقضية القبطية.

(٢) مهندس / اميل يسى

رجل أعمال، صاحب شركة تعمل فى مجال أجهزة التحكم الحرارى، مقيم فى أمريكا منذ عام ١٩٦٩.

■ أعتقد أن تعبير «الغربة» قد جانبه الصواب فى زمن قد صرنا فيه قاب قوسين من حالة القرية الكونية، ذلك أنه لعوامل سرعة الاتصال وغزارة العلم والمعلومات وسهولة تداولها لم يترك لنا مجالاً إلا أن نضعها أى (الغربة) فى تعريفها السليم.

الغربة هى إحساس نفسى ومعنوى تستقر أحيانا ثم تطفو على السطح أحيانا أخرى تحركها نوازعنا النفسية، فنحن نرتوى منها إن ضعفنا أو أخفقنا، ثم تتلاشى من فكرنا إن نحن نجحنا وأصبنا.

لذلك تصبح «الغربة» عاطفة مجردة من الواقع المادى، يجب أن تحتوى وتستأنس أو هكذا نريد لها أن تكون مستترة خلف حجاب الواقع، عندئذ تسطع شمس الموضوعية وتفيض أنهار الفكر.

إن اتفقنا على ما سبق تصبح المبالغة غير واردة ويصبح موضوع مشكلات الأقباط موضوعًا واقعيا ماديا، شأنه فى هذا شأن أى موضوع آخر.

لهذا ولأن الأقباط هم مواطنون مصريون يجب علينا أن نطرح مشكلتهم من خلال المفهوم العام للمجتمع المصرى، وليس بمفهوم خاص بهم، ذلك أن التجاوزات والمخالفات لا تفرق، إنما هى نظام كامل ومتكامل، مضى وإن سمحت له الظروف أن يكون.

مما سلف أرجو أن أكون قد استطعت الإجابة على الجزء الأول من السؤال، أما وإن كان البحث عن ماهية المشاكل والمخالفات التى تواجه مسيحيى مصر (الأقباط) فلا حرج من الإجابة عليها، ذلك أننا قد بينا سلفا أنها مخالفات لحقوق المواطنة عامة وليست لخاصة الأقباط، حتى وإن لاحت النتائج بغير ذلك. هذا لأننى لم أستطع بعد، امتطاء موجة التقسيم بين مصرى ومصرى، بين إنسان وإنسان حتى وإن كانت جميع الشواهد تؤكدها. إلا أننى أعترف من خلال الواقع أن هناك مشكلة تواجه هؤلاء المسيحيين المصريين مهما كانت من السذاجة والبلاهة، ولكونها فى مجتمع لايزال يحاول أن يحبو إلى مشارف القرن الواحد والعشرين فيجب علينا أن تكون لنا معها وقفة،وهذه المشاكل هى:

١ - دحض الانتماء الوطنى المصرى الأصيل (التاريخ والحضارة) واستبداله بالانتماء الدينى العقائدى (إسلام ومسيحية).

٢ - العزل والتهميش للأطر بسبب اختلاف العقيدة.

٣ - انتعاش صناعة الأديان وانتشار المروجين لها والمنتفعين بها.

٤ - الأطماع السياسية ومحاولة الوصول إلى الحكم عن طريق التأثير على العامة (الغالبية أمية) بواعز دينى خارج عن نطاق تحليلهم وفهمهم.

٥ - غياب الفكر الليبرالى الواعى «سواء كان هنا بقصد أم بدون قصد» قد شجع على انتعاش عشوائية الفكر والإخلال بالحقوق والنظام.

٦ - ترويج فكرة دولة العلم والإيمان «والعلم لنا منه القليل، وأما الإيمان فهو فى جعبة المؤسسة الدينية» بدلا من دولة احترام القانون وحقوق الإنسان.

مما سبق ذكره نرى أننا لا يمكننا عزل مشكلة المسيحيين المصريين (الأقباط) عن مشكلة المجتمع المصرى عامة، حيث إن تفشى الجهل والتباس أولويات المجتمع وتصارع مصالح القوى لم يدع مجالا للشك أن هناك مشاكل للأقباط.

■ رؤيتى الشخصية لحل هذه المشاكل هى:

١ - التعليم ومحو الأمية.

٢ - إحياء الفكر الليبرالى وتنقية الدستور والقانون من الشوائب.

٣ - تهميش وتحجيم الدفعة الدينية وحتمية إبعادها عن الالتحام بشئون الدولة العامة (سياسية اجتماعية).

٤ - إنعاش دولة احترام القانون.

٥ - إحياء التراث المصرى الأصيل والإصرار على ثقله ونقله إلى الأجيال الصغيرة فى المدارس وعن طريق الإعلام(خاصة التليفزيون).

ليس لى مجهود لحل هذه المشاكل إلا بإبداء الرأى فيها عندما تكون الفرصة متاحة.

■ مستقبل قضية المسيحيين المصريين (الأقباط) مرتبط ارتباطا تاما بقضية الديمقراطية، الحرية، حقوق الإنسان، ودولة احترام القانون.

■ أحصل على معلوماتى من الجرائد والصحف المصرية وقراءة بعض الأبحاث المكتوبة سواء كانت مصرية أو من خارج مصر.

■ مسئولية النظام الحالى عن مشكلات الأقباط هى نفس مسئوليته عن أية مخالفات أخرى بالمجتمع، فالدولة المصرية هى القوة التى يرتكن إليها الشعب عندما يكون فى حاجة إلى حمايته من أى ظلم أو تعسف، ومن حق الشعب أن يتوقع العدالة واحترام حقوقه والدفاع عنها من حكومته الشرعية. هذا من الجانب العملى التطبيقى لمسئولية الحكومة، أما الجانب الآخر لمسئولية الحكومة فهو الجانب التخطيطى الإرشادى على أن يكون نابعًا من القوانين بغض النظر عن إن كان يحظى بتأييد الأغلبية أم لا.

■ لا أعرف إن كان للكنيسة المصرية دور سلبى أم لا، وإن كان لها دور سلبى فأنا أرحب بهذا جدا حتى لا نكون قد نافقنا أنفسنا، فنحن عندما ننادى بالدولة المدنية العلمانية الليبرالية فكيف نلجأ إلى المؤسسات الدينية كقوة سياسية، النظام المصرى لديه المؤسسات التى تكفى للدفاع عن الشعب وصون حريته، ويجب علينا فقط أن ننميها ونلتزم بها.

■ حسب المؤسسة والكاتب والانتماء الفكرى والسياسى فالمشكلة هى مشكلة القارئ وليست مشكلة الإعلام فالقارئ لابد أن يستطيع أن يقرأ ويعى ما بين السطور وأن يعدد مصادره، أما مسئولية الكاتب والإعلام فهى تتلخص فى احترام مصداقيتها.

■ الحكومات جميعا تحاول أن يكون منظرها العام مقبولاً، أمام مواطنيها بالداخل وأمام المجتمع الدولى، من هنا يكون التعتيم رد فعل دفاعى سلبى عن الممارسات الحكومية، إلا أنه فى النظام الديمقراطى تكون عملية التعتيم غير ذى فعل لانتشار الصحافة والإعلام والمؤسسات العالمية للدفاع عن الحقوق.

■ العلاقة بين المسلمين والأقباط داخل وخارج مصر تتوقف على الأفراد أنفسهم. (خلفيتهم التربوية، انتماءاتهم، مصالحهم الشخصية).

■ لا.. ليست لى جهود لحل مشاكل الأقباط.

■ لا أعتقد هذا، ولكن إن جلبنا ـ نحن المصريين ـ على أنفسنا المشكلات فلا أعرف ما المانع لصحف العالم من أن تعلق على هذه المشكلات.

■ قبل أن تقول للباكى لا تبكِ قل للضارب لا تضرب، تشويه سمعة مصر هو فى الأساس قائم بسبب المخالفاتِ وليس بسبب صراخ البعض، فإن أردنا أن ننال احترام المجتمع الدولى علينا الآتى:

١ - الاعتراف بأن هناك مشكلة.

٢ - طرح الحلول لعلاج هذه المشكلة.

من هنا نحظى باحترام الجميع حيث نكون قد أثبتنا أننا أكفاء بتحمل المسئولية. (أى أن نحكم أنفسنا بأنفسنا).

■ هذه الآراء تحتاج إلى استشارات القانون والدستور ورجال القضاء، وأن نعلم جميعا كمصريين أن التهديد والوعيد قد تكون عواقبه أوخم من مواجهة المشكلات المطروحة وعلاجها.

(٣) د. حلمى مرقس جرجس

طبيب بشرى.. رئيس الهيئة القبطية البريطانية منذ تأسيسها فى نهاية عام ١٩٩٦.. عضو مجلس إدارة القمر الصناعى لمسيحيى الشرق الأوسط SAT - 7.

■ مشاكل الأقباط:

لا أعتقد أن أى مواطن مصرى عاقل يمكن أن يختلف فى حقيقة وجود مشاكل تواجه الأقباط، وللتلخيص، دعنى أذكر بعضا منها:

١ - الخط الهمايونى وما يفرضه من عقبات على عملية بناء وإصلاح الكنائس.

٢ - استبعاد إسهام الأقباط تاريخيا وحضاريا من برامج الإعلام والتعليم.

٣ - عدم تمثيل الأقباط بشكل يتناسب مع تعدادهم فى البرلمان.

٤ - استبعاد الأقباط من شغل عدد من المواقع والوظائف فى الدولة.

٥ - الإعلام المصرى، تسيطر عليه اتجاهات متعصبة تطرح أفكارا دينية ضد المسيحيين.

٦ - شيوع مناخ طائفى يستبعد الآخر الدينى ويشكك فى إيمانه.

٧ - دخول الدولة طرفا غير محايد فى حالات تغيير العقيدة.

٨ - التعتيم على الأرقام الفعلية لتعداد الأقباط على المستوى الرسمى.

٩ - عدم قيام الأجهزة الأمنية بواجبها على أكمل وجه لحماية الأقباط من الجماعات المتطرفة.

١٠ - النص فى الدستور على مرجعية دينية للدولة المصرية «دولة إسلامية».

١١ - الإصرار على ذكر بند «الديانة» فى بطاقة الهوية وسائر الأوراق الرسمية.

١٢ - تديين الحياة السياسية والاجتماعية.

١٣ - استيلاء وزارة الأوقاف على الأوقاف القبطية.

١٤ - حصر الالتحاق فى دخول جامعة الأزهر على المسلمين فقط واستبعاد الأقباط، رغم أنها تمول من دافعى الضرائب المسلمين والأقباط على السواء.

١٥ - أعضاء مجلسى الشعب والشورى «المعينين» من الأقباط، يتملقون الحكم بادعاء عدم وجود مشاكل للأقباط، بينما هم فى الحقيقة معينون للحديث عن هذه المشاكل.

■ **رؤيتنا لحل مشاكل الأقباط:**

١ - وضع الهموم القبطية على مائدة الحوار الوطنى فى «لقاء الحكماء» حيث تطرح المطالب والتطلعات المشروعة للأقباط بموضوعية وأمانة وشجاعة على مائدة يسودها الحب بين أبناء الوطن الواحد، وليكن المنهج هو الإعداد العلمى مع ضرورة المتابعة وتبنى الدولة لمراحل التنفيذ.

٢ - إلغاء القيود القانونية المفروضة على بناء وترميم الكنائس، حيث إن هذا القانون

«العثمانلى» اللعين تقع خطورته فى تأثيره على حاضر ومستقبل الوحدة الوطنية فى مصر، وأيضا لإخلاله بمبدأ الحرية والمساواة فى مصر، ولعل الأكثر خطورة هو أنه يعطى الإشارة للأصوليين فى مصر بأن الأقباط هم مواطنون من الدرجة الثانية وأنهم فريسة سهلة وهدف مشروع للاعتداء المتكرر عليهم.

ولقد أرسلت الهيئات القبطية فى الخارج، ممثلة فى الهيئة القبطية البريطانية، المقترحات العملية سواء الخاصة بإلغاء الخط الهمايونى لعام ١٨٥٦، أو القرار الوزارى لعام ١٩٣٤، إلى السيد الرئيس حسنى مبارك بالفاكس يوم ٢٤ يناير ١٩٩٨، وهذه المقترحات هى:

أ - الإلغاء الفورى لكل القيود المفروضة على ترميم وإصلاح الكنائس فى مصر.

ب - إلغاء مجمل الخط الهمايونى والقرار الوزارى اللذين يقيدان حرية بناء وترميم الكنائس فى مصر، ونأمل أن يتم ذلك قبل حلول الألف الثالثة للميلاد.

ج - تعيين لجنة خاصة، ذات تمثيل قبطى كاف، للنظر فى الموضوع وصياغة تشريع جديد خاص ببناء وإصلاح دور العبادة فى مصر دون تمييز قائم على الدين.

د - تعيين لجنة تحقيق دائمة، ذات تمثيل قبطى كاف، للنظر فى المنازعات التى تنشأ بصدد بناء وترميم دور العبادة فى مصر دون تمييز قائم على الدين.

هـ - تنفيذ الدولة لهذا التشريع الجديد والبنود المختصة به دون تفرقة بسبب الدين.

تلخيصا: إصدار قانون موحد لبناء دور العبادة، سواء كانت مسجداً أو كنيسة.

٣ - تدريس التاريخ الحقيقى لمصر فى كل عصورها، شاملا الحقبة القبطية.

٤ - مراعاة الوجود المسيحى فى المجالس النيابية والشعبية.

٥ - تخصيص مساحات كافية فى الإعلام للدين المسيحى، وتجنب كل ما يسىء للمعتقدات الدينية.

٦ - إصدار قوانين تقضى على التمييز الدينى فى المجتمع المصرى.

٧ - التصدى بشدة للتطرف ومعاقبة كل معتد بحزم.

٨ - إعادة صياغة بعض الأبواب بكتب التعليم فى المدارس، وحذف أى شىء يمس بالآخر الدينى.

٩ - تربية الصغار على روح المحبة من خلال الإعلام والتعليم.

١٠ - تطبيق نصوص الدستور التى تؤكد المواطنة الكاملة للأقباط.

١١ - الإسراع بتسليم الأوقاف القبطية للكنيسة، وبخاصة أن القضاء حكم فى صفها.

١٢ - تدعيم الالتقاء الإسلامى المسيحى من خلال الأنشطة الاجتماعية.

١٣ - زيادة مشاركة الأقباط فى الجهاز الإدارى.

١٤ - إقامة مشروعات ريفية يشارك فيها الشباب المسلم والقبطى معا.

١٥ - عدم النص فى الدستور على دين للدولة «دولة مدنية علمانية».

١٦ - إلغاء بند الديانة من بطاقة الهوية وسائر الأوراق الرسمية.

١٧ - معاقبة أى أستاذ جامعى إذا ثبت أنه اتخذ موقفا فى الامتحانات من طالب بسبب ديانته.

١٨ - علاج هموم الأقباط فى إطار حل مشكلات باقى مكونات المجتمع المصرى.

١٩ - إيقاف الحملات العشوائية المسممة ضد أقباط المهجر، وبدء حوار هادئ موضوعى معهم.

٢٠ - مزيداً من الديمقراطية، ثم الديموقراطية، ثم الديموقراطية.

■ **هل الحكومة الحالية سبب مشاكل الأقباط؟؟**

لا أعتقد هذا، فالمشاكل متراكمة عبر قرون طويلة، ولكنها تفاقمت فى العقود الثلاثة الأخيرة، ولعل السبب الرئيسى هنا هو انتشار وارتفاع نغمة الخطاب الدينى المتطرف باسم الإسلام. وبالطبع كانت البداية هنا مع حكم الرئيس الراحل أنورالسادات حينما تحالف مع الجماعات الإسلامية وعضدها ونماها، إلى أن كانت النهاية المأساوية لحياته فى عام ١٩٨١.

والمتطرفون الإسلاميون الذين وصلوا الآن إلى مستويات حساسة فى جهاز الدولة المدنى والأمنى، كانوا طلبة فى الجامعة أيام السادات. حقيقة أن معظم مشاكل الأقباط كانت موجودة قبل حكم الرئيس مبارك، ولكن الحكومة وقفت مكتوفة الأيدى حيال هذه المشاكل ولم تحاول حلها، بل إن الحكومة لاتزال تصر على عدم وجود أية مشاكل للأقباط، وأنا أعتقد أن هذه مسئولية الحكومة الرئيسية، إذ كيف تحل المشاكل إن لم يكن هناك اعتراف وإقرار بوجود مشاكل.

ولعل انتخابات مجلس الشعب المصرى الأخيرة عام ١٩٩٥ خير دليل على ذلك،

حيث إن الحزب الوطنى لم يكتف بعدم ترشيح قبطى واحد على قوائمه، وإنما تعمد محاربة الأقباط المرشحين مستقلين وتزوير الانتخابات.

كذلك تفويض رئيس الجمهورية سلطاته للمحافظين فى بداية عام ١٩٩٨ بالتصرف فى طلبات ترميم وإصلاح الكنائس، مع أنه خطوة إيجابية، إلا أنها غير كافية، ولكن كنا نبغى إلغاء الخط الهمايونى بأكمله وإصدار قانون موحد لبناء دور العبادة، والحكومة تعتبر مسئولة فى المقام الأول بالسماح لشيوع مناخ طائفى يستبعد الدينى الآخر، عبر وسائل الإعلام والتعليم.

■ **هل هناك تعتيم إعلامى وحكومى على مشاكل الأقباط؟؟**

الإجابة بالتأكيد نعم، وأبسط مثال على ذلك حادث قرية الكشح فى صعيد مصر، حيث قامت قوات الشرطة بالقبض العشوائى على ما يقرب من ألف قبطى، ومارسوا معهم أساليب وحشية لمدة شهر كامل، من ١٥ أغسطس حتى ١٦ سبتمبر، فى جريمة قتل عادية، وإعلامنا فى حالة غيبوبة كاملة، والمسئولون فى الحكومة ينكرون، وكأنهم لم يسمعوا عن ثورة وسائل الاتصالات، حيث المعلومات تلف الكرة الأرضية فى لحظات.

فالإعلام أخذ يهلل ويكبر عن زيارة مجلس وفد كنائس نيويورك لمصر عام ٩٨، وأن هذا الوفد شهد بعدم وجود اضطهاد أو تفرقة ضد الأقباط.

وأنا أتعجب عن السبب فى دعوة هذا الوفد، وعندنا تقرير الدكتور جمال العطيفى، رحمه الله، والذى كتب عام ١٩٧٢ ولم ير النور حتى الآن لمجرد أنه يعترف بوجود مشاكل للأقباط، وإعلامنا لم يذكر كلمة واحدة عن التقرير الشهير الذى كتبه اللورد ديفيد التون عام ١٩٩٣ ـ أيام كان عضوا برلمانيا ـ والذى بقى فى مصر عشرة أيام ليكتب تقريره. ولقد سمحت لى الظروف بحديث مع دكتور جون هيمسترا، رئيس مجلس كنائس نيويورك، وتم ذلك يوم السبت ١٦ مايو ٩٨ بفندق Hilton and Tower Hotel بمدينة واشنطون، وعندما سألته إن كان قد زار قرية كفر دميان، وإن كان عرف أن السيد محافظ الشرقية قد صرف مبلغ ٢٥ جنيها مصريا لكل عائلة حرق منزلها، وذلك بغرض إعادة بنائه بجانب المحتويات، هنا ظن الرجل أننى أمزح، وعندما سألته إن كان المسئولون الذين رافقوه فى الزيارة قد أخذوه ليرى موقع مبنى مركز الأطفال المعوقين بضواحى القاهرة بعد أن قامت قوة من الجيش المصرى بتسويته بالأرض، كان رده بالطبع لا.

■ **هل للكنيسة المصرية دور معوق بالنسبة لحل مشاكل الأقباط؟**

إننا نذكر بالفخر والحبور دور الكنيسة المصرية فى حفظ هويتنا على مر القرون، ونحن نؤمن بقدسيتها ونقدم لها كل فروض الاحترام. وأنا لا أستطيع أن أصف موقف الكنيسة بأنه معوق لحل مشاكل الأقباط، فالمسئولية هى مسئولية الدولة وحدها، والبابا شنودة الثالث لم ينف مطلقا وجود مشاكل للأقباط، وإنما قداسته يرى أن الحل يجب أن يكون من الداخل.

ونحن نتفق معه فى هذا، ونرفض التدخل الأجنبى بالمعنى التقليدى رفضا قاطعا، وهذا موقف قبطى قديم لا يحتاج إلى مزايدة من أحد ولكن استدعاء التأثير الأجنبى أمر مشروع تماما.

وإننى أعتقد أن ما يسمى بالصفوة أو النخبة القبطية هوالذى يقوم بدور معوق بالنسبة لحل مشاكل الأقباط، وبالذات الأعضاء الأقباط فى مجلسى الشعب والشورى، الذين يتمتعون بوظائف مرموقة فى الدولة ـ مع قلتهم ـ حيث إنهم ينكرون دائما وجود أى مشاكل للأقباط!!

■ هناك اتهام دائم للمدافعين عن حقوق الأقباط من أقباط المهجر بالخيانة؟

ربما يعود هذا الاتهام لأقباط المهجر بالخيانة إلى عدم فهم وإدراك بطبيعة المجتمعات الغربية التى تتمتع بدرجة كبيرة جدا من حرية الرأى والتعبير «أضف إلى ذلك أننا فى مصر، مع باقى الشعوب العربية، أكثر شعوب العالم إيمانا بنظريات التآمر وأشدهم حماسا فى نشرها، وأبسط دليل على هذا ما كتبه الأستاذ فهمى هويدى فى الأهرام يوم ١٥/ ٧/ ١٩٩٧ فى مقالة بعنوان «لنسمع صوت الكنيسة» متهما أقباط المهجر.بأنهم يسيئون إلى سمعة مصر، بل وصل به الأمر إلى اتهام الأغلبية الساحقة من أقباط المهجر بالعمالة، وقد حاولنا وحاول غيرنا الرد على هذه الاتهامات وتفنيدها فى كثير من الصحف المصرية ولكنها كلها رفضت الرد مما يضع علامات استفهام كثيرة؟

إن دفاع أقباط المهجر عن أقباط الداخل حق أصيل لنا، بل إننى أذهب وأقول إنه واجب علينا أن نطالب بالمواطنة الكاملة وفقا للدستور المصرى، وقد أوضحت فى جزء من حديثى عن مشاكل الأقباط ورؤيتنا لحلها. دعنى أؤكد لك أننى لم أسمع قط عن قبطى واحد سواء فى المهجر أو فى الداخل يبغى ضرراً لمصر، فأقباط المهجر مهمومون بقضايا وطنهم مثل سائر المصريين. إن تأثير أقباط المهجر على صنع السياسة الأمريكية يكاد يكون منعدما، فأقباط المهجر غير مسئولين عن صنع السياسات الأمريكية، والكلام عن صنع

السياسات الأمريكية فى مصر لا تحكمه فقط نظرية المؤامرة ولكن أيضا التسطيح المتعمد والجهل الشديد، ففى ظل ثقافة حقوق الإنسان من حق أية دولة أن تدافع عن حقوق الإنسان فى دولة أخرى دون أن يشكل هذا انتقاصا من سيادة الدول.

إن الحكومة المصرية هى المسئول الأول عن تصعيد قضية الأقباط إلى المحافل الدولية، فقد عملت على إضعاف دور الجماعة الوطنية ولم تسمع إلى نصائح المخلصين من أبناء مصر، علاوة على أنها لم تقم حتى الآن بخطوات ملموسة فى حل مشاكل الأقباط.

فبعد مرور سبعة وعشرين عاما على أحداث العنف الطائفى فى الخانكة، ماذا فعلت الحكومة من أجل حل مشاكل الأقباط؟ وماذا يفعل الأقباط سواء فى الداخل أو الخارج أمام هذا التعنت الحكومى، إننى أعتقد أن سياسة الحكومة هى التى تعطى المبرر الحقيقى للأجانب للتدخل فى شئون مصر، وليس أقباط المهجر. إن الكلام عن سلبية الأقباط كلام غير دقيق، وما فعله الحزب الوطنى خير دليل على ذلك، فلم يكتف بعدم ترشيح قبطى واحد على قوائمه وإنما تعمد محاربة الأقباط المرشحين مستقلين وتزوير الانتخابات حتى لا ينجح أى قبطى. إن المطالب التى ينادى بها الأقباط سواء فى الداخل أو الخارج كلها مطالب عادلة، ومحل تأييد من المسلمين المستنيرين، إنه بدلاً من الاتهام المتبادل بين الحكومة ونشطاء أقباط المهجر يجب أن تبدأ الدولة حوارا جادا مع نشطاء أقباط المهجر فى الخارج من أجل حل مشاكل الأقباط فى إطار البيت المصرى، وفى هذه الحالة تستفيد الحكومة من ٢ مليون قبطى يعيشون فى الخارج كجماعة ضغط تؤيد المصالح المصرية».(١)

■ **هل هناك حوار بينكم وبين الحكومة المصرية من أجل حل قضايا الأقباط؟**

لقد حاولنا فى الهيئة القبطية البريطانية، كما حاول أعضاء الهيئات القبطية الأخرى، أن نبدأ حوارا مع الحكومة، وآخرها كتابتنا إلى السيد رئيس الجمهورية بمقترحاتنا حول إلغاء الخط الهمايونى، وحتى كتابة هذه السطور لم نجد أى آذان صاغية.

■ **من أى مصادر تحصل على أخبارك بالنسبة لمشكلات الأقباط؟**

- من مصادر مختلفة، منها قراءة الصحف المصرية بانتظام، زياراتى المتكررة لمصر ومقابلة الأهل والأصدقاء، جمعيات حقوق الإنسان الدولية التى أتلقى نشراتها الدورية

(١) انظر مجدي خليل، أقباط المهجر والسياسة الأمريكية، بحث مقدم إلى مركز ابن خلدون وجمعية التنوير المصرية، نوفمبر ٩٧.

بانتظام، الاتصال البريدى مع الأهل والأصدقاء فى مصر، كذلك الاتصال التليفونى والفاكس.

■ هل لكم أية علاقات بالحكومة البريطانية أو منظمات حقوق إنسان دولية من أجل حل مشاكل الأقباط؟

– ليس لدينا أى اتصال بالحكومة البريطانية، ولكننا نثير مشاكل الأقباط مع أعضاء البرلمان البريطانى، الذى يعمل بالتالى كجماعة ضغط على الحكومة البريطانية لمناقشة مشاكل الأقباط مع الحكومة المصرية. كذلك لنا أصدقاء متعاطفون مع قضية الشعب القبطى فى مجلس اللوردات البريطانى، ويكفى أن أذكر لك أن الرئيس الفخرى للهيئة القبطية البريطانية هو اللورد ديفيد التون، كذلك نحن نعمل فى تعاون وثيق مع معظم منظمات حقوق الإنسان الدولية من أجل حل مشاكل الأقباط.

■ هناك اتجاه فى مصر حاليا لمحاكمة بعض أقباط المهجر بتهم مختلفة وفقا للقانون المصرى، كيف ترى ذلك وما ردك عليه؟

– إننى لا أعتقد أنه اتجاه عام، ولكنه يمثل أقلية قليلة، والشئ المؤسف والمحزن أن الغالبية فى تلك الأقلية هم من الأقباط، الذين على استعداد لبيع كل شىء فى الدنيا من أجل الحفاظ على مناصبهم وكراسيهم ونيل رضا النظام الحاكم. على سبيل المثال عضو مجلس الشورى المصرى القبطى الذى كتب بجريدة الأهرام بتاريخ ١٠ نوفمبر ١٩٩٨ منكرا أن جهاز الشرطة المصرى تجاوز الحدود فى الكشح، على عكس ما اعترفت به الدولة من أن تجاوزا قد حدث فى الكشح من جهاز الشرطة، وعلى عكس ماكتبته قلة من المثقفين المصريين، مسلمين ومسيحيين، أمثال الدكتور رفعت السعيد فى جريدة الأهالى، والمهندس يوسف سيدهم فى جريدة وطنى، بل أخذ عضو مجلس الشورى القبطى يكيل الاتهامات لأقباط المهجر الذين اتهمهم بالخيانة وطالب بمحاكمتهم طبقا لقانون العقوبات المصرى بالمادة ٧٧، وإن دل هذا على شىء، فإنما يدل عن جهل شديد بمجريات الأمور أو أن هذا الشخص على علم تام بالمشاكل، وإنما الإنكار هنا لمحافظة البقاء على الكرسى فى مجلس الشورى، أو ربما طمعا وحلما فى كرسى بالوزارة، مثال آخر هو ذلك القبطى الذى تحدث للتليفزيون، ووصف أقباط المهجر «بالمتشنجين» والدلالات هنا لا تختلف عن موقف عضو مجلس الشورى القبطى. ناهيك عن بقية أعضاء مجلس الشعب الأقباط «المعينين» من قبل الدولة فى المجلس.

إننــى فقط أريد أن أذكــر هؤلاء بأن التــاريخ لن يرحــمهم عــند إعادة كتــابته بعــد حل مشكلات الأقباط، فـأنا متفائل بالنسبة لمستقبل الأقباط فى مصر. والتــاريخ سوف يسجل يوما مــا لأقباط المهجر بــأنهم مواطنون أوفـياء شرفاء، كل هدفـهم تحقيق العـدل والمساواة الكاملة بين أبناء الوطن الواحد، وسوف يصف بالخيانة هؤلاء الذين أهدروا حقوق نصف الأمة، مما يهدد الوحدة الوطنية.

■ **قانون الحرية من الاضطهاد الدينى؟**

«من يقرأ أهداف مـشروع قانون الحرية من الاضطـهاد الدينى لا يمكن أن يـختلف مع روحه وفلسفته، فمن منا ينكر على أحد حرية العقيدة وممارسته الشعائر والعبادات المرتبطة بها، وبخاصة أنه لا يوجد دستور مصرى فـى العصر الحديث ينكر هذا الحق الأساسى. إن مشرع القانون الأمريكـى الذى أثار كل هذا اللغط على الساحة المصـرية، فيه ما يحاول أن يحمى الـبوذيين من أهل الـتبت، والبهائيـين فى إيران والعرب فى إسـرائيل، مثلمــا فيه ما يحمى الأقليات المسيحية فى العالم ومنها البلاد الإسلامية.

لقد أظـهرت الطريقة الـتى تناول بهـا معظم المثقـفين المصريـين هذه القضيـة ازدواجية فاضحة فى استخدام معايير حقوق الإنـسان، بما فى ذلك المساواة والحريات الأساسية وفى مقدمتـها الحرية الدينـية، فهم متواطئـون بالصمت أو الإنكـار عما يتعرض لـه الأقباط من تفرقة فى المعـاملة فى بعض المواقع من بعـض الجهات الحكومية الرسميـة، وهم متواطئون بالصمت عن القيود المفروضة على بناء وترميم الـكنائس، والتى لا يوجد لها مثيل بالنسبة للمساجد لدى المسلمين. لقد كُتبُ فى الصحف المصرية ما يزيد على مائة مقالة خلال عام ١٩٩٨ بمناسبة قانون التحرر من الاضطهاد الدينى وكلها تلعن أمريكا لحديثها عن اضطهاد المسيحـيين فى عدد من البـلدان منها مصر. والعـجيب أن الإجماع بين هـؤلاء الكتاب أن مصر لا يوجد بها أى اضطهاد دينى أو تفرقة طائـفية بين المسلمين والأقباط، ويكرر هؤلاء تكـرار نغمة «الـنسيج الـواحد» و«السبيكة الوطـنية الواحـدة»، ورأى هؤلاء الكتـاب فى المشــكلة أنهـا نتاج مـؤامرات دولية، يـشترك فيـها الاتجاه المـسيحى الـيميـنى المتطـرف مع الصهيونية العالمية وأن بعضا من أقباط المهجر باعوا أنفسهم للصهيونية العالمية وشاركوا فى المؤامرة. وإن دل هذا على شيء، فإنه يدل على أن الغالبيـة العظمى من مفكرينا يعانون من الكسل الفكرى، فالواضــح أنهم لم يقرأوا حتى مسودة القانون أو تلخيـصًا له وإنما تناقلوا الواحد منهم عن الآخر دون تدقيق أو تمحيص فيما تناقلوه.

وجزم كتابنا ومفكرونا، أو على الأقل الغالبية العظمى منهم، أن مصر مستهدفة بالقانون، ونفوا أن يكون للأقباط المصريين أية هموم أو مشكلات. فإذا كان لديهم ما يشكون منه، فهو نفس ما لدى المسلمين المصريين من هموم ومشكلات. فالمسلمون أيضا لا يستطيعون بناء المساجد إلا بإذن جمهوري، والمسلمون أيضا لا يتقلدون مناصب المحافظين أو رؤساء الجامعات أو الوزارات السياسية، والمسلمون أيضا لا يحظون بأى نصيب معقول من الإذاعات المرئية والمسموعة لبرامجهم الدينية. وهكذا. فالمسلمون محرومون تماما مثل الأقباط. وإذا لم يكن لدى الأقباط فى مصر مشكلات أو هموم بسبب قبطيتهم، وإذا لم يكونوا عرضة للتفرقة أو الاضطهاد بسبب قبطيتهم، فما الذى يخيف المثقفين أو المسئولين المصريين من أى قانون أمريكى، أو هندى أو مكسيكى، ضد الاضطهاد الديني، وبدلاً من أن يقوم المثقفون والمسئولون المصريون بوضع حلول واقتراحات لحل مشاكل الأقباط، حتى نغلق الباب أمام أى تدخل أجنبى، قام البعض منهم بقيادة حملة شعواء ضد أقباط المهجر فى محاولة لاستعداء جمهور القراء المصريين ضد أقباط المهجر، والإيحاء تصريحا أو تلميحا بأنهم «عملاء» لإسرائيل والصهيونية، بدلاً من أن يردوا علينا بلغة الحقائق والأرقام التى نلتزم بها فى كل ما نكتبه».(١)

■ **ما رأيك فى الإعلان المدفوع والذى نشرته الصحف العالمية، موقعا عليه من ٢٠٠٠ قبطى والذى يدعى عدم وجود أى اضطهاد أو تفرقة ضد أقباط مصر؟**

لقد اتصل بى اللورد ديفيد التون ليدعونى أن أحضر لقاء بينه وبين السيد أمين فهيم - أحد الموقعين على الإعلان - وهو مسيحى كاثوليكى ورئيس رابطة أبناء الصعيد للتعليم والتنمية وعضو الهيئة المصرية للوحدة الوطنية، ولبيت الدعوة وحضرت المقابلة التى تمت فى مجلس اللوردات يوم الأربعاء الموافق ٢٥ نوفمبر١٩٩٨، وعلى مدى نصف الساعة، وفى حوار موضوعى هادئ، اتفق الجميع - بمن فيهم السيد أمين فهيم - بوجود مشاكل وهموم قبطية، وإن كان السيد أمين فهيم يختلف معنا فى طريقة حلها. وسافر السيد أمين فهيم ليكتب معلومات مغلوطة فى صحيفة الأخبار القاهرية أنه صحح للورد التون معلوماته عن وضع الأقباط فى مصر. وهذا لم يحدث بالمرة، وأنا شاهد بذلك، مما اضطر اللورد التون أن يكتب له خطابا بتاريخ ١٦ ديسمبر، موضحا استياءه.

---

(١) لمزيد من التفصيل، انظر. سعد الدين إبراهيم، سامح فوزى، هموم الأقباط، الخروج من نفق الطائفية، القاهرة، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية ١٩٩٨ .

ولعل قضية السيد أمين فهيم ـ أحد الموقعين على الإعلان ـ تغنينا عن سؤال الـ ١٩٩٩ ، من بقية الـ ٢٠٠٠ الذين وقعوا على الإعلان!!

■ **ما هى آمالكم وتطلعاتكم للمستقبل؟**

أود أن أبدأ بتقديم شكرى وامتنانى للرئيس مبارك الذى بدأ عام ٩٩ خير بداية، فقام التليفزيون المصرى للمرة الأولى بإذاعة قداس عيد الميلاد للأقباط الأرثوذكس مباشرة على القناة الثانية والفضائية المصرية. كما بعث سيادته ببرقيات تهنئة بعيد الميلاد لأبناء الأقباط فى الخارج. ولعل المثقفين والمستنيرين المصريين يستفيدون من مبادرة السيد الرئيس، بأن يبادروا بالبحث فى كيفية تغيير المناخ العام، خاصة المناخ الثقافى الحضارى بما يتناسب مع التقدم والنهضة فى مصر، ويقودوا حركة التغيير والتطوير لتؤدى مصر دورها الريادى فى العالم.

وآمل أن يكون عام ٩٩ هو عام بحث هموم الأقباط، بأن تطرح المطالب والتطلعات المشروعة لهم بموضوعية وأمانة وشجاعة على مائدة يسودها الحب بين أبناء الوطن الواحد. وليكن منهجنا هو الإعداد العلمى مع ضرورة المتابعة وتبنى الدولة لمراحل التنفيذ. دعونا نصرف جهدنا إلى إعادة تكوين العقل المصرى، على أساس الوحدة الوطنية من خلال الإعلام ووسائل التعليم والممارسات العملية. دعونا نجعل عناق الهلال مع الصليب واقعا نعيشه فى عام ٩٩، مثلما عاشه أبناؤنا وأجدادنا عام ١٩١٩، لقد عاشت مصر أزهى عصورها حينما عم شعار «الدين لله والوطن للجميع».

(٤) د. رائف يني مرقس

طبيب أسنان مقيم فى ولاية نيوجرسى الأمريكية.. كاتب وداعية حقوق إنسان قبطى متميز.. شقيق د. رودلف يني وابن أخ د. وليم الميرى.

دخلت مسألة اضطهاد الأقباط فى مصر إلى لجان وقاعات الكونجرس الأمريكى بمجلسيه، ولن تخرج منها إلا إذا تحققت حقوق المواطنة للقبطى ليعيش فى سلام وأمان فى بلاد أجداده. ولأول مرة، يصدر تقرير من الخارجية الأمريكية فى ٢٢ يونيو ١٩٩٧ يدرج

مصر ضمن مجموعة من الدول بعدم مراعاة حقوق الأقلية القبطية. وردا على نفس التطورات الدولية أصرت السلطات المصرية على أن الأقباط يعيشون فى وئام مع المسلمين وأنه ليست هناك أية مشاكل لهم، وأن ما أسمته الادعاءات بوجود اضطهاد لأقباط مصر هو إما تزييف صهيونى أو مبالغات مغرضة من بعض أقباط المهجر.

وبدأت حملة مسعورة فى الصحف والمجلات المصرية تندد بما أسمته الضغط الأمريكى واللوبى الصهيونى وأكاذيب أقباط المهجر. وكتب رجب البنا أربع مقالات متتالية فى مجلة أكتوبر فى أغسطس ١٩٩٧، منتحلا حديثا مزعوما مع قداسة البابا، أعتقد أنه مزيف، وقد تخللت مقالاته العديد من الإهانات لأقباط المهجر، ونفس الاتهامات فى نظرى تعبر عن جهل الكاتب، أو أنه صدر إليه أمر عالٍ بكتابة هذه الإهانات والاتهامات لأقباط أمريكا بالذات، كتب سيادته يقول:

«إن أقباط أمريكا موتورون وساخطون، ومستعدون لبيع أى شىء وكل شىء بما فى ذلك الوطن والكرامة مقابل بضعة دولارات والكارت الأخضر للإقامة فى أمريكا (أكتوبر ٧ أغسطس ٩٧).

من هذا المنطلق، فإنهم يتعاطفون مع مشاكل الشعب المصرى ويتابعون عن قرب هموم الأقباط المتزايد، وضغط الجماعات الإسلامية لإرهابهم، بالإضافة إلى سياسة التعصب التى تميزت بها الحكومة المصرية مؤخراً.

وأنا على يقين أيضا من أن كل أقباط المهجر، على الرغم من مناخ الحرية الذى يعيشون فيه، لم يبع أحدهم الوطن المصرى ولن يفرط فى انتمائه واحترامه للكنيسة القبطية.

ونشرت صحيفة الدستور فى ٢٧ أغسطس لأحد الكتاب يدعى أن الصليبيين لم يغمدوا سيوفهم بعد. لست أدرى ماذا يعنى هذا المعتوه! هل الدفاع عن حقوق الأقباط يعد حربا صليبية؟ هل يعنى أن المظلوم ليس له حق الشكوى، أم أن الكاتب أحد الجهلاء ومنهم كثيرون فى مصر يؤرقهم ليلا ونهارا انتظار حملة صليبية عاشرة.

وذكرت صحيفة أخرى خبرا مضحكا مؤداه أن ما يحدث للأقباط يحدث لسائر قطاعات الشعب، وأن الجماعات الإسلامية لاتفرق بين قبطى ومسلم فى إرهابها.

ومن هذا عجبا، لأننا لم نقرأ ولم نسمع أن إرهابيين اقتحموا مسجدا وأمطروا المصلين بوابل من النيران، كما حدث مؤخرا فى كنيسة مار جرجس بأبو قرقاص.

لم نسمع أن إصلاح دورة مياه بأحد الجوامع يتطلب قرارا من رئيس الجمهورية.

لم نسمع أن طالبا مسلما متفوقا أوصدت أمامه أبواب التعيين بسبب ديانته.

وإنى أذكر هذا الكاتب بما حدث فى الشهر الماضى عندما قامت الجماعات الإسلامية فى المنيا باعتراض السيارات فى الطريق الزراعى الرئيسى بالصعيد، وكانوا يطلبون من كل راكب بطاقته الشخصية، وانتهت الحملة بقتل عدد من الأقباط.

وفى أعقاب تلك الحملة الصحفية، هرول رئيس مجلس الشعب المصرى فى زيارة سريعة إلى واشنطن ونيويورك محاولا إنقاذ ما يمكن إنقاذه بمختلف الأكاذيب التى لم تجد آذانا مستعدة لسماعها. وسمعنا مؤخرا أن السفير المصرى فى واشنطن قام بعدة زيارات لبعض أعضاء الكونجرس ليحاول أيضا قتل المشروع الأمريكى لوقف اضطهاد المسيحيين فى سائر أنحاء العالم.

وإذ فشلت جميع هذه المساعى، فقد قرر رئيس الجمهورية المصرية أن يزج بنفسه فى هذه المعركة الضاربة، ففى حديث صحفى لسيادته مع رئيس تحرير جريدة الأهرام، نشر فى ١٥ أغسطس ٩٧، تناول المشكلة الطائفية من وجهة نظره كمسئول، وإنى أقتطف هنا بعضا من تعليقاته:

- نحن لا نعامل الأقباط معاملة بمثل بعض الادعاءات والافتراءات التى يتهموننا بها، وهذا كله تشنيع وعدم فهم.

- الأمور الخاصة بالنسبة لبناء الكنائس واضحة جدا وهى ضرورية من أجل مراعاة ألا يصطدم بعض المتشنجين بعضهم ببعض.

وختم الرئيس المصرى حديثه بعبارة خطيرة، تسجل عليه قائلا «أنا فى الواقع لا أرى مشكلة بين المسلمين والأقباط فى مصر».

ولأن هذه التصريحات صادرة من رئيس جمهورية مصر، وجب علينا أن نتوقف طويلا لمناقشة سيادته.

أولا: هموم الأقباط أولا وأخيراً مرجعها أن الحكومة المصرية تتجاهل التزاماتها بحقوق الأقلية، ولن يتسع المجال لتكرار ما كتبناه مراراً فى هموم الأقباط، من حرمانهم من الوظائف القيادية إلى تجاهل وجودهم فى كافة وسائل الإعلام وتجاهل أعيادهم، إلى التحامل عليهم فى بعض مراحل التعليم العالى (روزاليوسف.١ يونيو ٩٦).

وقد صبر الأقباط طويلا علـى هذا التميز العنصرى، وإذ بالدولة ممثلـة فى رئيسها تنكر وجود أية مشاكل !!!

أعتقد أننا نخطئ فى حق أقباط مصر إذا تقدمنـا بالشكوى عن همـوم الأقباط إلى أى مسئول حكومى.

ثانيا: ينفرد رئيس الجمهورية فى حديثه الـصحفى قائلا إن الأقباط والمسلمين متحابون، وأنه شخـصيا له أصدقـاء من المسيحـيين. عفوا يـا سيادة الرئيـس، إن الأقباط والمسلـمين متحابون ولا خلاف على ذلك، ولكن ليس هذا هو إشكـالنا كأقباط، لأن المشكلة الرئيسية هى تـعامل السـلطة مـع الأقباط، ممثـلة فى الجـهاز الحكـومى وفى سيـطرة المتـعصبيـن من المسلمـين على المؤسسات الحـكومية وعلى الشـرطة والتعليـم والنقابات، وفيمـا يمكن أن أسميه التحالف السرى بين الحكومة وبين قيادات الجماعات الإسلامية. وما هو رد رئيس الجمهورية على الحادثة التالية:

أرسل أقباط المهـجر شحنات من الملابس والمستـلزمات الطبية إلى مصر ومـنذ أكثر من سبعة شهور، ومازالت هذه الشحنات مركونـة فى مخازن الجمارك فى انتظار توقيع رئيس الجمهورية للإفراج عنها.

وعلى عكس مـا ذكر الرئيس، مازال إصلاح دورة مياه فى كنيسة يحتـاج إلى ترخيص من رئيس الجمهورية، والشكاوى من هذا عديدة، وتـعنت رجال البوليس فى حالة مخالفة هذا القانون معروفة للجميع.

وما هو رأى رئيس الجـمهورية المصرية فى حـركة الترقيات التى صـدرت أخيراً، حيث بين ٢٨ مـحافظا، ١٥ رئـيس جامعـة لم يوجد قبـطى واحد، هذا بـالإضافة إلى رصـيدنا القديم فـى استبعاد الأقبـاط من السلك الدبلـوماسى والقضاء الـعالى والرتـب العـالية من البوليس والجيش ورتب وكلاء الوزارات.

ثالثا: عندما تطرق حديث الرئيس مبارك إلى ما يعرف باسم «الخط الهمايونى» أكد بأنه لن ينوى إلغاءه، أو بمعنى آخر أنه لا يستطيع أو أنـه ليست له حرية التصرف فى إلغائه مع العلم بأنه كان قد سبـق وأرسل إشارة إلى الخارجية الأمريكية بأنه عين لجنـة من المسيحيين لدراسة موضوع الخط الهمـايونى وحرية بناء الكنائس، ويعلل الرئيـس المصرى أنه سيبقى علـى هذا القانـون بقوله «إن الـقانون المصـرى ضرورى كيلا يـصطدم بعـض المتشنـجين بعضهـم ببعض» ولعمرى لـم أسمع أبدا، ولم يسجـل لنا التاريخ أن الأقبـاط اعترضوا أو

تشنجوا عندما يبنى جامع للمسلمين، والإحصائيات لا حصر لها عن المتشنجين المسلمين إذا رفع الأقباط صليبا على كنائسهم، وسأكتفى بذكر حادثتين لكى أسعف ذاكرة الرئيس إن كان قد نسى:

١ - أبو قرقاص (٢ مارس١٩٩٠)

تحرك الغوغاء من جامع أبو قرقاص عقب صلاة الجمعة، وهم يصرخون ويكبرون، ويشير أحدهم إلى كنيسة الأقباط ويقول: هذه كنيسة الكفار الفاسقين، ويرتفع الصراخ والتكبير وتنهال الحجارة وكرات النار المشتعلة، ويتعالى من جديد الصراخ والتكبير، وتتحطم الأبواب، ويندفع البلطجية والملتحون يحملون الشوم والعصى والسكاكين والفؤوس، وينتقلون بين منازل الأقباط ومحالهم على نفس المنوال، وسرعان ما تتحول الكنيسة ومنازل الأقباط وسياراتهم إلى قطع من الأخشاب المشتعلة وكتلة من النيران قد تشفى غليل هذه الكراهية الكبيرة. وفى خلال ساعات، احترقت فى أبو قرقاص ٤ كنائس، ٧٥ منزلا ومتجرا للأقباط، ونقل العشرات إلى المستشفى كان بينهم ستة قد فارقوا الحياة.

سيمل القارئ لو استعرضت حوادث الاعتداء على الأقباط وممتلكاتهم على مدى خمسة عشر عاما، من الزاوية الحمراء إلى إمبابة إلى ديروط إلى القوصية، إلى كفر دميان إلى البهجورة إلى البدارى، ولكنى سأعبر الزمن سبع سنوات لأعود من جديد إلى:

٢ - أبو قرقاص (١٢ فبراير ١٩٩٧)

فى ذلك اليوم، انطلق الإسلام الإرهابى من عقاله من جديد ليرتكب جريمة وحشية فى نظر القانون والعرف والأخلاق، وهى إطلاق الرصاص على شباب يدرسون الإنجيل داخل كنيسة مارجرجس بالفكرية، وانتهت المجزرة الوحشية باستشهاد ١٣ من الشبان والشابات فى ربيع العمر، لم يكن هناك داعٍ لإنهاء حياتهم بهذه الوحشية.

وبعد ذلك بيومين، انتقلت حملة الإرهاب إلى «منافيس المنيا»، حيث قتل أربعة أقباط، وفى ٧ مارس كانت التمساحية وأقباطها مسرحا للعدوان، ومنها إلى بهجورة فى ١٣ مارس حيث استشهد تسعة من الأقباط.

عفوا يا سيادة الرئيس.. لقد شكونا إليكم مرارا، ويبدو أنه لم يكن هناك من يستمع أو يبالى، ونحن نستبعد أن يكون رئيس الجمهورية غير عالم بكل هذه الحوادث والتى نشرت فى حينها فى الجرائد المصرية، والرئيس مبارك معروف عنه الذكاء والنشاط وإنجازاته فى

سائر المجالات تميزت بالحزم والحكمة، ولكن فى مواجهة هموم الأقباط تختلف الصورة وتختفى الصداقات، ونجد نظاما لا أستطيع أن أصفه إلا بأنه نظام متعصب، ويبدو أن نظرية أن الأقباط أهل ذمة للمسلمين مازالت تخيم بظلها على النظام الحاكم فى مصر، وهذا ما لا نقبله ونحن على مشارف القرن الحادى والعشرين.

لقد فشل الاستعمار العربى والتركى فى تصفية الأقباط نهائيا، ولست أعتقد أن النظام الحالى سيكون أسعد حظا، وإن للأقباط إلهًا يحميهم. هكذا أثبتت وقائع التاريخ، ولن يستطيع الجهاز الحكومى فى مصر إخفاء معاناة الأقباط، والذى بدأ يتزايد ويتصاعد حدة فى النصف الثانى من هذا القرن، أى فترة حكم الضباط المماليك.

وإنى أذكر رئيس الجمهورية المصرى، كما أذكر القارئ بالإحصائيات الرسمية عن معاناة الأقباط.

١ - من سنة ٩٢ حتى سنة ٩٦ قتل من الأقباط ٩٦ فرداً. (تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان أبريل ٩٧).

٢ - فى الفترة ما بين ١٩٩٤ و ١٩٩٦ استشهد بطرق وحشية ٣٧ من الأقباط فى محافظة المنيا لرفضهم دفع الجزية.

٣ - خلال النصف الأول من عام ١٩٩٧، استشهد ٢٩ قبطيا بالصعيد.

٤ - خلال الخمس سنوات الماضية وقع ١١٧ حادث اعتداء على كنائس للأقباط، و٣٢٤ حادثة نهب واستحلال أموال وممتلكات الأقباط.

وفى كافة هذه الأحداث، لم يقبض على الجناة حتى كتابة هذه السطور، وأحيانا يقبض على بعض الصبية ويفرج عنهم بسبب صغر السن أو لعدم كفاية الأدلة. وفى أعقاب كل حادثة يصرح وزير الداخلية تصريحا مكررا معادا أو معتادا، وهو أن الحكومة قضت على العنف والإرهاب واقتلعت جذوره.

ولكى أوضح للقارئ سياسة البعد عن العدالة فى فكر الإدارة المصرية، فإنه بعد حادثة الاعتداء على السياح الألمان فى ١٨ سبتمبر ١٩٩٧، قضت محكمة عسكرية عليا فى ٣١ أكتوبر بإعدام المتهمين فى ذلك الاعتداء، لقد اتسم هذا القرار بالحزم والسرعة، أما فى حالة كنيسة أبو قرقاص فى فبراير ١٩٩٧، فكل ما أسفر عنه ذكاء الشرطة أن السلاح الذى استخدم فى قتل الشباب داخل الكنيسة هو نفس السلاح الذى استخدم فى العدوان الإرهابى على أقباط بهجورة بعد ذلك بشهر واحد.

لا أجد تفسيرا للإهـمال واللامبالاة التى تتصرف بها الحكومـة المصرية فى الاعتداءات علـى الأقباط، إنه لـيس تهاونـا وليس ضعـفا من القـائمين عـلى الأمن، أخشـى أن أكون متشائما وأقول بكل صراحة إن الاعتداءات علـى الأقباط تتم برضى السلطات الحاكمة، إذ لـم تكن بتعليمات واضحة من قياداتها.

ولكى يتنصـل الرئيس مبارك من مسئولـيته، نراه يتهم الجماعات الإسـلامية بأنها وراء الأحداث، ولا نلوم مبارك على هذه التركة المثقلة التى ورثها عن سلفه الرئيس المؤمن أنور السادات الذى اتضـح بكافة البراهين والوثـائق أنه هو الذى خطط وأنشـأ هذه الجماعات، ورسم سياستها وزودها بالأموال وبالسلاح (من مخازن الجيش المصرى).

يا ترى هل تـأسست هذه الجماعات فـى الحقبة الساداتية لمحـاربة الشيوعية والـناصرية كما صرح السادات بذلك لأصدقائه الأمريكان.. أم أن هـذه الجماعات كان لها مهمة ثالثة وأخشى أن أقول مهمـة رئيسية، وهى تصفية الـوجود القبطى فى مصر. ويحـضرنى هنا ما ذكره مـساعد الـسادات السيـد محمـد عثمـان إسماعـيل فى سنـة٧٣ أن أعداء مصـر هم الشيوعية والمسيحية والصهيونية، وإذا قضيت على العنصرين الأول والثانى، فسوف يموت العنصر الثالث تلقائيا، وللأسف لم نأخذ هذا التصريح جديا فى ذلك الحين.

بقيت هناك عدة مشاكل شائكة وسأذكرها هنا باختصار شديد:

١ - موضوع الإتـاوات: لقى مواطـن قبطى اسمـه سمير واصـف مصرعه عـلى أيدى إحدى الجماعات الإسلامية التى تفرض الإتاوة عـلى الأقباط فى البدارى بمحافظة أسيوط، وكان السـبب أن القتـيل طلب تخـفيض الإتاوة المـقررة عليه ممـا دفع الجماعـة إلى إصدار حكمها عليه بالإعدام (روزاليوسف ٤/ ٧/ ٩٧).

وقبل هـذا الحادث بشهـر واحد، كتبت مـجلة روزاليـوسف «أن أفراد هذه الجـماعات يمارسون نشاطهم بحرية تامة، ولم يتعرض أحدهم للاعتقال أو حتى للاستجواب رغم أن أسماءهم وأماكن إقامتهم معلومة للجميع (روزاليوسف ٩/ ٦/ ٩٧).

٢ - اختطاف البنات القاصرات وإجبارهن على الإسلام: خلال عام ١٩٩٦ كان هناك أكثر من ٢٠٠ حالة إسـلام لبنات قاصرات (سجلات المجلس الملـى العام). وذكر موريس صادق المحـامى أن لديـه أكثر من ٣٠٠ حـالة. ويقـول نبيـل عزمى المحامـى أن لديه أكـثر من٢٠٠ حالة، مع تقارير موثقة عن تعنت رجال البـوليس ومعاملتهم السيئة لأهالى هؤلاء الفتيات اللاتى تترأوح أعمارهن ما بين ١٢-١٨ سنة. (روزاليوسف ١٧/ ٦/ ٩٧).

وقد نشرت صحيفة الأوبزرفر البريطانية تقريراً فى ٥/٦/٩٦ أن هناك من سبعة إلى عشرة آلاف حالة ضغط على الأقباط ليتحولوا إلى دين الإسلام خلال العامين السابقين.

٣ -فى بحث نشره معهد التخطيط القومى، ذكر أن ٨٠٪ من ضباط البوليس، قد استقطبوا للتعاون مع الجماعات الإسلامية (الدستور ٧ مايو ٩٧).

٤ - الإحصاء المزيف لأقباط مصر: فى آخر إحصاء نشره الجهاز الحكومى المصرى للإحصاء، ذكر أن تعداد الأقباط ٨,٢ مليون من بين التعداد العام لمصر والذى بلغ ٦١ مليونًا.

أرجو أن تتحلى الحكومة المصرية بقليل من الشجاعة والأمانة لتعلن أنه كان هناك خطأ فى التعداد، وأن تبين التعداد الحقيقى لأقباط مصر، لأن هذا التعداد المزيف يسىء إلى سمعة الحكومة على الصعيد الدولى.

لم أكتب هذا المقال لأثير العواطف والأشجان ـ عواطف الأقباط ـ أو أتباكى على الماضى أو أستعطف المسئولين، بل أقدم محاولة متواضعة لشرح الموقف القبطى وأبعاد المسألة القبطية والتى ـ كما ذكرت ـ بدأت تأخذ أبعاداً دولية.

وإنى أنصح المسئولين عن الجهاز الحكومى فى مصر أنه من الخير لهم التعقل فى معالجة المشاكل القبطية، بدلا من تضييع وقتهم فى التصاريح المزيفة، بأنه ليست هناك أية مشاكل أو أن المشاكل ستحل داخليا، أو استنكار الضغط الأمريكى أو اتهام أقباط المهجر. كل هذه العبارات الناعمة لن تحل المشاكل.

وأرجو أن أنبه الحكومة المصرية أيضا أن الجمعيات القبطية الدولية لا تقدم أية معلومات لأية جهة أجنبية كما يدعون، ولكن فى عصر انتشار المعلومات والتكنولوجيا، يصبح من العسير بل من المستحيل إخفاء الجرائم الوحشية التى تقوم بها الجماعات الإسلامية برضى الحاكم المصرى.

والجمعيات القبطية الدولية تندد بهذا التمييز العنصرى الذى اكتسح مصر حديثا، والذى يوضح الوجه القبيح لنظام الحكم الحاضر فى مصر.. أرجو ألا يعيشوا فى حلم تصفية الأقلية القبطية فى مصر، ولنا عودة إلى هذه المسألة فى القريب.

(٥) د. رودلف يني

طبيب بشرى مقيم فى ولاية بنسلفانيا الأمريكية .. مؤسس ورئيس جمعية الدراسات القبطية

بنيوجرسى .. باحث لاهوتى متميز فى مجال الدراسات الأبائية.. يرأس تحرير مجلة الرسالة وكذلك مجلة Coptic Church Review

■■ لا تأثير للغربة علىّ لأن لى أكثر من ٣٠ عاما هنا، فأمريكا هى الوطن الثانى لنا بكل ما فى ذلك من معنى. أعتقد أن السؤال: هل هناك مشاكل حقيقية للأقباط؟ طبعا لايحتاج لجواب، كل مصرى يعرف الحقيقة والحكومة المصرية والصحف المصرية تعرف الحقيقة ولا تريد الاعتراف بها أو مواجهتها، أعتقد أن الأستاذ يوسف سيدهم قد وفّى هذا الموضوع حقه بكل نظام وترتيب وبلا مبالغة، وليس لدى كلام جديد.

■ ما هى رؤيتكم الشخصية لحل هذه المشاكل؟

أنا عادة أواجه المشاكل كطبيب، والطبيب عادة يبحث عن سبب المرض وأبعاده حتى يستطيع أن يعالج المرض من أساسه كما يعالج أعراضه، وعلى هذا الأساس عادة أبحث مشاكل الأقباط فى مصر من ثلاث نواحى:

أ - البعد الروحى: حيث أعتقد أن الاضطهاد هو عصا الله لتأديب الكنيسة (راجع المقال بهذا العنوان فى الرسالة (أكتوبر ١٩٩٢)، وجود خطايا عامة فى الكنيسة هى الأساس لكل بلايا الأقباط، وهذه الخطايا العامة هى العبادة الشكلية، الانقسام، عبادة الدولار، إهمال الفقير والضعيف المحتاج.

ب - البعد الاقتصادى: أقباط مصر فى حاجة إلى نجدة عالمية تستطيع القيام بها الهيئات الكنسية فى مصر والجمعيات الخيرية فى المهجر، وذلك للاتصال بهيئات النجدة العالمية، للأسف لا يوجد تنظيم، ولا توجد أمانة حزبية للبعد السياسى، للأسف لا يوجد قادة سياسيون لأقباط مصر، ونشكر الله أن القيادة السياسية فى المهجر بدأت تنتظم وتتوحد على مستوى عالمى، المشكلة لها بعد سياسى ويجب أن يواجه سياسيا سواء مع الحكومة المصرية أو مع المؤسسات الدولية، هذا حق مشروع لنا.

■ ما هى جهودكم فى هذا السبيل؟

أنا أومن بالتخصص، وعلى هذا فأغلب عملى فى مجال التعليم الدينى سواء فى CCR وهى مجلة تعليمية بحتة وللأسف لا يهتم بها الأقباط والمسئولون فى الكنيسة لا يسعدون بخدمة العلمانيين.أما فى مجلة الرسالة فأحاول أن تكون رسالتها متعلقة بالمشاكل التى تواجه الكنيسة سواء داخليا أو خارجيا حتى نواجهها على ضوء تقليد

الكنيسة، طبعا هناك حروب كثيرة ضد الرسالة لاسيما من الذين يضايقهم النور الذى يكشف أعمالهم وفضائحهم.

■ **مستقبل قضية الأقباط فى مصر ؟**

أنا متشائم جدا.. لسببين:

المشكلة لها أساس روحى يجب أن يعالج أولا، وللأسف المقاييس المستخدمة فى الكنيسة الآن هى مقاييس مادية (عدد الكنائس وضخامة مبانيها وعدد الأساقفة والكهنة والشمامسة حتى الأطفال الذين لا يتعدون ثلاثة أو أربعة أعوام أصبحوا شمامسة). المقاييس المادية لا تعنى شيئا عند الله، والمشكلة لا يهتم بها أحد، وعلى حد قول الأنبا سوريال (الكهنة لا يهتمون - الأباء لا يهتمون- الشباب لا يهتمون). بل إن الغالبية لا تعترف بوجود مشاكل.

وكما يقول بستان الرهبان «المريض الذى يعترف بمرضه علاجه هين بعكس الذى ينكر حالته».

■ الحكومة المصرية والصحافة المصرية بوجه عام تنكر وتتجاهل وجود مشكلات للأقباط، وتتعالى حتى عما يحدث تحت نظر المسئولين، وحوادث الكشح أبلغ مثال، ولكن الأمثلة كثيرة:

- خطف البنات القبطيات، يتم بتعاون البوليس والمشكلة عامة.
- الإتاوات المفروضة على الأقباط معروفة للجميع.
- المهاجرون الأقباط الذين تركوا الصعيد، أليست الحكومة مسئولة أولا عنهم؟

■ **مصادر الحصول على الأخبار؟**

أغلبها عن طريق الإنترنت سواء فى الشبكات العامة أو فى الرسائل التى تصلنى من الهيئات التى تعمل لمواجهة الاضطهاد - سواء كانت قبطية أو أمريكية أو عالمية. كما تصلنى سواء بالفاكس أو الإنترنت أو بالبريد العادى رسائل من كثيرين سواء من أمريكا أو إنجلترا أو غيرهما تحمل أخباراً أو مقالات من جرائد فى أماكن عديدة.. وغالبية هذه تصلنى دون أن أسأل عنها أو أطلبها.

■ **مسئولية النظام الحالى فى مصر عن مشاكل الأقباط؟**

طبعا الحكومة لها الدور الرئيسى وراء كل ما يحدث لأنه لم يكن موجودا بهذا الشكل الضخم فى أى عصر من أيام المماليك، ويكفى أن نقرأ ما كتبه فرج فودة فإن أعمال

الحكومة تشجع وتعطى الضوء الأخضر للإرهابيين. بجانب تفريق الحكومة فى معاملة رعاياها فى نواحٍ كثيرة، كتبت عنها جريدة وطنى، مقالات عديدة.

■ **هل تعتقد أن الكنيسة المصرية لها دور سلبى تجاه قضايا ومشاكل الأقباط؟**

السؤال خاطئ من أساسه، الكنيسة هى جسد المسيح، شعب الله الذى صار ضحية للمشاكل، إذا كنت تقصد القيادة الكنسية، فهذا ليس تعريف الكنيسة، وأنا طبعا ليس لدى كل التفاصيل عما تفعله القيادة الكنسية لذا لا أستطيع الحكم عليها. إذا كان هناك ضعف أو نقص فى القيادة الكنسية وعملها، فهذا يستطيع الشعب الذى يتحمل مسئوليته كشعب أن يواجهه. مرة أخرى أقول الاضطهاد هو عصا الله لتأديب الكنيسة، والاضطهاد معناه أن هناك خطيئة فى الكنيسة (شعب الله) يحتاج لتنقية.

■ **هل ترى أن تناول الإعلام المصرى لمشاكل الأقباط يتم بشكل منصف؟**

أعتقد أن الأستاذ يوسف سيدهم تناول ذلك بكل وضوح، بلا شك لا يوجد إنصاف، والأكثر من ذلك أن الطريقة التى تناولت بها بعض الجرائد مشكلة الكشح لا تثبت فقط عدم الإنصاف بل هو تهريج، وعرض عن محاولة حل المشكلة أعتقد أن فيها إثارة الرأى العام ضد الأقباط سواء فى المهجر أو حتى فى مصر، الجرائد يجب أن تعرف مسئوليتها.

■ التعتيم - سؤال لا يحتاج لجواب وقد أجابت عليه جريدة وطنى فى مصر.

■ العلاقة بين الأقباط والمسلمين فى مصر لا أعرفها لم أزر مصر منذ أكثر من ٢٠ عاما، وفى المهجر فى المنطقة التى أعيش فيها لا يوجد مسلمون.

■ ليس لى أى اتصالات بأحد من المسئولين فى الحكومة المصرية، لاسيما وأنا أعيش فى بلدة صغيرة فى بنسلفانيا، وبالنسبة لمنظمات حقوق الإنسان فليس لى أى دور مباشر إلا Amnesty International فأنا عضو فيها تصلنى نشراتها وأحيانا أرسل خطابات للمسئولين فى دول مختلفة للدفاع عن المعتقلين الذين يعذبون فى السجون وغير ذلك، وهؤلاء قد يكونون مسيحيين أو مسلمين أو بوذيين إلخ، فنحن لا نفرق فى الدفاع عن المظلوم.

■ **هل هناك مؤامرة عالمية ضد مصر؟**

أنا لم أسمع هذا إلا من المصادر المصرية.

■ **هل وراؤها أصابع يهودية؟**

تسأل الحكومة المصرية والحكومة اليهودية فى ذلك، أنا لا أستطيع فهم العلاقة بين

مصر وإسرائيل، توجد معاهدة سلام بين الطرفين أنا لا أفهم لماذا لا تحترم؟ عدم احترامها من أحد الطرفين أو كليهما لن يؤدى سوى إلى الحرب.

■ **ما علاقة وجود مؤامرة يهودية أو أصابع يهودية بعمل فتنة طائفية؟**

إن المعتدين دائما هم الجماعات الإرهابية الإسلامية أو البوليس المصرى، فإذا كانت هناك مؤامرة يهودية فهل هناك اتصال بين اليهود والبوليس المصرى والجماعات الإرهابية المصرية؟

■ **هناك أتهام دائم للمدافعين عن حقوق الأقباط من المهجر بتشويه سمعة مصر وخيانتها؟**

تشويه سمعة مصر وخيانتها يقوم به ما يعمل فى مصر، ما يعمله أقباط المهجر هو رد فعل لما يعمل فى مصر، علما بأن ما يعمل فى مصر من تفرقة وإرهاب وتعذيب وقتل وخطف هو جريمة بشعة، أما رد الفعل فى المهجر فكله يتم فى حدود القانون.

■ موضوع ومحاكمة أقباط المهجر، هو نوع من التهريج الصحفى فى مصر، فهم لا يخالفون القوانين بل يعملون فى الدفاع عن المظلوم وفقا للقانون هنا، وجميعهم يحملون جنسيات أجنبية..أنا لا أحتاج للرد على مثل هذه الأسئلة، فهى تهريج وأعتقد أنها للاستهلاك المحلى فى مصر فقط لا نريد تضييع وقتنا هنا.

(٦) اد. سعد الفيشاوى

من مواليد طنطا ١٩٢٤.. حاصل على ليسانس حقوق بامتياز من جامعة القاهرة، ثم دبلوم الدراسات العليا والماجستير من جامعة القاهرة.

حصل على الدكتوراه فى القانون من جامعة شيكاغو عمل مستشاراً فى البنك الدولى عام ١٩٥٩.

ورقى فى مناصب البنك الدولى حتى صار المستشار الخاص لرئيس البنك الدولى روبرت ماكمنارا ١٩٧٦-١٩٨٤، ثم كبيراً لمستشارى البنك الدولى.

عمل أستاذاً للقانون بجامعة كولومبيا بنيويورك وجامعة جورج تاون بواشنطن.

يعمل حاليا شريكاً فى إحدى كبرى شركات المحاماة بالعاصمة الأمريكية واشنطن.

■ الغربة لا تجعل الإحساس بما يواجه الأقباط فى مصر من تفرقة فى المعاملة وتعصب مبالغا فيه. وإنما فى الخارج وفى الدول الديمقراطية يشعرون بأنهم يتنفسون فى جو

يتيح لهم حرية التعبير فينفسون عن مشاعرهم وآرائهم. وإذا كان الانفراج بعد الانحباس يصاحبه شيء من الحدة في التعبير إلا أن واقع الأمر أن الوضع يدعو إلى الشكوى والتظلم من ظلم ملموس. وأذكرأن زميلى وصديقى المرحوم جمال العطيفى كان الرئيس السادات قد عهد إليه برئاسة لجنة من أعضاء مجلس الشعب سنة ١٩٧٢ وكان العطيفى وكيلا لمجلس الشعب فى ذلك الحين. وكانت مهمة اللجنة هى تقصى الحقائق فى أسباب شكوى الأقباط بعد حريق كنيسة الخانكة، وكان ذلك فى بداية أعمال الإرهاب. وتصادف أننى كنت فى زيارة لمصر ودعانى العطيفى للاجتماع معه فى مكتبه بالأهرام، وأطلعنى على التقرير لأخذ رأيى فيه قبل تقديمه للرئيس السادات. وكان التقرير مليئا بوقائع محددة ومجالات معينة تجرى فيها تفرقة وتمييز وظلم مكشوف. أولها طبعا حرية ممارسة الشعائر الدينية التى يكفلها الدستور فى المادة ٤٦ حيث يتطلب بناء أية كنيسة تصريحًا من رئيس الجمهورية (الخط الهمايونى). والتفرقة للأسف منتشرة فى كثير من مناحى الحياة. ذكر التقرير منها تعمد الأساتذة فى الامتحانات الشفوية بكلية الطب الإجحاف بحق الطلبة المسيحيين وتعمد تغيبهم بإعطائهم درجات منخفضة حتى يحولوا بينهم وبين التعيين فى وظائف النيابة والتدريس بكليات الطب وخصوصا فى أقسام أمراض النساء والولادة. وبصفة عامة يستشرى التمييز فى الترقية والتعيين فى الوظائف الحكومية وخاصة المناصب القيادية. وهذا واضح لكل ذى عينين. وبعد أكثر من ربع قرن على وضع هذا التقرير (ولابد أن يكون موجودا فى ملفات مجلس الشعب) فإن الأحوال ليست فى تحسن بل بالعكس.

■ وهذه المشكلة يجب أن توضع على رأس الأولويات فى الدولة لأن البيت الذى ينقسم على نفسه يخرب ولأن العدل أساس الحكم ونص الآية ٥٨ من سورة النساء بليغ قاطع فى هذا المعنى إذ تقول: «إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل إن الله نعما يعظكم به إن الله كان سميعًا بصيراً».

وحل المشكلة لا يحتاج إلى بحث وتفكير بل يحتاج إلى رغبة صادقة وعزيمة قوية. فالطريق إلى الحل واضح ومطروق، والحل يجرى على مستويين يسير عليهما فى وقت واحد ويتقدمان معا يدا بيد.

المستوى الأول والأعمق وإن كان بعيد المدى طويل الأمد إلا أنه يعالج المشكلة علاجا

جذريا يكون فى مجالات الريادة والقيادة والتوعية والتربية والتعليم بنشر مبادئ التسامح والتآخى بين البشر بغض النظر عن اختلاف الدين أو الملة أو المذهب أو العقيدة، وأن الدين لله والوطن للجميع ولا تجوز التفرقة فى المعاملة بسبب مثل هذا الاختلاف.

ومن واجب رجال الدولة وأجهزة الحكم أن تعمل على نشر هذه المبادئ فى دور التعليم بجميع مراحله ابتداءً من دور الحضانة ورياض الأطفال حتى يشب النشء وقد رسخت هذه المعانى فى نفوسهم لغاية التخرج من التعليم الجامعى أو الفنى حتى يبدأ الشباب حياتهم العملية، وقد أصبحت هذه المبادئ جزءاً لا يتجزأ من تفكيرهم وطباعهم.

وكذلك يجب العمل على نشر هذه المبادئ فى دور العبادة فى الجامع والكنيسة.

وأيضا فى جميع وسائل الإعلام سواء فى الصحافة أو الراديو أو التليفزيون.

أما المستوى الثانى فهو علاج عملى فعال يحقق نتائج سريعة نسبيا وهو أسلوب سن القوانين التى تؤثم التفرقة أو التمييز بسبب الدين فى مختلف مناحى الحياة سواء فى أجهزة الدولة والقطاع العام أو فى القطاع الخاص.

وهذا ما فعلته الولايات المتحدة عندما سنت قوانين الحقوق المدنية فى عام ١٩٦٤. وقد عاصرت وشاهدت بنفسى ما حققه هذا القانون الذى تنفذه الحكومة الفيدرالية بكل حزم على مدى ثلاثين عامًا.

ففى أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات كان الكثير من الجمعيات والنوادى، بل والمطاعم والجامعات والمدارس محرما دخولها على اليهود والسود. وكذلك كان الحال فى المناطق السكنية. أما الآن فالويل كل الويل لمن يحاول أن يجرى مثل هذه التفرقة ولو بشكل ضمنى خفى غير معلن. فإن مثل هذا الشخص أو الجهاز أو الشركة يتعرض للعقوبة الجنائية والملاحقة بالتعويضات المدنية الجسيمة.

بل لتعويض قطاعات المجتمع التى وقع عليها ظلم فى السابق مثل النساء والسود والهنود الحمر عما حاق بها من غبن صدرت قوانين Affirmative Action التى تعطى الأفضلية فى القبول فى الجامعات فى التعيين والترقية فى الوظائف لمن ينتمى لهذه القطاعات.

■ وبالنسبة لمستقبل قضية الأقباط فى مصر أرجو أن أكون مصيبا فى توقعى أنه مع زيادة سهولة الانتقال والاتصال بين جميع أرجاء العالم فإن تلاحم البشرية سيزداد ويعم

التراحم بين بنى الإنسان ولكن لا ينتظر أن يتحقق هذا بعد وقت طويل، الأمر يحتاج إلى توعية ورعاية وريادة مستمرة ومتصلة.

وأما المستقبل خلال العشر أو العشرين أو الثلاثين سنة القادمة فيتوقف على مدى جدية الحكومة فى اتخاذ الإجراءات وإصدار القوانين التى تحرم وتؤثم التفرقة والتمييز وفى العمل على احترامها وتنفيذها بصرامة وحزم.

■ مصدر معلوماتى عما يحدث فى مصر بما فى ذلك وضع الأقباط هو أساسا وسائل الإعلام المصرية وما أسمعه من أصدقائى ومعارفى من مسلمين وأقباط عند زيارتى لمصر.

■ الحكومة الحالية ليست هى سبب مشاكل الأقباط فى مصر. فالمشكلة ترجع إلى زمن بعيد، وإن كانت قد تفاقمت فى الخمسين عاماً الماضية. ولكن يجب على الحكومة الحالية أن تضع هذه المسألة على رأس قائمة أولوياتها وتعمل بشكل جدى دءوب على معالجتها على نحو ما بينت فيما سبق، وذلك لأن الموضوع ليس هو مشكلة الأقباط وإنما هو وحدة الأمة وليس هنا أهم من ذلك.

■ الكنيسة القبطية تعمل بمنتهى الحكمة فى مواجهة الأوضاع الحالية. ومسئولية التنوير بجسامة الأمر تقع على العلمانيين وعليهم التعاون مع المسئولين بصراحة ورفق لتصحيح الأحوال.

■ الإعلام فى مصر شأنه كشأن جوانب الحياة الأخرى. قطع شوطا كبيراً نحو التحديث والتقدم ولكن لم يبلغ بعد المستوى الذى يرجى منه ولا حتى من جانب الإعلاميين أنفسهم. ولذلك فإن معالجة الإعلام لهذا الموضوع المهم بل الحيوى لمصر يلاحظ عليه أنه لا يعطى الأمر أهميته العظمى ولا يعالجه على أساس دراسة علمية مدققة متعمقة للواقع وما هو كائن وحاصل فعلا. وبالإضافة إلى ذلك فإن الإعلام فى مصر، كما نعلم جميعا ـ مقيد بالقيود والرغبات والاتجاهات الرسمية بل إن الإعلام فى أغلب الظن كثيرا ما يقيد هو نفسه بما يتصور صوابا أو خطأ أنه الاتجاه الرسمى.

■ لا أعتقد أن الحكومة تقوم عامدة متعمدة بالتعتيم على قضايا الأقباط، ولكن المسئولين يظنون أحيانا أن من المصلحة، وتوقيا للإثارة، التكتم على بعض ما يقع من أحداث. وفى تقديرى فإن هذا ليس من الحكمة فى شىء والشأن فى هذا كالمريض الذى يعتقد أنه يمكنه أن يتخلص من المرض بإنكار آلامه أو أعراضه بدلا من أن يعمل على علاج أسبابه للتخلص منه.

■ العلاقة بين المسلمين والأقباط على المستوى الفردى لا غبار عليها. وأنا مثلى مثل الكثير من المسيحيين بل الغالبية من أصدقائى وأصدقاء العمر من المسلمين، وكذلك بالمقابل كثير من أصدقاء المسلمين من المسيحيين ونشعر بمودة وتآخ لا تشوبهما شائبة.

■ الحقيقة أن جهودى فى هذا المجال للأسف محدودة ومن حين لآخر أكتب فى الموضوع بقدر ما يسمح الوقت والمجال للنشر فى الصحف.

■ لا أعتقد مطلقا أن هناك «مؤامرة عالمية» أو«أصابع صهيونية» لعمل فتنة. وهذه إعذار والأولى مواجهة أسباب الشكوى وعلاج الأمر من أساسه.

■ ليس هناك تشويه لسمعة مصر، وإنما هو واقع قائم ومصر يهمها معالجة هذا الموضوع الحيوى وليس الأمر مسألة شكل أو سمعة.

■ من الخطأ الكبير التفكير فى محاكمة أو معاقبة بعض أقباط المهجر الذين يغالون أحيانا فى تحمسهم للمشكلة. ولا أتردد فى أن أقرر أن الواجب على الجميع سواء أقباط المهجر المغالين فى تحمسهم أو غيرهم إدراك أن هذا الأمر موضوع يجب أن ينحصر بين أهل البيت دون غيرهم ويجب حله بالحسنى بينهم، وبينهم وحدهم.

وقد شجبنا فى شبابنا تحفظ الإنجليز بالنسبة للأقليات فى تصريح فبراير سنة ١٩٢٨ ولا نتردد الآن فى شجب إقحام الأجانب فى الموضوع.

وختاما ندعو الله أن يهدى الجميع ويوفقهم إلى العمل بجد وعزيمة وصدق لمعالجة هذا الأمر الحيوى الذى يجب أن تعطى له الأولوية الأولى من اهتمامات الدولة والشعب.

(٧) د. سعد ميخائيل سعد

أحد العلماء المتميزين فى أمريكا.. حاصل على الدكتوراه فى الهندسة من جامعة لندن، وله أكثر من أربعين براءة اختراع فى أمريكا وحدها.

■ الغربة والمبالغة فى الإحساس بمشاكل الأقباط

نعم الغربة تغير إحساس الإنسان، سواء بالمبالغة فى التضخيم أو التصغير..

المشاكل موجودة، ولا يمكن إنكار وجودها بعدما وصلت لدرجة الإرهاب والقتل. لقد تركناها فى مهدها الصغير (مثل عدم المساواة فى درجات الامتحانات الشفوية) أو كلمة عابرة من مدرس متعصب فى مدرسة ابتدائية. والنتيجة أنها انتشرت وأثمرت تغييراً فى طبيعة وتكوين الطرفين. فالظالم تقسى قلبه وهدم إنسانيته وإيمانه وارتباطه العضوى بإله الخير خالق الجميع. والمظلوم إما أنه يصارع اليأس والإحباط، أو يشترى العدالة الوهمية بأن يبيع جوهر وجوده وإيمانه، أو أن يحتمل التجربة ويسمو فوقها وتتألق روحه.

■ **رؤيتى لحل مشاكل الأقباط**

سأركز على الحلول التى وإن كانت متوافرة كنموذج واقعى إلا أن الموقف يتطلب انتشار تطبيقها. وطبعا لا تصلح كل الحلول لجميع المواقف، بل ينبغى اختيار الحل المناسب لكل موقف.

أولا: مخاطبة الضمير الإسلامى.. وذلك باللجوء إلى التعاليم السامية للقرآن الكريم والأحاديث النبوية والتراث الإسلامى، واقتباس منها ما يحض على العدالة والمساواة وحقوق الأفراد والجماعات والتعاطف والتراحم بين الأديان. وقد أعطانا قداسة البابا شنودة الثالث قدوة عظيمة فى هذا المضمار بغزارة علمه ومواهبه ومبادراته، ومنها استضافته فى موائد التآخى والمحبة الرمضانية وخطابه فى الأعياد الإسلامية. والمطلوب أن تتغلغل هذه الروح العظيمة إلى كل فرد قبطى حتى ينجح فى مخاطبة الضمير الإسلامى بعلم وبلاغة وعاطفة ونعمة واحترام وفاعلية.

ثانيا: مخاطبة الضمير الوطنى..وذلك باللجوء إلى المنطق والتراث الوطنى والأهداف والمصالح الوطنية والقوانين الطبيعية والدستورية.

حققتها جريدة وطنى منذ نشأتها عام ١٩٥٨ تحت قيادة الرائد العملاق انطون سيدهم ومن بعده المفكر الوطنى المهندس يوسف سيدهم. لقد أثرى يوسف سيدهم الحوار القومى بمسلسلاته المبتكرة تحت عناوين: «هموم قبطية».

وحاليًا حول حتمية عقد لقاء الحكماء، هذا إلى جانب ما قدمته صفحة «من دفتر أحوال الوطن» منذ ١٩٩٣ وحتى الآن. ولا ننسى أن ننوه بما يقوم به نيافة الحبر الجليل الأنبا موسى عبر جماعة (المشاركة الوطنية) التى أصبحت علامة من علامات التفاعل الراقى للحوار الوطنى، وكذلك ما قام به نيافة الأنبا سرابيون فى أسقفية الخدمات سابقًا (حاليا هو أسقف لوس أنجلوس).

ثالثا: مواجهة الاضطهاد بالمغفرة.. وربما يتعجب القارئ كيف تحل المغفرة مشاكل الأقباط!.. ولكن هذا فعلا ما دعانا إليه مخلصنا المسيح «باركوا لاعنيكم، أحسنوا إلى مبغضيكم وصلوا لأجل الذين يسيئون إليكم ويطردونكم». ومن المستحيل أن تؤدى دعوة المخلص إلى الانهزام، بل هى فى الواقع طريق الانتصار على المشاكل والشر. ولقد اكتشف الزعيم الزنجى الشهيد مارتن لوثر كنج هذه الحقيقة الإلهية، فحذر الجماهير السوداء فى أمريكا أنها لن تحقق الحرية السياسية وتنال الحقوق المدنية الكاملة إلا إذا غفرت من قلبها جرائم الرجل الأبيض التى استمرت أربعة قرون!

فلنؤمن إذن أنه يوما ما ستوقظ ضمائر مضطهدى الأقباط إذا لمسوا أن المظلومين لا ينظرون إلى الاضطهادات من زاوية الحقد الأرضى، بل من مستوى الغفران السمائى، ومع استفانوس الشهيد يصرخون «يارب لا تقم لهم هذه الخطية». إن التاريخ ملئ بقصص يقظة الضمير.. فقائد المئة الذى نفذ حكم الإعدام على سيدنا المسيح بمنتهى القسوة لما رأى حوادث الجمعة العظيمة اهتزت نفسه ومجد الله قائلا «حقا كان هذا الإنسان ابن الله»، والجموع التى صرخت «اصلبه اصلبه»، عاد بعضهم من مشهد الصليب وهم يقرعون صدورهم.

رابعا: المثابرة فى المشروع الصالح بإيمان وشجاعة.. فهناك مثل يقول «تحقيق المستحيل يأخذ وقتا أطول»، بمعنى أن تحقيق المستحيل غير مستحيل. لذلك فهناك أنواع من المشاكل القبطية مثل بناء الكنائس والمنشآت الخيرية يعتمد فى إنجازه على قوة إيمان الراغبين فى الحلول، وبين الأقباط كثيرون استطاعوا بقوة إيمانهم وشجاعتهم ومثابرتهم أن ينجزوا خيرا عميما للوطن والكنيسة والشعب، بالرغم من المصاعب التى استمرت عشرات السنين.

والأمثلة كثيرة ومنتشرة من الإسكندرية إلى المقطم إلى جبل أسيوط إلى شلال أسوان. ولكن أحدها قريب إلى مشاهدتى الشخصية كما أنه على لسان جميع أقباط الإسكندرية، وهو مبانى كنيسة العذراء والقديس يوسف وبيت النعمة بسموحة، تلك التى كافح المتنيح القمص ميخائيل سعد لمدة أربعين سنة فى تأسيسها وبنائها، وهذا تطلب التغلب على مصاعب وأبواب مغلقة وقلوب متحجرة لا تحب الخير وأحكام بالحبس سنوات وغرامات مالية باهظة وقضايا وتهديدات وإهانات وإحباط وحرق دم! ولكن فى كل مرحلة كان الله

يرسل انتصـارات وتعزية ونعمة ويفتـح الأبواب. والآن كل هذه المنشآت وما بـداخلها من مشروعات روحية واجتماعية وصحية تمجد الله وتخدم الوطن والمواطنين.

خامسا: قبول بـعض الحقائق الأساسية التى لا يـريد الطرفان مواجهتها لأنـها متعارضة مع الفخر الدينى:

الحقيقة الأولى: إننا الآن مسيحيون أو مسلـمون لأننا ولدنا كذلك، وليس لنا فضل فى هذا الوضع، إذن ينبغى للطرفين أن ينتبهوا إلى مصدر وجودهم وهو نفس الأب السماوى الذى أراد بحـكمته الـلانهائيـة أن يعيش أصـحاب الديانـات المختلفـة فى الوطن الـواحد ويشربون الماء الواحد ويتنفسون الهواء الواحد. والله يغمر الجميع بنفس المراهم ويحتضن الجميع بنفس الأبوة.

الحقيقـة الثانية: إن تاريخ الـعالم الإسلامى والمسيـحى فى الاضطهاد والإرهاب تـقريبا متكافئ. وليس هناك سبب علمى يعطـى لطرف فخرا على الطرف الآخر فى هذه الناحية. إذن فالديانـة هنا ليست سـببا حقيقيـا للاضطهاد، بل هـى سبب شكلى عـارض. فهل من بحث علمى وحـوار علنى يستكشف العوامـل الحقيقية للاضطهاد، سواء كـانت نفسية أو اقتصادية أو مجرد الانقياد الأعمى خلف قيادات حزبية مستغلة.

سادسا: أن يكون لدى القيادات السياسية والدينية والشعبية هدف ورؤية وخطة لتحقيق الوحدة والعدالة الـوطنية، والشعب المصرى أثبـت تكاتفه وراء القيادة وبخاصـة فى تحقيق المشروع القومـى متى وضح الهدف وتم التخطيـط له. والمثل التاريخى الراسـخ فى ضمير الأمة، هو نجاح الشعب المصرى تحت قيادة مستنيـرة مخططة فى تحقيق نصر أكتوبر ١٩٧٣ بعد هزيمة يـونيو ١٩٦٧. ألا يمكن تطبيق خطط مـناسبة لتحقيق نصر قومـى على شيطان التعصب.

سابعا: أن تقوم التجمعات والأفراد من كل ديانة بصنع الخير بانتظام وسخاء لأصحاب الديانة الأخرى بـدون انتظار المقابل، بل لمجرد تقـديم محبة الخالق ونعمتـه للطرف الآخر، من الأمثلـة أن يقدم طبيب مسيحى العلاج المجانـى لعدد معين مـن الفقراء المسلـمين كل شهـر، أو أن يقوم محـام مسلم بـالدفاع المجانـى فى المحكمـة عن عدد معـين من الفـقراء المسلميـن كل شهر. وبالمثل بالـنسبة للمستشـفيات القبطية الـتى تتمثل بالسـامرى الصالح عندما تخصص عددا من الأسرة بانتظام لفقراء المسلمين يتم اختيارهم بترشيح إمام الجامع أو المسئولين بجمعية الشبان المسلمين أو المسئولين الحكوميين.

■ **مجهوداتى فى حل المشاكل**

أبذل مجهوداً فى دراسة تحليل قضايا المواطنة القبطية الإسلامية بأسلوب علمى ومحاولة استكشاف الجذور والحلول. ولهذا درست علم اللاهوت السياسى بجامعة شيكاغو وحصلت على الماجستير عام ١٩٨٧. وحاولت الاستفادة من النماذج المشابهة فى النضال مثل الفكر اللاهوتى لتحرير مصر والهند من الاستعمار البريطانى، وتحرير الفقراء من الفقر فى أمريكا اللاتينية، وتحرير السود فى الولايات المتحدة. ونشرت الكثير من المقالات عن هذه الموضوعات وكذلك أحاديث تليفزيونية.

كما ساهمت فى نجاح أنشطة وجمعيات فى الخارج تضم مسلمين ومسيحيين سواء للحوار بين الأديان أو للنشاط السياسى أو الاجتماعى. وعندما كنت أحضر للدكتوراه فى لندن (١٩٧٠-١٩٧٤) كان مجهودى الوطنى ضد الاحتلال الإسرائيلى للأراضى العربية سواء بالمحاضرات العامة أو النشر بالصحف أو المظاهرات. وحاليا أساهم فى الحوار القبطى الإسلامى لكى لا يتطرف تحت ضغوط وحرارة حوادث الإرهاب. كما أجاهر بضرورة الانفتاح على أديان العالم والترحيب بميلاد كل طفل مسلم أو مسيحى أو يهودى أو بوذى أو هندوسى (فى مقالة لى بالأهرام ٧/ ١/ ١٩٩٩).. وبهذا لا ينغلق المسيحيون والمسلمون معا فى استقطاب ثنائى، بل ينفتحون على الحقيقة العالمية التى أرادها الله فى خلقته لشعوب الأرض وسماحة بتباينها فى الشكل والدين وشتى نواحى الحياة.

■ **ما هو مستقبل قضية الأقباط فى مصر؟**

من يستطيع التنبؤ؟ المستقبل فى يد الله وعلمه. ويمكن أن يتطور المستقبل إلى ما هو أفضل من آمالنا أو ما هو أسوأ من مخاوفنا. والتاريخ ملئ بالأمثلة.

فيوم أن دفنوا سيدنا المسيح، مَن من المؤرخين والعلماء استطاع أن يتنبأ بأنه فى خلال ثلاثة قرون ستتحول الإمبراطورية الرومانية بأسرها إلى تبعية هذا الإنسان اليهودى المصلوب، وأن هذا سيتم على يد جماعة من الفقراء والضعفاء، جالوا مبشرين بالكلمة وقبلوا الآلام والاستشهاد بفرح؟ ومَن منذ عشرين سنة فقط أمكنه التنبؤ بسقوط الشيوعية العالمية والاتحاد السوفيتى؟

إذن فليكن لنا رجاء فى مستقبل متطهر من التعصب، فيه عدالة ومساواة اجتماعية، فيه أخوة واحترام متبادل بين المسلمين والأقباط، الجميع يصنعون خيرا للجميع. وحتى لو انتهى الأمر بأن هذا مجرد حلم ولن يتحقق بكامله بل سيستمر الواقع، فعلى رأى الرائد

العملاق حبيب جرجس، بعد أن استيقظ من أحلامه فى الإصلاح القبطى، ووجد الحال كما كان فى سوئه أن طرد عنه شبحى التشاؤم واليأس، وقال لنفسه «ما ضرنى فقد عشت فترة من الزمن سعيدا ولو فى عالم الخيال... ولابد أن يتم كل ما رأيت، فليثبت إيمانى.. لأن البار بالإيمان يحيا». (ص ٢٨ من كتابه الرسائل العملية للإصلاحات القبطية).

■ مصادر الأخبار عن مشاكل الأقباط

أنا مشترك فى جريدة وطنى منذ عشر سنوات كما أشترى المجلات والجرائد المصرية والعربية من باعة الصحف فى أمريكا. والآن أقرأ بعضها على الإنترنت. وكثير من مشاكل الأقباط ومصر عامة يتم التقرير عنها فى الجرائد والمجلات الأمريكية.

كما أحرص على اقتناء كل الكتب التى تصدر فى مصر عن القضايا الدينية والسياسية. وأسعدنى مثلا المراجع المهمة مثل كتاب «الحالة الدينية فى مصر» الصادر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، وكتاب «انطون سيدهم ومشوار وطنى» الصادر عن جريدة وطنى.

■ سبب مشاكل الأقباط: الحكومة - تراكمات القرون

ليست الحكومة الحالية ولا تراكمات القرون هى السبب الأساسى فى المشاكل القبطية النصيب الأكبر فى نشأة المشاكل الحالية يقع على أخطاء الفترة من ١٩٧٤-١٩٨١. مع وجود جذور سابقة وفروع لاحقة.

مسئولية النظام الحالى هو عدم مواجهة الشر الذى نشأ من قبل بكمية كافية من الخير، وبالتخطيط العلمى لمجهودات سياسية وشعبية تنتزع فكر التعصب والممارسات الفاسدة وتستبدلها بروح طاهرة ومؤسسات تصنع خيرا، والواضح أنه كلما قصرت القيادة فى ترسيخ الخير، يأتى الشر ليملأ الفراغ، كما أن تعارض الرؤية المستقبلية والتخطيط لها بين القيادات يجهز المناخ للانهزام أمام الشر. أليس هذا هو السبب فى هزيمة يونيو ١٩٦٧ عندما انفصلت القيادتان السياسية والعسكرية عن بعضهما فى رؤية المستقبل والتخطيط العلمى له.

■ هل الكنيسة المصرية دورها سلبى تجاه قضايا ومشاكل الأقباط؟

أعتقد أن دورها عموما إيجابى، ولكن الكمال لله وحده، فهناك بعض السلبيات وبعض القصور.. فمن الإيجابيات علاقات الثقة والمحبة المتبادلة التى أرستها الكنيسة مع

القيادات الدينية الإسلامية فى خلال القرن العشرين.. وما استحدثه قداسة البابا شنودة أنه صاغ فلسفه لهذه العلاقة وخلق لها ممارسات كادت أن تصبح تقليدا مصريا راسخا. إنه خلق نموذجا للوحدة الروحية بين المسلمين والمسيحيين على أساس الاحترام المتبادل والمشاركة والمواطنة. ومن أهم هذه الممارسات لقاءات المحبة على موائد الإفطار الرمضانية ومناسبات الأعياد.

ومن المفيد أن هذه اللقاءات بدأت تتغلغل فى الأيبارشيات وبعض كنائس وجمعيات الأحياء الكبرى. ونرجو أن تتوسع الدائرة تدريجيا لتشمل كل موقع عمل وكل عمارة سكنية.

ثانيا: تجهز الكنيسة أعضاءها لاحتمال الاضطهاد والصبر على الإرهاب، بل إن استطاعوا روحيا فليقبلوا ذلك بفرح، وبهذا ينتصر المضطهدون على التجربة وتتألق أرواحهم ويقتدرون على حل القضايا. وما تعلمته فى هذا المجال كان من استماعى للعظات المسجلة لنيافة الأنبا ميخائيل مطران أسيوط والذى تواجه أيبارشيته تركيزا من حوادث الإرهاب العنيف.

فى تلك العظات وجدت تشجيعا أن الاستشهاد هو كمال الحياة فى المسيح، وأن الله هو الذى يعطى قوة فائقة على احتمال الآلام، مساندًا المؤمن فى موقف التضحية ومعلنا له الأمجاد والأكاليل التى تنتظره، بل وساكبا فى قلبه المحبة والمغفرة لقاتليه مشاركا سيده المسيح المصلوب فى كلمات الغفران «يا أبتاه اغفر لهم لأنهم لا يعلمون ماذا يفعلون».

■ **أما عن القصور والسلبيات فمنها:**

أولا: تعارض وجهات النظر القبطية مع بعضها والتعبير عن ذلك بطرق هدامة، فبدلا من الاستفادة من الخلاف لإثراء الحوار والوصول إلى رأى متكامل وأفضل وأشمل من الأفكار المتعددة المختلفة، تنتهى إلى جدال واتهامات وتكفير وعدم تعاون ومقاطعة، أحيانا يزيد ضررها عن المشكلة القبطية الأصلية التى هى موضوع الخلاف.

ثانيا: وعلى النقيض نجد طرفا آخر يطالب بأن تصب جميع الأفكار القبطية فى قالب واحد، وأن هذا النوع من «وحدة الفكر» ضرورى لحل مشاكل الأقباط. وأضرار هذا الاتجاه متعددة، منها خنق الأفكار المتطورة المتجددة أو المعارضة، كما أنه يعطى انطباعا خاطئا أن الأقباط جيش متحد وراء قيادة دينية لها برنامج سياسى. وهذا الانطباع يجعلنا نخسر المسلم المعتدل، ويثير المسلم المتطرف ليضاعف إرهابه.

ثالثا: ومن السلبيات أيضا وجود تيار قوى داخل الكنيسة يعتبر أن أى مجهود سياسى هو ضد الروحانية وضد الاتكال على الله، ويصف الأقباط العاملين فى المجال السياسى بشتى الصفات السلبية. والنتيجة أن قطاعا كبيرا من المواظبين على العبادة فى الكنائس يعزف عن أى عمل سياسى حتى التصويت فى الانتخابات. والنتيجة أن دوائر انتخابية متعددة يسقط فيها المرشح المسلم المعتدل وينجح المتطرف بسبب غياب الروحانيين الأقباط. وفى عام ١٩٧٦ لم ينجح القمص بولس باسيلى فى انتخابات مجلس الشعب لمجرد غياب ٧٠ صوتا، بالرغم من وجود مرشح قبطى آخر. وكانت تلك الدورة هى الوحيدة التى ليس بها أى عضو قبطى منتخب.

رابعا: عدم الاستفادة الكاملة من المناسبات العائلية الدينية فى تعميق الوحدة الوطنية. فمثلا فى احتفالات الأكليل (الزواج) والجنازات يمكن تقديم المغفرة والمحبة المسيحية والحضارة القبطية إلى المسلمين الحاضرين للمشاركة والمجاملة. وبهذا تتحسن فكرة وعواطف المسلمين نحو المسيحيين وكنيستهم وطقوسها ومفهومها الدينى والاجتماعى.

كما أن المشاركة فى الأفراح والأحزان لها أثرها القوى نفسيا فى توحيد القلوب وتصفية الضمائر وبالتالى تعميق الوحدة الوطنية والروحية على مستوى كل شارع وعمارة سكنية.

■ **هل الإعلام المصرى منصف فى تناول قضايا الأقباط؟**

نجد البناء والإنصاف والشجاعة أحيانا ونجد التجاهل والمغالطات والظلم أحيانا أخرى. وهذه طبيعة البشر من كل دين وجنسية عندما يختلفون.

ومن الإيجابيات الجديرة بالمدح ما تخصصه الجرائد القومية من صفحات فى مناسبات الأعياد المسيحية. وقد نشرت لى جريدة الأهرام عدة مرات فى تلك المناسبات.

ومن الضرورى الإكثار من هذه الإيجابيات لصالح الوحدة الوطنية ولكى لا يكون الإعلام فقط عن قضايا ومشاكل الأقباط، بل عن الأقباط أنفسهم وحياتهم ودورهم فى شتى نواحى الحياة المصرية والعالمية.

إنى أحلم أن تتبنى الجرائد والمجلات القومية صفحات ثابتة دورية تقدم فيها التاريخ والفن والتراث والواقع القبطى بأسلوب يجمع ويوحد أبناء الوطن الواحد. ومن النماذج الجديرة بالتوسع والانتشار صفحة «من دفتر أحوال الوطن» التى خصصتها جريدة وطنى أسبوعيا، وما ينشره الدكتور مينا بديع عبد الملك بانتظام فى الجرائد القومية.

■ الحكومة والتعتيم على قضايا الأقباط

ينبغـى أن نميز بين التـعتيم بحسـن نية منعا للإثـارة والفتنة، أو بسـوء نية منعا لـلحلول السليمة أو لمجرد التجاهل والهروب من المسئولية.

وفى عصـر المعلومات أصبـح التعتيـم غير ممكن، لـذلك من الأفضل الإعلام المـسئول والأمين والبناء حتى لو كانت للتعتيم مبررات مثل منع الفتنة.

■ العلاقة بين المسلمين والأقباط فى مصر والمهجر

ما هو معيـار العلاقة الطيبة؟ هل أن ٩٥٪ من المسلمين على تعاون وتـفاهم ومودة مع ٩٥٪ من الأقبـاط ويترجم ذلك فـى ٩٥٪ من المواقف؟ إذن العـلاقة طيبة إذا كـان هذا هو المعيار الذى نختاره. وربما النسبة فى المهجـر تصل إلى ٩٩٪ بسبب أن الطرفين فى مجتمع مفتوح يعطى الفرصة الكاملة لكل من يشاء أن يتفوق فى بناء كيانه طالما لا يضر الآخرين.

وعن الناحية الإيجابية هناك أمثلة نموذجية للتعاون بين الأقباط والمسلمين فى أمريكا فى أنشطة اجتماعية وثقافية وتشمل إرسال معونات لمصر. فمثلا الجمعية المصرية الأمريكية فى لوس أنجلوس تأسست منذ عـشرين سنة لخدمة جميع المصريين، ويضـم بـرنامجها الثقافى محاضرات عن الحضارة المصرية بشقيها الإسلامى والقبطى.

وتعطـى جائزة سنويـة لمصرى ساهـم بخدمة ممتـازة للوطن المصـرى. وكثيرا مـا يكون صاحب الجائزة قـبطيا. فهذا العام نال الجائـزة مهندس الإنشاءات الاستشارى نـبيه يوسف لدوره فى تقييم وعلاج آثار زلزال القاهرة، هذا إلى جانـب تشريفه لسمعة مصر عندما قام بنفـس الخدمة بجدارة بـالنسبة لـزلازل كاليفورنـيا وحصل بذلـك على وسام من حـكومة الولاية. لذلك كان حاضرا الاحتفال ممثلو الولايـة إلى جانب القنصل المصرى والكاردينال الكاثوليكى بلوس أنجلوس الذى ساهم المهندس نبيه فى إنقاذ كاتدرائيته من الزلزال.

■ جهود مع الحكومة المصرية/ منظمات حقوق الإنسان

وجدت أن هناك أعداداً كافية لمن يبذلون جهودا مباشرة مع الحكومة المصرية ومنظمات حقوق الإنسان الدولية. لذلك إلى جانب ما أكتبه فى الجرائد القومية والمجلات القبطية عن القضايا الوطنية، ركزت على مجال تخصصى وعلى التعاون مع آخرين لعمل الخير.. نحو جميع المصـريين، وفى إيمانى ويقيـنى أن صنع الخير للجمـيع هو المسئولية المسـيحية، وهو أيضا مثمر مع الحكومة المصرية وقطاعات الشعب.

فى هذا المجال، يسرنى أن أقدم لكم مثالاً لقبطى مخلص لمصر ويعمل لصالحها فى أمريكا بدون دعاية، ولكنى تعرفت على مجهوده من خلال انتدابى فى إحدى لجان الهيئة القومية للعلوم National Science Foundation التابعة للحكومة. فمنذ سنة أعير الأستاذ الجامعى الشهير عالميا الدكتور مجدى فهمى إسكندر لإدارة مشروع بالهيئة القومية للعلوم. وهناك وجد أن الهيئة قطعت معونتها عن الجامعات المصرية منذ أكثر من ثلاثين سنة، أى غالبا فى ظروف حرب ١٩٦٧، وليس هناك أى اتجاه لتغيير الوضع. فبذل الدكتور مجدى مجهودا كبيرا لإحياء هذه المعونة وتنظيمها بطريقة دورية لخير جميع المصريين. ولم تكن مثل هذه المعونة من مسئوليات وظيفته، بل تطوع وبادر بالتأثير على آخرين لتحقيقها.

■ مؤامرة عالمية !

لا أرى كيف فى هذا العصر تكون الفتنة الطائفية فى مصر مؤامرة عالمية وبها أصابع يهودية. من جهة هذا أكليشيه سياسى سطحى فى المنطق وتفسير الأحداث. ولم يحدث للآن أن وجد المحققون أصابع أجنبية أو يهودية فى حوادث قتل السياح فى مصر أو الاعتداء الإرهابى على رجال الشرطة أو الأقباط وكنائسهم وممتلكاتهم. بل كما قال السيد المسيح: «إن أعداء الإنسان أهل بيته».

ومن جهة أخرى فهذا النوع من التنافس بين الدول انتهى عصره. هناك نظريات وممارسات سياسية واقتصادية جديدة تحكم العالم الآن. وهى لا تعتمد على تآمر الدول والشعوب ضد بعضها، بل التعاون سياسيا واقتصاديا، إذ إن نجاح أية دولة مرتبط (طبعا بدرجات متفاوتة) بنجاح جميع دول العالم.

■ هل الدفاع عن حقوق الأقباط يشوه سمعة مصر؟

أولا: جميع أقباط المهجر الذين أتعامل معهم أو أسمع عنهم يسعون لتكريم مصر فى المجتمع الأمريكى ويسيئهم أن يشوه سمعتها أحد، وكثيرون منهم كتبوا فى مصر والخارج بأسلوب معتدل يتسامى فوق الإرهاب والاضطهاد. انظر مثلا مقالتى فى جريدة وطنى «الخط الهمايونى والضمير الوطنى» عدد ١٤/ ٧/ ١٩٩١ ومقالتى «لآلام الشهداء قيمة أبدية» عدد ١٥/ ٩/ ١٩٩٦، وبجريدة الأهرام تحت عنوان «قضايا وآراء» عدد ٧ يناير سنوات ١٩٩٧، ١٩٩٨، ١٩٩٩.

ومقالـتى فى مجـلة The Christain Century بأمـريكا عـدد ٢١/ ١/ ١٩٨٧ تحت عنوان Caught in the Crossfive.

ثانـيا: فى عـصر الإنتـرنت وCNN، عصر المـعلومات، لا يمـكن لأفراد أو جمـعيات صغيرة تـشويه سمعة دولة بطـريقة فعالة ولزمن طـويل إلا لو كانت هناك حقـائق واضحة ومتراكمة ووجـودها هو الذى يشوه السمـعة. فما الذى يخون مصـر الإرهاب أم الحديث عنه؟

ثالثـا: نشر المعـلومات أصبـحت له معـايير حديـثة، فقد قـال الحكماء قـديما للـزوجة احتملى ضرب زوجك مـن أجل سمعة الأسرة. ولكن ثبتت أضرار هـذه الحكمة، للزوجة وللأسرة وحتى للـزوج نفسه. إن صراخ المتألـم قد ينقـذ الظالم من طبيعته الـفاسدة، فلماذا تمنعه؟

■ **محاكمة أقباط المهجر حسب القانون المصرى**

حتى لو أمـكن هذا عمليـا فإنى أعتبره قصـر نظر وقلة حيـلة وخسارة قوميـة للأسباب الآتية:

أولا: بمثل هذا الاتجاه تم حبس وتشريد وتصفية الكثيرين من القادة الوطنيين المخلصين مثل مصطفى أمين وعلى أمين.

ثانيا: المجادلة والحوار العلنى النزيه والسامى أكثر فاعلية من أية محكمة.

ثالثا: إن تـكميم وقمع المفـكرين والكتاب ووضعـهم تحت ظروف واستحسـان قوانين متفـصلة وقضـاةلهم برنـامج سياسـى لهو أسوأ ضرر يـمكن أن تصـنعه حكـومة لنفـسها وللوطن. أليس النشر أسلوبا قانونيا وأخلاقيا لتحقيق التغيير السياسى والاجتماعى؟

رابعا: لو دققـنا بالمنظار الإلهى لوجدنـا أن كل مواطن بدون استثناء يسـىء إلى سمعة مصر ويخون الوطن بدرجات متفاوتة ونواحٍ مختلفة.

كمثال أليست قيادة سيارة ضد إشارة مرور حمـراء إساءة لسمعة مصر وخيانة للوطن بما تسببه (حتى كاحتمال) من خسائر فى الأرواح والممتلكات؟ إذن مَن سيحاكم مَن؟

خامسا: ينبغى أن يكون للنعمة والتـسامح مكان ودور فى الحوار الوطنى، بمعنى إعطاء حق الوجود للرأى الآخر أو المعارض حتى لو اعتبره البعض تشويهًا للسمعة.

(٨) د. سليم نجيب

يتمى إلى واحدة من أعرق العائلات القبطية فى مصر. حاصل على دكتوراه فى القانون من فرنسا ودكتوراه أخرى فى العلوم السياسية من فرنسا أيضا.. مؤسس الهيئة القبطية الكندية عام ١٩٦٩ وهو رئيسها منذ تأسيسها وحتى الآن.

قاضى بمحكمة مونتريال الكندية، أمين عام الاتحاد القبطى الدولى، وداعية حقوق إنسان دولى.

الأقباط قطعة من مصر.. ومصر قطعة من روح كل قبطى.. فأرض مصر هى أرضنا جميعا وماء النيل هو ماء حياتنا.. وإن هاجرنا نحن الأقباط إلى أرض جديدة فإنما تهاجر معنا أجسادنا ولكن بقيت فى أرض الكنانة أرواحنا.

لقد رحل عن مصر على مدى الثلاثين عاما الأخيرة حوالى مليونين من الأقباط طبقا للإحصائيات غير الرسمية وغير المؤكدة نزحوا إلى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأوروبا وأستراليا. وقد أخذت خيوط المجتمع القبطى فى المهجر تتجمع بصورة محسوسة منذ بداية الهجرة الجماعية للأقباط فى أوائل الستينيات، ثم تبلورت واتضحت أبعادها الدولية فى ذلك العدد الهائل من الأقباط النازحين وفى توزيعهم جغرافيا على مختلف بلاد العالم.

ومن منطلق حبنا وولائنا لمصر ـ أرض الرسالات والحضارات ـ ومن منطلق المسئولية الوطنية والالتزام الإنسانى فى إطار عالمية وشرعية منظومة حقوق الإنسان من أجل تحقيق الديمقراطية الكاملة وحقوق الإنسان وفى قلبها حقوق الأقباط الإنسانية المسلوبة المنتهكة، فكر بعض طلائع الأقباط المهاجرين من الرعيل الأول فى تأسيس وتكوين هيئة قبطية سياسية ـ مستقلة تمام الاستقلال عن الكنيسة ـ للدفاع عن حقوق الأقباط الإنسانية والالتزام بكافة المواثيق الدولية لحقوق الإنسان ورفع صوت الأقباط داخل مصر وخارجها لكى يتساوى المواطنون المصريون ـ مسلمين وأقباطاً ـ فى كافة حقوق المواطنة فى ضوء الدستور المصرى ذاته وكافة المواثيق الدولية لحقوق الإنسان التى وقعت مصر عليها وتعهدت باحترامها.

والهيئة القبطية الكندية هيئة سياسية مستقلة تعمل بالتعاون والتنسيق التام مع باقى الهيئات القبطية الأمريكية والأوروبية والأسترالية وهيئة أقباط كاليفورنيا لتحقيق تلك الأهداف.

مصادر تمويل الهيئة القبطية الكندية أو أية هيئة قبطية أخرى فى العالم تتم ـ أولا ـ عن طريق أعضاء الهيئات ـ وثانيا ـ عن طريق تبرعات الأقباط ونكرر هنا الأقباط فقط فليس لنا مصادر أخرى للتبرعات كما يحاول ويزعم ضعاف النفوس المريضة بالقول بأننا نتلقى دعماً مالياً من جهات أخرى. فيكفى أن نذكر أن الأقباط فى المهجر ميسورو الحال والحمد لله فمنهم رجال الأعمال والأطباء وأصحاب المهن الحرة ومعظمهم دخولهم كبيرة، فكل تبرعاتهم تخضع للإعفاء الضريبى طبقا لقوانين البلاد.

وفى نهاية كل سنة مالية يقدم أمين صندوق كل هيئة الميزانية المعتمدة والمحاسب القانونى، وترسل تلك الميزانيات إلى الإدارات الحكومية المختصة. إن كل هيئة قبطية لها ميزانيتها المستقلة عن باقى الهيئات مع التنسيق والتعاون فيما بينها. كل ذلك ينفى تماما الاتهام المضلل بأن هناك تمويلاً صهيونيا أو خلافه من هذا القبيل، وما هذا الاتهام بالباطل إلا لتشويه سمعة الهيئات القبطية لأنها تضجع مضاجع المسئولين فى مصر لانتهاكاتهم المستمرة لحقوق الأقباط الإنسانية وفضح هذه الأمور على المستوى المحلى، أى داخل مصر وخارجها.

أما بالنسبة لفقراء الأقباط فى مصر فالهيئات القبطية لا تقوم بجمع الأموال لمساعدة فقراء الأقباط فى مصر، فهناك العديد من الهيئات الاجتماعية التى تقوم بهذا العمل الجليل نذكر على سبيل المثال لا الحصر جمعية المعونة القبطية بكندا، التى تقوم بجمع الأموال لمساعدة فقراء الأقباط فى مصر، وهناك فى أمريكا مثل جمعية المعونة القبطية التى تقوم بذات العمل الإنسانى.

أنشطتنا السياسية

تحاول الصحافة المصرية وبعض المسئولين اتهام الهيئات القبطية بالتعامل مع الصهيونية العالمية ومع «......» إلى آخر هذه الاتهامات الباطلة الزائفة التى تعوزها الموضوعية والجدية. إننا لا نتعامل مع الصهيونية العالمية ولا مع أية جهة من الجهات المشبوهة، ولكننا نتعامل ـ علنا نهارا جهارا ـ مع كل الهيئات ـ المصرية والعالمية ـ المعنية بحقوق الإنسان؛ فأى جرم فى هذا وإلا ما جدوى هذه الهيئات المعنية بحقوق الإنسان، بل إن مصر ذاتها تتعامل مع هذه المنظمات والهيئات المعنية بحقوق الإنسان مثل مشكلة الفلسطينيين والبوسنة وخلافه، إن موضوع حقوق الإنسان ليس موضوعا محليا يخضع لهيمنة الدولة فقط إنما صار أمراً دوليا يتجاوز السيادة القومية ليجعل من الإنسان شخصا دوليا يهم

الجماعة الدولية بأسرها. فلا أمل فى ضمان احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ما لم يهتم الرأى العام العالمى بهذه الحقوق والحريات وما لم تتضامن منظمات حقوق الإنسان لتأكيد هذا الاحترام. فاحترام وضمان حقوق الإنسان هو واجب فرض على الجميع، فهو من صميم السياسة الدولية، وهناك إشراف دولى لكفالتها وليس فقط الحماية الدستورية الداخلية فى كل دولة ، فأى جرم وأى تطرف ترتكبه الهيئات القبطية حينما يبلغون المنظمات المصرية والدولية وغير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان بأن النظام الحاكم فى مصر ينتهك حقوق الأقباط الإنسانية؟؟ هل حق الشكوى يعد خيانة أو تطرفًا أو .... إلى آخر هذا القاموس من الألفاظ التى لم تعد تنطلى على أحد ونحن فى عصر عالمية حقوق الإنسان.

كما أن بعض الصحفيين المصريين يصفون الهيئات القبطية بالمتطرفين وبالتطرف، ونود أن نصحح لهؤلاء البعض أن التطرف فى المفهوم اللغوى والقانونى هو الغلو فى الفكر أو المعتقدات أو السلوك وهو بذلك ينطوى على إنكار حق الآخر فى الاختلاف فى الفكر أو المعتقد أو أن يسلك سلوكا مختلفا. وإذا ما كان التطرف دينيا فإنه يعنى إنكار الاختلاف على أبناء الدين الآخر وتجريم ما يعتقدونه، وبالتالى نفيهم عن حق الحياة. إن المتطرف هو الشخص الذى لا يسمح ولا يفسح صورة للآراء والاجتهادات والمعتقدات المغايرة والإقرار بحقها فى الوجود. التطرف هو الذى يقتل من يختلف معه فى العقيدة أو الرأى مثلما حدث فى قتل الشهيد د. فرج فودة، هذا هو التطرف لغويا وقانونيا. فهل المطالبة بالحق بالطرق السلمية القانونية تعد تطرفا فى نظر هؤلاء؟

الغربة وتضخيم مشاكل الأقباط والمبالغة فيها:

إن الهيئات القبطية تستقى المعلومات والأخبار عن انتهاكات حقوق الأقباط الإنسانية من مصادر مصرية بحتة، نذكر على سبيل المثال لا الحصر الصحف المصرية مثل: وطنى ـ الأهالى ـ روزاليوسف ـ الوفد ـ الشعب، ومن التقارير والدراسات التى تصدر فى مصر مثل: التقرير السنوى الرابع (١٩٩٧)، «وقائع ندوة الأقباط بإشراف الدكتور سعد الدين إبراهيم ـ مركز ابن خلدون، تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ـ القاهرة مايو ١٩٩٢ـ تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان باللغة الإنجليزية ـ القاهرة ١٩٩٤ـ تقرير الحالة الدينية للأقباط المسيحيين فى مصر إعداد مركز حقوق الإنسان المصرى لتدعيم الوحدة الوطنية ـ القاهرة ١٩٩٧ .. تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان الصادر فى ٢٨ سبتمبر ١٩٩٨

الخاص بأحداث قرية الكشح. هذا بخلاف الكتب المصرية الصادرة فى مصر مثل «هموم الأقباط» تأليف الأستاذ سامح فوزى الصادر عن مركز ابن خلدون عام ١٩٩٨، كذلك كتاب «مصير الأقباط فى مصر» تأليف الأستاذ أسامة سلامة الصحفى بمجلة روزاليوسف عن دار الخيال - مارس ١٩٩٨ - النص والرصاص - الإسلام السياسى والأقباط وأزمات الدولة الحديثة فى مصر تأليف أ. نبيل عبد الفتاح (١٩٩٧)، وتقريرى الحالة الدينية فى مصر الذى يرأس تحريره نبيل عبد الفتاح ١٩٩٦ و ١٩٩٧.. فكما ترون كل المعلومات التى تصلنا نستقيها من مصادر مصرية صميمة وليست صهيونية ـ إسرائيلية ـ أمريكية ..إلخ.

ويا ليتنا نهتم بمشكلات الأقباط قبل رمى الآخرين بالتهم إياها للاستهلاك المحلى والتهويش الصحفى.

إن ما يطالب به الأقباط سلميا على مدى سنوات طويلة لا يتعدى فى جوهره حق الحياة الإنسانية الكريمة مع إخوانهم المسلمين على قدم المساواة التامة، وهو مطلب عادل ومشروع تكفله المواثيق الدولية لحقوق الإنسان والدستور المصرى ذاته. إن ما يطالب به الأقباط كمواطنين هو المساواة التامة فى حقوق المواطنة المتساوية وهو أمر التزمت به الدولة عند توقيعها على الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، وكافة المواثيق الدولية الأخرى. ولا شك أن درجة حضارة الدول إنما تقاس بطريقة معاملتها لأقلياتها ـ كما قالها الزعيم غاندى.

إن الهيئات القبطية تلجأ دائما وأبدا أولا للجهات المسئولة فى مصر، فعلى سبيل المثال لا الحصر فى موضوع قرية الكشح أرسلت الهيئة القبطية الكندية خطابات لسيادة رئيس الجمهورية ـ رئيس الوزراء ـ وزير الداخلية ـ د.أسامة الباز المستشار السياسى للسيد الرئيس ـ سيدة مصر الأولى السيدة سوزان مبارك ـ السفير المصرى بواشنطن.. السفير المصرى بكندا،..جميع الصحف المصرية - القومية والمعارضة- ولا مجيب ولا حياة لمن ينادى معبد الصمت التام ـ وبعد ذلك يلوموننا بأننا نشوه ونسىء إلى سمعة مصر. أين ردودهم على تلك الخطابات؟ ربما لا يريدون فتح باب حوارات والرد على رسائلنا لعدم إعطاء الشرعية والاعتراف بالهيئات القبطية فى الوقت الذى تعترف جميع المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان بالهيئات القبطية، وفى الوقت الذى يجلسون مع أعداء الأمس ممثلى إسرائيل ولا يجلسون مع أبناء مصر البررة ، وهذه هى سياسة الإنكار والتهويش الصحفى ومحاولة صرف الأنظار عن مشاكل الأقباط والتحدث فى شأنها.

إن أكبر مشاكل المواطنين المصريين الأقباط هو إنكار وجود مشاكل، هذا الإنكار لن

يفيد الوطن، بل على العكس. فينبغي الاعتراف بها ونحاول التعامل معها بعقلانية فنبادر بإيجاد الحلول لها، إن مشكلة أقباط مصر لن تحل بالوعظ وادعاء أنه لا توجد مشكلة أصلا والتغنى بنفس أسطوانة الوحدة الوطنية والنسيج الواحد والسبيكة الواحدة وثورة ١٩، فهى كلها محاولات لصرف النظر عن المشكلة ذاتها.

إن التعمية أو التجاهل لمشاكل الأقباط لابد أن يثمر فى النهاية العديد من الأزمات التى لا يعانى منها الأقباط فحسب، بل مصر كلها.إن أمل الهيئات القبطية فى مواجهة مسألة الأقباط هو أن نشعل شمعة واحدة تضئ، والشمعة المطلوبة هى المطالبة الواضحة الصريحة بضمان كل حقوق المواطنة لكل المصريين أقباطا ومسلمين على قدم المساواة، إن الحوار البناء الذى ننشده مع المسئولين يرفضونه، أما دعوة السفير أو القنصل لمثل هذه الحوارات فهو غير مُجد ، فلنا تجربة سابقة مع السفير السابق فى كندا الأستاذ عادل الصفتى، حيث اجتمع مع مجموعة من أقباط الهيئة القبطية الكندية وسلمناه مذكرة موجزة لسيادة الرئيس خاصة بالخط الهمايونى والمشكلات القبطية الأخرى ولم نسمع عنها شيئا بعدها. وكأننا لم نسلم مذكرة فى هذا الشأن، فهذا الأسلوب غير مجد ولا يدل على نية حل المشكلات، فكما قلنا أن المشكلة الأساسية هى عدم اعتراف المسئولين بوجود مشكلات للأقباط، وهذا هو أساس المشكلة الحقيقية.

أما عن تأييد أو معارضة أقباط مصر لنشاطاتنا السياسية فكل عمل سياسى له التأييد والمعارضة، ولا تستطيع أن تحصل على تأييد عشرة ملايين قبطى، وأية حكومة مسئولة لها مؤيدوها ومعارضوها، فهذه هى سنة الحياة والعمل السياسى. ولا نستطيع أن نقول إن أعمال الهيئات القبطية تضر الأقباط فى مصر، فهذه المشكلات متراكمة منذ أكثر من ثلاثين عاما، أى قبل ظهور وتواجد الهيئات القبطية على الساحة السياسية، فهو زعم مردود يراد به إرهاب أقباط مصر إرهابا نفسيا وتخويفهم.. فأقباط مصر وأقباط المهجر جسد واحد وكتلة واحدة وقلب واحد وامال واحدة ، ومطالب واحدة أيضا ،ألا وهى المساواة التامة فى حقوق المواطنة بين المسلمين والأقباط لا أكثر ولا أقل. أما علاقتنا بالكنيسة فنحن نؤمن بفصل الدين عن السياسة؛ فلا دين فى السياسة ولا سياسة فى الدين، وبالتالى الهيئات القبطية مستقلة تماما عن الكنيسة ولا شأن لنا فى الأمور الكنسية، نحن هيئات سياسية علمانية بحتة وهذا لا يمنع فى كوننا من أبناء الكنيسة بل أنا شماس أحضر القداسات الإلهية كل يوم أحد وأواظب على تناول الأسرار المقدسة، العمل السياسى شىء وممارسة الدين شىء آخر.

أما العلاقة بيننا وبين وسائل الإعلام فى مصر، فنحاول الحوار معها ونرسل لها المقالات البناءة لنشرها على الرأى العام ، ولكن طالما أن المقالة لا تسبح بحمد الحكومة السنية فهى لاتنشر، لأن الموضوع الذى نكتب عنه موضوع حساس يتعلق بحق المواطنة المتساوية مع إخواننا المسلمين، وهذا لا يعجب ـ للأسف الشديد ـ القائمين على هذه السياسات المنافية لحقوق الإنسان.

أحداث قرية الكشح:

نحن نعيش عصر الإنترنت والبريد الإلكترونى حيث تطرح المعلومات والحقائق على العالم أجمع، لأن سوق المعلومات الإلكترونية والإنترنت مفتوحة للجميع ومن ثم حينما علمنا بأحداث قرية الكشح بادرنا بالكتابة إلى المسئولين فى مصر بدءا بسيادة رئيس الجمهورية وانتهاءً بسيادة سفيرى مصر بواشنطن وكندا، وكالعادة الصمت التام والتعتيم التام فى أجهزة الإعلام ماعدا جريدة وطنى والأهالى والوفد. ثم توالت الأحداث وصدر تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان التى أدانت السلطات البوليسية فى الأساليب البربرية الوحشية التى مارستها الشرطة، ورغم الشكاوى والشكاوى فكان التعتيم والصمت التام، إن كان حقا ـ كما يزعمون ـ لم يحدث تجاوزات وتعذيب للأقباط فى قرية الكشح فلماذا هذا التعتيم الإعلامى لمدة تزيد على خمسة أسابيع كاملة؟!

لماذا لم يتحدث الإعلام المصرى والمسئولون بمجرد حدوث تلك الأحداث؟ ألا يدل هذا الصمت والتعتيم المتعمد على صحة الاتهامات الموجهة ضد محافظ سوهاج وجميع المسئولين من رجال الشرطة فى تلك المحافظة؟ إنها ليست جريمة عادية كما يزعمون ولكنها جريمة قتل متعمد، قتل فيه المسيحى بيد مسلمين. حقا إنها ليست جريمة طائفية ولكنها جريمة قتل عادية اقترفها مسلمون وقتلوا المسيحى وتطورت بعد ذلك إلى تعذيب وحشى لاإنسانى ضد المواطنين الأقباط لانتزاع اعترافات كاذبة منهم بأن الأقباط هم الذين قتلوا القبطى، هذا هو الواقع الأليم.

مظاهرة كندا:

إننا نعيش فى عصر الأقمار الصناعية والإنترنت، وما يحدث فى أية بقعة فى العالم يمكن معرفته فى نفس اللحظة فى كافة أنحاء العالم، وهذا ما حدث بالنسبة لأحداث قرية الكشح. وكما سبق أن قلنا بمجرد إخبارنا بالأحداث والتأكد من حدوثها أرسلت فورا خطابات بهذا الشأن إلى كل المسئولين فى مصر بدءاً بسيادة رئيس الجمهورية ومروراً

بالسيد رئيس الوزراء ووزير الداخلية ود. أسامة البـاز المستشار السياسى للرئيس ومحافظ سوهاج وسفيرى مصر بواشنطن وكندا؛ فكان الرد الصمت التام وعدم الرد والتعتيم التام.

بناء علـيه قمنا بمسيرة سـلمية احتجاجـية، وهذه المسيرة السـلمية ليست مجـرد انفعال احتجاجًا على عـدوان غاشم وبربرى من رجال شرطة ضد مئات الأقبـاط الأبرياء البسطاء إنما هى بداية عـلى الطريق من أجل العـمل المسئول مع عناصـر مثقفة مصرية لحماية قلب مصر من أمراض التعصب الأعمى الرافض للآخر. التعصب الأعمى الذى يدفع بأناس فى مواقع مـسئولة إلى انـتهاك حقوق مـلايين من المصريـين الأقباط. هذا الـتعصب البـغيض، يجب أن نقضى عليه بالعمل الجاد المخلص الذى يزرع مبادئ التعايش على أساس المساواة الكامـلة فى المواطنـة والكرامة الإنسـانية. ولن يـتأتى هذا إلا بنـشر واحترام مبـادئ حقوق الإنسان وتطبيقها فعلاً لا قولاً.

إن هذا الحادث المأسوى فى قـرية الكشح هو انعطاف خطيـر لاختراق الإرهاب أجهزة الأمن. من أجل كل هذا وتضامنًا مع أقباط مصـر وحفاظا على سلام مصر والوئام بين كل فئات الشعب المصرى قررنا القيام بمسيرة احتجاج سلمية.

ماذا كان رد الفعـل عند الإعلان عن المسيرة؟ الاتصالات الـتليفونية انهالت عـلينا بدءاً من سيـادة سفير مـصر فى كنـدا الأستاذ حمدى نـدا. الجميع يـريدون مقابـلاتنا والتـفاهم والحوار..إلخ. أين كـان كل هؤلاء منذ شهريـن تقريبا لم نـسمع لهم صوتا فـجأة يريدون حل "كل" المشـكلات. إن هذا الأسلوب ليس طريـقا للحل الجاد. إن حل المشـكلات يأتى أولا وأخيراً من القـيادة المصرية المسئولة فى مـصر مع احترامنا للسادة الـسفراء فى الخارج الذين لا يـملكون القـرار والسلطة لحـل مشكلات الأقبـاط. هم فقط يسـتطيعون تـوصيل المذكرات والآراء إلى المسئولين فى مصر ليس أكثر من هذا، إنما الحل والقرار فهو من قلب مصر من المسئوليـن فى مصر يملكون الحل والربط. نحن نرحب كـل الترحيب بكل حوار بناء جـدى مفيد سواء علـى مستوى السـفراء أو ما فوقهـم، فهذا الحوار الجدى البـناء هو الوسيـلة العمليـة لتبادل وجهـات النظر وإيجاد الحـلول لحل كل مشـاكل الأقباط المتعـلقة بحقوق المواطنة المتساوية فى ضوء المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

خروج بعض رجال الدين الأقباط الذين يتحدثون عن مشاكل الأقباط:

نحن نؤمن بمـبدأ لا سياسة فى الدين ولا دين فـى السياسة، وهو مبدأ فـصل الدين عن السياسة. ولكن أمام ازدياد مشاكل الأقباط فى حياتهم اليومية فإن رجل الدين المسيحى هو

مواطـن مصـرى بآلام شـعبـه ويشـهد لـلحق. ولـقد سبق لـعالـم اللاهـوت نيـافة الأنـبا غريغـوريوس أن نشر بحـثين قيمين فى جريـدة «وطنى» فى ٢٨ سبتمبر و٥ أكتـوبر عام ١٩٩٧ عن حـقوق الإنسـان والمسيـحية، شـرح أن الدفاع عـن حقوق الإنـسان هو عـمل مسيحى حسبما جاء فى الكتاب المقدس، وأن المجـتمع القوى السليم هو ما قام على أسس العدل والمساواة وتكافؤ الفـرص بين جميع أبنائه. فمن هذا المنطلق نـتمنى أن ينبرى بعض رجال الدين المسيحى للدفاع عن حقوق المواطنة على أسس المساواة التامة بين أبناء الوطن. نحن كهيئات قبطية ليس لنا أى تعاون بيـنـا وبين رجال الدين المسيحى فيما يخص الشئون السياسية، ولكـن صلاتنا كأبناء الكنيسة للـصلاة والتعبد مثل أى علمانى قـبطى لا يشتغل فى السياسة.

علاقتنا بالحكومة الكندية:

إن الهـيئة القـبطية الـكندية لـها علاقات مـع الحكومـة الكنديـة وجميع الـهيئات غـير الحكوميـة المعنية بحقوق الإنـسان، وهذا من صميم أهـدافنا السياسية ألا وهـو الدفاع عن حقوق الأقباط الإنسانية فى مصر. وهذه العلاقات تدخل فى إطار المواثـيق الدولية لحقوق الإنسان ولاسيـما ونحن فى عصر عـالمية حقوق الإنسان وأصبح التقوقع والانعـزالية من الأمور البالية التى عفا عليها الزمن ونحن على مشارف القرن الحادى والعشرين.

أما بالنسـبة لطلب قطع المعونـة المالية عن مصر، فالهيـئات القبطية لم ولن تـطلب قطع المعونـة المالية لأن فى قـطعها ما سـوف يضر كل المصريـين ـ مسلمـين وأقباطًا ـ ومـن غير المعـقول أن نطـلب هذا المـطلب غـير الوطـنى. نحـن دائما وأبـداً نطلـب أن تكون هـناك وساطات تأثـيرية على المسئـولين فى مصر وهذا الأسـلوب هو المعمول به فـى جميع دول العالم، وكم من مرة طلبت مصر وساطة أمريكـا وفرنسا وغيرهما من الدول للتوسط لدى إسرائيـل وغيرها لحـل مشكلـة من المشكـلات. فطلب الـتوسط هو مـطلب شرعـى دولى قانونى لا تثريب فيه.

للأسف الشديد رددت وزعمت بعض الأقلام المصرية فـى الصحف المصرية أننا طالبنا بقطـع المعونة الماليـة عن مصر، وهذا غيـر صحيح على الإطـلاق لأن ما يضر المسلـم يضر القبـطى ونحن أكثـر وعياً ووطنيـة من كثيريـن من المتشنـجين الذين يـستعملـون أسلوب التهـويش الصحـفى لإرهابنا وإسـكات أصواتنـا وأقلامنا. وهذا الأسـلوب فى التـهويش المضلل غير الصحيح عفا عليه الزمن ولـم يعد يصلح فى زماننا هذا.

الهجوم على الإسلام والعروبة:

إن المبادئ الأساسية للهيئة القبطية الكندية أو الهيئات القبطية عامة ألا تتعرض لنقد ومهاجمة الأديان السماوية ـ اليهودية ـ المسيحية ـ الإسلام، ومعتقدات الإنسان. كيف نكون من نشطاء حقوق الإنسان ومن أول مبادئها عدم التعرض لمهاجمة أى دين فهذا من صميم حرية الاعتقاد. ولذلك فنحن لا نتعرض بتاتا لمهاجمة الإسلام بل ونكن له ولجميع الأديان السماوية كل الإجلال والاحترام.

وكم كنا نتمنى أن يحترم مبدأ احترام الأديان فى مصر، فلا تهاجم العقيدة المسيحية فى المساجد والكتب والإعلام المصرى والمقررات المدرسية التى تفرضها وزارة التعليم ...إلخ. فهذا الاحترام للعقائد السماوية ألف باء مبادئ حقوق الإنسان وهو ما نحرص عليه كل الحرص ونحن هيئات سياسية تدافع عن حقوق الإنسان. وما ينطبق على احترام الأديان السماوية ينطبق أيضا على العروبة وغير العروبة، فلسنا من دعاة الردح والشتم.

نظام السادات ونظام مبارك:

إن ما يعنينا ـ كهيئات قبطية تدافع عن حقوق المواطنة القبطية وتعمل من أجل احترام حقوق الإنسان فى مصرـ هو العمل المتواصل من أجل أن يسود فى مصر الوئام والسلام الاجتماعى بين كل فئات الشعب المصرى.

فمشكلات الأقباط ـ سواء فى عهد الرئيس الراحل أنور السادات أو فى عهد الرئيس محمد حسنى مبارك ـ لم تحل حتى الآن، فهذه المشكلات متراكمة منذ الستينيات ولايزال الخط الهمايونى بشروطه العشرة قابعاً على صدور الأقباط، ولايزال الأقباط لا يتمتعون بحقوقهم السياسية فى مجلسى الشعب والشورى، فى كلمة مختصرة مازال الأقباط لا يتمتعون بحقوق المواطنة على أسس المساواة التامة مع إخوانهم المسلمين فى كافة المجالات التشريعية والتنفيذية والقضائية وفى كل مرافق الدولة. فانتهاك حقوق الإنسان هو خرق للمواثيق الدولية لحقوق الإنسان التى تعهدت مصر باحترامها ومع ذلك لا تحترمها بل تنتهكها انتهاكا صارخا طبقا للعديد من التقارير «المصرية» والدولية فى هذا الشأن. فالانتهاك لا يختلف من عهد إلى عهد. كل ما يبغيه الأقباط هو أن يعيشوا فى مصر فى هدوء وسلام على قدم المساواة التامة ـ عملا لا قولا، معاشا يوميا، لا إنشاء وخطابة ـ مع إخوانهم المسلمين.

مقال إبراهيم نافع وتهديد الأقباط وذويهم بالردع القانونى:

يقول الرئيس حسنى مبارك بأنه سيتعامل فى موضوع الأقباط بالحسم والقانون، ونحن

نقول لسيادته عفوا سيدى الرئيس إن الحسم والقانون يجب أن يستعمل ضد من ينتهك حقوق المواطنة للأقباط من الذين يجلسون على مقاعدهم متفرجين صامتين ـ بل ربما مباركين ـ الانتهاكات اليومية التى يتعرض لها رعاياه من المواطنين الأقباط.. أما مقال الأستاذ إبراهيم نافع الذى يهدد ويتوعد الأقباط فى المهجر وذويهم فى مصر فنحن نحيله إلى ما كتبه الأستاذ الكبير لطفى الخولى حيث يقول سيادته بالحرف الواحد بمناسبة قضية الكشح والتحقيقات فيها واصفاً ذلك السلوك بأنه« استعمال أسلوب الردح والشرشحة والشتائم المقززة ذلك، الأسلوب الذى يخلط الأوراق دائماً فى أية قضية بلا تدقيق أو مسئولية».

الختام:

إننا ذكرنا أكبر قدر ممكن من الوقائع الدالة على التفرقة فى معاملة المواطنين لكيلا يدرك القارئ أن هناك مشكلة قائمة فعلا، وأنها تستوجب معالجة حاسمة. إن هذه الوقائع المؤسفة المنافية لحقوق الإنسان والدستور المصرى ذاته راجعة إلى رواسب عصور ماضية وبقايا عقلية بالية كلها أبعد ما يكون عن مقتضيات المجتمع الناهض السليم.

ليس من مصلحة الأقباط أن يظهروا بمظهر الطائفية والعنصر المنفصل، لكن مواطنيهم المسلمين هم الذين يعاملونهم معاملة الطائفة والعنصر المنفصل. وليس طائفية فى شيء أن يطالب الأقباط بالتساوى فى المواطنة مع إخوانهم المسلمين فى الحقوق كما يتساوون معهم فى الواجبات، بل الطائفية أن يصرّ جزء من الأكثرية الدينية ـ مع سكوت الآخرين ـ على أن تحارب الأقلية الدينية وتحاربها باسم الدين وبقصد إعلاء دين على دين، فهذه بالذات الطائفية الممقوتة.

ليس المواطنون المسيحيون هم الذين يريدون الظهور بمظهر الطائفة في بلدهم، لكن المواطنين المسلمين ـ أو بعضهم ـ مع صمت العدد الكبيرـ هم الذين يميزون ضدهم فيضطرونهم لأن يظهروا بمظهر الطائفة المطالبة بحقوق وضمانات. وما كانت الطائفية لترفع لواءها المسموم من جديد وما كانت المشكلة لتقوم فى أيامنا فتتفاقم لو احترمت نصوص الدستور المصرى والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان لوتساوى المواطنون كلهم فى الحقوق وحصلوا جميعا على قدر متساوٍ من رعاية الدولة.

فلابد من الحفاظ على الوحدة الوطنية ـ عملاً لا قولاًـ وهى تقوم على تحالف قوى

الشعب وتكافؤ الفرص والمساواة بين المواطنين وحرية العقيدة وحرية الرأى وسيادة الدستور والقانون، الأمر الذى يقتضى عدم السماح بتمييز فئة على أخرى أو طبقة على أخرى.

يسر مصريا محبا لبلده أن يرى جوامع القاهرة تضيق أحيانا بجمهور المصلين الذين يضطرون لشغل الطريق العام فى صلاة الجمعة، لأن فى هذا ما يبرز شأن الدين لدى أهل مصر ويؤكد القيم العليا والمثل السامية التى هى طريق القربى إلى الله تعالى. فالمواطن المصرى كان ولايزال وسوف يظل مؤمنا برسالات السماء، لكنه يسوء مصريا محبا لبلده أن يرى قيودا لبناء الكنائس التى يعبدون أيضا الله تعالى فبيوت الله كلها ـ جوامع وكنائس ـ تعبد الله.

وعلى المسلمين والمسيحيين فى مصر الخالدة أن يعيشوا فى ربوعها آمنين متفاهمين متضامنين ولا شىء يمنعهم من أن يتعاونوا فى وفاق ووئام متساوين فى الحقوق والواجبات عاملين فى سبيل الوطن جاهدين فى إعلاء شأنه.

لابد من التمسك بمبادئ الأخلاق وبالإخاء والتسامح والتعاون بين البشر على أسس ثابتة من العدالة بكل معانيها والتمسك بالأديان بكل ما تنادى به من معنويات سامية ومبادئ عالية.

فعلى الحكومة أن تهيىء الرأى العام لاحترام النصوص الدستورية والتشريعية الآمرة بالعدالة والمساواة فى الحقوق والواجبات وأن توجه الناس إلى تفهم مقتضيات العدالة وإلى قبول واقع المساواة بالقول والعمل، فتنتشر هذه المعانى بطريقة عملية وإيجابية بواسطة أجهزتها الإعلامية والتنفيذية، فتتضافر الجهود الخاصة على مستوى القاعدة مع الجهود الرسمية فى سبيل تحقيق المجتمع الذى يصبو إليه كل محب لبلده. لصالح ما يتصور أنه يخدم موقفه الأيدولوجى والسياسى. هذا ما قاله بالحرف الواحد الأستاذ الكبير لطفى الخولى فى مقاله المنشور بالأهرام يوم ١٤ نوفمبر ١٩٩٨ تحت عنوان «اجتهادات»، تعليقا على ما كتبه بعض الصحفيين المصريين تعليقا على أحداث الكشح.

ثم يستطرد الأستاذ لطفى الخولى قائلا: «تولد مثل هذه المعالجات الصحفية غير المسئولة الانطباع فى العالم بأن مصر لم تخرج بعد من آثار التخلف إن لم تكن قد وقعت فى براثن همجية وحشية جديدة تثبت صحة الاتهامات بالاضطهاد هنا وهناك مع ملاحظة أن صحفا

وكتابا مصـريين وجماعة حقوق الإنسان المـصرية كانوا هم أول من سلط الضـوء بشجاعة على أحـداث قرية الكشح وكـشفوا عن التجـاوزات المهينة والمـدانة من الشرطة».. انـتهى كلام الأستاذ الخولى. ويقول الأستاذ صلاح الدين حافظ فى مقاله المنشور بالأهرام يوم ١١ نوفمبر ١٩٩٨ تحت عنوان «الأقباط.. والحملة على مصر»:

«أين موقفنـا نحن ـ غير المقالات والمسيرات الـتى تنفى ـ بالخناجر ـ الاضـطهاد وتؤكد الوحدة الوطنية وتستنكر الاتهامات وتدين أقباط المهجر عموما «عمال على بطال».

وفى مجلة صـباح الخير الصادرة يوم ٥ نوفـمبر ١٩٩٨ نشرت ريبورتاجـا تحت عنوان «اضطهـاد الأقباط مسلـسل لضرب مـصر» يقول الأستـاذ نبيل عبـد الفتاح بمـركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ورئيس تحرير تقرير الحالة الدينية بمصر ما يلى:

«فى الـسنوات الأخـيرة تجد عـبارات ومفـردات وردود أفعـال تحمل مـضمونـا واحدا انفعاليا فـى كثير من المقالات وكأنها تخـرج من شخص واحد ولكن تكتب عـليها أسماء عديدة من الكتاب، وكأن الهدف هنا هو إقنـاع المواطن المصرى بالرأى الرسمى أن ما كتب كله خطأ وأن كله تمام، ولكن هذا مناهض للديمقراطية حيث إن استخدام الكليشيهات فى معالجة الأمور مثل «النسيج الواحد» ، وهو تعبـير غامض فى عصر يدعو إلى التعددية وفى مجتمع متعدد يعتبر محاولة لطمـس هذا الثراء الناتج عن الاختلاف، ومثل هذه التعبيرات أصبحت سـيئة السمعة فـهى فى بعض الأحيان متـفجرات وفى أحيان أخرى تـتحول إلى سموم هادئة وهى تحمل مضامين تسلطية وشـمولية وأصبحت تمثل خطراً مدمراً على مصر وتعكـس عجزاً وجمودا فـى التفكيـر السياسـى ، وإننى أحذر بأن هـذه الطريقة أصـبحت خطراً مدمرا على مصر الآن».. انتهى كلام الأستاذ نبيل عبد الفتاح الكاتب الوطنى الواعى المخلص لوطنه. وبذات المعنى كتب الأستاذ نبـيل عبد الفتاح مقالا آخـر نشره فى الأهرام يوم ١٧ نوفمبر ١٩٩٨ تحت عنوان «أقباط المهجر ـ نقد خطاب الأشباح والأساطير»:

«وفى خضـم ردنا لا يفوتـنا أن ننوه إلـى التقريـر الميدانى الـذى صدر فى القـاهرة عن المنظـمة المصرية لحـقوق الإنسان والـصادر باللغـتين العربـية والإنجليـزية يوم ٢٨ سبتـمبر ١٩٩٨ فى ست عشرة صفحة تحت عنوان «احتجاز عشوائى - عقاب جماعى للمواطنين، امتهان الكـرامة الإنسانية للمـواطنين» نقرأ فى الصـفحة الأولى من التقريـر: " كان لضباط وجنود الشرطة ـ مركز دار السلام ـ رأى مختلف حيث انطلقوا من فكرة أن الجانى لابد أن

يكون مسيحيا حتى لا تحدث اضطرابات بين سكان القرية من المسلمين والأقباط، وقد عبروا عن هذا الرأى بتصرفات شاذة غير قانونية جعلت قرية الكشح الهادئة تحتل بلا مقدمات بؤرة الأحداث ".

إن اشارة المنظمة المصرية لحقوق الإنسان .. لجرائم بعض رجال الشرطة فى هذه الفقرة المذكورة وتفصيل هذه الجرائم اللا إنسانية علي مدى ١٦ صفحة من تقريرها لم يعره أحد فى مصر أى اهتمام، ولم يثر شعرة واحدة فى رأس مسئول، وربما لم يقرأه أحد من هؤلاء ومن بعض صحفيينا الأفاضل المتشنجين ضد أقباط المهجر والهيئات القبطية والأنبا ويصا. وظلت الصحافة المصرية أكثر من شهر ونصف فى تعتيم تام وصمت تام مثل صمت أبو الهول، ولكن الحق لابد أن يظهر ونحن فى عصر الإنترنت والأقمار الصناعية.

إن معالجة الأمور لا تكون بهذه الطريقة البالية ولا بإلقاء التهم جزافا»، يميناً ويسارا ضد الوطنيين الشرفاء الأوفياء المحبين لمصر ولترابها أكثر بكثير من بعض المنافقين الذين ينافقون السلطة لمصالحهم الشخصية.

وها هى سبع منظمات مصرية لحقوق الإنسان توجه نداء.. إلى سيادة الرئيس حسنى مبارك لمحاسبة المسئولين عن أعمال التعذيب التى استهدفت سكان قرية الكشح وتقديمهم إلى الجهات القضائية ومحاسبة كبار المسئولين الذين تواطؤا عليها وتعويض الأفراد الذين لحقهم التعذيب. (جريدة الحياة- ١٠ نوفمبر ١٩٩٨).

حقا إنه شيء يبعث على الأسى أن نرى مثل هذه الجرائم اللا إنسانية تحدث ضد مواطنين عزل يزيد عددهم على ألف ومائتى شخص ـ حسبما ورد بتقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ومنظمات أخرى ومع ذلك يخرج المسئولون وبعض الصحفيين لينفوا حدوثها نفيا قاطعا ـ فمن نحاول أن نقنع أو نخدع؟؟

إن سياسة التعمية والردح والتهويش الصحفى لن تحل المشاكل بل يجب مواجهة مشاكل الأقباط بكل صراحة ووطنية وإخلاص، ونشعل شمعة واحدة تضيء، والشمعة المطلوبة هى المطالبة الواضحة الصريحة بضمان كل حقوق المواطنة لكل المصريين على قدم المساواة، بصرف النظر عن هويتهم الدينية أو السياسية أو الجنس ولنعمل جميعا أيدينا فى أيدى بعض من أجل تحقيق هذه الأهداف النبيلة، من أجل مصر وطنا موحدا بأقباطه ومسلميه.

(٩) سليمان يوسف

يعمل محاسبا فى الإدارة الحكومية فى ولاية نيوجرسى..

كاتب فى عدة صحف تصدر فى بلاد المهجر..

ناشر لمجلة «عالم الشرق» التى تصدر شهرية باللغة العربية فى ولاية نيوجيرسى الأمريكية.

السؤال الأول : هل تعتقد أن الغربة تجعل إحساسك بالأقباط مبالغاً فيه، أم أنك تعتقد أن هناك مشاكل حقيقية تواجه الأقباط، وإذا كانت الإجابة بنعم، فما هى هذه المشاكل؟

يحتوى هذا السؤال على ثلاثة أسئلة - الإحساس بالغربة.. وجود أم عدم وجود مشاكل للأقباط.. وإن وجدت فما هى هذه المشاكل؟

وإجابتى عن الجزء الأول هى أنه ليس هناك شك فى أن للغربة تأثيرها العميق على الإنسان المهاجر لانفصاله جسديا عن بلده الأم التى نشأ بها واكتسب عاداتها وتقاليدها، وانصبغ بتراثها، وتمرس بأسلوبها الاجتماعى فى التفكير والمعيشة.

وتأثير الغربة على المهاجر له جانبان.. الجانب السلبى والجانب الإيجابى. وما يهمنى هنا فى هذا الموضوع هو إحدى النقط الجوهرية من الجانب الإيجابى، وهى حرية التعبير عن الرأى وحرية طباعته ونشره ـ وهى حرية غالية تفوق كل ثمن ـ ونحن لم نتذوقها فى بلادنا ـ ونتذوقها هنا فى بلاد المهجر، ونقدر حقها وقيمتها وفائدتها.

وحرية التعبير يلزمها مسئولية أدبية فى أسلوب عرض القضايا وحقائقها بشكل موضوعى، وتقديم ما يؤيدها من وثائق رسمية وصور للأحداث، وما يدلى به شهود العيان ـ وهنا أرى أن أسلوب الكاتب لا يتقيد بالمكان بقدر ما يرجع إلى نشأته وخلفيته للأحداث التى عاصرها، وما يتمتع به شخصيا من التوازن العقلى والنفسى، ووسيلته الخاصة فى التعبير.

وإجابتى عن الجزء الثانى هى أن هناك مشاكل حقيقية للأقباط فى مصر، وتختلف نظرة كل منا لهذه المشاكل بحسب نظرته الخاصة ومدى فهمه للأوضاع الاجتماعية لنسيج الشعب المصرى ـ كما أنها تختلف باختلاف النظرة التى تراها بها السلطات الرسمية فى مصر ـ فإذا نظرت إليها السلطات بجدية تراها مشاكل حقيقية، وإذا نظرت إليها بسطحية وعدم اكتراث، ازدادت المشاكل تعقيدا وصار لها تأثير أعمق على حياة الشعب القبطى ـ

لأن الهروب من الاعتراف بوجود المشاكل وعدم مواجهتها وإيجاد الحلول اللازمة لها في الإطار القانوني الأدبي الإنساني يؤدي إلى تفاقمها وترسيخها.

وإجابتي عن الجزء الثالث هي أن مشاكل الأقباط في مصر ليست مشاكل أفراد أو جماعات ولكنها مشاكل «شعب» يعاني هموما كثيرة في أحواله الأسرية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وهذه المعاناة هي نتيجة مباشرة لسلب حقوقه الوطنية منه بالقوة، إما بممارسات قانونية تفرض عليه بإقحامها عنوة في مواد الدستور، أو من خلال ممارسات غير معلن عنها تأخذ شكل العرف وتتوارث بتوارث الأجيال، وقد استطاعت هذه الممارسات جميعها على مر القرون أن تحاصر الشعب القبطي وتعزله وتقيد حقوقه وتستأصل من وجوده في السلطة الفعلية للبلاد ومن التمثيل النيابي الحر ومن رئاسة الوزارات والمحافظات والمدن والهيئات العامة وأجهزة القضاء والأمن ومن الجامعات والمدارس ومن قيادات الجيش بتنوعها ومن المراكز القيادية في السلك الدبلوماسي.. ولا يتسع المكان هنا والوقت لسرد كل الحقوق المسلوبة من الأقباط، ودفعهم دفعًا للصفوف الخلفية وحصارهم في نطاق الحاجة والضعف.

السؤال الثاني: ما هي رؤيتكم الشخصية لحل هذه المشاكل، وما هي الجهود التي تبذلونها لحل هذه المشاكل؟

يحتوي هذا السؤال على جزئين، وإجابتي عن الجزء الأول هي ـ من وجهة نظري ـ أن الرؤية الشخصية للأفراد غير كافية لحل مشاكل «شعب بأكمله» لأن لكل إنسان همومه الخاصة اجتماعية ومالية .. ولذلك فإن الشعب القبطي يحتاج إلى «رؤية جماعية شاملة»، وقد تكون فكرة إصدار هذا الكتاب بداية طريق ووسيلة ناجحة لتجميع أفكار كثيرة لعدد من الكتاب والصحفيين ورجال الأعمال والقانون ثم تقوم «لجنة» ببلورة هذه الأفكار وتنظيمها واقتراح حلول لها وكيف توفر الإمكانيات المطلوبة لحلها وكيفية تحقيقها.

وإجابتي عن الجزء الثاني هي أن الجهود التي أبذلها محدودة جدا بحدود إمكانياتي الشخصية، وإنني أومن بأن الجهود الشخصية لن تأتي بالنتائج الإيجابية المرجوة، وأن التعامل مع مشاكل الأقباط يجب أن يكون من خلال مؤسسات سياسية قوية يكون لها تأثير ووزن في المجال الإعلامي ويهتم بها صناع القرارات وتملك التعامل المباشر مع السلطات المعنية.

السؤال الثالث: من وجهة نظركم، ما هو مستقبل قضية الأقباط في مصر؟

يصعب جدا التنبؤ بما سيحدث في المستقبل، ومن وجهة نظري لا أرى حتى الآن أن

هناك رؤية واضحة عن جميع عناصر القضية القبطية ومكوناتها، وهل ما تم طرحه عنها في وسائل الإعلام يمثل رأى الأغلبية أم لا. لقد أصبحت ضرورة ملحة أن نحدد معالم القضية القبطية بوضوح كامل، وأن يتفق أغلبية الأقباط على محتوياتها والأسلوب المطروح لعلاجها، وأيضا يلزم مشاركة جميع المصريين العلمانيين فى فهم جوانب القضية والعمل على دفع حلول جذرية لها.

السؤال الرابع: من أى مصادر تحصل على أخبارك بالنسبة لمشاكل الأقباط؟

أحصل على الأخبار من مصادر متعددة، وإننى لا أرى أى أهمية لتصنيفها، لأن الحصول على المعلومات لم يعد مشكلة بعد التقدم التكنولوجى الهائل، وما يحدث فى أى مكان بالعالم تستطيع وسائل الإعلام الدولية التقاطه بسرعة البرق وبوسائل متنوعة ونشره للعالم أجمع، والجدير بالذكر أن الإعلام الدولى ينشر عن جميع المشاكل المتعلقة بالشعوب الأخرى ويشمل ضمنه المعلومات والأخبار الخاصة بالشعب القبطى فى مصر.

لذلك يمكننى القول إن الحصول على المعلومات والأخبار أصبح متيسراً وفى متناول يد كل إنسان فى أى مكان بالعالم.

السؤال الخامس: هل ترى أن الحكومة الحالية هى سبب مشاكل الأقباط؟ أم أن المشاكل متراكمة عبر القرون الطويلة؟ ببساطة ما هى مسئولية النظام الحالى عن مشاكل الأقباط؟

إجابتى عن هذا السؤال تحتوى على ثلاثة أجزاء :

الجزء الأول هو أن الحكومة الحالية ليست مسئولة عن المشاكل المتراكمة للأقباط قبل توليها السلطة للبلاد، ولكنها مسئولة عن الأحداث التى أخذت مكانها أثناء فترة حكمها، لأن مسئوليتها العظمى هى حماية أبناء الشعب المصرى «حماية كاملة» بغض النظر عن انتمائهم الدينى والعقائدى، ولا تقع المسئولية بأكملها على الحكومة وحدها، وإنما يتحمل مسئولية الأحداث أيضا المنظمات الدينية المتطرفة وأجهزة الإعلام لتخاذلها عن واجبها الوطنى والقومى.

والجزء الثانى هو أن مشكلات الأقباط تراكمت على مر القرون الطويلة، ولا أعفى الأقباط من المسئولية فى سلبيتهم وعدم تصديهم بالوسائل الشرعية للدفاع عن حقوقهم ووطنيتهم وأرضهم، وتركهم مصائرهم مرهونة بأيدى الحكام المتعاقبين، والتى اتسمت فترات حكمهم بالرعونة والفوضى والقلق.

أما الجزء الثالث فهو أن مسئولية النظام الحالى لا تختلف عن النظام السابق وعن جميع الأنظمة السابقة وهى حماية الشعب من التخريب والاعتداء بواسطة التنظيمات الخارجة عن الشرعية القانونية للأحكام المدنية للبلاد، ولكن ما حدث من هذا النظام الحالى هو امتداد للنظام السابق وكل ما سبقه من أنظمة ، حقبات زمنية تمر ولا يحدث فيها أى تغير لمصلحة البلاد وأمن الشعب المصرى .. فمازالت التركيبة الاجتماعية تميز بحسب الدين والعقيدة وليس بالوطنية وقومية الانتماء.

الشعب المصرى فى حاجة ماسة إلى نظام علمانى مدنى ديمقراطى يحترم الدستور والقانون ويحمى المواطنين مسيحيين ومسلمين من الظلم والتعسف ويقضى على الرواسب المتخلفة الموروثة من عهود الظلام والجاهلية.

إن الشعب المصرى فى حاجة ماسة إلى دستور مدنى متقدم يفصل تماما بين الدين والدولة لكى يساير التقدم والمدنية ويرتقى بمصر إلى الصفوف الأولى من الدول المتقدمة ويمحى عنها وصمات العار والخزى التى التصقت بها فى نصف القرن الأخير.

السؤال السادس: هل تعتقد أن للكنيسة المصرية دوراً سلبياً تجاه قضايا ومشكلات الأقباط؟

نعم، إننى أعتقد أن للكنيسة دوراً سلبيًا ـ كان له أثر فيما وصلت إليه أحوال المسيحيين فى مصر من تدهور وتمزق ـ والمشكلة الرئيسية تكمن فى الأقباط أنفسهم بتواكلهم الكلى على الكنيسة لحل مشكلاتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وكأنها حكومة تملك وسائل القوة والإمكانيات اللازمة، وهذا هو شبه المستحيل. إن للكنيسة دور الإرشاد الدينى ولا يجب إقحامها فى مخاطر السياسة وقد تأكد الجميع بلا أى لبس أن الكنيسة تتعرض للبطش الشديد كلما شعرت السلطات بأن للكنيسة دوراً سياسيًا يسير جنباً إلى جنب مع دورها الدينى.

يحتاج المسيحيون إلى الوصول لمستوى الوعى الكامل بأن المسيحية ديانة تؤمن إيمانا كاملا بفصل الدين عن الدولة، وتؤمن المسيحية بالحياة الديمقراطية المدنية العلمانية، وقد أعطى السيد المسيح بنفسه مثلا واضحا لا يحتاج إلى تفسيرين عندما قال بفمه المبارك «اعط ما لقيصر.. لقيصر، وما لله .. لله».

السؤال السابع: هل ترى أن تناول الإعلام المصرى يتم بشكل منصف؟

المقالة المكتوبة تعبر عن رأى كاتبها واتجاهاته الفكرية والهدف الذى يرمى إلى تحقيقه

وإلى أى جهة سياسية ينتمى، وكل هذه العوامل تجعل مسألة الإنصاف الإعلامى نسبية. بالإضافة إلى ذلك نسأل.. أين هذه الأقلام المسيحية المتواجدة فى الصحف الرسمية بمصر، وهل ستسمح لهم رئاسات التحرير أن يكتبوا الحقائق للأحداث الجارية والتى ستفضح القصور الناشئ عن الحكومة والسلطات القائمة؟ وكم هى عدد الأقلام غير المسيحية التى تجد الشجاعة لمهاجمة الأوضاع الخاطئة والدفاع بأمانة عن الحقوق الضائعة للأقباط والضغوط المميتة التى يتعرضون لها؟ القليل جدا.. منها أقلام نظيفة نزيهة تراعى واجبها وضميرها نحو الله والوطن، والكثير جدا منها أقلام بلا ضمير ولم يتحرر أصحابها بعد من الظلام والعبودية. مازالوا غير قادرين على تحرير داخلهم من ظلمة العنصرية والكراهية لكل من يخالفهم الدين والعقيدة والإيمان. فكيف وهذا حال الصحافة المصرية والعربية يتوقع أى إنسان انصافا للقضية القبطية وهذه الأقلام تهدم فى البنيان المصرى أمام المطامع أو إرضاء للسلطات أو تقربا للمنظمات الدينية ومن يتسترون خلفهم.

السؤال الثامن: هل تعتقد بأن الحكومة تقوم بالتعتيم على قضايا الأقباط؟

يمكننى أن أقول إن جميع الحكومات فى العالم لا تعطى الحقائق كاملة، وتتراوح كمية المعلومات المعطاة للشعوب بحسب أنظمة الحكم.. ديمقراطية.. ديكتاتورية.. استبدادية .. وعليه تحاول الحكومات إخفاء ما يمكن إخفاؤه إذا كانت الأحداث تعرضها للإدانة من الداخل وخارجيا على المستوى العالمى. وهكذا أيضا الحكومة المصرية؛ تحاول أن تعطى انطباعا وصورة مبسطة عن الأحداث التى وقعت فيها مهما كانت سيئة ومهما أخذت الاعتداءات على المواطنين فيها صورة بشعة لا إنسانية.

أما ما يجب التنويه عنه فهو الفرق بين دول الشرق الأوسط ومنها مصر وبين دول الغرب والمهجر فى تناولها إعلاميا للأحداث ـ وهو النقيض ـ ففى الوقت الذى يتمتع فيه الإعلام الغربى بالحرية الكاملة لتعقب الحوادث ونشرها ومساءلة المسئولين وأحيانا كثيرة تؤدى إلى محاكمتهم عن إهمالهم.. إذا أهملوا.. نجد النقيض فى الإعلام الشرقى، حيث يتستر ويخفى عن الشعب تماما ما وقع من أحداث دامية، فيظل عامة الشعب فى جهل كامل بالأمور الحادثة، وغير مدركين بالتالى إلى أى مدى أحدثت الاعتداءات على المسيحيين فى القرى والمدن بالمحافظات المختلفة من تدمير نفسى وجسدى ومالى.. وبإخفاء هذه الحقائق لا يشعر عامة الشعب مسيحيين ومسلمين بالأوضاع الحقيقية التى آلت إليها هذه العائلات المنكوبة ويظل الجميع يسأل فى سذاجة .. أين هى المشاكل؟

أما قمة الإجحاف فتأتى فى مرحلة لاحقة للأحـداث عندما يقوم أقباط المهجر بنشرها، فتـتصدى جـميع الأقـلام التى صـمتت تمامـا عن نشـر الاعتداءات فـى صحفـها المصـرية والعربية، وتهاجم أقباط المـهجر جميعهم بشراسة وقسوة بالغة متهـمة إياهم بخيانة الوطن وتفتيت الوحدة الوطنية وتطالب بمحاكـماتهم لأنهم صرخوا لآلام إخوتهم. إننى لا أتوقع ولا أنتظر أى إنـصاف على الإطلاق من الصـحافة المصرية والـعربية لقضيـة الأقباط، ولن تتحر الصـحافة العربية فى ظل أنـظمة لم تمارس الديمقـراطية الحقيقية وتفـصل الدين عن الدولة.

السؤال التاسع: كيف ترى العلاقة بين المسلمين والمسيحيين فى مصر والمهجر؟

لا أعتقد أن هنـاك أحدًا يستطيع أن يعطـى إجابة صحيحة كاملـة عن هذا السؤال، لأن العلاقات الإنـسانية تتوقف بـالدرجة الأولى على الإنسان نـفسه ومبادئه وأخلاقـه ونشأته وتعليمه ونظرته الشخصية تجاه الله والدين وإخوته فى الإنسانية.

إننى أعتقد بأن العلاقـات بين المسلمين والمسيحيين فى بلاد المهجـر أفضل نسبيا وأكثر انفتاحـا لأنهم خارج نطاق الحـرب الدينية السـائدة على نفوس الـناس فى منطقـة الشرق الأوسط، كما أنهـم متحررون بنسبة كـبيرة من نفوذ الجماعـات الدينية المتطرفـة وأيضا من اتجاهات المتاجريـن بالأديان واستخدامها لتحـقيق مآربهم الخاصة سواء مالـية أو للوصول إلى مراكز القوة.

أما المسيـحيون فى الشرق الأوسط بـصفة عامة والأقباط فـى مصر بصفة خاصـة فإنهم يتـعايشون مـع المسلمـين تحت كل الـظروف ويتلاءمـون معها حـتى فى أسوأ الـظروف.. وبشكل عام فإن المـسلمين المصريين هم أبناء المـسيحيين المصريين، وهذا سـبب اندماجهم معا تمـاما فى المعيشـة وجميع نواحـى الحياة، والتاريخ يـحكى عن فتـرات متقطعة مـا بين الخصام والوئـام، ويمكننى أن أقـول إن الاستقرار فى مصـر يتوقف بالدرجـة الأولى على الحاكم، حـتى ولو كان أجـنبيا ولـيس مصريـا، فإن كان الحاكـم يعشق الحـياة المدنيـة دفع بالشعب المصرى إلى الاتجاه المدنى العلمانى، وإذا جـاء حاكم محب للسيطرة على مصائر الشعـب ورأى فى الديـن وسيلته المضمونة ، فإنـه لا يتورع عن استخدامه مع علـمه المسبق بخطورته، ويدفع الشعب إلى الانزلاق فى هوة الأديان.

ونحن نعيش الآن هذا النوع الثانى ويوجد بيـننا من يحذر من استمرار الأوضاع السيئة

وعواقبها الوخيمة على البلاد، ويوجد أيضا بيننا من يعمل على بقائها إما طمعا فى أهواء شخصية أو مرضا بإدمان الأديان.

السؤال العاشر: هل هناك جهود تبذلونها مع الحكومة المصرية أو منظمات حقوق الإنسان الدولية من أجل حل مشاكل الأقباط؟

إننى لا أعتقد أن الجهود الفردية تستطيع أن تقدم حلولاً لمشاكل الأقباط، لأن الحكومات تبنى حساباتها على موازين دولية وتتعامل مع حكومات مثلها مباشرة، ومن مراقبتنا لجميع المشاكل المنتشرة فى جميع أنحاء العالم رأينا أن الحلول تأخذ طريقها عندما تحظى القضية المطروحة باهتمام حكومات الدول جميعها، وفى أغلب الأحوال تقوم الدول الغربية بتقديم هذه الحلول وتقف خلفها بإمكانياتها السياسية والاقتصادية، ويقود اهتمام هذه الدول بما يحدث فى البلاد الأخرى من انتهاكات لحقوق الإنسان لاقتناعها وتبنيها لأنظمة مدنية علمانية تؤمن بحرية الإنسان وقيمته.

أما فيما يتعلق بمنظمات حقوق الإنسان العالمية، فلا أعتقد أنها تملك تقديم حلول لمشاكل الأقباط، وأن غاية ما يمكنها تحقيقه هو نشر الاعتداءات على أبناء الشعب المصرى المسيحى وغيره فى نفس الظروف من الشعوب الأخرى وطرح قضيتهم فى الساحة العالمية ومجلس الأمن الدولى وغيره من الجهات التى تهتم بحقوق الإنسان وتدافع عنها.

السؤال الحادى عشر: هل تعتقد أن هناك مؤامرة عالمية ضد مصر وراءها أصابع يهودية لعمل فتنة طائفية فى مصر؟

إننى لا أعتقد أن هناك أية مؤامرة عالمية ضد مصر. إن خبرتى الشخصية على مدى اثنين وعشرين عاما فى أوروبا وأمريكا علمتنى أن مصر بلد محبوب جدا من جميع بلاد العالم ويسعى الجميع ويتنافس على كسب صداقة مصر ومساعدتها على النهوض والوصول إلى التقدم الاقتصادى والاجتماعى الذى تتمتع به الدول الغربية.

إن تناول الإعلام الغربى للأحداث الجارية فى مصر، وأيضا اهتمام الحكومات فى العالم بهذه الأحداث لا يجب تفسيره وتناوله بواسطة الأقلام العربية المندفعة والانفعالية على أنه مؤامرة، بل يجب أن ترتقى هذه الأقلام إلى مستوى المسئولية والمقدرة على فهم حركة «العولمة» التى تفتح حدود الدول مع بعضها وتوجهها نحو اقتصاد عالمى حر ونظام سياسى ديمقراطى.

أما بخصوص وجود أصابع يهودية لعمل فتنة طائفية فى مصر، فهذا نوع من السخف

لأنه يفترض الذكـاء فى اليهود ويلصق الغباء بكـل من المسيحيين والمسلمـين. لست أعلم حتى متـى نعلق أخطاءنا علـى الشماعة اليهـودية، ومتى نتعلـم أننا المسئولون عن هـزائمنا المريرة، وأنـنا نتحمل المـسئولية الـكاملة عن المصـائب التى تحل عـلى جميع بلـدان الشرق الأوسط.

وإننى أتساءل: هـل اليهود مسئولون عـن العمليات الوحشـية والبربرية التى ارتـكبتها الجماعات الإرهابـية فى مصر والجزائر والسـودان ولبنان....؟ وهل اليهود هـم المسئولون عن تغييـر الأنظمة فى بلدان الشـرق الأوسط من أنظمة مدنيـة متقدمة إلى أنظمـة إسلامية متطرفة تعمل على إزالة الآخر والقضاء على وجوده وكيانه؟

هل إسرائيل مسئولة عن تغيير مواد الدستور فى كل هذه البلاد؟

أما بخصوص كلمة «الفتنة الطائفية» فإننى فى دهشة من هذا التعبير، لأن الطائفية تعنى تعدد الطـوائف داخل الدين الواحـد، مثل وجود الأرثوذكس والكـاثوليك والبروتـستانت وغيرها داخل الـدين المسيحى، ووجود الشيـعة والسنة وغيرهما داخـل الدين الإسلامى.. وهكذا بقية الأديان الأخرى فى العالم كله.

لا توجـد فى مصر «فـتنة طـائفية»، بـل يوجد نـظام سياسـى عنصـرى غير قادر عـلى النهـوض للمستـوى الديمقـراطى الذى يحتـرم ويحمى حقـوق المواطنيـن مهما اختـلفت عقائدهم واتجاهاتهم الأيدلوجية، ليس هذا فقـط، بل هو نظام متخلف غير قادر على تحرير نفسه من العجز المقيد بقيود الماضى وما أكثرها وما أسوأها.

إن الإنسان المصرى والنظـام المصرى فى أمس الحاجة للتغلب علـى الإحساس بالعجز الموروث فيه وفى أمـس الحاجة للإيمان بالوطنيـة المصرية.. والوطنية المصريـة فقط.. حتى يتخلص من الـتشويه والخلط الدخيل عليه والـذى أفقده بصيرته وفهمه ومنـطقه وانعكس على حياته بصورة رديئة مذرية.

السؤال الثـانى عشر: هناك اتهـام دائم للمدافعين عـن حقوق الأقباط من أقبـاط المهجر بتشويه سمعة مصر وخيانتها؟ ما تحليلك لهذه الظاهرة وكيف ترد عليها؟

يتكون هذا السؤال من ثلاثة أجزاء :

الجزء الأول هو أن الاتهامات الموجهة ضد الأقباط لـيست بالشىء الجديد. وهناك فرق شاسع بـين الاتهامات وبـين إثبات هذه الاتـهامات . فهـل قيام بعض أقـباط المهجر بـنشر

أحداث الاعتداءات على إخوتهم خيانة لمصر؟ وبماذا نسمى المصريين الذين يهاجمون إخوتهم المسيحيين المصريين بمختلف أنواع الأسلحة يمزقون أجسادهم ويحرقون منازلهم وكنائسهم وينهبون محالهم وممتلكاتهم؟ هل نسميهم وطنيين مخلصين؟

إننى أشعر باشمئزاز من الأقلام التى تتهم الأقباط بالخيانة وهم يعلمون كيف يحب القبطى بلده التى ورثها عن آبائه وأجداده وكيف يعشقها لأنها أمه الحقيقية، وهل صار الدفاع عن المظلوم خيانة أم أنها مأساة ومحنة فى العقل والضمير؟

أما الجزء الثانى الخاص بهذه الظاهرة فإن تفسيره بسيط للغاية، إنه الهروب من الواقع والخوف من الحقيقة والتستر خلف أقنعة دفاعية لكى يظل السيىء سيئا والجاهل جاهلاً والظالم ظالما والحاكم حاكمًا.

أما الجزء الثالث والخاص بالرد على هذه الظاهرة فهو أن أى تغيير مطلوب لتحريك القضية بأكملها لابد أن يأتى من الحاكم نفسه أولا، وثانيا من جميع الجهود المشتركة من الشعب المسيحى والشعب المسلم، وثالثا لابد أن تتحرر مصر من التيارات الإسلامية المتطرفة الواردة إليها من الخارج.

السؤال الثالث عشر: هناك اتجاه فى مصر حاليا يدعو إلى محاكمة بعض أقباط المهجر بتهم مختلفة وفقا للقانون المصرى، ما رأيك فى هذا الاتجاه؟ وكيف ترد عليه؟

إننى لست رجل قانون، ولا أعرف كيف تحاكم مصر مواطنًا أمريكيًا يعيش فى أمريكا أو مواطنًا كنديًا يعيش فى كندا أو مواطنًا أستراليًا يعيش فى أستراليا.

ولا أعرف مقدار التعقيدات القانونية عندما يقوم هؤلاء برفع دعاوى قانونية ضد محاكميهم فى مصر لدى محكمة العدل الدولية.

إن النداءات بمحاكمة أبناء مصر من الأقباط فى المهجر لمجاهرتهم بالأوضاع الخاطئة فى مصر ونشرهم إياها أو الكتابة عنها، إنما يمثل صورة أخرى من التعسف والتمادى فى الظلم والتعدى على الحقوق الشرعية التى تقرها جميع الدول بحرية التعبير بكافة الوسائل السائدة والمتناولة من جميع شعوب العالم المتواجده فى بلاد المهجر والتى تعمل على تصحيح الأوضاع الخاطئة فى بلادها الأصلية.

إننى أرجو أن تنظر السلطات المصرية تجاه هذه الأمور بنظرة ثاقبة متعقلة وتحسب حسابات التعقيدات التى يمكن أن تنشأ عنها، بل إننى أدعو السلطات المصرية أن تترك

هذه الأمور غير المجدية وتبحث عن الطرق والوسائل الإيجابية والبناءة لترميم التصدع الذى حدث فى بنيان الشعب المصرى، وتدعو قيادات الأقباط العلمانية للتحاور والتشاور معها فى أساليب العلاج لمشكلات الأقباط المزمنة.

(١٠) ا.د. شوقى كراس*

ولد فى أخميم ١٩٢٨.. بكالوريوس علوم رياضة بحتة من جامعة القاهرة عام ١٩٤٩.. ماجستير من جامعة كولومبيا بنيويورك عام ١٩٥٩.. دكتوراه فى بحوث علم النفس والقياس جامعة كولومبيا بنيويورك عام ١٩٦٤... ماجستير فى الإحصاء الرياضى من جامعة ريتجرز بشمال نيويورك عام ١٩٦٦، أستاذ بجامعة جنوب كونيتكت، مؤسس ورئيس الهيئة القبطية الأمريكية.

■ هل تسمح بإلقاء الضوء على الهيئات القبطية وهيكلها التنظيمى والإدارى، ومتى تأسست ومن مؤسسوها؟

- نحن جزء من أقباط المهجر، والهيئات القبطية هيئات مدنية مستقلة تأسست عام ١٩٧٢، ومؤسسوها أربعة أشخاص، أما السبب الرئيسى فى إنشائها فهو أننى قمت برحلة إلى مصر فى تلك السنة، وشهدت أحداث الخانكة الشهيرة، وكانت سياسة السادات تبدو واضحة باللعب على وتر الدين لصالح تثبيت دعائم حكمه حتى لو أضر ذلك بالعلاقات التاريخية بين المسلمين والأقباط، والذى زاد من مخاوفنا تجاه عصر السادات أن السادات نفسه كان عضوا فى جماعة الإخوان المسلمين، وقد صرح عام ١٩٥٦ بالسعودية أثناء توليه مسئولية السكرتير العام للمجلس الإسلامى بأنه خلال عشر سنوات سوف يحول أقباط مصر إلى الإسلام، أو تحويلهم إلى ماسحى أحذية وشحاذين، وتحققت مخاوفنا بتعيين محمد عثمان إسماعيل محافظا لأسيوط، وهو عضو نشط من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين، وقد صرح محمد عثمان إسماعيل وقتئذ بأن أعداء الإسلام ثلاثة هم الصهيونية والشيوعية والمسيحية، وأستطيع أن أقول بكل صراحة بأن السادات أعاد الأقباط إلى عصر المماليك.

أما الهيئة القبطية فى كندا فقد تأسست عام ١٩٦٩، وقد أسسها د. سليم نجيب، ولنا

* حوار للمؤلف مع د. شوقى كراس نشر فى مجلة روزاليوسف بتاريخ ٢/ ٩/ ١٩٩٦.

فروع كثيرة الآن فى أوروبا وأمريكا وكندا، ففى أمريكا وحدها لنا أكثر من خمسين فرعا فى كل الولايات، علاوة علـى فروع أستراليا وكندا وانجلترا وفرنسا وألمـانيا، وكان لنا فرع فى لبنان أغلق بعد دخول الجيش السورى.

■ **ما هى مصادر التمويل للهيئات القبطية؟ وما هو حـجم الميزانية السنوية للهيئات القبطية فى العالم؟**

- مواردنا الأساسية مصدرها تبرعات الأقباط فى أمريكا والحكومة الأمريكية لا تعطينا سنتا واحدا، أما عن حجم الميزانية فهو من أسرار الهيئة!

■ **يقال أنكم تتـلقون معونات من هيئات لا يـهمها استقرار مصر، وهذه الـهيئات تريد أن تجعل منكم حركة مماثلة لحركة جون جارنج فى جنوب السودان؟**

- نحن لا نتلقى معونات من أية جهة، ولسـنا حركة انفصالية وندافع عن وحدة مصر، وبالمنطـق وبالعقل لا يمكـن تقسيم مصر، وأعيـد وأكرر ليس لنا عمـل سرى ولا نضرب قنابل، بل نطالب بالطرق السلمية ونتكلم نفس لغة الأقباط فى الداخل ومطالبنا لا تتعدى ما نادى به المسلمون المستنيرون.

■ **يقال أنكم تلقيتم معونات من العقيد القذافى؟**

- القذافى رجل متعصب ودموى وليس لنا علاقة به.

■ **بمناسبة جمع الأموال.. نشرتم إعلانات فى الشـهر الماضى عن فتح باب التبرع لعائلات شهداء الأقـباط فى أسيوط، وكـفر دميان؟ ما هى ضـوابط جمع الاموال هـذه حتى لا تتسرب بعيدا عن هدفها ؟ وهل قمتم فعلا بتوصيل هذه الأموال إلى متضررى الأقباط فى مصر؟**

- نحن فعلا أعلنا عن هـذا وجمعنا مبلغا بسيطا أرسلناه إلى مـصر، وكل مليم نحصل عليه يصل إلى مكانه الصحيح، وعندنا رقابة مالية صارمة، ولقد فتحنا باب التبرع هذا لأن وزارة الشئون الاجـتماعية لا تهتم إطـلاقا بضحايا الأقبـاط، وكأنهم ليسوا مصـريين ، بل بالعكس تأخذ منهم، فقد أرسلت إحدى الهيـئات الخيرية الأمريكية ٢٥ ماكينة خياطة إلى متضررى الأقبـاط فى أسيوط، فاستولت وزارة الشئـون الاجتماعية على ٢٢ ماكيـنة منها، وأعطت مطرانـية أسيوط ٣ ماكينات فقـط، وأية معونات تصل إلى الأقبـاط تستولى وزارة الشئون الاجتماعية على معظمها بدلا من أن تعوض الأقباط تستولى على الأشياء البسيطة التى ترسل لهم.

■ **وسائل الإعلام فى مصر تتهمكم بأنكم مجموعة تبحث عن الشهرة، وعن جمع الأموال، وقد لمح د. غالى شكرى فى إحدى مقالاته فى روزاليوسف بأنكم مرتبطون بمصالح دول أجنبية فيما يشبه الاتهام بالعمالة؟**

- بالنسبة للشهرة فنحن والحمد لله لا نحتاجها لأننا جميعا فى مراكز محترمة، ونعيش هنا فى أمريكا فكيف نبحث عن الشهرة فى مصر، وبالنسبة لأحوالنا المالية مش محتاجين فلوس، ولكن عملنا هذا عمل شاق وتطوعى لأجل خدمة قضايا شعبنا، فالساكت على الظلم شيطان أخرس.

أما د. غالى شكرى فهو الذى يسعى إلى مصالحه وتاريخه معروف للجميع.

■ **ما هى أنشطتكم بالضبط فى بلاد المهجر؟**

- أولا، عرض قضايا الأقباط على المجتمع الدولى، كذلك نحن نصدر مجلة نصف سنوية ستتحول قريبا إلى ربع سنوية، وهذه المجلة تحتوى على كل المشكلات التى يتعرض لها الأقباط، وتصدر باللغتين العربية والإنجليزية، ونوزع منها خمسة عشر ألف نسخة مجانية ترسل إلى كل رؤساء دول العالم، وكل السفراء المعتمدين لدى منظمة الأمم المتحدة، وكل الجمعيات والهيئات التى تهتم بحقوق الإنسان فى العالم، وكل الأشخاص المهتمين بحقوق الإنسان والمعروفين دولياً، ونرسل نسخا إلى جمعية حقوق الإنسان المصرية والعربية، وبعض الصحف المصرية.

ثانيا: نحن نعتبر مركزاً ثقافيا قبطيًا فى أمريكا يقوم بنشر الثقافة القبطية بين الشعب القبطى، وتعريف الأجانب أيضا بتراثنا القبطى «التاريخ.. الفن.. الموسيقى»، كما أن التراث القبطى سوف يعرض على شبكة الإنترنت قريبا.

كذلك نحن أعضاء نشيطون فى معظم الجمعيات التى تهتم بحقوق الإنسان، ولنا فى كل الندوات المهمة مندوب لعرض وجهة نظرنا فى قضايا الأقباط.

■ **وهل نشاطكم هذا أدى إلى أية نتيجة لصالح الأقباط؟!!**

- نعم لقد بذلنا جهوداً كثيرة مع نشطاء حقوق الإنسان فى العالم واستطعنا فى النهاية وقف قانون الردة، ودافعنا عن البابا شنودة وهو فى الدير لكى يخرج، ولقد استطعنا بمساعدة رئيس لجنة حقوق الإنسان عام ١٩٨٢ من جمع توقيع ٦٠ سيناتورا أمريكيا (عضو كونجرس) من بين المائة سيناتور لرفعها إلى الرئيس ريجان للضغط على الرئيس

مبارك للإفـراج عن البابا شنودة، ولـكن المشروع توقف لأن اثـنين من الأساقفة المـصريين قابلا هذا السـيناتور ورجوه تأجيل هذا الموضـوع حاليا لأن الرئيس مازال فى بـداية حكمه إلى حين الوقت المناسب.

وللعلم نحن أنـفقنا أكثر من ...٣٥ (خمسة وثلاثيـن ألف دولار) إعلانات فى الجرائد نناشد المخلصين فى العالم للضغط على الحكومة المصرية للإفراج عن البابا شنودة .

نحن نتـصل أيضا برئيس لجـنة حقوق الإنسان فـى الكونجرس لحثه علـى إدراج قضايا الأقباط ضمن انتهاكات الحكومة المصرية لحقوق الإنسان، وذلك فى تقرير وزارة الخارجية، ونتيـجة لهذه الاتـصالات أثار وارن كريـستوفر عـام ١٩٩٣ مشاكل الأقـباط مع الرئـيس مبـارك، كما أثارهـا معه المستشار الألمانى هيلمـوت كول، وكذلك آل جـور عام ١٩٩٥ فبدون فخر نحن خلقنا رأيا عامًا عالميًا متعاطفا مع قضايا الأقباط وسنستمر فى هذه الجهود السلمية حتى نحصل على كافة حقوق الأقباط.

■ **ما هى الحقوق التى تريدونها بالضبط؟**

– غرضنا هـو المواطنة وفقا للدسـتور، وما يترتـب عليـه من حقوق تتعلق بـالمساواة فى الوظائف الـعامة، وفى دور العبـادة والتعليم والإعـلام، وعودة الأوقاف القبطـية، وضمان وسلامة الأقباط.

■ **ولكن هـذا يعتبر تحـريضا للأجـانب على التـدخل فى شئون مـصر، كما أنـه إساءة إلى سمعة مصر فى المحافل الدولية؟**

– من الذى يسئ إلـى سمعة مصر الجانى أم المجنـى عليه.. الحكومة هى الـتى تسئ إلى سمعة مـصر بإهمالهـا مطالب الأقباط وتهـميشهم، وآخرهـا تعمد الحزب الوطـنى إسقاط الأقباط فى الانتخابات العامة وتهميشهم.

الحكـومة تريد أقـباطا من نـوعية «لا أرى لا أسمـع لا أتكلم»، ونـحن لا نؤمن بـهذا، ولكن نؤمن بأن الحـقوق لا تمنح، ولكن تنتزع وسنظـل نناضل بكافة الطرق السـلمية حتى تعود حقوق مواطنينا.

أما عملية التدخل الأجنبى فليس لهـا معنى فى ظل عالمية حقوق الإنسان، ولماذا نذهب بعيدا.. نقابة الـصحفيين نفسها ناشدت مـنظمات حقوق الإنسان فى العالـم لـلضغط على الحكومة لإلغاء قانون الصحافة ٩٣ لسنة ١٩٩٥ وتعاطف الرأى العام العالمى معها، ونفس

الحكومة تتدخل لدى المنظمات الدولية ومنظمات حقوق الإنسان من أجل حقوق المسلمين فى الفيليبين وكشمير والبوسنة وغيرها، ونحن لا ننكر عليها هذا، ولكن لماذا تنكر علينا هى المطالبة بحقوق الأقباط.

■ ولكن يقال أنكم طالبتم الحكومة الأمريكية بقطع المعونات عن مصر فى الخطاب الذى حمله «آل جور» إلى الرئيس مبارك؟

- لم نطالب بقطع المعونة عن مصر، ولكن القانون الأمريكى هو الذى يشترط احترام الدولة المتلقية للمعونة لحقوق الإنسان فى بلدها، ونحن طالبنا بتطبيق القانون، عموما الحكومة الأمريكية لا تستجيب لأن لها مصالح سياسية واقتصادية مع مصر.

■ لكن هذا يعتبر تحريضا فعليًا على قطع المعونة عن مصر؟

- لا.. نحن ليست لنا علاقة بالمعونة، نحن نطالب أن ترتبط المعونة باحترام حقوق الأقباط، فإذا كانت الحكومة حريصة على المعونة، فلتعطى الأقباط حقوقهم.

■ أرسلتم أيضا إلى الرئيس مبارك خطابا بأسماء معينة لتعيينها فى مجلس الشعب، وكأنكم أوصياء على الأقباط؟ هل هذا أيضا لا يعتبر تدخلا فى شئون الدولة؟

- هذا كان اقتراح مجموعة من الأعضاء ولن يتكرر مرة أخرى، ولا يهمنى كم وزيراً قبطيًا، فكلهم من محاسيب الحكومة، أما الذى يهمنى فعلا فهو سلامة الشعب القبطى وضمان حقوقه.

■ ولكن الأقباط أنفسهم مستاءون من هذه الطريقة، والكنيسة فى غاية الحرج من تصرفاتكم، فباسم من تتحدثون؟

- ٩٩٪ من الأقباط يؤيدوننا ما عدا المنتفعين، أما الكنيسة فليس لها علاقة معنا ونحن لا نتكلم فى اللاهوت. وهم أيضا ليس لهم الحق فى التدخل فى شئوننا.

■ لماذا تهاجمون الرئيس مبارك فى كل زيارة له إلى أمريكا بإعلانات ضخمة فى الواشنطن بوست وغيرها من الصحف الأمريكية الكبرى؟

- نحن لا نهاجم، ولكن ننتقد سياسات الحكومة لأنها المسئولة دستوريا عن حقوق الأقباط، وبالتالى نحن لا نهاجم شخص الرئيس مبارك، ولكن ننتقده بصفته التنفيذية لأنه فى عهده أضير الأقباط كثيرا، أما عن الرئيس مبارك شخصيا فليست لنا أية عداوة معه، بل أرسلنا له برقيات تهنئة بمناسبة نجاته من محاولة الاغتيال فى أديس أبابا.

■ **وما هى عـلاقتكم بالسـادات وحقيقة قذفـه بالبيض والـطماطم عام ١٩٨٠ فى مـظاهرة حاشدة أمام البيت الأبيض؟**

– هذا كـلام عار تمـاما مـن الصـحة أطـلقه الـسادات عـليـنا، ولـكن الـذى قذفـه هم الفلسطينيون، وتـفاصيل الواقعة أنه كان ميعادنا للاحتجـاج السلمى يوم الأربعاء. وحدث أن قدمنا الموضوع يوما، وذهبنا يوم الثلاثاء، وكنا حوالى ٦٠٠ فرد كلهم على أعلى مستوى ثقافى. وشهد بذلك مسـئول البيت الأبيض، ولكن كان قد سبقنا إلى هنـاك الفلسطينيون، وقذفوا السادات بالطماطم، والسادات كان يعلم هذا جيدا.

وعندمـا رجع السادات اتهـمنا نحن حـتى لا يقال أنه عـلى خلاف مع الفـلسطينـيين، وحتى يصفى الحسابات الشخصية بينه وبين البابا شنودة.

■ **هل هناك حوار بـينكم وبين المسئـولين المصريين، ولماذا تـفضلون الكتابة إلـى الصحافة الأجنبية على الصحافة المصرية؟**

– ليس بيـننا وبين الحكـومة أى حوار، والحكومة تـعرف تماما مطالـب الأقباط، إذن ما جدوى الحوار والحكومة تعرف كل شىء ولا تريد إعطاءنا حقوقنا.

■ **اسمح لى أن أختلف معك، فهناك صحف مصـرية تدافع عن الأقباط وعلى سبيل المثال روزاليوسف والأهالى؟**

– نحن نـشكر لروزالـيوسف موقـفها، وكذلـك جريدة الأهالـى، ود. رفعت السـعيد شخصيا، ولكن مجمل الصحافة المصرية لا تهتم بقضايا الأقباط للأسباب التى ذكرتها.

■ هل لكم أية علاقة بمنظمات يهودية، وهل تحصلون على معونات من منظمات يهودية؟

– بالنـسبة للمـعونات كما قـلت فنحـن لا نأخذ سنتـا واحدا من أى هيئـة أو شخص ومواردنا فقط من تبرعات الأقباط فى الخارج، أما اتصالنـا بالمنظمات اليهودية فنحن نتصل بكافة منـظمات حقوق الإنسان سواء يهوديـة أو مسيحية أو إسلامية أو أية مـنظمة أخرى. فنحن مستعدون للتعاون مع أى شخص يدافع عن حقوق الإنسان.

(١١) د. صبرى فوزى جوهرة

تخرج من كلية طب قصر العينى ١٩٦٤، هاجر إلى أمـريكا ١٩٦٨، تخصص فى مستشفى كليفلاند

كلينك بولاية أوهايو الأمريكية فى جراحة القلب والصدر والأوعية الدموية، شغل وظيفة أستاذ مساعد بكلية طب توليدو ولاية أوهايو، ويعمل حاليا استشاريا فى جراحة القلب والأوعية الدموية بولاية نيويورك.

متزوج من د. أميرة فلتاؤس، وهى تعمل حاليا عميدة كلية طب توليدو بولاية أوهايو. له ابنتان هما مريم خريجة كلية الحقوق جامعة هارفارد وتعمل محامية فى نيويورك ، ومنى وهى طالبة بكلية طب توليدو.

■ هل وجودك فى الغربة يجعل إحساسك بمشاكل الأقباط مبالغًا فيه؟

بالرغم من وجودنا فى الولايات المتحدة لما يقرب من الثلاثين عاما إلا أننا لا نشعر بالبعد أو الاغتراب عن الوطن فالاتصال بمصر مستديم عن طريق الأقارب والأصدقاء ، الذين يداومون على إمدادنا بتفاصيل الحياة عن طريق الهاتف أو الإنترنت، وأنا أطالع جريدتى الوفد ووطنى بالإضافة إلى الجرائد المصرية التى تنشر لها مواد على الإنترنت يوميا قبل ذهابى إلى العمل.

أضف إلى ذلك محيط الأهل والأصدقاء فى أمريكا والانتماء للكنيسة المصرية، كل هذه الأمور تجعل ارتباطنا بمصر أكبر من لقاء عابر، بل هو إحساس دائم بالقرب من الوطن ومعرفة أحواله بل إن وجودنا فى الخارج له فائدتان، أولاهما أن البعد الجغرافى عن البلاد يتيح لنا رؤية شاملة «بانورامية» لما يجرى هناك، وثانيتهما أننا نتبنى طرق بلاد المهجر فى النظر إلى الأشياء والتفكير فيها وعلاجها، وهذا يضفى على إدراكنا وتفاعلنا أساليب مختلفة بعض الشيء.

■ مشاكل الأقباط فى مصر؟

مشاكل الأقباط تقع تحت نوعين من المشاكل قد يكون الفصل بينهما غير واضح فى بعض الأحيان.

أولا : هناك مشاكل يعانى منها الأقباط بنفس قدر إخوانهم المسلمين مثل البطالة ـ الفساد ـ البيروقراطية ـ انخفاض مستوى الدخل ـ انحسار القيم ـ التردى العام للمرافق ـ اختفاء المبادئ.

ثانيا: مشاكل خاصة بالأقباط كأفراد وجماعات لا تلحق بالمواطن المسلم.

١ - اتفق الجميع أن أولى مشاكل الأقباط هى محاولة تجاهل وجودهم على أرض الوطن ، تجاهل ثقافاتهم، تجاهل كفاءتهم وتخطيهم فى الترقيات والوظائف.

٢ - الخط الهمايونى : وهى كلمة أصبحت مثار ضحك، وبكاء فى نفس الوقت، العالم كله أصبح مشمئزاً من هذه الكلمة والحكومة المصرية وحدها متمسكة بها لأنها من ريحة الحبايب «العثمانيين».

وتطرح الحكومة سببا لهذا التعلق بالهمايونى وهو الخوف من جماعات الإرهاب، وهذا عذر أقبح من ذنب لا يليق بحكومة قوية، ولهذا أصبح إقامة دور للملاهى أسهل من إقامة دور عبادة للأقباط أو حتى إصلاح ما تهدم منها.

وقيل لنا مراراً أن السلطة قد وعدت بإلغاء هذا القانون الوصمة الشائنة فى جبين مصر ولكن للأسف كان مجرد كلام .

٣ - عدم تمثيل الأقباط بنسب توازى كفاءاتهم فى المناصب القيادية العليا فى الدولة والجيش والشرطة والجامعات.

٤ - تجاهل تاريخ وإنجازات مصر فى العصر القبطى.. وأتساءل: مَن من المصريين المسلمين يعلم من هو أوريجانيوس واكليمندس واثناثيوس أو كيرلس الأول أو أنطونيوس الكبير أو حتى كيرلس الرابع أو السادس، هؤلاء الرجال العظام الذين أنجبتهم مصر ذاع صيتهم فى أركان العالم وفى كل الأزمنة ماعدا فى بلادهم.

فالهولندى والألمانى والأمريكى يتخصصون فى علم القبطيات ونحن فى مصر ليس لنا فى أية جامعة قسم واحد لدراسة تاريخ مصر فى عصرها القبطى، أليس فى هذا الكثير من الإجحاف بإنجازات مصر .

٥ - تجاهل الأقباط فى وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة.

■ **مسئولية الحكومة الحالية عن مشاكل الأقباط؟**

لاشك أن الحكومة الحالية قد ورثت تركة مثقلة ومتعددة المشاكل وبالطبع قضية الأقباط واحدة منها. ولعل انشغال الحكم الحالى (١٩٥٢ وما بعدها) بحل مشاكل مصر وتحرير الأرض أدى إلى وضع متاعب الأقباط على الرف (هذا إن كانت النية متواجدة أصلا فى حلها).

ثم جاء عصر الرئيس السادات وقام بتشجيع حركات التطرف الإسلامى لمحاصرة أعدائه إلى أن فتكت به، وكادت أن تقضى على مصر كلها.

ولكن الآن وبعد أن اتضح للجميع أن أعداء الأقباط هم أعداء مصر كلها لا يوجد مبرر أن تدافع السلطة عن نفسها وتترك الأقباط فريسة لهذه الجماعات، لقد كان من العدل أن تدافع السلطة عن نفسها وعن الأقباط، وهو ما يضع علامات استفهام وتعجب كثيرة.

ولا يبرر ذلك القول أن الدولة تخشى هذه الجماعات، لأن الدولة أثبتت أنها قوية عندما تعرض رموزها للخطر، ولكن السبب الأقرب إلى الحقيقة هو إصرار الدولة على التفرقة ضد الأقباط بدافع الفساد أو التعصب.

■ **هل هناك تعتيم على مشاكل الأقباط؟**

مما لا شك فيه أن الدولة تمارس سياسة التعتيم على متاعب الأقباط يتم ذلك على كافة المستويات من كبار رجال الدولة إلى أصغر محرر فى صحفهم، ولا أدرى إن كان هذا يأتى عن جهل أو خداع دنىء بعدم وجود مشاكل للأقباط، إن تجاهل العلاج يؤدى إلى تفاقم المرض. وأحداث الكشح خير دليل على ذلك، فقد أدى عدم اتخاذ القرار الحاسم فى الوقت المناسب حول حادث قتل عادى إلى ضجة عالمية كشفت عن عيوب وعورات النظام القائم للعالم بأسره. إن التعتيم هو احتقار للشعب المصرى واستهزاء بكرامته ومكانته ونظرته لذاته.

■ **ما هو الحل ؟**

المشكلة القبطية مشكلة سياسية يتحقق حلها بالعمل فى مجالين: الأول إصلاح أحوال الوطن بأكمله، وهذا يتطلب الالتزام بنظام ديموقراطى حقيقى ، لأنه فى تصورى أن أكبر الكوارث التى لحقت بمصر بعد عام ١٩٥٢ هو القضاء على الديموقراطية.. هذه الكارثة أعظم من هزيمة ١٩٦٧.

أما المجال الثانى الذى يتسنى فيه حل مشاكل الأقباط فهو خاص بهم لا يشاركهم فيه مواطنوهم، والحل كله يكمن فى يد الدولة، فالحل بيد الحاكم كان هذا منذ خمسة آلاف عام وحتى الآن.

ويبدأ الأمر بالاعتراف بالمشاكل ويبدأ الحل بالتدريج ولا يعنى هذا البطء، ويمكن الاقتداء بالولايات المتحدة فى حل مشكلة الزنوج مع العلم بأن أقباط مصر ليسوا فى وضع مشابه للزنوج. فالحكومة فى أمريكا تشجع الأقليات وتحميهم وتقدم لهم فرص العمل والدراسة ولهم الأولوية عن البيض.

وفى حالة الأقباط يكفى فقط أن تعطيهم المناصب التى تتناسب مع كفاءتهم وخاصة فى مناصب الدولة الكبرى.

كذلك يجب على الدولة إزالة السموم التى وضعها المتطرفون فى المدارس والمعاهد والجامعات والمصالح والوزارات والإعلام ، وبالذات فى المدارس.

يجب كذلك إتاحة الفرصة لكل أبناء مصر لدراسة تاريخ مصر كله ، فقد كانت مصر منذ خمسة آلاف عام مقسمة إلى ٤٤ إقليمًا وكل إقليم له إلهه الخاص، ومع هذا لم تكن هناك تفرقة بسبب الدين، أما نحن الآن فنعبد إلهًا واحدًا جميعا، ومع هذا فشلنا فى خلق الانسجام والتعايش وتقبل الآخر، والاستمتاع بالفروق بيننا بدلا من اتخاذها ذرائع للتفرقة مما يؤدى إلى التقهقر ورجوع الجميع إلى الخلف، فالحياة تستحيل بدون وجود الفروق كبيرة كانت أم صغيرة فالتنوع لا يعطى للحياة رونقها فقط بل هو أساس لاستمرار الوجود.

وتقبل الآخر ليس فضلاً أو منة نعطيها أو نحجمها، بل هو ضرورة محتمة للبقاء.

ومن الطبيعى أن يكون الاهتمام الأول بالمدرس، فهو المثل الأعلى للتلميذ، يجب أن يتعلم التلميذ أنه مصرى أولا قبل أن يكون مسلماً أو مسيحيا.

وتقاعس الدولة فى إنهاء التفرقة إنما يعكس فشلا وعدم كفاءتها وانشغالها بالدفاع عن الذات أو الخوف من المتطرفين الذين أصبحوا موضع احتقار العالم بأسره.

■ عن دور الكنيسة فى حل مشاكل الأقباط؟

الكنيسة المصرية لا تعمل فى السياسة، والأقباط لا يريدون لها مثل هذا التردى، فالكنيسة فوق السياسة.. ودور الكنيسة فى إصلاح الوطن دور مهم ولكنه غير مباشر، فالكنيسة تساعد على خلق الإنسان الصالح، وهى بهذا تعطى للوطن أفضل المواطنين وأصلحهم.

ومن جهة أخرى تبدو الكنيسة أحيانا وكأنها تحاول إعاقة جهود أقباط المهجر لإحلال السلام والعدل بين أقباط مصر ومسلميها، ونحن ننظر إلى هذه المواقف بروح الفهم فليس للقبطى أن يتفضل على كنيسة وإلا فقد الذات التى يحاول بإصرار وشجاعة أن يؤكدها، ولهذا يتفهم أقباط المهجر وضع الكنيسة وما يقع عليها من ضغوط داخل مصر، ولكنهم يصرون فى الوقت نفسه على وجود حل عادل لقضيتهم بكل الطرق السلمية المشروعة واضعين نصب أعينهم أن مصر إنما هى وطن واحد وحيد لا ينقسم.

وأود أن أقول إن الكنيسة لا تنفى عدم وجود مشاكل للأقباط ولا تستطيع ذلك، ولكن تجيء محاولات رجال الاكليروس لحل هذه المشاكل مخالفة بعض الشيء عن حلول أقباط المهجر.

■ **جهودكم لحل مشاكل الأقباط؟**

يتم ذلك من خلال نشاطى داخل الهيئة القبطية الأمريكية للعمل على إصلاح الأحوال فى مصر، ونشاطنا ينحصر فى المحاولات السلمية والقانونية لتعريف العالم بما يحدث فى مصر من مخالفات لحقوق الإنسان.

وليس لنا اتصال بأية منظمة يهودية، ونحن نمول جهودنا من تبرعات أقباط المهجر، ودفاتر حساباتنا مفتوحة للجميع ليتحققوا من صدق ما ذكرت.

أما قصة العلاقات مع جهات أجنبية فهى الاسطوانة المشروخة إياها التى تديرها السلطات المصرية عندما تحاصر وتنكشف أمام الرأى العام العالمى، وهى لعبة أصبحت قديمة ومضحكة وتجلب عليهم الاستهزاء وعدم المصداقية، وهى معناها عدم تحمل المسئولية بشجاعة عن تردى الأحوال وعدم الرغبة فى إيجاد حلول حقيقية للمشاكل.

أما الأقباط فلن يتعاونوا مع أعداء مصر مهما كانت الظروف نحن نريد مصر للمصريين، ولكن للمصريين جميعا وليس لـ ٨٥٪ فقط منهم، نحن نعمل بوازع من ضمائرنا ومن يتهمنا بشيء عليه أن يثبت ذلك.

■ **هناك من يطالب بمحاكمتكم ما رأيك؟**

هل المطالبة بالحقوق بالطرق السلمية والقانونية يعتبر جريمة ونحن على مشارف القرن الحادى والعشرين.

إن كان الأمر كذلك فكل من طالب بالعدالة لشعوب البوسنة والهرسك وكوسوفو وفلسطين هم من عتاة المجرمين!!

ثم إننا نرحب بالمحاكمة، ففى المحاكمة مجال لتعريف العالم بالمزيد من مطالبنا وأساليبنا فى العمل. أريد أن أقول لمن يريد محاكمتنا صح النوم!!

إن من يتقاعس عن رفع الظلم عن شعبه هو المجرم الحقيقى.

■ **كلمة أخيرة؟**

نحن ندعو الجميع إلى زيارة قاعات الاجتماعات الملحقة بالكنيسة فى المهجر حيث

يتلاقى الأقباط بعد القداس وأريد من الزائر أن يتفرس فى الحاضرين ويعرف كم منهم أساتذة فى الجامعات وأطباء ومحامين ومهندسين ورجال أعمال ناجحين.

ماذا لو أتيحت الفرصة لهؤلاء لتقديم خدماتهم لوطنهم مصر؟ هل تظن أنهم كانوا يتركون بلادهم وذويهم للبدء من تحت الصفر فى أقطار بعيدة وغريبة.

وتخيل ماذا خسرت مصر من إبعاد كل هذه الكفاءات عنها. وبالرغم من سهولة الحياة لنا حاليا فى المهجر إلا أننا لا ننسى مطلقا المعاناة التى يقابلها المصرى المسلم والقبطى معا، لذلك سنستمر فى العمل من أجل حياة أفضل للجميع، وطريقنا هو العمل السلمى القانونى.

(١٢) د. عماد يوسف
الهيئة القبطية الكندية

أحد نشطاء حقوق الإنسان الشباب فى القارة الأمريكية..

صيدلى..

أمتلك صيدليتين فى مقاطعة اونتاريو - كندا..

هاجرت إلى كندا عام ١٩٨٧

■ **توضيح لابد منه:**

كثيرا ما تصلنا عبر وسائل الإعلام المصرى اتهامات باطلة موجهة ضد نشطاء أقباط المهجر بحجة إننا نسيء إلى سمعة مصر، وتتراوح الاتهامات بين استنكار يتمثل فى قذائف لغوية هدفها التجريح والسب، وينتهى المطاف إلى اتهام بخيانة الوطن الأم، وهذا شيء يحزننا كثيرا، ولكنه لا يدفعنا أبدا إلى اليأس، ولكن لابد أن يعلم ويفهم ويعى كل مصرى أننا مصريون حتى النخاع، ولا يستطيع أحد أن ينزع هذه الصفة منا مهما كان وضعه، وإننا أيضا وطنيون حتى النخاع، وننشد الخير لكل المصريين مسلمين ومسيحيين، بل يزيدنا نشوة ونحن هنا فى أرض المهجر أن نتباهى بمصرنا أرض الحضارات والرسالات والتسامح والمحبة.

إن الوطنية يا سادة هى نقد الأوضاع الخاطئة من أجل الإصلاح، وإن ما نطالب به

مطلب عادل ومشروع، فنحن نطالب بالمساواة بين كل المصريين وأن تعلو المواطنة على المعتقدات الشخصية وأن يطبق الدستور والقانون المصرى على كل المصريين دون تفريق، فهل فى هذا خطأ أو عيب أو خيانة للوطن، أنا أعتقد أن المطالبة بمثل ذلك هو منتهى الوطنية.

أما من جهة أحقيتنا نحن الأقباط فى المهجر فى المطالبة بذلك، فلاشك أن لنا كل الحق فنحن مصريون قلبا وقالبا حتى وإن كنا نحمل جنسيات إضافية، فهذا لا يقطع صلتنا بأهلنا فى البلد الأم مسلمين ومسيحيين معًا، فعلاقتنا بهم أبدية لا تقطعها غربة ولا جنسية فرضها المهجر علينا. هدفنا أيها السادة أن تكون مصر فى عداد الدول المتحضرة التى يعم فيها الخير على كل أهلها بلا تفرقة بسبب الدين. وهنا يجب أن نذكر بالعرفان أن هناك عددًا لا بأس به من المثقفين المصريين المسلمين المتنورين الذين يشاركوننا وجهة نظرنا ويتفهمون موقفنا بموضوعية بعيداً عن التشنج والتعصب وضيق الأفق، وهناك أسماء كثيرة نذكر منها الدكتور رفعت السعيد والدكتور سعيد النجار، والدكتور نبيل عبد الفتاح وغيرهم وغيرهم.. إننا نأمل أن يكف المتشنجون عن سبنا ويحاولوا ولو لمرة واحدة تفهم موقفنا ومطالبنا العادلة التى ستعود بالخير على الجميع، وتنزع فتيل الفتنة والدمار الذى يهدد المجتمع المصرى ككل، بل عليهم أن يعوا أننا أخوة لهم لا نريد إلا كل الخير لمصر وأهلها. إن مشاكل حقوق الإنسان لم تعد محلية تتحكم فيها الدول بمعزل عن المجتمع الدولى وتفعل ما تشاء دون مساءلة من أحد وهذه الأفكار لم نخترعها أو نبتكرها بل هى قوانين وقعت دول العالم عليها، ومن بينها مصر.. فلماذا إذن الثورة علينا إذا ما طرحنا مشاكل الأقباط فى الداخل والخارج، ألم تقم معظم فئات الشعوب منقوصة الحقوق بذلك، العالم كله يتعاطف مع مشاكل البوسنة التى لقى أهلها الأهوال على أيدى مجرمى الصرب، والعالم أيضا يتعاطف مع أهل الشيشان وكوسوفا وراوندا والسودان وغيرهم.. فلماذا العجب اذا ما طرحت قضايا الأقباط على نفس المستوى؟

يجب أن ندرك أن العولمة والنظام العالمى الجديد قد أطاحا بمحلية مشاكل حقوق الإنسان، بل ومنحا الشرعية لأى فرد أو جماعة أو أقلية أن تشكو للمجتمع الدولى متاعبها من أجل الوصول إلى حلول عملية بطريقة سليمة ومتحضرة. ثم لماذا كل هذا اللف والدوران فلنسأل أنفسنا من الذى يسىء إلى سمعة مصر؟ بالتأكيد إن من يسئ لمصر هو من يسمح بوجود ممارسات ومخالفات دستورية تميز فئة على حساب فئة أخرى بسبب المعتقد، ولا يبدى أى نوع من الجدية فى معالجة ذلك الاعوجاج، بل يلجأ دائماً إلى

أسلوب المراوغة والتعتيم وعلاج المسكنات رغم المطالبات المستمرة من الداخل والخارج من أجل التصحيح لعدة سنوات وسنوات، وكلنا نذكر تقرير د. العطيفى عام ١٩٧٢.. نظام الدولة هو الذى يسئ إلى سمعة مصر ، ومع ذلك نحن لسنا ضد أى حلول داخلية، بل إنها الشئ الذى نتمناه ولا نتوقعه فلا توجد أية بادرة أمل تشير إلى حدوث حلول من الداخل، على الأقل فى الوقت الحالى.

إن كل ما نطالب به يا سادة هو مجتمع مصرى مدنى تعلو فيه المواطنة على الأديان، مجتمع يحترم المعتقدات، ولكنه لا يضعها كمعيار لمعاملة مواطنيه، مجتمع يتساوى فيه جميع أفراد الوطن طبقا لأحكام الدستور والقانون ولا تكون المساواة نابعة من سماحة حاكم أو عطفه أو مزاجه. هذا هو المجتمع الذى نتمنى أن نراه فى مصر يجمع بين المسلمين والمسيحيين فى علاقة محبة وعدالة ومساواة مطلقة.

■ هل تعتقد أن الغربة تجعل إحساسك بالأقباط مبالغًا فيه، أم أنك تعتقد أن هناك مشاكل حقيقية تواجه الأقباط؟ وإذا كانت الإجابة نعم فما هى هذه المشاكل؟

الغربة تزيد مشاعر الحنين للوطن والأهل والأصدقاء، ولكن فى نفس الوقت للغربة فوائد، فقد أعطتنى رؤية أوسع لما يحدث فى العالم من تغيرات وأتاحت لى المجال لمتابعة الأحداث من مصادر متعددة، ولكن فيما يخص الأقباط فمن المؤكد أنه هناك مشكلات تعنيهم وحدهم، نعم هناك مشاكل كثيرة يعانى منها المصريون جميعًا كأى مجتمع آخر، ولكن هذا لا يمنع وجود هموم قبطية نتيجة للأقلية العددية فى المجتمع المصرى، أما عن مشاكل الأقباط نفسها فإنى أشعر بالملل لأنه قد جف حلقنا من التكرار، وإذا كان فى الشرق التكرار هو عادة الشطار إلا أنه فى البيئة التى نعيش فيها (كندا) يعتبر قصوراً فى التفكير ومضيعة للوقت.. أعنى بهذا أن مشاكل الأقباط معروفة ومحفوظة لكل من حاول التعرض لهذا الموضوع ومع ذلك يبدو أن أولى هذه المشكلات هى عدم اعتراف الدولة بوجودها فكل ما نسمعه من رجال السلطة أن كل شىء تمام وعال العال بينما الواقع المعاش يصرخ بالحقيقة الصعبة، والإحصائيات والممارسات فى مختلف أجهزة الدولة تدل على واقع مؤلم، وخذ على سبيل المثال:

١ - أين النواب الأقباط المنتخبون فى مجلس الشعب ـ لا يوجد.

٢ - ما هى نسبة الوزراء الأقباط فى الحكومة؟ وهل كل الوزارات يمكن لقبطى أن يكون وزيراً لها؟ الدفاع والداخلية مثلاً- الإجابة «لا».

٣ - هل يوجد رئيس جامعة قبطى أو عميد كلية.. ألا يدلك هذا على شيء محدد وهو استبعاد الأقباط من هذه المناصب عمداً..حكومتنا العزيزة دائما تقول إنها صدفة.

٤ - كم هو عدد سفراء مصر فى الخارج الأقباط.. عدد ضئيل جداً لايجاوز عدد أصابع اليد الواحدة.

٥ - هناك أجهزة بعينها محظور على القبطى الاقتراب منها بفرمانات حكومية مثلاً المخابرات العسكرية والعامة ورئاسة الجمهورية، ألا يصرخ هذا بوجود سياسة محددة وصارمة من الدولة لمنع تعيين الأقباط فى هذه الأماكن الحساسة. ألا يجبرك هذا على التأمل فى فتوى السيد "مشهور" المعلنة عن الأقباط وهذه الممارسات الحكومية غير المعلنة!! هل هناك خيط يربط بين الاثنين؟ سؤال يفرض نفسه ولا يجد إجابة أمينة فى الأوساط المصرية.

٦ - الإعلام: أين الوجود القبطى فى الإعلام؟ جميع وسائل الإعلام متاحة ومباحة لكل من هو مسلم دون خطر ولا مشكلة فى هذا إطلاقا، ولكن أين ملايين الأقباط؟

لماذا لا نحس لهم وجودا على الساحة الإعلامية للدولة وكأنهم بضعة أفراد من اكثر من ستين مليونا من البشر؟

إذا كنا جميعًا نقف مبهورين أمام أعجوبة عدم معرفة عدد الأقباط الحقيقى إلا إنه قد اتفقنا أنهم فى عداد الملايين أليس كذلك؟ أين هم إذن فى الإذاعة والتليفزيون والصحافة؟ من المؤكد أن هناك عوامل معينة تمنع وصول الصوت القبطى للإعلام المصرى الذى تتحكم فيه الدولة، بل أقول إن سياسة الدولة واضحة فى تجاهل الوجود القبطى واختصرت ذلك الوجود فى دقائق معدودة شهريا. إن إتاحة قدر معقول من الثقافة والفن القبطى مثلا إعلاميا سوف يبرز بالتأكيد وجه مصر الحضارى الذى يؤمن بالتعدد، بل ويجد فيه ثراء نابعًا من تباين فئات المواطنين.

■ ما هى رؤيتكم الشخصية لحل هذه المشاكل؟

الحل لمشاكل الأقباط ليس سهلاً وقد يأخذ سنوات طويلة من أجل إصلاح ما أصاب المجتمع المصرى من شروخ اجتماعية ومحو أثر السلبيات التى انعكست على سلوك أفراد المجتمع نتيجة ممارسات الدولة التمييزية لفئة على حساب فئة أخرى، كذلك لتنشئة جيل جديد يتعلم من الصغر مبادئ التعايش السلمى وقبول الآخر فى مجتمع تسمو فيه المواطنة على المعتقدات الشخصية، ولكن لكى يبدأ المشوار هناك خطوة صعبة ، وهى أن تعترف

الدولة أولا بوجود مشاكل تخص الأقباط، ولا يجب على الحكومة أن تشعر بأى حرج فى هذا أو تعتبر ذلك ضعفا فى مواجهة ضغط ما، فهذا هو الخطأ الذى يجب ألا تقع فيه الدولة إطلاقا حيث إن الحكومات التى تدرك وتشخص أمراض مجتمعاتها وتعلنها هى حكومات قوية تجابه المشاكل بالحلول وليس دفنها وتنشد مصلحة مواطنيها ولا تأبه بأمور فرعية تبعدها عن مسيرة الإصلاح الاجتماعى، ثم بعد الاعتراف بوجود المشكلة القبطية تأتى منطقيا الخطوات العملية للحل واحدة بواحدة فى إطار من المحبة والشجاعة والمصارحة ويتمثل هذا فى:

١ - بناء دور العباد.. هناك قوى وطنية مخلصة داخل مصر (مسلمين ومسيحيين) تؤمن بأنه لابد من وجود قانون موحد لجميع المواطنين ينظم عملية بناء وإصلاح دور العبادة.. رغم الحساسيات المعروفة والتبريرات المرفوضة للواقع الحالى، لا يختلف أحد على أن القوانين الحالية (الهمايونى) قد سببت لمصرنا الكثير من الإحراج، حيث إنه قانون لا يمكن الدفاع عنه بل إن كل محاولة للدفاع عنه من قبل المسئولين تأتى بنتائج عكسية تماما وتؤكد ليس فقط على التفرقة فى معاملة الأقباط فيما يخص بناء الكنائس، ولكن يمتد التأكيد على مصداقية مشاكل الأقباط الأخرى. إذًا كمبادرة طيبة من الحكومة المصرية لابد لها أن تغير الوضع الحالى وتضع نظمًا حضارية جديدة تحترم حقوق المواطنين فى بناء وإصلاح دور العبادة دون تمييز ولابد أن تكون هذه الخطوة سريعة وعادلة وعملية بحيث يشعر الشاكون بحدوث تغيير فعلى، إن خطوة حكومية فى هذا الاتجاه قد تكسب الدولة قدراً كبيرا من المصداقية فى الدوائر العالمية حال بدئها مسيرة الإصلاح.

٢ - التعيينات ومراكز الدولة : يجب أن تراعى الدولة إشراك الأقباط فى الحياة السياسية فهذا حقهم الطبيعى أن يساهموا فى إدارة شئون بلادهم فهم من حيث العدد يجب أن يكون لهم وجود ملموس فى الحياة السياسية ومن حيث الكفاءة فهم كغيرهم من المصريين أهل ثقة وعلم بشهادة الجميع، ولا يجب التعلل أو تبرير الواقع الحالى بإلقاء اللوم عليهم بمثل ما يقال عنهم من سلبية وانعزال وخلافه، فكلنا ندرك ونعى أن هذا ليس حقيقيًا وإن كان الأقباط جد سلبيين كما يحلو للبعض أن يقول فإن المسئولية تقع على عاتق الحكومة فى أن تشجعهم وتفسح لهم المجالات ليكون وجودهم ملحوظًا وإلا كيف تختفى الخيوط القبطية من ذلك النسيج الواحد الذى يتغنى به المسئولون ليلاً ونهاراً.. أليس منطقيا أن يكون هذا النسيج الواحد ممتلئا بالثقوب إذا ما اختفت هذه الخيوط الأصيلة وتتسلل الميكروبات والفيروسات من هذه الثقوب فتصيب مصرنا العزيزة بالأمراض.

هناك اختفاء كامل للقبطى من لائحة المحافظين، ترى ما هو السبب وراء ذلك، إنه أمر عجيب فبالرغم من الوجود الرمزى للأقباط فى الوزارات إلا أنه يعتبر وجودًا! إذًا ما هو السر فى عدم وجود محافظين أقباط؟ الإجابة إما تكون فى غاية اليأس كما يردد بعض الأقباط فى الداخل والخارج من أن المحافظ يمثل رئيس الدولة فى المحافظة، ويطلع على كل كبيرة وصغيرة فى محافظته لتطبيق سياسة السلطة المركزية المرسومة مسبقًا ، ولأنه كما يقول هذا البعض إن سياسة الدولة موجهة ضد الأقباط ويتبع هذا منطقيا ألا يكون أى محافظ قبطيًا ويتبع ذلك أيضا مدير الأمن ورئيس الجامعة وخلافه بعكس وضع الوزارى الذى يمكن وضعه فى وزارة هامشية دون إطلاعه على سياسات عامة، هذه إجابة أما الإجابة الأخرى وهى أكثر تفاؤلاً (وأنا أميل لها) بأن عدم وجود محافظ قبطى يمكن إدراجه تحت باقى ممارسات الحكومة التى أهملت الوجود القبطى لعوامل داخلية وقتية ولكن يجب أن يأتى الوقت سريعا لنرى الدولة مستعدة عن قناعة لتعيين اثنين أو ثلاثة محافظين أقباط، فهذا ليس بكثير حتى لا تستقر وجهة نظر أصحاب الإجابة الأولى فى وجدان جموع الأقباط. كذلك لابد من المصارحة فكلنا يعلم أن القوانين فى مصر والدستور لا يفرقان بين المواطنين ولكن الممارسات الحياتية لا تقول بذلك، هناك تجاهل تام لهذه القوانين وللدستور معروف لدى الجميع أن هناك جهات بعينها لا يعين فيها أقباط، وهناك مناصب معينة لا يصل لها أى قبطى، وهناك كليات بعينها جرى العرف فيها على قبول نسبة ضئيلة ومحددة من الأقباط بطريقة مفضوحة (الكليات العسكرية والشرطة)، إذا كان هناك نية فى الإصلاح يجب أن يكون المعيار الأوحد لقبول طالب أو تعيين مسئول هوالكفاءة فقط دون النظر للعقيدة بطريقة عملية وليست إنشائية على الورق، بمعنى أنه يجب إلغاء القرارات السرية التى تخالف دستور البلاد وتعمق الفرقة بين المواطنين، ويجب إعطاء تعليمات واضحة بالتطبيق العملى لهذا مما يترتب عليه مستقبلا ظهور واقع جديد يشهد له الجميع.

(٣) التعليم : لقد شاب عملية التعليم قصور واضح مما انعكس على أفراد المجتمع من سلبيات، بل لا أكون مجحفا إذا قلت أنه قد تربى جيل كامل فى مصر الآن وصلت معظم عناصره لأماكن قيادية فى المجتمع المصرى.. هذا الجيل لم يتعلم قبول الآخر واحترام وجود المخالف له فى العقيدة بل هو جيل إحادى لا يرى إلا نفسه ، أما الآخر عنده فهو أقل شرعية وأقل ثقة وأقل استحقاقًا بل وحمل ثقيل يأمل أن يتخلص منه، ولهذا يجب وضع مناهج تعليمية جديدة تعزز فى النشء منذ الصغر فكرة حقوق الإنسان والتعدد والتعايش السلمى رغم الاختلاف فى الأديان بل وتغرز فى هذا النشء كيفية الاستفادة من

هذا التعدد الذى أثرى مجتمعات أخرى فى الغرب جنت الكثير من الخير من جمع عشرات الفئات المتباينة فى مجتمعات يسودها المساواة والعدالة. ومن هذا المنطلق يجب أن توكل هذه المهمة السامية لدعاة أمناء مؤمنين بهذه الأفكار ومنطقيا يجب استئصال عناصر السوء من العملية التعليمية وقطع كل من يثبت تورطه فى نشر مبادئ متعصبة تعمق الطبقية بين أفراد هذا النشء، وإذا كنا نتكلم عن التعليم والأقباط، يجرنا هذا لمشكلة أخرى وهى الحقبة الضائعة من تاريخ مصر، أعنى (الحقبة القبطية) أقول إن عملية التعليم مقدسة تشبه التعبد، والمتعبد لا يكذب أو ينكر حقائق أو وقائع حدثت فى الماضى فهل نكون أمناء ونسرد لتاريخ مصر فى كتب وزارة التعليم الحقبة القبطية حتى لا تكون هناك حلقة مفقودة (أكثر من ٦٠٠ سنة) وكأن التاريخ عرضة لعملية القص واللذق حسب وضعنا السياسى مما يفقدنا مصداقيتنا فى كل شىء نعلمه لتلاميذنا؟

■ من أى مصادر تحصل على أخبارك بالنسبة لمشاكل الأقباط؟

أتابع بصفة منتظمة الصحف والمجلات المصرية بمختلف اتجاهاتها، كذلك أتابع محطات التليفزيون المصرية الفضائية أحصل على نشرات الهيئات المصرية سواء لجمعيات حقوق الإنسان أو هيئات اجتماعية، وأتابع أيضا الإعلام العربى، وأحد المصادر المهمة «الإنترنت» وسيلة سهلة وسريعة لجمع المعلومات والتفاعل السريع عن طريق البريد الإلكترونى، وهناك مجموعة كبيرة من نشطاء الأقباط فى معظم عواصم العالم يقومون بجمع كل ما يتعلق بمصر والأقباط وترسلها يوميًا بالبريد الإلكترونى للمشتركين.

■ هل ترى أن الحكومة الحالية هى سبب مشاكل الأقباط؟

من الظلم أن نقول إن الحكومة الحالية هى سبب كل مشاكل الأقباط لأن هذه المشاكل تراكمت منذ سنوات وسنوات من حكومات متعاقبة ولكن الحكومة الحالية أضافت أبعادًا جديدة للمشاكل ، وذلك يتجلى فى عدم جديتها فى إيجاد الحلول وانتهاج سياسة إعطاء المسكنات من حين إلى آخر عندما تثور المشاعر لسبب ما أو للتهدئة فى ظروف معينة وأيضا يحسب على الحكومة الحالية أنها زادت عن عمد من عزلة الأقباط السياسية وأمعنت فى ذلك عندما امتنع الحزب الوطنى الديمقراطى عن ترشيح أقباط فى صفوفه مما أعطى إشارة سلبية واضحة عن وجهة نظر الدولة فى الوجود القبطى، وقد كان لهذا أثر سيئ جداً على الأقباط أنفسهم من حيث أنه أضعف أملهم فى الحصول يوماً ما على المساواة مع إخوتهم المسلمين رغم قلتهم العددية. كذلك فإن الحكومة الحالية ومن خلال الإعلام الذى تتحكم فيه لا تتيح مساحة معقولة رغم خطورة الموضوع لطرح مشاكل

الأقباط أمـام الرأى العام فـهناك خطوط حـمراء فى الحديث عـن هذه المشاكـل فلا تجد إلا القليـل من كلمات إنشـائية محفوظـة تقال فى كل المنـاسبات مهما اخـتلفت المناسـبة عن الأخرى وعادة يتم انتقاء المتكلمين بعنايـة لشرح وجهة نظر محددة واتجاه معين لا يكشف أو يشرح خبايا وجذور مشاكل الأقباط وإنما يـردد أحداثًا وذكريات عن عنصرى الأمة عفا عليـها الزمن، وقـضى عليهـا الحاضر المؤلـم ، وهنا يجب الـقول إن الإعلام الحكـومى لم يتوقف قصـوره عند هذا الحد بل تورط كثيرا، وخـاصة فى الفترة الأخيرة فى اتهـام الكثير من أبناء مصر فى الداخل والخارج مسلمين ومسيحيين على حد سواء بأنهم مثيرون للفتنة وخونة وعملاء وخلافه وأعتقد أن هذا لا يخدم أحداً ولن يحل المشاكل بها، إنى أعتقد أن هذا الإعلام المحلى قد تعـود عليه المصرى فى أعماقه ولا يؤمن بـه ولا يصدقه لأن المواطن المصرى الآن فى عصر الأقمار الصناعية يرى الإعلام الحقيقى المتوازن الذى يطرح القضايا من جمـيع جوانبهـا ويتيح المجـال لكل الأطراف للـتعبير بـصراحة ودون خوف فـى حرية كاملـة، فالإعلام الحقـيقى يتـيح مساحـة عادلة للـمتفق والمخـالف، للمـتطرف والمعـتدل، للحكومى وغير الحكومى، لرجل الدين، والعـلمانى للداخلى والخارجى ثم يترك بعد ذلك مهمة التحليل والحـكم للمشاهد أو القارئ أو المستمع ليصل بنفـسه لحقيقة الأمور.. هكذا يكون الإعـلام الأمين، أما إعلامنـا المصرى بهذه الطـريقة الحاليـة فهو إعلام موجه مـحلى حكومى يعرض وجهـة نظر الدولة فقط، وهو إعلام معزول عن تـيار الإعلام العالمى الذى يلجأ المصريون له طمعا فى الحصول على الإجابات الشافية.

(١٣) مهندس فرانسوا باسيلى

من مواليد القاهرة ١٩٤٣.. والده هو القمص بولس باسيلى عضو مجلس الشعب، وصاحب التاريخ الطويل فى الـعمل الوطنى والعمل الـعام، حاصل على بكالوريـوس هندسة من جامعة القـاهرة فى قسم مدنى، حاصل على ماجستير فى الإدارة العامة، من جامعة نيويورك(N.Y.U).

شاعر متميز كتب الـعديد من القصائد فى أشهر الجرائد العربيـة.. وصدر له عن مدبولى سنة ١٩٩٨ ديوان «تهليلات إيزيس»، كاتب صحفى له العديد من المقالات فى كثير من صحف المهجر.

رأس تحرير مجلة Work Dynamics وهى مجلة أمريكية تعنى بشئون الإدارة.

ويعمل حاليا مديراً للإعلام والتدريب بإحدى أكبر المؤسسات الصحية بنيويورك.

قبل الإجـابة على هـذه الأسئلة المـهمة، أحب أولا أن أقـول إن تعبيـر «أقباط المهـجر»

لا يثير فى نفسى أثرا مريحا، لأنه بمجرد النطق به يفصل الأقباط المصريين عن المسلمين المصريين، بينما موقفى الفكرى هو فى أساسه موقف مصرى ينتمى إلى مصر الوطن ومصر الحضارة العريقة التى احتضنت على مر تاريخها مزيجا متعددا من الحضارات والثقافات والأديان.. فقد كانت مصر القديمة مبدعة للحضارة وأول مبتكر لها .. ثم صارت حاضنة للحضارات التالية لها وكذلك للأديان.. وصبغتها كلها بصبغة خاصة بها لذلك تجد أن المسيحية فى مصر ـ الكنسية القبطية ـ لها صبغتها وفكرها وتوجهاتها المميزة التى تنفرد بها حتى عن بقية المسيحيات الأرثوذكسية نفسها مثل الانطاكية واليونانية والروسية. لأنها فى الواقع مسيحية فرعونية الجذور مما يتضح بجلاء فى الموسيقى والطقوس نفسها داخل الكنيسة. وكذلك تجد أن الإسلام المصرى يختلف مثلا عن الإسلام الباكتسانى والإسلام السعودى، وعندما عملت فى السعودية ، وكنت أستمع إلى الأذان هناك كنت أفتقد جمال لحن الأذان المصرى الذى لا تعرفه السعودية.. ولهذا كله فإننى أرى نفسى مصريا وأرى المسلم فى مصر مصريا أولا.

هذا لا يعنى بالطبع طمس الجانب القبطى المسيحى فى نفسى، فلاشك أن له تأثيراً كبيراً على الجوانب الروحية والنفسية من تكوينى، والتى تتضح ـ كما لاحظ الدكتور عمرو عبد السميع ـ فى أشعارى.. مثل جديلة قبطية فى الضفيرة المصرية الأساسية فى أعمالى كلها. وأسباب ترحيبى بالرد على هذه الأسئلة ترجع فى النهاية إلى أملى فى أن نكون على الطريق إلى التواجد مستقبلا «كمصريين بالمهجر».. رغم أن كلمة قبطى تعنى ـ لغويا ـ مصرى.. ولكن الغرب لا يتعامل معى سوى على أننى من أصل مصرى.

كما أننى أتعامل مع نفسى ـ فكريا وعاطفيا ولغويا وحضاريا ـ على أننى من أصل مصرى.. بالإضافة إلى أن تواجدنا فى أمريكا قد علمنا كيف تتجاور الأديان والمذاهب والملل والعرقيات وتنصهر كلها لتعمل معا فى النهاية كشعب واحد.. يركز على الحلم المشترك والعمل الجماعى السياسى والاجتماعى والثقافى المشترك. مع احترام اختلاف الدين والأصل. فى مصر الكل من أصل مصرى واحد، وليس هناك سوى اختلاف الطريق إلى بيت الله الواحد.. ولمصر تجارب حديثة أثبتت أنه يمكن للشعب أن يفكر ويشعر ويعمل معا بقلب واحد وعقل واحد نحو حلم واحد مع اختلاف العقيدة ، وهو ما حدث بنجاح كبير فى الحقبة الناصرية فى مصر على مدى ما يقرب من العشرين عاما. وهو ما يمنحنى الثقة فى المناداة بتحقيق هذا التلاحم بين عنصرى الأمة بصفة دائمة فى مصر، والتواصل بين عنصرى الأمة كمهاجرين فى الخارج أيضا.

من هذا المفهوم، فإننى أعتقد أن المغالاة فى التركيز على خصوصية الأقباط فى مصر، بدلا من التركيز على عمومية ما يجمعهم بإخوتهم فى الوطن، يؤدى إلى توسيع الهوة التى نريد ردمها. ومن هنا يأتى عدم ارتياحى لتعبير أقباط المهجر.. لأننى أريد توسيع مساحة المشاركة والتشابه والمساواة، وتقليل رقعة الاختلاف والتباين، على أساس أن هذا فى النهاية هو الطريق لحل مشاكل الأقباط، ومشاكل المسلمين معا، ووضع مصر على الطريق إلى مجتمع مدنى حضارى قادر على المشاركة فى حضارة العالم، بدلا من مجتمع ينظر بعين إلى المستقبل، وعين أخرى إلى الماضى.. ولا يعرف فى أى اتجاه يريد الآن يسير.

وبهذه المقدمة التوضيحية، أدخل إلى الإجابة على أسئلتكم الهامة.

■ هل تعتقد أن الغربة تجعل إحساسك بمشاكل الأقباط مبالغًا فيه؟ أم أنك تعتقد أن هناك مشاكل حقيقية تواجه الأقباط فى مصر؟ ما هى فى رأيك هذه المشاكل؟

هذا سؤال ذكى ومتفهم لطبيعة الغربة وتأثيرها، نعم الغربة تضخم الأشياء وتلونها عن بعد، لا تضخم المشاكل فقط ولكن تضخم المزايا أيضا، وحسب طبيعة الإنسان المائلة ، إما للتشاؤم أو للتفاؤل تجد أن البعض قد يضخم مشاكل وعيوب مصر، والبعض الآخر يضخم محاسنها، ولا يتذكر سوى أيام شبابه الجميلة بها، ويتحسر على تلك الأيام ويحلم بالعودة إلى مصر. وقد يتهمنى من يقرأ ديوانى «تهليلات إيزيس» بأننى من المبالغين فى أحاسيسهم تجاه الارتباط بحلم الوطن وتاريخه، وقد يكون من الصدق أن يقول لى واحد أنه من السهل علىّ التغنى بحب الوطن وأنا بعيد عنه لا أعانى مشاكله الطاحنة، ولكن فى شعرى تمتزج أهازيج الفرح والأمل بنبرات الحزن والأسى الذى قد يصل إلى اليأس، لكنه سرعان ما يعود للتشبث بالأمل فى غد أفضل لمصر والمصريين.

ومن الممكن أن تكون الأشياء معرضة لاتخاذ حجم مبالغ فيه يزداد مع كل كيلو متر يقطعه الخبر من الوطن إلى بلاد المهجر، وطبيعة التهويل هى من طباعنا المصرية عموما، وقد تكون الصور الأولى التى وصلت للخارج عن حادث قرية الكشح مثلا لهذا، فقد تحدثت الصور الأولى عن عمليات «صلب» وتعذيب بالكهرباء واغتصاب فتيات صغيرات.. وفى غياب تحقيق وتحرى وتقصى واضح وسريع لما حدث وهو ما لم تفعله الجهات الأمنية فى وقته على ما يبدو - يمكن للأشياء فى السرّ أن تأخذ شكلا هلاميا مخيفا قد لا تأخذه لو كانت فى العلن، وبذلك تصبح أفعال ضباط الشرطة المعتادة فى مصر - مع الأسف الشديد - من لطم وركل وضرب - تصبح أفعال تعذيب تصل بالمبالغة إلى حد الصلب، الذى لا يصدق أحد من العقلاء أنه قد حدث فعلاً.

والمبالغة لا تعنى أنه ليس للأقباط أية مشاكل. ومن يقول أنه لا توجد للأقباط أية مشاكل بمصر يبالغ من الناحية الأخرى، وهذا يثير لدى الأقباط شعوراً حاداً بالحزن إذ إنهم يسمعون فى هذا معنى من يقول أنه ليس للأقباط مشاكل تستحق النظر إليها إذ إنها ليست بالأهمية الكافية، وقد يعنى هذا أنه ليس للأقباط من ينظر لمشاكلهم بعين الاهتمام فى مصر، ولذلك فمجرد النفى لوجود مشاكل للأقباط لابد أن يفسر على أنه عدم رغبة لحل هذه المشاكل، مما يزيد من حدة مشاعر الأقباط.

مواجهة الأمور بشجاعة وواقعية وعدم مبالغة فى كلا الاتجاهين هو إذن المدخل الصحيح لتناول هذه القضية الحساسة.. أما ما هى هذه المشاكل، فهنا قد أختلف مع معظم المهتمين بشئون الأقباط والذين يذكرون عادة قائمة من عدة بنود، قد تكون خمسة أو ستة، على رأسها يأتى عادة قانون الخط الهمايونى، وهو القانونى العثمانلى الذى يجعل من التصريح ببناء كنيسة أو حتى ترميمها أمرا يعرض على رئيس الجمهورية نفسه ويتطلب قراراً منه!

وبعد عشرات السنين من المطالبة بإلغاء هذا القانون العجيب ـ وأذكر أن والدى القمص بولس باسيلى كان من المنادين بذلك فور دخوله مجلس الشعب كأول كاهن يدخله نائبا عن دائرة شبرا فى بداية السبعينيات فى عهد السادات، دون جدوى ـ قام الرئيس حسنى مبارك مؤخرا باتخاذ قرار وضع هذا التصريح فى أيدى المحافظين بالمحافظات. وهى خطوة مهمة لابد أن يشكر الرئيس مبارك على اتخاذها.

أقول إننى لن أقدم قائمة بمشاكل الأقباط التى على رأسها الخط الهمايونى وتتضمن عادة التمثيل بنسبة معقولة فى الوظائف العليا بالدولة مثل القضاة ورؤساء الإدارة بالقطاع العام والمحافظين..إلخ.. إذ إن هذه كلها فى نظرى هى نتائج وليست مسببات، أما المسببات التى تنتج عنها مشاكل الأقباط فهى فى نظرى أعمق من هذا، وهى أيضا ـ وهو أمر قد يبدو عجيبا للبعض ـ مسببات تسبب مشاكل لمسلمين كذلك. فى الواقع أنه يمكن إرجاع معظم هذه المسببات إلى سبب جامع رئيسى هو:

طبيعة الحلم الجماهيرى:

فحينما يكون حلم الجماهير هو الاستقلال مثلا، كما كان فى النصف الأول من القرن العشرين، فإن طبيعة تعطش الإنسان إلى الحرية والتخلص من التبعية وامتلاك مقدرات ذاته ووطنه، هذه كلها تمنح الجماهير مشاعر إنسانية مشتركة موحدة تصهر الجميع فى بوتقة

وطنيـة واحدة، ولذلك وجدنـا زعماء الأقباط مـثل ويصا واصف ومـكرم عبيد والـقمص سرجيوس وغيرهم يلعبون دوراً قياديا واضحا بجانب إخوتهم الزعماء المسـلمين لتحقيق حلم جماهيرى لا يختلف عليه المسلم عـن المسيحى لأنه حلم وطنى إنسانى صادق أصيل غير مرتبط بالدين.

وحينـما ارتفع المد الخـمينى فى الـعالم الإسلامى وقـرر حاكم مصر أنـور السادات أن يلقب نفسه بالرئيس «المؤمن» وكأن من جاء قبـله من الحكام لم يكونوا مؤمنين، وهو لقب عجيب جدا فى الواقع ولكنه يعطى إشارة واضـحة أن الحلم فى مصر قد أصبحت له أبعاد دينـية، ثم نجد أن مـن عرف منـذ عام ٥٢ إلى عام ٧٠ فـى كافة المجـلات والصحف بـاسم «أنور السـادات» قد صار اسمـه فجأة « محمـد أنور السادات»، فـإن الجماهيـر تدرك مرة أخرى أن التوجه العام أصبحت له أبعاد دينية، وهكـذا وبعد تحقيق انتصار العبور العظيم ـ والذى كان عملا وطنيا اشترك فيه الأقباط مع المسلمين بدون تفرقة وفى تلاحم كامل ـ نجد أن الأمور بـعدها بدأت تـتدهور مـع تصاعد خـطاب التـطرف من الجـماعات الإسلامـية واستخدامهم أساليب التخويف والضغط على المسلمين لاتباع تفسيراتهم المتزمتة للإسلام. وهكذا تغيرت طـبيعة الحلم الجماهيرى وأصـبح حلما ـ على الأقل على الـسطح ـ دينيا إذ إن رئيس الدولة نفسه صار«الرئيس المؤمن»، وبـهذا يجد الأقباط أنفسهم خارج هذا الحلم الذى يـلفظهـم فيبـتعدون وينـعزلون ويتـقوقعـون على أنفـسهم ويـغالون فى ظـرف آخر بالتمسك المـتشدد بمظاهر دينهم.. بل يـمكن أن يقال إنهم «يتدروشون» فـى مقابل دروشة المجتمع العـام حولهم، فقط يتدروشـون على طريقتهم هـم، وبهذا تكاد تحدث قطيـعة بين عنصرى الأمـة.. وهو أمر قد لا يمكـن للكثيريـن ـ خاصة من الأغلبـية المسلمة ـ الـتعرف علـيه وإدراك حدوثه لأنـهم لا يستـمعون إلى الأحـاديث الخاصـة التى يبـث فيها الأقـباط مواجعهم بعضهم لبعض، وبذلك قد لا يعرفون بـأن هناك أية مشاكل للأقباط، بينما يشعر الأقباط أن الأغـلبية المسلـمة تتجاهـلهم وتبعدهـم عنها بل وتتـهمهم علـنا فى التليـفزيون وميكروفونات الشوارع بالكفر. فى مثل هذا المناخ تتضخم طبيعة الأشياء ويجد القبطى أنه لم يعد مقبولا ولا محـبوبا من أبناء وطنه المسلمين، وهو شعور بـالغ القسوة. هذا للأسف ما حدث بعد اختفاء الحلم الوطنى الذى بدأ مع ثورة ١٩ وسعد زغلول واستمر مع التوجه القـومى العروبـى لجمال عبـد الناصـر والذى فى عهـده لم أشعـر شخصيـا بأية تفـرقة أو اضطهاد كقبطى فى مدارس مصر وجامعاتها ثم فى عملى بوزاراتها.

العوامل الاقتصادية وحلها ليست هي السبب في زيادة أو قلة التعصب.. فالأوضاع في زمن عبد الناصر كانت صعبة اقتصاديا، ولكن التعصب كان فرديا ونادراً.

مستوى التعليم أيضا لا يبدو أن له تأثيراً كبيراً على وجود التعصب من عدمه، فبعض المتطرفين من الجامعات الإسلامية أكثر تعليما من كثير من الفلاحين البسطاء في القرى المصرية الذين لا يعرفون التعصب. فرغم أنهم لا يعرفون القراءة والكتابة، إلا أنهم يدركون بالفطرة المصرية الإنسانية العريقة أن التعصب ضد الأقباط مستهجن ومرفوض.

في الثمانينيات والتسعينيات، اتجهت مصر نحو الحلم الاقتصادي.. وهو حلم إنساني مشروع لرفع المعاناة، ولكنه حلم هادئ عقلاني بطبعه، لا يثير نفس المشاعر الحارة التي تثيرها الأحلام الإنسانية أو الدينية الأكثر بريقا.. كالعدالة (الحلم الشيوعي اليساري) أو الحرية (الحلم الوطني الليبرالي) أو الجهاد (الحلم الإسلامي) أو الخلاص (الحلم المسيحي).

ولذلك فلم تستطع سياسة الانفتاح الاقتصادي في عهد السادات ولا سياسة التخطيط العقلاني للرخاء الاقتصادي في عهد مبارك، لم تستطع هذه ولا تلك تقديم الحلم الجماهيري العريض البديل القادر على الاستحواذ على الخيال والمشاعر والآمال، وخاصة لدى الشباب، وبهذا لم يجد الشباب لديه سوى التعويض بالاستمرار في الحلم الديني بحسب المواصفات المتطرفة لدى الجماعات الإسلامية والتي تركز على الفرائض والحدود أكثر من تركيزها على روح الدين وأخلاق وممارسات المتدين. وتشدد الأقباط في الطرف المقابل فازداد لديهم عدد القديسين الذين يتشفعون بهم فظهر قديسون لم نكن نسمع عنهم في السبعينيات، كما ازدادت بشكل عجيب زيارات الأديرة وتعلق الشباب بالرهبان والرهبنة فيما يمكن أن يفسر على أنه هروب من المجتمع العام الذي لا يجد فيه الشباب القبطي مكانا للعمل والمشاركة لأنه قد صار ميدانا إسلاميا ـ على الأقل مظهرا ـ إلى شكل بعيد.

وعلى هذا كله فإنني أدعي أنه حتى لو ألغي الخط الهمايوني وعين الأقباط في الكثير من المراكز العليا فإن مشكلة التعصب على مستوى التعامل اليومي بين المسلم والمسيحي ستستمر طالما أن التوجه العام للحلم الجماهيري مازال يتشح بثياب لها صبغة دينية وليست قومية وطنية.. والحل يجب أن يأخذ في اعتباره تكوين المشروع القومي والحلم الجماهيري العريض ذي الأبعاد الحضارية التنويرية النهضوية، مع ترك الدين لله، كما كان يقول الشعار الرائع «الدين لله والوطن للجميع».. بل إنني أدعو إلى إعادة رفع هذه الشعارات

المتقدمة حضاريا والتي لم نعد نسمعها كثيرا، ويجب توظيف الإعلام والتعليم فى تقديم الحلم الحضارى التنويرى البديل الذى يغنى عن التطرف والهياج الدينى.. هذا فى اعتقادى هو أهم وأجدى طريق لتحرر المجتمع من جاهلية التعصب والفكر العشائرى الذى يكره الآخر ويرفضه ويخافه.

■ لا أنتمى لأية تنظيمات قبطية بالمهجر ولا بمصر ولا تنظيمات حقوق الإنسان حاليا، وليس معنى هذا رفضى للعمل الجماعى.. وقد أجدنى عاملا فى عمل جماعى فى المستقبل إذا وجدت من يشاركوننى الرأى إلى حد كبير. وعموما فإننى أقدر كثيرا العاملين فى مجال حقوق الإنسان ومنظماته واحترم أعمالهم وشجاعتهم وتضحياتهم.. ودورهم مطلوب جدا فى كافة البلاد العربية ومنها مصر، لأن حقوق الإنسان فى هذه البلاد لاتزال ـ للأسف ـ فى حاجة كبيرة جدا للمتابعة والتعزيز . وهم يستحقون منا ومن الحكومة الشكر.. وليس المعاداة أو الاتهام.

■ لقد تعرضت لرؤيتى فى حل مشاكل الأقباط فى إجابتى عن السؤال رقم ١ .. أما جهودى فى هذا المجال فتركز على الكتابة فى صحف المهجر منذ السبعينيات وإلى الآن محاولا تعزيز الفكر العقلانى المعتدل المستنير ومحاربة التطرف فى جميع أشكاله ومواقعه وتعزيز الوحدة الوطنية. وأشارك حاليا بعض الأصدقاء فى بحث إمكانية القيام ببعض المشروعات على هذه الخطوط ولكنها فى مرحلة مبدئية لا تمكننى من معرفة إلى أين تنتهى.

■ لا أعتقد أن الحكومة هى سبب مشاكل الأقباط، وإنما أراها تشارك الأقباط فى موقفها ضد التطرف والإرهاب من قبل الجماعات الإسلامية، وهى بالطبع لابد أن تحسب حسابا دقيقا لهذه الجماعات ولا تقدم على ما يعرض البلاد إلى انفلات أمنى كالذى حدث فى الجزائر مثلا. وأرى أن الحكومة هى فى صف الاعتدال والاتزان، وأعتقد أنه ليس من الحكمة افتعال خلاف أساسى مع الحكومة، بل على العكس يجب العمل معها، والحوار معها بهدوء وحكمة لتوفير السبل الضرورية للقضاء على التعصب كحالة مجتمعية وكفكر مريض.. وسبيل ذلك المشروع التنويرى العام والإعلام والتعليم، وأعتقد أن الحكومة يمكن أن تلعب دورا أكثر إيجابية ووضوحا خاصة فى مجال الإعلام.

■ الإعلام المصرى للأسف مازال فى عصر آخر ليس عصرنا الحالى ـ وإن كان لابد من

ملاحظة أنه يتمتع بدرجة من الحرية الفكرية لـم يعرفها منذ عشرات السنين ولا تعرفها معظم الدول العربية والنامية ـ ويجب أن نحسب هذا كنقطة إيجابية هامة جدا تحسب لحكومة الرئيس مبارك، ولهذا استطاعت جريدة الأهالى أن تكتب قصة قرية الكشح، وكذلك جريدة وطنى التى تكتب بشجاعة وحرية عن قضايا الأقباط. ولأن الإعلام المصرى ـ رغم حرية الفكر ـ مازال متأثرا بمدرسة عربية عامة تفضل التعتيم على الإعلام، وتفضل أساليب الشعر الجاهلى فى المديح والهجاء دون الاهتمام الكبير بالصدق الإنسانى، فإن مشاكل الأقباط، مثلها مثل مشاكل كل الشعب المصرى، لا يتناولها الإعلام بشكل مجد، فهو إما يتناولها بالمبالغة فى الإثارة المتعمدة لبيع عدد أكبر من النسخ، أو بالتهوين أوّ بالتعتيم.. أو بتقديم الكلمات السهلة الجاهزة بدلا من التحقيق الصادق المضنى.

■ لا أرى أن للكنيسة المصرية دوراً سلبيا تجاه هموم الأقباط، وإنما بالعكس أعتقد أن دورها بشكل عام هو دور إيجابى. وقداسة البابا الأنبا شنودة يتمتع بإحساس وطنى صادق ومواقف عملية تساند هذا الإحساس، هذا بالإضافة إلى ثقافته الواسعة فى المجالات العامة، بالإضافة إلى الدينية، وله علاقات قوية مع القيادات الدينية الرسمية فى مصر. هذا بالإضافة إلى مكانته الروحية الكبيرة فى قلوب الغالبية الساحقة من الأقباط. ورغم وجود خلافات لا تخلو منها أية منظمة كبيرة، ورغم وجود انتقادات واختلاف آراء وربما بعض الأخطاء التى لا يستطيع أن يتجنبها بشر.. فيجب أن ننظر بشكل أكثر شمولا وموضوعية ، ونقول إن حالة الكنيسة بشكل عام هى حالة جيدة، وأنها تلعب دوراً إيجابيًا، أما الذى كنت أحب أن أراه بجانب ذلك، فهو وجود زعامة وشخصيات قبطية مدنية مهمة كالتى كانت موجودة فى النصف الأول من هذا القرن.. ونجد للأسف أن وجود هذه الشخصيات قد انحسر فى النصف الثانى من القرن إلى حد بعيد، وهناك من يقولون إن الكنيسة نفسها لا تشجع وجود مثل هذه الشخصيات.. وأرجو ألا يكون هذا صحيحا.. لأن وجود شخصيات قبطية مهمة وفاعلة فى الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية فى مصر هو أمر مفيد جدا على عدة مستويات، منها أنه أمر يساعد على تعزيز الشكل القومى الوطنى الداخلى لمصر، وتأكيد فكرة أن الأقباط جزء لا يتجزأ من هذا الوطن، وهى فكرة من المهم جدا تأكيدها أمام الجماهير فى مصر، وهى فى حد ذاتها فكرة ضد التعصب وضد التفرقة.

■ مصادر معلوماتى عن مشاكل الأقباط هى ما أسمعه من الأصدقاء والمعارف وما أقرأه

فى صحف مـصر والخارج .. ونحن الآن فى عصر الـفاكس والإنترنت والسفـر الرخيص السهل وليس الحصول على معلومات بالصعوبة التى كان عليها فى سنوات مضت.

■ الاتهام بـالخيانة هـو شىء أصاب أمامـه بكثير مـن النفور والـتخوف والحذر.. وكـلمة الخيانة هى فى وجدانى من أفظع الكلمات وأبشعها.. لذلك لا أحب أن أراها تستعمل إلا فى الحالات الاستثـنائية الواضحة مثل حالـة جاسوس يبيع أسرار بلده الحـربية مثلا للأعداء.. أما استعمال هذه الكلمة الرهيبـة لتخويف المخالفين فى الرأى أو حتى الذين يتهمون الحـكومة بهذا أو ذاك من الاتهامات فـإننى ضده ولا أجد له مكانـا فى عصرنا هذا.

وأحث وسائل الإعـلام على عدم السقـوط إلى هذا الحدّ المتدنـى الذى تطلق فيـه كلمة الخيانة فى تساهل وتسيب. ربما أن أهم درس يتعلـمه كل المقيمين فى المجتمع الأمريكى أن هذا المجتمع هو قوى بسبـب الحرية الكاملة التى يكفلها للمخالـفين فى الرأى، ولمن يلفت النظر إلـى الأخطاء والمشاكل.. بل تـشعر أن المجتمع يرحـب بهذا جدا ويشجع المـواطنين على الاختلاف مـعه وعلى الإشارة إلى النقائص حـتى يمكنه حلها.. وهذا هـو الفرق بين المجتمـعات التى تـتطور بسـرعة، والمجتمـعات التى تـفضل دفن رأسـها فى الرمـال وعدم مواجهة الأخطاء واتهام المتظلمين والمختلفين.

لقد كان الاتحاد السوفيـتى ـ فى المقابل ـ يكثر من اتهام وترويع وتـخوين مواطنيه، وها نحن نرى الفـرق بين انهيار الاتحاد السوفـيتى واطراد قوة الولايات المتحـدة. إننى أتمنى أن يتخلص الفكـر المصرى ـ والعربى عموما ـ من الأساليب الفكرية القمعية التى تميل إلى حل الأمور عن طـريق اتهام الآخر بـدلا من النظر بموضـوعية فى عمـق الأمر وانتهاز الـفرصة لتحـسين الأمور.. إنها عـقلية رد فعـلية متأخرة لـن تتمكن مـن الصمود طويلا فـى القرن الحادى والعشرين.

■ أرى أن هنـاك حاجة لمزيد من الحـوار بين مـصر والمـهجر، والاسـتفادة مـن المهاجـرين المصـريـيـن لـلـمسـاعدة عـلى دفـع المشـروع التـنويـرى الحضـارى، بجـانـب المشروع الاقتصادى، فى مصر، إن لـلـمهاجرين القدرة ليس فقط علـى تحويل العملات وإدخال الثروات إلى مصر، بل أيضا لهم القدرة على نقـل المعارف وأطر التفكير والتنوير، لقد حقق الـعرب نهضـة كبيرة عـندما حافـظوا على الـفكر الإغريـقى ونقلـوه إلى أوروبا وانفتحوا عـلى كافة الروافد الحضاريـة الأخرى، والآن للعرب جاليات كـبيرة بأوروبا

وأمريكا، ولهم جرائد ومجلات مهمة تصدر بالخارج، ولكنهم إلى الآن لم يحسنوا الاستفادة بهذه الثروة الحضارية الهائلة التى لهم بالخارج، ومن المهم تقوية الجسور والتواصل مع المهاجرين.

أما العلاقة بين المسلمين والأقباط فى مصر فلن تتحسن سوى بتحقيق المشروع التنويرى النهضوى. لقد قفز العرب من عصور التخلف إلى عصر التكنولوجيا والمعلومات بدون المرور بعصر النهضة الذى مرت به أوروبا والذى حرّر عقلها وفكرها من العادات المظلمة الظالمة والإقطاع والخرافات ووضعها على طريق مجتمع القانون والحرية والعقل، ومصر والبلاد العربية تحتاج إلى عصر نهضة، وإلا فسنظل نستهلك دون أن ننتج أو نبدع. لأن الإبداع يتطلب عقلا حرا خلاقا منطلقا جسورا لا تكبله القيود والأوهام والعادات القبلية والمظاهر التافهة والانقسامات الداخلية والانشغال بقضايا بيزنطية فارغة.

فى النهاية أقول إن الحل لمشاكل الأقباط هو نفسه الحل لمشاكل المسلمين فى مصر، وهو نفسه الحل البعيد الأمد لمشاكل الشعب العربى كله.. وهذا فى تصورى هو توظيف التعليم والإعلام والحلم الجماهيرى والقيادة السياسية الواعية لافتتاح عصر نهضة حضارية شاملة تجدد كافة نواحى المجتمع المصرى، وتثير خيال وطاقة شبابه وتطلق لهم مجالات الإبداع فى العلم والفن والفكر والعمل والاتصال والتجريب.

ربما هذا هو الحل الصعب والأطول نفسا، ولكنه هو الحل الأشمل والأطول بقاء.

وأحب أن أوضح وجهة نظرى بخصوص نقطة لم يرد عنها سؤال، ولذلك لم أتعرض لها فى إجاباتى السابقة.. وهى نقطة التأثير القادم من خارج مصر فيما يخص مسألة الأقباط والوحدة الوطنية.. والدور الذى قد تلعبه أمريكا والكونجرس والمعونة الاقتصادية والإعلام الغربى.

أحب أولا أن أقول إن ما ندرسه عن تاريخنا القريب وعن توظيف الإنجليز لمبدأ «فرّق تسد» لضمان بقائهم فوق بلاد مفككة ممزقة الإرادة هو أمر ثابت قد استخدمه الإنجليز فى البلاد التى استعمروها مثل مصر والهند.. وقد تخلصت الهند من الإنجليز بفضل حكمة غاندى وعصيانه المدنى ونقائه الوطنى الإنسانى.. أما فى مصر فقد هب الشعب كرجل واحد مع سعد زغلول مطالبًا بالجلاء ولم ينجح الإنجليز فى عزل الأقباط عن المطالبة

بالجلاء بل كان الأقباط من أشد وأعنف المناوئين لهم. ومواقف القمص سرجيوس فى هذا مع معروفة.

وفى عهد الإنجليز قبل ثورة ٥٢، وكنت وقتها فى مدرسة الروضة.. كنت أرى عربات الكارو تسير فى شبرا وعليها الأطفال بالجلاليب يغنون «العيد عيدنا.. والنصارى كلابنا»! أى أن وجود الإنجليز المستعمرين لم يمنع من وجود مثل هذا الفكر المتعصب والعادات اللاإنسانية.. وما أن تعززت الثورة واستتب لها الأمر.. اختفى هذا الكلام تماما ولم أعد أسمع هذه النبرة.. وقضيت سنوات الثورة فى مجتمع لا يفرق ـ إلا فى حالات فردية استثنائية ـ بين القبطى والمسلم.

أذكر هذا لكى أوضح أنه حتى مع وجود الإنجليز ـ المسيحيين ـ فوق صدر ملك مصر فإن هذا لم يمنع وجود تعصب على مستوى الحياة اليومية فى مصر، بل ربما شجعها على مبدأ فرق تسد. بينما بعد خروج الإنجليز، وبسبب المشروع الناصرى القومى الوحدوى الذى لم يرفع الأعلام الدينية الخادعة، فقد عاصرت مجتمعا يخلو من التعصب.. ولهذا فإذا حلت أمريكا بدل انجلترا كالقوة الأولى فى عالم، فليس فى يد أمريكا حماية الأقباط من التعصب، ولكن الأمر هو فى يد مصر وحدها واختيارات شعبها وقياداتها ونوعية التوجه والصوت الذى تختاره لنفسها.. وهو ما ذكرته من قبل.. من هنا أيضا أقول إن اهتمامات الغرب فى مصر ستظل دائما اهتمام مصالح يتغير بتغير المصالح، ويجب أن نعى تماما أخطار انتظار أى شيء من الخارج أو وضع الآمال على الخارج.. إن هذا لم ينفع لبنان ـ مثلا ـ فى شىء.. رغم أنها كانت تظن أن لها فى فرنسا الأم الحنون، وفى أمريكا صديق مصالح قوى جبار.. فى النهاية سقط لبنان لأنه انقسم من الداخل ولم ينفع أى تدخل خارجى فى حماية أحد.

لذلك، هناك عدة نقاط مهمة يجب إيضاحها فى هذا المجال:

– لابد على الحكومة المصرية أن تنظر إلى مسألة الوحدة الوطنية كواحدة من أخطر المسائل التى يجب أن تعطيها اهتماما بالغا، يتطلب استراتيجية طويلة الأمد، وليس مجرد ردود الأفعال ومحاولات إطفاء النيران المستمرة كلما قامت هنا وهناك.. وهو ما يحدث حتى الآن.

– نحن على أبواب عصر جديد سيصبح معه من المستحيل تجنب انتشار أخبار ما يحدث فى أية قرية فى العالم إلى بقية أنحاء العالم عن طريق التليفون والفاكس

والإنترنت.. ومن العبث الاستمرار فى سياسة إعلامية قديمة تعتمد على التعتيم، واختيار سياسة جديدة تبادر بالاعتراف بالخطأ أينما وقع وتعمل على حلّه، وهذا لفائدة المواطن المصرى نفسه وليس لفائدة الإعلام الخارجى.

- إن بعض الذين فى الخارج ممن يذهبون إلى الإعلام الأجنبى يقولون إنهم يفعلون ذلك بعد فشل كل محاولاتهم الحصول على أية إجابات أو معلومات من الجهات المسئولة المصرية فى مصر أو فى الخارج.. ونلاحظ أن موضوع قرية الكشح كتب عنه داخل مصر بشكل محدود لمدة شهرين دون أى تحقيق أو نتائج وبعدها ظهر الأمر فى مبالغات مثيرة فى الصحف البريطانية وعندها قامت كافة الصحف والجرائد المصرية بالكتابة فى الموضوع.. الأمر يحتاج إلى مفهوم عصرى جديد للإعلام وللتعامل مع المعلومات يجب أن ندخله إلى إعلامنا المصرى.

- بعض المتطرفين المعدودين على أصابع اليد الواحدة فى المهجر يتشدقون باتصالاتهم فى الغرب ـ ويهولون فى قدرتهم عليها- ويستخدمون أساليب ولغة بذيئة مليئة بالسباب والطيش فى كتاباتهم، ويجب معرفة أن هذه القلة تمثل نفسها، بينما مئات الآلاف من أقباط المهجر تريد مناقشة وحل مشاكل الأقباط على الطاولة المصرية.

- هناك قوى خارجية من مصلحتها حدوث تصدع وشقاق فى الجبهة المصرية المصرية حتى تنشغل مصر بنفسها كالأسد الجريح الذى يلعق جرحه فلا تكون لها قوة للدفاع عن مصالحها أو مصالح العرب فى المنطقة، وعلينا أن نكون مدركين لهذا جيدا وألا نقع فى هذا الفخ لقمة سائغة .

- ليس معنى النقطة السابقة أن نردد هذا ونكتفى به ولكن على الحكومة المصرية الواعية فتح الحوار مع المهجر مع وضع السياسة الداخلية لتعزيز الوحدة الوطنية لعدم إعطاء أحد فرصة اللعب على فتيل الطائفية المقيت والخطير.

(١٤) م .مايكل جيروم منييه

من مواليد أبو قرقاص - المنيا ١٩٦٨.. هاجر عام ١٩٩٠ إلى أمريكا..

حصل على بكالوريوس هندسة بتفوق من جامعة فرجينيا.. عمل استشاريًا فى شركة برايس واتر هاوس.

يمتلك حاليا شركة صغيرة خاصة للعمل فى مجال الاستشارات فى مجال تنكولوجيا المعلومات.

أنشأ صفحة على الإنترنت للدفاع عن حقوق الأقباط hHp:I I wwwcopts.com

أنشأ أول مجلة قبطية يومية على الإنترنت للدفاع عن حقوق الأقباط The Copts Digest

■ **تأثير الغربة؟**

لا أعتقد أن الغربة تجعل إحساسى مبالغًا فيه بالنسبة لمشاكل الأقباط لسببين، الأول: لا توجد غربة بينى وبين مصر فأنا على اتصال دائم بالأقباط وأتلقى الأخبار قبل أن يعرفها معظم المواطنين فى مصر، أما السبب الثانى: فهو الدلائل المادية الموجودة والتى تؤكد تعرض الأقباط لكافة أنواع التعصب من الحكومة.

■ **مشاكل الأقباط؟**

١ - مشكلة الخط الهمايونى الذى يحرم الأقباط من بناء الكنائس إلا بتصريح من رئيس الجمهورية، وقد كان ترميم دورات المياه يصدر بقرار من رئيس الجمهورية ولكنه فوض المحافظين أخيرًا للقيام بهذه المهمة، وهذه ليست خطوة إيجابية كما ظن البعض، ولكنها بمثابة العظمة التى ألقاها السيد، فإن حقوق الإنسان لا تقبل المراوغة، إن هذا القانون ليس فقط وصمة عار ولكنه أيضا ضد الدستور المصرى .

٢ - مشكلة عدم المساواة فى الوظائف الحكومية.

أغلب الوظائف الحكومية تتم بالتعيين وليست بالانتخاب، ولذلك تعمد النظام استبعاد الأقباط من أغلب مناصب الإدارة الحكومية القيادية، لقد ساعدت هذه السياسة الحكومية على تفشى التعصب إلى أصغر قرية داخل مصر.

٣ - مشكلة التعليم يعتبر التعليم هو المصدر الأساسى لنشوء حركات التطرف فى مصر، ومن ثم هذا الشرخ الذى حدث فى العلاقة بين المسلمين والأقباط.

أيضا تجاهلت مناهج التعليم الثقافة القبطية والتاريخ القبطى، أيضا توجد جامعة للأزهر ممولة من ضرائب المصريين وغير مسموح للالتحاق بها للأقباط وهى بها كليات مدنية تكرس عدم تكافؤ الفرص بين المصريين.

٤ - مشكلة حرية العقيدة، لا توجد حرية عقيدة فى مصر، فالمسيحيون الذين يتحولون إلى

الإسلام يعاملون معاملة الأبطال والعكس يحدث لو تحول شخص مسلم إلى المسيحية يعامل معاملة المجرمين هو وعائلته.

٥ - مشكلة خطف وإجبار البنات القصر على الدخول فى الإسلام، وفى هذه الحالة يظهر بوضوح الإرهاب البوليسى وهذا يعتبر وصمة عار فى جبين مصر، وقد أبلغنا عن عدد من قيادات الشرطة قاموا بالتستر على خطف بنات الأقباط ولم يحدث أن أى جزاء وقع على هؤلاء .

٦ - استشراء التعصب الدينى داخل معظم أجهزة الدولة.

٧ - غياب التواجد القبطى فى كافة وسائل الإعلام المرئية والمسموعة .

٨ - مشكلة التمثيل داخل مجلس الشعب، تحارب الحكومة ترشيح الأقباط وفى نفس الوقت تقوم بتعيين مجموعة من الأشخاص تكن الولاء فقط للحكومة.

■ رؤيتكم للحل؟

يجب أن تعترف الحكومة أولا بوجود مشاكل، ثم يأتى بعد ذلك تبنى الحكومة لسياسة واضحة للمساواة تقوم فى بدايتها بإلغاء الخط الهمايونى بدون شروط، ثم تقوم الحكومة بحل المشاكل التى تحدثنا عنها بالتدريج.

■ مستقبل قضية الأقباط؟

مستقبل قضية الأقباط فى أيدى المستنيرين «مسلمين وأقباطًا» إن من واجب السادة الكتاب والمفكرين أن يتخذوا موقفًا ضد انتهاكات حقوق الإنسان القبطى داخل مصر.

أيضا مستقبل قضية الأقباط يتوقف على صمود الشباب الأقباط وإصراهم على التصدى لقضاياهم، يجب أن يعلم الأقباط أن التغيير يأتى من الداخل أولا، فلا أحد يستطيع مساعدة الأقباط إن لم يساعدوا هم أنفسهم أولا، ونحن فى الخارج مصرون على وصول قضية الأقباط إلى الرأى العام العالمى.

■ مصدر أخبارى؟

القيادات القبطية داخل مصر، الاتصال بالمتضررين من الأقباط من الإعلام المصرى والعالمى.

■ مسئولية الحكومة؟

ببساطة شديدة لو أرادت الحكومة أن تغير الوضع لفعلت ولكن هذا لم يحدث، ولذلك فإن الحكومة هى المسئولة عن اتساع الفجوة بين المسلمين والأقباط وعن كافة الممارسات الطائفية.

■ **مسئولية الكنيسة؟**

دور الكنيسة سلبى جداً ومعوق جدا، ولكن وضع الكنيسة القبطية يشبه وضع كنيسة روسيا فى ظل الشيوعية ومن ثم فإن قداسة البابا لو تحدث بصراحة عن مشاكل الأقباط ممكن أن يؤدى ذلك إلى حرب أهلية، فقداسة البابا لم ينكر وجود مشاكل، ولكنه لا يستطيع أن يقول غير ذلك نظراً للضغوط.

■ **الإعلام المصرى والأقباط؟**

تقوم الحكومة بالتعتيم على مشاكل الأقباط ويتبعها الإعلام المصرى، وخير مثال على ذلك أحداث الكشح فعندما تسكت الحكومة يسكت الإعلام ومن ثم الإعلام غير منصف لقضايا الأقباط.

■ **العلاقة بين المسلمين والأقباط؟**

العلاقة متوقفة على مستوى تعليم الفرد وتربيته فالعلاقة بين المثقفين الأقباط والمسلمين جيدة وكذا المسلمين المتعلمين فى الخارج، وغير المتأثرين بالتعليم والإعلام المصرى. ولكن المشكلة أن أغلب المصريين المسلمين متأثرين بالتعليم والإعلام المصرى الطائفى، ومن ثم أدى ذلك إلى توتر العلاقة بين القطاع الأكبر من المسلمين والأقباط.

■ **جهودكم لحل مشاكل الأقباط؟**

أنا لا أتكلم مع الحكومة على الإطلاق لأنها تعلم بالضبط ما هى مشاكل الأقباط وهى ترفض حل مشاكل الأقباط.

ولكن أعمل مع كافة منظمات حقوق الإنسان الدولية لحل مشاكل الأقباط وخاصة منظمة فريدم هوس Freedom House وهى مؤسسة محترمة أسسها الرئيس الأمريكى الأسبق روزفلت للدفاع عن حقوق الإنسان، وتعمل مع الكونجرس الأمريكى ونحن نتعاون معهم فى تبادل المعلومات، ونمدهم بالأخبار عن القضية القبطية وهم يتأكدون من صحتها وينشرونها.

■ **هل هناك مؤامرات خارجية أو يهودية تشعل قضايا الأقباط؟**

الأصابع اليهودية التى تتحدث عنها الصحافة المصرية ما هى إلا شماعة تعلق عليها أخطاء الحكومة ومنفذ للهروب، هل وضع اليهود الخط الهمايونى؟ هل يمنع اليهود الطلبة الأقباط المتفوقين من الحصول على حقوقهم؟ الحكومة المصرية المسئولة عن كل هذه الأفعال المشينة والحكومة تقوم بتشويه الحقائق للهروب من المسئولية.

■ **اتهام أقباط المهجر بتشويه سمعة مصر؟**

الحكومة المصرية هى التى تقوم بتشويه سمعة مصر نحن ندافع عن حقوقنا وبلدنا فى حين تنتهك الحكومة المصرية هذه الحقوق، إذن من يقوم بتشويه سمعة مصر، والتاريخ سوف يكشف كذب هذه الحكومات.

وأخيرا أود أن أقول إذا استمرت الحكومة فى التمييز ضد الأقباط وتشجيع الجماعات الإسلامية على ذلك فمن الممكن أن تحدث صدامات عنيفة بين الأقباط والمسلمين فى صعيد مصر.

ومن جهتنا سوف نحاول تنظيم أنفسنا فى الخارج وإعادة ترتيب البيت القبطى، وسوف نقوم بعقد عدة لقاءات فى صيف ١٩٩٩ لوضع خطة العمل القبطى فى الخارج خلال العشر سنوات القادمة.

ولكن التغيير يجب أن يحدث من داخل مصر، وأن يقوم الأقباط داخل مصر بأنفسهم بتغيير مجرى حياتهم بأيديهم.

(١٥) أ. منير بشاى

رئيس جمعية أقباط كاليفورنيا المسيحية

إحدى هيئات الاتحاد القبطى الدولى

- ولدت لعائلة قبطية متوسطة من صعيد مصر.
- بعد حصولى على الثانوية ذهبت للقاهرة للالتحاق بالجامعة.
- تخرجت من كلية الآداب سنة ١٩٥٨.
- حصلت على دبلوم فى الدراسات اللاهوتية سنة ١٩٦٥.
- اشتغلت بوزارة التعليم العالى لمدة ١١ سنة، آخر وظيفة لى كانت رئيس قسم فى أحد المعاهد العليا بالقاهرة.

- هاجرت سنة ١٩٦٩ للولايات المتحدة. عملت فى شركة التليفونات، وحصلت على تدريبات فى الشركة أهلتنى للعمل كمهندس ميدانى. قررت التقاعد المبكر سنة ١٩٩٤ بعد اشتغالى لمدة ٢٥ سنة، وذلك للتفرغ لعملى كمتطوع فى مجال حقوق الإنسان عامة، وحقوق الأقباط خاصة. متزوج ولى ابن وبنت وحفيدة.

■ الرجاء إلقاء الضوء على الهيئة القبطية بكاليفورنيا وهيكل تنظيمها ومن مؤسسها ومصادر تمويلها وأهدافها وأنشطتها ، وهل هناك مصادر تمويل أجنبية لهذه المنظمة؟

الهيئة القبطية بكاليفورنيا اسمها المسجل Christian Gopts of California والترجمة العربية «هيئة أقباط كاليفورنيا المسيحية» وقد رأينا أن نضيف للاسم كلمة «المسيحية» لتأكيد أن أسلوبنا فى العمل ومعالجتنا للأمور يجب أن تنبع من أخلاقيات ومبادئ مسيحية، فمثلا يجب أن نتحرى الصدق فى بياناتنا ونمتنع عن العنف ونسعى للسلام ونتصرف بدافع من الحب للآخرين.

بدأت مجموعة كاليفورنيا نشاطها بصورة مكثفة إثر أحداث خريف سنة ١٩٨١ واستمرت حتى الآن. ولكن الهيئة لم تسجل فى كاليفورنيا بصفة رسمية إلا فى سنة ١٩٩٢ . الجمعية بدأت بهيئة تأسيسية ثم بعد ذلك انتخاب مجلس إدارة، وهناك جمعية عمومية من الأعضاء النشطين. كما يوجد قائمة بأسماء الأعضاء المساهمين فى النشاطات المختلفة.

أهداف الجمعية كثيرة منها:

١ - خلق مجتمع قبطى متحد للعمل من أجل حماية مصالح الأقباط فى مصر والولايات المتحدة والعالم كله عن طريق القنوات المشروعة والوسائل السلمية.

٢ - تمثيل الرأى القبطى فى وسائل الإعلام ولدى المسئولين وذوى النفوذ فى العالم.

٣ - إقامة مركز إعلامى لإنتاج الوسائل المطبوعة والمسموعة والمرئية لخلق الوعى بين الشعب القبطى والآخرين بحضارة وتاريخ والقضايا التى تهم الأقباط.

٤ - المساعدة المالية والعلمية والصحية والاجتماعية للأقباط داخل مصر وخارجها.

الجمعية تمولها الأموال القبطية مائة فى المائة وليس هناك أى تمويل أجنبى أو يهودى لأن هذا ضد مبادئ الجمعية، جميع العاملين متطوعون بدون أجر.

■ **هل تعتقد أن الغربة تجعل إحساسك بمشاكل الأقباط مبالغًا فيه، أم أنك تعتقد أن هناك مشاكل حقيقية للأقباط فى مصر؟ وما هى؟**

كلمة «الغربة» قد تقال لشخص حديث الهجرة ولكن بالنسبة لشخص هاجر منذ أكثر من ٢٩ سنة فليس هناك هذا الإحساس بالغربة، هذه البلاد هى موطنى الآن وقد عشت فيه ما يقرب من المدة التى عشتها فى وطنى الأم. وأنا لا أحس أننى أجنبى هنا لأنه لى كل الحقوق وعلى كل الواجبات ولا يوجد من يعطينى الإحساس أننى لا أنتمى لهذا المجتمع.

بالنسبة لمشاكل الأقباط فنحن لا نعتمد على مشاعر أو أحاسيس، ولكن نبنى موقفنا على الحقائق. والحقائق تقول إن المواطن القبطى فى مصر لا يتمتع بالمساواة الكاملة كأخيه المواطن المسلم.

هذه المشاكل معروفة لكل مخلص مع نفسه ومع الآخرين. أما من يدفن رأسه فى الرمال ويظن أن كل شىء على ما يرام فطبعا هو يغش نفسه معتقدا أنه لا توجد هناك مشاكل للأقباط. وهذا سرد لبعض المشاكل :

١ - مشاكل فى بناء دور العبادة وترميمها.

٢ - مشاكل فى التعليم، مثل تحديد نسبة معينة للأقباط فى بعض الكليات.. حرمانهم من أقسام معينة فى كليات الطب.. خلق نظام تعليمى مواز لا يقبل الأقباط.. عدم المساواة فى اختيار وظائف المعيدين والأساتذة والإعارات..إلخ.

٣ - عدم المساواة فى الوظائف القيادية.

٤ - عدم التمثيل العادل فى البرلمان.

٥ - عدم وجود حرية دينية لمن يعتنق المسيحية من المسلمين.

٦ - تستر المسئولين على عمليات خطف البنات وإجبارهن على اعتناق الإسلام.

٧ - المعاملة السيئة لرجال الشرطة (فى قرية الكشح وفى حادثة غلق كنيسة المعادى وغيرهما).

٨ - إهمال تدريس الحقبة القبطية وكأن سبعة قرون من تاريخ الأقباط لا وجود لها.

■ **ما هى رؤيتكم لحل هذه المشاكل والجهود التى تبذلونها لحل هذه المشاكل وهل حققت أية نتائج؟**

١ ـ أولى خطوات العلاج لحل المشاكل القبطية هى الاعتراف بوجود مشكلة للأقباط.

وهذا هو دورنا أن نعلن مشاكل الأقباط ونظهرها للنور حتى تتضح على الملأ. ولكن المشكلة أنه فى معظم الأحوال نجد أن السلطات المصرية تنكر وجود المشاكل كما حدث فى موضوع قرية الكشح والغريب أنهم فى النهاية اعترفوا بوجود تجاوزات وقدموا الضباط المخطئين للتحقيق. وكان من الأجدر بهم أن يعترفوا بالمشكلة من البداية فهذا كان يمكن أن يعطيهم مصداقية أكبر.

٢ - الخطوة التالية للعلاج هو خلق المناخ الملائم لتصحيح الأوضاع عن طريق تنقية مناهج التعليم وبرامج الإعلام وما يطبع من كتب ومجلات - من كل ما يحض على الكراهية والتعصب، وإضافة برامج تساعد على خلق مناخ من الألفة والمحبة والتعايش السلمى من المواطنين. وتأكيد مبادئ المساواة بين الناس. والحد من جريمة التعصب الدينى التى تلقن للشعب من على منابر المساجد وعلى شاشة التليفزيون وفى موجات الراديو.

٣ - ثم بعد ذلك تأتى الخطوة العملية وهى إصلاح التشريعات المجحفة وإلغاء القوانين الظالمة مثل الخط الهمايونى وغيرها ومعاملة المسيحى مساويا للمسلم، والكنيسة مساوية للجامع، فى كل شيء.

■ هل ترى أن الحكومة الحالية سببت هذه المشاكل أم أنها متراكمة عبر قرون طويلة. ببساطة ما هى مسئولية الحكومة الحالية عن هذه المشاكل؟

بعض هذه المشاكل ورثته الحكومة من فترات طويلة مثل «قانون الخط الهمايونى»، وبعضها استجد فى عهد الحكومة الحالية مثل زيادة الجرعة الدينية وما سببه هذا من وجود جو من الكراهية ظهر فى الاعتداءات المتوالية على الأقباط، هذا فى الوقت الذى لم تتعامل فيه هذه الحكومة بجدية مع مثل هذا التجاوزات خوفا من إغضاب هذه العناصر المتعصبة.

مسئولية الحكومة أن تعامل جميع المواطنين بالمساواة سواء كان المواطن مسلما أم مسيحيا. مسئولية الحكومة أن تواجه بالجدية الكافية كل عمل يخالف القانون وتضرب بيد من حديد على كل مرتكبى لجريمة سواء كانت هذه الجريمة ضد مسيحى أم مسلم أو رجل بوليس أم سائح.. فى الوضع الحالى تنزعج الحكومة عندما يقتل رجل البوليس أو السياح ولكن ليس بنفس الدرجة عندما يقتل الأقباط.

مسئولية الحكومة أن تلغى القوانين المجحفة للأقباط لأن وجود مثل هذه القوانين يرسخ فى عقلية المتطرفين المريضة أن الأقباط فعلاً غير متساوين معهم. وكنتيجة لذلك نرى حوادث العنف عندما ينصب هؤلاء الناس أنفسهم حماة لهذه القوانين الظالمة . وهذا ما

حدث فى قرية كفر دميان عندما حرقوا قرية بأكملها لوجود إشاعة أن القسيس ينوى إضافة للكنيسة دون ترخيص. واعتقد المتطرفون أنهم مسئولون عن تنفيذ القانون الذى يحد من حرية الأقباط فى بناء الكنائس أو ترميمها.

■ هل هناك جهود تبذلونها سواء مع الحكومة المصرية، أو أية منظمات مصرية، أو حكومات أجنبية ومنظمات أجنبية غير حكومية لحل مشاكل الأقباط؟

نحن نرحب بالحوار مع الحكومة المصرية لحل مشاكل الأقباط، ومن وقت لآخر يحدث التقاء مع ممثلى الحكومة فى الخارج عن طريق السفارات أو القنصليات. ولكن للأسف لم تنجم عن هذه الاتصالات أية نتائج لتحسين حال الأقباط. وكان الهدف دائما هو محاولة إقناعنا لوقف أى نقد موجه للحكومة دون أن تكون هناك محاولة لحل المشاكل.

ونحن نعمل مع المنظمات المصرية المخلصة التى تعالج الموضوع بموضوعية دون تحيز مثل المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ومؤسسة ابن خلدون وغيرهما.

وإذا كنا نتصل بالحكومة الأمريكية أو الكونجرس الأمريكى للتدخل لحل مشاكل الأقباط ، فهذا بالنسبة لنا كأمريكيين ليس اتصالا بحكومات أجنبية، فالحكومة الأمريكية هى حكومتنا.

هذا وأيضا نحن على اتصال ونعمل بالتنسيق مع جميع المنظمات المعنية بحقوق الإنسان فى العالم لعرض قضيتنا وتعريف العالم بها فى محاولة لإيجاد حل لها.

■ هل تعتقد أن للحكومة المصرية دورًا فى التعتيم على مشاكل الأقباط؟

الحكومة المصرية تنكر باستمرار أن هناك مشكلة قبطية، وهذه محاولة للتعتيم، وإن كانت غير ناجحة، لأننا نعيش فى عصر لا يمكن إخفاء الحقيقة، وقد تحقق قول السيد المسيح «ما تفعلونه فى المخادع ينادى به على السطوح».

وما تفعله الحكومة المصرية تردده سفاراتها وقنصلياتها فى الخارج، وكذا قنواتها الفضائية، وصحافتها الرسمية التى يعين رئيس الجمهورية رؤساء تحريرها وكل يخشى على وظيفته، فيردد ما تمليه عليه السلطات.

■ هناك اتهام دائم لوسائل الإعلام المصرية لنشطاء حقوق الإنسان الأقباط فى المهجر بالخيانة ما تحليلك لهذه الظاهرة ، وكيف ترد عليها؟

الخيانة كلمة صعبة وينبغى أن نستعملها بحرص ونفكر كثيرًا قبل أن نطلقها على أى

إنسان.. الخائن هو الذى يتعمد الإضرار بالمصالح الاستراتيجية لبلده فى نظير الحصول على مكاسب شخصية، مثال ذلك من يبيع أسرار أمنية أو عسكرية خاصة ببلده إلى دولة معادية وذلك فى مقابل ربح مادى.

دعنا نفكر : ما هى الأسرار الأمنية أو العسكرية التى لدينا والتى نبوح بها لأعداء الوطن بغرض الإضرار به؟ لا يوجد شىء من هذا القبيل.

كل المعلومات التى لدينا عن سوء معاملة الأقباط يعرفها الجميع وهى ليست سراً والإفصاح به لا تضر بمصالح البلد، بل على العكس يصحح الوضع، وفى ذلك المصلحة الحقيقية لمصر.

واضح أن الغرض من هذا الاتهام الجائر هو بث الرعب فى قلوبنا، فإذا كان هذا هو الهدف فهو تفكير ساذج لأننا لا نخشى أى اتهامات جائرة توجه لنا ولا يرهبنا التهديد.

الواقع أن الخائن لمصر هو الذى يصر على ممارسات الظلم ضد فئة من الشعب. أما الذى يطالب برفع الظلم فهو ليس بخائن، بل هو محب لمصر، لأنه يسعى أن يعيد لمصر سمعتها الشريفة ووجهها المضىء أمام العالم، وفى هذا كل الخير لمصرنا الحبيبة.

■ من أين تحصلون على معلوماتكم عن مشاكل الأقباط؟

نحن نعيش فى عصر ثورة المعلومات. انتهت الفواصل بين الدول وأصبح العالم كله قرية صغيرة، ما يحدث فى قرية نائية فى صعيد مصر يعرفه العالم كله خلال دقائق معدودات.

هناك وكالات الأنباء التى تنقل عن طريق الإنترنت. الأخبار لحظة بلحظة، وهناك البريد الإلكترونى الذى يغطى العالم كله. كذلك هناك ماكينات الفاكس التى تنقل لنا من قلب مصر كل الأخبار.

وهناك التليفون والتلفاز والراديو والصحف والمجلات.. إلخ.

وهناك المسافرون الذى يسافرون إلى مصر ويغادرونها بالآلاف فى كل يوم.

من السذاجة فى هذه الأيام أن تتجه أية دولة إلى سياسة التعتيم لأن الحقيقة لابد أن تفصح مهما كانت المحاولات. وسياسة التعتيم تأثيرها الوحيد هو تأثير سلبى لأنها تفقد النظام مصداقيته.

■ **أنت متهم بمهاجمة العروبة والإسلام وأنك تدعو الأقباط فى أمريكا إلى كتابة كلمة قبطى أمام خانة العرق.. فكيف ترد على هذا؟**

ما قلته فى هذا الصدد كان ردًا على صفحة كاملة نشرت فى جريدة الأهرام الدولى مطالبة كل المهاجرين من بلاد عربية أن يكتبوا كلمة «عربى» أمام خانة العرق فى استثمارات الإحصاء التى ستجرى سنة ٢٠٠٠ فى أمريكا.

السبب فى هذا كما أعتقد هو محاولة تضخيم عدد الجالية العربية فى أمريكا لأخذ مكاسب سياسية كما تفعل الجاليات الأخرى كاليهودية وغيرها.

المسئولون الأمريكيون يفهمون أن كلمة عربى معناها «مسلم» وبذلك هناك احتمال أن يفهم أن عدد العرب والمسلمين يبلغ رقما معينا بينما فى الواقع أن معظم هؤلاء ليسوا مسلمين، بل وليسوا عربا، وإن كانوا يتكلمون باللغة العربية.

ما ذكرته أنه من الناحية العلمية الصحيحة فإن الأقباط ليسوا عربا ولم يختلطوا بالدم العربى لأن كل الأقباط الذين تزاوجوا بالعرب أصبحوا مسلمين ولم يعد يطلق عليهم أقباط. أما الأقباط فهم السلالة النقية للفراعنة دون اختلاط بالعرب.

وقد هب السيد فهمى هويدى ليستنكر ما قلته فكتب «حتى العروبة يريدون أن يتنكروا لها» وكأننا كنا عربا طوال الوقت والآن نريد أن نتنكر لهذه الحقيقة. وهذا اتهام باطل لا أساس له من الصحة.

إذا كان العرب يريدون أن يضخموا من تعدادهم لمكاسب سياسية فلماذا يستنكرون على الأقباط نفس الشىء. يوجد فى أمريكا ما يزيد على المليون قبطى وإدراج هذه الحقيقة فى الإحصائيات يعطى لوجودهم قوة تخدم مصالحهم فما الخطأ فى هذا ؟

عندما نقول أننا أقباط فإننا نعلن الحقيقة المجردة، وليس لأننا نزدرى بأى عرق آخر، أو أننا نتحدى أى إنسان.

■ **هناك اتجاه فى مصر حالياً يدعو إلى محاكمة بعض أقباط المهجر فكيف ستتعامل مع هذه القضية؟**

دعهم يحاكمون كما يريدون، إن كان هذا يشبع فيهم نزعة الانتقام منا، فلتكن. إن هذا لا يقدم ولا يؤخر فى مسيرتنا من أجل المطالبة بالحقوق المشروعة لأقباط مصر.

ترى ما هى «الجريمة» التى يريدون أن يلصقوها بنا؟ إن كان ترويج قصص اضطهاد الأقباط فى العالم، فأيهما أكثر خطأ مرتكب الاضهطاد أم الذى ينشر أخباره؟.

إذا كان ما ننشره هو الصدق فينبغى أن يحاكم مرتكب الجريمة، وليس من يتكلم عنها، ويحاول إيقافها.

أما إذا كان ما ينشره كاذبًا فلماذا لا يقارعون الحجة بالحجة، والكلمة بالكلمة، ويعطونا الدليل على صدقهم إن كانوا صادقين؟

الواقع أن هذه هى لغة الإرهاب الفكرى التى تحاول أن تبكم كل من يفتح فمه ليعلن الحق.

مسألة أخرى إذا تمت هذه المسرحية، وحاكموا أقباط المهجر، فكيف سينفذون احكامهم؟

هذا وقد ظهرت أصوات على صفحات الجرائد المصرية تطالب بتهديد أسر الأقباط فى مصر حتى يضغطوا على أبنائهم فى المهجر. أحب أن أؤكد أن هذا لن يؤثر على أقباط المهجر، ولكن فى نفس الوقت سوف يدمر ما بقى من سمعة مصر فى العالم. لأن هذا سيظهرها أنها تعامل أقباط مصر كرهائن وتستخدمهم لابتزاز مكاسب للدولة وهى إسكات صوت أقباط المهجر.

■ هل ترى أن للكنيسة القبطية دوراً سلبياً يتعلق بحل مشاكل الأقباط؟

الدور الرئيسى للكنيسة هو الرعاية الدينية للشعب، ولكن شعبنا القبطى غالبا ما يتوقع من الكنيسة أكثر من هذا الدور، ولأنهم ينظرون للكاهن كأب فهم عادة يلجأون للكاهن لحل كل مشاكلهم سواء دينية أو اجتماعية أو اقتصادية أو عائلية.. إلخ.. خاصة أن جميع هذه المشاكل تتداخل الواحدة فى الأخرى.

أخذت الكنيسة هذا الدور من قديم وهو رعاية الشعب فى كل مناحى حياتهم، وأقرب مثال لذلك هو انتماء الشعب فى قرية الكشح لأبيهم الروحى الأنبا ويصا عندما حل الظلم عليهم وهو كأب لابد أنه أحس بكل مشاكلهم ولم يقدر على التخلى عنهم وسط هذه الأزمة. وهذا من صميم دور رجل الله. وقد قال قداسة البابا شنودة « إذا لم يتكلم رجل الدين ضد الظلم فمن يتكلم»؟.

والدولة تعلم تأثير الكنيسة على الشعب فكانت دائمًا تستعين بهم فى المحافل السياسية

لتأييد سياستها. ولكن عندما حدثت تجاوزات لسياسة الدولة فى سنة ١٩٨١. وعندما تكلم رجال الكنيسة ضد هذه التجاوزات فهذا لم يعجب الدولة، كأن الدولة تريد فقط تأييد الكنيسة لها سياسيا وتمنعها عن التعبير عن معارضتها إذا أحست الكنيسة زن الدولة كانت مخطئة.

والكنيسة عندما تصدر البيانات بناء على رغبة الدولة فهى تفعل ذلك لغرض نبيل وهو محاولة بث الهدوء والسلام ومنع الشغب الذى قد يضر بمصالح الجميع بمن فيهم الأقباط. ولكن ما يؤخذ على الكنيسة أحيانا هو أنها تخفف من التجاوزات التى تقوم بها الدولة مقابل الحصول على الهدوء والسلام.

الكنيسة مضطرة أن تأخذ هذا الدور السياسى فى غياب وجود زعامة أو قيادة علمانية قادرة على القيام بهذا الدور بفاعلية. وإلى أن يأتى اليوم الذى تتفرغ فيه الكنيسة للصلاة والرعاية الروحية، ونترك السياسة لرجال قادرين مخلصين، وذلك إذا سمحت الدولة لمثل هذه القيادات أن تظهر وأن تنمو.

(١٦) د. منير داود

أستاذ الجراحة العامة والأوعية الدموية، وإصابات الحوادث، وزرع الأعضاء بجامعات نيو جيرسى ونيويورك .

مهاجر منذ عام ١٩٧٥ إلى أمريكا.

صاحب مركز طبى متخصص بولاية نيو جيرسى الأمريكية، أحد نشطاء حقوق الإنسان فى المهجر، وعضو نشط فى الهيئة القبطية الأمريكية.

■ الغربة قد تجعل الإنسان حساسًا من ناحية ما يعانيه الأقباط فى مصر، ولكن الحساسية لا تصل إلى حد المبالغة لأننا نعيش فى مجتمع عملى جدا ولا نفكر بالعواطف بل بالعقل والحسابات.

■ **أهم مشاكل الأقباط:**

ـ أهم مشكلة يعانيها الأقباط حاليا هى تيار الكراهية العام الذى يفرض على المسيحيين

إما التقوقع أو ترك البلاد للمسلمين، وهذه الكراهية تأصلت فى الثلاثين عاما الماضية فى نفوس أعداء الإنسانية، وعلى رأسهم السادات الذى كان يدعى أنه رئيس مسلم لدولة مسلمة زرعوا الحقد وعاملوا حتى الأطفال الصغار المسيحيين على أنهم كفرة، وقد زاد الأمر خطورة وسائل الإعلام المملوكة للدولة، والتى لا يسعها إلا التنديد بعقيدة المسيحيين.

- التعتيم على الأمور، إن مواجهة المشاكل يحتاج إلى الصراحة بدلا من لعبة التلطيف التى يمارسها المسئولون عقب كل فاجعة، فالقبلات والاحتفالات والتغنى بالوحدة الوطنية لا يمكن أن تنزع هذا التيار المسموم البغيض من الحقد.

- عدم المساواة بين أبناء الوطن الواحد فى الوظائف وهذا يعكس أمرين إما أن الأقباط قد أصيبوا بالتبلد والعقم العقلى وصاروا غير قادرين على القيام بأى عمل قيادي، وإما أنهم بلا شك مستبعدون ومقهورون والذى يؤكد هذا الافتراض نجاحهم الهائل فى المهجر.

لقد رأيت أحدث حركة ترقيات للسلك القضائى وتألمت جدا لأن القانون الذى نعتبره فوق الجميع أصبح هو أيضا مريضا.

- لم تعد الكفاءة هى معيار النجاح المهنى والترقى لأن كليات جامعة الأزهر، قد أتاحت الفرصة لزيادة عدم المساواة بين الطالب المسيحى والمسلم وبالأخص فى الكليات العملية مثل الطب والصيدلة والهندسة.

وفى المقابل حاربت الدولة قيام الجامعات القبطية الممولة من أموال المسيحيين المفتوحة لكل المصريين مسلمين وأقباطاً.

- السماحة المصرية فقدت معناها الحقيقي، وأصبحت كلمة تتردد عندما يتعرض المسيحيون للاضطهاد.

- تزييف التاريخ بحذف الحقبة القبطية منه.

■ علاج مشاكل الأقباط:

- الحل يكون على المائدة المصرية، فلا يوجد أمل فى حلول تفرض من مراكز قوى أجنبية، الحل يكمن فى زرع الحب من جديد فى قلوب الأخوة فى الوطن الواحد، لأنه كما

لا يوجد إكراه فى الدين فإنه أيضا يجب ألا يكون هناك إكراه فى التعايش، فأنا ضد تدخل دولة عظمى، لأنه سيخلق سلاما يكتب عليه الموت سريعًا إن عقلاء المسلمين الذين يحبون مصر بصراحة ودون دافع التعصب الأعمى هم القادرون على حل مشاكل مصر.

- الردع العادل لكل من يعتدى على حقوق الأقباط وأرواحهم لأننى فى الحقيقة لم أسمع عن عقاب عادل مبنى على تحقيق سليم فى الجرائم التى ارتكبها المتعصبون ضد المسيحيين حتى الآن، بل وصل الأمر أن البوليس كان طرفا ضد المسيحيين فى أحداث قرية الكشح وهو ما يشكك فى حياد البوليس فى كافة حوادث الاعتداء على الأقباط.

- المعالجات الإعلامية فى كافة حوادث الأقباط اتسمت بالكذب الواضح، ومثال على ذلك أحداث قرية الكشح، كل البيانات التى خرجت من طرف الحكومة وكتبها كتاب الحكومة لا تمت للحقيقة بصلة سواء كانت تصريحات وزير الخارجية أو حتى السفير المصرى فى واشنطن الذى تكلم عن نيافة الأنبا ويصا فى جريدة الواشنطن تايمز ووصفه بأنه خريج سجون ورجل سوابق لأنه اشتكى إلى المنظمة المصرية لحقوق الإنسان من سوء معاملة الأبرياء وتعذيبهم فى قرية الكشح، والكل يعلم أيضا أن دخول الأنبا ويصا السجن فى أحداث سبتمبر ٨١ كان أيضا بدون سبب واضح، فالأنبا ويصا سجن ظلما وأفرج عنه بدون تهمة ومعه خيرة مثقفى مصر، فإذا أردنا مصالحة وطنية حقيقية فلننبذ الخبث من قلوبنا ونذكر الحقيقة ونواجه الأمر بروح المصارحة وليست بالتغطية العمياء.

■ ما هى جهودكم لحل مشاكل الأقباط؟

أعتقد أن مصارحة الأخوة المسلمين والمسيحيين هى أولى الخطوات حتى نكسب تعضيد إخواننا لنا من أجل إزالة هموم الأقباط وفى هذا السياق قمنا بجمع الآلاف من توقيعات إخواننا المسلمين فى أمريكا من أجل إلغاء الخط الهمايوني، وعودة أوقاف الأقباط وأرسلت إلى السيد رئيس الجمهورية عن طريق القنصلية ولم نتلق ردا حتى الآن. ونحن نشارك الأخوة المسلمين فى كل المناسبات الوطنية من أجل رفعة شأن مصر وتقوية أواصر الحب بيننا.

- الاشتراك فى المؤتمرات القبطية الدولية التى تطالب بحقوق الأقباط.

■ ما هى مسئولية الحكومة عن مشاكل الأقباط؟

يوجد تقصير واضح فيما تقوم به الحكومة المصرية الأمر الذى يشجع المتعصبين على اضطهاد الأقباط، فالمسئولون فى البوليس يغمضون عيونهم حتى تتم الجريمة ضد الأقباط، ثم يتم القبض على الجناة بدون محاكمات ويفرج عنهم لعدم كفاية الأدلة، ثم تخرج التصريحات الحكومية غير صادقة فيما يتعلق بمشاكل الأقباط.

ثم إن الحكومة لا تقوم بالحماية الكافية لأرواح وممتلكات الأقباط كما أن هناك عدم مساواة فى كافة مناحى الحياة بين المسلمين والأقباط وهو مسئولية الحكومة تماما عن هذا التمييز ضدهم.

■ هل تعتقد أن للكنيسة دوراً سلبيًا فيما يتعلق بمشاكل الأقباط؟

أنا لا أستطيع أن أصف دور الكنيسة بأنه دور سلبي، لأننى أومن أن للكنيسنة دوراً روحيًا عظيمًا، ولكن الكنيسة لها طريقتها الخاصة فى معالجة الأمور، ونحن لا نرحب أن تقوم الكنيسة بدور سياسى لأنها أرقى من ذلك بكثير، ولكن رجل الدين الذى يشتكى الظلم الواقع على أبنائه لا يمكن أن تلومه، لأن هذا ليس دوراً سياسيًا وإنما أبوة إنسانية.

■ بعض وسائل الإعلام تصف أقباط المهجر بالخيانة كيف ترى ذلك ؟

اتهام وسائل الإعلام لأقباط المهجر بالخيانة هو نوع من التعتيم والتغطية وتشويه الحقائق ولتضليل الرأى العام للهروب من المواجهة الحقيقة للمشاكل، ولكن التطور الإعلامى المذهل كشف كذب هؤلاء وادعاءاتهم ضد أقباط المهجر.

فكل ما يطالب به أقباط المهجر أننا نطلب من رئيسنا فى مصر وقف الاعتداءات على الأقباط وتصفيتهم جسديا وحرق ممتلكاتهم وإنصاف المظلومين منهم، فكيف يقول خفافيش الظلام أنها خيانة للوطن، إنها اتهامات سخيفة مجحفة لا تدعو إلا إلى السخرية والازدراء من هؤلاء الذين يجب أن ينظفوا أقلامهم بعد أن تنظف عقولهم ونواياهم الخبيثة ضد الوطن الذين جعلوا منه أمة مطروحة على فراش المرض ينهشها أبناؤها بدلا من أن يترفقوا بها.

إن التهمة الموجهة لأقباط المهجر هى حقيرة حقارة الفكر الذى يغطى الحقيقة، إننى لا أرى فى أقباط المهجر سوى أبناء شرفاء ناجحين يتعاملون مع مشاكل الوطن بطريقة سليمة حتى يقدموا لهذا الوطن علاجًا سليمًا حتى ولو كان الدواء مراً بعض الشيء.

(١٧) د. منقريوس بهمان

طبيب بشرى بولاية نيوجرسى الأمريكية.

■ **مشاكل الأقباط؟**

هناك مشاكل تكلم عنها الكثيرون أقباطًا ومسلمين ولا داعى للتكرار.

■ **رؤيتكم لحل هذه المشاكل؟**

تحتاج إلى زمن ومجهود من الجميع وخاصة جهود المربين حتى ينشأ جيل فيه حب لجميع أبناء الوطن الواحد، تحتاج إلى جهد من الحكومة، إلى جهد من المدرسين، إلى جهد رجال الدين حتى ينشأ جيل يهمه إحساس الآخر حتى لا يسئ إليهم.

■ **مستقبل قضية الأقباط؟**

ليس هناك إلا حل واحد وهو المعايشة والمواطنة الكاملة والمتساوية للجميع، فالمسيحية عمرها ...٢٠ سنة فى مصر وعاشت ..١٤ سنة تحت الحكم الاسلامي، والإسلام موجود فى مصر منذ ..١٤ سنة ولو فهم الجميع هذا لوصلوا إلى الحل ، لا سبيل إلا المعايشة.

■ **من أى المصادر تحصل على أخبارك بالنسبة للأقباط؟**

من كل من جريدة الأهرام وجريدة وطنى والجرائد الأمريكية والتليفونات والمقابلات فى الكنائس والحفلات.

■ **مسئولية الحكومة عن مشاكل الأقباط؟**

النظام الحالى ورث هذه المشكلة المتراكمة عبر قرون وقد حدث لها أيام كانت شديدة الحدة وأيام أخرى كانت وكأنه لا توجد مشاكل مثل أيام سعد زغلول التى كانت مشاكل الأقباط فيها قليلة جداً ولكنها لم تكن معدومة.

الرئيس مبارك يحاول العلاج ويكرر دائما «نحن أخوة متساوون وأنا رئيس للجميع» كلام جميل جدا يا ليته يحاول إثبات ذلك عمليا، أعلم أنه يحاول وأعلم أن المسألة ليست سهلة وكل شيء بدايته صعبة ولكن لا يتم شيء بدون مجهود.

■ **مسئولية الكنيسة؟**

الكنيسة قامت بدورها حافظت على الإيمان الصحيح وإذا أخذنا فى الاعتبار الظروف

القاسية والضغوط التى تعرضت لها الكنيسة لاتضح أن الكنيسة قامت بدورها على قدر ما تسمح به الظروف المحيطة بها.

■ الإعلام المصرى وقضايا الأقباط؟

لو أسقطنا من حسابنا بعض الكتاب لوجدنا أن جزءاً كبيراً من الكتاب منصفون ووطنيون، هناك كتاب كثيرون يدافعون عن حقوق الأقباط ويعرضون أنفسهم للمخاطر، ولا ننسى فرج فودة وما حدث له- هناك فئة قليلة غير منصفة بالمرة ونحن نعرفهم ولا نريد أن أذكر أسماءهم لأن ذلك قد يجعلهم ينجرفون أكثر فى التيار المخطئ، وأعتقد أن هؤلاء لا تجرى فى دمائهم الأصول والجينات المصرية ولابد أنهم أصلا ليسوا مصريين وأظن أنهم أتوا إلى مصر واستوطنوها من الجزيرة العربية.

■ **العلاقة بين المسلمين والأقباط؟**

العلاقة كانت دائما علاقات حب ومودة سواء فى مصر أو فى المهجر، وهناك قلة قليلة تحاول تعكير صفو هذا الجو الجميل وهم دخلاء على مصر والمصريين.

■ **جهودكم لحل مشاكل الأقباط؟**

أنا أسمع أشياء كثيرة ولكن ليست لى شخصيًا جهود فى هذه الناحية.

أنا أسمع منذ سنتين على الأقل الناس يتكلمون يجب أن تحل مشاكل الأقباط على المائدة المصرية المائدة المصرية.. موجودة والمصريون موجودون لماذا إذن لم يأت الحل؟!

■ **هل هناك مؤامرة على مصر تستغل قضية الأقباط؟**

بدون جدال إسرائيل تكون فى غاية السرور لوجود اى نوع من عدم الاستقرار فى مصر، ولا أستبعد أى شيء ولكن المثل العامى يقول "الباب اللى ييجى منه الريح سده واستريح" والباب بابنا وباستطاعتنا أن نغلقه بكل بساطه الحل فى أيدينا نحن بالتجاوب لحل مشاكل الأقباط.

■ **هناك اتهامات لأقباط المهجر ما ردك؟**

هذه نغمة جديدة وفيها تهديد غير محبب، الشاكى يصبح متهما والمطلوب لا تتكلم، وإذا تكلمت تصبح خائنا، لا أدرى ماذا أسمى هذا المنطق؟!.

إن من يقول إن الأقباط يخونون مصر أعتقد أنه هو نفسه لا يصدق نفسه، إن دفاع أقباط المهجر عن مصر معناه أن مصر تعيش فيهم.

بدلا من الاتهامات سيروا خطوة واحدة نحو الحل وانظروا ماذا سيكون رد فعل الأقباط على هذا.

(١٨) نادر جرجس

مهندس زراعي ووكيل بنك التسليف الزراعي بطنطا سابقا.. مسئول تثقيف منظمات الشباب الاشتراكي.. هاجر لأمريكا عام ١٩٧١.

شارك في السبعينيات مع د. وليم الميري في إصدار جريدة مصر في أمريكا، وشارك أيضا في السبعينيات في إصدار جريدة القاهرة في أمريكا، أصدر عام ١٩٩٦ «جريدة» الحرية وهو رئيس تحريرها حتى الآن.

يعمل الآن مديراً للإنتاج ومراقبة الجودة في إحدى كبرى شركات الساحل الشرقي الأمريكي.. وعضو جمعية مراقبة الجودة ASQ منذ عام ١٩٧٨.

■ إننا في الغربة نكون أكثر إحساساً بما يحدث لمصر عموما، فكما كتب أكثر من مرة في جريدتنا الحرية إن مصر وطننا الأم يعيش فينا رغم أننا لا نعيش فيه فكل أحداث مصر تصل إلينا بسرعة الضوء على الإنترنت والصحف العالمية وأيضًا الصحف العربية التي تصلنا يوميًا، وإننا دائمًا حساسون لأخبار مصر لأننا مهما كنا نحمل الجنسية الأمريكية فنحن أمام جميع الأمريكان ما نحن إلا مصريون. إذن أخبار مصر ترفع رؤوسنا إذا كانت طيبة وتنكس رؤوسنا لو سمح الله وكانت سيئة، فعلى سبيل المثال هزيمة ٦٧ (النكسة) نكست رؤوسنا جميعا ونصر أكتوبر رفع رؤوسنا جميعا.

مع كل اعتداء إرهابي على السياحة أو على الأقباط كنا نعاني من الانطباع العام هنا نحو مصر والمصريين رغم أنه معروف أن قلة إرهابية لا تعرف شيئًا عن الوطنية أو الدين تصنع ذلك.

إذن إجابتي على السؤال: نعم الغربة تجعلنا حساسين نحو مشاكل أو أحداث وطننا الأم عامة ومشاكل الأقباط خاصة.. فلا يمكن أن نغفل ونحن أيضا أقباط أن هناك مشاكل جذرية لأقباط مصر يجب أن تحل سريعا على المائدة المصرية.

■ **وبعض هذه المشاكل هي باختصار شديد:**

١ - الكراهيـة التى يحملهـا جزء كبير من المسـلمين لإخوانهم الأقبـاط نتيجة للتـعليم الخاطئ والـوعظ الخاطئ فـى المساجد وبعـض الكتابـات التى تسيء إلـى الدين المسـيحى والمسيحيين وتتهمـهـم بالشرك والكفر.. وهذه هى أخطر المشاكل التـى يجب معالجتها فوراً من دور الـطفولة بمـدارس المرحلـة الأولى وبالتـوعية الجـادة فى وسائـل الإعلام المختلـفة لإيجاد روح التسامح والإخاء بين عنصر الشعب الواحد بأقباطه ومسلميه.

٢ -أيضًا وجود خـانة الديانة فى الاستـمارات الحكومية وغـير الحكومية تعـطى فرصة للتـمييز بين المسـلم وغير المسـلم خاصة من المتـعصبين من المـسئولين بالحكـومة والمدارس والجامعـات، ومختلـف المصالح ومؤسـسات الخدمات..إلخ. فـلا داع فى دولة متـحضرة كمصر أن تكون مثل هذه الخانة التى لا توجد فى أية دولة متحضرة فى العالم أجمع.

٣ - لا يغفل عـلى أحد أن التميـز بين المسلمين وإخوانـهم الأقباط فى منـاصب الدولة الكبيرة واضح ومعروف، ونـسأل أنفسنا أنهمل كفاءات الإنسان وقدراتـه وعلمه ومواهبه فى خدمة وطنه من أجل الدين.. الدين الـذى من المفروض أن يكون لله وحده وأن الوطن للجميع كما يقول الدستور المصرى ذاته، بل الشرائع السماوية جمعاء تعطى للإنسان حقه وتساويه بـأخيه الإنسان، ومع ذلـك نقول إن أقباط مصر حـرموا من المناصب الـكبرى فى الإدارة.. فلا نـرى منـهم مـحافـظًا أو مـدير أمـن أو حتـى مأمـور مركـز وأيضـا السـفراء والمستشـارين والقناصل.. إلخ، فتكاد النسبة تكون معدومة، هذا على سبيل المثال قس على ذلك فى القضاء والنيابة وإدارة الشركات والجامعات.. إلخ. أليسوا مواطنين فى هذا البلد.

٤ - تخطيـهم فى الترقيات فـى المصالح الحكوميـة والمؤسسات العامة لـيس لشيء إلا لأنهم مسيحيون.. وكذلـك إهمال حقوق الطلبة المتفوقين منهم فـى الحصول على منصب المعيـدين والأساتذة فى الجـامعات ليس لـسبب إلا لنـفس السبب الـسابق.. وهذه حقـيقة واقعة.

٥ - ليس للأقباط تاريخ معترف به، فستمائة عام من التاريخ القبطى محذوفة من تاريخ مصر فـلا تدرس.. فمصر المسـيحية غيـر معترف بهـا فى مصر بينما تدرس فى كثـير من جامعات العالم.

٦ - لا توجد للأقبـاط برامج إذاعية أو تليفزيـونية أو صفحات فى الصحـف القومية.. بينمـا نجد مثلا زنوج أمريكا الـذين يختلفون فى الـشكل والمضمون عن الجنـس الأمريكى الأبيض نصف برامج التليفزيون والإذاعة ولهم كثير من الصفحات فى الصحف الأمريكية بل أصبح لهم تاريخ يدرس ويذاع ويحتفل بـ Black History.

٧ - التمثيل النيابى للأقباط فى مجلسى الشعب والشورى والمجالس المحلية ضئيل نسبيًا والتعيين يقلل من قيمته، يمكن إصلاح ذلك بتبنى الأحزاب لترشيح الأقباط والوقوف خلفهم كما كان يفعل حزب الوفد قبل الثورة فكان يرشح أقباطًا وكانوا ينجحون.

٨- مازالت الكثير من أوقاف الأقباط لم تعط لهم من وزارة الأوقاف، فقد رد البعض ونتعشم أن يرد الباقى لأنها المصدر الرئيسى للصرف على دور العبادة والمشتغلين بها.

٩ - يجب أن تحل مشكلة إنشاء الكنائس بحيث يكون هناك قانون موحد لإنشاء دور العبادة عامة فى مصر سواء إسلامية أو مسيحية، وبذلك يكون هناك عدل ونقفل الباب على القانون الهمايونى والشروط العشرة المجحفة للأقباط.

هذا ملخص لمشاكل الأقباط الرئيسية فى وطنهم مصر.

■ تحل هذه المشاكل بواسطة الحكومة والهيئات النيابية والشرعية بمشاركة كبار رجال الدين الأقباط والمسلمين على المائدة المصرية.. دون أى تدخل أو ضغوط.. لأنها مشكلة مصرية صرفة آن الأوان لحلها بمصر.. لتدخل القرن القادم خالية من شوائب تعكير الوحدة الوطنية.

إن جهودنا فى هذا المجال بأننا نتبنى هذا الرأى وننشره فى صحفنا المحلية والمصرية أيضًا ونطالب بحل المشاكل بالتوضيح المعتدل والشرح الذى تسوده الوحدة والأخوة وننقل وجهة نظرنا هذه دائمًا للمسئولين المصريين.

■ مستقبل قضية الأقباط فى مصر رأيي أنها ستحل يومًا.. عندما يشعر المسئولون بأهمية هذه القضية العادلة فيستيقظ الضمير لتسود المساواة القائمة على العدل والمنطق والأخوة والمحبة بين عنصر الشعب الواحد من أقباطه ومسلميه، فأنا أكره تسمية شعب مصر الواحد بعنصرى الأمة لأنهم فى الحقيقة عنصر واحد.. ولكن لا أستطيع أن أجزم متى ستحل مشاكل الأقباط، فإن بدأوا الآن فى جدية ممكن أن نراها تحل ونحن مازلنا أحياء.

■ لقد ذكرت فى بداية هذه الآراء أننا نحصل على أخبار مصر عامة والأقباط خاصة من كل وسائل الإعلام التى تصلنا هنا فنحن فى عصر المعلومات التى تصل بسرعة الضوء من كل أنحاء العالم ومشاكل الأقباط خاصة تصلنا عن طريق الصحف العالمية والتليفزيون والإذاعة والإنترنت وأيضًا الصحف العربية اليومية كالأهرام والحياة والقدس والأهالى والشعب والوفد وأخبار اليوم ومجلتى روزاليوسف والمصور.. إلخ وأيضا من اتصالاتنا بالوطن الأم.

■ طبعا مشاكل الأقباط متراكمة من أزمنة طويلة فكلنا يعرف أن الجزية المفروضة عليهم منذ الفتح العربى لم تلغ إلا فى عهد محمد على وابنه سعيد وأيضًا لم يلتحق الأقباط بالجيش إلا فى نفس وقت إلغاء الجزية أى عندما بدأت مصر تنظر للحضارة وللشعوب المتحضرة.

إننا لا نظلم الحكومة الحاضرة وإنما ننتظر من الحكومة الحالية وفى عهد الرئيس مبارك الذى يريد نقل مصر إلى القرن الواحد والعشرين كدولة لها كيانها الحضارى والسياسى والاقتصادى أن لا يغفلوا أن حل مشاكل الأقباط فى إطار دعم القوة الضاربة السياسية والاقتصادية لمصر.

■ لا يمكن أن نتجاهل دور الكنيسة القبطية الأرثوذكسية بالنسبة للوطن مصر عامة وللأقباط خاصة، إن كنيسة الإسكندرية حفظت الإيمان المستقيم، الإيمان المسيحى على مر السنين والدهور.. حفظت الإيمان والعقيدة السليمة بالدم.. دم الشهداء منذ عصر الرومان الوثنيين فى بداية المسيحية يوم جاء مارمرقس بالبشارة واستشهد على أرض الإسكندرية وأيام الرومان المسيحيين الذين اضطهدوا أقباط مصر أصحاب شريعة الطبيعة الواحدة، ومنذ ذلك العهد البعيد والكنيسة المصرية الوطنية ساهرة على الإيمان ببطاركتها وأساقفتها وكهنتها ورهبانها وشماستها وشعبها القبطى الوفى لربه.

وفى كل هذا التاريخ الطويل الذى يقترب من ألفى سنة لم تقصر الكنيسة ـ سواء بقياداتها أو بشعبها ـ عن الدفاع عن العقيدة.. فقدمت من الشهداء والآلام ما لم تقدمه كنيسة أو شعب فى تاريخ الشعوب، والحقيقة أن قيادات الكنيسة فى هذا التاريخ الطويل كان كل اعتمادها على الصلاة والتضرع إلى الله بالصوم والصلاة لحمايتهم من شر الأعداء، لذلك كانت يد الله مع الكنيسة دائمًا وحماها من كل الضربات الشيطانية.. فمازالت قوية تحمل الإيمان وتحميه ومنارة للمسيحية فى كل أرجاء العالم.. إن سلاح الكنيسة هو الصوم والصلاة.. وتعاليم السيد المسيح التى تقوم على المحبة والتسامح.. بل محبة الأعداء أيضًا وهذا هو سر بقاء كنيستنا الوطنية القبطية .. فكان وعد الله الأمين أن يكون هناك مذبح فى وسط أرض مصر.. وأن ابواب الجحيم لن تقوى عليها، وأيضا تباركت أرض مصر بزيارة العائلة المقدسة لها.. إذن الكنيسة لم تقصر يومًا فى خدمتها لشعبها كقيادة وأيضًا الكنيسة كقيادة وشعب لم يقصروا يوما بالتضحية بالدم والعرق فى سبيل رب الكنيسة وحاميها، ونذكر أيضًا للقيادات الكنسية على مر العصور أنهم لم يلجأوا يومًا ما لأية حماية أرضية مهما كانت، بل كان حاميهم رب الجنود ، وقد قاوم

الأقباط الاستعمار سواء أيام أحمس والهكسوس أو فى كل حروب مصر ضد الاستعمار ابتداء بالصليبيين إلى حرب أكتوبر المجيدة ٧٣، وقيادة الكنيسة دائماً تعرض مشاكل الأقباط على الحكام والولاة بكل موضوعية وحكمة بروح محبة للوطن والحاكم وليس لها حول ولا قوة غير اعتمادها على الله وعلى سماحة الحاكم نفسه.

ولكن يجب على الكنيسة المدنية أى المدنيين من الأقباط المطالبة بحقوقهم بالطرق المشروعة عن طريق القنوات المصرية الشرعية بالحكمة والمنطق.

■ بعض الإعلام المصرى وغالبية صحف المعارضة كجريدة الأهالى والوفد وكذلك الجريدة القبطية الأسبوعية «وطني» هم فقط الذين يطالبون بحقوق الأقباط دائمًا، خاصة بعد وقوع الاعتداءات عليهم.

لا ننكر أن بعض إخوتنا من المسلمين المخلصين يكتبون من آن لآخر مطالبين بحل مشاكل الأقباط العادلة ولكن عامة الإعلام المصرى مقصر جدًا فى هذا المجال ولو تبنى الإعلام المصرى ـ كما قلت من قبل ـ المشاكل القبطية لحلت جميعًا منذ زمن بعيد.

■ نعم إن بعض الهيئات الحكومية لا يهمها حل قضايا ومشاكل الأقباط، فمازال هناك الكثير من المتعصبين بالحكومة وما نلمسه فى كثير من الأحيان هو الهروب من المشاكل ومحاولة طمس الحقائق أو التقليل من شأنها وكأنها ليست بموجودة وإذا تعرض الأقباط لاعتداء أو لحرق إحدى الكنائس فسريعًا ما تخرج التقارير الحكومية بأنها حوادث فردية وكل شيء عال والوحدة الوطنية على خير ما يكون.. وتهدأ الأمور دون حل جذرى حتى اعتداء آخر ونفس التصاريح والادعاءات المسكنة دون تصدى حقيقى لجذور المشاكل والعمل على حلها.

■ العلاقة بين المسلمين والأقباط كأفراد وجيران طيبة خاصة على أيامنا فى الخمسينيات والستينيات، ولكن مع السادات تزايدت النعرات التعصبية خاصة بتشجيعه للجماعات الإسلامية ظنًا منه أن سيحارب بها أعداءه من الناصريين والشيوعيين.. فاشتعلت مصر من شمالها إلى جنوبها بجنون التعصب البغيض، وسيطرت هذه الجماعات الإرهابية على الشعب الطيب فسممت أفكاره وكلنا نعرف مازالت مصر تعانى حتى الآن من إرهاب هؤلاء الخارجين عن الدين السمح وعن كل الشرائع والقوانين وما وصلت إليه مصر من توتر العلاقات بين الأخوة فى الوطن من المسلمين والمسيحيين.. نتمنى أن تسود المحبة يومًا ما.. وإننى شخصيًا لى الكثير من الأصدقاء والأخوة المسلمين بمصر والمهجر وعلاقتنا فى منتهى القوة من المحبة والتآخي.

■ إننى وزملائى بجريـدة الحرية لا نتردد مطلقاً فى إجراء أى حوار أو أى مـناقشات هادفة مع أية جهة سـواء حكومية مصرية أو مـدنية وطنية فى سبيل الوحدة الوطنية الحـقيقية وحل المشكلة القبـطية، وكان لى شخصيا بعض اللقاءات بخـصوص هذا المجال نتمنى أن تأتى بـنتيجة فعـالة ومازلنا مـستعدين إلى أى لـقاء على أكبـر المستويات فى سـبيل وحدة مصر الوطنية وحل مشاكل الأقباط.

وإننا لنؤيد مـؤتمرًا قوميًا مثل ما تدعو إلـيه جريدة «وطني» مؤتمر الحكمـاء من الوطنيين المخلصين أقـباطًا ومسلمين بمصـر لحل مشاكل الأقباط عـلى المائدة المصرية، وأنا شـخصيا مستعد أن أشترك فيه وكذلك أعتقد الكثير من أقباط ومسلمى المهجر المخلصين لمصر.

■ يمكن أن نذكر أنـا أعداء مصر يتربصون لهـا والعداء التقليدى بين الـعرب وإسرائيل لا يمكن أن ينـتهى فى يوم وليـلة وطبعًا بالنـسبة لمصر.. ممكـن أن يستغل الأعداء الـقضية القبـطية أكبـر استغلال وإشعـالها إن لم يـكن هناك الوعـى المصرى أولاً لحل مـشاكل القبطى لعدم تقديمه لقمة صائغة فى يد الأعداء، وثانيا لتكون هناك وحدة وطنية قوية لا تزعزعها المتناقضات والمشاكل التى يمكن حلها بسهولة فى إطار وطنى صميم.

■ لقد رددت بوضوح وتحـليل وإسهاب علمى عن ما يـتهم به أقباط المهجر فى مـقال كبير لى تحت عنوان «أقـباط المهجر ما لهم وما علـيهم» نشر فى عدد يناير مـن جريدة الحرية ١٩٨٩ أرجو الرجوع إليه ونشره مع هذه الردود فهو شامل جامع.

■ الذى لا يستـطيع أن يفهمه البـعض أن المناخ الديمقراطى الـذى يتمتع به أقباط ومـسلمو المهجر المصريون الأمريكيون.. لا يمكن أن ينزع منهـم فهو الرئة التى يتنفسون بها وكما يعلـم الجميع أنه لا يوجد كبير.. حتى رئيس الجـمهورية كلينتون لـم يسلم إذا أخطأ من النقد بل والمحاكم، فالديمقراطية وحرية الـرأى لا رجعة فيهما.. نعلم أن بعض مصريي المهجـر أقباطا ومسلـمين لم يوفقـوا فى النقد السـليم وبعضـهم تطاول بشىء مـن قلة الأدب التـى لا نوافـقه فـيما أبـدى من آراء تـبعـد كل الـبعد عـن الحوار الـديمقـراطى ووصفناهم بأنهم معتوهون مرضى لا يمثلون أحداً غير أنفسهم وهم عدد قليل جداً.

فكل ما نقوله إن الشعـب هنا أغلبه من أقباط ومسلمين يحتقرون تفـكيرهم وينبذونهم فى كـل مكـان يحـلون فيـه، وهذا يـكفـيهم فـهم قـلة مـكروهون مـن الجـميع.. أمـا عن محاكـماتهم فـهذا ما نشـجبه لأن الحرية هـنا مكفـولة للجميـع حتى لـلمجانـين وضعاف النفوس ويكفيهم السخط الذى يلاقونه فى كل مكان يتواجدون فيه.

(١٩) م. نبيل عبد الملك

رئيس المنظمة المصرية الكندية لحقوق الإنسان.. مهاجر إلى كندا منذ عام ١٩٧٧.. حاصل على ماجستير من جامعة ماكجيل الكندية.. يعمل فى مجال الخدمات المالية والتأمينات بإحدى الشركات الدولية.

■ ليس للغربة أو الهجرة عن مصر أى دور فى رؤيتى لمشاكل الأقباط، فمشاكل الأقباط موجودة منذ وعينا وهى قديمة ولها خلفيات تاريخية، ولكنها ليست معروفة ومفهومة بوضوح إلا لدارسى التاريخ والسياسة وحقوق الإنسان. وقد تحدث فيها المتخصصون من الأخوة المسلمين بصوت أعلى من الأقباط وقبل أن يتحدث فيها الأقباط، ومن هؤلاء الدكاترة المرحوم د. فرج فودة، وسعد الدين إبراهيم، وسعيد النجار، وا. نبيل عبد الفتاح، الباحث الكبير والمفكر بالأهرام، وغيرهم من كبار المثقفين والكتاب المصريين، ومن أهمهم المرحوم الأستاذ أنطوان سيدهم، هذا بالإضافة إلى الكم الضخم من الدراسات التى كتبها باحثو وأساتذة جامعات من الأجانب والعرب، على مدى سنوات.

وأهم من كل ذلك أننى لم أترك مصر فى الواقع، فأنا على اتصال بها يوميا عبر التليفون والفاكس والانترنت، وأزورها على الأقل مرة فى السنة، ليس للنزهة ولكن لأعيش مع الناس وخصوصا العاملين فى مجال حقوق الإنسان ومن هم على علم كامل بالأوضاع العامة، كما أننى أقرأ معظم ما ينشر عن حقوق الإنسان فى مصر، والمنظمة لديها مادة علمية ضخمة عن أحوال المصريين عموما، ولم تعد للمسافات الشاسعة أى تأثير على سرعة وصول المعلومة، فنحن فى عصر الاتصالات الإلكترونية، وفيها العالم أصبح كتابًا مفتوحًا. المسألة هنا ليس للعواطف فيها مكان. فعمل المنظمة عمل علمى بحت مبنى على وقائع وممارسات فى ضوء مبادئ حقوق الإنسان والقوانين الدولية، والثقافة الدولية التى تكشف عيوبا قديمة لم تكن واضحة فى الماضى كما هى واضحة الآن، خاصة كلما زاد وعى الإنسان وثقافته العالمية.

كون أن المشاكل التى تواجه الأقباط تهدد وجودهم، فهذا خيال، فالأقباط شعب عريق، وقد مروا بفترات عصيبة على مر التاريخ، ومنها ما لا يقاس بما يحدث الآن حتى وإن كان بعض ما حدث فى السنوات القليلة الماضية شأنًا مقلقًا جدا. الشعوب ذات الخبرة

والحضارة أقوى من الأنظمة والحكومات، فكم من دولة زالت، وبقى الأقباط وبقى المسلمون، ومن درس تاريخ مصر يعرف تماما أن الفترات التى مر فيها الأقباط بعنف كان للمسلمين المصريين نصيب منها، وإن كان نصيب الأقباط هو الأكبر دائما. وأنا أعتقد أننا فى هذه الأيام فى أحسن الأيام، على الرغم مما يحدث من انتهاكات لحقوق الأقباط والمصريين عموما. ولكننا فى مصر نشهد حركة حقوق إنسان لم تشهدها مصر من قبل، وهذه الحركة هى الأمل فى غد أفضل لمصر، بل وأجزاء أخرى فى العالم العربى.

■ مشاكل الأقباط الأساسية هى :

١ - تجريدهم من حقهم المشروع فى المشاركة العملية فى إدارة شئون وطنهم عن طريق البرلمان، فبدون تمثيل برلمانى لأية فئة من فئات الشعب، تصبح هذه الفئة خارج إطار حركة الوطن وخارج حلقة اتخاذ القرار وتشكيل المستقبل من خلال المجلس التشريعى، عقل الأمة وموجهها.

٢ - تهميشهم من الحياة العامة، أى العمل العام والمناصب السيادية والعليا، كوزارة الخارجية وما شابهها، والمحافظين والسفراء، ورؤساء الجامعات والعمداء، ومحافظى الأقاليم، ورؤساء المدن، وما شابه ذلك من مراكز قيادية. وهو ما لم يكن حادثا قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢، إذ كان الأقباط متواجدين فى بعض هذه المناصب العليا، المسألة ليست صراعًا على مناصب إنما هى اندماج لفئات الشعب وتقدير لكل من لديه الأهلية العلمية لخدمة البلاد، بعيدا عن تقييم الناس على أساس انتمائهم الدينى. نريد إحياء شعار «الدين لله والوطن للجميع»، الذى أفرغته الممارسات الخاطئة ضد الأقباط وفئات أخرى، كالمرأة، من محتواه ومعناه، نريد أن نعيش بحق شعار «النسيج الواحد» الذى صيغ فى وقت ساد فيه عزل الأقباط عن المساهمة فى تأدية واجبهم نحو وطنهم.

٣ - تجاهل ثقافتهم القبطية فى مقررات التعليم والحياة العامة، وهى ليست ثقافة غريبة عن مصر، بل هى وريثة الثقافة المصرية القديمة، وبالتالى فهى جزء من ثقافة كل المصريين، وأحيلك هنا إلى كتاب «مستقبل الثقافة فى مصر» لعميد الأدب العربى الدكتور طه حسين، والدكتور حسين فوزى، والشاعر عبد المعطى حجازى، والدكتورة نعمات أحمد فؤاد، فى كتابها «شخصية مصر»، وغيرهم الكثيرين.

٤ - هناك مشاكل أخرى مهمة أيضا تتعلق ببناء وإصلاح الكنائس والأوقاف، ولكن هناك خطوات إيجابية اتخذت فى سبيل رد الحقوق، وإصلاح الخطأ، ولاشك أن الفضل

يرجع إلى الرئيس مبارك. وأرجو أن تكون المبادرات التى تمت فى شأن إعادة بعض الأوقاف القبطية التى استولت عليها وزارة الأوقاف، وتفويض المحافظين بإصدار تراخيص إصلاح وتُرميم الكنائس هى بداية للإلغاء التام لكل القوانين القديمة المعرقلة لبناء وإصلاح الكنائس، والتى تميز بين الجامع والكنيسة، وأن يصدر بدلا من ذلك قانون واحد ينظم بناء دور العبادة كافة، بدون استخدام الدين معيارا للتمييز ضد فئة ما. تلك ـ من وجهة نظرى ـ هى أهم المشاكل التى يجب مواجهتها بكل أمانة، بعدها تنقشع الغمامات الصغيرة من ذاتها. فبمعالجة النقاط الأربع السابقة ترسل الدولة رسالة واضحة لا لبس فيها بأن المصريين سواء، وليس هناك قبطى أو مسلم بل مصريون.

الدور الأساسى يتحمله المثقفون ونشطاء حقوق الإنسان، وأعتقد أنهم على الطريق نحو حل هذه المشاكل، تلك هى وسيلتنا لعلاج هموم الأقباط، ويندرج فى هذه الوسيلة استخدام كل الآليات المشروعة- من قانونية وسياسية- للعمل على تحقيق المساواة بين كل المصريين، وكفالة حقوق الإنسان.

أما من هو المسئول عن هذه المشاكل، أو ما إذا كانت الحكومة لها يد فى خلقها، أما أنها مشاكل متراكمة وموروثة من عهود سابقة، فكل ذلك لا يهم كثيراً. ما يهم أن لدينا دولة وحكومة حالية، والدولة والحكومة الحالية مسئولة عن الإصلاح. وأى حكومة جادة فى الحصول على رضاء الشعب ليس أمامها إلا أن تعمل كل ما فى وسعها من أجل حل المشاكل، لا الإبقاء عليها وتوريثها لمن يأتى بعدها. نحن فى عصر أصبحت فيه الدول والحكومات لا تعمل من ذاتها وحسب هواها، ولكن هناك مؤسسات دولية تملى شروطها على الدول للتعاون معها، بل وهناك شركات ورؤوس أموال عابرة للقارات تملى أيضا شروطها ـ ومنها السياسى ـ من أجل العمل والمشاركة فى الحياة الاقتصادية للدولة الطالبة أو المحتاجة لتلك الاستثمارات الدولية.

دعنا نعيش العصر، ونتكلم لغته ونتواكب معه على كل الأصعدة، فهذا ليس خيارا، ولكنه قدر كل بلد يريد أن يكون له مكان فى عالم الغد القريب.

المنظمة الكندية المصرية لحقوق الإنسان ـ كما قلت ـ تعمل مع منظمات حقوقية مصرية أخرى، من أجل تأصيل الديمقراطية وكفالة حقوق الإنسان بصفة عامة، والأقباط بصفة خاصة باعتبارهم الحلقة الضعيفة فى المجتمع المصرى، وخصوصا على مدى العقود الثلاثة الماضية. والمنظمة تتصل بالمسئولين وممثلى الدولة، من خلال السفارة، ومن خلال التقارير

التى ترسلها المنظمة إلى الجهات المعنية بمنظمة الأمم المتحدة التى ترسلها بدورها إلى الدولة فى مصر.

- الكنيسة القبطية مؤسسة روحية أساسا وليست حزبا سياسيا أو منظمة لحقوق الإنسان، ولكنها مع ذلك، مسئولة أدبيا وروحيا عن كل ابن من أبنائها، فهى تقف بجانب المظلوم، ترفع من معنوياته، وتطلب من السلطات أن تنصفه. هذا جزء أساسى من عمل الكنيسة الروحى والأدبى. الإنسان وحدة متكاملة، ولا يمكن أن تعزل المادى فيه عن الروحى، من هنا يأتى التزام الكنيسة. والكنيسة لها دور أن تعلم كل الناس أن الظلم غير مقبول، والكنيسة وقفت دائما بجانب الشعب الفلسطينى ودفعت الثمن، وهو الاستيلاء على دير السلطان بالقدس من قبل الحكومة الإسرائيلية التى سلمته للأحباش. الكنيسة دافعت عن مسلمى البوسنة وأرسلت لهم المعونات. وبالتالى، فما الغرابة فى أن تقف الكنيسة بجانب أبنائها وتدافع عن حقوقهم المسلوبة. ومع ذلك، أرى ـ وهوما أثبتته الخبرة المصرية ـ وخصوصا بعد أن انتشر التطرف على أيدى الجماعات الأصولية والتى أنشأتها الدولة ذاتها أيام الرئيس السادات، إن الحديث عن هموم أو مشاكل أو حقوق الأقباط من خلال الكنيسة لم يأت إلا بنتائج عكسية. لذلك أفضل أن يكون العمل فى هذا المجال من خلال المؤسسات المدنية، فحقوق الإنسان أمر يستلزم التخصص الفكرى ويتطلب التفرغ أو التطوع، ورجال الدين ليس عندهم الوقت لذلك وغير مؤهلين علميا له. ولكن على الأقباط ـ وخصوصا الشباب ـ أن ينفتحوا على الحياة السياسية والثقافية المصرية، وأن يشتركوا بفاعلية فى حركة حقوق الإنسان المصرية ومنظماتها المختلفة، وخصوصا مع إخوتهم المسلمين.

- اتهام وسائل الإعلام لنشطاء حقوق الإنسان الأقباط فى المهجر، أمر رد عليه أساتذة كبار من المصريين، منهم الأستاذ لطفى الخولى، والأستاذ صلاح الدين حافظ، والأستاذ نبيل عبد الفتاح والأستاذ فايز فرح، والدكتور سعد الدين إبراهيم، والدكتور رفعت السعيد، وغيرهم الكثيرون، ولذلك فمن الخطأ القول بأن كل الإعلام يهاجم نشطاء الأقباط. أما فيما يتعلق بى أنا شخصيا، فليس لدى علم بأن هناك من هاجمنى، وحتى إن كان هناك من هاجم أو اتهم، فهذا شىء لا أعيره أى اهتمام، فليس عندى من الوقت ما أصرفه فى مهاترات لا طائل من ورائها، القضايا الحيوية ـ وأساسها مصر ومستقبلها ـ أولى لكل لحظة من وقتى ووقت كل المصريين.

(٢٠) د. وليم الميرى

حاصل على دكتوراه فى الصحافة كلية الآداب جامعة القاهرة، عمل وكتب فى العديد من الصحف المصرية.

أسس أول جريدة مصرية باللغة العربية فى أمريكا، وهى جريدة مصر التى تأسست عام ١٩٧١ وكان رئيسا لتحريرها، عمل مستشاراً صحفياً فى الأمم المتحدة.

ترجم العديد من الكتب والمقالات إلى اللغة العربية، ساهم وكتب فى العديد من الصحف المهجرية.

الغربة تتيح لى رؤية عن بعد مع توافر معلومات تساعد على مواجهة الحقائق مع وجود خلفية من التجربة السابقة على الهجرة، والزيارات المتتالية تجعلنى وتجعل غيرى يخلص إلى أن هناك مشاكل يعانى منها الأقباط فى مصر.

■ **مشاكل الأقباط:**

يوجد قسمان من المشاكل :

مشاكل أساسية وقديمة، ومشاكل طارئة، والمشاكل الأساسية والقديمة فى مقدمتها:

أ - التحيز فى المعاملة كالتعيينات والترقيات وإغلاق وظائف معينة أمام الأقباط وتضييق الفرص أمام القطاع الخاص القبطى.

ب - فرض قيود على حرية العبادة خاصة فيما يتعلق ببناء الكنائس من خلال قانون الخط الهمايونى.

ج - عدم توفير مساحة كافية للأقباط فى الإعلام الرسمى تتناسب مع عددهم ومع ما يدفعونه من ضرائب.

د - السماح ببث مواد معادية للمسيحيين والمسيحية فى الإذاعة والتليفزيون.

هـ - محاولة (بقصد أو بدون قصد) إبعاد الأقباط عن الحياة السياسية العامة أو على الأقل عدم بذل مجهود حقيقى ومخلص لجذبهم إلى هذه الحياة (إذا سلمنا أن هناك سلبية من جانب أنفسهم).

أما المشاكل الطارئة فهى التى تتعلق بالإرهاب الإسلامى وكان الأقباط بعض ضحاياه المتعمدين ويأخذ الأقباط على الحكومة، أنها لم تكن حازمة فى البداية بكف شر الإرهابيين الإسلاميين عن الأقباط وتركهم لبعض الوقت بدون مطاردة أو عقاب.

■ **دورك فى حل مشاكل الأقباط؟**

قلت وكتبت أكثر من مرة أن ما يعانيه الأقباط فى مصر لا يعتبر اضطهاداً دينيا منظما يشارك فيه المجتمع ككل أو النظام وهو يرجع إلى خصوصية الأقلية القبطية، فالأقباط جزء من النسيج المصرى أو السبيكة المصرية، والشعب المصرى بطبيعته التى تعكس انبساط الأرض وخضرتها وصفاء الجو وسخاء النيل، سمح وطيب وغير عدوانى.

ومن ناحيتى كنت من أوائل من انشغل بالقضية القبطية وكتبت أول مقال لى فى هذه القضية فى جريدة مصر التى أصدرتها فى أمريكا عام ١٩٧٢، وكان عنوان المقال «أقباط ومسلمون» نبهت فيه إلى معاناة الأقباط وطالبت بما أسميته فى ذلك الوقت «تصحيح أوضاع الأقباط فى مصر» ومازلت أشغل نفسى بهذه القضية بالكتابة والاتصالات الشخصية من موقع الاعتدال وعدم التطرف فى المواقف والمطالب.

■ **مستقبل قضية الأقباط؟**

على الرغم من الضجة حول القضية القبطية لا يبدو أن هناك تحركا فى الاتجاه الصحيح، ويرجع هذا فى نظرى إلى تمسك كل جانب بموقفه، وربما لعدم وجود رؤية واضحة وصادقة عن كل جانب للقضية، وعدم اعتراف الجانب المصرى الرسمى بوجود القضية أصلا ومسايرة بعض الأقباط داخل مصر وخارجها لموقف الحكومة.

■ **مسئولية الحكومة ؟**

الحكومة ليست مسئولة عن المشاكل، ولكن سياساتها ومواقفها حيال هذه القضية يجعلها فى نظرى جزءاً من المشكلة، فهى على الأقل لا تبذل جهوداً صادقة وجادة ومخلصة لحل مشاكل الأقباط فى مصر.

■ **مسئولية الكنيسة؟**

للكنيسة والقيادة الدينية موقف خاص، وهو موقف أقرب إلى السلبية وأقرب إلى مسايرة الموقف الرسمى للحكومة ولا أحد ينكر أن البابا شنودة يبذل مساعيه لحل بعض مشاكل الأقباط، ولكنه لا يضغط ولا يستخدم مكانته فى الداخل والخارج لكى يضغط بالشكل الكافى، وينطبق هذا الكلام على موقف الكنيسة خارج مصر فى بلدان المهجر وأعتقد أن مواقف بعض الأباء الكهنة السلبية فى الخارج بل موقفهم العدائى للحركة القبطية لا يساعد فى حل هذه القضية.

ويمكن أن يقوم بعض الكهنة المخلصين بدور الوسيط أو التقريب بين نشطاء الأقباط

فى الخارج والمسئولين فى الحكومة المصرية وهو دور لا أدرى لماذا لا يشجع عليه قداسة البابا وهو فى مصلحة الجانبين.

■ موقف الإعلام المصرى من قضية الأقباط؟

الإعلام المصرى ليس متجانسا فالصحافة القومية تؤيد موقف الحكومة وتدافع عنه وتكيل الاتهامات لأقباط المهجر، الصحافة الإسلامية موقفها معاد، الصحافة المعارضة وكافة صحف حزب التجمع والوفد موقفها طيب.

■ علاقة المسلمين والأقباط فى مصر والمهجر؟

علاقة طيبة وطبيعية فى مصر وهى كذلك فى الغالب فى المهجر وإن كان هناك اتجاه إلى انعزال الأقباط عن المسلمين خاصة فى بعض المجتمعات المحلية وبعض المدن الكبرى التى يتغلب عليها التيار الأصولى.

■ علاقتك بالمنظمات التى تدافع عن الأقباط؟

ليس لى اتصال بمنظمات دولية، ولا مانع عندى من التعاون مع أى شخص أو جهة حكومية أو غير حكومية للمساعدة فى حل القضية القبطية.

■ هل هناك مؤامرة على مصر تستغل قضية الأقباط؟

لست من المؤمنين بنظريات التآمر، ولكن لا أستطيع أن أنكر أن يستغل خصوم مصر أى مشكلة ضد مصر ومنها المشكلة القبطية، وحتى وجود مؤامرة أو أيدى أجنبية لا يعفى من المسئولية وأعنى لا يعفى الجانب المصرى رسمى وغير رسمى من مسئولية الاعتراف بوجود المشاكل والعمل على حلها.

■ حول الاتهامات الموجهة لأقباط المهجر؟

جميع العاملين المخلصين الذين يدافعون عن حقوق الأقباط وأنا على صلة شخصية ببعضهم لا يضمرون عداوة لمصر ولا يعملون على تشويه سمعة مصر، والسمعة الطيبة لا يستطيع أحد تشويهها.

وإذا استخدمت الحكومة المصرية النهج السليم فى معالجة مشاكل الأقباط لوضعت حدا لكل محاولة مقصودة وغير مقصودة لتشويه سمعة مصر، وأقباط المهجر ليسوا هم وحدهم الذين يدافعون عن حقوق الأقباط، فمنظمات حقوق الإنسان الدولية وما أكثرها تقوم بهذه المهمة، وأفضل رد هو الحقائق والمعلومات الصحيحة عن الأقباط فى مصر والجهود الصادقة المعلنة لتصحيح أوضاع الأقباط فى مصر.

6

الملاحق

دار الخيال

الإعلان العالمى لحقوق الإنسان
صدر هذا الإعلان فى ١٠ ديسمبر ١٩٤٨
واعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة

المادة ١:

يولد جميع الناس أحراراً ومتساوين فى الكرامة والحقوق، وقد وهبوا العقل والوجدان وعليهم أن يعاملوا بعضهم بروح الإخاء.

المادة ٢:

لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات المذكورة فى هذا الإعلان، دونما تمييز، ولا سيما التمييز بسبب العنصر، أو اللون أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأى سياسيًا وغير سياسى، أو الأصل الوطنى، أو الاجتماعى أو الثروة أو المولد أو أى وضع آخر.

وفضلا عن ذلك، لا يجوز التمييز على أساس الوضع السياسى أو القانونى أو الدولى للبلد أو الإقليم الذى ينتمى إليه الشخص، سواء مستقلا أم موضوعًا تحت الوصايا أو غير متمتع بالحكم الذاتى أم خاضعًا لأى قيد آخر على سيادته.

المادة ٣:

لكل فرد حق الحياة والحرية والأمان على شخصه.

المادة ٤:

لا يجوز استرقاق أحد أو استعباده ويحظر الرق والإتجار بالرقيق بجميع صورهما.

المادة ٥:

لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الإطاحة بالكرامة.

المادة ٦:

لكل إنسان فى كل مكان حق بأن يعترف له بالشخصية القانونية.

المادة ٧:

الناس جميعاً سواء أمام القانون وهم يتساوون فى حق التمتع بالحماية من أى تمييز ينتهك هذا الإعلان ومن أى تحريض على مثل هذا التمييز.

المادة ٨:

لكل شخص حق اللجوء إلى المحاكم الوطنية المختصة لإنصافه الفعلى من أية أعمال تنتهك الحقوق الأساسية التى يمنحها الدستور أو القانون.

المادة ٩:

لا يجوز اعتقال أى إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفًا.

المادة ١٠:

كل إنسان، على قدم المساواة التامة مع الآخرين، الحق فى أن تنظر قضيته محكمة مستقلة ومحايدة نظرة منصفة للفصل فى حقوقه والتزاماته وفى أية تهمة جزئية توجه إليه.

المادة ١١:

كل شخص متهم بجريمة يعتبر بريئا إلى أن يثبت ارتكابه لها قانونيًا فى محاكمة علنية تكون قد وفرت له فيها الضمانات اللازمة للدفاع عن نفسه. لايدان أى شخص بجريمة بسبب أى عمل ـ أو امتناع عن عمل ـ لم يكن فى حينه يشكل جرما بمقتضى القانون الدولى كما لا تقع عليه أى عقوبة أشد من تلك التى كانت سارية فى الوقت الذى ارتكب فيه الجريمة.

المادة ١٢:

لا يجوز تعريض أحد لتدخل تعسفى فى حياته الخاصة أو فى شئون أسرته أو مسكنه أو مراسلات أو حملات ضد سمعته وشرفه، ولكل شخص حق فى أن يحميه القانون من مثل ذلك التدخل أو الحملات.

المادة ١٣:

لكل فرد حق التنقل واختيار مكان إقامته فى الدولة. لكل فرد حق المغادرة والعودة لأى بلد والعودة إلى بلده.

المادة ١٤:

لكل فرد حق التماس اللجوء فى بلدان أخرى والتمتع به خلاصًا من الاضطهاد ـ لا يمكن التمتع بهذا الحق إذا كانت هناك ملاحظة خاطئة بالفعل فى جريمة غير سياسية أو فى أعمال تناقض الأمم المتحدة ومبادئها.

المادة ١٥:

لكل فرد حق التمتع بجنسية ما ـ لا يجوز التعسف بحرمان أى شخص من جنسيته ولا من حقه فى تغيير جنسيته.

المادة ١٦:

للرجل والمرأة متى أدركا سن البلوغ حق التزوج وتأسيس أسرة بدون أى قيد بسبب العرق أو الجنسية أو الدين. وهما يتساويان فى الحقوق لدى التزوج وخلال قيام الزواج ولدى انحلاله ـ لا يعقد الزواج إلا برضا الطرفين كاملاً ولا إكراه فيه ـ الأسرة هى الخلية الطبيعية والأساسية فى المجتمع ولها حق التمتع بحماية المجتمع الدولة.

المادة ١٧:

لكل فرد حق فى التملك بمفرده أو بالاشتراك مع غيره ـ لا يجوز تجريد أحد من ممتلكاته تعسفًا.

المادة ١٨:

لكل شخص حق فى حرية الفكر والوجدان والدين، ويشمل هذا الحق حريته فى تغيير دينه أو معتقده أو حريته فى إظهار دينه أو معتقده بالتعبد وإقامة الشعائر والممارسة والتعليم، بمفرده أو مع جماعة. وأمام الملأ وعلى حده.

المادة ١٩:

لكل شخص حق التمتع بحرية الرأى والتعبير، ويشمل هذا الحق حريته فى اعتناق الآراء دون مضايقة ... وفى التماس الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها للآخرين ، بأية وسيلة مع اعتبار الحدود.

المادة٢٠:

لكل فرد حق الاشتراك فى الجماعات والاجتماعات السلمية ـ لا يجوز إرغام أحد على الانتماء إلى جمعية ما.

المادة ٢١

لكل شخص حق المشاركة فى إدارة الشئون العامة لبلده إما مباشرة أو بواسطة ممثلين

يختارون فى حرية ـ لكل شخص بالتساوى مع الآخرين، حق تقلد الوظائف العامة فى بلده ـ إرادة الشعب هى مناط سلطة الحكم، ويجب أن تتجلى هذه الإرادة من خلال انتخابات نزيهة تجرى دوريا بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة من الناخبين وبالتصويت السرى أو بإجراء ما يفيد من حيث ضمان حرية التصويت.

المادة ٢٢:

لكل شخص بوصفه عضواً فى المجتمع حق الضمان الاجتماعى، ومن حقه أن توفر له من خلال المجهود القومى والتعاون الدولى وبما يتفق مع هيكل كل دولة ومواردها، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى لا غنى عنها لكرامته ولتنامى شخصيته فى حرية.

المادة ٢٣:

لكل شخص حق فى العمل، وفى حرية اختيار عمله، وفى شروط عمل عادلة ومرضية، وفى الحماية من البطالة ـ لجميع الأفراد دون أى تمييز الحق فى أجر متساوى على العمل المتساوى ـ لكل فرد يعمل حق فى مكافأة عادلة ومرضية تكفل له ولأسرته عيشة لائقة بالكرامة، وتستكمل عند الإقضاء بوسائل أخرى للحماية الاجتماعية ـ لكل شخص حق إنشاء النقابات مع آخرين والانضمام إليها من أجل حماية مصالحه.

المادة ٢٤:

لكل شخص حق فى الراحة وأوقات الفراغ، وخصوصًا فى تحديد معقول لساعات العمل وإجازات دورية مأجورة.

المادة ٢٥:

لكل شخص حق فى مستوى معيشة يكفى لضمان الصحة والرفاهية له ولأسرته، خاصة على صعيد المأكل والملبس والمسكن والعناية الطبية وصعيد الخدمات الاجتماعية الضرورية، وله الحق فى ما يأمن به الغوائل فى حالات البطالة أو المرض أو العجز أو الترمل أو الشيخوخة وغير ذلك من ظروف خارجة عن الإرادة تفقده أسباب عيشه ـ للأمومة والطفولة حق فى رعاية ومساعدة خاصتين، ولجميع الأطفال حق التمتع بذات الحماية الاجتماعية سواء ولدوا فى إطار الزواج أو خارج هذا الإطار.

المادة ٢٦:

لكل شخص حق التعليم، ويجب أن يوفر التعليم مجانًا، على الأقل فى مرحلتين : الابتدائية والأساسية، ويكون التعليم الابتدائى إلزاميًا، ويكون التعليم الفنى والمهنى متاحًا للعموم، ويكون التعليم العالى متاحًا للجميع تبعًا لكفاءتهم ـ يجب أن يستهدف التعليم

التنمية الكاملة لشخصية الإنسان وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. كما يجب أن يعزز التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الأمم وجميع الفئات العنصرية أو الدينية وأن تؤيد الأنشطة التي تتطلع إليها الأمم المتحدة لحفظ السلام ـ للآباء على سبيل الأولوية، حق اختيار نوع التعليم الذى يعطى لأولادهم.

المادة ٢٧ :

لكل فرد حق المشاركة الحرة فى حياة المجتمع الثقافية والاستمتاع بالفنون، والإسهام فى التقدم العلمى وفى الفوائد التى تنجم عنه ـ لكل شخص حق فى حماية المصالح المعنوية والمادية المترتبة على أى إنتاج علمى أو أدبى أوفنى من صنعه.

المادة ٢٨:

لكل فرد حق التمتع بنظام اجتماعى ودولى يمكن أن تتحقق فى ظله الحقوق والحريات المنصوص عليها فى هذا الإعلان تحققًا تامًا.

المادة ٢٩:

على كل فرد واجبات إزاء الجماعة التى فيها وحدها يمكن أن تنمو شخصيته النمو الحر الكامل ـ لا يخضع أى فرد فى ممارسة حقوقه وحريته إلا للقيود التى يقررها القانون مستهدفًا منها، حصرًا ضمان الاعتراف الواجب بحقوق وحريات الآخرين واحترامها والوفاء بالعدل من مقتضيات الفضيلة والنظام العام ورفاه الجميع فى مجتمع ديمقراطى ـ لا يجوز فى أى حال أن تمارس هذه الحقوق على نحو يناقض مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها.

المادة ٣٠:

ليس فى هذا الإعلان أى نص يجوز تأويله على نحو يفيد انطواؤه على تحويل أية دولة أو جماعة أو أفراد أى حق فى القيام بأى نشاط أو بأى فعل يهدف إلى هدم أى من الحقائق والحريات المنصوص عليها فيه.

إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٨-١٢-١٩٩٢

إن الجمعية العامة: إذ تؤكد من جديد أن أحد الأهداف الأساسية للأمم المتحدة كما أعلنها الميثاق ،هو تعزيز حقوق الإنسان والحريات الاساسية والتشجيع على احترامها بالنسبة للجميع، دون تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين، وإذ تعيد تأكيد إيمانها بحقوق

الإنسان الأساسية وبكرامة الإنسان وقيمته، وبالحقوق المتساوية للرجال والنساء وللأمم كبيرها وصغيرها ، وإذ ترغب فى تعزيز إعمال المبادىء الواردة فى ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمى لحقوق الإنسان، واتفاقية منع جريمة إبادة الأجناس والمعاقبة عليها ، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصرى ، والعهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولى الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والإعلان بشأن القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد، واتفاقية حقوق الطفل، وكذلك الصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة التى اعتمدت على الصعيد العالمى أو الإقليمى وتلك المعقودة بين الآحاد من الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة، وإذ تستلهم أحكام المادة ٢٧ من العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المتعلقة بحقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات إثنية أو دينية أو لغوية، وإذ ترى أن تعزيز وحماية حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية يسهمان فى الاستقرار السياسى والاجتماعى للدول التى يعيشون فيها، وإذ تشدد على أن التعزيز والإعمال المستمرين لحقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية ، كجزء لايتجزأ من تنمية المجتمع بأسره وداخل إطار ديمقراطى يستند إلى حكم القانون، من شأنهما أن يسهما فى تدعيم الصداقة والتعاون فيما بين الشعوب والدول.

وإذ ترى أن للأمم المتحدة دورا مهما تؤديه فى حماية الأقليات. وإذ تضع فى اعتبارها العمل الذى تم إنجازه حتى الآن داخل منظومة الأمم المتحدة، وبوجه خاص لجنة حقوق الإنسان، واللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات، والهيئات بموجب العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان وصكوك حقوق الإنسان الدولية الأخرى ذات الصلة، بشأن تعزيز وحماية حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية. وإذ تضع فى اعتبارها العمل المهم الذى تنهض به المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية فى حماية الأقليات وفى تعزيز وحماية حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية. وإذ تدرك ضرورة ضمان مزيد من الفعالية أيضا فى تنفيذ الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، المتعلقة بحقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية. تصدر هذا الإعلان بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية .

المادة الأولى :

١ - على الدول أن تقوم، كل فى إقليمها، بحماية وجود الأقليات وهويتها القومية أو الإثنية، وهويتها الثقافية والدينية واللغوية، وبتهيئة الظروف الكفيلة بتعزيز هذه الهوية .

٢- تعتمد الدول التدابير التشريعية والتدابير الأخرى الملائمة لتحقيق تلك الغايات .

المادة الثانية:

١- يكون للأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية (المشار إليهم فيما يلى بالأشخاص المنتمين إلى أقليات) الحق فى التمتع بثقافتهم الخاصة، وإعلان وممارسة دينهم الخاص ، واستخدام لغتهم الخاصة ، سرا وعلانية ، وذلك بحرية وبدون تدخل أو أى شكل من أشكال التمييز .

٢- يكون للاشخاص المنتمين إلى أقليات الحق فى المشاركة فى الحياة الثقافية والدينية والاجتماعية والاقتصادية والعامة مشاركة فعالة .

٣- يكون للأشخاص المنتمين إلى أقليات الحق فى المشاركة الفعالة على الصعيد الوطنى، وكذلك على الصعيد الإقليمى حيثما كان ذلك ملائما، فى القرارات الخاصة بالأقلية التى ينتمون إليها أو بالمناطق التى يعيشون فيها، على أن تكون هذه المشاركة بصورة لاتتعاض مع التشريع الوطنى .

٤- يكون للأشخاص المنتمين إلى أقليات الحق فى إنشاء الرابطات الخاصة بهم والحفاظ على استمرارها.

٥- للأشخاص المنتمين إلى أقليات الحق فى أن يقيموا ويحافظوا على استمرار اتصالات حرة وسليمة مع سائر أفراد جماعتهم ومع الأشخاص المنتمين إلى أقليات أخرى، وكذلك اتصالات عبر الحدود مع مواطنى الدول الأخرى الذين تربطهم بهم صلات قومية أو إثنية أو دينية أو لغوية، دون أى تمييز .

المادة الثالثة:

١- يجوز للأشخاص المنتمين إلى أقليات ممارسة حقوقهم، بما فيها تلك المبينة فى هذا الإعلان ، بصفة فردية وكذلك بالاشتراك مع سائر أفراد جماعتهم، ودون أى تمييز.

٢- لايجوز أن ينتج عن ممارسة الحقوق المبينة فى هذا الإعلان أو عدم ممارستها إلحاق أية أضرار بالأشخاص المنتمين إلى أقليات .

المادة الرابعة:

١- على الدول أن تتخذ ، حيثما دعت الحال ، تدابير تضمن أن يتسنى للأشخاص المنتمين إلى أقليات ممارسة جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية الخاصة بهم ممارسة تامة وفعالة ، دون أى تمييز وبالمساواة التامة أمام القانون .

٢- على الدول اتخاذ تدابير لتهيئة الظروف المواتية لتمكين الأشخاص المنتمين إلى أقليات من التعبير عن خصائصهم ومن تطوير ثقافتهم ولغتهم ودينهم وتقاليدهم وعاداتهم، إلا فى الحالات التى تكون فيها ممارسات معينة منتهكة للقانون الوطنى ومخالفة للمعايير الدولية .

٣- ينبغى للدول أن تتخذ تدابير ملائمة كى تضمن - حيثما أمكن ذلك - حصول الأشخاص المنتمين إلى أقليات على فرص كافية لتعلم لغتهم الأم أو لتلقى دروس بلغتهم الأم .

٤- ينبغى للدول أن تتخذ، حيثما كان ذلك ملائما ، تدابير فى حقل التعليم من أجل تشجيع المعرفة بتاريخ الأقليات الموجودة داخل أراضيها وبعاداتها وتقاليدها ولغتها وثقافتها، وينبغى أن تتاح للأشخاص المنتمين إلى أقليات فرص ملائمة للتعرف على المجتمع فى مجموعه.

٥- ينبغى للدول أن تنظر فى اتخاذ التدابير الملائمة التى تكفل للأشخاص المنتمين إلى أقليات أن يشاركوا مشاركة كاملة فى التقدم الاقتصادى والتنمية فى بلدهم .

المادة الخامسة:

١- تخطط السياسات والبرامج الوطنية وتنفذ مع إيلاء الاهتمام الواجب للمصالح المشروعة للأشخاص المنتمين إلى أقليات.

٢- ينبغى تخطيط وتنفيذ برامج التعاون والمساعدة فيما بين الدول مع إيلاء الاهتمام الواجب للمصالح المشروعة للأشخاص المنتمين إلى أقليات.

المادة السادسة:

ينبغى للدول أن تتعاون فى المسائل المتعلقة بالأشخاص المنتمين إلى أقليات، بما فى ذلك تبادل المعلومات والخبرات، من أجل تعزيز التفاهم والثقة المتبادلين .

المادة السابعة:

ينبغى للدول أن تتعاون من أجل تعزيز احترام الحقوق المبينة فى هذا الإعلان.

المادة الثامنة:

١- ليس فى هذا الإعلان ما يحول دون وفاء الدول بالتزاماتها الدولية فيما يتعلق بالأشخاص المنتمين إلى أقليات. وعلى الدول بصفة خاصة أن تفى بحسن نية بالالتزامات والتعهدات التى أخذتها على عاتقها بموجب المعاهدات والاتفاقات الدولية التى هى أطراف فيها .

٢- لاتخل ممارسة الحقوق المبينة فى هذا الإعلان بتمتع جميع الأشخاص بحقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالميا.

٣- إن التدابير التى تتخذها الدول لضمان التمتع الفعلى بالحقوق المبينة فى هذا الإعلان لايجوز اعتبارها ، من حيث الافتراض المبدئى ، مخالفة لمبدأ المساواة الوارد فى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان .

٤- لايجوز بأى حال تفسير أى جزء من هذ الإعلان على أنه يسمح بأى نشاط يتعارض مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها ، بما فى ذلك المساواة فى السيادة بين الدول، وسلامتها الإقليمية، واستقلالها السياسى.

المادة التاسعة:

تساهم الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، كل فى مجال اختصاصه ، فى الإعمال الكامل للحقوق والمبادىء المبينة فى هذا الإعلان .

تقرير لجنة تقصى الحقائق
مجلس الشعب ١٩٧٢

اجتمع المجلس الساعة الحادية عشرة والدقيقة الثلاثين صباحا برئاسة السيد حافظ على بدوى، رئيس المجلس.

وتولى معاونة السيد رئيس المجلس فى إجراءات الجلسة السيدان:

محمد عبد الرحمن قرقورة، وسرور سالم شاهين.

وحضر الاجتماع السادة الأعضاء، ماعدا:

(أولا) الغائبون بإجازة :

السادة : أبو سيف يوسف، جاد الله خضر إبراهيم، فوزى الدسوقى العمدة، محمد أحمد يوسف، المهندس محمد لبيب عنبة، مختار هانى.

(ثانيا) المعتذرون:

السادة: الدكتور إسماعيل معتوق، عبد المنعم عبد العزيز سعداوى، على رءوف صفوت، على عوض الله، مصطفى إبراهيم عبد العال.

ولم يحضر السادة :

إبراهيم عبد الجواد الضبع، أحمد فؤاد محمود عمر، أحمد محمد أمين أبو زيد طنطاوى، الدكتور أحمد منصور ساعد، التابعى إبراهيم مسلم، المأمون صالح مشال، رمضان عرفة إسماعيل، سامى عبد الله أباظة، سمير أحمد عبد الرحمن نصير، عبد اللطيف فهمى رفيعى، عبد الله محمد عاصى، عبد المنصف ثابت حسين، عطا محمد سليم، عمران عبد الجليل غزالى، فتحى إسماعيل الوكيل، فهمى محمد حسن الخبير، محمد إبراهيم عياد، محمد توفيق عويضة، محمد متولى عبد الله بريقع، محمود عبد العزيز أبو عقيل، محمد محمد داوود.

وحضر من الوزراء السادة :

ممدوح سالم، نائب رئيس الوزراء، ووزير الداخلية.

الدكتورة عائشة راتب، وزيرة الشئون الاجتماعية.

الدكتور مصطفى الجبلى، وزير الزراعة واستصلاح الأراضى.

صلاح الدين محمد غريب، وزير القوى العاملة.

وحضر السيد محمد طلعت عبد العاطى، نائب الأمن العام.

رئيس المجلس ـ باسم الله، وباسم الشعب، أفتتح الجلسة.

(أولا) تقرير اللجنة الخاصة:

باستظهار الحقائق فى الحوادث الطائفية التى وقعت بالخانكة

أشير إلى الكتاب الآتى :

"السيد رئيس مجلس الشعب.

تحية طيبة، وبعد فأتشرف بأن أقدم لسيادتكم، مع تقرير، اللجنة الخاصة باستظهار الحقائق فى الحوادث الطائفية التى وقعت بالخانكة، رجاء عرضه على المجلس، وقد اختارتنى اللجنة مقرراً لها فيه أمام المجلس.

وتفضلوا سيادتكم بقبول وافر التحية وعميق الاحترام،

٢٦/ ١١/ ١٩٧٢

رئيس اللجنة

دكتور جمال العطيفى

رئيس المجلس: ليتفضل السيد المقرر.

المقرر (دكتور جمال العطيفى):

قرار تشكيل اللجنة:

أصدر مجلس الشعب بجلسته المعقودة يوم الاثنين من شوال ١٣٩٢ الموافق ١٣ من نوفمبر ١٩٧٢ قراراً، بناء على طلب السيد رئيس الجمهورية، بتشكيل لجنة خاصة باستظهار الحقائق حول الأحداث الطائفية التى وقعت أخيرا فى مركز الخانكة وإعداد تقرير للمجلس عن حقيقة ما حدث. وقد شكلت هذه اللجنة برياسة الدكتور جمال العطيفى وكيل المجلس وعضوية السادة أعضاء المجلس محمد فؤاد أبو هميلة وألبرت برسوم سلامة وكمال الشاذلى والدكتور رشدى سعيد وعبد المنصف حسن حزين والمهندس محب استينو.

حدود مهمة اللجنة

ويعتبر هذا القرار أول ممارسة فى ظل الدستور الجديد لما أجازته اللائحة الداخلية للمجلس من جواز تشكيل لجنة خاصة باستظهار الحقائق فى موضوع معين وذلك طبقا للمادتين ١٦، ٤٧ من اللائحة.

ومع أن قرار تشكيل اللجنة ينوط بها أستظهار الحقائق فى الأحداث الطائفية التى وقعت أخيرا فى الخانكة، إلا أن اللجنة رأت بمناسبة بحثها لظروف هذه الأحداث والعوامل التى أدت إليها، أن حادث الخانكة وهو أحد الحوادث التى تكررت خلال هذا العام، يطرح بصفة

عامة وأساسية موضوع العوامل المؤثرة على العلاقات بين طوائف الشعب وما إذا كانت هذه العوامل مصطنعة أو مغرضة ومدى تهديدها للوحدة الوطنية فى هذه الظروف الدقيقة التى يجتازها نضالنا ضد العدو الصهيونى والاستعمار العالمى، ومن ثم فإن اللجنة تعرض فى تقريرها لموضوع حادث الخانكة باعتباره حادثا متميزا يعبر عن مناخ غير صحى ساد العلاقات الاجتماعية خلال هذا العام ثم تتناول بعد ذلك هذه العلاقات بصفة عامة وتعرض تحليلا لها واقتراحات محددة لعلاجها.

إجراءات اللجنة:

بدأت اللجنة عملها، باجتماع عقده رئيسها مع السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية والسيد النائب العام فى صباح اليوم التالى لصدور قرار تشكيلها، وذلك للوقوف على ظروف هذا الحادث لتبدأ عملها فى ضوء تصور واضح، ولما كانت النيابة العامة لاتزال تباشر التحقيق وحتى لا يقع تداخل بين الإجراءات التى تتخذها اللجنة وإجراءات التحقيق الجنائى، فقد رأت اللجنة الاكتفاء بطلب تقرير عن الحادث من النيابة العامة، كما طلبت من وزارة الداخلية تقريراً آخر على أن يتضمن سردا للحوادث المماثلة التى تكون قد وقعت فى العام الأخير، ثم بدأت اللجنة إجراءاتها كالآتى :

١ - فى صباح يوم الثلاثاء ١٤ من نوفمبر ١٩٧٢ عقدت اللجنة اجتماعا عرض فيه رئيسها التصور المبدئى للحوادث التى وقعت فى الخانكة، يومى ٦ نوفمبر و١٢ نوفمبر ١٩٧٢ فى ضوء المعلومات الشفوية التى تلقاها من السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية والنائب العام.

ففى ٦ نوفمبر وضع مجهولون النار فى دار جمعية الكتاب المقدس التى كان يتخذها أهالى مركز الخانكة من الأقباط كنيسة بغير ترخيص لإقامة الشعائر الدينية.

وفى يوم ١٢ نوفمبر وفد إلى الخانكة عدد كبير من القساوسة قدموا إليها بالسيارات ومعهم بعض المواطنين من الأقباط ساروا إلى مقر جمعية أصدقاء الكتاب المقدس المحترق وأقاموا شعائر الصلاة فيها وتجمع فى المساء عدد كبير من المواطنين فى مسجد السلطان الأشرف وخرجوا فى مسيرة احتجاج على ذلك، نسب فيها إلى غالى أنيس بشاى أنه أطلق أعيرة نارية فى الهواء على رؤوس المتظاهرين من مسدس مرخص له بحمله، فتوجه بعض المتظاهرين إلى مسكن هذا الشخص وإلى أماكن آخرى للأقباط وقاموا بوضع النار فيها وإتلافها دون أن تقع إصابات، وبعد أن استمعت اللجنة إلى هذا العرض المبدئى للحادث، ناقشت خطة عملها وحددت البيانات والمعلومات التى تحتاج إليها من الجهات المختلفة.

٢ - فى يوم الأربعاء ١٥ نوفمبر ١٩٧٢ انتقلت اللجنة بكامل هيئتها إلى مركز الخانكة يصحبها السيد اللواء مصطفى الشيخ وكيل وزارة الداخلية لشئون الأمن العام والذى ندبته

وزارة الداخلية بناء على طلب اللجنة لتسهيل مهمتها، وقد بادرت بزيارة الأماكن التى جرت فيها هذه الأحداث وناقشت المسئولين فى مركز الشرطة وفى مجلس المدينة وفى الاتحاد الاشتراكى كما استمعت إلى ملاحظات المجنى عليهم الذين وقع اعتداء على مساكنهم وحوانيتهم، فعاينت دار جمعية الكتاب المقدس الذى كان الأقباط من سكان المركز قد جروا أخيرا على إقامة الصلاة فيه والذى تعرض لوضع النار فيه صبيحة الاثنين ٦ نوفمبر ١٩٧٢ كما شاهدت آثار النار والكسر فى منزل رزق صليب عطية المصور وفى حانوته، وكذلك فى مساكن جرجس عريان سليمان وغبريال جرجس عريان وحليم حنا نعمة الله وغالى أنيس سعيد بشاى.

٣ – فى مساء اليوم نفسه استقبلت اللجنة أمين الاتحاد الاشتراكى بمحافظة القليوبية وأمين وحدة المركز، كما استقبلت السيد عبد القادر البرى عضو المجلس الشعبى للمحافظة المختار عن وحدة الاتحاد الاشتراكى بالمركز والذى كان قد اتهمه بعض المجنى عليهم فى التحقيق بالتحريض على ارتكاب الحادث، كما استقبلت الشيخ زين الصاوى البدوى إمام مسجد السلطان الأشرف الذى تجمع فيه أهالى مركز الخانكة مساء يوم الأحد ١٢ نوفمبر سنة ١٩٧٢.

– طلبت اللجنة من السيد أمين الاتحاد الاشتراكى بمحافظة القليوبية معلوماته وملاحظاته، وقد وافاها بها بعد ذلك.

٤ – فى يوم الخميس ١٦ نوفمبر ١٩٧٢ اجتمعت اللجنة بقداسة البابا شنودة بطريرك الأقباط فى دار البطريركية، وشهد هذا الاجتماع المطارنة والأساقفة، وخلال هذا الاجتماع استمعت اللجنة إلى ملاحظات البابا شنودة، كما اجتمعت اللجنة بعدها بفضيلة الإمام الأكبر محمد الفحام شيخ الجامع الأزهر، وشهد هذا الاجتماع أمين عام مجمع البحوث الإسلامية فضيلة الدكتور عبد الرحمن بيصار ومدير البعوث بالأزهر الدكتور عبد المنعم النمر ومدير مكتب شيخ الأزهر فضيلة الشيخ صلاح أبو إسماعيل.

٥ – فى مساء اليوم نفسه استقبل رئيس اللجنة أحد المبلغين الذى كان أرسل إلى السيد رئيس مجلس الشعب بأن لديه معلومات لتوضيح ملابسات الحادث، وقد أعادت اللجنة مناقشته بعد ذلك مساء السبت ١٨ نوفمبر، وأخطرت النيابة العامة لسؤاله.

وكانت اللجنة قد تلقت أيضا برقيتين من الحوامدية من كل من القس إبراهيم الذكر والسيد سعد العباسى رئيس لجنة الرعاية الدينية الإسلامية بالحوامدية، تنذر بخلاف حول طلاء قبة لمبنى جمعية أنصار الكتاب المقدس بالحوامدية المتخذ كنيسة منذ بضعة أعوام بغير ترخيص. وقد رأت اللجنة مثل هذا النزاع يعطى صورة عن بعض جوانب الاحتكاك الذى تكرر نوعه فدعت إليها الشاكين وقد أمكنها تسوية الموقف وإبقاء الحالة على ما هى عليه.

٦ - فى يوم السبت ١٧ نوفمبر سنة ١٩٧٢ اجتمع رئيس اللجنة بفضيلة الدكتور عبد الحليم محمود وزير الأوقاف وشئون الأزهر، وشهد المقابلة السيد اللواء حسين الرخاوى وكيل الوزارة لشئون مكتب الوزير والأمن، وبعدها استقبلت اللجنة السيد المهندس إبراهيم نجيب عضو الأمانة بالاتحاد الاشتراكى ورئيس لجنة إدارة أوقاف البطريركية، كما استقبلت معه فضيلة الأستاذ زكريا البرى أستاذ الشريعة الإسلامية بكلية حقوق جامعة القاهرة وأمين الشئون الدينية بأمانة الدعوة والفكر بالاتحاد الاشتراكى، وانضم إلى الاجتماع بعد ذلك فضيلة الدكتور حسين حامد أستاذ الشريعة الإسلامية المساعد بحقوق القاهرة وأحد خبراء اللجنة التشريعية بالمجلس فى شئون الشريعة الإسلامية، وقد اطلعت اللجنة خلال هذا الاجتماع على البيان الذى أعده الاتحاد الاشتراكى بشأن الوحدة الوطنية ووجوب القضاء على أى سبب للفرقة.

وفى مساء نفس اليوم، استقبل رئيس اللجنة الأستاذ على عبد العظيم عضو لجنة الدروس القرآنية بمجمع البحوث الإسلامية وقد عرض بعض الكتب الدينية التى يرى أن فيها مساسا بالعقيدة الإسلامية، وقد اتصل رئيس اللجنة خلال هذه المقابلة بالسيد طلعت خالد المسئول عن رقابة النشر بوزارة الثقافة والإعلام للوقوف على نظام رقابة الكتب الدينية.

٧ - وقد تلقت اللجنة فى نفس اليوم إخطارا من الدكتورة عائشة راتب وزيرة الشئون الاجتماعية ببيان المبالغ التى صرفتها الوزارة لمن لحقتهم خسائر من جراء هذه الحوادث بالخانكة وذلك بعد أن قامت السيدة الوزيرة ورجال الوزارة بزيارة مكان الحواث يوم ١٦ نوفمبر.

كما تلقت اللجنة فى نفس اليوم إخطارا من السيد محمد حامد محمود الأمين الأول المساعد للاتحاد الاشتراكى العربى، بأن أحد الشمامسة بكنيسة كفر أيوب بمركز منيا القمح كان يوزع يوم ٦/ ١١ كتيبات من مؤلفاته اشتبه فى مضمونها، وقد طلبنا من النيابة العامة ووزارة الداخلية معلومات مفصلة عن ذلك.

كذلك تلقت اللجنة برقيتين إحداهما من الدكتور القس عبد المسيح اسطفانوس يشكو فيها من واقعة قديمة خاصة بما سماه اغتصاب أرض دار الكتاب المقدس بالإسكندرية بزعم إقامة مسجد عليها والأخرى من عبد الفتاح بشير وتتضمن اتهاما عاما لعناصر لم يذكرها تحاول إحداث فتنة طائفية بهيئة النقل العام وقد أخطرت الجهات المختصة بالبرقيتين.

٨ - وفى صباح يوم الأحد ١٨ نوفمبر ١٩٧٢ استقبلت اللجنة بعض أهالى مركز الخانكة الذين قدموا معلومات عن الحادث، وقد رأت اللجنة إبلاغها إلى النائب العام.

وفى مساء اليوم ذاته، استقبلت اللجنة الأنبا صمويل أسقف الخدمات والأنبا دوماديوس

مطران الجيزة والقمص زكريا جيد راعى كنيسة مارمرقس بمصر الجديدة واستمعت إلى ملاحظاتهم.

القسم الأول
وقائع حوادث الخانكة

استعانت اللجنة أساسا فى تحديد هذه الوقائع بتقارير النيابة العامة وهى السلطة القضائية المختصة بالتحقيق، وفى نفس الوقت فإنها قد راجعت ما قدمته إليها الجهات الأخرى المختصة، كما اطلعت على تقرير أعد عن هذه الحوادث وقدم إلى قداسة البابا شنودة، ومن خلال قيامها بالانتقال والمعاينة والمناقشة التى أجرتها مع جميع الأطراف المعنية، أمكنها أن تستخلص الوقائع الصحيحة.

حادث يوم الأثنين ٦ نوفمبر ١٩٧٢

منذ عام ١٩٤٦ وجمعية أصدقاء الكتاب المقدس تباشر نشاطها فى الخانكة كجمعية دينية مسجلة بوزارة الشئون الاجتماعية، ومنذ حوالى سنة قام المحامى أحمد عزمى أبو شريفة ببيع قطعة أرض كبيرة يملكها مجاورة لمنزله بالحى المسمى الحى البولاقى بمدينة الخانكة إلى من يدعى محمد سعد الجلده، العامل بمزرعة الجبل الأصفر الذى باعها بدوره إلى أحد المسيحيين، وتسلسلت عقود بيعها حتى انتهت ملكيتها إلى الأنبا مكسيموس مطران القليوبية، وكان الظن وقتئذ أنها ستبنى مقرا لهذه الجمعية، وقد سورت فعلا وألحقت بها حجرات نقلت إليها الجمعية. غير أنه فى مطلع صيف هذا العام أقيم فيها مذبح للصلاة ورتب فناؤها بما يسمح بإقامة الشعائر الدينية فيه، وتولى القس مرقس فرج وهو راعى كنيسة أبو زعبل التى تبعد قرابة ثلاثة كيلومترات من الخانكة «إقامة الشعائر الدينية فيها» فى أيام الجمع لانشغاله أيام الآحاد بكنيسته الأصلية فى أبو زعبل.

ولما كانت الجمعية لم تستصدر قرارا جمهوريا بالترخيص بإقامة كنيسة، فقد أخذت الإدارة تعهدا على رئيس الجمعية شاكر غبور بعدم استخدامها ككنيسة إلا بعد الحصول على الترخيص. وقد أثار استخدام هذا المكان ككنيسة بغير ترخيص اعتراض بعض المقيمين بمدينة الخانكة ومن بينهم عبد القادر البرى وهو مفتش مالى وعضو المجلس الشعبى بمحافظة القليوبية، وليس هنا ما يدل على أن هذا الاعتراض قد اتخذ مظهرا عنيفا أو كان موضع اهتمام عام.

وفى صبيحة يوم الحادث ٦ نوفمبر ١٩٧٢ وهو أول أيام عيد الفطر المبارك أخطرت النيابة العامة بحدوث حريق فى هذا المبنى، وقد تبين أن النار قد أتت على سقفه وهو من الأخشاب، كما امتدت إلى موجوداته ولكنها لم تمتد إلى جدرانه المبللة، ولم تتوصل التحقيقات التى

أجرتها النيابة إلى معرفة الفاعل. غير أن بعض الذين كانوا يبيتون فى المبنى لحراسته قرروا فى تحقيق النيابة أنهم شاهدوا جملة أشخاص يلقون زجاجات مشتعلة من الخارج، وقد أمكن لرجال المطافى إخماد النار بمعاونة بعض الأهالى من المسلمين والمسيحيين.

ودون تدخل فى إجراءات التحقيق الجنائى وما يمكن أن تستخلصه النيابة العامة من ثبوت للتهمة أو عدم ثبوتها فإن هناك حقائق يجب أن تؤخذ فى الاعتبار:

١ - إن أهالى مدينة الخانكة كانوا يعيشون دائما فى وئام، وقد ضربوا المثل فى التعاون والوحدة حينما تعرض أحد مصانع أبو زعبل القريبة من الخانكة لغارات طائرات إسرائيل الفانتوم فى فبراير ١٩٧٠ حيث قتل سبعون عاملا وأصيب ٦٩ غيرهم بجراح، مما عبأ الجميع ضد العدو، لأن القنابل التى ألقيت لم تفرق بين المسلم والقبطى.

٢ - إن رئيس مجلس المدينة السابق كان من الأقباط وقد ظل فى مركزه قرابة اثنتى عشرة سنة وهو السيد أديب حنا، ولم يثر هذا أية حساسيات طوال هذه السنوات. وحينما عين خلفه الحالى السيد عادل رمضان فى مارس ١٩٧٢ احتفلت به جمعية أصدقاء الكتاب المقدس فى مبناها الجديد الذى انتقلت إليه. ويشغل عدد كبير من الأقباط وظائف مهمة وخاصة فى قطاعى الصحة والصحة النفسية، حيث تزيد نسبة الموظفين الأقباط على ستين فى المائة إذ يبلغ عددهم ٣٨ من بين ٥٩ موظفا (طبقا للبيانات التى قدمها رئيس مجلس المدينة). ويبلغ مجموع الموظفين الأقباط فى هذا المركز ١١١ من بين مجموعهم البالغ ٨٥٦ موظفا.

٣ - إن مبنى جمعية أصدقاء الكتاب المقدس الذى احترق سقفه واحترقت موجوداته هو مبنى صغير يقع فى مكان منزو غير مطروق يقع بالجهة الشرقية للمدينة ويقوم حوله بعض مساكن المسلمين. ولم يكن مرخصا كبناء فضلا عن عدم الترخيص به ككنيسة، ولكن من ناحية الأمر الواقع كانت تباشر فيه الشعائر الدينية دون تعرض من جهات الإدارة وبتسامح منها. وقد قام بعض المسلمين من أهالى الخانكة بجمع تبرعات لإقامة مسجد شديد القرب من هذا المكان وشرع فعلا فى بنائه.

٤ - إن عدد سكان الخانكة كما جاء بالتعداد العام للسكان المنشور عام ١٩٦٠ بلغ ٨٦٣ر٢ منهم ٦١٥ مسيحيا، غير أن البيانات التى قدمت للجنة من مجلس المدينة تفيد أن عدد المسيحيين لا يجاوز ستا وثلاثين أسرة.

وقد طلبت اللجنة بيانا من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء بعد اتصال قام به رئيسها بالفريق جمال عسكر، ويتبين من الرد الذى تلقته اللجنة انه كان فى مدينة الخانكة فى عام ١٩٦٦ عدد ٦٩٢ مسيحيا فزاد فى عام ١٩٧٢ إلى ٨٠٣ مسيحيين بينما أن جملة

المسيحيين فى مركز الخانكة (مدينة وقرى) بلغ فى عام ١٩٦٦ عدد ٢٥٥٢ وزاد فى عام ١٩٧٢ إلى ٢٩٦٣.

٥ - إنه قد بولغ فى تصوير هذا الحادث فيما عرض على قداسة البابا من معلومات عنه، وزاد من حدة التوتر أنه قد سبقه منذ شهور قليلة حادث مماثل فى سنهور بجهة دمنهور.

فقد ورد فى التقرير الذى قدم إلى قداسة البابا عن هذا الحادث ما يفهم منه أن المكان قد أحرق بالكامل وصور الحادث على أن المطافئ تباطأت فى إطفاء الحريق، وأن المتآمرين منعوا رجال الإطفاء من أداء واجبهم، كما تضمن هذا التقرير تشكيكا فى سلامة إجراءات التحقيق وعدم حيدتها.

وقد أثبتت المعاينة التى قامت بها اللجنة بالإضافة إلى المعاينة التى أجرتها النيابة أن الحريق لم يمتد إلا إلى السقف الخشبى وإلى الموجودات الخشبية وأنه لولا تدخل رجال الإطفاء لما كانت النار قد أخمدت دون خسائر أخرى. كما أن وصف الحادث بأنه حريق لكنيسة (بينما لا توجد كنيسة مصرح بها رسميا) وأنه بذلك ينطوى على امتهان المقدسات المسيحية، قد أضفى على تصوير الحادث طابع الإثارة.

وقد عرضت اللجنة على قداسة البابا الوقائع الصحيحة التى استخلصتها، فوافق قداسته على عدم اعتماد المعلومات التى قدمت إليه انتظارا لما يسفر عنه التحقيق.

٦ - على أنه من ناحية أخرى، فقد أحالت اللجنة كل ما تقدم إليها من معلومات عن اتهام أشخاص معينين بالاشتراك أو التحريض على ارتكاب هذا الحادث إلى النائب العام ليجرى شئونه فيه.

حادث يوم الأحد ١٢ نوفمبر ١٩٧٢

فى صبيحة هذا اليوم اتجهت إلى مدينة الخانكة بعض سيارات أتوبيس السياحة والسيارات الخاصة والأجرة يستقلها حوالى أربعمائة شخص يرتدى أكثر من مائة شخص منهم الملابس الكهنوتية الخاصة بالقساوسة والشمامسة، وكان قد نما إلى علم السلطات أن قرارا قد اتخذه مجمع كهنة القاهرة بإقامة الصلوات يوم الأحد فى مقر جمعية الكتاب المقدس الذى وقع فيه حادث الحريق وهى الجمعية التى كان يتخذها الأقباط المقيمون فى الخانكة كنيسة لهم. وقد استوقفتهم قوات الأمن التى قدمت على عجل من عاصمة المحافظة عند قرية القلج التى تقع فى طريق الخانكة وذلك فى محاولة لإثنائهم عن عزمهم خشية أن يؤدى هذا الجمع الكبير إلى إثارة غير محمودة العواقب والاكتفاء بعدد محدود منهم، ولكنهم صمموا على أن يمضوا فى تنفيذ ما اعتزموه ، فاتخذت قوات الأمن الاحتياطات اللازمة ومضوا سيرا على الأقدام فى موكب طويل مرددين التراتيل الدينية يتقدمهم بعض القساوسة، وحينما وصلوا إلى مقر

الحادث ثبتوا مكبرات الصوت وبدأ القداس على مرتين، حتى يتسع الاشتراك فيه لهذا الجمع الغفير، ثم انصرفوا بعدها دون أن تقع أية حوادث، وقد نسب إلى بعض الغلاة منهم تفوههم بعبارات غليظة فى الاحتجاج على ما وقع من حادث فى هذا المبنى فى الأسبوع الماضى، وتصويره على أنه عداء طائفى لم تتخذ سلطة الدولة حياله الإجراءات المناسبة.

وفى المساء حينما عاد إلى المدينة شبانها من المسلمين الذين كانوا فى الجامعات أو فى المصانع والمكاتب خارج المدينة وروت لهم صورة لما جرى فى الصباح اعتبروا ذلك تحديا واستفزازا لشعورهم، فاجتمعوا بمسجد السلطان الأشرف الذى يقع بالجهة الغربية للمدينة ومعهم الشيخ زيد الصاوى البدرى إمام المسجد وتوجهوا إلى مركز الشرطة فى مسيرة تكبر بالله، وقد طلب منهم المسئولون الانصراف، وانصرف الشيخ زيد الصاوى بعد أن نصحهم بالتفرق بينما استمر الباقون فى مسيرتهم إلى مقر الاتحاد الاشتراكى، وفى مرورهم على حانوت بقال يدعى غالى أنيس بشاى سمع صوت طلقات نارية نسب البعض إطلاقها إلى هذا البقال الذى تبين فعلا أنه كان يحمل مسدسا مرخصا به وإن كان لم يرد فى فحص الطب الشرعى ما يقطع بأنه قد أطلق حديثا. ولكن ذلك أدى إلى إثارة الجماهير التى اندفعت إلى منزل هذا البقال فوضعت فيه النار واندس بينها من اغتنم هذه الفرصة السانحة للسرقة، كما أحرقت مساكن أخرى لكل من أنيس بشاى وحليم نعمة الله ورزق صليب عطية وجرجس عريان وغبريال جرجس عريان وموجودات ستوديو للتصوير يملكه رزق صليب عطية. كما تحطم زجاج صيدلية الدكتور كامل فهمى اقلاديوس. وتوجه بعض المتظاهرين إلى مقر جمعيةأصدقاء الكتاب المقدس واشعلوا النار فى إحدى حجراتها الملحقة ببنائها المتخذ كنيسة للصلاة. ومع ذلك فلم تحدث أية خسائر فى الأرواح وأصيب ثلاثة أشخاص عرضا، بينهم اثنان من المسلمين بإصابات بسيطة وقد قبض على جملة أشخاص متهمين بالسرقة أو بالحريق والإتلاف، قررت النيابة العامة حبس تسعة منهم حبسا احتياطيا.

ودون تعرض لوقائع الاتهام الجنائية، فإن هناك حقائق أمكن للجنة استظهارها:

١ - إن الحادث الذى وقع يوم الاثنين ٦ نوفمبر كان يجب أن يبقى فى حدوده الصحيحة، وكان من حسن السياسة أن يحصر فى هذا النطاق، وحسبما ذكر الأنبا شنودة لأعضاء اللجنة، فإنه قد زار بعدها فضيلة الإمام الأكبر شيخ الجامع الأزهر مهنئا بالعيد دون أن يترك هذا الحادث أثرا فى نفسه لولا ما بدا له من أن يد العدالة لم تستطع أن تتوصل إلى المسئولين عن هذا الحادث، وأن البعض قد خشى أن ينتهى التحقيق إلى ما انتهى إليه فى حوادث أخرى وقعت قبل ذلك ولم تتخذ فيها مبادرات قوية صريحة، وأن من ذهبوا إلى الصلاة فى مكان الحادث لم يقصدوا أن يتوجهوا إلى الخانكة فى مسيرة ولكنهم ساروا على الأقدام بعد أن استوقفهم السيد مدير الأمن ونائبه لإقناعهم بالعدول عن المسيرة.

٢ - إنه كان من المحتمل أن تتعرض مسيرة الصلاة الكنيسية، مع ما انطوت عليه من مظاهر الاحتجاج والإثارة لاحتكاك سلمت منه نتيجة أصالة الوعى بالوحدة الوطنية الذى استقر فى قلوب المصريين جميعا منذ مئات السنين.

٣ - إنه يجدر تسجيل الموقف المشرف لبعض القساوسة ومنهم القمص إبراهيم عطية الذى ألقى كلمة بعد الصلاة فى الجمعية المتخذة كنيسة، معلنا أن من قام بالحريق إنسان مغرض لا ينتمى إلى المسيحيين أو المسلمين، وأشاد فيها بالتضامن والوحدة بين عنصرى الأمة.

٤ - إن قوات الأمن الإضافية التى استدعيت فى الصباح بعد تجمع القساوسة للصلاة فى الخانكة ، قد عادت بعد انصراف المصلين وبعد أن هدأت الحالة وتركت قوة لتعزيز قوة المركز، وبعد أن وقعت حوادث المساء دعمت بقوة من الإدارة المركزية للأمن، للمحافظة على النظام.

٥ - إن الدكتورة وزيرة الشئون الاجتماعية قد بادرت إلى زيارة موقع هذه الحوادث وقررت بناء على توجيه السيد رئيس الجمهورية صرف تعويضات فورية لمن وضعت النار فى مساكنهم أو حوانيتهم، فاستحقت جمعية أصدقاء الكتاب المقدس مائتى وعشرة من الجنيهات هى قيمة الخسائر المقدرة، كما قررت مبلغ مائتى جنيه تعويضا لخسائر لحقت منزل وحانوت رزق صليب عطية، ومبلغ مائة وخمسين جنيها لغبريال جرجس غبريال، ومبلغ ستين جنيها لكل من حليم حنا نعمة الله وأنيس سعيد بشاى، وللمهجر جابر مسعود جابر تعويضا عن إتلاف كشك له، ومبلغ ثلاثين جنيها لصيدلية الدكتور كامل فهمى اقلاديوس، وقد تلقت السيدة الوزيرة عن ذلك برقية شكر من وجيه رزق متى نيابة عن المسيحيين بالخانكة.

القسم الثانى

مقدمات أسباب حوادث الإثارة الطائفية

لقد صاغ شعبنا وحدته الوطنية خلال أجيال من تاريخه الطويل، وهذه الوحدة هى التى مكنته من مقاومة الغزاة والاحتفاظ بشخصيته القومية وأصبحت بذلك جزءا من تراثه الحضارى. وقد استطاعت هذه الوحدة أن تقف فى وجه محاولات التفرقة التى كان الاستعمار يبثها. وبدت هذه الوحدة قوية صلبة تعانق فيها الهلال مع الصليب خلال نضالنا الوطنى عام ١٩١٩ تحت شعار «الدين لله والوطن للجميع». وهذه الوحدة هى التى مكنتنا من مقاومة غزو عام ١٩٥٦ وهى التى مكنتنا من الصمود والمقاومة بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧.

على أنه من الملحوظ بتاريخنا القومى أن بعض هذه الحوادث المثيرة للفتنة كانت تفتعل حينما يبلغ نضالنا القومى ذروته، حدث هذا فى عام ١٩١١ وحدث هذا إبان معركتنا ضد المستعمر فى السويس فى عام ١٩٥٢ .

ومع ذلك فلا يمكن الزعم بأن أى بلد مهما تعاظم فيه الشعور بالوحدة الوطنية يمكن أن يكون بمنأى عن حوادث فردية أو شقاق يقع بين أشخاص ينتمون إلى طوائف مختلفة سواء أكانت غير دينية أم دينية.

غير أنه بينما كانت هذه الحوادث متفرقة تقع على تباعد السنوات، إذ بها قد زادت زيادة ملحوظة فى العامين الاخيرين، فبلغت خلال المدة من ١٦/ ٦/ ١٩٧٠ حتى ١٢/ ١١/ ١٩٧٢ إحدى عشرة حادثة وقع منها عشر حوادث ابتداء من ١١ أغسطس ١٩٧١. وأصبحت هذه الحوادث تعبر عن حالة من التوتر يزكيها تيار دينى قوى يمضى بغير إرشاد سليم يبعد خطر التعصب، وتحفه المبالغة التى يسهم فيها بحسن نية بعض المواطنين دون أن يفطنوا إلى أن بث التفرقة والكراهية بين الطوائف هو السلاح الذى يستخدمه الاستعمار لإضعاف جلد الأمة وصرفها عن قضيتها الأساسية وهى التحرير.

المقدمات

ومن الدراسة التى قامت بها اللجنة، استخلصت المقدمات التى أدت إلى تزايد هذه الحالة من التوتر:

١ - ففى خلال عام ١٩٧٠ وقع بمدينة الإسكندرية حادث فردى خاص باعتناق شابين من المسلمين للمسيحية تحت تأثير ظروف مختلفة، وقد سرت أخبار ذلك بين الناس وكانت موضع تعليق ونقد بعض أئمة المساجد استنكارا للنشاط التبشيرى. وقد أعدت مديرية الأوقاف بالإسكندرية وقتئذ تقريرا قدمه الشيخ إبراهيم عبد الحميد اللبان وكيل المديرية لشئون الدعوة «بنتيجة بحثه لموضوع الانحراف العقائدى لبعض الطلاب بمنطقة جليم والرمل». وقد ذكر فيه الأخطار التى تهدد بعض الشباب نتيجة حملات تبشير نسبت إلى بعض القساوسة، كما تضمن جملة افتراضات تعكس مخاوف مقدم التقرير من هذه المخاطر.

وفى عام١٩٧٢ أى بعد قرابة سنتين من تقديم هذا التقرير الذى يعد تقريرا داخليا ليس معدا للنشر، امتدت يد خبيثة إليه فحصلت على صورة منه وقامت بنسخه بالاستنسل وتوزيعه على نطاق واسع.

وقد تضمن التقرير بعض الأمور التصورية المنسوبة إلى بعض رجال الدين الأقباط والتى من شأنها أن تثير استفزاز من يطلع عليها من المسلمين، تحمله على تصديق أمور لم يقم أى دليل على نسبتها إليهم، وبعضها بعيد التصديق مما حمل بعض أئمة المساجد على أن يتناولوها فى خطبهم بالتنديد الشديد. وكانت نتيجة ذلك زيادة استياء كثير من المسلمين وبذر بذور الشك بينهم وبين إخوانهم الأقباط. ورغم شيوع أمر هذا التقرير لم تقم الجهات المسئولة والإعلامية بالتصدى له بالمواجهة والنفى، ربما ظنا منها أن أثره سيكون محدودا وأنه سرعان ما يتلاشى، كما أن العدالة لم تستطع أن تمتد إلى مروجيه.

٢ - وحينما بدأت مرحلة تصحيح مسار الثورة فى ١٥ مايو ١٩٧١ ودعوة الجماهير إلى المشاركة فى إعداد الدستور الدائم، كان من الواضح إلى اللجنة المختصة بإعداد الدستور الجديد التى طافت أنحاء البلاد حينئذ، بروز تيار متدفق يدعو إلى اعتبار الشريعة الإسلامية مصدر التشريع، تقابله دعوة أخرى من المواطنين الأقباط إلى التمسك بحرية العقيدة والأديان وخاصة إلغاء التراخيص المقررة لإقامة الكنائس . ولم يكن التوضيح كافيا بأن الدعوة إلى تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية لا تتنافى مع حرية العقيدة وممارسة الشعائر الدينية التى كفلها الدستور لجميع المواطنين، وأن الإسلام والمسيحية رسالتا تسامح ومحبة يدينان التعصب الدينى.

فى هذا المناخ الذى سادته مفاهيم الحرية وسيادة القانون وارتفعت فيه دولة العلم والإيمان، انتخب الأنبا شنودة بابا لكنيسة الإسكندرية وكرازة المرقسية فى آخرأكتوبر ١٩٧١ ونصب يوم ١٤ نوفمبر فى احتفال شهده رئيس الوزراء وقتئذ وكبار المسئولين فى الدولة وأذيع بالتليفزيون والراديو، وكان موضع اهتمام واسع من جميع وسائل الإعلام. وكان من الواضح أن البابا الجديد قد بدأ نشاطا واسعا فى خدمة الكنيسة والوطن بمجرد انتخابه ألقى محاضرة عن إسرائيل فى نقابة الصحفيين تقرر طبعها بخمس لغات وينشر فى بعض الصحف حديثا أسبوعيا يوم الأحد، وأعلن تنظيمات للكنيسة تدعيما لرسالتها الروحية ومعالجة لقضايا المجتمع داخل النطاق بأسلوب علمى وروحى، وهو أول بابا فى العصر الحديث من رؤساء الكلية الأكليركية.

يبدو أن بعض الحساسيات كانت تنشأ أحيانا عن هذا النشاط الواسع، حتى قبل انتخاب الأنبا شنودة للبابوية، فقد أصدرت مجلة الهلال عدداً خاصا عن القرآن فى ديسمبر ١٩٧٠ ونشر فيه مقال عنوانه «القرآن والمسيحية» بقلم الأنبا شنودة مبينا فيه الالتقاء بين الإسلام والمسيحية. وقد تناوله بالرد بعض الخطباء على منابر المساجد على حد ما نشرته مجلة الهلال فى عددها الصادر بعد ذلك فى فبراير ١٩٧١ والذى تضمن نشر تعليقات أخرى على هذا المقال.

كما أن إعلان البابا شنودة بعد انتخابه عن تمسكه برفض أية دعوة إلى إباحة الطلاق للمسيحيين إلا لعلة الزنا، وأن كل طلاق يحدث بغير هذه العلة الواحدة لا تعترف به الكنيسة، كان يقابله على الجانب الآخر رفض لأية دعوة إلى تعديل قانون الأسرة بالنسبة للمسلمين ووضع أى تنظيم لحق الطلاق، ومثله أى حديث له عن تطوير الكلية الأكليركية، أو استعادة كنيسة الإسكندرية لمنزلتها العالمية وقيادتها الأفريقية، رغم أنه معنى سبق أن ردده بعض كبار الأقباط ممن تعاونوا دائما مع نظام الدولة بإخلاص (على سبيل المثال مقال الدكتور

كمال رمزى استينو، بعنوان «آمالنا فى عهد البابا شنودة» جريدة الأهرام فى ١٥ نوفمبر ١٩٧١). ومثل هذه الحساسيات لمستها اللجنة أيضا لدى بعض رجال الدين المسيحى بشأن ما نشره بعض الكتاب المسلمين عن المزامير والتوراة والتثليث.

ومن هذه النقاط المختلفة، لتعاظم الشعور بالحساسية من كل ما ينشره أو يقوله رجال الدين المسيحى فى نطاق العقيدة المسيحية عن فهم للإسلام، ومن كل ما يدين به رجال الشرع الإسلامى فى نطاق العقيدة الإسلامية عن فهم للمسيحية. وقد استطاعت اللجنة أن تلمس خلال لقاءاتها بالبابا شنودة من ناحية وبالإمام الأكبر لشيخ الأزهر وفضيلة وزير الأوقاف من ناحية أخرى الحساسية المفرطة من كل ما ينشر متعلقا بالموضوعات الدينية، حتى وصلت هذه الحساسية إلى حد الاستياء من أية عبارة قد ترد عرضا فى سياق ما لكاتب أو صحفى مما يمكن أن يساء تأويله و فهمه. وهى حساسية يجب على المسئولين الدينيين أن يرتفعوا فوقها وإلا أصبح إبداء الرأى والتعليق والاستدلال محفوفا بالمخاطر.

٣ - وبعدها تناقل الناس أخبار تقرير آخر غير تقرير الشيخ إبراهيم اللبان، وقد وصف بأنه تقرير لجهات الأمن الرسمية عن اجتماع عقده الأنبا شنودة فى ١٥ مارس ١٩٧٢ بالكنيسة المرقسية بالإسكندرية ، وقد أخذ هذا التقرير طريقه إلى التوزيع. وقد صيغ على نحو يوحى بصحته كتقرير رسمى، وتضمن أقوالا نسبت إلى بطريرك الأقباط فى هذا الاجتماع. ورغم أن هذا التقرير كان ظاهر الاصطناع، فقد تناقله بعض الناس على أنه حقيقة مما ولد اعتقادا خاطئا لدى البعض بأن هناك مخططا لدى الكنيسة القبطية حسبما جاء بهذا المنشور تهدف به إلى أن يستوى المسيحيون بالعدد مع المسلمين والسعى إلى إفقار المسلمين وإثراء الشعب القبطى حتى تعود البلاد إلى أصحابها المسيحيين من أيدى الغزاة المسلمين كما عادت أسبانيا النصرانية بعد استعمار إسلامى دام ثمانية قرون!

ورغم خطورة هذا المنشورالمصطنع وأثره على نفسية بعض المسلمين الذين يطلعون عليه ويتناقلون مضمونه، فلم يتخذ إجراء حاسم لتنبيه الناس إلى إنكاره، وإذا كان الاتحاد الاشتراكى قد أصدر أخير بيانا بتكذيب ما تضمنته هذه النشرة، فقد كان المأمول ألا يقتصر توجيهه على القواعد التنظيمية بالاتحاد الاشتراكى. وقد استغل بعض المتطرفين هذا التقرير المصطنع فراحوا يوزعونه مع تعليق فيه إثارة وحض على الكراهية.

وقد أحدث ذلك رد فعل ربما كان من أسوأ مظاهره ما بدا فى مؤتمر عقده بعض رجال الدين المسيحى بالإسكندرية يومى ١٧ و١٨ يوليو ١٩٧٢، واتخذوا فيه قرارات أبرقوا بها إلى الجهات المسئولة ومن بينها مجلس الشعب، وكلها تدور حول المطالبة بما أسموه حماية حقوقهم وعقيدتهم المسيحية وأنه بدون ذلك سيكون الاستشهاد أفضل من حياة ذليلة، وهو موقف كان موضع استياء عام من كافة الطوائف المسيحية نفسها.

٤ - وقد نبهت هذه الظروف مجتمعة إلى الخطر الذى بدأ يهدد الوحدة الوطنية، مما دعا السيد الرئيس أنور السادات إلى أن يدعو المؤتمر العام للاتحاد الاشتراكى العربى إلى أن يبحث فى دور انعقاده فى ٢٤ يوليو ١٩٧٢ موضوعا واحدا هو الوحدة الوطنية. وخلال جلسات هذا المؤتمر أعلن الرئيس أن هناك محاولات تشكيك تبذل للتأثير فى جبهتنا الداخلية وأنهم وصلوا إلى حد التشكيك بالوحدة الوطنية وأن هناك منشورات فى هذا المعنى قدمت من خارج البلاد وبالتحديد من الولايات المتحدة، بينما أن أرض هذا الوطن واحدة وأن سماءه واحدة وشعبه واحد. وأعلن الرئيس أنه سيدعو مجلس الشعب لدورة طارئة حتى يشرع قانونا للوحدة الوطنية.

وقد دعى مجلس الشعب فعلا إلى دور انعقاد غير عادى فى شهر أغسطس ١٩٧٢ حيث أعد مشروع قانون لحماية الوحدة الوطنية أصبح نافذا بعد نشره فى الجريدة الرسمية فى ٢٧ سبتمبر ١٩٧٢.

وفى صدر هذا القانون برز معنى مهم يجب أن يكون موضع إدراكنا العميق، وهو أن الوحدة الوطنية هى القائمة على احترام المقومات الأساسية للمجتمع كما حددها الدستور ومنها على وجه الخصوص حرية العقيدة وحرية الرأى بما لا يمس حريات الآخرين أو المقومات الأساسية للمجتمع.

ورغم صدور هذا القانون فقد وقع حادث اعتداء مؤسف على مبنى جمعية «النهضة الأرثوذكسية» بجهة سنهور بالبحيرة وذلك يوم ٨/ ٩/ ١٩٧٢، (الجناية ٣، ٣١ لسنة ١٩٧٢ جنايات مركز دمنهور) وأبلغ بعدها فى ٢٩ أكتوبر ١٩٧٢ (القضية رقم ٦٥٤ لسنة ١٩٧٢ أمن دولة عليا) عن قيام بعض الأشخاص بطبع مائة نسخة من التقرير المصطنع عن الاجتماع المنسوب إلى البابا والذى أسلفنا الإشارة إليه، وأخيرا وقعت الحوادث المؤسفة التى جرت فى الخانكة.

وتود اللجنة أن تسترعى النظر أن قانون حماية الوحدة الوطنية لا تعدو أن يكون الإطار الشرعى لهذه الحماية التى يجب أن تجد سندها لدى كل مواطن ولدى سلطة الدولة ولدى التنظيم السياسى وفى هذا الخصوص لدى المسئولين الدينيين.

الأسباب

تدرك اللجنة قيمة ما بذل أخيرا من جهود على المستوى السياسى والإعلامى، لتأكيد أهمية حماية الوحدة الوطنية، وخاصة البيان الذى أذاعته الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى العربى على مستوياته التنظيمية، والبيان القيم الذى أذاعته نقابة الصحفيين والذى يعتبر مثلا كان يجب أن تحتذيه سائر المنظمات الجماهيرية، والتأكيد فى خطب الجمعة وفى دروس الصباح

فى المدارس علـى هذه المعانى. ولكن ما لـم ننفذ إلى المشكلـة فى أعماقها ونتعـقب الأسباب المؤدية إلـيها، ونقـترح لها عـلاجا، فإن هنـاك خشية أن تتـوقف المتابـعة حينـما تهدأ الـنفوس وتستقر الاوضاع، ويفتر بذلك الاهتمام بإيجاد حلول دائمة لا تقديم مسكنات وقتية، مما يهدد بعودة الداء الكامن إلى الظهور أشد خطرا وفتكا.

وقد استـطاعت اللجنـة من خلال المناقشـات التى أجرتهـا والدراسات التى قامـت بها أن تستظهر جملة أسبـاب مباشرة تولد احتكاكا مستمرا يمكن أن يكـون تربة صالحة لزرع الفرقة والكراهية وتفتيت الـوحدة الوطنية، ونجملها تحت عناوين ثلاثة : الترخـيص بإقامة الكنائس- الدعوة والتبشير- الرقابة على نشر الكتب الدينية.

الترخيص بإقامة الكنائس

منذ أن انتـصر عمرو بن العاص علـى الروم البيزنطييـن الذين كانوا يحكمـون مصر وقد أصبح أقباطها يتمتعون بحرية العبادة، فقد خلص هذا الانتصار العربى الأقباط من وطأة حكم الروم البيزنطـيين واضطهادهم وأمنهم على حـرية ممارسة شعائرهم الدينية، وسـمح المسلمون للأقباط ببناء كنائـس جديدة والاحتفال بأعيادهم، وكان عيد وفاء النيل عـيدا عاما يشترك فيه الولاة والمسلمون والأقـباط على السواء، بل لقد قام الـواليان العباسيان الليـث بن سعد وعبد الله بن لهيعة ببـناء الكنائس وقالا: هو من عمارة البلاد، بل قيل إن عامـة الكنائس التى بمصر لم تبن إلا فى الإسلام فى زمن الصحابة والتابعين (يراجع فى ذلك كتاب الإسلام وأهل الذمة تأليـف الدكتور على حـسنى الخربوطلـى من نشرات المجلس الأعـلى للشئون الإسـلامية ص ١٦٧) وتزوج بعدها الخليفة العزيز بالله من خلفاء الدولة الفاطمية من زوجة قبطية مثلما فعل محمد ـ ﷺ ـ حينما تزوج من مارية القبطية المصرية وحينما أوصى بالقبط خيرا.

وفى عصرنا الحـديث لايزال تنظيم إقامـة الكنائس أو تعميـرها وترميمها يخـضع لأحكام الخط الهـمايونى الصادر مـن الباب العالى فـى فبراير ١٨٥٦ والذى كـان يمثل وقتـئذ اتجاها إصلاحيا تـناول جملة نواح منهـا تأمين حقوق الطـوائف غير الإسلامية. وقد تـقرر فى الخط الهمايونـى إباحة إقامة الكنائـس أو ترميمها بترخـيص من الباب العالى. وقـد ورد به فى هذا الشأن ما نصه :

«ولا ينبغـى أن تقع موانع فى تعمـير وترميم الأبنيـة المختصة بإجراء العبـادات فى المداين والقصـبات والقرى الـتى جميـع أهاليها مـن مذهب واحد ولا فـى باقى محـالهم كالمـكاتب والمستشفـيات والمقابر حتى هيئـتها الأصلية، لكن إذا لزم تجـديد محال نظير هذه فيـلزم عندما يستصوبها البطرك أو رؤساء الملة أن تعرض صورة رسمـها وإنشائها مرة إلى بابنا العالى لكى تقبل تلك الصورة المعـروضة ويجرى اقتضاؤها على موجب تعلق إرادتى الـسنية الملكانية، أو

تتبين الاعتراضات التى ترد فى ذلك الباب بظرف مدة معينة، وإذا وجد فى محل جماعة أهل مذهب واحد منفردين يعنى غير مختلطين بغيرهم فلا يقيدون بنوع ما عن إجراء الخصومات المتعلقة بالعبادة فى ذلك الموضع ظاهرا وعلنا، أما فى المدن والقصبات والقرى والتى تكون أهاليها مركبة من جماعات مختلفة الأديان فتكون كل جماعة مقتدرة على تعمير وترميم كنائسها ومستشفياتها ومكاتبها ومقابرها اتباعا للأصول السابق ذكرها فى المحلة التى تسكنها على حدتها، لكن متى لزمها أبنية يقتضى إنشاؤها جديدا يلزم أن تستدعى بطاركتها أو جماعة مطارنتها الرخصة اللازمة من جانب بابنا العالى فتصدر رخصتنا السنية عندما لا توجد فى ذلك موانع ملكية من طرف دولتنا العلية والمعاملات التى تتوقع من طرف الحكومة فى مثل هذه الأشغال لا يؤخذ عنها شئ».

وكثير من الكنائس القبطية قد تقادم العهد عليه، فلا يعرف شيء عن تطبيق الخط الهمايونى بشأنه، ولكن فى شهر فبراير ١٩٣٤ أصدر وكيل وزارة الداخلية قراراً بالشروط التى يتعين توافرها للتصريح ببناء كنيسة وقد سميت بالشروط العشرة. وهذه الشروط هى التى مازالت مطبقة حتى الآن، وحينما تتحقق جهة الإدارة من توافرها يصدر قرار جمهورى بالتصريح بإقامة الكنيسة.

وقد طلبت اللجنة بيانا من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء عن عدد الكنائس القائمة فى مصر فاتضح أن عددها يبلغ ١٤٤٢ ولكن البيانات التى وافتنا بها وزارة الداخلية عن عدد الكنائس المسجلة لديها يدل على أنها خمسمائة كنيسة منها ٢٨٦ كنيسة قبطية، وقد يرجع هذا الخلاف إلى أن جانبا من هذه الكنائس قد أقيم قبل صدور قرار وزارة الداخلية فى عام ١٩٣٤ كما أن بعضها قد بنى بغير أن يصدر بالترخيص به قرار جمهورى. وقد تبين أيضا أن مجموع الكنائس التى صدرت بها تراخيص فى العشر سنوات الأخيرة يبلغ مائة وسبع وعشرين كنيسة، منها ثمان وستون كنيسة للأقباط الأرثوذكس. ومن هذا العدد رخص بإقامة اثنتين وعشرين كنيسة جديدة، وصدرت أربعة تراخيص بإعادة بناء وترميم لكنائس قائمة، واعتبرت اثنتان وأربعون كنيسة قديمة مرخصا بها.

وقد تبينت اللجنة أن من أهم الأسباب التى تؤدى إلى الاحتكاك وإثارة الفرقة عدم وضع نظام ميسر لتنظيم هذه التراخيص دون تطلب صدور قرار جمهورى فى كل حالة. ذلك أن استصدار هذا القرار يحتاج إلى وقت، وكثيرا ما تتغير خلاله معالم المكان الذى أعد لإقامة الكنيسة، مثل أن يقام مسجد قريبا منه مما يخل بتوافر الشروط العشرة. ونتيجة لبطء الإجراءات كثيرا ما تلجأ بعض الجمعيات القبطية إلى إقامة هذه الكنائس دون ترخيص. وفى بعض الحالات تتسامح جهة الإدارة فى ذلك، وبحالات أخرى يجرى تحقيق مع المسئول عن

الجمعية. وهو أمر بادى التناقض بين احترام سيادة القانون من ناحية وبين احترام حرية ممارسة الشعائر الدينية من ناحية أخرى، وهو المبدأ الذى كفله الدستور فى مادته السادسة والأربعين والذى جاء نصه مطلقا وهو يجرى كالآتى «تكفل الدولة حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية» وهو نص يغاير فى صيغته ما كانت تنص عليه الدساتير السابقة من حماية حرية القيام بشعائر الأديان والعقائد طبقا للعادات المرعية فى مصر. وفى ظل دستور سنة ١٩٢٣ أصدرت محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة حكما فى ٢٦ فبراير ١٩٥١ بأن إقامة الشعائر الدينية لكل الطوائف قد كفلها الدستور فى حدود القوانين والعادات المرعية، ولكنها ألغت قرارا لوزارة الداخلية برفض الترخيص بإنشاء كنيسة، وكان أساس الرفض قلة عدد أفراد الطائفة، وقالت المحكمة فى حكمها أنه ليس فى التعليمات نص يضع حدا أدنى لعدد الأفراد الذين يحق لهم إقامة كنيسة.

ومع ذلك فإن وضع تنظيم لإقامة الكنائس لا يعتبر فى حد ذاته افتئاتا على حرية ممارسة الشعائر الدينية، وإن كان من المناسب أن يعاد النظر فى أحكام الخط الهمايونى وقرارات وزارة الداخلية فى هذا الشأن تجنبا لحالة شاعت وهى تحويل بعض الأبنية أو الدور إلى كنائس دون ترخيص، وما يؤدى إليه ذلك أحيانا من تعرض بعض الأهالى له دون أن يدعو هذا الأمر لسلطة الدولة وحدها. وقد راجعت اللجنة الحوادث التى وقعت فى العامين الأخيرين، فتبين لها أن معظمها يرجع إلى إقامة هذه الكنائس بغير ترخيص وتصدى الإدارة أو بعض الأهالى للقائمين عليها.

على أنه يجدر التنويه بأن كثيرا من هذه الكنائس لا يعدو أن يكون غرفة أو ساحة صغيرة بغير أجراس أو قباب، وهذه قد جرى الاكتفاء بقرار من وزير الداخلية للترخيص بإقامتها. ومن ثم فإن اللجنة تقترح بإعادة النظر فى نظام التراخيص بغية تبسيط إجراءاته، على أن تتقدم البطرخانة بخطتها السنوية لإقامة الكنائس لتدرسها الجهات المختصة دفعة واحدة، بدلا من أن تترك للمبادرة الفردية للجمعيات أو الأشخاص ودون تخطيط علمى سليم.

الدعوة والبشير :

الدعوة إلى التربية الدينية والقيم الخلقية أمر يلتزم به مجتمعنا طبقا للدستور الجديد فى مادته السابعة عشرة، كما تلتزم الدولة بالتمكين لهذه المبادئ، وتقوم المساجد والكنائس والمدارس الدينية أساسا بشئون الدعوة الدينية.. ولما كان كثير من الشكايات التى ولدت بعض الحساسيات ترجع إلى ما يتردد أحيانا فى خطب المساجد وعظات الكنائس أو إلى نظام تبشيرى تقوم به بعض الجمعيات، فقد أولت اللجنة هذا الموضوع اهتمامها.

وقد تبينت اللجنة من إحصاءات المساجد التى حصلت عليها من وزارة الأوقاف أن عدد

المساجد التى تتبع وزارة الأوقاف لا يتجاوز أربعة آلاف مسجد ، بينما تفوق المساجد الأهلية هذا العدد. وهذه المساجد لا شأن لوزارة الأوقاف بتعيين أئمتها أو وعاظها، وقد سبق أن صدر القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٦٠ وقرر أن تتولى وزارة الأوقاف إدارة المساجد سواء صدر بوقفها إشهار أو لم يصدر، على أن يتم تسليم هذه المساجد خلال مدة أقصاها عشر سنوات، يكون للوزارة الإشراف على إدارة هذه المساجد إلى أن يتم تسليمها، كما تتولى أيضا الإشراف على إدارة الزوايا التى يحددها قرار من وزير الأوقاف وتوجيه القائمين عليها لتؤدى رسالتها الدينية على الوجه الصحيح. وقد عللت المذكرة الإيضاحية لهذا القانون التى أعدها وزير الأوقاف وقتئذ إخضاع جميع المساجد لإشراف وزارة الأوقاف «بأنه لوحظ أن عددا كبيرا من المساجد لا يخضع لإشراف وزارة الأوقاف وهذه المساجد يترك شأنها للظروف: ولا يوجد بها من يحمل مسئولية التعليم والإرشاد. ولما كان بقاء هذه الحال قد ينقص من قيمة التوجيه الدينى ويضعف الثقة برسالة المساجد، وبخاصة أن ما يقال فوق منابر المساجد إنما يقال باسم الله، فإن الأمر يقضى بوضع نظام للإشراف على هذه المساجد بحيث يكفى لتحقيق الأغراض العليا من التعليم الدينى العام وتوجيه النشء وحمايتهم من كل تفكير دخيل».

وحسبما ذكر السيد وزير الأوقاف ردا على سؤال وجه إليه فى مجلس الشعب، فقد كان المفروض أن ينفذ هذا القانون بضم ألف مسجد كل عام وهو ما تم عام ١٩٦١، وانتهى الأمر بأن الميزانية لم تسمح بذلك بعدها، إذ أن ضم المسجد يحتاج إلى خمسمائة جنيه سنويا على أقل تقدير، فكأننا نحتاج إلى ثمانية ملايين من الجنيهات من أجل ضم المساجد الأهلية فحسب، وقد أعلن السيد وزير الأوقاف أنه ابتداء من عام ١٩٧٣ سيعمل على ضم ألف مسجد سنويا. (مضبطة مجلس الشعب، الجلسة الرابعة والثلاثون فى ٢٨ مايو ١٩٧٢ حيث قدم سؤال من السيد العضو صلاح الطاروطى، وسؤال آخر من السيدة كريمة العروسى بخصوص هذا الموضوع).

ومع تقدير اللجنة لظروف الميزانية وأولويات المعركة، فالذى لاشك فيه أن إخضاع هذه المساجد للإشراف الكامل لوزارة الأوقاف من شأنه أن يبعد مظنة التجاوز فيما قد يلقى فيها من خطب أو وعظ. وحتى يتم ذلك فإن وزارة الأوقاف عليها أن تمارس رقابتها فى الإشراف على إدارة هذه المساجد والزوايا وتوجيه القائمين عليها لتؤدى رسالتها الدينية على الوجه الصحيح. كما تقترح اللجنة أيضا فى هذا الصدد أن يكون تعيين أئمة هذه المساجد بموافقة وزارة الأوقاف بعد التحقق من توافر الشروط الشرعية لتعيين إمام المسجد وفهمه الصحيح لأحكام الدين وتنظيم الإشراف على ما يلقى من خطب فيها حتى لا تجاوز شرح أحكام الدين الحنيف إلى توجيه انتقادات أو مطاعن فى الأديان الأخرى.

وتلاحظ اللجنة أيضا أن ما يلقى من مواعظ فى الكنائس يمكن أن يقع فيه تجاوز أيضا إذا لم يلتزم الواعظ الحدود التى تطلبها شرح أحكام الدين والدعوة إلى الحق والخير والفضيلة، على أنه لما كان تعيين راعى الكنيسة يعتمد دائما على قرار من المطران المختص أو البطريركية، فإنها تكون مسئولة عن أدائه واجباته الدينية، ويمكن مراجعتها فى ذلك عند أى تجاوز لهذه الواجبات.

وقد تبينت اللجنة أيضا من المعلومات التى طلبتها من وزارة الشئون الاجتماعية أن عدد الجمعيات الإسلامية المقامة فى مصر يبلغ ٦٧٩ جمعية بينما يبلغ عدد الجمعيات المسيحية الأرثوذكسية ٤٣٨ جمعية وهى جميعا ـ إسلامية ومسيحية ـ تتلقى إعانات دورية سنوية من وزارة الشئون الاجتماعية تبلغ ٤٩٢٩. جنيها بالنسبة للجمعيات الإسلامية وتبلغ ٢٥٧٨٥ جنيها بالنسبة للجمعيات الأرثوذكسية.

وتخضع هذه الجمعيات لرقابة الجهة الإدارية طبقا لأحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة، وهو يجيز للجهة الإدارية أن تقرر إدماج أكثر من جمعية تعمل لتحقيق غرض مماثل أو توحيد إداراتها، كما يجيز حلها بقرار مسبب من وزير الشئون الاجتماعية لأسباب مختلفة من بينها إذا ارتكبت مخالفة جسيمة للقانون أو إذا خالفت النظام العام أو الآداب.

وقد تبينت اللجنة من استقراء الحوادث التى حققتها النيابة العامة بشأن النشاط الطائفى ومن المقابلات التى أجرتها مع المسئولين فى مشيخة الأزهر وفى البطريركية على حد سواء، أن بعض هذه الجمعيات قد نسب إلى بعض أعضائه توجيه مطعن أو توزيع نشرات تنطوى على إساءة للأديان الأخرى والقائمين عليها، كما أن بعض الجمعيات يتزايد عددها فى الحى الواحد إلى حد لا يمكنها من أداء رسالتها فى فاعلية وبمسئولية، وأن بعضها ينسب إليه القيام بنشاط تبشيرى سواء بالنسبة للمسلمين أو حتى داخل نطاق المذاهب المختلفة المسيحية، بينما أن رسالته التبشيرية يجب أن توجه إلى أفريقيا والعالم الخارجى لا إلى المواطنين بمصر الذين يجب أن نحمى حريتهم وعقيدتهم الدينية من أى تأثير مصطنع. وكل هذا قد حدا اللجنة إلى أن تسترعى النظر إلى مكامن الخطر من تزايد عدد هذه الجمعيات العاملة فى نفس الميدان، التى يجب أن يتوافر فى القائمين عليها إدراك سليم لأحكام الدين ونظرة متسامحة إلى العقائد الأخرى وبعيدة عن التعصب الذميم وانصراف أساسى إلى التربية الخلقية والوطنية، وهو ما يقتضى إحكام الإشراف المقرر لوزارة الشئون الاجتماعية على مثل هذه الجمعيات.

وتلاحظ اللجنة أيضا، أنه بعد أن أصبحت التربية الدينية مادة أساسية فى مناهج التعليم العام طبقا للمادة ١٩ من الدستور الجديد، فإن المدارس قد أصبحت من مؤسسات الدعوة.

وخصوصا المدارس التى تضم أبناء من المسلمين والأقباط، إذ يجب إتاحة الفرصة لدروس دينية منظمة للتلاميذ الأقباط فى المدارس يتعلمون فيها أحكام دينهم، كما يجب أن تتسم دروس الدين جميعها بعرض لحقائق الأديان بحسن إدراك وسعة افق وبعيداً عن التعصب.

الرقابة على نشر الكتب الدينية :

تبينت اللجنة من دراستها أن بعض الكتب الدينية التى تنشر فى مصر للمؤلفين من المسلمين كثيرا ما تتعرض لأحكام الديانة المسيحية، والأمر كذلك بالنسبة للكتب الدينية التى يكتبها مؤلفون من الأقباط فقد تتعرض لأحكام الإسلام، وفى الحالتين كثيرا ما يقع التشكيك من أن ما نشر فيه مساس بالعقيدة الأخرى.

وعلى سبيل المثال اطلعت اللجنة على بعض الكتب التى رأت مشيخة الأزهر أنها تروج لمفاهيم تمس العقيدة الإسلامية، كما اطلعت على بعض المؤلفات والأحاديث التى رأت البطريركية فيها مساسا بالعقيدة المسيحية. وقد تبينت اللجنة أن بعض هذه المصنفات لم يعرض على رقابة النشر، رغم أن الطابع أو الناشر معروف. كم تبين أن بعض هذه الكتب ومنها كتاب «القرآن دعوة نصرانية»، من سلسلة مسماة «فى سبيل الحوار الإسلامى المسيحى» مطبوع فى الخارج، وقد ذكر الأستاذ على عبد العظيم من مجمع البحوث الإسلامية أن اسم المؤلف المطبوع على الكتاب وهو الأستاذ الحداد اسم مستعار، لأن هذا الكتاب لا يمكن أن يصدر إلا عن جماعة متخصصة فى الشئون الدينية ذات إلمام واسع بأحكام الدين الإسلامى والدين المسيحى، وأنه ملئ بالمغالطات والأخطاء التى يقصد بها عرض أحكام الدين الإسلامى مشوهة. ومثل هذا الكتاب قد وفد من الخارج دون أن تمنع رقابة النشر دخوله.

وتلاحظ اللجنة أن قانون المطبوعات رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦ المعمول به حتى الآن يجيز بقرار من مجلس الوزراء أن يمنع من التداول داخل البلاد المطبوعات التى تصدر فى الداخل والتى تتعرض للأديان تعرضا من شأنه تكدير السلم العام، أما بالنسبة للمطبوعات التى تصدر فى الخارج فإن من سلطة الإدارة منع دخولها للبلد أصلا متى كان ذلك لازما للمحافظة على النظام العام أو الآداب العامة والأديان. وقد سبق لمحكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة أن أيدت بحكمها الصادر فى ١١ مايو ١٩٥٠ قرار مجلس الوزراء بمصادرة كتاب تعرض للدين على نحو من شأنه إثارة الخواطر وإهاجة الشعور. كما تلاحظ اللجنة أن الرقابة على النشر تمارس سلطة أوسع فى حالة الطوارئ وهى معلنة منذ ٥ يونيو ١٩٦٧.

وقد تبينت اللجنة فى بحثها لنظام الكتب الدينية ، أن بعض هذه الكتب كان يعرض قبل التصريح بنشره على مجمع البحوث الإسلامية، بينما كان البعض الآخر يعرض على أمانة الدعوة والفكر بالاتحاد الاشتراكى أو يتولاه نفس موظفى الرقابة. وتوصى اللجنة وزارة الثقافة

والإعلام بوضع نظام محكم فعال ومستنير لرقابة الكتب الدينية بسعة أفق وبغير أن تتحول هذه الرقابة لتصبح سلاحا يشهر فى وجه حرية البحث العلمى أو لإزكاء نزعات الجمود والتقليد، ومع ضمان التزام آداب النشر الدينى في دولة دينها الإسلام ومن تعاليم هذا الدين ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ ومن تعاليمه أيضا ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ﴾.

كما يمكن على مستوى التنظيم السياسى أن تنشأ بأمانة الشئون الدينية مكاتب دينية متخصصة يرجع إليها عند أى خلاف.

وتلاحظ اللجنة أيضا أنه منذ ١٢ من سبتمبر سنة ١٩٦١ لم تجر انتخابات المجلس الملى العام للأقباط الأرثوذكس، وهى الهيئة التكميلية التى تقوم إلى جانب السلطة الدينية للمجمع المقدس، ومن ثم فقد استحال على المجلس الملى أن يباشر اختصاصاته، وكان ذلك نتيجة بوادر نزاع بدأ بين المجلس الملى والمجمع المقدس فى عام ١٩٥٥، ثم تجدد فى عام ١٩٦١ وترتب عليه أن طلب قداسة البابا، وقتئذ، عدم إجراء الانتخابات الجديدة التى كان محددا لها يوم ١٢ من يوليو ١٩٦١، وتوصى اللجنة وزارة الداخلية بأن تتخذ التدابير اللازمة لإجراء انتخابات المجلس الملى العام، طبقا للأمر العالى الصادر فى ١٤ من مايو ١٨٨٣، مع إعمال أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٥٠، الذى أجاز أن تتولى اختصاصات المجلس الملى، هيئة مؤلفة من أبناء الطائفة، وذلك بصفة مؤقتة حتى يتم إجراء الانتخاب.

وتود اللجنة فى ختام تقريرها أن تنوه بأنه أيا كانت خطورة هذه الحوادث الطائفية فإن الاهتمام بمعالجتها ومحاولة القضاء على أسبابها إنما يرجع أساسا إلى أن مصر عاشت دائما هبة شعبها بكافة طوائفة، ولم تعرف أبدا أى تمييز بين أبنائها بسبب العنصر أو الدين أو الأصل، وبرأت من عيوب التفرقة التى تعانى منها بعض المجتمعات المدنية ذاتها حتى بين أبناء الدين الواحد المختلف المذهب أو اللون. واللجنة إذ تتقدم بتقريرها إلى السيد رئيس الجمهورية والى مجلس الشعب ترجو أن يعهد المجلس إلى إحدى لجانه أو إلى لجنة خاصة بمتابعة تنفيذ ما يتضمنه التقرير من توصيات ضمانا للمحافظة على الوحدة الوطنية فى هذه المرحلة الهامة من نضالنا الوطنى، وعاشت الوحدة الوطنية لشعب مصر الخالد.

مجلس النواب الأمريكى
فى جلسته الثانية من دورة انعقاده
رقم مائة وخمسة

إن مجلس النواب الأمريكى فى جلسته المنعقدة فى مدينة واشنطن يوم الثلاثاء الموافق اليوم السابع والعشرين من شهر يناير (كانون الثانى) عام ألف وتسعمائة وثمان وتسعين م.

قد أصدر قانونا تشريعيا(*) للتعبير عن السياسة الخارجية التى تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص الأفراد الذين يتعرضون للاضطهاد فى الدول الأجنبية بسبب الدين، ولتدعيم الموقف الأمريكى فى مناصرة هؤلاء الأفراد والدفاع عنهم، ولتخويل الولايات المتحدة التصرف ردا على ما يقع من انتهاكات للحريات الدينية فى الدول الأجنبية، ولتأسيس منصب سفير متجول للحريات الدينية الدولية يعمل فى إطار وزارة الخارجية الأمريكية، ولتشكيل لجنة منتدبة للحريات الدينية الدولية، ولتأسيس منصب مستشار خاص للحريات الدينية الدولية يعمل فى إطار مجلس الأمن القومى الأمريكى، ومن أجل السعى لتحقيق أغراض أخرى.

وقد أقر هذا القانون مجلسا الكونغرس الأمريكى، مجلس النواب ومجلس الشيوخ، فى اجتماعهما:

الجزء الأول : العنوان القصير : جدول المحتويات:

أ) – العنوان القصير : يجوز استخدام العنوان، "قانون الحريات الدينية الدولية لعام ١٩٩٨"، للإشارة لهذا التشريع.

ب) جدول المحتويات : إن جدول المحتويات لهذا القانون هو ما يلى :

(*) قانون التحرر من الاضطهاد الديني، المصدر: السفارة الأمريكية بالقاهرة.

القسم ١٠٣: تأسيس موقع للحريات الدينية على شبكة الإنترنت الإلكترونية.

القسم ١٠٤: تدريب للمسئولين العاملين فى الشئون الخارجية الأمريكية.

القسم ١٠٥: اتصالات رفيعة المستوى مع المنظمات غير الحكومية.

القسم ١٠٦: البرامج والمخصصات المالية التى تتولاها البعثات الأمريكية فى الخارج.

القسم ١٠٧: تكافؤ إمكانيات الوصول للبعثات الأمريكية فى الخارج لممارسة النشاط الدينى.

القسم ١٠٨: قوائم بأسماء السجناء والتقارير الموجزة حول المواضيع المثيرة للقلق المتصلة بالحريات الدينية.

الباب الثانى(TITLE II) اللجنة المنتدبة للحريات الدينية الدولية:

القسم ٢٠١: تأسيس اللجنة وتشكيلها.

القسم ٢٠٢: مهام اللجنة وواجباتها.

القسم ٢٠٣: تقرير اللجنة.

القسم ٢٠٤: مدى تطبيق القوانين الأخرى.

القسم ٢٠٥: الموافقة على المخصصات المالية.

القسم ٢٠٦: إنهاء أعمال اللجنة .

الباب الثالث (TITLE): مجلس الأمن القومى:

القسم ٣٠١: المستشار الخاص لشئون الحريات الدينية الدولية.

الباب الرابع (TITLE IV) الإجراءات الرئاسية:

الباب الفرعى رقم ١ : ردود الفعل محددة الهدف لما يتم ارتكابه من انتهاكات للحريات الدينية خارج الولايات المتحدة الأمريكية.

القسم ٤٠١ : إجراءات يتخذها رئيس الجمهورية رداً على ما يتم ارتكابه من انتهاكات للحريات الدينية.

القسم ٤٠٢: إجراءات رئيس الجمهورية رداً على ما يتم ارتكابه من انتهاكات حادة للحريات الدينية .

القسم ٤٠٣: المشاورات.

القسم ٤٠٤: رفع التقارير للكونغرس الأمريكى.

القسم ٤٠٥: وصف للإجراءات الرئاسية.

القسم ٤٠٦: التأثير على العقود القائمة.

القسم ٤٠٧: تنازل رئيس الجمهورية عن الرد على ما يتم ارتكابه من انتهاكات للحريات الدينية خارج الولايات المتحدة الأمريكية.

القسم ٤٠٨: النشر فى الجريدة الرسمية الأمريكية، "فدرال ريجيستر": (Federal Register).

القسم ٤٠٩: إنهاء العمل بالإجراءات الرئاسية.

القسم ٤١٠: استبعاد عملية المراجعة القضائية.

الباب الفرعى رقم ٢: ترسيخ القانون القائم ودعمه.

القسم ٤٢١: مساعدات من الولايات المتحدة الأمريكية.

القسم ٤٢٢: مساعدات من جهات متعددة الأطراف.

القسم ٤٢٣: استخدام صادرات معينة فيما يتم ارتكابه من انتهاكات حادة للحريات الدينية.

الباب الخامس (TITLE V): النهوض بالحريات الدينية:

القسم ٥٠١: المساعدة فى النهوض بالحريات الدينية.

القسم ٥٠٢: البث الدولى.

القسم ٥٠٣: التبادل الدولى.

القسم ٥٠٤: جوائز للعاملين فى الخدمة الخارجية.

الباب السادس (TITLE VI) : قضايا اللاجئين والملتجأ الآمن والأمور القنصلية:

القسم ٦٠١: استخدام التقرير السنوى .

القسم ٦٠٢: إصلاح سياسة اللاجئين.

القسم ٦٠٣: إصلاح سياسة الملتجأ الآمن.

القسم ٦٠٤: عدم السماح لمسئولى الحكومات الأجنبية الذين ارتكبوا انتهاكات حادة للحقوق الدينية بدخول الأراضى الأمريكية.

القسم ٦٠٥: دراسات حول تأثير أحكام الترحيل السريع على طلبات الملتجأ الآمن.

الباب السابع (TITLE VII) أحكام متنوعة:

القسم ٧٠١: قواعد وأصول السلوك فى مجال العمل

القسم رقم ٢- بيان بالوقائع، السياسة.

أ) – بيان بالوقائع – يقر الكونغرس الأمريكي بيانًا بالوقائع التالية :

(١) تأسست الولايات المتحدة الأمريكية على قاعدة راسخة تقوم على حق الفرد فى ممارسة حريته الدينية، ويعود وجودها اليوم لاستنادها إلى هذه القاعدة. فقد فر الكثيرون من مؤسسى أمتنا مما كانوا يتعرضون له من اضطهاد دينى فى الخارج، وكانوا يعتزون فى قلوبهم وأذهانهم بفكرة الحريات الدينية، فأقروا قانونا يعتبر الحرية الدينية حقا أساسيا للفرد، وأحد الأعمدة القائمة التى يستند إليها بنيان أمتنا. وقد كانت الولايات المتحدة منذ تأسيسها، ومازالت حتى اليوم، تضع قيمة كبيرة على هذا التراث الخاص بالحريات الدينية، كما أنها كرمته بالموقف الذى اتخذته إزاء الحريات الدينية وبتقديمها الملجأ الآمن لمن يعانون من الاضطهاد الدينى.

(٢) إن الحرية الدينية وحرية الأفراد فى ممارسة معتقداتهم الدينية هى حق إنسانى عالمى، وهى إحدى الحريات الأساسية التى نصت عليها وثائق دولية عديدة، تشمل الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، والميثاق الدولى للحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية هلسنكى، والإعلان الخاص بالقضاء على كافة أشكال التعصب والتمييز القائمين على الدين أو المعتقد الدينى، وميثاق منظمة الأمم المتحدة، واتفاقية الدول الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

(٣) تعترف المادة رقم ١٨ من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان "بحق كل فرد فى ممارسة حرية الفكر وحرية الضمير وحرية الدين، ويشمل هذا الحق حريته فى تغيير دينه أو معتقداته، وحريته فى التعبير عن دينه أو معتقداته كفرد واحد يقوم بذلك بمفرده أو ضمن مجموعة مع آخرين يشاركونه فى التعبير عن معتقداتهم الدينية فى إطار خاص أو علنى، وذلك عن طريق تدريس معتقداتهم الدينية لآخرين أو ممارستها أو ممارسة طقوسهم الدينية ومراعاتها». كما تعترف الفقرة رقم ١ من المادة رقم ١٨ فى الميثاق الدولى للحقوق المدنية والسياسية "بحق كل فرد فى ممارسة حرية الفكر والضمير والدين على أن يشمل هذا الحق حقه فى الانتماء لأى دين أو معتقد، أو اعتناق أى دين أو معتقد يختاره ، كما يشمل هذا الحق، حق التعبير عن هذا الدين أو المعتقد عن طريق العبادة ومراعاة الطقوس الدينية وممارستها وتلقينها للآخرين".

وتتحمل الحكومات مسئولية حماية الحقوق الأساسية لمواطنيها ومسئولية السعى لتحقيق العدالة للجميع. إن الحرية الدينية حق أساسى لكل فرد مهما كان انتماؤه العرقى أو الجنسى أو الوطنى أو الدينى، وهو حق يجب ألا يتعرض أبدًا للانتقاص العشوائى من قبل أية حكومة من الحكومات.

(٤) يتعرض حق الأفراد فى ممارسة حرياتهم الدينية لاعتداءات متجددة ومتنامية فى بعض

الحالات فى الكثير من بلدان العالم. إذ يخضع أكثر من نصف عدد سكان العالم لأنظمة حكم تحد أو تـقيد بشـكل صارم مـن حريتـهم فى دراسة ديـاناتهـم المختارة والإيـمان بها ومـراعاة طقوسها وممـارستهم لهذه الطقـوس والعبادات بحرية. ويعـانى المؤمنون وجالياتـهم مما ترعاه وتجيزه الحكومات من انتهاكات لحقوقهم فى ممارسة حرياتهم الدينية. وتتخذ تلك الانتهاكات أشكالاً عـديدة تشمل حمـلات القذف التى ترعـاها الحكومات، ومصـادرة الأملاك، ووضع الأفراد تحت مراقبة شرطة الأمن، ويشمل ذلك وضعـهم تحت مراقبة أقسام خاصة من"الشرطة الدينية"، كما تشمل الانتهاكات تحريم صارم لعمليات تشييد أو ترميم أماكن العبادة، وحرمان الأفراد من حقهم فى التجمـع أو حرمان تجمعاتهم الدينية من صفتها الشـرعية أو القانونية عن طريق إقرار قوانين تعسفية للتسجيل، ومنع هؤلاء الأفراد من السعى للحصول على التعليم أو منعهم مـن شغل الوظائف العامة، وكذلـك منعهم من نشر وتوزيع وامـتلاك الأدبيات والمواد الدينية.

(٥) ويواجـه المؤمـنون فى بـلدان كـثيرة مـا هو أسوأ مـن ذلك مـن قسوة وعـنف، فـهم يتعرضون لأشكال من الاضطهاد الدينى مـثل الاحتجاز والتعذيب والضرب والزواج بالإكراه والاغتصاب والـسجن والاستعبـاد والتهجير الجمـاعى والتوطين فـى مناطق مختـلفة والموت بسبب ممـارستهم السلـمية لمعتقـداتهم الدينيـة أو بسبب تغيـيرهم لمعتقـداتهم الدينيـة بصورة سلمية. ويضـطر المؤمنون فى كثير من الـبلدان إلى التجمع سرًا، كمـا أن قوات الأمن الوطنى والتجمعات والحشود المعادية تستهدف زعماءهم الدينيين.

(٦) مع أن الاضطهاد الـدينى لا ينحصر فى منطـقة معينة أو فى نظام حكـم معين، إلا أنه كثيرا ما يكون منتـشراً بصورة واسعة فى المناطق الخاضعة لحكومات شـمولية وفى الدول التى توجد بها مجموعات دينية مسيسة ومناضلة تمثل الأغلبية، ويُمارس الاضطهاد الدينى فى تلك المناطق وفى تلك الدول بصورة منهجية ومثيرة للاستنكار.

(٧) لقد اعترف الكونغرس الأمريكى بأعمال الاضطـهاد الدينى وشجبها عن طريق تبنيه للقرارات التالية :

(أ) القرار رقم ٥١٥ الصادر عـن مجلس النواب فى دورته رقم مائـة وأربعة، وهو القرار المعبر عن مشـاعر مجلس النواب الأمريكى بخـصوص ما يتعرض له المسيحـيون من اضطهاد فى جميع أنحاء العالم.

(ب) قرار صادر عن مـجلس الشيوخ ومتـزامن مع قرار مجلس الـنواب رقم ٥١٥، وهو القرار رقـم ٧١ الصادر عن مـجلس الشـيوخ فى دورته رقم مـائة وأربعة والمـعبر عن مـشاعر مجلس الشيـوخ الأمريكى بخصوص ما يتعرض لـه المسيحيون من اضطهاد فـى جميع أنحاء العالم.

(ج) قرار صادر عن مجلس النواب ومتزامن مع قرار مجلس الشيوخ رقم ٧١، وهو القرار رقم ١٠٢ الصادر عن مجلس النواب فى دورته رقم مائة وأربعة والمعبر عن مشاعر مجلس النواب بخصوص تحرير الجالية البهائية فى إيران وإسقاط الولاية عنها.

ب) السياسة : تكون السياسة الأمريكية على النحو التالى :

(١) إدانة انتهاكات الحريات الدينية والنهوض بهذا الحق الأساسى لممارسة الحريات الدينية ومساعدة الحكومات الأخرى على النهوض به ودعمه.

(٢) السعى لتوجيه المساعدات الأمريكية الأمنية والتنموية المذكورة فى قانون المساعدات الخارجية لعام ١٩٦١(FOREIGN ASSISTANCE ACT of 1961) وفى قانون المؤسسات الدولية لعام (INTERNATIONAL FINANCIAL INSTITUTIONS ACT of١٩٧٧ 1977)، وفى صياغات أخرى للسياسة الأمريكية المتصلة بحقوق الإنسان إلى الحكومات التى لا تمارس انتهاكات جسيمة للحريات الدينية.

(٣) اتخاذ موقف نشط ومرن يعكس الالتزام الأمريكى القوى بحرية الدين، ورغبة الولايات المتحدة الأمريكية، فى ظل التفاوت الكبير فى جسامة انتهاكات الحريات الدينية التى ترتكبها الأنظمة المتنوعة التى تمارس الاضطهاد، فى الخروج برد على تلك الانتهاكات يكون فعالاً ومبدئيا، ويعكس كذلك وضع علاقات الولايات المتحدة الأمريكية وموقفها إزاء الدخول المختلفة.

(٤) العمل مع الحكومات الأجنبية التى تؤكد على الحريات الدينية وتحميها من أجل وضع وثائق تهدف لمكافحة انتهاكات الحريات الدينية وتهدف كذلك للقيام بمبادرات متعددة الأطراف لمكافحة تلك الانتهاكات والنهوض بحق الأفراد فى الخارج فى ممارسة حرياتهم الدينية.

(٥) الوقوف فى صف الحرية وبجانب المضطهدين، واستخدام وتطبيق السبل المناسبة فى جهاز السياسة الخارجية الأمريكية، بما فى ذلك القنوات السياسية والتجارية والخيرية والتربوية والثقافية، لدعم ومساندة مظاهر ومشاعر الاحترام للحريات الدينية فى كافة الحكومات ولدى جميع الشعوب.

القسم رقم ٣ : تعريف المصطلحات

فى هذا القانون :

(١) السفير المتجول : تعنى عبارة "السفير المتجول" السفير المتجول المعنى بالحريات الدينية الدولية المعين بموجب الفقرة ب)- من القسم رقم ١٠١.

(٢) التقرير السنوى: تعنى عبارة "التقرير السنوى" التقرير السنوى حول الحريات الدينية الدولية، وهو التقرير الموضح فى القسم رقم ١٠٢ ب).

(٣) لجان الكونغرس المناسبة: تعنى عبارة "لجان الكونغرس المناسبة":

(أ) لجنة العلاقات الخارجية فى مجلس الشيوخ ولجنة العلاقات الدولية فى مجلس النواب، و

(ب) اللجان الوارد وصف لها فى الفقرة الفرعية (أ) فى حالة أى قرار بشأن قيام رئيس الجمهورية باتخاذ إجراء ما بموجب الفقرات من ٩ إلى ١٥ فى القسم رقم ٤٠٥أ)-، كما تعنى عبارة لجان الكونغرس المناسبة"، أينما كان ذلك مناسبًا، لجنة الخدمات المصرفية والمالية التابعة لمجلس النواب ولجنة الشئون المصرفية والسكنية والحضرية التابعة لمجلس الشيوخ.

(٤) الإجراء الموازى والمتكافئ: تعنى عبارة "اللجنة المنتدبة: اللجنة الأمريكية المنتدبة للحريات الدينية الدولية التى يتم تأسيسها بموجب القسم ٢٠١ أ) -.

(٥) اللجنة المنتدبة: تعنى عبارة «اللجنة المنتدبة» اللجنة الأمريكية المنتدبة للحريات الدينية الدولية التى يتم تأسيسها بموجب القسم (٢٠١م)».

(٦) تقارير عن ممارسات حقوق الإنسان فى البلدان: تعنى عبارة "تقارير عن ممارسات حقوق الإنسان فى البلدان "التقارير السنوية التى تلتزم وزارة الخارجية الأمريكية برفعها للكونغرس الأمريكى بموجب الأقسام ١١٦د)- و٥٠٢ ب -ب) (١١٦ (d) 502B(6)) فى قانون المساعدات الخارجية الأمريكية لعام ١٩٦١ (Foreign Assistance Act of 1961).

(٧) الملخص التنفيذى: تعنى عبارة "الملخص التنفيذى" الملخص التنفيذى للتقرير السنوى الوارد ذكره فى القسم ١٠٢ب) -(١) (و).

(٨) حكومة أو حكومة أجنبية: يتضمن معنى عبارة "حكومة" أو عبارة " حكومة أجنبية" أية هيئة أو مصلحة حكومية.

(٩) تقارير حقوق الإنسان: تعنى عبارة "تقارير حقوق الإنسان" كافة التقارير التى تقدمها وزارة الخارجية الأمريكية للكونغرس الأمريكى بموجب القسمين ١١٦ و٥٠٢ ب فى قانون المساعدات الخارجية الأمريكية لعام ١٩٦١.

(١٠) المكتب: تعنى عبارة "المكتب" مكتب الحريات الدينية الدولية الذى يتم تأسيسه بموجب القسم ١٠١ أ)-.

(١١) الانتهاكات الحادة للغاية للحريات الدينية: تعنى عبارة " الانتهاكات الحادة للغاية للحريات الدينية " الانتهاكات البشعة النظامية والمستمرة للحريات الدينية والتى تشمل انتهاكات مثل:

(أ) تعذيب الآخرين أو اللجوء لأساليب قاسية أو غير إنسانية أو مهينة فى معاملتهم أو معاقبتهم.

(ب) – اعتقال الأشخاص لفترة طويلة بدون توجيه الاتهامات لهم.

(ج) – التسبب فى اختفاء الأشخاص إما عن طريق اختطافهم أو اعتقالهم بشكل خفى وسرى، أو

(د) – أى حرمان صارخ آخر لحق الأفراد فى ممارسة الحياة والحرية والأمن.

(١٢) المستشار الخاص: تعنى عبارة "المستشار الخاص" المستشار الخاص لرئيس الجمهورية المعنية بالحريات الدينية الدولية والوارد ذكره فى القسم ١٠١ ى) من قانون الأمن القومى لعام ١٩٤٧ (NATIONAL SECURITY ACT OF 1947: 101-i) وفقا لما طرأ عليه من تعديل بإضافة القسم رقم ٣٠١ من هذا القانون.

(١٣) انتهاكات الحريات الدينية: تعنى عبارة "انتهاكات الحريات الدينية: انتهاكات الحق المعترف به دوليا لممارسة الحريات الدينية وحرية المعتقدات والممارسات الدينية الوارد ذكرها فى الوثائق الدولية المشار لها فى القسم ٢أ) – (٢) وفى القسم ٢ أ) – (٣)، وتشمل هذه النتهاكات انتهاكات مثل:

(أ) فرض الحظر أو القيود أو العقوبات التعسفية بسبب:

(١) التجمع لممارسة النشاطات الدينية السلمية مثل طقوس العبادة أو الوعظ أو الصلاة، ويشمل ذلك فرض متطلبات تعسفية للتسجيل.

(٢) مخاطبة المرء لآخرين وحديثه معهم بحرية عن معتقداته الدينية.

(٣) تغيير المرء لمعتقداته الدينية ولانتسابه الدينى.

(٤) حيازة الأدبيات الدينية وتوزيعها، بما فى ذلك الكتاب المقدس، أو

(٥) تربية المرء لأبنائه وتعليمه لهم وفقًا لما يختاره هو لهم من تعاليم وممارسات دينية، أو

(ب) أى من الإجراءات التالية إذا اتخذت بسبب معتقدات الشخص الدينية أو ممارساته: الاعتقال، الاستجواب، فرض عقوبات مالية شاقة ومرهقة، العمل بالإكراه، ترحيل الأفراد وإعادة توطينهم بصورة جماعية قسرية، السجن، إرغام الأفراد على تغيير معتقداتهم الدينية بالإكراه، الضرب، التعذيب، التشويه البدنى أو البتر الجسدى، الاغتصاب، الاستعباد، القتل أو الاغتيال، والإعدام.

الباب الأول (TITLE I) نشاط وزارة الخارجية الأمريكية

القسم ١٠١– مكتب الحريات الدينية – السفير المتجول للحريات الدينية الدولية:

أ) تأسيس المكتب: يتم تأسيس مكتب للحريات الدينية الدولية فى وزارة الخارجية الأمريكية يرأسه سفير متجول للحريات الدينية الدولية يتم تعيينه بموجب نص القسم الفرعى (ب) ـ.

ب) التعيين: يعين رئيس الجمهورية السفير المتجول بناء على المشورة التى يتلقاها من مجلس الشيوخ الأمريكى وبعد موافقة المجلس على ترشيح الرئيس.

ج) الواجبات والمهام: يضطلع السفير المتجول بمسئولية القيام بالمهام التالية:

(١) عموما: تتمثل المسئولية الرئيسية التى يضطلع بها السفير المتجول فى النهوض بحق الأفراد فى الخارج فى ممارسة حريتهم الدينية، وشجب ما يتم من انتهاكات لحقوقهم الدينية، وتقديم التوصيات بخصوص الردود المناسبة من الحكومة الأمريكية على انتهاكات الحقوق الدينية.

(٢) الدور الاستشارى: يضطلع السفير المتجول بدور المستشار الرئيسى لرئيس الجمهورية ولوزير الخارجية الأمريكى فيقدم لهما المشورة حول الأمور التى تؤثر على الحريات الدينية فى الخارج، كما يقدم لهما التوصيات بخصوص الأمور التالية بعد التشاور مع اللجنة المنتدبة للحريات الدينية الدولية:

(أ) السياسات التى تنتهجها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الحكومات التى تنتهك الحريات الدينية أو التى تخفق فى تأمين حق الفرد فى مراعاة معتقداته وممارساته الدينية، و

(ب) سياسات للنهوض بحق الأفراد فى الخارج فى ممارسة الحريات الدينية.

(٣) التمثيل الدبلوماسى: يخول السفير المتجول سلطة تمثيل الولايات المتحدة الأمريكية فى المسائل والأمور المتصلة بالحريات الدينية فى الخارج، على أن يخضع للتوجيهات التى يتلقاها من رئيس الجمهورية ووزير الخارجية، وذلك فى الأمور التالية:

(أ) ما يتم من اتصالات بالحكومات الأجنبية وبالمنظمات القائمة بين الحكومات، والهيئات الخاصة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون فى أوروبا، والمنظمات الدولية الأخرى التى تنتمى لعضويتها الولايات المتحدة.

(ب) المؤتمرات والاجتماعات متعددة الأطراف ذات الصلة بالحريات الدينية فى الخارج.

(٤) مسئوليات رفع التقارير: يكون على السفير المتجول مسئولية رفع التقارير الوضحة فى القسم ١٠٢.

د) – التمويل: يوفر وزير الخارجية للسفير المتجول التمويل اللازم الذى يكفل له تعيين

الموظفين العاملين فى المكتب لكى يقوموا بالتحقيقات والتحريات وبما يلزم من انتقالات لتنفيذ أحكام ونصوص هذا القسم.

القسم ١٠٢ - التقارير:

أ) ـ أجزاء من التقارير السنوية حول حقوق الإنسان: يساعد السفير المتجول وزير الخارجية الأمريكى فى إعداد تلك الأجزاء من تقارير حقوق الإنسان التى تتطرق للحريات الدينية ولحرية عدم التعرض للتمييز بسبب الدين. ويساهم السفير المتجول كذلك فى إعداد أجزاء من المعلومات الأخرى التى يتم توفيرها للكونغرس الأمريكى بموجب القسمين رقم ١١٦ و٥٠٢-ب من قانون المساعدات الخارجية لعام ١٩٦١ (Foreign Assistance Act of 1961) القانون الأمريكى رقم(٢٢) (U.S.C 215lm, 2304-22).

وهما القسمان المتصلان بحق الأفراد فى ممارسة الحرية الدينية.

ب)- التقرير السنوى حول الحريات الدينية الدولية

(١) آخر موعد لتقديم التقرير: فى اليوم الأول من شهر سبتمبر (آيلول) من كل عام، أو فى أول يوم يلى هذا التاريخ يكون أى من المجلسين التشريعيين المناسبين منعقدا، يتولى وزير الخارجية الأمريكى بمساعدة السفير المتجول إعداد التقرير السنوى حول الحريات الدينية الدولية ويرفعه للكونغرس الأمريكى، آخذاً بعين الاعتبار توصيات اللجنة المنتدبة فى هذا الصدد. ويكون هذا التقرير مكملا لأحدث التقارير حول حقوق الإنسان من حيث تقديمه وتوضيحه لمعلومات تفصيلية إضافية حول أمور ذات صلة بالحريات الدينية الدولية. ويتضمن كل تقرير سنوى ما يلى:

(أ) وضع الحريات الدينية: وصف لوضع الحريات الدينية فى كل من الدول الأجنبية، على أن يتضمن هذا الوصف:

(١ - اتجاهات دالة على تحسن أوضاع الاحترام والحماية لحق الأفراد فى ممارسة حريتهم الدينية، واتجاهات دالة على تدهور الاوضاع بالنسبة لممارسة هذا الحق.

(٢ - انتهاكات للحريات الدينية تمارسها أو تجيزها حكومة البلد، و

(٣- انتهاكات حادة للغاية للحريات الدينية تمارسها أو تجيزها حكومة البلد.

(ب)- انتهاكات للحريات الدينية: تقييم ووصف لطبيعة ومدى ما يتم ارتكابه من انتهاكات لحريات الأفراد الدينية فى كل دولة أجنبية، ويشمل ذلك اضطهاد إحدى المجموعات الدينية لمجموعة دينية أخرى، والاضطهاد الدينى الذى تمارسه الهيئات الحكومية وغير الحكومية، والاضطهاد الذى يستهدف الأفراد أو المذاهب الدينية المحددة أو ديانات

بأكملها، ووجود سياسات حكومية تنتهك الحريات الدينية للأفراد، ووجود سياسات حكومية معينة بـ:

(١ – فرض القيود على إقامة الشعائر الدينية العلنية والمنظمة خارج إطار البعثات الدبلوماسية أو القنصلية أو حظرها أو عدم إتاحتها.

(٢– إرغام مواطنين أمريكيين غير بالغين تم اختطافهم أو ترحيلهم من الولايات المتحدة الأمريكية على تغيير معتقداتهم الدينية بالإكراه ورفض السماح لهم بالعودة إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

(جـ ـ سياسات الولايات المتحدة: وصف لسلوك الولايات المتحدة الأمريكية وسياساتها المؤيدة لحرية الأفراد الدينية فى كل دولة أجنبية تنتهك الحريات الدينية للأفراد أو تجيز انتهاكها، ويشمل ذلك وصفًا للإجراءات والسياسات التى اتخذتها ونفذتها الولايات المتحدة الأمريكية خلال الـ ١٢ شهر السابقة ضد انتهاكات الحريات الدينية للأفراد وتأييدًا ودعمًا للحريات الدينية الدولية، وذلك بموجب الأبواب رقم ١ و٤ و٥ من هذا القانون.

(د – الاتفاقيات الدولية السارية المفعول: وصف لأية اتفاقية ملزمة أبرمتها الولايات المتحدة الأمريكية مع إحدى الحكومات الأجنبية بمقتضى القسم ٤٠١ب) – أو ٤٠٢ ج)–.

(هـ) تدريب الموظفين الحكوميين والتعليمات الخاصة بهم:– وصف لـ:

(١ – التدريب الموضح فى القسم رقم ٦٠٢أ) – وب) – وفى القسم ٦٠٣ ب) –

وج)– ولانتهاكات الحريات الدينية للأفراد والذى يتم توفيره لقضاة الهجرة ولموظفى القنصليات وللموظفين المعنيين بشئون اللاجئين والهجرة وطلبات الملتجأ الآمن، و

(٢ – وضع وتنفيذ التعليمات الموضحة فى القسمين ٦٠٢ج) – و٦٠٣ أ)–

(و)– الملخص التنفيذى: – ملخص تنفيذى لتقرير السنوى يسلط الأضواء على وضع الحريات الدينية للأفراد فى بعض البلدان الأجنبية، ويشمل هذا الملخص التنفيذى ما يلى:

(١ – الدول التى تنشط فيها الولايات المتحدة لمساندة الحريات الدينية للأفراد: تعريف للدول الأجنبية التى تنشط فيها الولايات المتحدة لمساندة الحريات الدينية للأفراد. ويتضمن هذا الجزء من التقرير وصفا للأعمال التى قامت بها الولايات المتحدة لمساندة وتأييد حق الأفراد المعترف به دوليا فى ممارسة حرياتهم الدينية والأعمال التى قامت بها لمعارضة انتهاكات هذا الحق خلال الفترة التى يغطيها التقرير السنوى، وذلك بموجب الباب رقم ٤ والباب رقم ٥ من هذا القانون.

ويتضمن هذا الجزء من التقرير، بموجب القسم رقم ٤٠٢ب) – (١)، ذكر اسم أية دولة تم تحديدها كدولة يدعو وضع الحريات الدينية فيها لإثارة القلق والمخاوف.

(٢- الدول التى شهدت تحسنا كبيرا فى وضع الحريات الدينية فيها: تعريف للدول الأجنبية التى أثبتت حكوماتها حدوث تحسين كبير فيها خلال الفترة الزمنية التى يغطيها التقرير السنوى بالنسبة لحماية ومساندة حق الأفراد المعترف به دوليا فى ممارسة حرياتهم الدينية. كما يتضمن هذا الجزء من التقرير وصفا لطبيعة هذا التحسن وتحليلا للعوامل المساهمة فى تحققه، والتى تشمل ما اتخذته الولايات المتحدة الأمريكية من إجراءات بموجب هذا القانون.

(٢) - ملحق إضافى سرى: يجوز للتقرير السنوى أو للمخلص التنفيذى تلخيص أى من المعلومات التى تقتضيها الفقرة (١)، بما فى ذلك الإجراءات أو التصرفات التى تتخذها الولايات المتحدة، إذ قرر وزير الخارجية الأمريكى ضرورة القيام بذلك للمحافظة على مصالح الأمن القومى الأمريكى أو للمحافظة على سلامة الأفراد المذكورين فى التقرير السنوى أو للنهوض بأغراض هذا القانون، ويتم تقديم التفاصيل فى ملحق إضافى سرى يرفق بالتقرير السنوى أو بالملخص التنفيذى.

ج) ـ إعداد التقارير حول ما يتم من انتهاكات للحريات الدينية:

(١) المعايير والتحريات: يضمن وزير الخارجية الأمريكى محافظة البعثات الأمريكية فى الخارج على معايير قياسية فى التقارير التى تتولى تلك البعثات إعدادها، كما يضمن قيامها بتحريات دقيقة حول ما يرد لها من تقارير عن انتهاكات لحق الأفراد المعترف به دوليا فى ممارسة حرياتهم الدينية.

(٢) الاتصالات مع المنظمات غير الحكومية: يسعى موظفو البعثات الأمريكية فى الخارج، وفقا لما هو مناسب، للاتصال بالمنظمات غير الحكومية الدينية والمعنية بحقوق الإنسان ويحافظون على اتصالاتهم بتلك المنظمات التى تتم برضائها، وذلك أثناء قيامهم بتجميع البيانات عن حق الأفراد فى ممارسة حرياتهم الدينية من أجل تقييمها وإدراجها فى تقارير حقوق الإنسان وفى التقرير السنوى عن الحريات الدينية الدولية وفى الملخص التنفيذى. وتشمل تلك الاتصالات حصول موظفى البعثات الأمريكية فى الخارج على تقارير من تلك المنظمات ونسخ منها تعكس آخر التطورات فى موضوع التقرير، كما تشمل قيامهم، عندما يكون ذلك مناسبا، بالتحرى عما ورد فيها والتحقق منه.

د) ـ تعديلات لقانون المساعدات الخارجية لعام ١٩٦١:

(١) مضمون التقارير التى تتعرض لأوضاع حقوق الإنسان فى الدول التى تتلقى مساعدات اقتصادية - يتم تعديل القسم رقم ١١٦ د)- من قانون المساعدات الخارجية لعام ١٩٦١ (Foreign Assistance Act of1961) القانون الأمريكى رقم - (22 U.S.C. 2151n(d) (22
;22 على النحو التالى:

(أ) - يشطب حرف العطف "و" (كلمة (and) باللغة الإنجليزية) فى نهاية الفقرة رقم (٤)،

(ب) - تشطب النقطة الفاصلة فى نهاية الفقرة رقم ٥٠) وإدراج حرف العطف "و" ، و

(ج) - بإضافة النص التالى فى نهاية القسم:

"(٦) ... وأينما ينطبق ذلك، انتهاكات للحريات الدينية، بما فى ذلك ما يتم من انتهاكات حادة للغاية للحريات الدينية (كما تم تعريفها فى القسم الثالث من قانون الحريات الدينية الدولية لعام ١٩٩٨)."

(٢) - مضمون التقارير التى تتعرض لأوضاع حقوق الإنسان فى الدول التى تتلقى مساعدات أمنية - يتم تعديل القسم رقم ٥٠٢ ب -ب)- من قانون المساعدات الخارجية لعام ١٩٦١ (القانون الأمريكى رقم (٢٢ U.S.C. 2304(b)-22) على النحو التالى:

(أ) - بإدراج عبارة " وبمساعدة السفير المتجول للحريات الدينية الدولية "بعد كلمة "العمل" (كلمة Labor باللغة الإنجليزية)، و

(ب) - بإدراج الجملة الجديدة التالية بعد الجملة الثانية فى الفقرة المذكورة أعلاه: "ويتضمن مثل هذا التقرير، أينما يسرى أو ينطبق ذلك من معلومات حول ما يتم من انتهاكات للحريات الدينية، ويشمل ذلك على وجه الخصوص الانتهاكات الحادة الدينية (وفقا للتعريف الوارد لها فى القسم الثالث من قانون الحريات الدينية الدولية لعام ١٩٩٨)." (INTERNATIONAL RELIGIOUS FREEDOM ACT OF 1998).

القسم ١٠٣: تأسيس موقع للحريات الدينية على شبكة الإنترنت يكون بمثابة مرجع لها:

لتسهيل عمليات حصول المنظمات الحكومية والجماهير حول العالم على الوثائق الدولية التى تعالج موضوع حماية الحريات الدينية ولتسهيل اضطلاعهم عليها، يتولى وزير الخارجية الأمريكى بمساعدة السفير المتجول تأسيس ورعاية موقع للحريات الدينية على شبكة الإنترنت يكون بمثابة مرجع لها يتضمن أهم الوثائق الدولية الكبرى المتصلة بالحريات الدينية، كما يتضمن التقرير السنوى والملخص التنفيذى وأية وثائق أو مراجع أو إشارات لمراجع أخرى يعتبرها السفير المتجول مناسبة للموضوع أو متصلة به.

القسم ١٠٤: تدريب المسئولين العاملين فى مجال خدمة السياسة الخارجية:

يتم تعديل الفصل الثانى من الباب الأول من قانون المسئولين العاملين فى خدمة السياسة الخارجية لعام ١٩٨٠ بإضافة القسم الجديد التالى فى نهاية الفصل:

"القسم ٧٠٨: تدريب المسئولين العاملين فى مجال خدمة السياسة الخارجية:

"يتولى وزير الخارجية الأمريكي بعد اليوم الأول من شهر يناير (كانون ثانى) عام ١٩٩٩ تأسيس برنامج لتدريب المسئولين العاملين فى مجال خدمة السياسة الخارجية، ومن ضمنهم رؤساء البعثات الأمريكية في الخارج، ويكون هذا التدريب في مجال حقوق الإنسان المعترف بها دوليا، ويتم دمجه فى برامج التدريب القياسى التى يتم تقدميها للعاملين. ويتولى وزير الخارجية تأسيس هذا التدريب بمساعدة المسئولين المعنيين الآخرين، مثل السفير المتجول للحريات الدينية الدولية، وهو السفير المعين بمقتضى القسم ١٠١ ب) من قانون الحريات الدينية الدولية لعام ١٩٩٨، ومثل مدير مركز التدريب الوطنى للشئون الخارجية THE) NATIONAL FOREIGN AFFAIRS TRAINING CENTER)، ويشمل هذا التدريب:

"١ - دراسة الوثائق الدولية وسياسة الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة لحقوق الإنسان، وتكون هذه الدراسة إجبارية لرؤساء البعثات ولجميع المسئولين العاملين فى خدمة السياسة الخارجية الأمريكية المكلفين بإعداد التقارير المتصلة بحقوق الإنسان، و

"٢ - دراسة حق الأفراد المعترف به دوليا لممارسة حرياتهم الدينية ودراسة طبيعة الديانات المختلفة ونشاطاتها ومعتقداتها، وكذلك النواحى والمظاهر المختلفة لانتهاكات الحريات الدينية".

القسم ١٠٥: الاتصالات رفيعة المستوى بالمنظمات غير الحكومية:

يسعى رؤساء البعثات الأمريكية للاتصال بالمنظمات الدينية غير الحكومية بغية تدبير اجتماعات رفيعة المستوى معها كلما كانت مثل تلك الاجتماعات مناسبة ومفيدة. كما يسعى رؤساء البعثات الأمريكية والمسئولون العاملون فى الخارج فى خدمة السياسة الأمريكية الخارجية للاجتماع بالزعماء الدينيين المسجونين أو المعتقلين أينما كان ذلك مناسبًا ومفيدًا.

القسم ١٠٦: البرامج والمخصصات المالية للبعثات الأمريكية فى الخارج:

يرى الكونغرس الأمريكى أن:

(١) البعثات الدبلوماسية الأمريكية المتواجدة فى الدول التى تنتهك حكوماتها حق الأفراد المعترف به دوليا لممارسة الحرية الدينية وحرية العبادة، أو التى تجيز حكوماتها تلك الانتهاكات، عليها وضع استراتيجية فى إطار خطة أعمالها السنوية لتشجيع الآخرين على احترام حق الأفراد المعترف به دوليا فى ممارسة حرياتهم الدينية.

(٢) البعثات الدبلوماسية الأمريكية عند قيامها بتخصيص الأموال أو تقديم توصياتها بشأن المخصصات المالية، أو عند قيامها بترشيح أفراد للاستفادة من البرامج والمنح التى تمولها الحكومة الأمريكية يكون عليها أن تنظر بشكل خاص فى أمر تلك البرامج والمرشحين الذين ترى أنهم سيساهمون فى النهوض بحق الأفراد فى ممارسة حرياتهم الدينية.

القسم ١٠٧: قدرة الوصول المتكافئ لممارسة النشاط الديني في البعثات الأمريكية في الخارج:

أ)- عموما: مع عدم الإخلال بنصوص هذا القسم يسمح وزير الخارجية الأمريكي لأى مواطن أمريكي يرغب في ممارسة نشاط ما لأغراض دينية إمكانية الوصول للبعثة الدبلوماسية أو القنصلية الأمريكية ودخولها وفقا لشروط متكافئة ومماثلة للشروط المفروضة على النشاطات غير الحكومية الأخرى غير المتصلة بعمليات البعثة الدبلوماسية.

ب) - التوقيت والموقع: بالنسبة لتوقيت الوصول وموقع الوصول يتخذ وزير الخارجية الأمريكي سبل التوفيق المعقولة على ضوء ما يلى:

(١) - عدد المواطنين الأمريكيين الذين يطلبون الوصول للبعثة الدبلوماسية (ويشمل ذلك أية هموم أو مخاوف دينية بخصوص التوقيت أو التاريخ أو مكان إقامة الشعائر الدينية).

(٢) التضارب مع الأنشطة الرسمية ومع الطلبات غير الرسمية الواردة من المواطنين الأمريكيين.

(٣) وجود الشعائر والصلوات الدينية المنظمة العلنية خارج موقع البعثة.

(٤) وجود المساحة والمصادر وإتاحتها، و

(٥) الاحتياطات الأمنية اللازمة.

ج)- حرية التصرف والاختيار بالنسبة لإتاحة قدرة الوصول للأجانب من مواطنى الدولة المضيفة: يجوز لوزير الخارجية الأمريكي السماح للأجانب من مواطنى الدولة المضيفة دخول مقر البعثة الدبلوماسية أو القنصلية الأمريكية والتواجد فيها بغية حضور النشاطات الدينية أو المشاركة فيها، وهى النشاطات التى تتم في مقر البعثة بمقتضى هذا القسم من القانون.

القسم ١٠٨: قوائم المساجين والتقارير الموجزة الخاصة بالهموم والمخاوف المتعلقة بالحريات الدينية:

أ) - ما يراه الكونغرس: يرى الكونغرس الأمريكي ضرورة قيام المسئولين في السلطة التنفيذية في الحكومة الأمريكية بتشجيع الآخرين على الدفاع عن قضايا الحريات الدينية ومناصرتها، وذلك بغية تشجيع كافة المسئولين الذين يمثلون الحكومة الأمريكية على الاهتمام بالأمور المتصلة بالحريات الدينية في كافة المناسبات المتاحة ، كما يرى الكونغرس الأمريكي ضرورة قيام المسئولين في السلطة التنفيذية بمناصرة قضايا الحريات الدينية أثناء اجتماعاتهم بكبار الشخصيات الأجنبية وأثناء الاجتماعات المنعقدة بين أعضاء الكونغرس الأمريكي وكبار الشخصيات الأجنبية .

ب) – قوائم بأسماء المساجين وتقارير موجزة حول الهموم والمخاوف المتصلة بالحريات الدينية: يتولى وزير الخارجية الأمريكى إعداد وصياغة تقارير موجزة حول الحريات الدينية فى كل دولة من دول العالم، ويقوم بذلك بالتشاور مع السفير المتجول، ومع مساعد وزير الخارجية للديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل، ومع رؤساء البعثات الأمريكية فى الخارج، والخبراء الإقليميين، والمجموعات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان، والمجموعات الدينية. وتشمل هذه التقارير قوائم بأسماء الأشخاص الذين يعتقد أنهم متواجدون فى السجون أو أنهم معتقلون أو محتجزون أو تم وضعهم تحت أوامر لتحديد إقامتهم فى منازلهم بسبب معتقداتهم الدينية. كما تشمل هذه التقارير تقييمًا ونقدًا موجزًا لسياسات الدولة المقيدة للحريات الدينية للمواطنين• وعندما ينظر وزير الخارجية فى موضوع إدراج أسماء المساجين فى تقاريره يكون عليه مراعاة الحرص اللازم بخصوص سلامة وأمن هؤلاء المساجين والفائدة التى تعود عن إدراج أسمائهم فى تقاريره.

ج) – المعلومات المتاحة: يقدم وزير الخارجية الأمريكى للمسئولين فى السلطة التنفيذية ولأعضاء الكونغرس، وفقا لما هو مناسب، التقارير الموجزة حول الحريات الدينية بموجب القسم الفرعى ب)–، وذلك استعدادا للاتصالات الثنائية بالزعماء الأجانب التى تتم فى الولايات المتحدة وفى الخارج.

الباب الثانى (TITLE II) - اللجنة المنتدبة المعنية بالحريات الدينية الدولية

القسم ٢٠١: تأسيس اللجنة وعضويتها:

أ) – عموما.. يتم تأسيس اللجنة الأمريكية المنتدبة المعنية بالحريات الدينية الدولية.

ب) – عضوية اللجنة:

(١) – عن طريق التعيين .. تتكون اللجنة المنتدبة من:

(أ) عن السفير المتجول، ويعتبر عضوا فى اللجنة المنتدبة بحكم وظيفته ولكنه لايدلى بصوته فى الأمور التى يدلى فيها أعضاء اللجنة الآخرين بأصواتهم.

(ب) تسعة أعضاء آخرين يكونون مواطنين أمريكيين لا يعملون فى المؤسسات الحكومية الأمريكية ولا يتقاضون رواتبهم منها كموظفين فيها. ويتم تعيين هؤلاء الأعضاء على النحو التالى:

١)- يتم تعيين ثلاثة أشخاص من أعضاء اللجنة بواسطة رئيس الجمهورية.

٢)- يتم تعيين ثلاثة أشخاص آخرين من أعضاء اللجنة المنتدبة بواسطة الرئيس المؤقت لمجلس الشيوخ الأمريكى، على أن يتم تعيين اثنين منهم بناء على تزكية من زعيم الحزب السياسى فى مجلس الشيوخ الذى لا يتبعه رئيس الجمهورية، ويتم تعيين العضو الثالث بناء على تزكية من زعيم الحزب السياسى الآخر فى المجلس.

٣) - يتولى رئيس مجلس النواب تعيين ثلاثة من أعضاء اللجنة المنتدبة على أن يتم تعيين اثنين منهم بناء على تزكية زعيم الحزب السياسى فى مجلس النواب الذى لا يتبعه رئيس الجمهورية، ويتم تعيين العضو الثالث بناء على تزكية من زعيم الحزب السياسى الآخر فى مجلس النواب.

(٢) الاختيار:

(ز) عموما.. يتم اختيار أعضاء اللجنة المنتدبة من الشخصيات البارزة المشهود لها بالمعرفة والخبرة فى مجالات متصلة بموضوع الحريات الدينية الدولية، بما فى ذلك الشئون الخارجية والخبرة المباشرة فى الخارج وحقوق الإنسان والقانون الدولى.

أ) التصريحات الأمنية.. يكون على كل عضو من أعضاء اللجنة المنتدبة الحصول على تصريح أمنى.

(٣) توقيت التعيين: يتم تعيين الأفراد المطلوب تعيينهم بموجب الفقرة (١) فى تاريخ لا يتجاوز مرور ١٢٠ يومًا بعد تاريخ إقرار هذا القانون وصدوره.

ج)- فترات العضوية لأعضاء اللجنة: تكون فترة عضوية كل عضو من أعضاء اللجنة المنتدبة عامين، ويجوز تعيين أعضاء اللجنة المنتدبة لفترة ثانية.

د) - انتخاب رئيس للجنة المنتدبة ـ يتم انتخاب رئيس اللجنة المنتدبة مرة واحدة كل عام فى أول اجتماع تعقده اللجنة فى ذلك العام، ويشترك فى عملية الاقتراع أعضاء اللجنة المشتركون فى الاجتماع ممن لهم حق الإدلاء بأصواتهم.

(هـ) النصاب القانونى: لتمكين اللجنة المنتدبة من الاضطلاع بمهامها يعتبر النصاب القانونى للجنة مكتملا عندما يشترك فى اجتماع لها ستة من أعضائها ممن لديهم حق الإدلاء بأصواتهم.

(و) الاجتماعات: تجتمع اللجنة المنتدبة كل عام خلال فترة الخمسة عشر (١٥) يومًا التالية لتاريخ صدور التقرير الذى يوضح ممارسات الدول فى مجال حقوق الإنسان، أو فى أقرب تاريخ مناسب بعد ذلك. وخلاف ذلك تجتمع اللجنة بناء على دعوة من رئيسها، وفى حالة عدم انتخاب رئيس للجنة فى أحد الأعوام، يتم الاجتماع بناء على دعوة يوجهها ستة من أعضاء اللجنة ممن لهم حق الإدلاء بأصواتهم فيها.

(ز) شغل المقاعد الخاوية فى اللجنة: لا يؤثر وجود مقعد خاو فى اللجنة على سلطاتها، ويتم شغل هذا المقعد بنفس الطريقة التى تم بها تعيين العضو الأصلى فى اللجنة أول مرة.

(ح) الدعم الإدارى: تتلقى اللجنة المنتدبة المساعدة من وزير الخارجية الأمريكى الذى يقدم لها ما يلزمها ويناسبها من موظفين وخدمات إدارية يحتاجها مكتبها لتمكينها من الاضطلاع بمهامها. ويجوز إعارة أى موظف يعمل فى السلطة التنفيذية فى الحكومة للعمل فى اللجنة بدون تعويض الهيئة التى يتبعها هذا الموظف عن غيابه عنها، وبدون تسجيل أى انقطاع فى سجل خدمته بالنسبة لوضعه وامتيازاته فى مجال خدمته كموظف حكومى مدنى.

(ط) التمويل: يتلقى أعضاء اللجنة علاوات سفر تغطى مصاريف تنقلاتهم عند انتقالهم لأماكن تبعد عن منازلهم أو عن أماكن عملهم المعتادة أثناء اضطلاعهم بتقديم خدماتهم للجنة، كما يتلقون علاوات تغطى مصروفاتهم اليومية، وذلك بدلاً من علاوة تغطية التكاليف الأساسية المسموح بها لموظفى المصالح الحكومية بموجب الفصل الفرعى رقم ١ من الفصل رقم ٥٧ فى الباب الخامس (TITLE V)من القانون الأمريكى.

القسم ٢٠٢: واجبات اللجنة المنتدبة:

أ) - عموما.. تكون المسئولية الرئيسية التى تضطلع بها اللجنة المنتدبة هى:

(١) - المراجعة السنوية والمستمرة لوقائع وظروف انتهاكات الحريات الدينية الموضحة فى التقارير المتاحة حول ممارسات حقوق الإنسان فى الدول المختلفة وفى التقرير السنوى وفى الملخص التنفيذى وفى المعلومات المتاحة من المصادر الأخرى المناسبة.

(٢) تقديم توصياتها لرئيس الجمهورية ولوزير الخارجية وللكونغرس بخصوص السياسة الأمريكية تجاه الأمور المتصلة بالحريات الدينية الدولية.

ب) - مراجعة السياسة وتقديم التوصيات رداً على ما يقع من انتهاكات: تتولى اللجنة المنتدبة، وهى بصدد تقييم سياسات الحكومة الأمريكية ردا على ما يقع من انتهاكات للحريات الدينية، دراسة السياسات التى قد تختار من بينها الحكومة الأمريكية لأتباعها تجاه كل دولة أجنبية مارست حكومتها انتهاكات للحريات الدينية أو أجازت ممارسة الآخرين لها، وتقدم توصياتها بشأنها، وتشمل هذه الانتهاكات انتهاكات حادة للحريات الدينية. أما الخيارات السياسية فتتضمن خيار الاستفسارات الدبلوماسية والاعتراض الدبلوماسى واتخاذ إجراء رسمى للاعتراض العلنى على ما وقع من انتهاكات، وشجبها فى المحافل متعددة الأطراف، وتأجيل أو إلغاء برامج التبادل الثقافى أو العلمى، وتأخير أو إلغاء الزيارات الرسمية أو الزيارات التى يقوم بها كبار المسئولين فى الدولة لأغراض العمل، وتخفيض بعض المخصصات المالية فى برامج المساعدات أو إلغاء بعض منها، وفرض عقوبات تجارية لها

أهداف محددة، وفرض عقوبات تجارية واسعة‌س ، وسحب رئيس البعثة الأمريكية فى ذلك البلد.

ج) - مراجع السياسة وتقديم التوصيات ردا على ما يتحقق من تقدم: تتولى اللجنة المنتدبة تقييم سياسات الحكومة الأمريكية تجاه البلدان التى ترى الولايات المتحدة أنها تتخذ خطوات مدروسة وتحقق تقدما كبيراً فى مجال حق الأفراد فى ممارسة حرياتهم الدينية، وتتولى فى نفس الوقت دراسة السياسات التى قد تختار من بينها الحكومة الأمريكية لأتباعها مع تلك البلدان، وتقدم توصياتها بشأن ذلك. وتشمل تلك السياسات تقديم المديح فى إطارخاص أو فى إطار دبلوماسى أو فى إطار رسمى وعلنى، أو تقديم المديح فى إطار المحافل متعددة الأطراف، وزيادة برامج التبادل الثقافى أو العلمى أو كلاهما ، وإنهاء أية إجراءات رئاسية قائمة أو تخفيض عددها، وزيادة الأموال المخصصة لمساعدات معينة، وتوجيه الدعوة لكبار المسئولين فى الدولة للقيام بزيارات عمل أو زيارات رسمية أو زيارات لرؤساء الدول.

د) - تأثير التوصيات على الجاليات الدينية والأفراد.. تقدم اللجنة المنتدبة بموجب الفقرتين الفرعيتين ب)- وج)- توصياتها المحددة حول السياسة الأمريكية، كما توضح تقديرها للآثار المحتملة التى ستعود على الجاليات الدينية والأفراد الذين يثبت تعرضهم لانتهاكات حقوقهم فى الدولة المعنية، فى حالة الأخذ بتلك التوصيات.

هـ) - المراقبة والمتابعة: تتولى اللجنة المنتدبة على أساس متواصل ومستمر مراقبة ومتابعة وقائع وملابسات ما يقع من انتهاكات للحريات الدينية، وتتشاور مع المجموعات المستقلة المعنية بحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية، بما فى ذلك الكنائس والجاليات الدينية الأخرى، وتقدم ما يلزم من توصيات للمسئولين المعنيين وللمكاتب المعنية فى الحكومة الأمريكية.

و) - جلسات الاستماع وجلسات الاجتماعات: يجوز للجنة المنتدبة ، لغرض تنفيذ مهام عملها بموجب النصوص والأحكام الواردة فى هذا الباب، أن تعقد جلسات استماع وأن تعقد اجتماعات لمباشرة أعمالها فى الولايات المتحدة الأمريكية فى الأوقات والأماكن التى ترتئيها مناسبة لذلك، كما يجوز للجنة أن تتلقى الأدلة وفقا لما تراه مناسبا لتنفيذ الأغراض من هذا القانون وفقا لتقديرها للامور.

القسم ٢٠٣: تقرير اللجنة المنتدبة:

أ) - عموما.. تقدم اللجنة المنتدبة لرئيس الجمهورية ولوزير الخارجية وللكونغرس فى تاريخ لا يتجاوز اليوم الأول من شهر مايو (آيار) من كل عام تقريرا توضح فيه توصياتها

بخصوص الخيارات المتاحة أمام الولايات المتحدة بالنسبة للسياسة التى تختار انتهاجها، على أن تعتمد تلك التوصيات على تقييمها للخيارات بموجب القسم ٢٠٢.

ب) – سرية التقرير أو تصنيفه: إذا كان تصنيف المعلومات الواردة فى التقرير وإعطاؤها صفة السرية سيساهم فى النهوض بالأغراض المنشودة من هذا القانون، يجوز تقديم التقرير فى صيغته السرية مع مراعاة تقديم ملخص للتوصيات يكون متاحا للجميع.

ج) – الآراء الفردية أو المخالفة.. يجوز لكل عضو من أعضاء اللجنة إدراج آرائه الشخصية أو المخالفة فى التقرير.

القسم ٢٠٤: إمكانية تطبيق قوانين أخرى:

لا يسرى قانون اللجنة الاستشارية الفدرالية (القانون الأمريكى رقم (5 - .U.S.C. App 5) على اللجنة المنتدبة .

القسم ٢٠٥: إقرار المخصصات المالية:

أ) – عموما – يتم إقرار مخصصات مالية للجنة المنتدبة تبلغ قيمتها ثلاثة ملايين دولار أمريكى لكل سنة من السنتين الماليتين ١٩٩٩ و٢٠٠٠ وذلك لكى تقوم اللجنة بتنفيذ النصوص والأحكام الواردة فى هذا الباب.

ب) – الأموال المتاحة – تبقى المبالغ التى تم إقرارها وتخصيصها بموجب الفقرة الفرعية أ)– متاحة للجنة حتى يتم إنفاقها، ولا تبقى هذه المخصصات المالية متاحة بعد تاريخ إنهاء أعمال اللجنة المنتدبة.

القسم ٢٠٦: إنهاء أعمال اللجنة المنتدبة.

تنتهى فترة عمل اللجنة بعد مرور ٤ سنوات من تاريخ التعيين المبدئى لجميع أعضائها.

الباب الثالث (TITLE III) - مجلس الأمن القومى

القسم ٣٠١: المستشار الخاص للحريات الدينية الدولية

يتم تعديل القسم ١٠١ من قانون الأمن القومى لعام ١٩٤٧ (NATIONAL SECURITY ACT OF 1947) (القانون الأمريكى رقم (50- 402 .U.S.C 50) بإضافة القسم الفرعى التالى فى نهاية القسم:

"(١) – يرى الكونغرس ضرورة وجود مستشار خاص لرئيس الجمهورية معنى بالحريات الدينية الدولية من بين المسئولين العاملين فى إطارمجلس الأمن القومى، ويكون مركز هذا

المستشار موازيا لمنصب مدير فى المكتب التنفيذى التابع لرئيس الجمهورية. ويقدم هذا المستشار الخاص خدماته للمسئولين فى السلطة التنفيذية ويكون بمثابة مصدر للمعلومات يرجعون إليه للحصول عليها، فيتولى تجميع وتصنيف المعلومات حول وقائع وحيثيات حالات انتهاكات الحريات الدينية (وفقا للتعريف الوارد فى القسم ٣ من قانون الحريات الدينية الدولية لعام ١٩٨٨)، ويقدم لهم توصياته حول السياسة. وينبغى على المستشار الخاص هذا القيام بدور ضابط الاتصال بين رئيس الجمهورية والسفير المتجول للحريات الدينية الدولية واللجنة الأمريكية المنتدبة للحريات الدينية الدولية والكونغرس والمنظمات غيرالحكومية الدينية، إذا استحسن الاتصال بتلك المنظمات ".

الباب الرابع (TITLE IV) - الإجراءات الرئاسية

الباب الفرعى ١ – الإجراءات المتخذة للرد على أهداف محددة بالنسبة لما يقع فى الخارج من انتهاكات للحريات الدينية.

القسم ٤٠١ : الإجراءات التى يتخذها رئيس الجمهورية للرد على ما يقع من انتهاكات للحريات الدينية :

أ) الرد على ما يقع من انتهاكات للحريات الدينية.

١) – عموما .

(أ) سياسة الولايات المتحدة الأمريكية – تكون سياسة الولايات المتحدة الأمريكية:

(١) معارضة ما تمارسه أو ما مارسته حكومات الدول الأجنبية من انتهاكات للحريات الدينية وكذلك ما تجيزه أو أجازته من هذه الانتهاكات.

(٢) النهوض بحق ممارسة الحريات الدينية فى تلك الدول عن طريق اتخاذ الإجراءات الموضحة فى القسم الفرعى ب) –.

(ب) متى يكون الإجراء الرئاسى مطلوبا – يكون على رئيس الجمهورية معارضة كل ما يقع من انتهاكات للحريات الدينية فى كل دولة أجنبية تنتهك حكومتها الحريات الدينية أو تجيز انتهاكها، ويكون عليه كذلك النهوض بحق المواطنين فى ممارسة حرياتهم الدينية فى تلك الدولة عن طريق اتخاذ الإجراءات الموضحة فى القسم الفرعى ب)–.

(٢) الأساس الداعى لاتخاذ الإجراءات: يقوم كل إجراء يتم اتخاذه بمقتضى الفقرة ١–ب على معلومات حول ما يقع من انتهاكات للحريات الدينية ورد وصف لها فى آخر التقارير

المتاحة حول ممارسات حقوق الإنسان فى تلك الدولة، وعلى معلومات وردت فى التقرير السنوى وفى الملخص التنفيذى، وعلى أى أدلة أخرى متاحة، كما يراعى كل إجراء يتم اتخاذه ما كشفت عنه اللجنة المنتدبة من وقائع أو ما قدمته من توصيات بخصوص الدولة الأجنبية.

ب) الإجراءات الرئاسية:

(١) - عموما - مع مراعاة الفقرتين ٢ و٣ يتولى رئيس الجمهورية الرد على الانتهاكات الموصوفة فى القسم الفرعى (أ) التى ترتكبها حكومة الدولة الأجنبية، ويتشاورون فى هذا الشأن مع وزير الخارجية والسفير المتجول والمستشار الخاص واللجنة المنتدبة. ويتولى رئيس الجمهورية الرد على تلك الانتهاكات بدون تأخير وبالسرعة المناسبة على النحو التالى:

أ - اتخاذ إجراء واحد تجاه هذا البلد أو عدد من تلك الإجراءات الموصوفة فى الفقرات من ١ إلى ١٥ فى القسم ٤٠٥أ) - (أو اتخاذ إجراءات موازية بديلة له)، أو

ب - التفاوض مع حكومة هذا البلد والتوصل لاتفاقية ملزمة معها وفقا للوصف الوارد فى القسم ٤٠٥ ج)-.

٢) الموعد الأخير لاتخاذ الإجراءات - يتخذ رئيس الجمهورية الإجراءات المطلوبة بمقتضى الفقرات من ١ إلى ١٥ فى القسم ٤٠٥ز)- فى تاريخ لا يتجاوز اليوم الأول من شهر سبتمبر (أيلول) من كل عام، ويتخذ رئيس الجمهورية تلك الإجراءات (أو إجراءات موازية بديلة لها) تجاه كل بلد أجنبى مارست حكومته انتهاكات للحرية الدينية أو أجازت مثل هذه الانتهاكات فى أى وقت ابتداء من اليوم الأول من شهر سبتمبر (أيلول) من العام السابق. أما بالنسبة للإجراءات المطلوب اتخاذها بمقتضى الفقرات من ٩ إلى ١٥ فى القسم ٤٠٥ أ) - (أو الإجراءات الموازية البديلة لها):

أ - فلا يجوز اتخاذ أى إجراء إلا بعد استيفاء متطلبات القسمين ٤٠٣ و٤٠٤.

ب - لا يسرى تاريخ اليوم الأول من شهر سبتمبر(أيلول) كموعد أخير.

٣)- سلطة تأجيل الإجراءات الرئاسية: يجوز لرئيس الجمهورية بموجب الفقرة رقم ٢ تأجيل اتخاذه للإجراء الوارد ذكره فى الفقرات من ٩ -١٥ فى القسم ٤٠٥أ) - (أو اتخاذه لإجراء مواز بديل) إذا قرر هو ذلك وأدلى بشهادة أمام الكونغرس مفادها ضرورة التأجيل لفترة زمنية إضافية واحدة لا يتجاوز طولها ٩٩ يومًا بمقتضى نفس النصوص والأحكام المنطبقة على الدول التى يدعو وضع الحريات الدينية فيها لإثارة القلق والمخاوف بموجب القسم ٤٠٢ج)-(٣).

ج) - التنفيذ:

(١) عمومـا- يكون على رئيــس الجمهورية الـقيام بما يلـى عند اضطلاعه بـتنفيذ الـقسم الفرعى (ب) -:

(أ) تنفيذ الإجراء أو الإجراءات التى تقدم أفضل رد يكون مناسبا بالنسبة لطبيعة انتهاكات الحريات الدينية وحدتها.

(ب) السعى عـلى قدر الإمكان لتوجـيه الإجراء المتخذ تجـاه الجهة المسئولة عـن مثل هذه الانتهـاكات واستهدافـها بواسطـة هذا الإجراء سواء كانـت هذه الجهة جهـازا يتبع الحـكومة الأجنبية أو إحدى آلياتها أو شخصيات محددة فيها.

(ج) بذل كافـة الجهود المعـقولة، عندمـايكون ذلك مـناسبا، لـلتوصل إلى اتـفاقية مـلزمة بخصوص تـوقيف مثل هذه الانـتهاكات فى الدول الـتى توجد بينـها وبين الولايات المـتحدة علاقات دبلوماسية.

(٢) - تعليمات بخصوص الإجراءات الرئاسية - بالإضافة إلى مراعاة التعليمات الواردة فى الفقرة .

(١) يسعى رئـيس الجمهورية، وهـو بصدد البت فى مـسألة اتخاذ إجراء رئـاسى بموجب الفقـرا من ٩ - ١٥ فى القسم ٤٠٥(أ) (أو اتـخاذ إجراء مواز بديل) لـلتقليل إلـى أدنى حد ممكن من الآثار السلبية على ما يلى:

(أ) - سكان البلد الذى تكون حكومته مستهدفة فى الإجراء أو الإجراءات الرئاسية، و

(ب) الأنشطة الإنسانية التى تقوم بها الولايات المتحدة والمنظمات غير الحكومية الأجنبية العاملة فى ذلك البلد.

القسم ٤٠٢ : الإجراءات الرئـاسية المتخذة ردا على مـا يقع مـن انتهاكـات حادة للغـاية للحريات الدينية:

أ) - الرد على ما يقع من انتهاكات حادة للغاية للحريات الدينية.

(١) السياسة الأمريكية- تكون السياسة الأمريكية:

(أ) معـارضة ما تمـارسه أو تجيزه حـكومات الـدول الأجنبـية من انـتهاكات حـادة للغـاية للحريات الدينية.

(ب) النـهوض بحـق الأفراد فى ممـارسة حريـاتهم الـدينـية فى تـلك البـلدان عن طـريق الإجراءات الوارد تفاصيلها فى القسم الفرعى ج)-.

(٢) متى يكـون الإجراء الرئاسى مطلـوبا: كلما انتهـى رئيس الجمهورية إلـى أن حكومة إحدى الدول الأجنبية تنتهك الحريات الدينية انـتهاكا حادا أو تجيز مثل هذه الانتهاكات يكون

عليه معارضتها والعمل على النهوض بحق ممارسة الحريات الدينية عن طريق اتخاذ إجراء أو أكثر من الإجراءات الوارد ذكرها فى القسم الفرعى ج)-.

ب) - تصنيف البلدان التى يدعو وضع الحريات الدينية فيها لإثارة القلق والمخاوف-

(١) المراجعة السنوية -

(أ) عموما- يقوم رئيس الجمهورية فى تاريخ لا يتجاوز اليوم الأول من شهر سبتمبر (أيلول) من كل عام بمراجعة وضع الحريات الدينية فى كل بلد أجنبى ليقرر ما إذا كانت حكومة هذا البلد قد انتهكت الحريات الدينية بشكل حاد أو أجازت مثل هذه الانتهاكات الحادة خلال الاثنى عشر (١٢) شهراً المنصرمة، أو منذ تاريخ آخر مراجعة تمت على وضع الحريات الدينية فى ذاك البلد بموجب هذه الفقرة الفرعية، أو خلال أى من الفترتين الزمنيتين التى تكون أطول من الأخرى. وسوف يسمى رئيس الجمهورية كل بلد مارست حكومته أو أجازت الانتهاكات الوارد ذكر تفاصيلها فى هذه الفقرة الفرعية، وسوف يشير لها كبلد يدعو وضع الحريات الدينية فيها لإثارة القلق والمخاوف.

(ب) أساس عملية المراجعة - يكون أساس كل عملية من عمليات المراجعة التى تتم بموجب الفقرة الفرعية (أ) المعلومات الواردة فى آخر التقارير المتاحة عن كل دولة حول ممارسات حقوق الإنسان فيها، والمعلومات الواردة فى التقرير السنوى، وأية أدلة أخرى متاحة، كما تأخذ عملية المراجعة فى الاعتبار أية وقائع تم التوصل لها أو توصيات قدمتها اللجنة المنتدبة بخصوص الدولة الأجنبية.

(ج) التنفيذ - يجوز، بموجب الفقرة الفرعية (أ)، القيام بمراجعة وضع الحريات الدينية فى أحد البلدان الأجنبية بشكل منفرد فى كل بلد على حدة أو بشكل مشترك فى عدد من البلدان، ويجوز أن تتم هذه المراجعة فى أى وقت قبل اليوم الأول من شهر سبتمبر (أيلول) من العام موضوع المراجعة.

(٢) - تحديد الأطراف المسئولة- بالنسبة لحكومة كل دولة من الدول التى يشار لها بموجب الفقرة (١) (أ) كدولة يدعو وضع الحريات الدينية فيها لإثارة القلق والمخاوف، يسعى رئيس الجمهورية لتحديد الهيئة الحكومية أو الجهاز الحكومى أو المسئولين الحكوميين المسئولين عما وقع فى تلك الدولة من انتهاكات حادة للحريات الدينية أو عن إجازتها، وذلك بغية استهدافهم بواسطة الإجراءات الرئاسية المناسبة المتخذة بموجب هذا القسم ردا على تلك الانتهاكات.

(٣) تبليغ الكونغرس - كلما بادر رئيس الجمهورية بتسمية إحدى الدول والإشارة لها كدولة يدعو وضع الحريات الدينية فيها لإثارة القلق والمخاوف بموجب الفقرة (١) (أ)، يكون

عليه فى أقرب وقت ممكن بعد ذلك نقل المعلومات التالية وتبليغها للجان الكونغرس المعنية:

(أ) البيان الذى يسمى تلك الدولة ويحددها موقع عليه من رئيس الجمهورية.

(ب) تحديد وتعريف الأطراف المسئولة، فى حالة وجودها، بموجب الفقرة (٢).

(ج) الإجراءات الرئاسية تجاه الدول التى يدعو وضع الحريات الدينية فيها لإثارة القلق والمخاوف- (١) - عموما- مع مراعاة الفقرات (٢) و(٣) ، (٤) بشأن كل دولة يدعو وضع الحريات الدينية فيها لإثارة القلق والمخاوف ويكون قد تم تحديدها وتسميتها بموجب القسم الفرعى ب)- (١) (أ)، يكون على رئيس الجمهورية، بموجب الفقرة الفرعية (أ) أو الفقرة الفرعية (ب)، اتخاذ أحد الإجراءات التالية أو عدد منها بعد استيفاء متطلبات القسمين ٤٠٣ و٤٠٤. ويتخذ رئيس الجمهورية هذه الإجراءات بموجب هذا القسم الفرعى فى تاريخ لايتجاوز ٩٠ يومًا من تاريخ تحديد الدولة وتسميتها (أو فى حالة حدوث تأخير ورد ذكره فى الفقرة (٣)، فى تاريخ لا يتجازو ١٨٠ يومًا من تاريخ تحديد الدولة وتسميتها).

(أ) - الإجراءات الرئاسية - وفقا لما يقرره رئيس الجمهورية، إجراء رئاسى واحد أو عدد من الإجراءات الرئاسية وردت تفاصيلها فى الفقرات من ٩ إلى ١٥ فى القسم ٤٠٥أ).

(ب) الإجراءات الموازية - الإجراءات الموازية التى يتم اتخاذها كإجراءات بديلة لأى اجراء ورد ذكره فى الفقرة الفرعية (أ).

(٢) استبدال الاتفاقيات الملزمة -

(أ) عموما - يجوز لرئيس الجمهورية التوصل لاتفاق ملزم مع الحكومة الأجنبية المعنية وفقا للإيضاح الوارد فى القسم ٤٠٥ ج)-، وذلك بدلا من اتخاذ إجراء بموجب الفقرة (١). وفى حالة وجود مثل هذا الاتفاق الملزم مع حكومة أجنبية، يجوز لرئيس الجمهورية أن يأخذه فى الاعتبار بموجب هذه الفقرة قبل قيامه بتحديد أو تسمية أى دولة أو قبل قيامه باتخاذ أى إجراء ما بموجب هذا الباب.

(ب) التفسير القانونى- لا تتضمن هذه الفقرة أى نص يخول الولايات المتحدة الأمريكية الدخول أى أى اتفاق مع أية دولة يغطى أموراً تقع خارج إطار انتهاكات الحريات الدينية.

(٣) التصريح بتأجيل اتخاذ الإجراءات الرئاسية - (باستثناء ما تنص عليه هذه الفقرة) إذا قرر رئيس الجمهورية فى التاريخ المحدد لقيامه باتخاذ إجراء الفقرة (١)، أو فى تاريخ سابق لذلك، وإذا شهد رسميا بذلك أمام الكونغرس موضحا ضرورة مد المهلة مرة واحدة لفترة زمنية إضافية لا تتجاوز ٩٠ يومًا:

(أ) لمواصلة المفاوضات التى كانت قد بدأت مع حكومة تلك الدولة بغية إقناعها بالتوقف عن انتهاكاتها للحريات الدينية، أو

(ب) لمواصلة المفاوضات متعددة الأطراف التى تشترك فيها الولايات المتحدة الأمريكية بغية التوصل إلى وضع حد لانتهاكات الحريات الدينية التى تمارسها الدولة الأجنبية، أو

(ج) -i) لمراجعة الإجراءات التصحيحية التى اتخذتها الدولة الأجنبية بعد تسميتها والإشارة لها كدولة يدعو وضع الحريات الدينية فيها لإثارة القلق والمخاوف، أو

(د) - ii) تحسبا للإجراء التصحيحى المتوقع اتخاذه من قبل الدولة الأجنبية خلال فترة الـ ٩٠ يومًا، لا يطلب من رئيس الجمهورية عندئذ اتخاذ أى إجراءات حتى انتهاء الفترة الزمنية.

(٤) استثناء للإجراءات الرئاسية الجارية - لا يطلب من رئيس الجمهورية اتخاذ إجراء ما بمقتضى هذا القسم الفرعى فى حالة دولة يدعو وضع الحريات الدينية لإثارة القلق والمخاوف، وذلك فى حالة أن تكون تلك الدولة:

(أ) قد تعرضت لإجراء اتخذه رئيس الجمهورية تجاهها بمقتضى هذا القانون فى عام سابق،

(ب) خاضعة لإجراء رئاسى سارى فيها فى الوقت الذى تمت تسميتها فيه دولة يدعو وضع الحريات الدينية فيها لإثارة القلق والمخاوف بموجب هذا القسم،

(ج) موضوع تقرير يقدمه رئيس الجمهورية للكونغرس يتضمن المعلومات الوارد وصفها فى القسم ٤٠٤ أ)- ، البنود (١) و(٢) و(٣) و(٤) بخصوص الإجراءات السارية تجاه تلك الدولة، و

(د) خاضعة لعقوبات عديدة قائمة على أسس عريضة فرضت عليها ردا على ماوقع فيها من انتهاكات لحقوق الإنسان، وكانت تلك العقوبات سارية فى الوقت الذى يقرر فيه رئيس الجمهورية أنها دولة تدعو أوضاع الحريات الدينية فيها إلى رثارة القلق والمخاوف، يجوز لرئيس الجمهورية عندئذ أن يقرر أن إحدى هذه العقوبات أو عددا منها يفى كذلك بمقتضيات هذا القسم الفرعى. ويرفع رئيس الجمهورية للكونغرس تقريرا بمقتضى القسم ٤٠٤ أ)- البنود (١) و(٢) و٣٠) و(٤)، وبمقتضى القسم ٤٠٨، إذا جاز تطبيقه، ويجب عليه فى هذا التقرير تحديد العقوبة أو العقوبات المفروضة على تلك الدولة والتى يرى أنها تفى بمقتضيات هذا القسم الفرعى. وتبقى العقوبات التى يحددها رئيس الجمهورية فى هذا الصدد سارية المفعول مع عدم الإخلال بنصوص وأحكام القسم ٤٠٩ من هذا القانون.

د) - تفسير القانون - لا يفسر أى قرار يتخذ بموجب هذا القانون أو بموجب أى تعديل له مفاده أن دولة أجنبية مارست انتهاكات حادة للحريات الدينية أو أجازت مثل هذه الانتهاكات على أنه قرار يتطلب إنهاء المساعدات التى تقدم لتلك الدولة أو وقف ما يتم معها من نشاطات أخرى بموجب أى نص قانونى آخر، بما فى ذلك نص القسم ١١٦ أو ٥٠٢ ب من

قانون المساعدات الخارجية لعام ١٩٦١ (القانون الأمريكى رقم ٢٢) -U.S.C 215In, 2304) 22).

القسم ٤٠٣: التشاور:

أ) - عموما - يتشاور رئيس الجمهورية مع المسئولين المعنيين وفقا لما يقتضيه هذا القسم من القانون فى أقرب وقت ممكن عقب قيامه باتخاذ إجراء ما تجاه دولة ما بموجب القسم ٤٠١ ردا على ما وقع فيها من انتهاكات للحريات الدينية، وعقب قيامه باتخاذ إجراء ما بموجب الفقرات من ٩ إلى ١٥ من القسم ٤٠٥أ)- (أو إجراء مواز بديل لذلك)، أو عقب قيامه باتخاذ إجراء ما تجاه دولة ما فى تاريخ لا يتجاوز مرور ٩٠ يومًا بعد قيامه بتسميتها دولة يدعو وضع الحريات الدينية فيها لإثارة القلق والمخاوف بموجب القسم ٤٠٢، وذلك وفقا للحالة.

ب) - واجب رئيس الجمهورية فى التشاور مع الحكومات الأجنبية قبل قيامه باتخاذ إجراءات رئاسية -

(١) عموما- على رئيس الجمهورية أن:

(أ) - يطلب التشاور مع حكومة مثل هذا البلد بخصوص الانتهاكات المودية لتسميتها دولة يدعو وضع الحريات الدينية فيها لإثارة القلق والمخاوف أو دولة يتخذ رئيس الجمهورية تجاهها إجراءات معينة بموجب القسم ٤٠١، و

(ب) يشترك فى تلك المشاورات إذا وافقت عليها حكومة البلد المعنية، سواء كانت تلك المشاورات خاصة أم علنية.

(٢) استخدام المحافل متعددة الأطراف - يجوز السعى لإجراء مثل هذه المشاورات ويجوز القيام بها فعلا فى أحد المحافل متعددة الأطراف إذا رأى رئيس الجمهورية أن القيام بذلك أمر مناسب. وعلى أية حال ، يكون على رئيس الجمهورية التشاور مع الحكومات الأجنبية المعنية قبل قيامه باتخاذ أو تنفيذ أى إجراء رئاسى، وذلك بغية التوصل لسياسة دولية منسقة حول الإجراءات التى يجوز اتخاذ بخصوص إحدى الدول الوارد وصف لها فى القسم الفرعى أ)-.

(٣) - اختيار عدم الكشف عن المفاوضات وعدم إعلام الجمهور بها- فى حالة إجراء المفاوضات مع حكومة أجنبية أو فى حالة التوصل لاتفاق معها بخصوص الخطوات المتبعة لوضع حد للانتهاكات النمطية التى تمارسها تلك الحكومة، وإذا كان الكشف عن حقيقة تلك المفاوضات سيعرضها للخطر أو يعرض تنفيذ الاتفاقية للخطر، وفقا للحالة، يجوز لرئيس الجمهورية الامتناع عن الكشف عنها وإعلام الجمهور بها، ولكن يكون عليه تبليغ لجان

الكونـغرس المعنية وإعـلامهم بطبـيعة تلك المفـاوضات ومداها وما قـد يتم التوصل إلـيه من اتفاق.

ج) - واجب رئيـس الجمهورية فى الـتشاور مع المنظـمات الإنسانيـة: ينبغى علـى رئيس الجمهورية التشاور مع المنظمات الإنسانية والدينية المناسبة بخصوص الأثر المحتمل للسياسات الأمريكية الساعية للنهوض بحرية الأديان فى الدول الوارد ذكرها فى القسم الفرعى أ)-.

د) - واجب رئيس الجمـهورية فى التشاور مع الأطراف الأمـريكية المعنية بـالأمر: يتشاور رئيس الجمهـورية مع الأطراف الأمريكية المعنـية بالأمر، وفقا لما هو مناسـب، بخصوص الأثر المحتمل للإجراء أو الإجراءات التى ينوى الرئيس اتخاذها تجاه الدول الوارد ذكرها فى القسم الفرعى أ)- على المصالح الاقتصادية أو المصالح الأخرى للولايات المتحدة الأمريكية.

القسم ٤٠٤: تقرير للكونغرس:

أ) - عموما - مع مراعاة القسم الفرعى ب)- يرفع رئـيس الجمهورية تقريرا للكونغرس بعد مرور ما لا يزيد على ٩٠ يوماً من اتخاذه لإجـراء ما تجاه تلك الدولة بموجب الفقرات من ٩ إلى ١٥ فى القسم ٤٠٥أ) - (أو لإجراء مواز بديل لـذلك)، أو بعد مرور ما لايزيد عن ٩٠ يومـا من قيـامه بتسـمية تـلك الدولـة دولة يدعـو وضع الحريـات الدينيـة فيهـا لإثارة القـلق والمخاوف بمـوجب القسـم ٤٠٢، وفقا لـلحالـة، ويتضمـن هذا التـقرير الـذى يرفعه رئـيس الجمهورية للكونغرس ما يلى:

(١) - تعريف لـلإجراءات الرئاسية - تعريـف للإجراء أو للإجراءات الرئاسيـة الموضحة فى الفقـرات من ٩ إلى ١٥ فى القسم ٤٠٥أ)- (أو لـلإجراء الموازى البديل) المزمـع اتخاذها تجاه الدولة الأجنبية.

(٢) وصف لـلانتهاكـات - وصف للانتـهاكات الداعـية لاتخاذ الإجـراء أو الإجراءات الرئاسية.

(٤) التقييم .

(أ) الوصف .. الـتشاور مع وزير الخـارجية الأمريكى ومـع السفير المـتجول ومع اللـجنة المنتدبة ومع المستشار الخاص ومع الأطراف الوارد ذكرها فى القسم ٤٠٣ج)- ود) - ومع أى طرف آخر يراه رئيس الجمهورية مناسبا، لتقييم ما يلى:

١) - أثر الإجراء على الحكوة الأجنبية.

٢) - أثر الإجراء على سكان الدولة، و

٣) - أثر الإجراء على الاقتصاد الأمريكى وعلى الأطراف الأخرى المعنية بالأمر.

(ب) سلطة الامتناع عن الكشف عن التقييم - يجوز لرئيس الجمهورية الامتناع عن الكشف عن هذا التقييم أو أى جزء منه للجمهور، ولكنه يقدم للكونغرس التقييم الكامل.

(٤) - بيان بخيارات السياسة - بيان بأن الخيارات المتاحة بالنسبة للسياسة غير الاقتصادية المصممة لوضع حد لحالات الانتهاكات الحادة للغاية للحريات الدينية قد تم استنفادها، بما فى ذلك المشاورات المطلوبة فى القسم ٤٠٣ .

(٦) وصف للمفاوضات متعددة الأطراف ـ وصف للمفاوضات متعددة الأطراف المطلوبة أو التى تمت فعلا، إذا كان ذلك مناسبا أو إذا كان ينطبق على الحالة.

ب)ـ التأخير فى رفع التقرير - (فيما عدا ما ينص عليه هذا القسم الفرعى) إذا قرر رئيس الجمهورية فى اليوم الذى ينبغى عليه فيه تقديم تقريره للكونغرس بموجب القسم الفرعى أ) - أو فى يوم سابق لهذا التاريخ، إذا قرر الرئيس ضرورة مد المهلة لفترة واحدة إضافية لا تتجاوز ٩٠ يوماً بمقتضى القسم ٤٠١ب)- (٣) أو القسم ٤٠٢ ج) -(٣)، وإذا شهد بذلك أمام الكونغرس، لن يكون مطالبا بتقديم هذا التقرير للكونغرس حتى نهاية تلك الفترة الزمنية.

القسم ٤٠٥: وصف للإجراءات الرئاسية:

أ) - وصف للإجراءات الرئاسية - باستثناء ما ورد ذكره فى القسم الفرعى د)- تكون الإجراءات الرئاسية المشار إليها فى هذا القسم الفرعى هى ما يلى:

(١) التماس أو اعتراض خاص.

(٢) التماس أو اعتراض رسمى علنى.

(٣) شجب علنى.

(٤) شجب علنى فى أحد المحافل متعددة الأطراف أو فى أكثر من واحد من تلك المحافل.

(٥) تأخير أو إلغاء أحد برامج التبادل العلمى أو عدد منها.

(٦) تأخير أو إلغاء برامج التبادل الثقافى أو عدد منها.

(٧) رفض زيارة واحدة أو أكثر من زيارات العمل أو الزيارات الرسمية أو الزيارات الرئاسية.

(٨) - تأخير أو إلغاء زيارة واحدة أو أكثر من زيارات العمل أوالزيارات الرسمية أو زيارات الرؤساء.

(٩) - سحب أو تحديد أو تعليق المساعدات التنموية الأمريكية وفقا للقسم ١١٦ من قانون المساعدات الأمريكية لعام ١٩٦١.

(١٠) - إصدار أوامر لبنك التصدير والاستيراد الأمريكى EXPORT-IMPORT BANK) OF THE UNITED STATES) أو لشركة الاستثمارات الخاصة فى الخارج OVERSEAS) PRIVATE INVESTMENT CORPORATION) أو لوكالة التجارة والتنمية TRADE) AND DEVELOPMENT AGENCY) بعدم الموافقة على إصدار أى ضمانات أو تأمينات أو اعتمادات أومساهمات (أو أى عدد محدد منها) فى الاعتمادات المتاحة لحكومة معينة أو لأحد مصالحها أو هيئاتها أو مسئوليتها ممن ثبتت مسئوليتهم عما وقع من انتهاكات للحريات الدينية بمقتضى القسمين ٤٠١ أو ٤٠٢، أو ممن قرر رئيس الجمهورية أنهم مسئولون عنها.

(١١) - سحب أو تحديد أو تعليق المساعدات الأمنية الأمريكية وفقا للقسم ٢ـ٥ ب من قانون المساعدات الخارجية الأمريكى لعام ١٩٦١.

(١٢) - تمشيا مع القسم ٧٠١ من قانون المؤسسات المالية الدولية لعام ١٩٧٧، إصدار الأوامر للمديرين التنفيذيين الأمريكيين فى المؤسسات المالية الدولية بمعارضة القروض المقدمة لصالح الحكومة الأجنبية المحددة والتصويت ضد هذه القروض وكذلك ضد القروض المقدمة لصالح الوكالات أو الهيئات أو المسئولين التابعين لتلك الحكومة الأجنبية التى يرى رئيس الجمهورية أنها مسئولة عما وقع من انتهاكات للحريات الدينية بموجب القسمين ٤٠١ و٤٠٢.

(١٣) - إصدار الأوامر لرؤساء الولايات الأمريكية ذات الصلة بعدم إصدار أى تصاريح محددة. أو أى عد دمحدد منها) وعدم منح أى سلطات أخرى محددة (أو أى عدد محدد من السلطات) لتصدير أى سلع أو تكنولوجيا للحكومة الأجنبية المحددة أو لأى من مصالحها أو هيئاتها أومسئوليتها ممن يعتبرهم رئيس الجمهورية أو ممن ثبت له أنهم مسئولون عما وقع من انتهاكات للحريات الدينية بموجب القسمين ٤٠١ و٤٠٢ وكذلك بموجب ما يلى:

(أ) قانون إدارة التصدير لعام ١٩٧٩، (The Export Adminsration Act of 1979) أو

(ب) - قانون الحد من صادرات الأسلحة، (The Arms Export Control Act) أو

(ج) - قانون الطاقة النووية لعام ١٩٥٤، (The Atomic Energy Act of 1954) أو

(د) أى تشريع آخر يتطلب المراجعة المسبقة والموافقة من قبل الحكومة الأمريكية كشرط لتصدير السلع أوالخدمات أو لإعادة تصديرها.

(١٤) منع أى مؤسسة مالية أمريكية من تقديم القروض أو الاعتمادات التى تتجاوز قيمتها الإجمالية ١٠ مليارات دولار أمريكى خلال أية فترة زمنية طولها ١٢ شهرا، ويسرى هذا الحظر على الحكومة الأجنبية المحددة أو على أى من مصالحها أو هيئاتها أو مسئوليها ممن

وجدهم رئيس الجمهورية أو ثبت له أنهمَ مسئولين عما وقع من انتهاكات بموجب القسمين ٤٠١ أو ٤٠٢ .

(١٥) - منع الحكومة الأمريكية من شراء أية سلع أوخدمات من الحكومة الأجنبية أو التعاقد على شراء أىٍ من تلك السلع والخدمات منها أو من هيئاتها أو مسئوليها ممن وجدهم رئيس الجمهورية أو ثبت له أنهم مسئولون عما وقع من انتهاكات بموجب القسمين ٤٠١ أو ٤٠٢,

ب) - الإجراء الموازى - باستثناء ما ينص عليه القسم الفرعى د)-، يجوز لرئيس الجمهورية استبدال أى إجراء ورد ذكره بالتفصيل فى الفقرات من ١ إلى ١٥ إلى القسم الفرعى أ) - بأى إجراء آخر يسمح به القانون إذا كان أثر الإجراء البديل متساويا مع أثر الإجراء الأصلى وإذاكان اتخاذ الإجراء البديل من شأنه النهوض بالسياسة الأمريكية الموضحة فى القسم ٢ ب)- من هذا القانون. ويسعى الرئيس لاتخاذ كافة الإجراءات المناسبة والممكنة التى يسمح بها القانون بغية التوصل لتوقف الانتهاكات. وإذا اتخذ رئيس الجمهورية إجراء موازيا، يكون عليه تقديم تقرير عن هذا الإجراء للجان الكونغرس المعنية ويرفق بالتقرير بيانا يشرح فيه الأسباب التى دعته لاتخاذ مثل هذا الإجراء.

ج) - الاتفاقيات الملزمة - يجوز لرئيس الجمهورية التفاوض مع حكومة أجنبية والتوصل لاتفاق معها يلزمها بالتوقف عن انتهاك الحريات الدينية أو باتخاذ خطوات ملموسة لمواجهتها، ولإنهاء العمل تدريجيا بالقانون أو السياسة أو الممارسات التى تشكل انتهاكا للحريات الدينية، وذلك بغية التخلص منها. ويكون الهدف الرئيسى الذى يسعى فى سبيله رئيس الجمهورية فى رده على حكومة أجنبية انتهكت الحريات الدينية بصورة حادة أو أجازت انتهاكها هو التوصل لاتفاقية ملزمة تصبح سارية المفعول وتلزم الحكومة الأجنبية بالتوقف عن ممارسة هذه الانتهاكات وإجازتها.

د) - الاستثناءات: لا يجوز لأى إجراء يتم اتخاذه بمقتضى القسيم الفرعين أ) - أو ب)- منع تقييد توفير الأدوية الطبية أو الأجهزة والمواد الطبية أو الأغذية أو أية مساعدات إنسانية أخرى.

القسم ٤٠٦ : التأثير على العقود القائمة

لن يكون رئيس الجمهورية مطالبا بتطبيق أى إجراء رئاسى أو الإبقاء عليه بموجب هذا الباب الفرعى:

(١) - فى حالة شراء المواد أو الخدمات الدفاعية -

(أ) - بموجب العقود القائمة، أصلية كانت أم عقوداً من الباطن، بما فى ذلك أختيار كميات الإنتاج لاستيفاء المتطلبات اللازمة للأمن القومى الأمريكى،

(ب) - إذا قرر رئيس الجمهورية ما مفاده أن الشخص أو الكيان الآخر الذى قد يطبق عليه الإجراء الرئاسى هوالمورد الوحيد للمواد أو الخدمات الدفاعية، وأن تلك المواد والخدمات الدفاعية هى لازمة وضرورية، وأن المصادر البديلة لها ليست متاحة بشكل سهل أو متيسر، وإذا شهد بذلك كتابيا وقدم للكونغرس تقريرا يوضح أو

(ج) إذا قرر رئيس الجمهورية ما مفاده أن تلك المواد أو الخدمات لازمة وضرورية للأمن القوم بموجب اتفاقيات المشاركة فى إنتاج المواد الدفاعية، وإذ شهد بذلك كتابيا وقدم للكونغرس تقريرا يوضح ذلك أو

(٢) فى حالة المنتجات أو الخدمات الواردة بموجب عقود تم التوصل إليها فى تاريخ سابق لتاريخ إعلان رئيس الجمهورية عن نواياه لاتخاذ إجراء رئاسى.

القسم ٤٠٧: التنازل عن اتخاذ الإجراءات الرئاسية

أ) - عموما - مع مرعاة ما ينص عليه القسم الفرعى ب)-، يجوز لرئيس الجمهورية التنازل عن تطبيق أى من الإجراءات الوارد ذكرها فى الفقرات من ٩ إلى ١٥ فى القسم ٤٠٥أ)- (أو الإجراءات الموازية البديلة لها) تجاه إحدى الدول إذا قرر هو ذلك وقدم للجان الكونغرس المعنية تقريرا مفاده أن:

(١) الحكومة الأجنبية المعنية قد توقفت عن ارتكاب الانتهاكات الداعية لاتخاذ الإجراءات الرئاسية،

(٢) ممارسة سلطته فى التنازل عن اتخاذ أى من تلك الإجراءات من شأنه بأغراض هذا القانون، أو

(٣) المصلحة القومية الأمريكية المهمة تتطلب منه ممارسة سلطته فى التنازل عن اتخاذ هذه الإجراءات.

ب) -إخطار الكونغرس - يخطر رئيس الجمهورية لجان الكونغرس المعنية بتنازله عن اتخاذ إجراء ما تجاه إحدى الدول أو يخطرها بنيته القيام بذلك فى تاريخ لا يتجاوز تاريخ تنازله فعلا وعمليا عن اتخاذ هذا الإجراء بموجب القسم الفرعى أ)، ويقدم الرئيس مع هذا الإخطار تبريرا مفصلا لهذا التنازل.

القسم ٤٠٨: النشر فى الجريدة الرسمية ("فدرال ريجيستر" FEDERAL REGISTER)

أ) - عموما مع مراعاة القسم الفرعى ب)- يدفع رئيس الجمهورية الجهات المسئولية على نشر ما يلى فى الجريدة الرسمية ("فدرال ريجيستر"):

(١) - تسمية الحكومات والمسئولين والكيانات التى يدعو وضع الحريات الدينية فيها لإثارة الشعور بالقلق- أية دولة يدعو وضع الحريات الدينية فيها لإثارة الشعور بالقلق وتكون تسميتها وتحديدها كدولة من هذا النوع قد تمت بموجب القسم ٤٠٢ ب)- (١) - وكذلك المسئولين الرسميين أو الكيانات التى ثبتت مسئوليتها عن انتهاكات الحريات الدينية، إذا جازت تسميتهم بالنسبة للوضع وإذا تيسرت عمليا.

(٢) الإجراءات الرئاسية وصف لأى إجراء رئاسى يتم اتخاذه بموجب الفقرات من ٩ إلى ١٥ فى القسم ٤٠٥أ)- (أو أى إجراء مواز بديل) وتاريخ سريان مفعوله.

(٣) - التأخير فى رفع التقارير عن الإجراءات الرئاسية -أى تأخير فى رفع تقرير عن إجراء رئاسى ورد ذكره فى القسم ٤٠٤ . ب)-.

(٤) التنازل عن اتخاذ إجراء رئاسى - أى تنازل عن أتخاذ من الإجراءات الرئاسية بموجب القسم ٤٠٧ .

ب) - الكشف المحدود عن المعلومات- يجوز لرئيس الجمهورية وضع القيود على نشر المعلومات بموجب هذا القسم بنفس الأسلوب وبنفس المدى الذى يستخدمه لوضع القيود على نشر ما تم التوصل له من وقائع وما يثبتها، وهى القيود الوارد ذكرها فى القسم ٦٥٤ج)- من قانون المساعدات الخارجية لعام ١٩٦١ (القانون الأمريكى رقم 22 U.S.C. 22) (22- (C) 2414، وذلك إذا قرر الرئيس أن نشر هذه المعلومات بموجب هذا القسم:

(١) - سيضر بالأمن القومى الأمريكى، أو

(٢) - لن ينهض بأغراض هذا القانون.

القسم ٤٠٩ : إنهاء العمل بالإجراءات الرئاسية :

ينتهى العمل بأى إجراء رئاسى تجاه تجاه أى دولة أجنبية فى التاريخ السابق للتواريخ التالية:

(١) - تاريخ انتهاء العمل بالإجراء- خلال عامين من تاريخ دخول الإجراء الرئاسى حيز التنفيذ، إلا إذا سمح القانون صراحة باستمرار الإجراء.

(٢) - إجراءات الحكومة الأجنبية - عندما يقرر رئيس الجمهورية، بناء على مشاوراته مع اللجنة المنتدبة إنهاء العمل بالإجراءات الرئاسية، ويشهد أمام الكونغرس قائلا أن الحكومة الأجنبية قد توقفت عن ارتكاب الانتهاكات الحادة للحريات الدينية أو أنها اتخذت خطوات يجوز التحقق منها للتوقف عن ارتكاب مثل هذه الانتهاكات.

القسم ٤١٠ :استبعاد المراجعة القضائية:

لا تتمتع أى هيئة قضائية بالاختصاص الـذى يعطيها سلطة مراجعة أى قرار رئاسى أو أى إجراء تتخـذه إحدى المصالح أو الهـيئات بموجب هذا القـانون أو بموجب أى تعديـل يجريه هذا القانون.

الباب الفرعى ٢ - تعزيز القانون القائم وتقويته

القسـم ٤٢١ : المساعدات الأمريكية:

أ) - تطبيق الحـظر على المساعدات الاقتصـادية - يتم تعديل القـسم ١١٦ ج)- من قانون المساعدات الخاجية لعام ١٩٦١ (القانون رقـم (22- (22 U.S.C. 2151N(C) على النحو التالى:

(١) إدراج عبارة "وبـالتشاور مع السـفير المتجول لـلحريات الدينـية الدولية" بعـد عبارة "العمل" فى النص السابق للفقرة (١)،

(٢) شطب حرف العطف "و" فى نهاية الفقرة (١)،

(٣) شطب النقطة الفاصلة فى نهاية الفقرة (٢) وإدراج حرف العطف "و"، و

(٤) إضافة الفقرة الجديدة التالية فى نهاية الفقرة المذكورة من القسم المذكور:

"(٤) سواء كانت الحكومة:

"(أ) قد ارتكبت هـى الانتهاكات الحادة للحريـات الدينية أو أجازت للآخرين انـتهاكها، وفقا للتعريف الوارد فى القسم ٣ من قانون الحريات الدينية الدولية لعام ١٩٩٨، أو

"(ب) قد فشلت فـى القيام بجهود جادة ومستـمرة لمكافحة الانتهاكات الحـادة للحريات الدينية (وفقا للتعريف الوارد فى القســم ٣ من قانون الحريات الدينية الدولية لعام ١٩٩٨) فى حين أنه كان من الممكن لها القيام بذلك".

ب) - تطبيق الحـظر على المساعدات العسـكرية- يتم تعديل القسم ٥٠٢ب أ) من قانون المساعدات الأجنبية لعـام ١٩٦١ (القانون الأمريكى رقـم -(22 U.S.C. 2304(A) ٢٢(بإضافة الفقرة الجديدة التالية فى نهاية الفقرة المذكورة من القسم المذكور:

"(٤)- عندمـا يكون رئيـس الجمهوريـة بصدد التـوصل لقرار حـول قيام حكـومة إحدى الدول بارتكاب الانـتهاكات الحادة لحقوق الإنسان المعـترف بها دوليا بصورة نمطـية ومتكررة، يكون عليه أن يأخذ فى اعتباره بشكل خاص ما إذا كانت تلك الحكومة:

"(أ) - قد ارتكبت هى الانتـهاكات الحادة للحريات الدينية أو أجازت لآخـرين انتهاكها، وفقا للتعريف الوارد فى القسم ٣ من قانون الحريات الدنيية الدولية لعام ١٩٩٨، أو

"(ب) – قد فشلت فى القيام بجهود جادة ومستمرة لمكافحة الانتهاكات الحادة للحريات الدينية فى حين أنه كان من الممكن لها القيام بذلك ".

القسم ٤٢٢: المساعدات متعددة الأطراف:

يتم تعديل القسم ٧٠١ من قانون المؤسسات المالية الدولية (The International Financial Insitutions Act) (القانون الأمريكى رقم ٢٢) (U.S.C. 262d- 22) بإضافة القسم الفرعى الجديد فى نهاية القسم:

"ز) – عندما يكون رئيس الجمهورية بصدد التوصل لقرار حول قيام حكومة إحدى الدول بارتكاب الانتهاكات الحادة لحقوق الإنسان المعترف بها دوليا بصورة نمطية ومتكررة وفقا للوصف الوارد فى القسم الفرعى أ)–، يكون عليه أن يأخذ فى اعتباره بشكل خاص ما إذا كانت الحكومة:

"(١) – قد ارتكبت هى الانتهاكات الحادة للحريات الدينية أو أجازت لآخرين انتهاكها، وفقا للتعريف الوارد فى القسم ٣ من قانون الحريات الدينية الدولية لعام ١٩٩٨، أو

"(٢) – قد فشلت فى القيام بجهود جادة ومستمرة لمكافحة الانتهاكات الحادة للحريات الدينية فى حين أنه كان من الممكن لها القيام بذلك ".

القسم ٤٢٣: تصدير مواد أو سلع معينة تستخدم فى حالات الانتهاكات الحادة للحريات الدينية:

أ) – الترخيص الإجبارى – بالرغم من أى نص قانونى آخر، يكون على وزير التجارة الأمريكى بموافقة وزير الخارجية وبناء على مشاوراته مع المسئولين المعنيين، ومن بينهم مساعد وزير الخارجية للديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل، والسفير المتجول، أن يدرج فى قائمة الأدوات أو الأجهزة المستخدمة للحد من الجرائم والكشف عنها، وهى الأدوات والأجهزة الخاضعة لقيود التصدير وإعادة التصدير بموجب القسم ٦(n) من قانون إدارة الصادرات لعام ١٩٧٩ (Export AdministrationAct of 1979) (القانون الأمريكى رقم ٢٢ .U.S.C.App) 2405(n)22، أو بموجب أى نص قانونى آخر – يدرج وزير التجارة الأمريكى فى تلك القائمة الصادرات أو المواد والسلع التى يعاد تصديرها لدول يدعو وضع الحريات الدينية فيها لإثارة القلق والمخاوف، ويقوم الوزير بذلك إذا قرر أن هذه الأدوات أو الأجهزة تستخدم فى ارتكاب انتهاكات حادة للحريات الدينية أو توجد نية لاستخدامها بشكل مباشر وكبير لهذا الغرض.

ب) – حظر إصدار التراخيص – ينطبق الحظر السارى على إصدار التراخيص التى تسمح بتصدير الأدوات أو المعدات المستخدمة للحد من الجرائم والكشف عنها بموجب القسم ٥٠٢

ب أ) – (٢) من قانون المساعـدات الخارجية لعام ١٩٦١ (The Foreign Assisatance Act of 1961) (22 U.S.C.App. 2304(a)22على تصديـر وإعادة تـصدير أى بـند يدرج فـى قائـمة الأدوات المستخدمة للحد من الجريمة بموجب القسم الفرعى أ) –.

الباب الخامس (TITLE V) - النهوض بالحريات الدينية

القسم ٥٠١: المساعدات المتاحة للنهوض بالحريات الدينية:

أ) – تقرير الوقائع .. يقوم الكونغرس بتقرير الوقائع التالية:

(١) عدم وجود السبل القانونية التشريعية الكـافية لحماية مجموعات الأقليات الدينية فى كثير من الدول التى تقـع فيها انتهاكات عنيفة للحريات الدينـية، أو عدم وجود القدر الكافى من التفهم الثقافى والاجتماعى للمعايير الدولية للحريات الدينية فى تلك الدول.

(٢) وعليه، ينبغى على الولايات المتحدة إعطاء الأولوية فيما تقدمه من مساعدات أجنبية للنهوض بـسبل الحماية القانونـية وتطويرها وكذلك النـهوض بثقافة احترام الحريـات الدينية وتطويرها.

ب) – تخصيص الأموال لزيادة جهود النهوض بالحـريات الدينية .. يتم تعديل القسم (e) ١١٦ من قانون المساعدات الخارجية لعام ١٩٦١ ((22 U.S.C. 2151n(e)) بإدراج النص التالى: "...، بما فى ذلك التمـتع بحق ممارسة المعتقدات الديـنية بحرية "بعد عبارة "التـمسك بالحقوق المدنية والسياسية".

القسم ٥٠٢: البث الدولى:

يتـم تعديل الـقسم ٣، ٣أ)- من الـقانون الأمـريكى للـبث الدولى لـعام ١٩٩٤ (United States International Broadcasting Act of 1994 (22U.S.C. 6202(a)).

(١) بشطب حرف العطف "و" فى نهاية الفقرة ٦،

(٢) بشطب النقطة الفاصلة فى نهاية الفقرة ٧ وإدراج حرف العطف "و"، و

(٣) بإضافة النص التالى فى نهاية نص القسم:

"(٨) النهوض بمشاعر الاحترام لحقوق الإنسان، بما فى ذلك حرية الدين".

القسم ٥٠٣: التبادل الدولى

يتم تعـديل القسم ١٠٢ ب) – من قـانون التبادل الثقـافى والتربوى المشـترك لعام ١٩٦١ (Mutual Educational and Cultural Exchange Act of 1961) (22 U.S.C.6202(a):

(١) يشطب حرف العطف "و" بعد الفقرة.١،

(٢) تشطب النقطة الفاصلة فى نهاية الفقرة ١١ وإدراج حرف العطف "و"، و

(٣) بإضافة النص التالى فى نهاية القسم:

"(١٢) النهوض بمشاعر احترام الحريات الدينية فى الخارج والنهوض بضمانات احترام هذه الحريات عن طريق برامج التبادل والزيارات بين الزعماء الدينيين والعلماء والمتخصصين فى العلوم الدينية والقانونية ممن يمتلكون الخبرة فى مجال الحريات الدينية فى الولايات المتحدة وفى الدول الأخرى".

القسم ٥٠٤: مكافآت للعاملين فى مجال خدمة السياسة الخارجية

أ) - مكافآت الأداء.. يتم تعديل القسم (d) ٤٠٥ من قانون العاملين فى مجال خدمة السياسية الخارجية لعام ١٩٨٠ (The Foreign Service Act of 1980)(22 U.S.C. 3965(d) بإدراج الجملة التالية بعد الجملة الأولى: "وتكون الخدمات التى تؤدى للنهوض بحقوق الإنسان المعترف بها دوليا، ومن بينها حق الإنسان فى ممارسة حريته الدينية،أساسا لمنح المكافآت بموجب هذا القسم".

ب) - مكافآت للعاملين فى مجال خدمة السياسة الخارجية.. يتم تعديل القسم ٦١٤ من قانون العاملين فى مجال خدمة السياسية الخارجية لعام ١٩٨٠ (22 U.S.C. 4013) بإضافة الجملة الجديدة التالية فى نهاية القسم:"تكون الخدمات المتميزة الجديرة بالاعتبار التى يتم تقديمها للنهوض بحقوق الإنسان المعترف بها دوليا، بما فى ذلك حق الإنسان فى ممارسة حريته الدينية،أساسا لمنح المكافآت بموجب هذا القسم ".

الباب السادس (TITLE VI) .. أمور اللاجئين والملتجأ الآمن والأمور القنصلية

القسم ٦٠١: استخدام التقرير السنوى:

يكون التقرير السنوى وما يصاحبه من وثائق أخرى ذات الصلة بمثابة مرجع يستخدمه قضاة الهجرة والمسئولون فى القنصليات وفى مكاتب اللاجئين والملتجأ الآمن فى حالة ورود ادعاءات عن تعرض البعض للاضطهاد بسبب الدين. وفى حالة عدم إشارة التقرير السنوى للأوضاع التى يدعى وجودها أجنبى مقيم فى الولايات المتحدة، لن يكون ذلك السبب الوحيد لرفض ادعاءات هذا الشخص وتكذيبها.

القسم ٦٠٢ : اصلاح السياسة المتبعة مع اللاجئين:

أ) – التدريب– يتم تعديل القسم ٢٠٧من قانون الهجرة والجنسية (Immigration and Nationality Act)، (8 U.S.C. 1157) بإضافة القسم الفرعى الجديد التالى فى نهاية القسم:

"(و) (١) يتشاور وزير العدل الأمريكى مع وزير الخارجية ويقدم بناء على ذلك لجميع المسئولين الأمريكيين الذين يحكمون ويفصلون فى قضايا اللاجئين بموجب هذا القسم تدريبا مماثلا للتدريب الذى يتم تقديمه للمسئولين الذين يحكمون ويفصلون فى طلبات الملتجأ الآمن بموجب القسم ٢٠٨ .

(٢) يشمل هذا التدريب تعريف هؤلاء المسئولين بالأوضاع القائمة فى بلدان محددة، وبحق الأفراد فى ممارسة حرياتهم الدينية المعترف بها دوليا، كما يشمل تعريفهم بالأساليب التى تمارسها الدول الأجنبية فيما تقوم به من اضطهاد دينى، وبالاختلافات الواضحة ذات الصلة داخل أى بلد من البلدان بين طبيعة الممارسات الدينية المختلفة والمؤمنين بها وبين المعاملة التى يتلقونها فى هذا البلد".

ب) – التدريب للموظفين العاملين فى خدمة السياسة الخارجية- يتم إجراء تعديل إضافى على القسم ٧٠٨ من قانون العاملين فى خدمة السياسة الخارجية لعام ١٩٨٠، المعدل عن طريق إضافة القسم ١٠٤ من هذا القانون،ويشمل هذا التعديل ما يلى:

(١) – إضافة أداة التعريف (باللغة الإنجليزية – "(a)"قبل عبارة"وزير الخارجية" و

(٢) – إضافة ما يلى فى نهاية القسم:

"ب) – يوفر وزير الخارجية دورات تدريبية حول قانون اللاجئين وعما تم الحكم والفصل فيه من قضايا الاضطهاد الدينى لكل فرد يسعى للحصول على انتداب فى منصب مسئول فى إحدى القنصليات الأمريكية. ويضمن وزير الخارجية كذلك أن يكون أى موظف يعمل فى خدمة السياسة الخارجية، بما فى ذلك المسئولون القنصليون، ويعين فى منصب قد يطلب منه فيه تقييم طلبات قبول اللجوء، أنه قد حصل على التدريب المطلوب فى هذا القسم وأنه قد أكمل بالإضافة إلى ذلك تدريبه حول قانون اللاجئين وحول قضايا اللاجئين التى تم الحكم والفصل فيها."

ج) – تعليمات لمراكز تداول اللاجئين..

(١) – تعليمات لمواجهة التحيز المعادى.. يتولى وزير العدل ووزير الخارجية وضع وتنفيذ التعليمات التى تتعرض لمشاعر التحيز المحتمل وجودها لدى الموظفين العاملين فى مكاتب الهجرة والجنسية الأمريكية ممن يتم تعيينهم فى تلك المكاتب خارج الولايات المتحدة، والتى

قد تشكل عائقا فعلا أمام ادعاءات اللاجئين وطلباتهم إذا كان أى من هؤلاء متحيزا ضد أى من طالبى اللجوء بناء على انتمائه الدينى أو العرقى أو الوطنى أو بناء على انتمائه لجالية اجتماعية معينة أو لحزب سياسى معين. ويكون موضوع هذا التدريب متسما بالحساسية الثقافية ويتم تصميمه لتوفير الجو الخالى من التحيز والمعاداة بغية النظر فى طلبات اللاجئين والبت فيها.

(٢) - تعليمات لمراكز تداول اللاجئين بشأن الاتفاقيات المعقودة مع الكيانات التى تحددها الحكومة الأمريكية لتداول اللاجئين- يضع وزير العدل ووزيرالخارجية تعليمات تضمن توحيد الإجراءات القائمة لعقد الاتفاقيات مع الكيانات التى حددتها الحكومة الأمريكية لتداول اللاجئين وتضمن كذلك توحيد الإجراءات التى تتبعها تلك الكيانات وكذلك الموظفين المسئولين عن إعداد ملفات اللاجئين لصالح توحيد الإجراءات التى تتبعها تلك الكيانات وكذلك الموظفين المسئولين عن إعداد ملفات اللاجئين لصالح مكتب خدمات الهجرة والجنسية اثناء النظر فى قضاياهم وطلباتهم، ومع مراعاة النواحى العملية، فى هذا الصدد ينبغى أن تضمن هذه الإجراءات دقة المعلومات الواردة فى الملفات التى يتم إعدادها بواسطة تلك الكيانات عن كل حالة، ومطابقتها للمعلومات التى يقدمها طالبوا اللجوء، كما يجب أن تضمن هذه الإجراءات عدم فقدان طالبى اللجوء الصادقين لأى ميزة ممكنة بالنسبة لطلباتهم أو حرمانهم من الحصول على الملتجأ الآمن بسبب أخطاء وقعت أثناء عملية إعداد ملفاتهم.

د) -التشاور السنوى.. يتضمن التقرير السنوى المرفوع من رئيس الجمهورية عن مقترحاته بشأن اللاجئين الذين سيتم قبولهم فى الولايات المتحدة بموجب القسم (d)٢٠٧ من قانون الهجرة والجنسية) ٨ ً.«.ىؤ. ٧٥١١)ى(ـ(lu معلومات عن الاضطهاد الدينى الذى تتعرض له مجموعات اللاجئين المؤهلين للنظر فى أمر قبولهم فى الولايات المتحدة. ويدلى وزير الخارجية أثناء عملية التشاور بموجب القسم (e) ٢٠٧ من قانون الهجرة والجنسية (8 U.S.C. 1157(c)) بشهادة رسمية أمام اللجنة القضائية فى كل من مجلس النواب ومجلس الشيوخ تتضمن معلومات عن الاضطهاد الدينى الذى تعرض له مجموعات اللاجئين.

القسم ٦٠٣: اصلاح سياسة الملتجأ الآمن:

أ) - التعليمات - يتولى وزير العدل ووزير الخارجية وضع تعليمات تضمن عدم الاستعانة بخدمات أى شخص قد يكون متحيزا ضد أفراد آخرين بسبب انتمائهم الدينى أو العرقى أو الوطنى أو بسبب انتسابهم لمجموعة اجتماعية معينة أو بسبب آرائهم السياسية، فى ترجمة ما يدور من حديث بين الأجانب وضباط التفتيش أو ضباط الملتجأ الآمن، على أن

يسرى هـذا الحظر، ضمن من يـسرى عليهـم، على المترجـمين الشفهـيين وموظفـى شركات الخطوط الجوية المـملوكة لحكومات يعـرف عنها ضلوعها فى ممـارسات ينطبق عليـها تعريف الاضطهاد الوارد فى القانون الدولى للاجئين.

ب) – التـدريب لضـباط الملتجـأ الآمن والهـجرة– يوفـر وزير العـدل التـدريب لجمـيع المسئولـين المشتركيـن فى دراسة طلبات الحصـول على ملتجأ آمـن والبت فيها، ويـوفره أيضا لضباط الهـجرة المكلفين بالمـهام المنصوص عليهـا بموجب القسم ٢٣٥ب) من قانـون الهجرة والجنسية ((8 U.S.C. 1225(b)، وذلك بالتشاور مع وزير الخارجية والسفير المتجول ومسئولين آخرين من ذوى الصـلة، مثل مدير المركز القـومى للتدريب فى الشـئون الخارجية (Nationaal Foreign Affairs Training Center) . ويعـالج هذا الـتدريب طـبيعـة الاضطهـاد الدينـى فى الخارج، بما فى ذلك الأوضاع الخاصـة فى الدول المختلفة، ويعرف المتدربيـن بالحق المعترف به دوليا فى ممارسة الحريات الدينية وبأساليب الاضـطهاد الدينى التى تمارس فى الدول الأجنبية، كما يعرفهم بالاختـلافات ذات الصلة القائمة داخل دولة ما فى التعامل مـع المنتمين للديانات المختلفة ومع ممارساتهم الدينية.

ج) – التدريـب لقضاة الهـجرة .. يتولى المـكتب التنفـيذى لمراجعة شـئون الهجرة الـتابع لوزارة العـدل تقديم التدريـب لقضاة الهجـرة حول طبيعة الاضـطهاد الدينى الـدولى ومداه، والأوضاع الخاصة التى يمـارس فى إطارها هذا الاضطهاد فى كل دولة من الـدول، ويستعين فى ذلك بالـتقرير السنـوى وبمراجع ووسائل أخرى. كـما يتولى المكـتب التنفيـذى دمج هذا التـدريب مع ما يـقدمه لقـضاة الهجـرة من تدريب مـبدئى ومستمر، ويشـمل هذا التـدريب الأسالـيب التـى تسخـدمها الـهيئـات الحكومـية وغيـر الحكومـية فى ممـارستهـا للاضطـهاد، والاختلافات السارية فيها فى المعاملة التى تلقاها المجموعات الدينية من الكيانات التى تمارس الاضطهاد ضدها.

القسم ٦٠٤: عدم الـسماح بدخول مسئولى الحكـومات الأجنبية الذين مارسـوا انتهاكات حادة للحريات الدينية.

أ) – عدم توفر الأهلية لـلحصول على تأشيرة أو لدخول البلاد– يتـم تعديل القسم ٢١٢ أ) – (٢) من قانون الهجرة والجنسية 8 U.S.C) بإضافة الفقرة الفرعية التالية فى نهاية القسم:

"(ز) – مسئولو الحكومات الأجـنبية الذين مارسوا انتهاكات حادة لـلحريات الدينية – لا يسمح بدخول البلاد لأى شخص أجنبى كان مسئولا بـشكل مباشر، بصفته موظفا رسميا فى حكومة أجنبـية، عن ارتكاب انتهاكات حادة لـلحريات الدينية فى فترة الـ ٢٤ شـهراً السابقة، وفقا لـلتعريـف الوارد لها فـى القسـم ٣ من قانون الحـريات الدينية الدولـية لعام ١٩٩٨ (The

(International Religious Freedom Act of 1998، ولا يسمح بدخول البلاد لزوج أو زوجة هذا الشخص وأولاده أو أولادها".

ب) - تاريخ سريان المفعول - يسرى التعديل الوارد فى الفقرة أ) - على الأجانب الساعين لدخول الولايات المتحدة الأمريكية فى تاريخ إقرار هذا القانون أو فى تاريخ لاحق لتاريخ إقراره.

القسم ٦٠٥: دراسات حول أثر نصوص وأحكام الترحيل السريع على طلبات الملتجأ الآمن:

أ) الدراسات -

(١) طلب من اللجنة المنتدبة لإشراك الخبراء فى مسائل اللاجئين والملتجأ الآمن- إذا تقدمت اللجنة المنتدبة بطلب لإشراك الخبراء فى مسائل اللاجئين والملتجأ الآمن فى دراسة يتم إجراؤها للتحقق من مدى ممارسة موظفى الهجرة الوارد ذكرهم فى الفقرة (٢) لأى من السلوك الوارد ذكره فى ذات الفقرة، يستجيب وزير العدل لهذا الطلب ويوجه الدعوة لمن تحدد اللجنة المنتدبة أسماءهم من الخبراء الذين يشهد لهم بخبرتهم ومعرفتهم بقضايا اللاجئين واللجوء ويتولى الخبراء، بالتعاون مع المراقب المالى الأمريكى، القيام بتلك الدراسة.

(٢) مهام المراقب المالى العام.. يتولى المراقب المالى العام الأمريكى مهمة القيام بدراسة بغية البحث فى ممارسات ضباط الهجرة الذين يضطلعون بمهام وظائفهم بموجب القسم ٢٣٥ب) - من قانون الهجرة والجنسية (8 U.S.C. 1225(b))، ويجوز للمراقب المالى العام القيام بهذه الدراسة بمفرده أو بالتعاون مع خبراء يتم تحديدهم بواسطة اللجنة المنتدبة بناء على طلب منها بذلك، ويكون الغرض من تلك الدراسة التعرف على سلوك ضباط الهجرة فى معاملاتهم مع الأجانب الذين قد تتوفر لديهم أهلية الحصول على اللجوء، وذلك بالنسبة لما يرد ذكره أدناه:

(أ) - مدى التشجيع غير اللائق الذى يلقاه هولاء الأجانب من ضباط الهجرة لسحب طلبات دخول الأراضى الأمريكية التى تقدموا بها.

(ب) - مدى امتناع ضباط الهجرة بشكل غير سليم عن إحالة هؤلاء الأجانب لأحد ضباط الهجرة الآخرين لغرض الاجتماع بهم وتحديد مدى مصداقية مخاوفهم مما قد يتعرضون له من اضطهاد (فى إطار معنى نص القسم ٢٣٥ ب) -(١) (ب) (٥) من القانون المذكور).

(ج) - مدى مبادرتهم بترحيل هؤلاء الأجانب بشكل خاطئ إلى دولة قد يتعرضون فيها للاضطهاد والملاحقة.

(د) – مدى قيامه باحتجاز هؤلاء الأجانب بشكل غير سليم أو فى ظروف غير مناسبة.

ب) – التقارير .

(١) مشاركة الخبراء .. فى حالة ورود طلب من اللجنة المنتدبة بموجب القسم الفرعى أ)- يجوز للخبراء الذين تم تحديدهم بواسطة اللجنة المنتدبة بموجب القسم الفرعى المذكور تقديم تقريرهم للجان الموصوفة فى الفقرة (٢). ويجوز تقديم هذا التقرير مع التقرير المرفوع من المراقب المالى بموجب القسم الفرعى أ) -(٢) أو منفصلا عنه.

(٢) واجبات المراقب المالى العام- يقدم المراقب المالى العام تقريراً يتضمن نتائج الدراسة التى قام بها بموجب القسم الفرعى أ) -(٢) فى تاريخ لا يتجاوز اليوم الأول من شهر سبتمبر (أيلول) عام ...٢، ويرفعه للجان الشئون القضائية فى مجلسى النواب والشيوخ وللجنة العلاقات الدولية فى مجلس النواب ولجنة العلاقات الخارجية فى مجلس الشيوخ. وإذا طلبت اللجنة المنتدبة اشتراك خبراء محددين مع المراقب المالى العام فى إعداد التقرير ورفعه، يكون على المراقب المالى العام الموافقة على ذلك.

ج) -إمكانية الحصول على الإجراءات والاضطلاع عليها.

(١) عموما.. فيما عدا ما تنص عليه الفقرة (٢) يسمح وزير العدل للمراقب المالى العام الأمريكى وللخبراء الذين تم تحديدهم بموجب القسم الفرعى أ)-، فى حالة ورود طلب لإشراكهم فى القيام بالدراسة وإعداد التقرير بموجب الفقرة الفرعية أ)-، بالاضطلاع على جميع ما يتم اتخاذه من إجراءات فى كافة المراحل بموجب القسم ٢٣٥ب)- من قانون الهجرة والجنسية.

(٢) – الاستثناءات.. الفقرة رقم (١) فى الحالات التى يعترض فيها الأجنبى على حرية الاضطلاع على الإجراءات الممنوحة للمراقب المالى العام أو للخبراء الذين قامت اللجنة المنتدبة بتحديدهم بموجب القسم الفرعى أ)-، كما لا تسرى الفقرة المذكورة إذا قرر وزير العدل أن حرية الاضطلاع على الإجراءات قد تعرض من الإجراءات للخطر، ويراعى عدم تعارض أي من القيود المفروضة على حرية الخبراء فى الاضطلاع على الإجراءات مع القانون الدولى.

الباب السابع (TITLE VII) - أحكام متنوعة

القسم ٧٠١: قواعد السلوك فى مجال العمل:

أ) – تقرير الكونغرس للوقائع– يعترف الكونغرس بتزايد أهمية الدور العالمى الذى تلعبه

الشركات متعددة الجنسية، كما يعترف بإمكانياتها الكامنة للاضطلاع بدور قيادى إيجابى فى مجال إيجابى فى مجال حقوق الإنسان فى الدول التى تستضيفها.

ب) - ما يراه الكونغرس - يرى الكونغرس أن الشركات متعددة الجنسية التى تمارس أعمالها فيما وراء البحار، وخاصة تلك الشركات العاملة فى دول مارست حكوماتها انتهاكات للحريات الدينية أو أجازتها، وفقا للتعريف الوارد فى التقرير السنوى، يكون عليها تبنى قواعد للسلوك فى مجال العمل:

(١) - تدعم وتؤيد بواسطتها حق ممارسة العاملين لديها لحرياتهم الدينية، و

(٢) - تضمن من خلالها أن آراء العالم الدينية وممارسته السلمية لمعتقداته لن تؤثر بأى شكل من الأشكال ولن يسمح لها بالتأثير على وضعه فى موقع العمل أو على شروط العمل التى يخضع لها.

رئيس مجلس النواب الأمريكى

نائب رئيس الجمهورية،

ورئيس مجلس الشيوخ

النهاية

نماذج من آثار الخط الهمايوني:
كنائس مغلقة وأخرى تحتاج إلى ترميم

م	اسم الكنيسة	العنوان	الحالة
١	كنيسة دير الأمير تادرس	ناحية بني شقير - منفلوط - أسيوط	مغلقة
٢	كنيسة العذراء والشهيد ابانوب	الفلج - عزبة الأقباط - منشية الجبل الأصفر، شبين القناصر، قليوبية	مغلقة
٣	كنيسة السيدة العذراء بدير النعامين	دار السلام - سوهاج	ترميم
٤	كنيسة مارمينا وأبو سيفين	شبرا الخيمة منطي- مركز قليوب - قليوبية	مغلقة
٥	كنيسة قرية إبراهيم باشا ومنقطين	سمالوط- المنيا	مغلقة
٦	كنيسة القديس الأنبا مقار	نجع القصرية - اولاد بهيج، جرجا، سوهاج	مغلقة
٧	كنيسة القديس اثناسيوس الرسول	الكفور، مركز مطاي- المنيا	ترميم
٨	كنيسة المنيرة- بقرية المنيرة	القناطر الخيرية، القليوبية	
	الصادر بالقرار الجمهوري رقم ١٩٦٦ لسنة ١٩٧٣ بعد بناء مسجد امام موقعها		معطل تنفيذ
٩	كنيسة رئيس الملائكة ميخائيل	الاقصر، ترخيص معطل منذ عام ١٩٧٥ مبنية بألواح الخشب	ممنوع البناء والتجديد
١٠	كنيسة قرية سلام كنيسة السيدة العذراء مريم	منفلوط - أسيوط	مطلوب ترخيص بناء
١١	كنيسة السيدة العذراء مريم	شاطي المعمورة - إسكندرية	ترخيص
١٢	كنيسة السيدة العذراء مريم	بشتيل البلد - الجيزة	تنكيس وترميم
١٣	كنيسة عزبة قزمان ميخائيل	العدوة - الفيوم	ترخيص
١٤	كنيسة الرسل بعزبة فزموك	ملوي - المنيا	ترخيص
١٥	كنيسة الشهيد اسطفانوس	قوص - قنا	ترخيص
١٦	كنيسة رئيس الملائكة ميخائيل	قرية السمانية - نجع حمادي - قنا	مغلقة

١٧	كنيسة ماري جرجس باولاد طوق غرب	البلينا - سوهاج	مغلقة
١٨	كنيسة ماري مينا	المندرة - الإسكندرية	ترميم
١٩	كنيسة الملاك والروماني	عزبة الريس - المطرية - القاهرة	إدخال مرافق
٢٠	كنيسة الشهيد العظيم ماري جرجس	عزبة الكسان- منفلوط - أسيوط	مغلقة
٢١	كنيسة عزبة الحزمان	مركز أطفيح - الجيزة	مغلقة
٢٢	كنيسة السيدة العذراء	الشيخ يوسف - المراغة- سوهاج	موقوف تجديدها
٢٣	كنيسة الانبا برسوم العريان	عزبة عزيز - المراغة- سوهاج	موقوف تجديدها
٢٤	كنيسة السيدة العذراء بقصرية الريحان	مصر القديمة - القاهرة	موقوف تجديدها
٢٥	كنيسة الانبا انطونيوس	مركز حوش عيسي - البحر الاحمر	مغلقة
٢٦	كنيسة الساحل الشمالي	الساحل الشمالي - إسكندرية	ترخيص
٢٧	كنيسة الأقباط الارثوذكس	ارض المولد- مدينة المنيا	مغلقة
٢٨	كنيسة المطرانية بملوي	مركز ملوي - المنيا	مغلقة
٢٩	كنيسة الأقباط الارثوذكس	مديرية التحرير	مغلقة
٣٠	الكنيسة الرسولية	راس البر	مغلقة
٣١	الكنيسة الرسولية	المرج- القاهرة	مغلقة
٣٢	الكنيسة الإنجيلية	إمبابة - القاهرة	مغلقة
٣٣	الكيسة الإنجيلية	الدخيلة	مغلقة
٣٤	الكنيسة المعمدانية	العجمي - إسكندرية	مغلقة
٣٥	كنيسة ماريو حنا	مدينة بنها- قليوبية	ممنوع البناء والتجديد
٣٦	كنيسة الشيخ عبيد	شارع الشيخ عبيد - عزبة النخل- القاهرة	ترخيص

بعض ضحايا الأقباط من الإرهاب

نقلا عن رسالة اغابى «مارس ٩٧» تصدرها إيبارشية لوس أنجلوس

رغم الألم الذى يعتصر قلوبنا لمقتل ١٢ قبطياً فى أبو قرقاص و٩ أقباط فى نجع حمادى خلال شهر فإنه ألم ممزوج بتعزية ورجاء وفرح، لأنهم ماتوا شهداء على اسم المسيح ولا لشيء إلا لأجل إيمانهم المسيحى وكونهم مسيحيين.

إننا إذ نذكر هؤلاء الشهداء نتذكر آيات معزية من الكتاب المقدس:

«فلا يتألم أحدكم كقاتل أو سارق أو فاعل شر أو متداخل فى أمور غيره، ولكن إن كان كمسيحى فلا يخجل بل يمجد الله من هذا القبيل» ١بط ٤: ١٥.

«ولما فتح الختم الخامس رأيت تحت المذبح نفوس الذين قتلوا من أجل كلمة الله، ومن أجل الشهادة التى كانت عندهم، وصرخوا بصوت عظيم قائلين حتى متى أيها السيد القدوس والحق لا تقضى وتنتقم لدمائنا من الساكنين على الأرض. فأعطوا كل واحد ثيابا بيضا وقيل لهم أن يستريحوا زمانا يسيرا أيضا حتى يكمل العبيد رفقاؤهم وإخوتهم أيضا العتيدون أن يقتلوا مثلهم»(رؤ ٦: ٩-١١).

إننا إذ نعود بالذاكرة إلى الأحداث منذ بداية السبعينيات نجد أننا أمام ظاهرة جديدة وهى تزايد عدد الشهداء من الأقباط الذين قتلوا بأيدى الجماعات الإسلامية المتطرفة لأجل أنهم مسيحيون. حقا إن تلك الجماعات قتلت العديد من المسلمين أيضا. ولكن من جهة المسيحيين السبب الرئيسى والأساسى لقتلهم أنهم مسيحيون. وهذا يجعهلم فى عداد الشهداء، حقا ليس جميعهم خيروا بين القتل وإنكار الإيمان ولكن جميعهم لو لم يكونوا مسيحيين ما كانوا قد قتلوا. إنهم قتلوا لأجل الاسم الحسن الذى يحملونه، لم يقتل أحدهم لأنه قاتل أو سارق أو فاعل شر ولكن كمسيحى.

إن الإحصائيات تشير إلى تزايد عدد الشهداء عبر السنين، ففى إحصائية أصدرتها المنظمة المصرية لحقوق الإنسان تذكر الأعداد كالآتى: ١٩٩١ (قبطى واحد)، ١٩٩٢ (١٨) قبطياً، وعام ١٩٩٥ (٢٤) قبطياً.

علينا ككنيسة أن نهتم بهؤلاء الشهداء وبأسرهم. نهتم أن نسجل أسماءهم وقصص استشهادهم. نهتم برعاية أسرهم والسؤال عنهم. إننا ندعو إلى الاهتمام بتسجيل أسماء وقصص الشهداء ضحايا الإرهاب والتعصب الأعمى. وكبداية نقدم أسماء بعض الشهداء الذين توفرت أسماؤهم لدينا ونشعر أننا نتبارك بذكر أسمائهم ونطلب صلواتهم عنا.

ونود أن نشكر الأخ الفاضل الأستاذ فؤاد فرج من نيوجيرسى الذى قدم لنا بحثا قيما سجل فيه بالوثائق أسماء الشهداء. الرب يعوض تعبه ويبارك فى حياته وفى أسرته.

١ - عماد حنا وبشرى بربرى

من منشاة دلو- قليوبية. استشهدا فى ٢ أغسطس ١٩٧٨.

٢ - القمص غبريال عبد المتجلى من التوفيقية ـ سمالوط. استشهد ومعه امرأة وطفل عمره ١١ سنة فى ٤ سبتمبر ١٩٧٨.

٣ - القس رويس زاخر، كاهن كنيسة يوحنا المعمدان بدويه أبو تيج. قتلته الجماعات الإسلامية فى ٢٤ نوفمبر ١٩٩٨ وله من العمر ٣٢ سنة.

٤ - مذبحة الزاوية الحمراء يونيو ١٩٨١.

أ- الشهيد القمص مكسيموس جرجس، وضعوا السكاكين فى رقبته وطلبوا منه أن ينطق الشهادتين فرفض فذبحوه ونال إكليل الشهادة فى ١٧ نوفمبر١٩٨١.

٢٢ عائلة ماتت حرقا وهى:

ب - حرق وتدمير منزل كامل مرزوق سمعان، لما لم يجدوه بالمنزل أقاموا احتفالا خاصا بحرق زوجته وأولاده أمام المنزل.

ج - حرق منزل زخارى لوندى بمن فيه.

د - حرق منزل حزقيال حنا ومؤسسته لبيع المفروشات.

هـ - حرق صيدلية الدكتور مجدى قلدس بمن فيها.

و - حرق صيدلية بورسعيد وداخلها الدكتور جريس.

ز - حرق صيدلية الدكتور سليمان شرقاوى وهو بداخلها.

ح- حرق محل مملوك بشرى بمن فيه.

ط- حرق بوتيك زكى جرجس ومات بداخله.

ي- حرق محل صبحى الفيل ومات بداخله.

ك- حرق محل مجوهرات جورج عزيز صليب ومات بداخله.

ل - حرق منزل عزيز صليب ومات بداخله.

م - حرق محل مفروشات كامل الاسيوطى ومات بداخله.

ن - حرق منزل رياض غالى وحرق عائلته كلها.

س - حرق منزل ملاك عريان ومات بداخله.

ع- حرق منزل ملك فايز ومات بداخله.

ف - حرق منزل حبيب صليب ومات بداخله.

ص - حرق منزل ناشد كيرلس ومات بداخله.

ق - حرق منزل فايز عوض ومات بداخله.

ر - حرق منزل شنودة جرجس ومات بداخله.

ش - حرق منزل عياد عوض ومات بداخله.

٥ - القس بنيامين أيوب، قتل فى يوليه ١٩٨٠ بالإسماعيلية.

٦ - السيدة والدة عطية، استشهدت فى ليلة عيد القيامة المجيد (١٥ أبريل ١٩٩٠) فى سنورس.

٧ - شهداء الإسكندرية فى ١٢ مايو ١٩٩٠، استشهدوا بالمدافع الرشاشة:

أ- القس شنودة حنا عوض كاهن كنيسة الأنبا شنودة بالنوبارية.

ب - السيدة تريزا إلياس بشاى زوجة الأب الكاهن.

ج - الدكتور كمال رشدى.

د - الشماس الفونس رشدى.

هـ - الشماس سامى عبده.

و - الشماس بطرس بشاى.

ز - الطفل مايكل صبرى.

٨ - عبد العزيز عبد المسيح، قتلته الجماعات الإسلامية فى الشارع فى أسيوط يوم ٧ نوفمبر ١٩٩١.

٩ -أمجد ميخائيل، استشهد فى ٨ مارس ١٩٩٢ متأثرا بجراح فى رأسه بينما كان والده يعانى من جراح برجليه نتيجة الضرب بمواسير حديدية من الجماعات الإسلامية.

١٠ - ظريف مريد إسكندر، قتلته الجماعات الإسلامية فى قرية بنى خالد بسوهاج فى ٩ أغسطس ١٩٩٢.

١١ - مذبحة ديروط، حدثت يوم الاثنين ٤ مايو ١٩٩٢، توجهت مجموعة من الجماعات الإسلامية المتطرفة إلى الزراعات المحيطة بقرية منشية ناصر مركز ديروط وقتلت:

أ- ألفى سمعان بخيت (٦٠ سنة) فلاح.

ب - سمعان ألفى سمعان، فلاح.

ج - ايليا ألفى سمعان - فلاح.

د - كمال عزمى سمعان - فلاح.

هـ - عياد لمعى سمعان - فلاح.

وجميعهم من عائلة واحدة .

و - إسحق أيوب خليل.

ز- سمير مرزوق عبد الله.

ح- فهمى فهيم جرجس، وفى حديقة عنب أرض مجاورة قتلت الجماعات المتطرفة:

ط- عادل شفيق شاروبيم.

ي- الطفل أليشع ألفى سمعان (الذى لفظ أنفاسه فى المستشفى). وفى الوقت نفسه توجهت مجموعة أخرى من المتطرفين إلى مدرسة منشية ناصر الابتدائية حيث قتلوا:

ك - منصور قديس، مدرس المواد الاجتماعية وهو يلقى الدرس وسط تلاميذ.

ل - وتوجهت مجموعة ثالثة إلى منزل الطبيب مفتش صحة مركز ديروط فقتلوا: الطبيب صبحى بخيت منقريوس وسط زوجته وأبنائه الثلاثة.

١٢ - الدكتور فوزى بشرى ميخائيل، أطلق عليه المتطرفون الرصاص صباح الخميس ٢٢ يوليو ١٩٩٣ أمام منزله وعيادته فى منفلوط.

١٣ - مذبحة الدير المحرق، الجمعة ١١ مارس ٩٩٤: أطلق إرهابى من الجماعات المتطرفة الرصاص على مجموعة من الزوار أمام بوابة الدير المحرق بأسيوط مساء الجمعة ١١ مارس ١٩٩٤ فاستشهد:

أ- القمص بنيامين المحرقى، المشرف على الكلية الإكليريكية بالدير.

ب - الراهب اغابيوس المحرقى.

ج - المهندس سيف شفيق سيف من منفلوط.

د - الاستاذ لبيب سعد يونان من المنوفية.

هـ - الطالب صفوت فايز مشرقى (١٥ سنة) من زرابى الدير المحرق.

١٤ - سعد عزيز، قتله المتطرفون بكل وحشية أمام والدته بقرية ببلاوا بأسيوط يوم ٢ مارس ١٩٩٤.

١٥ - مذابح قرية مير بالقوصية: يوم ٤ أكتوبر ١٩٩٤ اقتحم المتطرفون منزل ثرى قبطى من كبار تجار القوصية واسمه سامى يعقوب ميخائيل فقتلوا ولديه عجيب وأمير. الأول

متزوج وله سبعة أبناء والثانى شاب صغير لم يمض على زواجه أكثر من شهرين. وسبق للجناة قتل الأب سامى.. وبذلك تكون أسماء ضحايا مذبحة قرية مير بالقوصية:

أ - سامى يعقوب (٦٠ سنة) استشهد عام ١٩٨٧.

ب - عجيب سامى يعقوب.

ج - أمير سامى يعقوب.

وسبق ذلك الحادث استشهاد:

د - الشماس عادل بشرى عزب، قتله المتطرفون يوم ٥ مارس ١٩٩٣ وهو عائد من الكنيسة إلى منزله.

هـ - شماس آخر قتل يوم ٨ مارس ١٩٩٣.

و - تاجر ذهب بالقوصية، وجد مذبوحا وبجواره شال الجانى الذى قتله عام ١٩٩٠.

هؤلاء رفضوا دفع الجزية فقتلوا:

سامى كامل نجيب، أسامة كامل نجيب، نادى نجيب شنودة، ميخائيل فرج حنس، فهمى فراج إبراهيم، عزمى مختار عزيز، صادق إبراهيم خليل، يوسف بسالى بطرس، إسحق حنين، رفعت كمال كامل، نبيل سروال قسطنطين، حنا فارس ميخائيل، صفوت ثابت كيوان، كمال نجيب بولس، رضا خليل أمين، سمير يونان زخارى، ايليا نجيب مترى، صفوت زاخر صالح «طبيب»، زغلول ظريف جون، خيرى جرجس الشهير بـ «خيرى الضبع» صيدلى، ظريف محفوظ، عماد رءوف فؤاد «صايغ»، شريف شوقى نجيب «صائغ»، سامى شحاته كامل، ظريف أنور متى، عماد دانيال واصف، عوض شاربين طناس، هابيل لبيب عبد السيد، محسن وديع جرجس، إيهاب أمين غبريال، وليم فائق جرجس، أسامة فاضل أسعد، سايع سالم أسعد، سمير منير نصيف، زاخر يوسف زاخر، سعيد زاخر يوسف، ود. ميشيل عياد حنس «طبيب».

١٦ - مذبحة عزبة الأقباط بالبدارى ٢٥ فبراير ١٩٩٦، اقتحم اثنان من العناصر الإرهابية المتطرفة عزبة الأقباط بالبدارى وأطلقا الرصاص على المواطنين العزل فقتلا:

أ- مجدى صادق غبريال.

ب - زكى توفيق يونان.

ج- بطرس نصيف رزق.

د - كميل فتحى بخيت.

هـ - عزيز بطرس سليمان.

١٧ - مترى عطا عطية.

١٨ - صفوت شفيق: قتلا برصاص الجماعات الإسلامية المتطرفة في طهطا يوم السبت ١٧ أغسطس ١٩٩٦.

١٩ - شهداء أبو قرقاص، ١٢ فبراير ١٩٩٧:

أ - أيمن رضا جرجس، ٢٤ سنة طالب بكلية الطب.

ب - صموئيل كنعنان، ٢٧ سنة مدرس.

ج - مجدى بسالى، ٢٢ سنة طالب بكلية التجارة.

د - جوزيف موسى فهمى، ٢٥ سنة محاسب.

هـ - إدوارد وصفى دانيال، ٢٦ سنة حاصل على دبلوم صنايع.

و - ميلاد شكرى صليب، ٣٠ سنة مدرس.

ز - مينا نبيل نجيب، ١٣ سنة طالب إعدادى.

ح - ألفت بطرس شاكرى، ١٣ سنة طالبة إعدادى.

ط - عادل ميخائيل عبد الملك، ٢٦ سنة مدرس ابتدائى.

ى - صموئيل عاطف غبيد، ١٦ سنة طالب.

٢٠ - شهداء قرية كفر الزهير:

أ - فريج عويضه إسرائيل: ٦٠ سنة مزارع.

ب - سعد بشارة خليل، ٣٢ سنة مساعد شرطة.

٢١ - شهداء مذبحة نجع حمادى (بهجورة) ١٣ مارس ١٩٩٧:

أ - اليشع جاد الله منصور، ٥٠ سنة .

ب - مكرم ناضر سرجيوس، ٢٠ سنة.

ج - تامر قديس خليل، ٦٥ سنة.

د - جاب الله لوندى ميخائيل، ٧٠ سنة

هـ - ثروت عبده سريال، ٤٠ سنة موظف.

و - شمعون سيفين عطالله، ٣٦ سنة.

ز - وجيه عوض الله، ٣٦ سنة عامل.

ح - سمير لبيب يونان، ٣٠ سنة عامل بالأجر.

٢٢ - شهداء المنيا ٢٢ أبريل ١٩٩٧:

أ - حلمى وديع ميخائيل، مساعد شرطة نقطة الغلوى بالمنيا.

ب - كمال زكى اسطفانوس، فلاح.

ASSPCIATION COPTE CANADIEN
CANADIAN COPTIC ASSOCIATION
Dr. Selim Naguib 552l Cavendish Blvd
Montreal -Quebec Canada
H4V 2R9

مذكرة مرفوعة إلى سيادة الرئيس حسنى مبارك
رئيس جمهورية مصر العربية:
سيادة الرئيس
تحية واحتراما وتقديرا وبعد..

تلقى أقباط المهجر ببالغ الأسى والقلق الأحداث الأليمة التى حدثت فى قرية الكشح بمركز سوهاج، وكما تعرفون سيادتكم هذه الأحداث ليست الأولى فقد سبقتها عشرات الأحداث المماثلة ضد رعاياك الأقباط الأبرياء المسالمين.

فمنذ السبعينيات بدأ تصعيد الاعتداء على كنائس وممتلكات الأقباط ونهبها وفرض الجزية عليهم بدءاً من السبعينيات بحادثة حرق وتدمير كنيسة بمدينة الخانكة وامتدت الاعتداءات من الإسكندرية شمالا إلى أسوان جنوبا مرورا بحى إمبابة ومنطقة الزاوية الحمراء بالقاهرة وعبورا بمدن الفيوم وبنى سويف والمنيا وسمالوط وأسيوط وطما والقوسية وديروط وصنبو والبدارى وبنى عبيد وعزبة الأقباط وطهطها وقرية العتال بحرى وكفر دميان...إلخ. وكانت الاعتداءات تتم فى وجود قوات الأمن التى لم تتدخل لوقف التدمير والنهب والإرهاب والقتل والحرق، وفى كل هذه الاعتداءات لم تكلف الدولة بسلطاتها المختلفة من تشريعية وتنفيذية وإدارية لم تكلف نفسها عناء البحث عن عوامل هذه الاعتداءات على مواطنين عزل مسالمين لا يستطيعون حماية أنفسهم منها، وفى كل الحالات التى خربت فيها ممتلكات خاصة من محلات وبيوت أو ممتلكات عامة من جمعيات أو كنائس لم تقم الدولة بتعويض المعتدى عليهم بشكل يتناسب مع حجم الخسائر التى أصابتهم فى ممتلكاتهم أو فى ذويهم ولم تقم حتى بواجب العزاء والمواساة والمشاركة فى الأحزان باستثناء حادث أبو قرقاص حيث شارك المسئولون مشاركة وجدانية لما حدث مما كان له أعمق الأثر فى تهدئة النفوس الملتاعة الجريحة من هول الجريمة.

اسمحوا لنا يا سيادة الرئيس أن نشير فى عجالة إلى بعض مظاهر التمييز ضد الأقباط التى أفرزتها سياسات الدولة وتوجهاتها وممارساتها وإطارها التشريعى.. وتتلخص أبرزها فيما يلى:

١ - الخط الهمايونى

إخضاع الأقباط فى بناء كنائسهم أو توسيعها أو تحديدها أو حتى ترميمها لما يسمى بالخط الهمايونى الصادر عام ١٨٥٦ فى ظل الولاية العثمانية على مصر والذى لا يجيز إجراء إصلاحات بإحدى الكنائس إلا بصدور فرمان سلطاني. ورغم مرور ما يزيد على ١٤٠ عاما على صدور هذا الموشح فإن التغيير الذى أدخل عليه لم يتعد استبدال الفرمان السلطانى بقرار جمهورى مع تحويل سلطاتكم إلى المحافظين فيما يخص الترميمات والإصلاحات.

٢ - حقوق الأقباط السياسية

إن عدم تمثيل الأقباط فى المجلس التشريعى بطريق الانتخاب وتعيين أعضاء أقباط فى مجلس الشعب بدعة غير ديمقراطية ويشعر الأقباط أن هؤلاء الأعضاء المعينين لا يمثلونهم ولا ينوبون عن أية دائرة انتخابية إذ لم ينتخبهم أحد. وما الانتخابات الأخيرة ببعيدة عن الأذهان. فلقد تقدم أكثر من ستين من الأقباط للترشيح ولم ينجح منهم أحد بل حوربوا وطعنوا فى عقيدتهم بالهتافات والمنشورات لا لشىء سوى أنهم أقباط وكل ذلك على مرأى ومسمع من رجال الإدارة والأمن الذين لم يحركوا ساكنا.

فهكذا بات الأقباط فى معزل عن إدارة شئون الوطن من خلال أعلى سلطة تعبر عن سيادة الشعب وهى البرلمان باعتباره مصدرا للسلطات وهذا ما تنص عليه المادة ٣ من الدستور المصرى وهذا أيضا ما يقرره الإعلان العالمى لحقوق الإنسان فى المادة ٢١ بند من العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

٣ - حقوق الأقباط الثقافية والفكرية

بينما بدأت الدولة فى عهد عبد الناصر فى التوسع بالتعليم الأزهرى بدءا من مراحل التعليم الأساسى وصولا إلى الجامعة من خلال مؤسسات تعليمية مقصورة على المسلمين فقط، استولت الدولة على كل المدارس القبطية التى كانت تضم تلاميذ من المسلمين والمسيحيين، كما أنشأت محطة إذاعة دينية إسلامية كل ذلك بدعم مالى ضخم تعدى مئات الملايين من أموال الضرائب التى يدفعها المسلمون والأقباط على حد سواء فى الوقت الذى لم تدعم الدولة المعاهد الدينية أو الثقافية القبطية على الإطلاق. ونعتقد أن جامعة الأزهر تشكل مظهرا للتمييز ضد الأقباط بقصر الالتحاق بها على المسلمين رغم أن مجالات التعليم بها ليست مقصورة على العلوم الدينية رغم أن جانباً من تمويلها يعتمد على حصيلة الضرائب التى يدفعها المسلمون وغير المسلمين.

الاعتداء على الهوية الثقافية للأقباط من خلال برامج التعليم التى شهدت اتجاها متزايدا لإضافة العديد من النصوص القرآنية والأحاديث النبوية داخل مقررات اللغة العربية التى تدرس لجميع التلاميذ والتى لا يخلو بعضها من إشارات تتعارض مع العقيدة المسيحية

للأقباط أو تسيء إليهم بل وفرضت على التلاميذ المسيحيين فى التعليم الأولى حفظ القرآن ومثل هذه الأساليب تمثل قمعا للهوية المسيحية القبطية كما أنها تشكل محاولة للتأثير على إيمان التلاميذ المسيحيين خلال مراحل بداية تكوينهم الفكرى.

أما فى الثمانينيات والتسعينيات فتطورت الأمور إلى ما هو أخطر فيمايتعلق بتعميق شرخ الوحدة الوطنية وذلك بسماح الدولة بإقامة مدارس خاصة مقصورة على الأطفال المسلمين وفيها يلقنون الأطفال ما يحض على كراهية غير المسلمين. واللافت للنظر هنا أن إيراد هذه المدارس معفى من الضرائب.

وفى مجال الإعلام المرئى والمسموع (الإذاعة والتلفزيون) فبينما يتمتع المواطنون المسلمون بساعات البث الدينى والثقافى يوميا لم يعط للأقباط إلا نصف ساعة لإذاعة جزء من القداس كل يوم أحد وحوالى ساعة لإذاعة جزء من عيد القيامة وساعة أخرى لإذاعة عيد الميلاد سنويا.

ولا شك أن كل هذه التصرفات تشكل تعارضا مع أحكام الدستور المصرى فى المادتين ٤٠ و٤٦ منه وكذلك المادة ٢٧ من العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمادة ٢٦ بند ٢ من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان.

٤ – حقوق الأقباط الاجتماعية والاقتصادية

إن استبعاد الأقباط من المناصب القيادية والإدارية العليا فى القوات السلحة والإدارة المحلية فى المحافظات وفى المجالس الشعبية يتعارض مع نصوص الدستور المصرى فى نصوصه ٨ و ١٤ و ٤٠ كما أن الدولة لم تحترم ولم تلتزم بالعهود والمواثيق الدولية التى وقعت عليها حيث انتهكت المادة ٢١ من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان.

٥ – الاستيلاء على الأوقاف القبطية وضمها إلى الأوقاف الإسلامية

الأوقاف القبطية هى تخصيصات دينية الطابع غالبا يكون مصدرها وصية تتيح إمكانية صيانة أحد الأديرة والحفاظ عليه أو تمويل أعمال خيرية أو الصرف على الأيتام المعدمين والعائلات الفقيرة المسيحية أو رهبان الأديرة الذين لا مورد لهم وعلى احتياجات الكنائس الفقيرة وما أكثرها.

ولما أزدادت الاعتداءات والاغتيالات وحرق ونهب أموال الأقباط وكنائسهم فى عهد الرئيس الراحل أنور السادات ركبت وزارة الأوقاف الموجة فقامت بالاستيلاء على أجزاء مهمة من أوقاف الأقباط وحجب ريعها عن جهات البر التى أوقفت عليها. وبالرغم من الشكوى تلو الشكوى والمذكرات والمقابلات وأحكام القضاء الصادرة لمصلحة الأقباط بالرغم من كل ذلك فإن المسئولين فى الحكومة لم يعيدوا سوى ١٥٪ من الأوقاف المستولى عليها ولازال ٨٥٪ من الأوقاف لم ترد حتى الآن.

إن ما حدث لينطوى على معان جسيمة من الاعتداء على حقوق الأقباط واغتصاب أموالهم مما يتنافى مع المادة ٣٣ منٍ الدستور المصرى وكذلك المادتين ٣٤ و٣٥ من ذات دستورنا المصرى كما يتنافى مع المادة ١٧ من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان . ورغم أن النصوص الدستورية تؤكد على تعويض من تصادر ممتلكاته من أجل الصالح العام إلا أن الأقباط لم يعاملوا هكذا.

سيادة الرئيس..

إن رعاياك الأقباط لا يتمتعون بحقوق المواطنة المتساوية مع إخوتهم المسلمين واسمحوا لنا أن نعرض على سيادتكم هذا الجدول المدعم بالأرقام التى لا يمكن إنكارها.

	المسلمون	الأقباط
حرية بناء دور العبادة	١٠٠٪	صفر٪
مناصب المحافظين	١٠٠٪	صفر ٪
رؤساء الجامعات وعمداء الكليات والمعاهد العليا	١٠٠٪	صفر ٪
منصب قواد الشرطة والجيش والمخابرات العامة	١٠٠٪	صفر ٪
رؤساء تحرير الصحف والمجلات	١٠٠٪	صفر ٪
المناصب الوزارية	٩٣ر٧٥٪	٦ر٢٥٪
مناصب السفراء	٩٩,٦٠٪	٠٠,٤٠٪
أعضاء مجلس الشعب	٩٨ر٧.٪	١,٣٠٪
المناصب القضائية العليا	٩٩٪	١٪
الالتحاق بكليات الشرطة والجيش	٩٩٪	١٪

هذا الجدول يوضح بجلاء ما انتهى إليه الوضع المجحف للأقباط فى مصر.

سيادة الرئيس..

إن الأرقام تتحدث ولا يمكن إنكارها والإصرار على إنكارها لن يحل المشكلات المتراكمة. إن الإنكار أو التعمية أو التجاهل المتعمد لمشاكل الأقباط ما هو إلا إذلال لهم ومعاملتهم كمواطنين من الدرجة الثالثة مما يبين نية الدولة فى عزل وتهميش الأقباط من الحياة السياسية.

سيادة الرئيس ..

إن ما يطالب به الأقباط سلميا على مدى سنوات طويلة لا يتعدى فى جوهره حق الحياة الإنسانية الكريمة مع إخوانهم المسلمين على قدم المساواة باعتبارهم جميعا بشرا قبل أن يكونوا شعبا واحد إذا ديانتين كتابيتين، إن ما يطالبون به عادل ومشروع. ولا يمثل بأى حال من الأحوال افتئاتاً على حقوق الأغلبية أو الانتقاص منها. إن ما نطالب به كمواطنين هو أمر

التزمت به الدولة عند توقيعها على الإعلان العالمى لحقوق الإنسان وكافة المواثيق الدولية الأخرى. ولاشك أن درجة حضارة الدول إنما تقاس بطريقة معاملتها لأقلياتها كما قال الزعيم الخالد غاندى.

إن الأقباط شأنهم شأن جميع المصريين يقومون بواجباتهم نحو الدولة بكل أمانة وإخلاص ووطنية فهم يؤدون ما يستحق عليهم من ضرائب ويدافعون عن الوطن بجانب إخوانهم المسلمين حافظين النظام ومنفذين للقانون بكل أمانة فواجب الحكومة أن تحافظ عليهم وعلى أمنهم وممتلكاتهم لا أن تتركهم نهبا لكل ناهب وفريسة لكل معتد أو قاتل أو متعصب بدون أى تدخل لمنع هذه الاعتداءات فالتغطية لا تحل المشكلات وإخفاء الحقائق المرة لا يؤدى إلى زوالها.

سيادة الرئيس..

لقد آن الأوان كى نقتلع جذور الطائفية السامة من تربة الوطن وأن نستأصل شأفتها من حياتنا السياسية والفكرية والاجتماعية وأن ننتزع كل مظهر لها من برامج التعليم والإعلام ومن تشريعاتنا وأن نتخذ الخطوات الإيجابية الفعالة التى تعبر عن سماحة الروح المصرية الأصيلة التى لا تفرق بين أبناء الوطن الواحد بسبب الدين حتى نتلافى تكرار الأحداث الأليمة التى تهدد الوحدة الوطنية وتسىء بشدة إلى صورة مصر والنظام الحاكم.

سيادة الرئيس ..

لنا وطيد الأمل أن ينال الأقباط على أيديكم حقوق المواطنة المتساوية مع إخوتهم المسلمين (كما أقرها الدستور وكما تقرها المواثيق الدولية التى وقعت عليها مصر وكما تقرها الشريعة والعدالة الاجتماعية). إن مشاكل الأقباط لن تحل بالوعظ والإرشاد وادعاء أنه لا توجد مشكلة أصلا والغنى بنفس أسطوانة «الوحدة الوطنية» و«السبيكة الواحدة» و«النسيج الواحد» و«ثورة ١٩» إلى آخر هذه الشعارات الجميلة التى نحلم بها ولكن عفا عليها الزمن ولم تعد تطبق وتصلح فى زماننا.

إن أملنا فى مواجهة المسألة القبطية هو أن نشعل شمعة واحدة تضىء والشمعة المطلوبة هى المطالبة الواضحة الصريحة بضمان كل حقوق المواطنة لكل المصريين أقباطا ومسلمين على قدم المساواة.

والله يوفقكم كل التوفيق.

مونتريال فى ١٥ نوفمبر ١٩٩٨

الهيئة القبطية الكندية

إحدى هيئات

الاتحاد القبطى الدولى

السيد الرئيس / محمد حسنى مبارك

رئيس جمهورية مصر

القصر الجمهورى- القاهرة

تحية طيبة ..

إن جو حرية الصحافة الذى تعيش فيه مصر اليوم هو من أعظم الإنجازات التى تحسب لكم. فها نحن نراقب بتقدير واهتمام عشرات الكتاب الوطنيين، من مسلمين وأقباط، يعبرون بصراحة وقوة عن قلقهم البالغ لانتشار التطرف والإرهاب اللذين يهددان حاضر ومستقبل مصرنا العزيزة، كما نراهم يعبرون بشجاعة ووطنية عن رفضهم المطلق لما يتعرض له إخوانهم الأقباط من تفرقة واضطهاد فى مجالات شتى - على مدى سنوات- وخاصة فيما يتعلق بحرية ممارسة عقيدتهم، وذلك نتيجة تطبيق ما يعرف «بالخط الهمايونى» وهى قوانين ظالمة ترجع إلى العصر التركى.

ولما كانت هذه القوانين البائدة وما ألحق بها من تفسيرات متعسفة تعرف "بقرارات العزبى باشا" (عام ١٩٣٤) مما يخالف روح ونص الدستور المصرى (المادة ٤٠) الذى يكفل المساواة الكاملة لكل المصريين كما يكفل لهم حرية ممارسة عقائدهم دون تمييز.

ولما كانت هذه القوانين والقرارات العنصرية تتعارض مع الإعلان العالمى لحقوق الإنسان (مواد ٢ ،٦ ، ٧، ٨ ، ١٦، ١٧، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣ ، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٣٠) الذى وقعت عليه مصر والتزمت باحترامه.

ولما كانت هذه القوانين سببا رئيسيا فى تكرار نشوب احداث الاعتداءات على أماكن العبادة القبطية على أيدى العامة، مما جعل لجنة «تقصى الحقائق البرلمانية» التى شكلت عام ١٩٧٢ برئاسة المرحوم الدكتور جمال العطيفى المحامى تطالب الدولة بإلغاء هذا «الخط الهمايونى».

ولما كانت الأمور قد تدهورت بشكل بالغ الخطورة فى السنوات الأخيرة إلى حدوث عدد من المذابح للأقباط، ليس فقط على يد ما اصطلح عليهم «بالجماعات المتطرفة» بل وبتقصير واضح من سلطات الأمن، مما يهدد أمن البلاد ويقوض هيبة وشرعية الحكم.

لذلك نطالب سيادتكم باعتباركم رئيسا للدولة وحارسا للدستور المصرى، ومسئولا أمام المجتمع الدولى عن الالتزام بما وقعت عليه مصر وجاء بالإعلان العالمى لحقوق الإنسان، أن تتكرموا باتخاذ كل الخطوات العملية الحاسمة والسريعة لإلغاء "الخط الهمايونى" و"قرارات

العـزبى باشا" الـلاحقة له، وذلـك لتنـافيهمـا مع الدسـتور المصرى والإعـلان العالمى لحـقوق الإنسان، بل وتعارضهما مع روح كل الأديان السـماوية الحاضة على المحبة والحرية والمساواة لكل بنى البشر.

وفقكم الله للقيام بمسئوليتكم الجليلة فى إحقاق الحق وإقامة العدل وتوفير المساواة بين كل المواطنـين، أقباطا ومسـلمين، حتى تـتدعم وحدة مصـر، ويعبر الوطن الـغالى إلى مستـقبل مشرق، عضوا مرفوع الهامة فى الأسرة الإنسانية المتحابة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الهيئة القبطية الكندية

إحدى هيئات

الاتحاد القبطى الدولى

المحتويات

أقباط المهجر

هذا كتاب هام وقيم وهو أيضاً .. كتاب شائك يتناول قضية شائكة .. وهو دراسة ميدانية استغرق العمل بها أكثر من خمس سنوات قام بها باحث شاب بجهد مشكور .. رغم بعض التحفظات التى نراها ضرورية .. وسوف يوافقنا على ذلك البعض ويعارض البعض الآخر. إلا أن هذا لم يمنعنا من النشر .. فإذا كان، فى هذه الدراسة جوانب إيجابية فنحن أحوج ما نكون إليها .. وهى كفيلة بالتغطية على جوانب النقص فى هذه الدراسة وكذلك الاختلاف عن الاتفاق العام .. فى حدة التعبير عن قضية وطنية أساساً .. وليست قضية طائفية. إن أقباط المهجر هم شريحة مصرية تعيش وتشكل عمقاً بشرياً واستراتيجياً لمصر فى بلدان سبقتنا فى مجالات الريادة التكنولوجية والحضارة الحديثة .. وعلى هذا فنحن فى الداخل فى أمس الحاجة إلى دور إيجابى وفاعل وداعم لنا، بما ينقلونه إلينا وعبرهم وبما يفعلونه لنا فى مهجرهم .. ويقع علينا عبء صحة ما يصلهم من معلومات تبنى عليها مواقف وتصرفات بعضها قد يكون مسيئاً لنا هنا ويكون إضافة بالسلب والخصم من رصيد وحدتنا الوطنية ومضيعاً لجهود رسمية وغير رسمية .. مسيحية وإسلامية تبذل فى سبيل التنوير وحلاً لمشكلات متراكمة نتيجة أزمات اقتصادية واجتماعية تنسحب عموماً على مواطنة المصريين على أرضهم.

إن ما قد يراه البعض من القراء من تحفظات على نص هذا الكتاب لا يحجب الجهد الواضح فى إعداده فهو أول بحث ميدانى عن «أقباط المهجر» وفيه توضيح لعدد وأساليب الجمعيات القبطية فى الخارج وفيه أيضاً حوارات مع كافة اتجاهات أقباط المهجر.

ونأمل أن يكون استقرار هذا الوطن وأمنه ورخاؤه من وراء القصد.



مجدى خليل

حاصل على بكالوريوس الاقتصاد من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، باحث اقتصادي بالبنك المركزي المصري سابقاً وهو باحث في الشؤون القبطية ومقيم فى الولايات المتحدة منذ عام ١٩٩٥، كتب العديد من المقالات الصحفية وقدم العديد من الأبحاث والدراسات كلها تدور حول هموم المواطنة ونشرت بعض كتاباته في روز اليوسف والأهرام ويكلي والأهالي ووطني وعدد آخر من الدوريات المصرية.

دار الخيال - القاهرة - لندن